

2737 - يا أبتا علك أو عساكا

/ وفيه نظرٌ من حيث إنّ الألفَ كالياءِ لكونها بدلاً منها، فينبغي أن لا يُجمَع بينهما.
وهذا التاءُ أصلها للتأنيث قال الزمخشري: "فإن قلت: ما هذه التاءُ؟ قلت: تاءُ تأنيثٍ وقعت عوضاً من ياءِ الإضافة، والدليلُ على أنّها تاءُ تأنيثٍ قلُّها هاءٌ في الوقف". قلت: وما ذكره من كونها تُقلَّبُ هاءً في الوقف قرأ به ابنُ كثير وابنُ عامر، والباقون وقفوا عليها بالتاءِ، كأنهم أجروها مُجرى تاءِ الإلحاق في بنتِ وأخت، ومِمَّنْ نصَّ على كونها للتأنيث سيبويه فإنه قال: "سألتُ الخليل عن التاءِ في "يا أبت" فقال: "هي بمنزلة التاءِ في تاءِ خالة وعمّة" يعني أنّها للتأنيث، ويدلُّ على كونها للتأنيث أيضاً كُتِبَهم إياها هاءً، وقياس مَن وَقَفَ بالتاءِ أن يكتبها تاءً كبنت وأخت.

ثم قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف جاز إلحاق تاءِ التأنيث بالمذكر؟ قلت: كما جاز نحو قولك: حمامة دَكر وشاةٌ دَكر ورجلٌ رَبعٌ وعلامةٌ يَفَعَةٌ". قلت: يعني أنّها جيءَ بها لمجردِ تأنيث اللفظ كما في الألفاظِ المستشهد بها. ثم قال الزمخشري: "فإن قلت: فلمَ ساغ تعويضُ تاءِ التأنيث من ياءِ الإضافة؟ قلت: لأنّ التأنيثَ والإضافةَ يتناسبان في أنّ كلَّ واحدٍ منهما زيادةٌ مضمومةٌ إلى الاسم في آخره". قلت: وهذا قياسٌ بعيد لا يعمل به عند الحُذاق، فإنه يُسمَّى السَّبَبُ الطردِي، يني أنه سَبَبٌ في الصورة.
وقال الزمخشري: "إنه فُرىء "يا أبت" بالحركات الثلاثة". فأما الفتح والكسر فقد عَرَبْتُهُما لقارنُهُما، وأما الضمُّ فغريبٌ جداً، وهو يُشْبِهُ مَنْ بَيْنِي المهادي المضافَ لياءِ المتكلم على الضم كقراءةٍ مَنْ قرأ - وستأتي إن شاء الله - { قَالَ رَبِّ احْكُمْ } يضم الباء، ويأتي توجيهها هناك، ولمَ قلنا إنه مضافٌ للياء ولم نجعله مقدرًا من غير إضافة؟

(8/385)

وقد تقدّم توجيهُ كَسْرِ هذه التاءِ بما ذكره الزمخشري من كونها هي الكسرة التي قبل الياءِ رُحِلَتْ إلى التاءِ. وهذا أحد المذهبَيْن، والمذهب الآخر: أنّها كسرةٌ أجنبية جيءَ بها لتدلُّ على الياءِ المعوَّض منها، وليس بخلاف طائلٍ، وأما الفتحُ ففيه أربعةٌ أوجه، ذكر الفارسي منها وجهين، أحدهما: أنه اجتزأ بالفتحة عن الألف، يعني عن الألف المنقلبة عن الياءِ، كما اجتزأ عنها الآخر بقوله:

2738 - ولَسْتُ بِرَاجِعٍ ما فاتَ مَنِّي * بلَهْفَ ولا بَلِيَّتَ ولا لَوْتِي
وكما اجترأ بها عنها في يا بن أمّ، ويا بن عمٍّ كما تقدم. والثاني: أنّه رُحِمَ بحذف التاءِ، ثم أقحمت التاءَ مفتوحة، وهذا كما قال النابغة:

2739 - كِلَيْني لِهَمِّ يا أَمِيمةَ ناصِبٍ * وليلٍ أفا سيه بطيِّ الكواكبِ
بفتح تاءِ "أَمِيمة" على ما دَكرت لك.

الثالث: ما ذكره الفراء وأبو عبيد وأبو حاتمٍ وقطرب في أحد قوليه وهو أنّ الألفَ في "يا أبتا" للندبة، ثم حذفها مُجْتزئاً عنها بالفتحة. وهذا قد يتفَعُّ في

الجواب عن الجمع بين العَوْضِ والمُعَوَّضِ منه. وقد ردَّ بعضُهم هذا المذهبَ بأنَّ الموضوعَ ليس موضعَ ندبة.
 الرابع: أنَّ الأصلَ: يا أبةً بالتنوين، فحذف التنوين لأنَّ النداءَ بابٌ حَذْفٍ، وإلى هذا ذهب قطرب في القول الثاني. وقد رُدَّ هذا عليه بأن التنوين لا يُحذفُ من المنادى المنصوب نحو: "يا ضارباً رجلاً".
 وقرأ أبو جعفر "يا أبي" بالياء، ولم يُعَوَّضِ منها التاء.
 وقرأ الحسن وطلحة بن سليمان: "أحدَ عشر" يسكون العين، كأنهم قصدوا التنييه بهذا التخفيفِ على أنَّ الاسمين جُعلا اسماً واحداً.

(8/386)

وقوله: وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ {يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن تكون الواو عاطفةً، وحينئذٍ يحتمل أن يكون ذلك من باب ذكر الخاص بعد العام تفصيلاً؛ لأنَّ الشمسَ والقمر دخلا في قوله {أحدَ عشرَ كوكباً} فهو كقوله: {وَجِيرِلَ وَمِيكَالَ} بعد قوله: "وملائكته"، ويُحتمل أن لا يكون كذلك، وتكون الواو لعطفِ المُعَايِرِ، فيكون قد رأى الشمس والقمر زيادةً على الأحد عشر بخلاف الأول، فإنه يكون رأى الأحد عشر، ومن جملة الشمس والقمر، والاحتمالان منقولان عن أهل التفسير، وممن نَقَلهما الزمخشري.
 والوجه الثاني: أن تكون الواو بمعنى مع، إلا أنه مرجوح، لأنه متى أمكن العطفُ من غير ضعفٍ ولا إخلالٍ معنى رَجَحَ على المعية، وعلى هذا فيكون كالوجه الذي قبله بمعنى أنه رأى الشمس والقمر زيادةً على الأحد عشر كوكباً.
 وقوله: {رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} يحتمل وجهين، أحدهما: أنها جملة كُرِّرَتْ للتوكيد لَمَّا طَالَ الفِصْلُ بالمفاعيلِ كُرِّرَتْ كما كُرِّرَتْ "أنكم" في قوله: {أَيَعِدْكُمْ أَنْتُمْ / إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ} كذا قاله الشيخ، وسيأتي تحقيق هذا إن شاء الله تعالى. والثاني: أنه ليس بتأكيد، وإليه نحا الزمخشري: فإنه قال: "فإن قُلْتُ: ما معنى تكرار "رَأَيْتُهُمْ"؟ قلت: ليس بتكرار، إنما هو كلامٌ مستأنفٌ علي تقدير سؤالٍ وَقَعَ جواباً له، كأنَّ يعقوبَ عليه السلام قال له عند قوله: {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ} كيف رأيتها؟ سائلاً عن حال رؤيتها، فقال: رأيتهم لي ساجدين". قلت: وهذا أظهرُ لأنه متى دار الكلامُ بين الحَمَلِ على التأكيد أو التأسيس فَحَمَلَهُ على الثاني أُولَى.

(8/387)

و "ساجدين" صفةٌ جُمِعَ جَمَعَ العقلاء. فقيل: لأنه لَمَّا عَامَلَهُم معاملَةَ العقلاء في إسنادِ فِعْلِهِم إليهم جَمَعَهُم جَمَعَهُم، والشيءُ قد يُعَامَلُ معاملَةً شَيْءٍ آخَرَ إذا شاركه في صفةٍ ما.
 والرؤية هنا مناميةٌ، وقد تقدّم أنها تنصب مفعولين كالعلمية، وعلى هذا يكون قد حَذَفَ المفعولَ الثاني من قوله {رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا} ولكنَّ حَذْفَهُ

اقتصاراً ممتنعاً، فلم يَبْقَ إلا اختصاراً، وهو قليل أو ممتنع عند بعضهم.

* { قَالَ يَا بُنَيَّ لَا تَقْضُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ }

قوله تعالى: { لَا تَقْضُصْ } : قرأ العامة بفك الصادين وهي لغة الحجاز. وقرأ زيد بن علي بصاد واحدة مشددة، والإدغام لغة تميم. وقد تقدم تحقيق هذا في المائدة عند قوله { وَمَنْ يَزِدْ مِنْكُمْ } والرؤيا مصدر كالبُيَا. وقال الزمخشري: "الرؤيا بمعنى الرؤبة، إلا أنها مختصة بما كان في النوم دون اليقظة، فرّق بينهما بحرقي التانيث كما قيل القُرْبَةُ والقُرْبَى".

(8/388)

وقرأ العامة "الرؤيا" بهمز من غير إمالة، وقرأها الكسائي في رواية الدّوري عنه بالإمالة. وأمّا الرؤيا ورؤياي الاثنان في هذه السورة فأمالهما الكسائي من غير خلاف في المشهور، وأبو عمرو يبدل هذه الهمزة واواً في طريق السوسي. وقال الزمخشري: "وسمع الكسائي "رُيَاك" و "رِيَاك" بالإدغام وضم الراء وكسرهما، وهي ضعيفة لأن الواو في تقدير الهمزة فلم يَفَوْ إدغامها كما لم يَفَوْ إدغام "أثر" من الإزار وانتجر من الأجر" يعني أن العارض لا يُعْتَدُّ به، وهذا هو الغالب. وقد اعتدّ القرأء بالعارض في مواضع ستقف بها على أشياء إن شاء الله نحو "ري" في قوله { أَتَانَا وَرِيَا } عند حمزة، و { عَادَا الْأُولَى } وأمّا كسر "رِيَاك" فلئلا يُوَدِّي إلى ياء ساكنة بعد ضمة، وأمّا الضم فهو الأصل، والياء صد استهليكت بالإدغام.

قوله: { فَيَكِيدُوا } منصوب في جواب النهي وهو في تقدير شرط وجزاء، ولذلك قدره الزمخشري بقوله: "إن قصصتها عليهم كادوك". و"كيداً" فيه وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر - أنه مصدر مؤكد، وعلى هذا ففي اللام في قوله "لك" خمسة أوجه، أحدها: أن يكون "يكيد" ضمّن معنى ما يتعدى باللام؛ لأنه في الأصل متعدّ بنفسه قال: { فَيَكِيدُونِي جَمِيعاً } والتقدير: فيحتالوا لك بالكيد. قال الزمخشري مقررراً لهذا الوجه: "فإن قلت: هلا قيل: فيكيدوك كما قيل فيكيدوني. قلت: ضمّن معنى فعل يتعدى باللام ليفيد معنى فعل الكيد مع إفادة معنى الفعل المضمّن فيكون أكد وأبلغ في التخويف وذلك نحو: فيحتالوا لك، ألا ترى إلى تأكيده بالمصدر".

(8/389)

الوجه الثاني من أوجه اللام: أن تكون مُعَدِّيَّةً، ويكون هذا الفعل ممّا يتعدى بحرف الجر تارةً، وبنفسه أخرى كنصح وشكر، كذا قاله الشيخ وفيه نظر، لأن ذاك باب لا ينفاس إنما يقتصر فيه على ما ذكره النحاة ولم يذكروا منه "كاد". الثالث: أن اللام زائدة في المفعول به كزبادتها في قوله { رَدِفَ لَكُمْ } قاله أبو

البقاء وهو ضعيف؛ لأنَّ اللامَ لا تُزاد إلا بأحد شرطين: تقديم المعمولِ أو كونِ العاملِ فرعاً.
 الرابع: أن تكونَ اللامُ للعلَّة، أي: فيكيدوا من أجلك، وعلى هذا فالمفعولُ محذوفٌ اقتصاراً أو اختصاراً. /
 الخامس: أن تتعلَّق بمحذوفٍ، لأنها حالٌ مِنْ: "كَيْدًا" إذ هي في الأصلِ يجوزُ أن تكونَ صفةً لو تَأَخَّرَتْ".
 الوجه الثاني مِنْ وَجْهَيْ "كَيْدًا" أن يكونَ مفعولاً به، أي: فيصنعوا لك كيداً، أي: أمراً يكيدونك به، وهو مصدرٌ في موضع الاسمِ ومنه {فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ}، أي: ما تكيدون به، ذكره أبو البقاء وليس بالبين، وعلى هذا ففي اللامِ في "لك" وجهان فقط: كونها صفةً في الأصلِ ثم صارتُ حالاً، أو هي للعلَّة، وأمَّا الثلاثةُ الباقيةُ فلا تتأثَّرُ وامتناعُها واضح.

* { وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُنمِّئُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }

قوله تعالى: { وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ } الكاف في موضع نصب أو رفع، فالنصبُ: إمَّا على الحال من ضمير المصدر المقدَّر، وقد تقدم أنه رأيٌ سيبويه، وإمَّا على لعلَّ مَصْدَرٍ محذوفٍ والمعنى: مثل ذلك الاجتباء العظيم يَجْتَبِيكَ. والرفعُ على خبر ابتداءٍ مضمرة أي: الأمرُ كذلك. وقد تقدَّم له نظائر.

(8/390)

قوله: { وَيُعَلِّمُكَ } مستأنفٌ ليس داخلاً في حَيْزِ التشبيه، والتقدير: وهو يُعَلِّمُكَ. والأحاديثُ: جمع تكسير، فقليل: لواحدٍ ملفوظٍ به وهو "حديث" ولكنه شَدَّ جمعُه على أحاديث، وله أخواتٌ في الشذوذ كَأَباطيلٍ وأقاطيعٍ وأعاريضٍ في باطلٍ وقطيعٍ وعَرُوضٍ. وزعم أبو زيد أن لها واحداً مقدراً وهو أَحْدُوثةٌ ونحوه، وليس باسم جمع؛ لأنَّ هذه الصيغة مختصة بالتكسير.
 وإذا كانوا قد التزموا ذلك فيما لم يُصَرَّح له بمفردٍ مِنْ لفظه نحو: عباديدٍ وشماطيظٍ وأبائيلٍ ففي "أحاديث" أولي، ولهذا رُدَّ على الزمخشري قوله: "وهي اسم جمع للحديث وليس بجمع أَحْدُوثة" بما ذكرته، ولكنَّ قوله "ليس بجمع أَحْدُوثة" صحيح؛ لأن مذهب الجمهور خلافه، على أنَّ كلامه قد يريد به غير ظاهره مِنْ قوله اسم جمع.

وقوله: { عَلَيْكَ } يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ "يُنمِّئُ"، وأن يتعلَّقَ بـ "نعمة". وكَرَّرَ "على" في قوله: "وعلى آل" ليتمكنَ العطفُ على الضميرِ المجرور. هذا مذهبُ البصريين، وتقدَّم بيانه. وقوله: "مِنْ قَبْلُ" أي مِنْ قَبْلِكَ.
 قوله: { إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ } يجوزُ أَنْ كُونََ بدلاً من "أبويك" أو عطف بيان، أو على إضمارِ أَعْنِي.

* { لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلِّسَّائِلِينَ }

وقرأ ابن كثير "آية" بالإفراد، والمرادُ بها الجنسُ، والباقون بالجمع تصريحاً بالمرادِ لأنها كانت علاماتٍ كثيرة. وزعم بعضهم أنَّ تَمَّ معطوفاً محذوفاً تقديراً: للسائلين ولغيرهم، ولا حاجة إليه. و"للسائلين" متعلقٌ بمحذوف نعتاً لآيات.

* { إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا نَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ آبَاءَنَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ }

(8/391)

قوله تعالى: أَحَبُّ إِلَيْنَا { "أَحَبُّ" أفعل تفضيل، وهو مبنيٌ مِنْ "حَبَّ" المبني للمفعول وهو شاذ. وإذا بَيَّنَّتْ أفعل التفضيل مِنْ مادة الحب والبغض تعدَّى إلى الفاعل المعنوي بـ"إلى"، وإلى المفعول المعنوي باللام أو بـ"في"، فإذا قلت: "زيدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بَكْرٍ" يعني أنك تحب زيدا أكثر من بكر فالمتكلم هو الفاعلُ، وكذلك: "هو أَبْغَضُ إِلَيَّ مِنْهُ" أنت المُبْغِضُ، وإذا قلت: زيدٌ أَحَبُّ لِي مِنْ عَمْرٍو، أو أَحَبُّ فِيَّ مِنْهُ، أي: إنَّ زيداَ يَحِبُّني أكثر من عمرو. وقال المروء القيس:

2740 - لَعَمْرِي لَسَعْدُ حَيْثُ حُلَّتْ دِيَارُهُ * أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْكَ فَافْرِسِ حَمْرُ

وعلى هذا جاءت الآية الكريمة، فَإِنَّ الأبَّ هو فاعل المحبة. واللام في "ليوسف" لامُ الابتداء أفادت توكيدا لمضمون الجملة، وقوله: "أَحَبُّ" خبر المثني، وإنما لم يطابق لما عَرَفَتْ مِنْ حُكْمِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ.

والواو في "ونحن عصبه" للحال، فالجملة بعدها في محل نصب على الحال. والعامَّة على رفع "عُصْبَةٌ" خبراً لـ"نحن". وقرأ أمير المؤمنين بنصبها على أن الخبر محذوف، والتقدير: نحن نُرى أو نجتمع فيكون "عصبة" حالاً، إلا أنه قليل جداً، وذلك لأن الحال لا تَسُدُّ مَسَدَّ الخبر إلا بشروطٍ ذكرها النحاة نحو "صَرَبِي زيدا قائماً"، و"أكثر سُرْبِي السُّويقِ ملتوتا". قال ابن الأنباري: "هذا كما تقول العرب: إنما العامريُّ عَمَّتَهُ" أي: يتعمَّم عَمَّتَهُ".

(8/392)

قال الشيخ: "وليس مثله لأنَّ "عصبة" ليس بمصدر ولا هيئة، فالأجودُ أن يكون من باب "حُكْمُكَ مُسَمَّطاً". قلت: ليس مرادُ ابن الأنباري إلا التشبيه من حيث إنه حَذَفَ الخبر وسدَّ شيءٌ آخرٌ مَسَدَّهُ في غير المواضع المنقاس فيها ذلك، ولا تَطَّرَ لكون المنصوب مصدراً أو غيره. وقال المبرد: "هو من باب "حُكْمُكَ مُسَمَّطاً" أي: / لك حُكْمُكَ مُسَمَّطاً، قال الفرزدق: "يا لَهْدَمُ حُكْمُكَ مُسَمَّطاً" أراد: لك حُكْمُكَ مُسَمَّطاً، قال: "وَإِسْتَعْمَلَ هذا فَكَتَّرَ حتى حُذِفَ استخفافاً لعلم ما يريد القائل كقولك: "الهِلالُ والله" أي: هذا الهلال". والمُسَمَّطُ: المُرْسَلُ غير المردود. وقدَّره غيرُ المبرد: حُكْمُكَ تَبَّتْ مُسَمَّطاً. وفي هذا المثالِ نظْرُ:

لأنَّ النحويين يجعلون مِنْ شَرْطِ سَدِّ الْحَالِ مَسَدَّ الْخَبَرِ أَنْ لَا يَصْلُحَ جَعْلُ الْحَالِ خَبْرًا لِذَلِكَ الْمَبْتَدَأِ نَحْوُ: "ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا" بِخِلَافِ: "ضَرْبِي زَيْدًا شَدِيدًا"، فَإِنَّهَا تُرْفَعُ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ، وَتُخْرَجُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ ذَلِكَ، وَهَذِهِ الْحَالُ أَعْنِي مُسَمَّطًا يَصْلُحُ جَعْلُهَا خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ، إِذِ التَّقْدِيرُ: حُكْمُكَ مُرْسَلٌ لَا مَرْدُودٌ، فَيَكُونُ هَذَا الْمَثَلُ عَلَى مَا قَرَّرْتَهُ مِنْ كَلَامِهِمْ شَادًا.

والعُصْبَةُ: مَا زَادَ عَلَى عَشْرَةٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْهُ: مَا بَيْنَ عَشْرَةٍ إِلَى أَرْبَعِينَ. وَقِيلَ: الْثَلَاثَةُ نَفْرٌ، فَإِذَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ إِلَى تِسْعَةٍ فَهِيَ رَهْطٌ، فَإِذَا بَلَغُوا الْعَشْرَةَ فَصَاعِدًا فَعُصْبَةٌ. وَقِيلَ: مَا بَيْنَ الْوَاحِدِ إِلَى الْعَشْرَةِ. وَقِيلَ مِنْ عَشْرَةٍ إِلَى خَمْسَةِ عَشْرٍ. وَقِيلَ: سِتَّةٌ. وَقِيلَ: سَبْعَةٌ. وَالْمَادَةُ تَدُلُّ عَلَى الْإِحَاطَةِ مِنَ الْعِصَابَةِ لِإِحَاطَتِهَا بِالرَّأْسِ.

* { أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهٌ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ }

قوله تعالى: {أَرْضًا}: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون منصوبة على إسقاط الخافض تخفيفاً أي: في أرض كقوله: {لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ}، وقوله:

(8/393)

2741 - * . . . كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلْبُ
وإليه ذهب الحوفيُّ وابن عطية. والثاني: النصب على الظرفية. قال
الزمخشري: "أرضاً منكورةً مجهولةً بعيدةً من العمران، وهو معنى تنكيرها
وإخلائها من الناس، وإبهايمها من هذا الوجه تُصَيِّتُ تَصَيَّبَ الظُّرُوفِ المبهمة".
وقد رَدَّ ابن عطية هذا الوجه فقال: "وذلك خطأ؛ لأنَّ الظرفَ ينبغي أن يكون
مبهماً، وهذه ليست كذلك بل هي أرضٌ مقيدةٌ بأنها بعيدة أو قاصيةٌ أو نحو ذلك،
فزال بذلك إبهايمها ومعلومٌ أنَّ يوسفَ لم يَخْلُ مِنَ الكونِ في أرضٍ، فتبيَّن أنهم
أرادوا أرضاً بعيدة غير التي هو فيها قريبٌ مِنْ أَبِيهِ".
واستحسن الشيخ هذا الردَّ وقال: "وهذا الردُّ صحيح لو قلت: جلست داراً
بعيدة أو مكاناً بعيداً لم يصحَّ إلا بوايسطة "في"، ولا يجوز حذْفُهَا إلا في
ضرورةٍ شعر، على الخلاف في "دَخَلْتُ" أهي لازمة أم متعديّة؟".
قلت: وفي الكلامين نظرٌ؛ إذ الظرفُ المبهم عبارة عمّا ليس له حدودٌ تحصره
ولا أقطارٌ تحويه، و"أرضاً" في الآية الكريمة من هذا القبيل.
الثالث: أنها مفعول ثانٍ، وذلك إنَّ تَصَمَّنَ "اطرحوه" أُنْزِلُوهُ، وَأَنْزِلُوهُ يَتَعَدَّى
لاثنين قال تعالى: {أَنْزَلْنِي مِنْزَلاً مُّبَارَكًا}. وفتول: أنزلت زيدا الدار.
والطرح: الرَّمِي، ويُعَبَّرُ به عن الاقتحام في المخاوف. قال عروة ابن الورد:
2742 - وَمَنْ يَكُ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتِرًا * مِنَ الْمَالِ يَطْرَحُ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَحٍ
و"يَخْلُ لَكُمْ" جوابُ الأمر، وفيه الإدغام والإظهار، وقد تقدّم تحقيقهما عند
قوله: {يَبْتَغِ عَيْرَ الْإِسْلَامِ}

* { قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْفُوهُ فِي عَيَابَةِ الْجُبِّ يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ }

(8/394)

قوله تعالى: { فِي عَيَابَةٍ }؛ قرأ نافع "عَيَابَاتٍ" بالجمع في الحرفين مِنْ هذه السورة، جُعِلَ ذلك المكانُ أجزاءً، وَسُمِّيَ كلُّ جزءٍ عَيَابَةً، والباقيون بالإفراد وهو واضحٌ. وابن هرمز. كنافع إلا أنه شَدَّدَ الياءَ. والأظهرُ في هذه القراءة أن يكون سُمِّيَ باسم الفاعل الذي للمبالغة فهو وصفٌ في الال. وألحقه الفارسيُّ بالاسم الجائي على فَعَّالٍ نحو ما ذكر سيبويه من "القيَاد". قال ابن جني: "وَوَجَدْتُ مِنْ ذَلِكَ "الْفَخَّارُ": الحَرْفُ". وقال صاحب "اللوامح": "يجوز أن يكون على فَعَّالَاتٍ كَحَمَامَاتٍ، ويجوز أن يكونَ على فَعَّالَاتٍ كَشَيْطَانَاتٍ جمع شَيْطَانَةٍ، وكلُّ للمبالغة".

وقرأ الحسن: "عَيَّيَّة" بفتح الياء، وفيها احتمالان، أحدهما: أن تكونَ في الأصل مصدرًا كالعَلْيَةِ. والثاني: أن يكونَ جمع غائب نحو: صانع وصنعة. قال الشيخ: "وفي حرف أَبِي "عَيَّيَّة" بسكون الياء، وهي ظلمة الرَكِيَّة". قلت: والضبط أمرٌ حادثٌ فكيف يُعرف ذلك في المصحف؟ وقد تقدّم نحو من ذلك فيما تقدم. والعَيَابَةُ: قال الهرويُّ: "شِبْهُ لَجَفٍ أو طاقٍ في البئرِ فُوقَ الماءِ يغيب ما فيه عن العيون. وقال الكلبي: "العَيَابَةُ تكونُ فِي قَعْرِ الْجُبِّ؛ لأنَّ أسفله واسعٌ ورأسه ضيقٌ فلا يكاد الناظر يرى ما في جوانبه". وقال الزمخشري: "هي عَوْرَةٌ وما غابَ منه عن عَيْنِ الناظرِ وأظلمَ مِنْ أسفله، قال المنخل: / 2743 - فَإِنْ أَنَا يَوْمًا عَيَّيْتُ عَيَابَتِي * فسيروا بسَيْرِي فِي الْعَشِيرَةِ وَالْأَهْلِ أَرَادَ: عَيَابَةَ حُفْرَتِهِ الَّتِي يُدْفَنُ فِيهَا. وَالْجُبُّ: البئرُ الَّتِي لَمْ تُطَوَّقْ، وَتَسْمِيَّتُهُ بِذَلِكَ: إِمَّا لِكَوْنِهِ مَحْفُورًا فِي جُبُوبِ الْأَرْضِ أَي: مَا غَلِظَ مِنْهَا، وَإِمَّا لِأَنَّهُ قُطِعَ فِي الْأَرْضِ، وَمِنْهُ الْجُبُّ فِي الذِّكْرِ. وقال الأعشى:

2744 - لَيْنٌ كُنْتُ فِي جُبِّ ثَمَانِينَ قَامَةً * وَرُمِيَتْ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلَمٍ وَيُجْمَعُ عَلَى جِبَّةٍ وَجِبَابٍ وَأَجَابٍ.

(8/395)

قوله: { يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ [السَّيَّارَةِ] }؛ قرأ العامة "يَلْتَقِطُهُ" بالياء من تحت وهو الأصل. وقرأ الحسن ومجاهد وأبو رجاء وقادة بالتاء مِنْ فَوْقِ لَتَانِيثِ الْمَعْنَى، وإضافته إلى مؤنث، وقالوا: "قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ"، وقال الشاعر: 2745 - إِذَا بَعْضُ السَّنِينِ تَعَرَّقْنَا * كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدَ أَبِي الْيَتِيمِ وقد تقدّم الكلامُ بأوسعٍ مِنْ هَذَا فِي الْأَنْعَامِ وَالْأَعْرَافِ. ومفعول "فاعلين" محذوفٌ أي: فاعلين ما يُحْصَلُ عَرَضًا. والسَّيَّارَةُ، جمع "سَيَّارٍ"، وهو مثالٌ لمبالغة.

والالتقاط: تَتَأَوَّلُ الشَّيْءَ الْمَطْرُوحِ، ومنه: "اللُّقْطَةُ" واللَّقِيطُ. وقال الشاعر:
2746 - وَمَنْهَلٍ وَرَدُّهُ التِّقَاطَا

* { قَالُوا يَا أَبَاتَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ }

قوله تعالى: { لَا تَأْمَنَّا } : حالٌ وتقدّم نظيره. وقرأ العامة "تَأْمَنَّا" بالإخفاء وهو عبارة عن تضعيف الصوت بالحركة والفصل بين النونين، لا أن النون تُسَكِّن رَأْسًا، فيكون ذلك إخفاءً لا إدغامًا. قال الداني: "وهو قولٌ عامّةٌ أئمتنا وهو الصوابُ لتأكيد دلالة وصحته في القياس".
وقرأ بعضهم ذلك بالإشمام، وهو عبارة عن ضمّ الشفتين إشارةً إلى حركة الفعل مع الإدغام الصريح كما يشير إليها الواقف، وفيه عُسْرٌ كبير قالوا: وتكون الإشارة إلى لاضمة بعد الإدغام أو قيل كماله، والإشمام يقع بإزاء معانٍ هذا من جُمَلَتِهَا، ومنها إشراب الكسرة شيئاً من الضم نحو: "قيل" و "غَيْض" وبابه، وقد تقدم أول البقرة. ومنها إشمام أحد حرفين شيئاً من الآخر كإشمام الصاد زياً في { الصِّرَاطِ } ؛ { وَمَنْ أَصْدَقُ } وبأيهما، وقد تقدم ذلك أيضاً في الفاتحة والنساء. فهذا خلط حرفٍ بحرف، كما أن ما قبله خلط حركة بحركة. ومنها الإشارة إلى الضمة في الوقف خاصة، وإنما يراه البصير دون الأعمى.

(8/396)

وقرأ أبو جعفر بالإدغام الصريح من غير إشمام. وقرأ الحسن ذلك بالإظهار مبالغةً في بيان إعراب الفعل وللمحافظة على حركة الإعراب. اتفق الجمهور على الإخفاء أو الإشمام كما تقدم تحقيقه.
وقرأ ابن هزم "لَا تَأْمَنَّا" بضم الميم، تقل حركة النون الأولى عند إرادة إدغامها بعد سلاب الميم حركتها، وخط المصحف بنون واحدة، ففي قراءة الحسن مخالفة لها.
وقرأ أبو رزين وابن وثاب "لَا تَيْمَنَّا" بكسر حرف المضارعة، إلا أن ابن وثاب سَهَّلَ الهمزة. قال الشيخ: "ومجيئه بعد "مالك" والمعنى يُرْتَدُّ إلى أنه تَقِيٌّ لا تَهْيٌ وليس كقولهم "ما أَحْسَنَّا" في التعجب؛ لأنه لو أدغم لالتبس بالنفي". قلت: وما أبعد هذا عن تَوْهَمِ النهي حتى يَنْصَّ عليه. وقوله "لالتبس بالنفي" صحيح.

* { أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ }

قوله تعالى: { يَرْتَعْ وَيَلْعَبُ } : فيها أربع عشرة قراءةً إحداها: قراءةٌ نافع بالياء من تحت وكسر العين. الثانية: قراءةٌ البزي عن ابن كثير "تَرْتَعُ ونلعب" بالنون وكسر العين. الثالثة: قراءةٌ قنبل، وقد اُخْتِلفَ عليه فثقل عنه ثبوت الياء بعد العين وصلًا ووقفًا وُحْدَفُهَا وصلًا ووقفًا، فيوافق البزي في أحد الوجهين عنه، فعنه قراءتان. الخامسة: قراءة أبي عمرو وابن عامر "تَرْتَعُ ونلعب" بالنون وسكون العين والياء. السادسة: قراءة الكوفيين: "يرتَعُ وبلعب" بالياء من تحت وسكون العين والياء.

(8/397)

وقرأ جعفر بن محمد "نرتع" بالنون "و يلعب" بالياء، ورُوِيَتْ عن ابن كثير. وقرأ العلاء بن سبابه "يَزَّعُ ويلعبُ" بالياء فيهما وكسر العين وضم الباء. وقرأ مجاهد وقتادة وابن محيصن "نُرَّعُ" بضم النون وسكون العين والباء. وقرأ أبو رجاء كذلك، إلا أنه بالياء مِنْ تحت فيهما. والنخعي ويعقوب "نرتع" بالنون و "يلعب" بالياء. والفعالان في هذه القراءات كلها مبني للفاعل.

وقرأ زيد بن علي "يَزَّعُ ويلعبُ" بالياء مِنْ تحت مبني للمفعول. وقرئ "نرتعِي ونلعبُ" بثبوت الياء ورفع الباء. وقرأ ابن أبي عبلة "نرعي ونلعب" فهذه أربع عشرة قراءة، منها سكت في السبع المتواتر وثمان في الشاذ. فَمَنْ قرأ بالنون أسند الفعلَ إلى إخوة يوسف، وَمَنْ قرأ بالياء أسند الفعلَ إليه دونهم، وَمَنْ كسر العين اعتقد أنه جزم بحذف حرفِ العلة، وجعله مأخوذاً [مِنْ] يَفْتَعِلُ مِنَ الرَّعِي كيرتمي مِنَ الرمي. وَمَنْ سَكَنَ العينَ اعتقد أنه جَزَمَهُ بحذف الحركة وجعله مأخوذاً مِنْ رِعٍ يَزَّعُ إذا اتَّسع في الخِصْبِ قال:

2747 - * وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَعُ

وَمَنْ سَكَنَ الباءَ جعله مجزوماً، وَمَنْ رفعها جعله مرفوعاً على الاستئناف أي: وهو يلعب، وَمَنْ غاير بين الفعلين فقرأ بالياء مِنْ تحت في "يلعب" دون "نرتع" فلأنَّ اللَّعِبَ مُناسِبٌ للصغار. وَمَنْ قرأ: "نُرَّعُ" رباعياً جعل مفعوله محذوفاً، أي: نُرَّعِي مواشيتنا، وَمَنْ بناها للمفعول فالوجهُ أنه أضمر / المفعولَ الذي لم يُسَمَّ فاعله وهو ضمير الغد، والأصل: نرتع فيه ونلعب فيه، ثم اتَّسع فيه فَحُذِفَ حرفُ الجر فتعدَّى إليه الفعلُ بنفسه فصار: نرتعهُ ونلعبهُ، فلَمَّا بناه للمفعول قام الضمير المنصوب مقام فاعله فانقلب مرفوعاً واستتر في رافعه، فهو في الاتساع كقوله:

2748 - وَيَوْمٍ شَهِدْنَا سُلَيْمَى وَعَامراً *

(8/398)

وَمَنْ رفع الفعلين جعلهما حالين، وتكون حالاً مقدره. وأمَّا إثبات الياء في "نرتعِي" مع جزم "نلعب" وهي قراءة قنبل فقد تجرأ بعض الناس ورَدَّها، وقال ابن عطية: "هي قراءة ضعيفة لا تجوز إلا في الشعر" وقيل: هي لغة مَنْ يجزم بالحركة المقبرة وأنشد:

2749 - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي *

وقد تقدَّمتْ هذه المسألةُ مستوفاهً. و "نرتع" يحتمل أن يكونَ وزنه تَفَعَّلُ مِنَ الرَّعِي وهو أَكْلُ المَرَعَى، ويكون على حَذْفِ مضاف: نرتع مواشينا، أو من المراعاة للشيء قال:

2750 - تَزَّعِي السَّفْحَ فَالكَثِيبَ فَذَاقَا * رَ فَرَوْضَ القِطَا فَذَاتَ الرِّئَالِ
ويحتمل أن يكونَ وزنه تَفَعَّلُ مِنْ: رِعٍ يَزَّعُ إذا إقام في خِصْبٍ وَسَعَةٍ، ومنه قول الغضبان بن القبعثري: "القَيْدُ والرَّرْعَةُ وَقِلَّةُ المَتَعَةِ" وقال الشاعر:

2751 - أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي * وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِنَّةَ الرَّتَاعَا
قوله: { وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ } جملة حالية، والعامل فيها أحدُ شيئين: إمَّا الأمر،
وإمَّا جوابه. فإن قيلت: هل يجوز أن تكون المسألة من الأعمال لأنَّ كلاً من
العاملين يصحُّ تَسَلُّطُهُ على الحال؟ فالجواب: ذلك لا يجوز، لأنَّ الأعمال
يَسْتَلْزِمُ الإِضْمَارَ، والحال لا تُضْمَرُ؛ لأنها لا تكون إلا نكرةً أو مؤولةً بها.

* { قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيَا أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذُّنْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ }

(8/399)

قوله تعالى: { أَنْ تَذْهَبُوا } : فاعل "يَحْزُنُنِي" ، أي: يَحْزُنُنِي ذَهَابُكُمْ. وفي هذه
الآية دلالة على أَنَّ المضارعَ المقترن بلام الابتداء لا يكون حالاً، والنهية جَعَلَهَا
مِنَ القرائنِ المخصصة للحال، ووجه الدلالة أَنَّ "أَنْ تَذْهَبُوا" مستقبلي لاقتترانه
بحرف الاستقبال وهي "أَنْ" ، وما في حيزها فاعلٌ، فلو جَعَلْنَا "لَيَحْزُنُنِي" حالاً
لزم سَبْقُ الفعل لفاعله وهو محالٌ. وأجيب عن ذلك بأنَّ الفاعلَ في الحقيقة
مقدَّرٌ حُذِفَ هو وقام المضافُ إليه مَقَامَهُ، والتقدير: ليحزني تَوَقُّعُ ذَهَابِكُمْ.
وقرأ زيد بن علي وابن هرمز وابن محيصن: "لَيَحْزُنُنِي" بالإدغام. وقرأ زيد بن
علي وحده "تَذْهَبُوا" بضم التاء مِنْ أَذْهَبَ، وهو كقوله: { تَنْبُتُ بِالدَّهْنِ } في
قراءة مَنْ ضم التاء فتكون الباءُ زائدةً أو حاليةً.

و "الذُّنْبُ" يُهْمَزُ وَلَا يُهْمَزُ، وبعدم الهمزة قرأ السوسي والكسائي وورش، وفي
الوقف لا يهمله حمزة، قالوا: وهو مشتقٌّ مِنْ "نِذَاءَتِ الرِّيحِ": إِذَا هَبَّتْ مِنْ كُلِّ
جهة لأنه يأتي كذلك، ويُجْمَعُ على ذُنَابٍ وَذُؤَابٍ وَأَذُنْبٍ قال:

2752 - وَأَرْوَرُ يَمْطُو فِي بِلَادٍ بَعِيدَةٍ * تَعَاوَى بِهِ دُؤَابُهُ وَتَعَالَبُهُ
وَأَرْضٌ مَدَايِةٌ: كَثِيرَةُ الذُّنَابِ، وَدُؤَابَةُ الشَّعْرِ لِتَحْرُكِهَا وَتَعَلُّبِهَا، مِنْ ذَلِكَ.
وقوله: { وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ } جملة حالية العامل فيها "ياكله".

* { قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذُّنْبُ وَتَحَنُّنُ عُصْبَةِ إِتَّآ إِذَا لَلْحَاسِرُونَ }

قوله تعالى: { وَتَحَنُّنُ عُصْبَةٍ } : جملة حالية أو معترضة، و { إِتَّآ إِذَا لَلْحَاسِرُونَ }
جواب القسم وحذِفَ جوابُ الشرط. و "إذن" حرفُ جوابٍ، وقد تَقَدَّمَ القولُ
في ذلك مُشْبِعاً، ونقل أبو البقاء أنه قُرِئَ "عُصْبَةٌ" بالنصب، وقدَّرَ ما قَدَّمْتُهُ
في الآية الأولى.

(8/400)

* { فَلَمَّا دَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ
بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ }

قوله تعالى: { فَلَمَّا دَهَبُوا } : يجوز في جوابها أوجه، أحدها: أنه محذوفٌ، أي:

عَرَّفْنَاهُ وَأَوْصَلْنَا إِلَيْهِ الطَّمَانِينَةَ. وَقَدَّرَهُ الزَّمخَشَرِيُّ: "فَعَلُّوْا بِهِ مَا فَعَلُّوْا مِنْ الْأَذَى" وذكر حكايةً طويلة. وَقَدَّرَهُ غَيْرُهُ: عَظَمْتُ فِئْتَهُمْ. وَأَخْرَجُوا "جَعَلُوهُ فِيهَا". وهذا أَوْلَى لدلالة الكلام عليه.

الثاني: أَنَّ الْجَوَابَ مُثَبِّتٌ، وهو قوله {قَالُوا يَا أَبَاتَانَا}، أي: لَمَّا كَانَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ قَالُوا. وهذا فِيهِ بَعْدُ لِبُعْدِ الْكَلَامِ مِنْ بَعْضِهِ.

والثالث: أَنَّ الْجَوَابَ هو قوله "أَوْحَيْنَا" والواو فِيهِ زَائِدَةٌ، أي: فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ أَوْحَيْنَا، وهو رأي الكوفيين، وجعلوا مِنْ ذَلِكَ قوله تعالى: {فَلَمَّا أَسْلَمْنَا وَتَلَّهْ}، أي: تَلَّه. وقوله: {حَتَّى إِذَا جَاءَهَا فَتَحَتْ} وقول امرئ القيس:

2753 - فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى * بِنَا بَطْنَ حِجْفٍ ذِي رُكَامٍ عَقَنْقِلٍ
أي: فَلَمَّا أَجْرْنَا انْتَحَى. وهو كثيرٌ عندهم بعدَ "لَمَّا".

وقوله: {أَنْ يَجْعَلُوهُ} مفعول "أَجْمَعُوا"، أي: عَزَمُوا عَلَى أَنْ يَجْعَلُوهُ، أو عَزَمُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ، لأنه يتعدى بنفسه وبعلى، ف"أَنْ" يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ عَلَى حَذْفِ الْحَرْفِ، وَأَنْ لَا تَكُونَ، فعلى الأولِ يَحْتَمَلُ مَوْضِعَهَا النِّصْبُ وَالْجَرُّ، وَعَلَى الثَّانِي يَتَعَيَّنُ النِّصْبُ.

والجَعْلُ يجوز أن يكونَ بِمَعْنَى الْإِلْقَاءِ، وَأَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى التَّصْيِيرِ، فعلى الأولِ يَتَعَلَّقُ "فِي غِيَابَةِ" بِنَفْسِ الْفِعْلِ قَبْلَهُ، وَعَلَى الثَّانِي بِمَحْذُوفٍ. وَالْفِعْلُ مِنْ قَوْلِهِ: "وَأَجْمَعُوا" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا، و"قد" معه مضمرةٌ عند بعضهم. والضمير في "إليه" الظاهر عَوْدُهُ عَلَى يُوْسُفَ. وقيل: يعود على يعقوب.

(8/401)

وقرأ العامةُ: "لَتُنَبِّئَهُمْ" بناءً الخطاب. وقرأ ابن عمر بياء الغيبة، أي: اللَّهُ تَعَالَى. قال الشيخ: "وكذا في بعض مصاحف البصرة" وقد تقدّم أَنَّ النَّقْطَ حَادِثٌ، فَإِنْ قَالَ: مَصْحَفٌ حَادِثٌ غَيْرُ مَصْحَفِ عَثْمَانَ فَلَيْسَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ. وقرأ سلام: "لَتُنَبِّئَهُمْ" بالنون. و"هذا" صفةٌ لأمّهم. وقيل: بدل. وقيل: بيان. قوله: {وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ} جملةٌ حاليةٌ، يجوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهَا "أَوْحَيْنَا" /، أي: أَوْحَيْنَا إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ شَعُورٍ بِالْوَحْيِ، وَأَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهَا "لَتُنَبِّئَهُمْ"، أي: تُخْبِرُهُمْ وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَكَ لِبُعْدِ الْمَدَّةِ وَتَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ.

* { وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ }

قوله تعالى: {عِشَاءً}: يجوزُ فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: - وهو الذي لا ينبغي أَنْ يُقَالَ غَيْرُهُ - أنه ظرفُ زمانٍ، أي: جَاءُوهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ وَ"يَبْكُونَ" جملةٌ حاليةٌ، أي: جَاءُوهُ بَاكِينَ. والثاني: أَنْ يَكُونَ "عِشَاءً" جمعَ عَاشٍ كَقَائِمٍ وَقِيَامٍ. قال أبو البقاء: "ويقرأ بضم العين، والأصل: عِشَاءَةٌ مِثْلُ غَارٍ فَحُذِفَتْ الْهَاءُ وَزِيدَتْ الْأَلْفُ عَوْضًا مِنْهَا، ثُمَّ قُلِبَتِ الْأَلْفُ هَمْزَةً، وَفِيهِ كَلَامٌ قَدْ دُكِّرَ فِي آلِ عِمْرَانَ عِنْدَ قَوْلِهِ: {أَوْ كَانُوا عُرَى}، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ فَاعِلٍ عَلَى فُعَالٍ، كما جُمِعَ فَعِيلٌ عَلَى فُعَالٍ لِقُرْبِ مَا بَيْنَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ كِتُؤَامٍ وَرُبَابٍ وَهُوَ شَادٌ". قلت: وهذه القراءة قراءةُ الحسن البصري، وهي من العِشْوَةِ وَالْعِشْوَةِ وهي الظلام.

وقرأ الحسن أيضاً: "عُشْنَا" على وزن دُجِيَ بِحَوْ: غَارٍ وَعُزَاةٍ ثُمَّ حُذِفَ مِنْهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ، وَهَذَا كَمَا حَذَفُوا تَاءَ التَّأْنِيثِ مِنْ "مَالِكَةَ"، فَقَالُوا: مَالِكٌ، وَعَلَى هَذِهِ الْأَوْجِهِ يَكُونُ مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ، وَقَرَأَ الْحَسَنُ أَيْضًا "عُشِيًّا" مُصَغَّرًا.

* { قَالُوا يَا أَبَاتَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ }

(8/402)

وقوله تعالى: { نَسْتَبِقُ } : تَسَابُقٌ، وَالِافْتِعَالُ وَالتَّفَاعُلُ يَشْتَرِكَانِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: تَنْتَضِلُ وَتَتَنَاضَلُ، وَتَرْتَمِي وَتَرْتَامِي. وَ "نَسْتَبِقُ" فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ. وَ "تَرَكْنَا" حَالٌ مِنْ "نَسْتَبِقُ" وَ "قَدْ" مَعَهُ مَضْمَرٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ. قَوْلُهُ: { وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ } جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ، أَي: مَا أَنْتَ مُصَدِّقًا لَنَا فِي كُلِّ حَالٍ حَتَّى فِي حَالِ صِدْقِنَا لِمَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ فِي تَهْمَتِنَا بِيُوسُفَ وَكَرَاهَتِنَا لَهُ.

* { وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ }

قوله تعالى: { عَلَى قَمِيصِهِ } : فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ "الدَّمِ". قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "لَأَنَّ التَّقْدِيرَ: جَاءُوا بِدَمٍ كَذِبٍ عَلَى قَمِيصِهِ"، يَعْنِي أَنَّهُ لَوْ تَأَخَّرَ لَكَانَ صِفَةً لِلنِّكَرَةِ. وَهَذَا الْوَجْهُ قَدْ رَدَّهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فَقَالَ: "فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالًا مُتَقَدِّمَةً؟ قُلْتَ: لَا، لِأَنَّ حَالَ الْمَجْرُورِ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ". وَهَذَا الَّذِي رَدَّهُ بِهِ الزَّمَخْشَرِيُّ أَحَدُ قَوْلِي النِّحَاةِ، وَقَدْ صَحَّ جَمَاعَةٌ جَوَّازَهُ وَأَنْشَدُوا:
2754 - قَلَنْ يَذْهَبُوا قَرْغًا بِقَتْلِ جِبَالِ *

وقول الآخر:

2755 - لَيْئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا * إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لِحَبِيبُ

وقول الآخر:

2756 - غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرِّ * ءِ فَيُدْعَى وَلَا تَحِينَ إِبَاءُ
وقال الحوفي: "إِنَّ" عَلَى قَمِيصِهِ "مَتَعَلِّقٌ بـ"جَاءُوا"، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَجِيئَهُمْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْقَمِيصِ.

(8/403)

وقال الزمخشري: "فَإِنْ قُلْتَ" عَلَى قَمِيصِهِ "مَا مَحَلُّهُ؟ قُلْتَ: مَحَلُّهُ النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَجَاءُوا فَوْقَ قَمِيصِهِ بِدَمٍ، كَمَا تَقُولُ: جَاءَ عَلَى جِمَالِهِ بِأَحْمَالٍ". قَالَ الشَّيْخُ: "وَلَا يَسَاعِدُ الْمَعْنَى عَلَى نَصْبِ "عَلَى" عَلَى الظَّرْفِ بِمَعْنَى فَوْقَ، لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ إِذْ ذَاكَ "جَاءُوا"، وَلَيْسَ الْفَوْقُ ظَرْفًا لَهُمْ، بَلْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لَهُمْ". وَهَذَا الرَّدُّ هُوَ الَّذِي رَدَّدَتْ بِهِ عَلَى الْحَوْفِيِّ قَوْلَهُ

إِنَّ "على" متعلقة بـ "جاؤوا". ثم قال الشيخ: "وأما المثال الذي ذكره الزمخشري وهو "جاء على جماله بأحمال" فيمكن أن يكون ظرفاً للجائي لأنه تمكن الظرف فيه باعتبار تبدُّله مِنْ جملٍ إلى جمل، وتكون "بأحمال" في موضع الحال، أي: مضموماً بأحمال".

وقرأ العامَّةُ: "كذب" بالذال المعجمة، وهو من الوصف بالمصادر فيمكن أن يكونَ على سبيل المبالغة نحو: رجلٌ عَدْلٌ أو على حَذْفِ مضافٍ، أي: ذي كذب، تَسَبَّبَ فِعْلٌ فاعله إليه. وقرأ زيد بن علي "كذباً" فاحتمل أن يكون مفعولاً من أجله واحتمل أن يكونَ مصدرًا في موضع الحال، وهو قليلٌ أعني مجيء الحال من النكرة.

وقرأ عائشة والحسن: "كذب" بالذال المهملة. وقال صاحب اللوامح: "معناه: ذي كذب، أي: أثر؛ لأنَّ الكذب هو بياضٌ يَخْرُجُ في أطافير الشباب ويؤثر فيها، فهو كالنقش، ويُسمَّى ذلك البياضُ "الْفُوفُ" فيكون هذا استعارةً لتأثيره في القميص كتأثير ذلك في الأطافير". وقيل: هو الدمُّ الكدِر. وقيل: الطريُّ. وقيل: اليباس.

قوله: {بَلْ سَوَّلَتْ} قبل هذه الجملة جملةٌ محذوفة تقديره: لم يأكله الذئب، بل سَوَّلَتْ. وسَوَّلَتْ، أي: زَيَّنَتْ وَسَهَّلَتْ.

(8/404)

قوله: {فَصَبَّرُ جَمِيلٌ} يجوز أن يكون مبتدأ وخبره محذوف، أي: صبر جميل أمثلٌ بي. ويجوز أن يكون خبراً محذوف المبتدأ، أي: أمري صبرٌ جميل. وهل يجب حَذْفُ مبتدأ هذا الخبر / أو خبر هذا المبتدأ؟ وضابطه أن يكونَ مصدرًا في الأصل بدلاً من اللفظ بفعله، وعبارة بعضهم تقتضي الوجوب، وعبارة آخرين الجواز. ومن التصريح بخبر هذا النوع. ولكنه في ضرورة شعرٍ قوله: 2757 - فقالت على اسمِ اللهِ أَمْرُكَ طاعةٌ * وإن كنتُ قد كَلَفْتُ ما لم أَعُوذْ

وقول الشاعر:

2758 - يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِي طَوَّلَ الشَّرِي * صَبَّرُ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى

يحتمل أن يكونَ مبتدأ أو خبراً كما تقدّم. وقرأ أبيّ وعيسى بن عمر: "فصبراً جميلاً" [نصباً، ورويت عن الكسائي، وكذلك هي في] مصحف أنس بن مالك، وتخريجها على المصدر الخبري، أي: أصبرُ أنا صبراً، وهذه قراءة ضعيفة إن حُرِّجَتْ هذا التخرُّج، لأن سيبويه لا ينفاس ذلك عنده إلا في الطلب، فالأولى أن يجعل التقدير: إنَّ يعقوب رَجَعَ وأمر نفسه فكأنه قال: اصبري يا نفسُ صبراً. وروى البيهق أيضاً بالرفع والنصب على ما تقدّم، والأمر فيه ظاهر.

* {وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَا بُشْرَى هَذَا غَلَامٌ وَأَسْرُوهُ بِضَاعَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَعْمَلُونَ}

قوله تعالى: {فَأَدْلَى دَلْوَهُ}: يُقال: أَدْلَى دَلْوَهُ، أي: أرسلها في البئر. و"دلاها" إذا أخرجها مَلَاي، قال:

2759 - لا تَفْلُوها وادْلُوها دَلُوا * إِنَّ مع اليوم أخاه عَدُوا
والدَلُّ مؤنثه فتصعَّر على دَلِيَّةٍ وتُجمع على دِلاءٍ وأدِلُّ والأصل: دِلاو فقلبت
الواو همزةً نحو كساء، وأدِلُّ فاعِلٌ إعلالٍ قاضٍ، ودَلُّوا بواوِين فقلبتا ياءَين نحو:
عَصِيٍّ.

(8/405)

قوله: {يا بُشْرَى} قرأ الكوفيون بحذف ياء الإضافة، وأمال ألف فُعَلَى الأخوان،
وأمالها ورش بين بين على أصله، وعن أبي عمرو الوجهان، ولكن الأشهر عنه
عدمُ الإمالة، وليس ذلك مِنْ أصله على ما قُرِّر في علم القراءات. وقرأ
الباقون "يا بشرى" مضافة لياء المتكلم، ونداء البشري على حدِّ قوله:
{يا حَسْرَةً عَلَيَّ} {يا حَسْرَةً عَلَيَّ العِبَادِ} كأنه يقول: يا بشري هذا وقتٌ أو ان
أن تُنادِي ويصاح بك. ومَنْ زعم أن "بشري" اسم رجل كالسدِّي فقد أبعد.
وقرأ ورش عن نافع "يا بُشْرَايَ" بسكون الياء، وهو جمعٌ بين ساكنين في
الوصل، وهذا كما تقدم في "مخياي"، فعليك بالالتفات إليه. وقال الزمخشري:
"وليس بالوجه لما فيه من التقاء الساكنين على غير حدِّه إلا أن يقصد الوقف".
وقرأ الجحدري وابن أبي إسحاق والحسن: "يا بُشْرَى" بقلب الألف ياءً
وإدغامها في ياء الإضافة وهي لغة هُدَلِيَّة تقدَّم الكلامُ عليها في البقرة عند
قوله: {فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ}. وقال الزمخشري: "وفي قراءة الحسن يا بُشْرَى
بالياء مكان اللف جُعِلَتْ الياءُ بمنزلة الكسرة قبل ياء الإضافة وهي لغة للعرب
مشهورة، سمعت أهل السروات يقولون في دعائهم: يا سيدي ومولِّي".

قوله: {وَأَسْرُوهُ} الضمير المرفوع الظاهر أنه يعود على "السَّيَّارة". وقيل: هو
ضميرٌ إخوته. و"بضاعة" نصب على الحال، أو مفعول ثانٍ على أن يُصَمَّن
"أَسْرُوهُ" معنى صَيَّرُوهُ بالسَّرِّ. والبضاعة قطعةٌ من المال تُعَدُّ للتجارة مِنْ
"بَصَعْتُ"، أي: قَطَعْتُ، ومنه المَبْضَعُ لما يُقَطَعُ به.

* {وَشَرَّوهُ يَتَمَنَّ بِحَسِّ دَرَاهِمٍ مَعْدُودَةٍ وَكَأَنُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ}

قوله تعالى: {وَشَرَّوهُ}: شَرَّى بمعنى اشترى، ومنه قول الشاعر:
2760 - ولو أن هذا الموتُ يقبلُ فِدْيَةً * شَرَيْتُ أبا زيدٍ بما مَلَكَتُ يَدِي
وبمعنى باع ومنه قولُ الشاعر:

(8/406)

2761 - وَشَرَيْتُ بُرْدًا لِيَتَنِي * مِنْ بَعْدِ بُرْدٍ كُنْتُ هَامَةً
فإن جَعَلْنَا الضمير في "شَرَّوهُ" عائداً على إخوة يوسف كان "شري" بمعنى
باع، وإن جَعَلْنَا عائداً على السيارة كانت بمعنى اشترى.
والبَحْسُ: التَّاقِصُ، وهو يف الأصل مصدرٌ وُصِفَ به مبالغةً. وقيل: هو بمعنى

مفعول. و "دراهم" بدل مِنْ "بُئِمْن" و "فيه" متعلق بما بعده، واعتُفِر ذلك للاتساع في الظروف والجار، أبو محذوفٍ وتقدّم مثله.

* { وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِّصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَا يَكُنُّ النَّاسُ لَّا يَعْلَمُونَ }
قوله تعالى: { مِنْ مِّصْرَ } يجوز فيه أوجه، أحدها: أن يتعلق بنفس الفعل قبله، أي: اشتراه مِنْ مِصْرَ كقولك: اشتريت الثوب مِنْ بَغْدَادِ فَهِيَ لَابْتِدَاءُ الْغَايَةِ، وَقَوْلُ أَبِي الْبِقَاءِ: "أَي: فِيهَا، أَوْ بِهَا" لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ عَلَىٰ أَنَّهُ حَالٌ مِنَ "الَّذِي". وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي "اشْتَرَاهُ" فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ أَيْضًا. وَفِي هَذَيْنِ نَظَرٌ إِذْ لَا طَائِلَ فِي هَذَا الْمَعْنَى. وَ"لِامْرَأَتِهِ" مُتَعَلِّقٌ بِ"قَالَ" فَهِيَ لِلتَّبْلِيغِ، وَلَيْسَتْ مُتَعَلِّقَةً بِ"اشْتَرَاهُ".

قوله: { وَكَذَلِكَ } الكاف كما تقدم في نظائره حال من ضمير المصدر أو نعت له، أي: ومثل ذلك الإنجاء والعطف مكَّنَّا له، أي: كما أنجيناها وعطفنا عليه العزيز مكَّنَّا له في أرض مصر.

(8/407)

قوله: { وَلِنُعَلِّمَهُ } فيه أوجه، أحدها، أن يتعلق بمحذوف قبله، أي: وَقَعَلْنَا ذَلِكَ لِنُعَلِّمَهُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَا بَعْدَهُ، أَيْ: وَلِنُعَلِّمَهُ فَعَلْنَا كَيْتُ وَكَيْتُ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِ"مَكَّنَّا" عَلَىٰ زِيَادَةِ الْوَاوِ وَالْهَاءِ فِي "أَمْرِهِ" يَجُوزُ أَنْ تَعُودَ عَلَى الْجَلَالَةِ، وَأَنْ تَعُودَ عَلَى يُوسُفَ، فَالْمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ: لَا تُنْمِغُ عَمَّا نَشَاءُ، وَلَا تُنَارِعُ عَمَّا نُرِيدُ، وَعَلَى الثَّانِي: تُدَبِّرُهُ وَلَا تَكِيلُهُ إِلَىٰ غَيْرِهِ فَقَدْ كَارِدُوهُ إِخْوَانُهُ فَلَمْ يَصُرُّوهُ بِشَيْءٍ.

* { وَلَمَّا بَلَغَ أَسَدُّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ }
قوله تعالى: { أَسَدُّهُ } فيه ثلاثة أقوال، أحدها: - وهو قول سيبويه - أنه جمع مفرد "سَدَّة" نحو: نِعْمَةٌ وَأَنْعَمٌ. الثَّانِي: قول الكسائي: أن مفرد "سَدَّة" بزنة فَعْلٍ نَحْوِ صَكٍّ وَأَصْكٍ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

2762 - عَهْدِي بِهِ سَدَّةُ النَّهَارِ كَأَنَّمَا * حُضِبَ الْبِنَانُ وَرَأْسُهُ بِالْعِظْلِمِ / الثالث: أنه جمع لا واحد له من لفظه قاله أبو عبيدة، وخالفه الناس في ذلك إذ قد سمع "سَدَّة" و "سَدَّة" وهما صالحان له وهو من السَدَّة وهو الربط على الشيء والعقد عليه. قال الراغب: "وقوله تعالى { حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَسَدُّهُ } فيه تنبيه أن الإنسان إذا بلغ هذا القَدْرَ يَتَقَوَّى حُلُقُهُ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ فَلَا يَكَادُ يَزِيلُهُ، وَمَا أَحْسَنَ مَا تَنَبَّهَ لَهُ الشَّاعِرُ حَيْثُ يَقُولُ:

2763 - إِذَا الْمَرْءُ وَافَى الْأَرْبَعِينَ وَلَمْ يَكُنْ * لَهُ دُونَ مَا يَهْوَى حَيَاءٌ وَلَا سِنٌّ قَدَعُهُ وَلَا تَنْفِسٌ عَلَيْهِ الَّذِي مَضَىٰ وَإِنْ جَرَّ أَسْبَابَ الْحَيَاةِ لَهُ الْعُمُرُ وقوله: { وَكَذَلِكَ } إمَّا نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ أَوْ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَصْدَرِ وَتَقَدَّمَ نَظَائِرُهُ.

* { وَرَاوَدْتُهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنِ نَفْسِهِ وَعَلَّقْتَ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ }

(8/408)

قوله تعالى: { وَرَاوَدْتُهُ } : أي: طالبتُه برفق ولين قول، والمُراوَدَةُ المصدر، والزيادة: طَلَبُ التُّكاح، وَمَشَى رُؤِيدًا، أي: ترفق في مَشِيَّتِهِ، والرَّوْدُ، الرَّفْقُ في الأمور والتأني فيها، ورادتِ المرأةُ في مَشِيئِهَا تَرُودُ رَوْدَانًا من ذلك، والمِرْوَدُ هذه الآلةُ منه، والإرادةُ منقولةٌ مِنْ رادٍ يرد إذا سعى في طلب حاجة، وقد تقدّم ذلك في البقرة، وتعدّى هنا بـ"عن" لأنه صُمِّنَ معنى خادَعَتْ، أي: خادَعَتْهُ عن نفسه، والمفاعلةُ هنا من الواحد نحو: داوَيْتُ المريض، ويحتمل أن تكون على بابها، فإنَّ كلاً منهما كان يطلبُ مِنْ صاحبه شيئاً برفق، هي تطلبُ منه الفعل وهو يطلبُ منها الترك. والتشديد في "عَلَّقْتَ" للتكثير لتعدّد المجال. قوله: { هَيْتَ لَكَ } اختلف أهلُ النحو في هذه اللفظة: هل هي عربيةٌ أم معرّبةٌ، ف قيل: معرّبةٌ من القبطية بمعنى هَلَمَّ لَكَ، قاله السدي. وقيل: من السريانية، قاله ابن عباس والحسن. وقيل: هي من العبرانية وأصلها هَيْتَلِخ، أي: تعالِه فأعربه القرآن، قاله أبو زيد الأنصاري. وقيل: هل لغة حَوْرانية وقعت إلى أهل الحجاز فتكلموا بها ومعناها تعال، قاله الكسائي والفراء، وهو منقولٌ عن عكرمة. والجمهور على أنها عربية، قال مجاهد: "هي كلمة حَتَّ وإقبال، ثم هي في بعض اللغات تَتَّعَيْنَ فعليتها، وفي بعضها اسميتها، وفي بعضها يجوز الأمران، وستعرف ذلك من القراءات المذكورة فيها:

فقرأ نافع وابن ذكوان "هَيْتَ" بكسر الهاء وياء ساكنة وتاء مفتوحة. وقرأ "هَيْتُ" بفتح الهاء وياءٍ ساكنةٍ وتاءٍ مضمومة ابنٌ كثير. وقرأ "هَيْتُ" بكسر الهاء وهمزةٍ ساكنةٍ وتاءٍ مفتوحةٍ أو مضمومةٍ هشامٌ. وقرأ "هَيْتَ" بفتح الهاء وياءٍ ساكنةٍ وتاءٍ مفتوحةٍ الباقون، فهذه خمس قراءات في السبع.

(8/409)

وقرأ ابن عباس وأبو الأسود والحسن وابن محيصن بفتح الهاء وياء ساكنة وتاء مكسورة. وحكى النحاس أنه قرىء بكسر الهاء والتاء بينهما ياء ساكنة. وقرأ ابن عباس أيضاً "هَيْتُ" بضم الهاء وكسر الياء بعدها ياء ساكنة ثم تاء مضمومة بزنة حَيْتُ. وقرأ زيد بن علي وابن أبي إسحاق بكسر الهاء وياء ساكنة وتاء مضمومة. فهذه أربع في الشاذ فصارت تسع قراءات. فيتعيّن كونها اسم فعل في غير قراءة ابن عباس "هَيْتُ" بزنة حَيْتُ. وفي غير قراءة كسر الهاء سواءً كان ذلك بالياء أم بالهمز: فَمَنْ فَتَحَ التَّاءَ بناها على الفتها تخفيفاً نحو: أَيْنَ وَكَيْفَ، وَمَنْ صَمَّمَهَا كَابِنٍ كثير فتشبيهاً بـ"حيث"، وَمَنْ كَسَرَ فعلى أصلِ التقاء الساكنين كَجَيْرٍ، وَفَتَحَ الهاءَ وَكَسَّرَهَا لغتان.

وَيَعَيَّنُ فَعَلَيْتَهَا فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ "هَيْئْتُ" بِزَنْةٍ "خِيَّتْ" فَإِنَّهَا فِيهَا فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ مَسْنَدٌ لِمُضْمِرِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ هَيْئَاتِ الشَّيْءِ، وَيَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ فِي قِرَاءَةِ مَنْ كَسَرَ الْهَاءَ وَضَمَّ التَّاءَ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ اسْمٌ فَعْلٌ بُيِّنْتُ عَلَى الضَّمِّ كَحَيْتُ، وَأَنْ تَكُونَ فِعْلاً مَسْنَدًا لِمُضْمِرِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ هَاءِ الرَّجُلِ يَهْيُءُ كَجَاءِ يَجِيءُ وَهُوَ حِينَئِذٍ مَعْنِيَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى حَسْبِ هَيْئَةٍ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى تَهْيَأُ، يُقَالُ: هَيْئْتُ، أَي: حَسَبْتُ هَيْئَتِي أَوْ تَهَيَّأْتُ. وَجَوَّزَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنْ تَكُونَ "هَيْئْتُ" هَذِهِ مِنْ: هَاءِ يَهَاءٍ، كَشَاءِ يَشَاءُ.

وَقَدْ طَعَنَ جَمَاعَةٌ عَلَى قِرَاءَةِ هِشَامِ الَّتِي بِالْهَمْزَةِ وَفَتْحِ التَّاءِ، فَقَالَ الْفَارَسِيُّ: "يَشْبَهُ أَنْ [يَكُونَ] الْهَمْزُ وَقَفَّحَ التَّاءَ وَهَمَّأَ مِنَ الرَّائِي، لِأَنَّ الْخَطَّابَ مِنَ الْمَرْأَةِ لِيُوسِفَ وَلَمْ يَتَهَيَّأْ لَهَا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: "وَرَاوَدْتَهُ" وَ {أَتَيْتُ لَمْ أَحْنُهُ بِالْعَيْبِ} وَتَابِعَهُ عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ. وَقَالَ مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ:

(8/410)

يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ "هَيْئْتُ لِي" وَلَمْ يَقْرَأْ بِذَلِكَ أَحَدٌ وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمَعْنَى عَلَى خِلَافِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَلْ / يَقْرَأُ مِنْهَا وَيَتَبَاعَدُ عَنْهَا، وَهِيَ تَرَاوَدُهُ وَتَطْلُبُهُ وَتَقْدُّ قَمِيصَهُ، فَكَيْفَ يُخْبِرُ أَنَّهَا تَهَيَّأَتْ لَهَا؟

وَقَدْ أَجَابَ بَعْضُهُمْ عَنْ هَذَيْنِ الْإِشْكَالَيْنِ بِأَنَّ الْمَعْنَى: تَهَيَّأْتُ لِي أَمْرُكَ، لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَقْدِرُ عَلَى الْحَلْوَةِ بِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ، أَوْ يَكُونُ الْمَعْنَى: حَسَبْتُ هَيْئَتَكَ.

و "لَكَ" مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ كَأَنَّهَا قَالَتْ: الْقَوْلُ لَكَ أَوْ الْخَطَّابُ لَكَ، كَهَيِّ فِي "سَقِيَا لَكَ وَرَعِيَا لَكَ". قُلْتُ: وَاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ عَلَى كُلِّ قِرَاءَةٍ إِلَّا قِرَاءَةً ثَبَتَ فِيهَا كَوْنُهَا فِعْلاً، فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ تَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ، إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ آخَرَ.

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "وَالْأَشْبَهُ أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ بَدَلًا مِنَ الْيَاءِ، أَوْ تَكُونَ لُغَةً فِي الْكَلِمَةِ الَّتِي هِيَ اسْمٌ لِلْفِعْلِ، وَلَيْسَتْ فِعْلاً لِأَنَّ ذَلِكَ يُوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الْخَطَّابُ لِيُوسِفَ عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَهُوَ فَاسِدٌ لَوْجِهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمْ يَتَهَيَّأْ لَهَا وَإِنَّمَا هِيَ تَهَيَّأَتْ لَهُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَالَ لَكَ، وَلَوْ أَرَادَ الْخَطَّابَ لَكَانَ هَيْئْتُ لِي". قُلْتُ: قَدْ تَقَدَّمَ جَوَابُهُ. وَقَوْلُهُ: "إِنَّ الْهَمْزَةَ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ" هَذَا عَكْسُ لُغَةِ الْعَرَبِ إِذْ قَدْ عَهَدْنَا هُمْزًا بَدَلًا مِنَ الْيَاءِ هَذَا عَكْسُ لُغَةِ الْعَرَبِ إِذْ قَدْ عَهَدْنَا هُمْزًا بَدَلًا مِنَ الْيَاءِ إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا نَحْوُ: بَيْرٍ وَذَيْبٍ، وَلَا يَقْبَلُونَ الْيَاءَ الْمَكْسُورَ مَا قَبْلَهَا هَمْزَةً نَحْوُ: مَيْلٍ وَدَيْكٍ، وَأَيْضًا فَإِنَّ غَيْرَهُ جَعَلَ الْيَاءَ الصَّرِيحَةَ مَعَ كَسْرِ الْهَاءِ - كَقِرَاءَةِ نَافِعِ وَابْنِ ذَكْوَانَ - مُحْتَمَلَةً لِأَنَّ تَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْهَمْزَةِ، قَالُوا: فَيَعُودُ الْكَلَامُ فِيهَا كَالْكَلَامِ فِي قِرَاءَةِ هِشَامٍ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْقِرَاءَةَ الَّتِي اسْتَشْكَلَهَا الْفَارَسِيُّ هِيَ الْمَشْهُورَةُ عَنْ هِشَامٍ، وَأَمَّا ضَمُّ التَّاءِ فَغَيْرُ مَشْهُورٍ عَنْهُ، وَهَذَا قَدْ أُثْبِتَتْهُ فِي شَرْحِ "جَزْرِ الْأَمَانِيِّ".

قَوْلُهُ: {مَعَادَ اللَّهِ} مُنْصَوِّبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، أَي: أَعُوذُ بِاللَّهِ مَعَادًا؛ يُقَالُ: عَاذَ يَعْوِذُ عِيَادًا وَعِيَادَةً وَمَعَادًا وَعَوُذًا، قَالَ:

(8/411)

2764 - معادَ الإله أن تكونَ كطَبِيئَةٍ * ولا دُمِيَّةٍ ولا عَقِيلَةَ رَبَّرَبٍ
 قوله: {إِنَّهُ} يجوز أن تكونَ الهاءُ ضميرُ الشأن وما بعده جملةٌ خبريةٌ له،
 ومرادُه بربه سيِّده، ويحتملُ أن تكونَ الهاءُ ضميرُ الباري تعالى. و "رَبِّي"
 يحتملُ أن يكونَ خبرها، و "أَحْسَنَ" جملةٌ حاليةٌ لازمة، وأن تكونَ مبتدأ، و
 "أحسن" جملةٌ خبريةٌ له، والجملةُ خبرٌ لـ "إِنَّ". وقد أنكر جماعةُ الأول، قال
 مجاهد والسدي وابن إسحاق. يبعد جداً أن يُطْلَقَ نبيُّ كريمٍ على مخلوقٍ أنه
 ربه، ولا بمعنى السيد لأنه ليس مملوكاً في الحقيقة.
 وقرأ الجحدري وأبو الطفيل الغنوي "مَثْوِيَّ" بقلبِ الألفِ ياءً وإدغامها كِبْشَرِيَّ
 وَهُدَيَّ.
 و {لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ} هذه الهاءُ ضميرُ الشأن ليس إلا.

* {وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوَاءَ
 وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ}

قوله تعالى: {لَوْلَا أَنْ رَأَى} جوابٌ لولا: إمَّا متقدِّمٌ عليها وهو قوله: "وَهَمَّ
 بها" عند مَنْ يُجيزُ تقدِيمَ جوابِ أدواتِ الشرطِ عليها، وإمَّا محذوفٌ لدلالة هذا
 عليه عند مَنْ لا يَرَى ذلك، وقد تقدَّم تقريرُ المذهبينِ وَمَنْ عُزِيَا عليه غيرَ مرة
 كقولهم: "أنت ظالمٌ إن فعلت"، أي: إن فعلت فأنت ظالمٌ، ولا تقول: إنَّ "أنت
 ظالمٌ" هو الجوابُ بل دالٌّ عليه، وعلى هذا فالوقفُ عند قوله: "برهان ربه"
 والمعنى: لولا رؤيته برهان ربه لهم بها لكنه امتنع همُّه بها لوجودِ رؤيةِ برهان
 ربه، فلم يَحْضُرْ منه همُّ اليقظة كقوله: "لولا زيدٌ لأكرمتك" فالمعنى أن الإكرام
 ممتنعٌ لوجودِ زيد، بهذا يُتَخَلَّصُ من الأشكال الذي يورَدُ وهو: كيف يليق بنبيٍّ أن
 يهَمَّ بامرأة؟.

(8/412)

قال الزمخشري: فإن قلت: قوله "وهمَّ بها" داخلُ القَسَمِ في قوله: {وَلَقَدْ
 هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ} أم خارجٌ عنه؟ قلت: الأمران جائزان، وَمِنْ حَقِّ القاريء إذا
 قَصَدَ خروجَه من حكمِ القَسَمِ وجَعَلَه كلاماً برأسه أن يَقِفَ على قوله: {وَلَقَدْ
 هَمَّتْ بِهِ} وبتدوئه قوله: {وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ} وفيه أيضاً إشعارٌ
 بالفرق بين الهمَّين. فإن قُلْتَ: لِمَ جَعَلْتَ جوابَ "لولا" محذوفاً يدلُّ عليه "وهمَّ
 بها" وهَلَّا جَعَلْتَهُ هو الجوابَ مقدِّماً. قلت: لأنَّ "لولا" لا يتقدَّمُ عليها جوابُها مِنْ
 قِبَلِ أَنَّهُ في حكمِ الشرط، وللشرطِ صدرُ الكلام وهو [مع] ما في حَيْزِهِ من
 الجملتين مثلُ كلمةٍ واحدة، ولا يجوزُ تقدِيمُ بعضِ الكلمة على بعض، وأمَّا حَذْفُ
 بعضها إذا دَلَّ عليه الدليلُ فهو جائزٌ.

قلت: قوله "وَأَمَّا حَذْفُ بعضها" إلى آخره جوابٌ عن سؤالٍ مقدر وهو: فإذا
 كان جوابُ الشرطِ مع الجملتين بمنزلةِ كلمةٍ فينبغي أن لا يَحْذَفَ منهما شيءٌ،
 لأن الكلمة لا يُحذفُ منها شيءٌ. فأجاب بأنه يجوزُ إذا دَلَّ دليلٌ على ذلك. وهو
 كما قال.

ثم قال: "فإن قلت: لِمَ جَعَلْتَ "لولا" متعلقةً بـ"هَمَّ بها" وحده ولم تَجْعَلْهَا متعلقةً بجملة قوله: {وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا}؟ لَأَنَّ الهمَّ لا يتعلق بالجواهر ولكن بالمعاني، فلا بد من تقدير المخالطة، والمخالطة لا تكون إلا بين اثنين معاً، فكأنه قيل: / ولقد هَمَّ بالمخالطة لولا أن مَنَعَ مانع أحدهما. قلت: نعم ما قلت، ولكن الله سبحانه قد جاء بالهممين على سبيل التفصيل حيث قال: {وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا}.

(8/413)

قلت: والزجاج لم يرتض هذه المقالة، أعني كون قوله: "لولا" متعلقةً بـ"هَمَّ بها" فإنه قال: "ولو كان الكلام "ولهَمَّ بها" لكان بعيداً، فكيف مع سقوط اللام؟ يعني الزجاج أنه لا جائز أن يكون "وهَمَّ بها" جواباً لـ"لولا"؛ لأنه لو كان جوابها لاقترب باللام لأنه مثبت، وعلى تقدير أنه كان مقترناً باللام كان يتعدى من جهة أخرى وهي تقديم الجواب عليها. وجواب ما قاله الزجاج ما قدّمته عن الزمخشري من أن الجواب محذوف مدلول عليه بما تقدّم. وأمّا قوله: "ولو كان الكلام "ولهَمَّ بها" فغير لازم؛ لأنه متى كان جواب "لو" و"لولا" مثبتاً جاز فيه الأمران: اللام وعَدَمُها، وإن كان الإتيان باللام وهو الأكثر. وتابع ابن عطية الزجاج أيضاً في هذا المعنى فقال: "قول من قال: إنَّ الكلام قد تمَّ في قوله: {وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ} وإنَّ جواب "لولا" في قوله: "وهَمَّ بها"، وإن المعنى: لولا أن رأى البرهان لهمَّ بها، فلم يهَمَّ يوسف عليه السلام" قال: " وهذا قول يردُّه لسان العرب وأقوال السلف "أمّا قوله: "يردُّه لسان العرب" فليس كذا؛ لأنَّ وزان هذه الآية وزان قوله: {إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَّنَا عَلَى قُلُوبِنَا} فقوله إن كادت: إمّا أن يكون جواباً عند من يرى ذلك، وإمّا أن يكون دالاً على الجواب، وليس فيه خروج عن كلام العرب. هذا معنى ما ردَّ به عليه الشيخ. قلت: وكان ابن عطية إنما عيني بالخروج عن لسان العرب تجرّد الجواب من اللام على تقدير جواز تقديمه، والغرض أن اللام لم تُوجد. قوله: {كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ} في هذه الكافي أوجه أحدها: أنّها في محل نصب، فقدّره الزمخشري: "مثل ذلك التثبيت تبتناه". وقدّره الحوفي: "أرئينا البراهين بذلك" وقدّره ابن عطية: "جرت أفعالنا وأقدارنا كذلك لنصرف"، وقدّره أبو البقاء "نراعيه كذلك".

(8/414)

الثاني: أن الكاف في محل رفع، فقدّره الزمخشري وأبو البقاء: "الأمر مثل ذلك". وقدّره ابن عطية "عصمته كذلك". وقال الحوفي: "أمر البراهين كذلك"، ثم قال: "والنصب أجود لمطالبة حروف الجرّ للأفعال أو معانيها". الثالث: أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، تقديره: هَمَّتْ به وهمَّ بها كذلك، ثم قال: "لولا أن رأى برهان ربه لنصرف عنه ما همَّ بها" هذا نصُّ ابن عطية. وليس بشيء، إذ مع تسليم جواز التقديم والتأخير لا معنى لما ذكره.

وقال الشيخ: "وأقولُ إن التقدير: مثل تلك الرؤية أو مثل ذلك الرأي تُرى براهيتنا لِيَصْرِفَ عنه، فتجعل الإشارة إلى الرأي أو الرؤية، والناصبُ للكاف ممَّا دلَّ عليه قوله: {لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ} وَلِيَصْرِفَ متعلقٌ بذلك الفعلِ الناصبِ للكاف. ومصدرُ "رأى" رُؤْيَةٌ ورَأَى. قال:
2765 - ورأى عَيْتِي الْفَتَى أَبَاكَ * يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ"
وقرأ الأعمش "لِيَصْرِفَ" بياء العيبة، والفاعلُ هو الله تعالى.
قوله: {المُخْلِصِينَ} قرأ هذه اللفظة حيث وَرَدَتْ إذا كانت معرَّفةً بـ آل مكسورة اللام ابنُ كثير وأبو عمرو وابن عامر، والباقون بفتحها، فالكسرُ على اسمِ الفاعل، والمفعولُ محذوفٌ تقديره: المخلصين أنفسهم أو دينهم، والفتح على أنه اسم مفعولٍ مِنْ أخلصهم الله، أي: اجتباهم واختارهم، أو أخلصهم مِنْ كل سوء.

وقرأ الكوفيون في مريم {إِنَّهُ كَانَ مُخْلِصًا} بفتح اللام بالمعنى المتقدم، والباقون بكسرها بالمعنى المتقدم.

* {وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفَيَْا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }

(8/415)

قوله تعالى: {وَاسْتَبَقَا الْبَابَ}: منسوب: إمَّا على إسقاط الخافض اتساعاً، إذ أصلُ "استبق" أن تتعدَّى بـ إلى، وإمَّا على تضمين "استبقا" معنى "ابتدرا" فتنصب مفعولاً به.

قوله: {وَقَدَّتْ} يحتمل أن تكون الجملة نسقاً على "استبقا"، أي: استَبَقَا وَقَدَّتْ، ويحتمل أن تكون في محل نصب على الحال، أي: وَقَدَّتْ. والقَدُّ: الشَّقُّ مطلقاً. وقال بعضهم: "القَدُّ فيما كان يُشَقُّ طولاً، والقَطُّ فيما كان يُشَقُّ عَرْضاً".

* { قَالَ هِيَ رَاوَدْتَنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِّنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ }

وقال ابن عطية: "وقرأت فرقة "قُطًّا". قال أبو الفضل ابن حرب: "رأيت في مصحفٍ "قُطٌّ مِنْ دُبُرٍ"، أي: شُقٌّ". قال يعقوب: "القَطُّ في الجلدِ الصحيح والثوبِ الصحيح". وقال الشاعر:

2766 - تَفْدُّ السُّلُوقِيَّ الْمُضَاعَفَ تَسْجُهُ * وَتُوقِدُ بِالصُّفَّاحِ نَارَ الْحُبَّاجِ / قوله: {مَا جَزَاءُ} يجوز في "ما" هذه أن تكون نافيةً، وأن تكون استفهاميةً، و"مَنْ" يجوز أن تكون موصولةً أو نكرةً موصوفةً، وقوله: {إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ} خبرٌ المبتدأ، ولمَّا كان "أَنْ يُسْجَنَ" في قوة المصدرِ عَطَفَ عليه المصدر وهو قوله: {أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}. و"أو" تُحْمَلُ معانيها، وأظهرها التنوع.

(8/416)

الدر المصون في علم الكتاب المكنون
السمين الحلبي

(9)

نسخ وتنسيق مكتبة مشكاة الإسلامية
وقرأ زيد بن علي: {أَوْ عَدَابٌ أَيْمٌ} بالنصب. وخرجه الكسائي على إضمار
فعل، أي: أو أن يُعَدَّبَ عذاباً أليماً.
قوله: {هِيَ} ولم يَقُلْ "هذه" ولا "تلك" لفرط استحيائه وهو أدبٌ حسن، حيث
أتى بلفظ الغيبة دون الحضور. و"من أهلها" صفة لـ"شاهد"، وهو المُسَوِّغُ
لمجيء الفاعل من لفظِ الفعل إذ لا يجوز، قام القائم، ولا قعد القاعد لعدم
الفائدة.
قوله: {إِنْ كَانَ} هذه الجملة الشرطية: إمَّا معمولةٌ لقولٍ مضمّر تقديرته:
فقال: إن كان، عند البصريين، وإمَّا معمولةٌ لـ"شَهِدَ" لأنه بمعنى القول عند
الكوفيين.

* { وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَّبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ }

قوله تعالى: {مِنْ دُبُرٍ} و {مِنْ قُبُلٍ}: قرأ العامة جميع ذلك بضميتين والجرّ
والتنوين، بمعنى مِنْ خَلْفٍ وَمِنْ قُدَّامٍ أَي: مِنْ خَلْفِ الْقَمِيصِ وَقُدَّامِهِ، أو
يوسف. وقرأ الحسن وأبو عمرو في روايةٍ بتسكين العين تخفيفاً وهي لغة
الحجاز وأسد. وقرأ ابن يعمر وابن أبي إسحاق والطاردي والجارود بثلاث
ضمات، وروى عن الجارود وابن أبي إسحاق وابن يعمر وأيضاً بسكون العين
وبنائهما على الضم، ووجه ضمّهما أنهما جعلوهما كقبل وبعد في بنائهما على
الضم عند قطعهما عن الإضافة، فجعلوهما غاية، ومعنى الغاية أن يُجْعَلَ
المضافُ غايةً نفسه بعدما كان المضافُ إليه غايته، والأصلُ إعرابُهُما لأنهما
اسمان متمكنان وليسا بظرفين. قال أبو حاتم: "وهذا رديءٌ في العربية وإنما
يقع هذا البناء في الظروف".

(9/1)

وقال الزمخشري: "والمعنى: مِنْ قُبُلِ الْقَمِيصِ وَمِنْ دُبُرِهِ، وأمَّا التنكير فمعناه
مِنْ جِهَةٍ يُقَالُ لَهَا قُبُلٌ وَمِنْ جِهَةٍ يُقَالُ لَهَا دُبُرٌ، وعن ابن أبي إسحاق أنه قرأ
"مِنْ قِبَلٍ وَمِنْ دُبُرٍ" بالفتح كأنه جعلهما عَلَمَيْنِ لِلجِهَتَيْنِ، فَمَنْعُما الصَّرْفَ
للعلمية والتأنيث". وقد تقدّم الخلافُ في "كان" الواقعة في حيزِ الشرط: هل
تبقى على معناها مِنَ الْمُضِيِّ وإليه ذهب المبرد، أو تنقلب إلى الاستقبال
كسائر الأفعال، وأن المعنى على التبيين؟
وقوله: {فَكَذَّبَتْ} و "فَصَدَقَتْ" عليّ إضمار "قد" لأنها تُقَرَّبُ الماضي من
الحال، هذا إذا كان الماضي متصرفاً، أما إذا كان جامداً فلا يحتاج إلى "قد" لا
لفظاً ولا تقديراً.

* { يُوْسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَآدَا وَاسْتَعْفِرِي لِدَنِيكَ إِنَّكَ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ }

قوله تعالى: { يُوْسُفُ } منادى محذوفٌ منه حرفُ النداء. قال الزمخشري: "لأنه منادى قريبٌ مُفَاطِنٌ للحديث، وفيه تقريبٌ له وتلطيفٌ بمحلّه " انتهى. وكلُّ منادى يجوز حَذْفُ حرفِ النداء منه إلا الجلالة المعظمة واسم الجنس غالباً والمستغاث والمندوب واسم الإشارة عند البصريين والمضمر إذا نُودي.

والجمهور على ضمِّ فاء "يوسف" لكونه مفرداً معرفة. وقرأ الأعمش بفتحها. وقيل: لم تُثَبِّتْ هذه القراءةُ عنه، وعلى تقدير ثبوتها فقال أبو البقاء فيها وجهين، أحدهما: أن يكون أخرجِه على أصل المنادى كما جاء في الشعر: 2767 - * يا عَدِيًّا لقد وَقَّكَ الأَواقِي

(9/2)

يريد بأصل المنادى أنه مفعولٌ به فَحَقَّه النَّصْبُ كالبيت لاذي أنشده، واتفق أن يُوْسُفَ لا يَنْصَرَفُ فَفَتَحَتْهُ فَتْحَةُ إِعْرَاب. والثاني - وجعله الأَشْبَه - أن يكون وقف على الكلمة ثم وَصَلَ وأَجْرَى الوصلَ مُجْرَى الوقف، فألقى حركة الهمزة على الفاء وَحَدَّقَهَا فصار اللفظ بها "يوسفَ أَعْرَضَ" وهذا كما حُكِيَ "اللَّهُ أَكْبَرُ أَشْهَدُ الأ" بالوصل والفتح. قلت: يعني بالفتح في الجلالة، وفي أكبر، وفي أشهد، وذلك أنه قَدَّرَ الوقفَ على كل كلمةٍ مِنْ هذه الكلم، وألقى حركة الهمزة من كل من الكلم الثلاث على الساكن قبله، وأجرى الوصلَ مُجْرَى الوقف في ذلك، والذي حَكَّوه الناس إنما هو في "أكبر" خاصة لأنها مَطِئَةُ الوقف، وقد تقدّم ذلك في أول آل عمران.

وقرىء "يُوْسُفُ أَعْرَضَ" بضم الفاء و "أَعْرَضَ" فعلاً ماضياً، وتخریجُها أن يكون "يوسف" مبتدأ، و "أَعْرَضَ" جملةٌ مِنْ فعلٍ وفاعلٍ خبره. قال أبو البقاء: "وفيه ضعف لقوله "واستغفري"، وكان الأَشْبَه أن يكون بالفاء: فاستغفري".

* { وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ * فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكِنًا وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْتَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَآدَا بَشَرًا إِنِ هَآدَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ }

(9/3)

قوله تعالى: { وَقَالَ نِسْوَةٌ } النسوةُ فيها أقوالٌ، المشهور أنها جمعٌ تكسير للقلة على فَعْلَه كالصَّبِيَّةِ وَالْعِلْمَةِ. ونصَّ بعضهم على عَدَمِ اطرادها وليس له واحدٌ مِنْ لفظها. والثاني: أنها اسمٌ مفردٌ لجمع المرأة، قاله الزمخشري. والثالث: أنها اسمٌ جمع / قاله أبو بكر بن السراج وكذلك أخواتها كالصَّبِيَّةِ وَالْفَيْئَةِ. وعلى كل قولٍ فتأنيثها غير حقيقي باعتبار الجماعة، ولذلك لم يلحق

فعلها تاءً التأنيث، والمشهورُ كسرُ نونها، ويجوز ضمُّها في لغةٍ، ونقلها بو البقاء قرباءةً ولم أَحْفَظْهُ، وَإِذَا ضُمَّتْ نُوتُهُ كَانَ اسْمٌ جَمْعٌ بِلَا خِلَافٍ، وَيُكْسَرُ فِي الْكثْرَةِ عَلَى نِسْوَانٍ، وَالنِّسَاءُ جَمْعُ كَثْرَةٍ أَيْضاً وَلَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، كَذَا قَالَ الشَّيْخُ، وَمَقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ لَا يَكُونَ النِّسَاءُ جَمْعاً لِنِسْوَةٍ لِقَوْلِهِ: "لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ".

و "في المدينة" يجوز تعلُّقه بمحذوفٍ صفةً لسنة وهو الظاهر، و بـ "قال" وليس بظاهر.
قوله: {تُرَاوِدُ} خبر "امرأة العزيز"، وجيء بالمضارع تنبيهاً على أن المراد وَدَّةً صَارَتْ سَجِيَّةً لَهَا وَدَيْدَنًا، دُونَ الْمَاضِي، فَلَمْ يَقُلْ "رَاوَدَتْ". ولام "الفتى" ياء لقولهم الفتيان وفتى، وعلى هذا فقولهم "الفتوة" في المصدر شاذ.

(9/4)

قوله: {قَدْ شَعَفَهَا} هذه الجملة يجوز أن [تكون] خبراً ثانياً، وأن تكون مستأنفة، وأن تكون حالاً؛ إمَّا من فاعل "تُرَاوِدُ" وَإِمَّا مِنْ مَفْعُولِهِ. و "حَبًّا" تمييزٌ، وهو منقولٌ من الفاعلية، والأصل: قَدْ شَعَفَهَا حَبُّهُ. والعامَّة على "شَعَفَهَا" بالغين المعجمة مفتوحة بمعنى حَرَقَ شِغَافَ قَلْبِهَا، وهو مأخوذ من الشِّغَافِ والشِّغَافِ: حِجَابِ الْقَلْبِ جُلَيْدَةً رَقِيْقَةً. وقيل: سويداء القلب. وقيل: دَاءٌ يَصِلُ إِلَى الْقَلْبِ مِنْ أَجْلِ الْحَبِّ وَقِيلَ: جُلَيْدَةٌ رَقِيْقَةٌ يَقَالُ لَهَا لِسَانُ الْقَلْبِ لَيْسَتْ مُحِيْطَةً بِهِ، وَمَعْنَى شَعَفَ قَلْبَهُ، أَي: خَرَفَ حِجَابَهُ أَوْ أَصَابَهُ فَأَحْرَقَهُ بِحَرَارَةِ الْحَبِّ، وَهُوَ مِنْ شَعَفَ الْبَعِيْرَ بِالْهِنَاءِ إِذَا طَلَّاهُ بِالْقَطِرَانِ فَأَحْرَقَهُ وَالْمَشْغُوفُ: مَنْ وَصَلَ الْحَبُّ لِقَلْبِهِ، قَالَ الْأَعْمَشِيُّ:

2768 - تَعْصِي الْوُشَاءَ وَكَانَ الْحُبُّ آوَتَهُ * مِمَّا يُرَبِّئُ لِلْمَشْغُوفِ مَا صَنَعَا

وقال النابغة الذبياني:

2769 - وَقَدْ حَالَ هُمُّ دُونَ ذَلِكَ وَالْحُجُّ * مَكَانَ الشِّغَافِ تَبْتَغِيهِ الْأَصَابِعُ

وقرأ ثابت البناني بكسر الغين. قيل: وهي لغة تميم.

وقرأ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وعلي بن الحسين وابنه محمد وابنه جعفر والشعبي وقتادة بفتح العين المهملة، وروي عن ثابت البناني وأبي رجاء كسرُ المهملة أيضاً. واختلف الناس في ذلك فقيل: هو مِنْ شَعَفَ الْبَعِيْرَ إِذَا هَتَأَ فَأَحْرَقَهُ بِالْقَطِرَانِ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَأَنْشَدَ:

2770 - * كَمَا شَعَفَ الْمَهْنُوءَةَ الرَّجُلُ الطَّالِي

والناسُ إنما يُرْوُونَهُ بِالْمَعْجَمَةِ وَبُقَسَّرُوهُ بِأَنَّهُ أَصَبَ حَبِي شِغَافَ قَلْبِهَا أَي أَحْرَقَ حِجَابَهُ، وَهِيَ جُلَيْدَةٌ رَقِيْقَةٌ دُونَهُ، "كَمَا شَعَفَ"، أَي: كَمَا أَحْرَقَ وَبِالْغِ الْمَهْنُوءَةَ، أَي: الْمَطْلِيَّةَ بِالْهِنَاءِ وَهُوَ الْقَطِرَانُ، وَلَا يَنْشُدُونَهُ بِالْمَعْجَمَةِ.

(9/5)

وقال أبو البقاء لَمَّا حَكِيَ هذه القراءة: " مِنْ قَوْلِكَ: فلان مَشْغُوفٌ بكذا، أي: مُغْرَى به، وعلى هذه الأقوال فمعناها متقارب. وفَرَّقَ بعضهم بينهما فقال ابن زيد: "الشَّعْفُ - يعني بالمعجمة - في الحب، والشَّعْفُ في البغض". وقال الشعبي: "الشَّعْفُ والمَشْغُوفُ بالعين منقوطةٌ في الحُبِّ، والشَّعْفُ الجنون، والمَشْغُوفُ: المجنون".

قوله: {مُنْكَأً} العامَّةُ على ضم الميم وتشديد التاءِ وَقَبَّحَ الكافِ وإلهمة، وهو مفعولٌ به بأَعْتَدْتُ، أي: هَيَّأْتُ وَأَحْضَرْتُ. والمُنْكَأُ الشَّيْءُ الَّذِي يُنْكَأُ عَلَيْهِ من وسادةٍ ونحوها. وقيل: المنكأ: مكان الاتكاء. وقيل: طعام يُحَرَّزُ حَزًّا وهو قول مجاهد. قال القتيبي: "يُقَالُ: اتَّكَأَ عِنْدَ فلانٍ، أي: أَكَلْنَا". قال الرمخشري: "مِنْ قَوْلِكَ: اتَّكَأَ عِنْدَ فلانٍ: طَعِمْنَا، على سبيل الكناية؛ لأنه مِنْ "دَعَوْتَهُ لِيَطْعَمَ عِنْدَكَ": اتَّخَذَتْ لَهُ نُكَاةً يَتَكَىءُ عَلَيْهَا. قال جميل: 2771 - فَطَلَّلْنَا بِنِعْمَةٍ وَاتَّكَأْنَا * وَشَرَبْنَا الحَلَالَ مِنْ قُلَيْلِهِ" انتهى. قلت: فقوله: "وَشَرَبْنَا" مُرْشِحٌ لمعنى اتَّكَأْنَا بِأَكَلْنَا. وقرأ أبو جعفر والزهري "مُنْكَأً" مشدد التاء دون همز وفيه وجهان، أحدهما: أن يكون أصله مُنْكَأً كقراءة العامَّةِ وإنما حُفِّفَ هَمْزُهُ كقولهم تَوَصَّيْتُ فِي تَوَصَّاتٍ، فصار بزنة مُنْفَى. والثاني: أن يكون مُفْتَعَلًا مِنْ أَوْكَيْتِ القِرْبَةِ إِذَا سَدَدَتْ فَاها بِالوِكَاءِ، فالمعنى: أَعْتَدْتُ شَيْئًا يَشْتَدُّنَ عَلَيْهِ: إمَّا بِالاتِّكَاءِ وَإِمَّا بِالقَطْعِ بالسكين، وهذا الثاني تخريج أبي الفتح. وقرأ الحسن وابن هرمرز "مُنْكَأً" بالتشديد والمد، وهي كقراءة العامَّةِ إلا أنه أشبع الفتحة فتولد منها ألفٌ كقوله: 2772 - * وَمِنْ دَمِّ الرِّجَالِ بِمَنْتَرَجٍ وقوله: 2773 - يَنْبَاعُ مِنْ زِفْرَى عَصُوبٍ جَسْرَةٍ * وقوله:

(9/6)

2774 - أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ العُقْرَابِ السَّائِلَاتِ عَقَدَ الأَذْنَابِ أي: بِمَنْتَرَجٍ وَيَنْبَعُ والعقرب السائلة. وقرأ ابن عباس وابن عمر ومجاهد وقتادة / والضحاك والجحدري وأبان بن تغلب "مُنْكَأً" بضم الميم وسكون التاء وتنوين الكاف، وكذلك قرأ ابن هرمرز وعبد الله ومعاذ، إلا أنهما فتحا الميم. والمُنْكَأُ بالضم والفتح الأَثْرُجُ، ويقال الأَثْرُجُ لغتان، وأنشدوا: 2775 - فَأَهْدَتْ مُنْكَةً لِنَبِيِّ أَبِيهَا * تَحُبُّ بِهَا العَيْمَمَةَ الوَقَاحُ وقيل: بل هو اسم لجميع ما يُقَطَّعُ بالسكين كالأَثْرُجِ وغيره من الفواكه، ونشدوا: 2776 - نَشْرَبُ الإِثْمَ بالصُّوَاعِ جَهَارًا * وَتَرَى المُنْمَكَ بَيْنَنَا مُسْتَعَارًا قيل: وهو مِنْ مَنَّا بِمعنى بَنَّا الشَّيْءَ، أي: قَطَّعَهُ، فعلى هذا يحتمل أن تكون الميم بدلًا من الباء وهو بدل مُطَّرِدٌ فِي لُغَةِ قَوْمٍ، وَاحْتِمَالٌ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَادَةٍ أُخْرَى وَاقَفَتْ هَذِهِ. وقيل: بالضم العسلُ الخالصُ عند الخليل، والأَثْرُجُ عند

الأصمعي. ونقل أبو عمرو فيه اللغات الثلاث، أعني ضمَّ الميم وفتحها وكسرها قال: وهو الشرابُ الخالص. وقال المفضل: هو بالضم المائدة، أو الخمر في لغة كِنْدَةَ.

وقوله: {لَهْنٌ مُّكِنَّا}؛ إمَّا أَنْ يَرِيدَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مُّكِنَّا، وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ: {وَأَتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ يَسْكِينًا}، وَإِمَّا أَنْ يَرِيدَ الْجِنْسَ.
وَالسَّكِينُ يُدَكَّرُ وَيؤْتَتْ، قَالَه الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ، وَأَنكَرَ الْأَصْمَعِيُّ تَأْنِيثَهُ. وَالسَّكِينَةُ فَعِيلَةٌ مِنَ السَّكُونِ. وَقَالَ الرَّاعِبُ: "سُمِّيَ بِهِ لِإِزَالَتِهِ حَرَكَةَ الْمَذْبُوحِ".

(9/7)

قوله: {أَكْبَرْتَهُ} الظاهر أن الهاء ضمير يوسف. ومعنى أَكْبَرْتَهُ عَظَّمْتَهُ وَدَهَشْتَهُ مِنْ حُسْنِهِ. وَقِيلَ: هِيَ هَاءُ السَّكْتِ. قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "وَقِيلَ: أَكْبَرْتَهُ بِمَعْنَى "حِصْنٌ" وَالْهَاءُ لِلسَّكْتِ، يُقَالُ: أَكْبَرْتِ الْمَرْأَةَ إِذَا حَاصَتْ، وَحَقِيقَتُهُ: دَخَلْتُ فِي الْكِبَرِ؛ لِأَنَّهَا بِالْحِيضِ تَخْرُجُ مِنْ حَدِّ الصَّغَرِ إِلَى الْكِبَرِ، وَكَأَنَّ أَبَا الطَّيِّبِ أَخَذَ مِنْ هَذَا التَّفْسِيرِ قَوْلَهُ:

2777 - حَفَّ اللَّهُ وَاسْتُرَّ ذَا الْجَمَالِ بِبُرُوعٍ * فَإِنْ لُحَّتْ حَاصَتْ فِي الْخُدُورِ

العواتقُ

انتهى. وَكُونُ الْهَاءِ لِلسَّكْتِ يَرُدُّهُ ضَمُّ الْهَاءِ، وَلَوْ كَانَتْ لِلسَّكْتِ لَسَكَّتَتْ وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ أَجْرَاهَا مُجْرَى هَاءِ الضمير، وَأَجْرَى الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ فِي إِثْبَاتِهَا. قَالَ الشَّيْخُ: "وَإِجْمَاعُ الْفَرَّاءِ عَلَى ضَمِّ الْهَاءِ فِي الْوَصْلِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِهَاءِ السَّكْتِ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ هَاءَ السَّكْتِ وَكَانَ مِنْ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ لَمْ يَضُمَّ الْهَاءَ". قُلْتُ: وَهَاءُ السَّكْتِ تُحَرِّكُ بِحَرَكَةِ هَاءِ الضمير إِجْرَاءً لَهَا مُجْرَاهَا، وَقَدْ حَقَّقْتُ هَذَا فِي الْأَنْعَامِ، وَقَدْ قَالُوا ذَلِكَ فِي قَوْلِ الْمُتَنَبِّيِّ أَيْضًا:

2778 - وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَيْمٌ *

فإنه روي بضم الهاء في "قلبها" وجعلوها هاءً سكت. ويمكن أن يكون "أكبرن" بمعنى حصن ولا تكون الهاء للسكت، بل تجعل ضمير المصدر المدلول عليه بفعله أي: أكبرن الإكبار، وأنبئدوا على أن الإكبار بمعنى الحيض قوله:
2779 - يَأْتِي النِّسَاءَ عَلَى أَطْهَارِهِنَّ وَلَا * يَأْتِي النِّسَاءَ إِذَا أَكْبَرْنَ إِكْبَارًا
قال الطبري: "إلى بيت مصنوع".

قوله: {حَاشَى لِلَّهِ} "حاشى" عَدَّهَا النُّحَويُّونَ مِنَ الْأَدْوَاتِ الْمَتَرَدِّدَةِ بَيْنَ الْحَرْفِيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةِ فَإِنْ جَرَّتْ فَهِيَ حَرْفٌ، وَإِنْ تَصَبَّتْ فَهِيَ فَعْلٌ، وَهِيَ مِنْ أَدْوَاتِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَلَمْ يَعْرِفْ سَبَبِيَّتَهُ فَعَلَيْتَهَا وَعَرَفَهَا غَيْرُهُ، وَحَكَوْا عَنِ الْعَرَبِ "عَفَّرَ اللَّهُ لِي وَلِمَنْ سَمِعَ دَعَائِي حَاشَى الشَّيْطَانَ ابْنَ الْأَصْبَعِ" بِالنَّصْبِ، وَأَنْشَدُوا:

(9/8)

2780 - حَسَنَى رَهْطًا النَّبِيِّ فَإِنَّ مِنْهُمْ * بُحُورًا لَا تَكْدُرُهَا الدَّلَاءُ
ينصب "رهطًا". و "حَسَنَى" لُغَةٌ فِي حَاشَى كَمَا سَيَأْتِي. وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ:

"حاشى كلمة تفيد التنزيه في باب الاستثناء تقول: أساء القوم حاشى زيد قال:

2781 - حاشى أبي ثوبان إنَّ به * ضناً عن المَلْحاة والسُّنْم وهي حرفٌ من حروف الجرِّ فُوضِعَتْ موضعَ التنزيه والبراءة، فمعنى حاشى الله: براءة الله وتنزيهه، وهي قراءة ابن مسعود". قال الشيخ: "وما ذكر أنها تفيد التنزيه في باب الاستثناء غير معروف عند النحويين، لا فرق بين قولك: "قام القوم إلا زيدا" و "قام القوم حاشى زيد"، ولَمَّا مَثَل بقوله: "أساء القوم حاشى زيد" وقهم هو من هذا التمثيل براءة زيد من الإساءة جعل ذلك مستفادا منها في كل موضع، وأمَّا ما أنشده من قوله: حاشا أبي ثوبان، فهكذا ينشده ابن عطية وأكثر النحاة، وهو بيتٌ ركبوا فيه صدر بيتٍ على عجز آخرَ وهما من بيتين، وهما: /

2782 - حاشى أبي ثوبان إنَّ أبا * تُوْبَانَ ليس بِكُمَّةٍ قَدِمَ عمرو بن عبد الله إنَّ به * ضناً عن المَلْحاة والسُّنْم قلت: قوله "إنَّ المعنى الذي ذكره الزمخشري لا يعرفه النحاة لم ينكروه وإنما لم يذكروه في كتبهم؛ لأنهم غالبٌ فَنَهَم في صناعة الألفاظ دون المعاني، ولَمَّا ذكروا مع أدوات الاستثناء "ليس" و "لا يكون" و "غير" لم يذكروا معانيها، إذ مرادهم مساواتها لـ "إلا" في الإخراج وذلك لا يمنع من زيادة معنى في تلك الأدوات.

وزعم المبرد وغيره كابن عطية أنها تتعَيَّن فعليتها إذا وقع بعدها حرفٌ جر كالأية الكريمة، قالوا لأن حرفَ الجرِّ لا يدخل على مثله إلا تأكيداً كقوله:

2783 - * ولا لِيِما بهم أبداً دواءً

وقول الآخر:

2784 - فأصْبَحَنَّ لا يَسْأَلُنِي عن بما به *

(9/9)

فتعَيَّن أن تكونَ فعلاً، فاعله ضمير يوسف أي: حاشى يوسف، و "لله" جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بالفعل قبله، واللامُ تفيد العلية أي: حاشى يوسف أن يقارِفَ ما رَمَتْه به لطاعة الله ولمكانه منه أو لترفع الله أن يُرمى بما رَمَتْه به، أي: جاتَب المعصية لأجل الله.

وأجاب الناسُ عن ذلك بأنَّ حاشى في الآية الكريمة ليست حرفاً ولا فعلاً، وإنما هي اسمٌ مصدرٌ بدلٌ من اللفظة بفعله كأنه قيل: تنزيهاً لله وبراءةً له، وإنما لم يُنَوَّن مراعاةً لأصله الذي يُقَل منه وهو الحرف، ألا تراهم قالوا: مِنْ عن يمينه فجعلوا "عن" اسماً ولم يُعربوه، وقالوا "مِنْ عليه" فلم يُثبتوا ألفه مع المضمَر، بل أثَقوا "عن" على بنائه، وقلبوا ألف "على" مع المضمَر، مراعاةً لأصلها، كذا أجاب الزمخشري، وتابعه الشيخ ولم يَعْرِ له الجواب. وفيه نظر.

أمَّا قوله: "مراعاة لأصله" فيقتضي أنه يُقَل من الحرفية إلى الاسمية، وليس ذلك إلا في جانب الأعلام، يعني أنهم يُسَمُّون الشخصَ بالحرف، ولهم في ذلك مذهبان: الإعرابُ والحكاية، أمَّا أنهم ينقلون الحرف إلى الاسم، أي: يجعلونه اسماً فهذا غيرٌ معروفٍ. وأمَّا استشهاده بـ "عن" و "على" فلا يفيد ذلك؛ لأنَّ

"عن" حال كونها اسماً إنما بُنيت لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين لا نها باقية على بنائها. وأمّا قلبُ ألفِ "على" مع الضمير فلا دلالة فيه لأنّنا عهدنا ذلك فيما هو ثابت الاسمية بالاتفاق كـ"لدى".
والأولى أن يقال: الذي يظهر في الجواب عن قراءة العامة أنها اسمٌ منصوبٌ كما تقدّم تقريره، ويدلُّ عليه قراءة أبي السّمّال "حاشياً لله" منصوباً، ولكنهم أبدلوا *التنوين ألفاً كما يبدلونه في الوقف، ثم إنهم أجرّوا الوصل مجرى الوقف كما فعلوا ذلك في مواضع كثيرة تقدّم منها جملةٌ وسيمر بك مثلها.

(9/10)

وقيل في الجواب عن ذلك: بل بُنيت "حاشاً" في حال اسميتها لشبهها بـ"حاشاً" في حال حرفيتها لفظاً ومعنى، كما بُنيت "عن" و"على" لما ذكرنا. وقال بعضهم: إنّ اللامَ زائدةٌ. وهذا ضعيفٌ جداً بآبه الشعر. والسندل المبرد وأتباعه على فعليتها بمجيء المضارع منها. قال النابغة الذبياني:
2785 - ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه * ولا أحاشي من الأقوام من أحدٍ
قالوا: وتصرّف الكلمة من الماضي إلى المستقبل دليل فعليتها لا محالة.
وقد أجاب الجمهور عن ذلك: بأنّ ذلك مأخوذٌ من لفظ الحرف كما قالوا:
"سوّفتُ يزيد" و"لوليت له"، أي: قلت له: سوف أفعل. وقلت له: لو كان ولو كان، وهذا من ذلك، وهو محتمل.
وممّن رَجَّح جانبَ الفعلية أبو علي الفارسي قال: "لا تخلو "حاش" في قوله: "حاش لله" من أن تكون الحرفَ الجارّ في الاستثناء، أو تكون فعلاً على فاعل، ولا يجوز أن تكون الحرفَ الجارّ لأنه لا يدخل على مثله، ولأن الحروف لا يُحذف منها إذ لم يكن فيها تضعيف، فثبت أنه فاعلٌ من الحشا الذي يُراد به الناحية، والمعنى: أنه صار في حشا، أي في ناحية، وفاعل "حاش" "يوسف" والتقدير: بعد من هذا الأمر لله، أي: لخوفه".
قوله: "حرف الجر لا يدخل على مثله" مُسَلَّم، ولكن ليس هو هنا حرف جر كما تقدّم تقريره. وقوله: "لا يُحذف من الحرف إلا إذا كان مضعفاً" ممنوع، ويدلُّ له قولهم "من" في "منذ" إذا جرّ بها، فحذفوا عينها ولا تضعيف. قالوا: ويدلُّ على أنّ أصلها "منذ" بالنون تصغيرها على "مُتَيْد" وهذا مقرّر في بابه.

وقرأ أبو عمرو وحده "حاشى" بألفين: ألفٍ بعد الحاء، وألفٍ بعد الشين في كلمتي هذه السورة وصلّاً، وبحذفها وفقاً لإتباعاً للرسم كما سننّبّه عليه. والباقون بحذف الألف الأخيرة وصلّاً ووقفاً.

(9/11)

فأمّا قراءةُ أبي عمرو فإنه جاء فيها بالكلمة على أصلها. وأمّا الباقون فإنهم اتّبعوا في ذلك الرسمَ ولمّا طال اللفظ حَسُن تخفيفه بالحذف ولا سيما على قول مَنْ يدّعي فعليتها، كالفارسي. قال الفارسي: "وأمّا حذفُ الألفِ فعلى

"لم يكُ" و "لا أدُر" و "أصاب الناسَ جُهْدُ، ولو تَرَ أهلَ مكة"، و [قوله]:
2786 - وَصَّانِي الْعَجَّاجِ فِيمَا وَصَّنِي /

في شعر رؤية، يريد: لم يكن، ولا أردى، ولو ترى، ووصَّاني. وقال أبو عبيد:
"رأيتها في الذي يقال: إنه الإمام مصحف عثمان رضي الله عنه: "حاشى الله"
بغير ألف، والأخرى "مثلها". وحكى الكسائي أنها رأها في مصحف عبدالله
كذلك، قالوا: فعلى ما قال أبو عبيد والكسائي تُرَجَّح هذه القراءة، ولأنَّ عليها
ستة من السبعة، ونقل الفراء أن الإتمام لغةُ بعض العرب، والحذف لغة أهل
الحجاز قال: "ومن العرب من يقول: "حشَى زيد" أراد حشى لزيد". فقد نقل
الفراء أن اللغاتِ الثلاثَ مسموعةٌ، ولكنَّ لغةَ الحجازِ مُرَجَّحةٌ عندهم.
وقرأ الأعمش في طائفة "حشَى لله" بحذف الألفين وقد تقدّم أن الفراء حكاها
لغةً عن بعض العرب، وعليه قوله:

2787 - حَشَى رَهْطِ النَّبِيِّ *

البيت. وقرأ أبي وعبدالله "حاشى الله" بحرّ الجلالة، وفيها وجهان، أحدهما: أن
تكون اسماً مضافاً للجلالة [نحو: "سبحان الله" وهو اختيار الزمخشري.
الثاني: أنه حرفٌ استثناءً جرَّ به ما بعده، وإليه ذهب الفارسي، [وفي جَعْلِهِ
"حاشى" حرفٌ مُرادٍ به الاستثناءُ نظرٌ، إذ لم يتقدّم في الكلام شيءٌ
يُستثنى منه الاسمُ المعظم بخلاف "قام القومُ حاشى زيد".

(9/12)

واعلم أنّ النحويين لما ذكروا هذا الحرف جعلوه من المتردد بين الفعلية
والحرفية، عند مَنْ أثبتَ فعليّته، وجعله في ذلك كخلا وعدا، عند مَنْ أثبت
حرفيّة "عدا"، وكان ينبغي أن يذكره من المتردد بين الاسمية والفعلية
والحرفية، كما فعلوا ذلك في "على" فقالوا: يكون حرف جر في "عليك"،
واسماً في قوله: "من عليه"، وفعلاً في قوله:

2788 - عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّفَا *

وإن كان فيه نظرٌ ذكرته مستوفىً في غير هذا المكان، ملخصه أن "على" حال
كونها فعلاً غير "على" حال كونها غير فعل، بدليل أنّ ألف الفعلية منقلبة عن
واو، ويدخلها التصريف والاشتقاق دون دَبْتِكَ. وقد يتعلّق مَنْ ينتصر للفارسي
بهذا فيقول: لو كانت "حاشى" في قراءة العامة اسماً لذكر ذلك النحويون عند
ترددها بين الحرفية والفعلية، فلما لم يذكره دلّ على عدم اسميتها.

وقرأ الحسن "حاش" بسكون الشين وصلّاً ووقفاً كأنه أجرى الوصلَ مُجَرِّى
الوقف. ونقل ابن عطية عن الحسن أنه قرأ: "حاشى الإله" قال: "محدوفاً من
حاشى" يعني أنه قرأ بحذف الألف الأخيرة، وبدل على ذلك ما صرح به صاحب
"اللوامح" فإنه قال: "بحذف الألف" ثم قال: وهذا يدل على أنه حرفٌ جرٌ يجرُّ
ما بعده، فأما "الإله" فإنه فكه عن الإدغام، وهو مصدرٌ أقيم مقام المفعول،
ومعناه المعبود، وحذفت الألف من "حاشى" للتخفيف

(9/13)

قال الشيخ: "وهذا الذي قاله ابن عطية وصاحب "اللوامح" من أن الألف في "حاشي" في قراءة الحسن محذوفة الألف لا يتعين، إلا إن تَقَلَّ عنه أنه يقف في هذه القراءة بكون الشين، فإن لم يُنْقَلْ عنه في ذلك شيء فاحتمل أن تكون الألف حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين؛ إذا الأصل: "حاشي الإله" ثم تَقَلَّ فحذف الهمزة وحَرَكَ اللام بحركتها، ولم يَعْتَدَّ بهذا التحريك لأنه عارض، كما تنحذف في "يَحْشَى الإله"، ولو اعتدَّ بالحركة لم تُحذف الألف".

قلت: الإظهار أن الحسن يقف في هذه القراءة بسكون الشين، ويُستأنس له بأنه سكن الشين في الرواية الأخرى عنه، فلما جيء بشيء يُحْتَمَلُ ينبغي أن يُحْمَلَ على ما صُرح به. وقول صاحب "اللوامح": "وهذا يدل على أنه حرف جر يُجَرُّ به ما بعده" لا يصح لما تقدم من أنه لو كان حرف لكان مستثنى به ولم يتقدّم ما يستثنى منه بمجروره.

واعلم أن اللام الداخلة على الجلالة متعلقة بمحذوف على سبيل البيان، كهي في "سقياً لك ورعياً لزيد" عند الجمهور، وأمّا عند المبرد والفارسي فإنها متعلقة بنفس "حاشي" لأنها فعلٌ صريحٌ عندهما، وقد تقدم أن بعضهم ادّعى زيادتها.

قوله: {مَا هَذَا بَشَرًا} العامّة على إعمال "ما" على اللغة الحجازية، وهي اللغة الفصحى، ولغة تميم الإهمال، وقد تقدّم تحقيق هذا أول البقرة وما أنشدته عليه من قوله:

2789 - وأنا النذيرُ بحرّةٍ مُسَوِّدَةٍ *

البيتين: ونقل ابن عطية أنه لم يقرأ أحد إلا بلغة الحجاز. وقال الزمخشري: "ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ "بشّر" بالرفع وهي قراءة ابن مسعود". قلت: فادّعاء ابن عطية أنه لم يقرأ به غير مُسَلَّم.

(9/14)

وقرأ العامّة "بَشَرًا" بفتح الباء على أنها كلمة واحدة. وقرأ الحسن وأبو الحويرث الحنفي "بِشْرِي" بكسر الباء، وهي باء الجر دخلت على "شري" فهما كلمتان جار ومجرور، وفيها تأويلات، أحدهما: ما هذا بمشترى، فوضع المصدر موضع المفعول به كصَرَبَ الأمير. الثاني: ما هذا بمُباع، فهو أيضاً مصدر واقع موقع المفعول به إلا أن المعنى يختلف. الثالث: ما هذا بثمن، يَعْنِينِ أَنَّهُ أَرْقَعٌ مِنْ أَن يُجْرَى عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ.

وروى عبد الوارث عن أبي عمرو كقراءة الحسن وأبي الحويرث إلا أنه قرأ عنه "إِلَّا مَلِكٌ" بكسر اللام واحد الملوك، تَقَوَّا عَنْهُ ذُلُّ الْمَمَالِكِ / وَأَثْبَتُوا لَهُ عِزُّ الْمُلُوكِ.

وذكر ابن عطية كسر اللام عن الحسن وأبي الحويرث. وقال أبو البقاء: "وعلى هذا قرئ "مَلِكٌ" بكسر اللام" كأنه فهم أن مَنْ قَرَأَ بِكَسْرِ الْيَاءِ قَرَأَ بِكَسْرِ اللَّامِ أَيْضًا لِلْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ، وَلَمْ يَذْكَرِ الزَّمَخْشَرِيُّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ مَعَ كَسْرِ الْبَاءِ الْبَتَّةَ، بَلْ يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ قَالَ: "وَقَرِءَ، مَا هَذَا بِشْرِي

أي ما هو بعبدٍ مملوكٍ لئيم، إن هذا إلا مَلَكٌ كريم، تقول: "هذا بشرى" أي: حاصلٌ بشرى بمعنى يُشْتَرَى، وتقول: هذا لك بِشْرَى أم بِكْرًا؟ والقراءةُ هي الأولى لموافقته المصحف ومطابقة "بشر" لـ "ملك".
قوله: "لموافقته المصحف" يعني أن الرسم "بشراً" بالألف لا بالياء، ولو كان المعنى على "بشْرَى" لَرُسِمَ بالياء. وقوله: "ومطابقة" دليلٌ على أنه لم يَطْلَعْ على كسر اللام عن مَنْ قرأ بكسر الباء.

* { قَالَتْ قَدْ لَكِنَّ الَّذِي لُمْتِنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاودْتُهُ عَنْ نَفْسِي فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرُهُ لَيَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ }

قوله تعالى: { قَدْ لَكِنَّ } : مبتدأ والموصول خبره، أشارت إليه إشارة البعيد وإن كان حاضراً تعظيماً له ورفعاً منه لئظهر عُذْرَهَا فِي شَعْفِهَا.

(9/15)

وَجَوَّزَ ابْنُ عَطِيَّةٍ أَنْ يَكُونَ "ذَلِكَ" [إشارةً إلى] حُبِّ يَوْسُفَ، وَالضَّمِيرُ فِي "فِيهِ" عَائِدٌ عَلَى الْحَبِّ فَيَكُونُ "ذَلِكَ" إِشَارَةً إِلَى غَاسِبٍ عَلَى بَابِهِ.
قلت: يعني بالغائب البعيد، وإلا فالإشارةُ لا تكون إلا لحاضر مطلقاً.
قوله: { مَا أَمَرُهُ } في "ما" وجهان، أحدهما: أنها مصدرية. والثاني: أنها موصولة، وهي مفعولٌ بها بقوله: "يفعل" والهاءُ في "أمره" تحتمل وجهين، أحدهما: العودُ على "ما" الموصولة إذا جعلناها بمعنى الذي. والثاني: العودُ على يوسف. ولم يُجَوِّزَ الزمخشري عَوْدَهَا عَلَى يَوْسُفَ إِذَا جُعِلَتْ "ما" مصدريةً فإنه قال: "فإن قلت: الضمير في "أمره" راجعٌ إلى الموصول أم إلى يوسف؟ قلت: بل إلى الموصول والمعنى: ما أمرُ به فحذف الجار كما في قوله:

2790 - أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ*

ويجوز أن تُجْعَلَ "ما" مصدريةً فيعود على يوسف، ومعناه: ولئن لم يفعلْ أمري إياه، أي: مُوجِبَ أمري ومقتضاه". قلت: وعلى هذا فالمفعول الأول محذوفٌ تقديره: ما أمره به وهو ضميرٌ يوسف.

والسين في "استعصم" [فيها وجهان، أحدهما: أنها] ليست على بابها من الطلب، بل استفعل هنا بمعنى افتعل، فاستعصم واعتصم واحد. وقال الزمخشري: "الاستعصامُ بناءٌ مبالغٍ يدلُّ على الامتناع البليغ والتحفُّظ الشديد، كأنه في عِصْمَةٍ وهو يجتهدُ في الاستزادة منها، ونحو: استمسك واستوسع القنق، استجمع الرأي، واستفحل الخطب"، فردَّ السين إلى بابها من الطلب وهو معنى حسنٌ، ولذلك قال ابن عطية: "طلب العِصْمَةِ واستمسك بها وعصاني".

(9/16)

قال الشيخ: "والذي ذكره التصريفيون في "استعصم" أنه موافق لـ "اعتصم" فاستفعل فيه موافق لـ "افتعل"، وهذا أجود من جعل السيفعل فيه للطلب لأن "اعتصم" يدل على وجود اعتصامه، وطلب العصمة لا يدل على حصولها، وأمّا أنه بناءً مبالغية يدل على الاجتهاد في الاستزادة من العصمة فلم يذكر التصريفيون هذا المعنى لـ "استفعل"، وأمّا استمسك واستوسع واستجمع الرأي فاستفعل فيه لموافقة افتعل، والمعنى: امتسك واتسع واجتمع، وأمّا "استفعل الخطب" فاستفعل فيه موافقة لتفعل، أي: تفعل الخطب، نحو استكبر وتكبر".

وقرأ العامة بتخفيف نون "وليكونن"، ويقفون عليها بالألف إجراءً لها مجرى التنوين، ولذلك يحدفونها بعد ضمة أو كسرة نحو: "هل تقومون" و "هل تقومين" في: "هل تقومين" و "هل تقومين"، والنون الموجودة في الوقف نون الرفع رجعوا بها عند عدم ما يقتضي حدفها، وقد قررت ذلك فيما تقدم. وقرأ فرقة بتشديد هاء، وفيها مخالفة لسواد المصحف لكثيها فيه ألفاً، لأن الوقف عليها كذلك كقوله:

2791 - وإياك والميتات لا تقرّبها * ولا تعبد الشيطان واللّه فاعبدا
أي: فاعبدن فأبدلها ألفاً، وهو أحد الأقوال في قول امرئ القيس:

2792 - قفا تبك *

وأجرى الوصل مجرى الوقف.

* { قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِيَا إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ }

قوله تعالى: { رَبِّ السَّجْنُ } : العامة على كسر الباء لأنه مضاف لياء المتكلم، اجتزىء عنها بالكسرة وهي الفصحى. و "السجن" بكسر السين ورفع النون على أنه مبتدأ، والخبر "أحب". والسجن الحبس، والمعنى: دخول السجن.

(9/17)

وقرأ بعضهم: "رَبُّ" بضم الباء وجرّ النون على أن "رَبُّ" مبتدأ و "السجن" خفض بالإضافة، و "أحبُّ" خبره، والمعنى: ملاقة صاحب السجن ومقاساته أحبُّ إليّ.

وقرأ عثمان ومولاه طارق وزيد بن علي والزهري وابن أبي إسحاق وابن هرمرز ويعقوب بفتح السين، وفي الباقي كالعامة. والسجن مصدر، أي: الحبس أحبُّ إليّ، و "إليّ" متعلق بـ "أحبُّ" وقد تقدّم أن الفاعل هنا يجزُّ بـ "إليّ" والمفعول باللام، / وفي الحقيقة ليست هنا أفعل على بابها من التفضيل لأنه لم يحب ما يدعونه إليه قط، وإنما هذان ستران فأثر أحد الشرين على الآخر. قوله: { أَصْبُ } قرأ العامة بتخفيف الباء من صبا يصبوا أي: رقى شؤفه. والصبوة: الميل إلى الهوى، ومنه "الصبأ" لأن النفوس تصبو إليها أي: تميل، لطيب نسميها وروجها يقال: صبا يصبو صبأً وصبواً، وصبي يصبى صبأً، والصبأ بالكسر اللهُو واللعب.

وقرأت فرقة "أَصَبُّ" بتشديدها مِنْ صَبَبْتُ صَبَابَةً فَأَنَا صَبُّ، وَالصَّبَابَةُ: رَفَّةُ الشَّوْقِ وَإِفْرَاطُهُ كَأَنَّهُ لِفِرْطٍ حَبَهُ يَنْصَبُّ فِيمَا يَهْوَاهُ كَمَا يَنْصَبُّ الْمَاءُ.

* { تُمْ بَدَا لَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ حَتَّى حِينٍ }

قوله تعالى: { تُمْ بَدَا } في فاعله أربعة أوجه، أحسنها: أنه ضمير يعود على السَّجْنِ بفتح السين أي: ظهر لهم حَبْسُهُ، ويبدل على ذلك لفظة "السَّجْنِ" في قراءة العامة، وهو بطريق اللازم، ولفظ "السَّجْنِ" في قراءة مَنْ فتحالسين. والثاني: أن الفاعل ضمير المصدر المفهوم مِنْ الفعل وهو "بدا" أي: بدا لهم بداءً، وقد صَرَّح الشاعرُ به في قوله:

2793 - * بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءً

والثالث: أن الفاعل مضمَّر يدلُّ عليه السياق، أي: بدا لهم رأيي. الرابع: أن نفسَ الجملة مِنْ "لَيْسَجُنَّهُ" هي الفاعل، وهذا من صول الكوفيين.

(9/18)

و "حتى" غاية لما قبله. وقوله: "لَيْسَجُنَّهُ" على قول الجمهور جوابٌ لقسم محذوف، وذلك القسم وجوابه معمول لقول مضمَّر، وذلك القول المضمَّر في محلِّ نصب على الحال، أي: ظهر لهم كذا قائلين: والله لَيْسَجُنَّهُ حتى حين. وقرأ الحسن "لَيْسَجُنَّهُ" ببناء الخطاب، وفيه تاويلان، أحدهما: أن يكونَ خاطب بعضُهم بعضاً بذلك. والثاني: أن يكونَ خوطب به العزيز تعظيماً له. وقرأ ابن مسعود "عَنِّي" بإبدالِ حاء "حتى" عيناً وأقرأ بها غيره فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فكتب إليه: "إن هذا القرآن نزل بلغة قريش، فأقريء الناس بلغتهم". قلت: وإبدال الحاء عيناً لغة هُدَلِيَّة.

* { وَوَدَّخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانَ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبْتًا بِنَاوِيلِهِ إِنَّا تَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ }

قوله تعالى: { قَالَ أَحَدُهُمَا } مستأنف لا محل له، ولا يجوز أن يكونَ حالاً؛ لأنهما لم يقولوا ذلك حال الدخول. ولا جائز أن تكونَ مقدرة؛ لأن الدخول لا يؤول إلى الرؤيا. و "إني" وما في حيزه في محلِّ نصب بالقول. و "أراني" هنا متعدية لمفعولين عند بعضهم إجراءً للخُلْمِيَّةِ مُجْرَى الْعِلْمِيَّةِ، فتكون الجملة مِنْ قوله: "أَعْصِرُ" في محلِّ المفعول الثاني، وَمَنْ مَنَعُ كَانَتْ عِنْدَهُ فِي مَحَلِّ الْحَالِ. وجرت الخُلْمِيَّةُ مُجْرَى الْعِلْمِيَّةِ أَيْضاً فِي اتِّحَادِ فَاعِلِهَا وَمَفْعُولِهَا ضَمِيرَيْنِ مُتَصِلَيْنِ، وَمِنْهُ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ؛ فَإِنَّ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ مُتَحَدَانِ فِي الْمَعْنَى؛ إِذْ هُمَا لِلْمِتَكَلِّمِ، وَهُمَا ضَمِيرَانِ مُتَصِلَانِ. ومثله: "رَأَيْتُكَ فِي الْمَنَامِ قَائِماً" و "زيدٌ رآه قائماً"، ولا يجوز ذلك في غير ما ذُكِرَ، لا تقول: أَكْرَمْتُنِي، ولا أَكْرَمْتُكَ، ولا زيدٌ أَكْرَمَهُ، فإن أردت ذلك قل: أَكْرَمْتُ نَفْسِي، أو إِيَّاي وَنَفْسَكَ، أو إِيَّاكَ وَنَفْسَهُ، أو إِيَّاهُ، وقد تقدَّم تحقيق هذا.

(9/19)

وَإِذَا دَخَلَتْ هَمْزُهُ النِّقْلَ عَلَى هَذِهِ الْخُلْمِيَّةِ تَعَدَّتْ لِثَلَاثٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَتَابِعِكَ قَلِيلًا}، وَلَوْ أَرَاكِهِمْ كَثِيرًا. وَالْخَمْرُ: الْعَيْبُ أُطْلِقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ مَجَازًا، لِأَنَّهُ أَيْلٌ إِلَيْهِ كَمَا يُطْلَقُ الشَّيْءُ عَلَى الشَّيْءِ بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ: {وَأَتُوا الْيَتَامَى} وَمَجَازٌ هَذَا أَقْرَبُ: وَقِيلَ: بِلِ الْخَمْرِ: الْعَنْبُ حَقِيقَةٌ فِي لُغَةِ عَسَانَ وَأَزْدِ عَمَانَ. وَعَنْ الْمُعْتَمِرِ: "لَقِيتُ أَعْرَابِيًّا جَامِلًا عَنَابًا فِي وَعَاءٍ فَقُلْتُ: مَا تَحْمَلُ؟ فَقَالَ: خَمْرًا. وَقِرَاءَةُ أَبِي وَعَبْدِ اللَّهِ "أَعْصِرَ عَنَابًا" لَا تَدُلُّ عَلَى التَّرَادُفِ لِإِرَاتِهَا التَّفْسِيرَ لَا التَّلَاوَةَ، وَهَذَا كَمَا فِي مِصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ "فَوْقَ رَأْسِي ثَرِيدًا" فَإِنَّهُ أَرَادَ التَّفْسِيرَ فَقَطْ.

و "تَأْكُلُ الطَّيْرُ" صِفَةٌ لَخَيْرًا. وَ "فَوْقَ" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لِلْحَمَلِ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ حَالًا مِنْ "خَيْرًا" لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لَهُ. وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: "تَبَّنَّا بِتَأْوِيلِهِ" قَالَ الشَّيْخُ: "عَائِدٌ عَلَى مَا قَصَّأَ عَلَيْهِ، أَجْرِي مُجْرَى اسْمِ الْإِشَارَةِ كَأَنَّهُ قِيلَ بِتَأْوِيلِ ذَلِكَ" وَهَذَا قَدْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ الزَّمْخَشَرِيُّ، وَجَعَلَهُ سِوَالًا وَجَوَابًا. وَقَالَ غَيْرُهُ: "إِنَّمَا وَحَدَّ الضَّمِيرُ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ سَأَلَ عَنْ رُؤْيَاهُ، فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَالَ: تَبَّنَّا بِتَأْوِيلِ مَا رَأَيْتُ.

* { قَالَ لَا يَأْتِيكُمْ طَعَامٌ تُرَزَّاقَانِهِ إِلَّا تَبَّتْكُمْ بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمْ ذَالِكُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ }

(9/20)

وَ "تُرَزَّاقَانِهِ" صِفَةٌ لـ "طَعَامٍ". وَقَوْلُهُ: "إِلَّا تَبَّتْكُمْ" اسْتِثْنَاءٌ مَفْرَعٌ. وَفِي مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ بَعْدَهُ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، وَسِيَغُ ذَلِكَ مِنَ النِّكَرَةِ لِتَخْصُصِهَا بِالْوَصْفِ. / وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ نَعْتًا ثَانِيًا لـ "عَامٍ"، وَالتَّقْدِيرُ: لَا يَأْتِيكُمْ طَعَامٌ مَرْزُوقٌ إِلَّا حَالِ كَوْنِهِ مَبْنِيًّا بِتَأْوِيلِهِ أَوْ مُتَّبِئًا بِتَأْوِيلِهِ. وَ "قَبْلَ" الظَّاهِرُ أَنَّهَا ظَرْفٌ لـ "تَبَّتْكُمْ"، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ "تَأْوِيلِهِ"، أَيْ: تَبَّتْكُمْ بِتَأْوِيلِهِ الْوَاقِعِ قَبْلَ إِيْتَانِهِ.

قَوْلُهُ: { إِنِّي تَرَكْتُ } يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ مُسْتَأْنَفَةً أَخْبَرَ بِذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ تَعْلِيلًا لِقَوْلِهِ { ذَالِكُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي }، أَيْ: تَرَكْتُ عِبَادَةَ غَيْرِ اللَّهِ سَبَبٌ لِتَعْلِيمِهِ إِيَّايَ ذَلِكَ، وَعَلَى الْوَجْهِينِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَ "لَا يُؤْمِنُونَ" صِفَةٌ لـ "قَوْمٍ". وَكَرَّرَ "هُمْ" فِي قَوْلِهِ { وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ } قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: "لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُمْ خُصُوصًا كَافِرُونَ بِالْآخِرَةِ، وَأَنْ غَيْرَهُمْ مُؤْمِنُونَ بِهَا". قَالَ الشَّيْخُ: "وَلَيْسَتْ "هُمْ" عِنْدَنَا تَدُلُّ عَلَى الْخُصُوصِ". قُلْتُ: لِمَ يَقُلُّ الزَّمْخَشَرِيُّ إِنَّ "هُمْ" تَدُلُّ عَلَى الْخُصُوصِ. وَإِنَّمَا قَالَ "تَكَرَّرَ" "هُمْ" لِلدَّلَالَةِ، فَالتَّكَرُّبُ هُوَ الَّذِي أَفَادَ الْخُصُوصَ، وَهُوَ مَعْنَى حَسَنٌ فَهَمَّهُ أَهْلُ الْبَيَانِ.

* { وَابْتِغَتْ مِلَّةَ آبَائِنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ

شَيْءٍ ذَالِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَا كِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ {

وسكن الكوفيون الباء من "آبائي"، ورويت عن أبي عمرو أيضاً. و "إبراهيم" وما بعده بدل أو عطفت بيان، أو منصوب على المدح.

* { يَصَاحِبِي السَّجْنِ أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ {

(9/21)

قوله تعالى: { يَصَاحِبِي السَّجْنِ } : يجوز أن يكون من باب الإضافة للطرف، إذ الأصل يا صاحبي في السجن. ويجوز أن تكون من باب الإضافة إلى المشبه بالمفعول به، والمعنى: يا ساكني السجن كقوله: { أَصْحَابُ النَّارِ } قوله { مِنْ شَيْءٍ } يجوز أن يكون مصدراً، أي: شيئاً من الإشراك. ويجوز أن يكون واقعاً على المُشْرِكِ، أي: ما كان لنا أن نُشْرِكَ شيئاً غيرَه مِنْ مَلِكٍ وَإِنْسِيٍّ وَجَنِيٍّ فكيف بصنم؟ و "مِنْ" مزيدة على التقديرين لوجود الشرطين. قوله: { أَمِ اللَّهُ } هنا متصلة عطفت الجلالة على "أرباب".

* { مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَا كِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ {

قوله تعالى: { إِلَّا أَسْمَاءٌ } : إمّا أن يُراد بها المُسَمِّيَاتُ أو على حذف مضاف، أي: ذوات لمسميات. و "سَمَّيْتُمُوهَا" صفة، وهي متعدية لاثنتين حذف ثانيهما، أي: سَمَّيْتُمُوهَا آلِهَةً و "ما أنزل" صفة لـ "أسماء" و "مِنْ" زائدة في "مِنْ" سلطان"، أي: حُجَّة. و "إِنْ الْحُكْمُ": "إِنْ" نافية. ولا يجوز الإتيان لضمة الحاء كقوله: { قَالَتْ إِحْرَجٌ } ونحوه لأن الألف واللام كلمة مستقلة فهي فاصلة بينهما. قوله: { أَمَرَ أَلَّا } يجوز في "أمر" أن يكون مستأنفاً، وهو الظاهر، وأن يكون حالاً و "قد" معه مرادة عند بعضهم. قال أبو البقاء: "وهو ضعيفٌ لضعف العامل فيه" قلت: يعني بالعامل ما تضمنه الجار في قوله: "إلا لله" من الاستقرار.

* { يَصَاحِبِي السَّجْنِ أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ حَمْرًا وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصَلِّبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ فَضِيَّ الْأُمْرِ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ {

(9/22)

قوله تعالى: { فَيَسْقِي } : العامة على فتح الباء، مِنْ سَقَاهُ يَسْقِيهِ. وقرأ عكرمة في رواية "فَيُسْقِي" بضم حرف المضارعة مِنْ أَسْقَى وَهُمَا لَغْتَانِ، يقال: سَقَاهُ وَأَسْقَاهُ، وسياتي أنهما قراءتان في السبعة: "تَسْقِيكُمْ - وَنُسْقِيكُمْ - مما [في]

بطونه". وهل هما بمعنى أم بينهما فرق؟ ونقل ابن عطية عن عكرمة
والجحدري أنهما قرأ "قَيْسَقَى رَبَّهُ" مبنياً للمفعول ورفع "رَبَّهُ". ونسبه
الزمخشري لعكرمة فقط.
قوله: {قُضِيَ الْأَمْرُ} قال الزمخشري: "ما اسْتَفْتِيَ فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ. بل في
أمرين مختلفين، فما وجه التوحيد؟ قلت: المراد بالأمر ما أتتهما به من سَمِّ
الْمَلِكِ وما سُجِنَا من أجله".

* { وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ
فَلَبِثَ فِي السَّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ }

قوله تعالى: {لِلَّذِي ظَنَّ}: فاعلُ "ظَنَّ" يجوز أن يكون يوسف عليه السلام إن
كان تأويله بطريقة الاجتهاد، وأن يكون الشرابي إن كان تأويله بطريق الوحي،
أو يكون الظنُّ بمعنى اليقين، قاله الزمخشري.
قلت: يعني أنه إن كان الظنُّ على بابه فلا يستقيم إسناده إلى يوسف إلى أن
يكون تأويله بطريق الاجتهاد؛ لأنه متى كان بطريق الوحي كان يقيناً فينسب
الظن حينئذ للشرابي لا له عليه السلام، وأمّا إذا كان الظنُّ بمعنى اليقين فتصحُّ
نسبته إلى يوسف وإن كان تأويله بطريق الوحي، وهو حسنٌ وإلى كون الظنِّ
على بابه - وهو مسندٌ ليوسف إن كان تأويله بطريق الاجتهاد - ذهب قتادة،
فإنه قال: "الظنُّ هنا على بابه لأنَّ عبارة الرؤيا ظنُّ".

(9/23)

قوله: {مِّنْهُمَا} يجوز أن يكونَ صفةً لـ"ناج"، وأن يتعلَّقَ بمحذوف على أنه حال
من الموصول. قال أبو البقاء: "ولا يكون متعلقاً بـ"ناج" لأنه ليس المعنى
عليه" قلت: لو تعلق بـ"ناج" لأفهم أنَّ غيرهما نجا منهما، أي: انفلت منهما،
والمعنى: أن أحدهما هو الناجي، وهذا المعنى الذي نبه عليه بعيدٌ تَوْهُمُهُ.
والضمير في "فأنساه" يعود على الشرابي. وقيل: على يوسف، وهو ضعيفٌ.
قوله: {بِضْعَ سِنِينَ} منصوبٌ على الطرف الزماني وفيه خلافٌ: فقال قتادة:
"هو بين الثلاث إلى التسع". وقال أبو عبيد: "البِضْعُ لا يَبْلُغُ الْعِقْدَ ولا نصفَ
العقد، وإنما هو من الواحد إلى الشعر". وقال مجاهد: "هو من الثلاثة إلى
السبعة". وقال الفراء: "لا يُذكر البِضْعُ إلا مع العشرات ولا يُذكر مع مئة ولا
ألف". وقال الراغب: / "البِضْعُ: بالكسر المُقْتَطَعُ من العشرة، ويقال ذلك لِمَا
بين الثلاثة إلى العشرة وقيل: بل هو فوق الخمسة ودون العشرة". قلت:
فَجَعَلَهُ مشتقاً مِنْ مادة البِضْعِ وهي القَطْع، ومنه: بَصَعْتُ اللحمَ، أي: قَطَعْتُهُ،
والبِضَاعَةُ: قطعهُ مالٌ للتجارة، والمِبْضَعُ: ما يُبْضَعُ به، والبِضْعُ قد تقدّم أنه من
هذا المعنى عند ذكر البعوضة".

* { وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُبُلَاتٍ
خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ }

قوله تعالى: {سِمَانٍ}: صفة لبقرات وهو جمع سمينه، ويُجمع سمين أيضاً

يقال: رجال سيمان كما يقال نساء كرام ورجال كرام. و "السَّمَنُ" مصدرٌ سَمِنَ يَسْمَنُ فهو سَمِينٌ فالمصدر واسم [الفاعل] جاء على غير قياس، إذ قياسهما "سَمَن" بفتح الميم، فهو سَمِينٌ بكسرهما، نحو قَرِحَ قَرِحًا فهو قَرِحٌ.

(9/24)

قال الزمخشري: "هل مِنْ فرق بين إيقاع "سمان" صفة للمميّز وهو "بقرات" دون المميّز وهو "سبع"، وأن يُقال: سبع بقرات سماناً؟ قلت: إذا أوقعتُها صفةً لـ "بقرات" فقد قصّدتُ إلى أن تُميّز السبع بنوع من البقرات وهو السَّمَانُ منهنَّ لا بجنسهنَّ، ولو وصّفتُ بها السبع لقصّدتُ إلى تمييز السبع بجنس البقرات لا بنوع منها، ثم رجعتُ فوصّفتُ المميّز بالجنس بالسَّمَنِ. فإن قلت: هَلَّا قيل "سبعٌ عجافٍ" على الإضافة. قلت: التمييزُ موضوعٌ لبيان الجنس، والعجافُ وصفٌ لا يقع البیانُ به وحده. فإن قلت فقد يقولون: ثلاثة فرسان وخمسة أصحاب. قلت: الفارس والصاحب والراكب ونحوها صفاً جرت مجرى الأسماء فأحدتُ حُكمها، وجاز فيها ما لم يجز في غيرها. ألا تراك لا تقول: عندي ثلاثة ضخام ولا أربعة غلاظ. فإن قلت: ذاك ممّا يُشكّلُ وما تحن بسبيله لا إشكال فيه ألا ترى أنه لم يُقلَّ "وبقرات سبعٌ عجافٍ" لوقوع العلم بأن المراد البقرات. قلت: ترك الأصل لا يجوز مع وقوع الاستغناء عمّا ليس بأصل، وقد وقع الاستغناء عن قولك "سبعٌ عجافٍ" عمّا تقترحه من التمييز بالوصف".

قلت: وهي أسئلة وأجوبة حسنة. وتحقيق السؤال الأول وجوابه: أنه يلزم من وصف التمييز بشيء ووصف المميّز به، ولا يلزم من وصف المميّز وصف التمييز بذلك الشيء، بيّأته أنك إذا قلت: "عندي أربعة رجال حسان" بالجرّ كان معناه: أربعة من الرجال الحسان، فيلزم حُسُنُ الأربعة؛ لأنهم بعض الرجال الحسان، وإذا قلت: "عندي أربعة رجال حسان" برفع "حسان" كان معناه: أربعة من الرجال حسان، وليس فيه دلالة على وصف الرجال بالحسن.

(9/25)

وتحقيق الثاني وجوابه: أن أسماء العدد لا تُضاف إلى الأوصاف إلا في ضرورة، وإنما يُجاء بها تابعةً لأسماء العدد فيقال: "عندي ثلاثة قرشيون" ولا يُقال: ثلاثة قرشيين بالإضافة إلا في شعر. ثم اعترض بثلاثة فرسان وأجاب بجريان ذلك مجرى الأسماء.

وتحقيق الثالث: أنه إنما امتنع "ثلاثة ضخام" ونحوه لأنه لا يُعلمُ موصوفه. بخلاف الآية الكريمة فإن الموصوفَ معلومٌ ولذلك لم يُصرّح به. وأجاب عن ذلك بأن الال عدم إضافة العدد إلى الصفة كما تقدّم فلا يُترك هذا الأصل مع الاستغناء بالفرع، وعلى الجملة ففي هذه العبارة قلق هذا ملخصها، ولم يذكر الشيخ نصّه ولا اعترض عليه، بل لخصّ بعض معانيه وتركه على إشكاله.

وَجَمْعُ عَجْفَاءٍ عَلَى عِجَافٍ. وَالْقِيَاسُ: عُجِفَ نَحْوُ: حَمْرَاءُ وَحُمْرٌ، حَمَلًا لَهُ عَلَى "سِمَانٍ" لِأَنَّهُ نَقِيضُهُ، وَمِنْ دَابِّهِمْ حَمَلُ النُّظِيرِ عَلَى النُّظِيرِ وَالنَّقِيضِ عَلَى النَّقِيضِ، قَالَه الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَالْعَجْفُ شِدَّةُ الْهُزَالِ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ قَالَ: 2794 - عَمْرُو الَّذِي هَسَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ * وَرَجَالٌ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافٌ وَقَالَ الرَّاعِبُ: "هُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ تَصَلُّوا أَعْجَفُوا، أَي: دَقِيقٌ، وَعَجَفْتُ نَفْسِي عَنِ الطَّعَامِ، وَعَنْ فُلَانٍ إِذَا تَبَتَّ عَنْهُمَا، وَأَعْجَفَ الرَّجُلُ، أَي: صَادَفَ مَا شِئْتَهُ عِجَافًا". قَوْلُهُ: {وَأَخْرَ} "أَخْرَ" نَسَقٌ عَلَى "سَبْعٍ" لَا عَلَى "سَنِيلَاتٍ"، وَيَكُونُ قَدْ حَدَفَ اسْمَ الْعَدَدِ مِنْ قَوْلِهِ "وَأَخْرَ يَابَسَاتٍ" وَالتَّقْدِيرُ: وَسَبْعًا أَخْرَ، وَإِنَّمَا حَدَفَ لِأَنَّ التَّقْسِيمَ فِي الْبَقَرَاتِ يَقْتَضِي التَّقْسِيمَ فِي السَنِيلَاتِ.

(9/26)

قال الزمخشري: "فإن قلت: هل في الآية دليل على أن السنبلات اليابسة كانت سبعا كالخضر؟ قلت: الكلام مبني على انصابه إلى هذا العدد في البقرات السمان والعجاف والنسبات الخضر، فوجب أن يتناول معنى الآخر السبع، ويكون قوله "وأخر يابسات" بمعنى وسبعا أخر انتهى. وإنما لم يجز عطف "أخر" على التمييز وهو "سنبلات" فيكون / "أخر" مجرورا لا منصوبا؛ لأنه من حيث العطف عليه يكون من جملة مُمَيِّزٍ "سبع"، ومن جهة كونه آخر يكون مباينا لـ "سبع" فتدافعا، ولو كان تركيب الآية الكريمة: "سبع سنبلات خضر وياابسات" لصح العطف، ويكون من توزيع السنبلات إلى هذين الوصفين أعني الاخضرار واليبس.

وقد أوضح الزمخشري هذا حيث قال: "فإن قلت: هل يجوز أن يُعطفَ قوله "وأخر يابسات" على "سنبلات خضر" فيكون مجرور المحل؟ قلت: يؤدي إلى تدافع، وهو أن عطفها على "سنبلات خضر" يقتضي أن يكون داخلًا في حكمها، فتكون معها مميِّزًا للسبع المذكور، ولفظ الآخر يقتضي أن تكون غير السبع. بيانه أنك تقول: "عند سبعة رجال قيام وقعود بالجر؛ فيصح أنك ميِّزت السبعة برجال موصوفين بالقيام والقعود، على أن بعضهم قيامٌ وبعضهم قعودٌ، فلو قلت: "عنده سبعة رجال قيام وآخرين قعود" تدافع ففسد". قوله {لِلرُّؤْيَا}: فيه أربعة أوجه، أحدها: أن اللام فيه مزيدة فلا تعلق لها بشيء، وزيدت لتقدم الهممول مقوية للعامل، كما زيدت فيه إذا كان العامل فرعا كقوله: {فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ}، ولا تُزاد فيما عدا ذلك إلا ضرورة كقوله: 2795 - فَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلًا * أَتَخْنَا لِلْكَالِكِ فَارْتَمَيْنَا

(9/27)

يريد: أتخنا الكلاكل، فزيدت مع فقدان الشرطين، هكذا عبارة بعضهم يقول إلا في ضرورة، وبعضهم يقول: الأكثر ألا تُزاد، ويُحَرَّرُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى {رَدِفَ لَكُمْ} فإن الأصل: رَدِفَكُمْ فزيدت فيه اللام، ولا تُقدَّم ولا فرعية، ومن أطلق

ذلك جَعَلَ الآيَةَ من باب التضمين، وسيأتي في مكانه، وقد تقدّم لك من هذا طرفٌ جيدٌ في تضاعيف هذا التصنيف.
الثاني: أن يُصَمَّن "تَعْبُرُونَ" معنى ما يتعدّى باللام، تقديره: إن كنتم تتدبّون لعبارة الرؤيا.

الثالث: أن يكونَ "الرُّؤْيَا" هو خبر "كنتم" كما تقول: "كان فلان لهذا الأمر" إذا كان مستقلاً به متمكناً منه، وعلى هذا فيكون في "تعبرون" وجهان، أحدهما: أنه خبر ثانٍ لـ"كنتم" والثاني: أنه حالٌ من الضمير المرتفع بالجار لوقوعه خبراً. الرابع: أن تتعلّق اللامُ بمحذوفٍ على أنها للبيان كقوله تعالى: {وَكَأَنُومًا فِيهِ مِنَ الرَّاهِدِينَ} تقديره: أعني فيه، وكذلك هذا، تقديره: أعني للرؤيا، وعلى هذا فيكون مفعول "تعبرون" محذوفاً تقديره: تعبرونها.
وقرأ أبو جعفر "الرُّؤْيَا" وبأبها "الرُّيَا" بالإدغام، وذلك أنه قلبَ الهمزةَ واواً لسكونها بعد ضمة فاجتمعت ياءٌ وواو، وسبقتُ غداهما بالسكون فقلبتُ الواوُ ياءً وأدغمتُ الياءُ في الياء. وهذه القراءةُ عندهم ضعيفةٌ؛ لأنَّ البدلَ غيرُ لازمٍ فكانه لم تُوجَدْ واو نظراً إلى الهمزة.

وعبّرتُ الرؤيا بالتخفيف - قال الزمخشري: "هو الذي اعتمده الأثبات، ورأيتهم يُتَكْرَمُونَ "عبّرت" بالتشديد والتعبير والمعبر" قال: "وقد عبّرتُ على بيت أنشده الميرد في كتاب "الكامل" لبعض الأعراب:
2796 - رَأَيْتُ رُؤْيَا تَمَّ عَبَّرْتُهَا * وَكُنْتُ لِلأَحْلَامِ عَبَّارًا
قال: "وحقيقه عبّرت الرؤيا: ذكرت عاقبتها وأخر أمرها كما تقول: عبّرتُ النهر إذا قطعته حتى تبلغ آخرَ عَرَضِهِ".

(9/28)

* { قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ }

قوله تعالى: { أَضْغَاثُ } : "أضغاث" خبر مبتدأ مضمرة، أي: هي أضغاث، يعنون ما قصصته علينا، والجملة منصوبة بالقول.
والأضغاث جمع "ضغث" بكسر الصاد، وهو ما جمع من النبات سواء كان جنساً واحداً أو أجناسياً وهو أصغرُ مِنَ الحُرْمَةِ وأكبرُ مِنَ القَبِيضَةِ، فمِنْ مجيئه من جنس واحد قوله تعالى: { وَوَجَدُ يَدَكَ ضِغْتًا } روي في التفسير أنه أخذ عتْكَالاً مِنْ نَخْلَةٍ. وفي الحديث: "أنه أتى بمریض وَجَبَ عَلَيْهِ حَدٌّ ففَعِلَ بِهِ ذَلِكَ. وقال ابن مقبل:

2797 - حَوْدُ كَأَن فِرَاسَهَا وَضِعَتْ بِهِ * أَضْغَاثُ رِيحَانٍ عَدَاةَ صَمَالٍ / وَمِنْ مجيئه مِنْ أخلاطِ النبات قولهم في أمثالهم: "ضَغْتُ عَلَيَّ إِبَالَةً"، وقد حَصَّهُ الزمخشري بما جُمِعَ مِنْ أخلاطِ النبات، فقال: "وأصلُ الأضغاث ما جُمِعَ مِنْ أخلاطِ النبات، وَجَزَمَ الواحِ ضِغْتٌ". وقال الراغب: "الصُّغْتُ قَبِيضَةٌ رِيحَانٍ أَوْ حَشِيشٍ أَوْ قُضْبَانٍ". قلت: وقد تقدّم أنه أكثرُ مِنَ القَبِيضَةِ، واستعمالُ الأضغاث هنا من باب الاستعارة. والإضافة في "أضغاث أحلام" إضافةً بمعنى "مِنْ" إذ التقدير: أضغاثُ من أحلام.

والأحلام جمع حُلْم. والباء في "بتأويل" متعلقة بـ "عالمين"، وفي "بعالمين" لا تعلق لها لأنها زائدة: إمّا في خبر الحجازية أو التميمية.

(9/29)

وقولهم ذلك يُحتمل أن يكون نفيًا للعلم بالرؤيا مطلقاً، وأن يكون نفيًا للعلم بتأويل الأضغاث منها خاصةً دون المنام الصحيح. وقال أبو البقاء: "بتويل أضغاث الأحلام لا بد من ذلك [لأنهم لم يدعوا الجهل بعبارة الرؤيا] انتهى. وقوله "الأحلام" وإنما كان واحداً، قال الزمخشري كما تقول: "فلان يركب الخيل ويلبس عَمائم الحَرِّ، لَمَنْ لا يركب إلا فرساً واحداً ولا يتعمّم إلا بعمامة واحدة" [تَرِيداً في الوصف"، ويجوز أن يكون قَصَّ عليهم مع هذه الرؤيا غيرها.

* { وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ }

قوله تعالى: {وَادَّكَرَ}: فيه وجهان، أظهرهما: أنها جملةٌ حاليةٌ: إمّا من الموصول، وإمّا مِنْ عَائِدِهِ وهو فاعل "نجا". والثاني: أنها عطْفٌ على "نجا" فلا مَحَلَّ لها لنسَقِها على ما لا محلَّ له.

والعامةُ على "ادَّكَرَ" بدالٍ مهملةٍ مشددةٍ وأصلها: ادَّكَرَ افتعلٍ مِنَ الذِّكْرِ، فوَقَعَتْ تَاءُ الْاِفْتِعَالِ بَعْدَ اَلذَّالِ فَأَبْدِلْتَ دَالًا فَاجْتَمَعَ مَتَقَارِبَانِ فَأَبْدِلِ الْأَوَّلِ مِنْ جِنْسِ الثَّانِي وَأَدْغَم. وقرأ الحسن البصري بدالٍ معجمة. ووجهها بأنه أبدل التاء ذالاً مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ وَأَدْغَم، وكذا الحكم في {مُدِّكِرٍ} كما سيأتي في سورته إن شاء الله تعالى.

والعامةُ على "أُمَّةٍ" بضم الهمزة وتشديد الميم وتاء منونة، وهي المدة الطويلة. وقرأ الأشهب العقيلي بكسر الهمزة، وفسروها بالنعمة، أي: بعد نعمةٍ أنعم بها عليه وهي خلاصته من السجن ونجائه من القتل، وأنشد الزمخشري لعدِي:

2798 - ثم بعد القلّاح والمُلْكِ والإِمِّ * مَمَّةٍ وارْتُهُمُ هناك القبورُ

وأنشد غيره:

2799 - ألا لا أرى إِمَّةً أصبحتْ به * فَتَرَكَه الْأَيَّامُ وهي كما هي

(9/30)

وقرأ ابن عباس وزيد بن علي وقتادة والضحاك وأبو رجاء "أُمَّةٌ" بفتح الهمزة وتخفيف الميم وهاء منونة من الأَمِّ، وهو النسيان، يقال: أَمَّةٌ يَأْمُهُ أَمَّهَا وَمُهَا بفتح الميم وسكونها، والسكونُ غيرُ مَقْبُوسٍ. وقرأ مجاهد وعكرمة وشبيل بن عَزْرَةَ: "بَعْدَ أَمِّهِ" بسكون الميم، وقد تقدّم أنه مصدِّرٌ لِأَمِّهِ على غير قياس. قال الزمخشري: "وَمَنْ قَرَأَ بِسُكُونِ الْمِيمِ فَقَدْ حُطِيَءٌ". قال الشيخ: "وهذا على عادته في نسيته الخطأ إلى القراء" قلت: لم يَنْسِبْ هو إليهم خطأ؛ وإنما حكى أن بعضهم خطأ هذا القارئ فإنه قال:

"خُطِيَءٌ" بلفظ ما لم يُسَمَّ فاعله، ولم يقل فقد أخطأ، على أنه ذا صَحَّ أَنْ مَنْ ذَكَرَهُ قَرَأَ بِذَلِكَ فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْخَطَا إِلَيْهِ الْبَتَّةُ. و "بعد" منصوب بـ "اذكر". قوله: {أَنَا أُتَيْتُكُمْ} هذه الجملة هي المحكية بالقول. وقرأ العامة من الإنباء. والحسن "أنا أتيتكم" مضارع تى من الإتيان، وهو قريب من معنى الأول.

* {يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعُ عِجَافٍ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُصْرِ وَأَخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّيَا أَرْجِعَ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ }

والصِّدِّيقُ بناء مبالغة كالشَّرِيبِ.

* {قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُّوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ }

(9/31)

قوله تعالى: {تَزْرَعُونَ}: ظاهره أن هذا إخبار من يوسف عليه السلام بذلك. وقال الرمخشري: "تزرعون" خبر في معنى الأمر كقوله: {تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ} وإنما يخرج الأمر في صورة الخبر للمبالغة في إيجاب الأمور المأمورة به، فيجعل كأنه وجد فهو يُخبر عنه، والدليل على كونه في معنى الأمر قوله: {قَدَّرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ} قال الشيخ: "ولا يدل الأمر بتزك في سنبله على أن "تزرعون" في معنى ازرعوا، بل تزرعون إخبار غيب، وأمَّا "قَدَّرُوهُ" فهو أمر إشارة بما ينبغي أن يفعلوه". قلت: هذا هو الظاهر، ولا مدخل لأمره لهم بالزراعة؛ لأنهم يزرعون على عادتهم، أمرهم أو لم يأمرهم، وإنما يحتاج إلى الأمر فيما لم يكن من عادة الإناس أن يفعله كتركه في سنبله.

قوله: {دَأَبًا} قرأ حفص بفتح الهمزة، والباقون بسكونها، وهما لغتان في مصدر دَأَبَ يَدَأِبُ، أي: داوم على الشيء ولازمه. وهذا كما قالوا: صَانَ وَصَانَ، وَمَعَزَ وَمَعَزَ بفتح العين وسكونها. وفي انتصابه أوجه، أحدها وهو قول سيبويه: أنه منصوب بفعل مقدر تقديره تدأبون. والثاني وهو قول أبي العباس: أنه منصوب بتزرعون لأنه من معناه، فهو من باب "قَعَدْتُ الْقُرْفُصَاءَ". وفيه نظر لأنه ليس نوعاً خاصاً به بخلاف القرفصاء من القعود. / والثالث: أنه واقع موقع الحال فيكون فيه الأوجه المعروفة: إمَّا المبالغة، وإمَّا وقوعه موقع الصفة، وإمَّا على حذف مضاف، أي: دائبين أو ذوي دأب، أو جعلهم نفيس الدأب مبالغة، وقد تقدّم الكلام على "الدأب" في آل عمران عند قوله: {كَدَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ} قوله: {فَمَا حَصَدْتُمْ} "ما" يجوز أن تكون شرطية أو موصولة. وقرأ أبو عبد الرحمن "ياكلون" بالعينة، أي: الناس، ويجوز أن يكون التفاتاً.

(9/32)

* { ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعُ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَخَصِمُونَ }

وقوله تعالى: { سَبْعُ شِدَادٍ } : حُذِفَ المميِّز وهو الموصوف لدلالة ما تقدّم عليه. وَتَسَبَّ الأكلُ إليهنَّ مجازاً كقوله: { وَالتَّهَارُ مُبْصِرًا } لَمَّا كَانَ الأكلُ والإبصارُ فيهما جُعِلَا كأنهما واقعان فيهما.

* { ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُعَاتُّ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ }

قوله تعالى: { يُعَاتُّ النَّاسُ } : يجوز أن تكون الألف عن واو، وأن تكون عن ياء: إمَّا مِنَ العَوْتِ وهو الفَرْج، وفعله رباعيٌّ يُقال: أَعَاتْنَا اللهَ، مِنَ العَوْتِ، وإمَّا مِنَ العَيْثِ وهو المطرُ يُقال: "عَيْثُ البلاد"، أي: مُطِرْتُ، وفعله ثلاثيٌّ يُقال: عَاثْنَا اللهَ مِنَ العَيْثِ. وقالت أعرابية: "عَيْثًا ما شَيْئًا"، أي: مُطِرْنَا ما أَرَدْنَا".

قوله: { يَعْصِرُونَ } قرأ الأخوان "تَعْصِرُونَ" بالخطاب، والباقون بياء الغيبة، وهما واضحتان، لتقدّم مخاطبٍ وغائب، فكلُّ قراءةٍ تَرْجِعُ إلى ما يليق به. و "يَعْصِرُونَ" يحتمل أوجهًا، أظهرها: أنه مِنْ عَصَرَ العَيْبَ أو الزيتون أو نحو ذلك. والثاني: أنه مِنْ عَصَرَ الصَّرْعِ إذا حَلَبَهُ. والثالث: أنه مِنَ العُصْرَةِ وهي النجاة، والعَصْرُ: المَنْجَى. وقال أبو زيد في عثمان رضي الله عنه: 2800 - صَادِيًا يَسْتَعِيثُ غَيْرَ مُعَاتٍ * ولقد كان عُصْرَةُ المَنْجُودِ وَيَعْصُدُّ هذا الوجه مطابقٌ قوله { فِيهِ يُعَاتُّ النَّاسُ } يُقال: عَصَرَهُ يَعْصِرُهُ، أي: أَنجاه.

(9/33)

وقرأ جعفر بن محمد والأعرج: "يُعَصِرُونَ" بالياء من تحت، وعيسى البصرة بالتاء من فوق، وهو في كلتا القراءتين مبنيٌّ للمفعول. وفي هاتين القراءتين نأويلان، أحدهما: أنها مِنْ عَصَرَهُ، إذا أَنجاه، قال الزمخشري: "وهو مطابقٌ للإغاثة". والثاني: - قاله قطرب - أنها من الإعصار، وهو إِمطار السحابة الماء كقوله: { وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ } . قال الزمخشري: "وقرىء "يُعَصِرُونَ": يُمَطِّرُونَ مِنْ أَعْصَرَتِ السَّحَابَةِ، وفيه وجهان: إمَّا أَنْ يُصَمَّنَ أَعْصَرَتَ معنى مُطِرْتُ فَيُعَدَّى تعديته، وإمَّا أَنْ يُقال: الأَصْلُ: أَعْصَرْتُ عَلَيْهِمْ فَحَدَفَ الجارُّ وأوصل الفعلَ [إلى ضميرهم، أو يُسَنَدُ الإِعْصَارُ إِلَيْهِمْ مجازاً فَجَعَلُوا مُعَصِرِينَ"] .

وقرأ زيد بن علي: "يُعَصِّرُونَ" بكسر التاء والعين والصادِ مشددةً، وصلها تَعْتَصِرُونَ فادغم التاء في الصاد، وأتبع العين للصاد، ثم أتبع التاء للعين، وتقدّم تحريره في { أَمَّنْ لَّا يَهْدِيَا } ونقل النقاش قراءة "يُعَصِّرُونَ" بضم الياء وفتح العين وكسر الصاد مشددةً مِنْ "عَصَرَ" للتكثير. وهذه القراءةُ وقراءةُ زيدِ المققدمة تحتملان أن يكونا مِنَ العَصْرِ للنبات أو الصرع، أو النجاة كقول الآخر: 2801 - لو بغيرِ الماءِ حَلَقِي شَرِيقُ * كنت كالعَصَّانِ بالماءِ اعتصاري أي: نجاتي.

* { وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ قَسِئًا مَّا
بَالُ النَّسُوءِ اللَّائِي قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ }

قوله تعالى: { مَا بَالُ النَّسُوءِ } : العامَّة على كسر نون النسوة، وصمَّها عاصم
في رواية أبي بكر عنه، وليست بالمشهورة، وكذلك قرأها أبو حيوة. وقُرىء
"اللأئي" وكلاهما جمع لـ"التي".

(9/34)

* { قَالَ مَا خَطْبُكَ إِذْ رَاوَدْتَنِّي يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِ قُلِنَ حَاشَىٰ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ
مِن سُوَاءٍ قَالَتْ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ
لَمِنَ الصَّادِقِينَ }

والخَطْبُ: الأمر والشأن الذي فيه خطرٌ. قال امرؤ القيس:
2802 - وما المرءُ ما دامت حُشائسُهُ نفسه * بمُدْرِكِ أطرافِ الخُطوبِ ولا آلِ
وهو في الأصل مصدرٌ خَطَبَ يَخْطُبُ، وإنما يُخْطَبُ في الأمور العظام.
قوله: { إِذْ رَاوَدْتَنِّي } هذا الظرفُ منصوبٌ بقوله "خَطْبُكَ" لأنه في معنى
الفاعل؛ إذ المعنى: ما فعلتني وما أرَدْتَنِّي به في ذلك الوقت؟
قوله: { الْآنَ حَصْحَصَ } "الآن" منصوبٌ بما بعده، وحَصْحَصَ معناه تَبَيَّنَ وظهر
بعدَ حَقَاءٍ، قاله الخليل. قال بعضهم: هو مأخوذٌ مِنَ الحِصَّةِ والمعنى: بَاتَتْ
حِصَّةُ الْحَقِّ مِنْ حِصَّةِ الْبَاطِلِ كما تَتَمَيَّزُ حِصَصُ الْأَرْضِ وَغَيْرِهَا. وقيل: بمعنى
ثبت واستقرَّ. وقال الراغب: "حَصْحَصَ الْحَقُّ، وذلك بانكشاف ما يَغْمُرُهُ، وَحَصَّ
وَحَصْحَصَ نحو: كَفَّ وَكَفَّكَفَ وَكَبَّ وَكَبَّكَبَ، وَحَصَّه: قَطَعَهُ: إِمَّا بِالْمَبَاشَرَةِ وَإِمَّا
بِالْحُكْمِ، فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُ / الشَّاعِرِ:

2803 - قَدْ حَصَّتِ الْبَيْضَةُ رَأْسِي..... *
ومنه رَجُلٌ أَحْصُ: انقطع بعضُ شَعْرِهِ، وامرأةٌ حَصَّاءٌ، والحِصَّةُ القِطْعَةُ مِنَ
الجملة ويُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ النَّصِيبِ. وقيل: هو مِنْ "حَصْحَصَ الْبَعِيرُ" إِذَا أَلْقَى
تَفْنِيَتَهُ لِلإِنَاخَةِ، قال الشاعر:

2804 - فَحَصْحَصَ فِي صُمَّ الصَّقَا تَفْنِيَتِهِ * ونَاءَ بَسَلَمَى تُوَّةً ثُمَّ صَمَّمَا

* { ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْغَائِبِينَ }

(9/35)

قوله تعالى: { ذَلِكَ } : خبر مبتدأ مضمرة، أي: الأمر ذلك. و "ليعلم" متعلقٌ
بمضمرة، أي: أظهر الله ذلك ليعلم، أو مبتدأ وخبره محذوفٌ، أي: ذلك الذي
صَرَّحْتُ بِهِ عَنْ بَرَاءَتِهِ أَمْرٌ مِنَ اللَّهِ لَا يَدُّ مِنْهُ، و "لِيَعْلَمَ" متعلقٌ بِذَلِكَ الْخَبَرِ، أَوْ
يكون "ذلك" مفعولاً لفعلٍ مقدر يتعلَّقُ بِهِ هَذَا الْجَائِزُ أَيْضًا، أَي: قَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ،

أو فَعَلْتُهُ أَنَا بِتَيْسِيرِ اللَّهِ لِيَعْلَمَ.
 قوله: { بِالْعَيْبِ } يجوز أن تكونَ الباءُ ظرفيةً. قال الزمخشري: "أي": يمكن
 العَيْبُ وهو الحَقَاءُ والاستتار وراءَ الأبوابِ السبعةِ المُعَلَّقةِ". ويجوز أن تكونَ
 الباءُ للحال: إِمَّا مِنَ الْفَاعِلِ عَلَى مَعْنَى: وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهُ خَفِيٌّ عَنْ عَيْنِهِ، وَإِمَّا مِنَ
 الْمَفْعُولِ عَلَى مَعْنَى: وَهُوَ غَائِبٌ عَنِّي خَفِيٌّ عَنِّي، وَهَذَا مِنْ كَلَامِ يَوْسُفَ،
 وَبِهِ بَدَأَ الزَّمَخْشَرِيُّ كَالْمُخْتَارِ لَهُ. وَقَالَ غَيْرُهُ: إِنَّهُ مِنْ كَلَامِ امْرَأَةِ الْعَزِيزِ وَهُوَ
 الظاهر. وقوله: "وَأَنَّ اللَّهَ تَسْقُ عَلَى "ني" أي لِيَعْلَمَ الْأَمْرَيْنِ.

* { وَمَا أَبْرَىءُ نَفْسِيَا إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوَاءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي عَفُورٌ
 رَحِيمٌ }

قوله تعالى: { إِلَّا مَا رَحِمَ } فيه أوجه: أحدها: أنه مستثنى من الضمير
 المستكن في "أَمَّارَةٌ" كأنه قيل: إن النفسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوَاءِ إِلَّا تَفْسًا رَحِمَهَا
 رَبِّي، فيكون أراد بالنفسي الجنس، فلذلك ساع الاستثناء منها كقوله تعالى: { إِنَّ
 الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا }، وإلى هذا نحا الزمخشري فإنه قال: "إلا
 لبعض الذي رحمه ربي بالعصمة كالملائكة" وفيه نظرٌ من حيث إبقاع "ما"
 على مَنْ يَعْقِلُ والمشهورُ خلافه.

(9/36)

والثاني: أن "ما" في معنى الزمان فيكون مستثنى من الزمن العام المقدر.
 والمعنى: إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوَاءِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَأَوَانٍ إِلَّا وَقْتَ رَحْمَةِ رَبِّي
 إِيَّاهَا بِالْعِصْمَةِ. ونظيره أبو البقاء بقوله تعالى: { وَدِيَةٌ مَسْلُومَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ
 يَصَدَّقُوا }. وقد تقدّم أن الجمهور لا يُجيزون أن تكون "أن" واقعةً موقعَ ظرفِ
 الزمان.

والثالث: أنه مستثنى من مفعول "أَمَّارَةٌ"، أي: لَأَمَّارَةٌ صَاحِبَهَا بِالسُّوَاءِ إِلَّا الَّذِي
 رَحِمَهُ اللَّهُ. وفيه إبقاع "ما" على العاقل.

والرابع: أنه استثناء منقطع. قال ابن عطية: "وهو قولُ الجمهور". وقال
 الزمخشري: "ويجوز أن يكون استثناءً منقطعاً، أي: ولكن رحمة ربي هي التي
 تُصْرِفُ الْإِسَاءَةَ كقوله: { وَلَا هُمْ يُنْقَدُونَ إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا }

* { وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْتَنَا
 مَكِينٌ أَمِينٌ }

قوله تعالى: { فَلَمَّا كَلَّمَهُ } يجوز أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ الْمَلِكِ، والمفعولُ
 ضميرُ يوسفَ عليه السلام وهو الظاهر، ويجوز العكس.

* { وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ
 نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ }

قوله تعالى: { لِيُوسُفَ } يجوز في هذه اللام أن تكونَ متعلقةً بـ "مَكَّنَّا" على أن

يكون مفعولُ "مَكَّنَّا" محذوفاً تقديره: مَكَّنَّا لِيُوسِفَ الْأُمُورَ، أو على أن يكون المفعولُ به "حيثُ" كما سيأتي. ويجوز أن تكونَ زائدةٌ عند مَنْ يرى ذلك، وقد تقدم أن الجمهورَ يَأْبُونَ ذلك إلا في موضعين.
قوله: {يَتَّبِعُوا} جملةٌ جاليةٌ من "يوسف". و"منها" يجوز أن تتعلَّقَ بـ"يَتَّبِعُوا". وأجاز أبو البقاء أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها حالٌ مِنْ "حيث".

(9/37)

و "حيث" يجوزُ أن يكونَ ظرفاً لـ"يَتَّبِعُوا"، ويجوز أن يكونَ مفعولاً به وقد تقدّم تحقيقه في الأنعام.
وقرأ ابن كثير "تَسَاءً" بالنون على أنها نونُ العظمةِ لله تعالى. وجرَّز أبو البقاء أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ يوسف قال: "لأنَّ مشيئته من مشيئة الله" وفيه نظرٌ لأنَّ تَطْمُ الكلام يَأْبَاهُ. والباقيون بالياء على أنه ضمير يوسف. ولا خلاف في قول {تُصِيبُ بِرَحْمَتِيَا مَنْ تَسَاءُ} أنها بالنون. وجرَّز الشيخ أن يكونَ الفاعلُ في قراءة الياء ضميرَ الله، ويكون التفاتاً.

* { وَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَّازِهِمْ قَالَ ائْتُونِي بِآخِ لَكُمْ مِّنْ أَبِيكُمْ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوْفِي الْكَيْلَ وَأَنَا خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ }

قوله تعالى: {بِجَهَّازِهِمْ}: العَامَّةُ على فتح الجيم، وفُرىء بكسرهما، وهما لغتان فيما يحتاجه الإنسانُ مِنْ زادٍ ومَتَاعٍ ومنه "جهاز العروس" و "جهاز البيت". وقوله: {بِآخِ لَكُمْ} ولم يَقُلْ بِأَخِيكُمْ بالإضافة؛ مبالغةٌ في عَدَمِ تَعَرُّفِهِ بِهِمْ؛ ولذلك فَرَّقُوا بين "مررت بـغلامك" و "بـغلام لك" فَإِنَّ الْأَوَّلَ يَقْتَضِي عِرْفَانَكَ بِالْغلامِ، وَأَنْ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخاطِبِكَ نَوْعَ عَهْدٍ، وَالثَّانِي لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَقَدْ نُخِبَ عَنِ الْمَعْرِفَةِ إِخْبَارَ النِّكَرَةِ فَتَقُولُ: "قال رجل كذا" وَأَنْتَ تَعْرِفُهُ لِصِدْقِ إِطْلَاقِ النِّكَرَةِ عَلَى الْمَعْرِفَةِ.

* { فَإِنْ لَمْ تَأْتُونِي بِهِ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِنْدِي وَلَا تَقْرَبُونِ }

قوله تعالى: {وَلَا تَقْرَبُونِ}: يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ "لا" ناهيةً فيكونَ "تَقْرَبُونِ" مجزوماً، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ "لا" نافيةً وفيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ داخلاً في حَيْزِ الْجِزَاءِ مَعْطُوفاً عَلَيْهِ، فيكونَ أيضاً مجزوماً على ما تقدم. والثاني: أنه نفيٌّ مستقلٌ غيرٌ معطوف على جزاءٍ الشرط، وهو خبر في معنى النهي كقوله: {فَلَا رَقَّتْ}

(9/38)

* { وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِصَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا إِذَا انْقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ }

قوله تعالى: {لِفِتْيَانِهِ}: قرأ الأخوان وحفص: "لفتيانه"، والباقون: "لِفِتْيَانِهِ" والفتيان جمع كثرة، والفتية جمع قلة، فالتكثير بالنسبة إلى المأمورين، والقلة بالنسبة إلى المتناولين. و "فتى" يُجمع على فتيان وفتية وقد تقدم. هل فعلة في الجموع اسم جمع أو جمع تكسير، ومثله "أخ" فإنه جمع على إخوة وإخوان.

و "يَرْجِعُونَ" يحتمل أن يكون متعدياً وحذف مفعوله، أي: يَرْجِعُونَ البضاعة لأنه عَرَفَ من دينهم ذلك، وأن يكون قاصراً بمعنى يرجعون إلينا.

* { فَلَمَّا رَجِعُوا إِلَىٰ أَبِيهِمْ قَالُوا يَا أَبَاتَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَانًا تَكْتُلُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ }
 { فَلَمَّا رَجِعُوا إِلَىٰ أَبِيهِمْ قَالُوا يَا أَبَاتَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَانًا تَكْتُلُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ }

وقرأ الأخوان "يَكْتُلُ" بالياء من تحت، أي: يكتل أخونا، والباقون بالنون، أي: نكتل نحن، وهو مجزوم على جواب الأمر.

(9/39)

ويحكى أنه جرى بحضرة المتوكل أو وزيره ابن الزيات بين المازني وابن السكيت مسألة: وهي ما وزن "تَكْتُلُ"؟ فقال يعقوب: تَفْتَلُ، فسخر به المازني وقال: إنما وزنها تَفْتَعِلُ، هكذا رأيت في بعض الكتب، وهذا ليس بخطأ؛ لأن التصريفيين تَصَوُّوا على أنه إذا كان في الكلمة حَذْفٌ أو قَلْبٌ حُذِفَتْ في الرَّيَّةِ وَقُلِبَتْ فنقول: وزن يَفْعُتُ وَقُمْتُ: فِعْتُ وَقُفْتُ، ووزن عِدَ، عِلَ، ووزن نَاءً: قَلَعُ، وإن شئت أتيت بالأصل، فعلى هذا لا خطأ في قوله: وزن تَكْتُلُ تَفْتَلُ، لأنه اعتُبر اللفظ لا الأصل. ورأيت في بعض الكتب أنه قال: تَفَعَلَ بالعين وهذا خطأ مَحْضٌ، على أن الظاهر من أمر يعقوب أنه لم يُنْقِضْ هذا، ولو أنقته لقال: وزنه على الأصل كذا، وعلى اللفظ كذا، ولذلك أتى عليه المازني فلم يَرُدُّ عليه بشيء.

* { قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا آمَنُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِن قَبْلُ قَالَ لَهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ }
 { قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا آمَنُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِن قَبْلُ قَالَ لَهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ }

قوله تعالى: {إِلَّا كَمَا آمَنُكُمْ}: منصوب على نعت مصدر محذوف أو على الحال منه، أي: ائتمانا كائيماني لكم على أخيه، شبه ائتمانه لهم على هذا بائتمانه علي ذلك. و "من قبل" متعلق بـ "أمئتكم".
 قوله: {قَالَ لَهُ خَيْرٌ حَافِظًا} قرأ الأخوان وحفص "حافظاً" وفيه وجهان، أظهرهما: انه تمييز، قال أبو البقاء: "ومثل هذا يجوز إضافته". قلت: قد قرأ بذلك الأعمش: {قَالَ لَهُ خَيْرٌ حَافِظًا}، والله تعالى مُنْصِفٌ بَأَنَّ حِفْظَهُ يزيد على حِفْظِ غيره كقولك: هو أفضل عالم. الثاني: أنه حال، ذكر ذلك الزمخشري وأبو البقاء وغيرهما. قال الشيخ - وقد نقله عن الزمخشري وحده - "وليس بجيد؛ لأن فيه تقييد "خير" بهذه الحال". قلت: ولا محذور فإن هذه الحال لازمة لأنها مؤكدة لا مبيته، وليس هذا بأول حال وردت لازمة.

(9/40)

وقرأ الباقون "حِفْطًا"، ولم يُجيزوا فيها غير التمييز؛ لأنهم لو جعلوها حالاً لكانت مِنْ صفةٍ ما يَصْدُقُ عليه "خير"، ولا يَصْدُقُ ذلك على ما يَصْدُقُ عليه "خير"؛ لأن الحِفْطَ معنى من المعاني، وَمَنْ يَتَأَوَّلُ "زيدٌ عَدْلٌ" على المبالغة، أو على حذف المضاف، أو على وقوع المصدرِ موقعَ الوصفِ يُجْزَى في "حِفْطًا" أيضاً الحالية بالتأويلات المذكورة، وفيه تَعَسُّفٌ.

* { وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُوا يَا أَبَاتَنَا مَا تَبَغِي هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا وَتَمِيمٌ أَهْلُنَا وَتَحْفَظُ أَحَانًا وَتَزِدَادُ كَيْلٍ بَعِيرٍ ذَالِكُ كَيْلٍ يَسِيرٌ }

قوله تعالى: {رُدَّتْ إِلَيْهِمْ}: قرأ علقمة ويحيى والأعمش "رُدَّتْ" بكسر الراء على تَقَلُّ حركة الدال المدغمة إلى الراء بعد تَوَهُّمِ حُلُوهَا مِنْ حركتها، وهي لغة بني صَبَّة، على أن قطرباً حكى عن العرب تَقَلَّ حركة العين إلى الفاء في الصحيح فيقولون: "ضُرِبَ زيدٌ" بمعنى ضُرِبَ زيد، وقد تقدّم ذلك في قوله: {وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا} في الأنعام.

قوله: {مَا تَبَغِي} في "ما" هذه وجهان، أظهرهما: أنها استفهامية فهي مفعولٌ مقدّمٌ واجبٌ التقديم؛ لأن لها صدرَ الكلام، أي: أيّ شيءٍ تبغي. والثاني: أن تكونَ نافيةً ولها معنيان، أحدهما: ما بقي لنا ما نطلب، قاله الزجاج. والثاني: ما تبغي، من البغي، أي: ما افتَرَيْنَاهُ ولا كَدَّيْنَاهُ على هذا المَلِكِ في إكرامه وإحسانه. قال الزمخشري: "ما تبغي في القول وما تنزّيد فيما وَصَفْنَا لك من إحسان المَلِكِ".

(9/41)

وَأَبْتَتِ الْقِرَاءَ هَذِهِ الْبَاءَ فِي "تبغي" وَصَلًّا وَوَقْفًا وَلَمْ يَجْعَلُوهَا مِنَ الزوائد بخلاف التي في الكهف كما سيأتي: {قَالَ ذَلِكُ مَا كُنَّا تَبَغِي}. والفرق أن "ما" هناك موصولةٌ فَحَذَفَ عَائِدُهَا، والحذفُ يُؤَنَسُ بالحذف، وهذه عبارةٌ مستفيضة عند أهل هذه الصناعة يقولون: التغييرُ يُؤَنَسُ بالتغيير بخلافها هنا فإنها: إمَّا استفهاميةٌ، وإمَّا نافيةٌ، ولا حَذَفَ على القولين حتى يُؤَنَسَ بالحذف. وقرأ عبد الله وأبو حيوه ورَوَّيْهَا عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم "ما تبغي" بالخطاب. و"ما" تحتمل الوجهين أيضاً في هذه القراءة. والجملة مِنْ قوله: {هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا} تحتمل أن تكونَ مفسّرةً لقولهم "ما تبغي"، وأن تكونَ مستأنفةً.

قوله: {وَتَمِيمٌ} معطوفٌ على الجملة الاسمية قبلها، وإذا كانت "ما" نافيةً جاز أن تُعْطَفَ على "تبغي"، فيكونَ عَطَفَ جملةٍ فعلية على مثلها. وقرأ عائشة وأبو عبد الرحمن: "وَتَمِيمٌ" مِنْ "أماره" إذا جَعَلَ له المِيرة يُقال: ماره يَميره، وأماره يَميره. والمِيرة: حَلْبُ الخَيْرِ قال:

2805 - بَعَثْتُكَ مَائِرًا فَمَكَّنْتُ حَوْلًا * متى يَأْتِي غِيَاثُكَ مَنْ تُعِيْتُ

والبعير لغة يقع على الذَّكَر خاصةً، وأطلقه بعضهم على الناقة أيضاً، وجعله نظير "إنسان"، ويجوز كسْرُ بائه إبتاعاً لعينه، ويُجمع في القلة على أْبَعْرَة، وفي الكثرة على بُعْران.

* { قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُوا مَوْثِقًا مِّنَ اللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَن يُحَاطَ بِكُمْ فَلَمَّا آتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا تَقُولُونَ وَكِيلٌ }

قوله تعالى: {لَتَأْتُنَّنِي بِهِ}؛ هذا جوابٌ للقسم المضمّر في قوله: "مَوْثِقًا" لأنه في معنى: حتى تحلفوا لي لتأتُنَّنِي به.

(9/42)

قوله: {إِلَّا أَن يُحَاطَ بِكُمْ} في هذا الاستثناء أوجه أحدها: أنه منقطع، قاله أبو البقاء، يعني فيكون / تقديرُ الكلام: لكن إذا أحيط بكم حَرَجْتُمْ مِنْ عَتْبِي وغضبي عليكم إن لم تأتونني به لوضوح عُدْرِكُمْ.

الثاني: أنه متصل وهو استثناء من المفعول له العام. قال الزمخشري: "فإن قلت أخبرني عن حقيقة هذا الاستثناء ففيه إشكال. قلت: {أَن يُحَاطَ بِكُمْ} مفعولٌ له، والكلامُ المثبت الذيهو قوله "لَتَأْتُنَّنِي بِهِ" في معنى النفي معناه: لا تَمْتنعون من الإتيان به إلا للإحاطة بكم. استثناء من أَعَمَّ في المفعول له، والاستثناء من أعم العام لا يكون إلا في النفي وحده، فلا بد من تأويله بالنفي، ونظيره في الإثبات المتأول بمعنى النفي قولهم: "أقسمتُ بالله لَمَّا فعلت وإلا فعلت"، تريد: ما أطلبُ منك إلا الفعل" ولوضوح هذا الوجه لم يذكر غيره.

وللثالث: أن مستثنى من أعم العام في الأحوال. قال أبو البقاء: "تقديره: لَتَأْتُنَّنِي بِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا فِي حَالِ الْإِحَاطَةِ بِكُمْ". قلت: قد تَصُّوا عَلَى أَنَّ "أَنَّ" الناصبة للفعل لا تقع موقعَ الحال، وإن كَانَتْ مَوْثِقَةً بمصدر يجوز أن تقع موقعَ الحال، لأنهم لم يَعْتَفِرُوا فِي الْمَوْثِقِ مَا يَعْتَفِرُونَهُ فِي الصَّرِيحِ فَيَجِيزُونَ: جِنَّتُكَ رَكْضًا، وَلَا يُجِيزُونَ: جِنَّتُكَ أَنْ أُرْكَضَ، وَإِنْ كَانَ فِي تَأْوِيلِهِ.

الرابع: أنه مستثنى من أعم العام في الأزمان والتقدير: لَتَأْتُنَّنِي بِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ لَا فِي وَقْتِ الْإِحَاطَةِ بِكُمْ. وهذه المسألة تَقَدَّمُ فِيهَا خِلَافٌ، وَأَنَّ أَبَا الْفَتْحِ أَجَازَ لَكُ، كَمَا يُجَوِّزُهُ فِي الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ، فَكَمَا تَقُولُ: "أَتَيْتُكَ صِيَاخَ الدَّيْكَ" يُجِيزُ "أَنَّ يَصِيحَ الدَّيْكَ" وجعل من ذلك قول تَابِطُ شَرًّا:

2806 - وَقَالُوا لَا تَنْكِحِيهِ فَإِنَّهُ * لِأَوَّلِ تَصَلِّ أَنْ يُلَاقِي مَجْمَعًا
وقول أبي ذؤيب الهذلي:

2807 - وَتَاللَّهِ مَا إِنْ سَهَلَهُ أُمَّ وَاجِدٍ * بِأَوْجَدَ مِنِّي أَنْ يُهَانَ صَغِيرَهَا

(9/43)

قال: "تقديره: وقت ملاقاته الجمع، ووقت إهانة صغيرها". قال الشيخ: "فعلى ما قاله يجوز تخريج الآية، ويبقى "لتأتُنَّنِي بِهِ" على ظاهره من الإثبات". قلت:

الظاهر من هذا أنه استثناء مفرغ، ومتى كان مفرغاً وَجَبَ تأويله بالنفي.

ومنع ابن الأنباري مِنْ ذلك في "أَنْ" وفي "مَا" أيضاً قال: "فيجوز أن تقول: خروجنا صباح الديك، ولا يجوز خروجنا أن يصيح، أو: ما يصيح الديك: فاعْتَفِرْ في الصريح ما لم يُعْتَفِرْ في المؤول". وهذا قياس ما قَدَّمْتُهُ في مَنَعٍ وقوع "أَنْ" وما في حَيْزِهَا موقع الحال، ولك أن تُفَرِّق ما بينهما بأن الحال تلزم التنكير، وَأَنْ وما في حَيْزِهَا تَصُوُّوا على أنها في رتبة المضمرة في التعريف، فِينافي وقوعها موقع الحال بخلاف الظرف، فإنه لا يُشْتَرَطُ تنكيره، فلا يَمْتَنَعُ وقوع "أَنْ" وما في حيزها موقعه.

* { وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُمْ مَا كَانَ يُغْنِي عَنْهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا حَاجَةٌ فِي نَفْسٍ يَعْقُوبَ قَضَاهَا وَإِنَّهُ لَدُوٌّ عَلِيمٌ لَمَّا عَلَّمَاهُ وَلَا كِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله تعالى: { وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ } في جواب "لَمَّا" هذه ثلاثة أوجه، أحدها: - وهو الظاهر - أنه الجملة المنفية من قوله: { مَا كَانَ يُغْنِي } وفيه حجة لمن يَدَّعي كون "لَمَّا" حرفاً لا ظرفاً، إذ لو كانت ظرفاً لعمل فيها جوابها، إذ لا يصلح للعمل سواه، لكن ما بعد "ما" النافية لا يعمل فيما قبلها، لا يجوز: "حين قام أخوك ما قام أبوك"، مع جواز "لَمَّا قام أخوك ما قام أبوك". والثاني: أن جوابها محذوف، فقدَّره أبو البقاء: "امتلوا وقصوا حاجة أبيهم"، وإليه نحا ابن عطية أيضاً، وهو تَعَسَّفُ لأنَّ في الكلام ما هو جواب صريح كما قَدَّمْتُهُ.

(9/44)

والثالث: أن الجواب هو قوله: "أوى" قال أبو البقاء: "وهو جوابُ "لَمَّا" الأولى والثانية كقولك: "لَمَّا جئتني، ولَمَّا كلمتك أجبتني"، وحسن ذلك أن دخولهم على يوسف عليه السلام يعقب دخولهم من الأبواب" يعني أن "أوى" جوابُ الأولى والثانية، وهو واضح.

قوله: { إِلَّا حَاجَةٌ } فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناء منقطع تقديره: ولكنَّ حاجةً في نفس يعقوب قضاها، ولم يذكر الزمخشري غيره. والثاني: أنه مفعول من أجله، ولم يذكر أبو البقاء غيره، ويكون التقدير: ما كان يُغْنِي عنهم لشي من الأشياء إلا لأجل حاجة كانت في نفس يعقوب. وفاعل "يغني" ضميرُ التفرق المدلول عليه من الكلام المتقدم. وفيما أجاز أبو البقاء نظراً من حيث المعنى لا يحفى على متأمله. و"قضاها" صفة لـ "حاجة".

* { فَلَمَّا جَهَرَهُمْ بِجَهَارِهِمْ جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ }

قوله تعالى: { جَعَلَ السَّقَايَةَ } العامة على "جعل" دون زيادة واو قبلها. وقرأ عبدالله "وجعل"، وهي تحتل وجهين، أحدهما: أن الجواب محذوف. والثاني:

أن الواو مزيدة في الجواب على رأي مَن يرى ذلك، وهم الكوفيون والأخفش. / وقال الشيخ "وقرأ عبدالله - فيما نقل الزمخشري - "وجعل السقاية في رَحْل أخيه: أمهلم حتى انطلقوا أَدْن مؤدَّن"، وفي تَقْل ابن عطية "وجعل" بزيادة واو في "جَعَل"، دون الزيادة التي زادها الزمخشري بعد قوله: {فِي رَحْل أَخِيهِ}، فاحتمل أن تكون الواو زائدةً عليّ مذهب الكوفيين، واحتمل أن يكون جواب "لَمَّا" محذوفاً تقديره: فَقَدْهَا حَافِظَهَا، كما قيل: إنما أوحى لي يوسف أن يجعل السقاية فقط، ثم إنَّ حَافِظَهَا فَقَدْهَا فنأدى برأيه فيما ظهر له، ورَجَّحه الطبري. وتفتيش الأوعية يَرُدُّ هذا القول".

(9/45)

قلت: لم ينقل الزمخشري هذه الزيادة كلها قراءةً عن عبدالله، إنما جعل الزيادة المذكورة بعد قوله: "رَحْل أخيه" تقدير جواب من عنده، وهذا نصه: قال الزمخشري: "وقرأ ابن مسعود "وَجَعَلَ السَّقَايَةَ" عليّ حَذْفِ جواب "لَمَّا" أنه قيل: فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بجهازهم وجعل السقاية في رَحْل أخيه أمهلم حتى انطلقوا ثم أَدْن مؤدَّن" فهذا من الزمخشري إنما هو تقدير لا تلاوة منقولة عن عبدالله، ولعله وقع للشيخ نسخة سقيمة. والسقاية: إناءٌ مستطيل يسقى به وهو الصواع، وللمفسرين فيه خلافٌ طويل. قوله: {أَبْتَهَا الْعَيْرُ} منادى حُذِلَ منه حرفُ النداء والعير مؤنث، ولذلك أتت "أي" المتوصل بها إلى ندائه. والعير فيها قولان، أحدهما: أنها في الأصل جماعة الإبل سُميت بذلك لأنها تعير، أي: تذهب وتجيء به. والثاني: أنها في الأصل قافلة الحمير كأنها جمع عَيْر، والعير: والعير: الحمار. قال: 2808 - ولا يُقيم على صِيمٍ يُرَادُ به * إلا الأَدْلَان عَيْرُ الْحَيِّ وَالْوَتْدُ

(9/46)

والأصل: عَيْرٌ وعَيْرٌ بضم العين ثم قَعِلَ به ما فُعِلَ بـ "بيض"، والأصل: بَيْضٌ بضم الأول، ثم أُطْلِقَ العير على كل قافلة حميراً كَنَّ أو عَيْرَهَا، وعلى كل تقدير فنسبة النداء إليها على سبيل المجاز، لأنَّ المنادى في الحقيقة أهلها. ونظيره الزمخشري بقوله: "يا خيلَ الله اركبي"، إلا أنه في هذه الآية التفت إلى المضاف المحذوف في قوله: "إنكم لسارقون" ولم يلتفت إليه في "يا خيلَ الله اركبي"، ولو التفت لقال: اركبوا. ويجوز أن يُعَبَّرَ عن أهلها للمجاورة فلا يكون من مجاز الحذف، بل من مجاز العلاقة. وتجمعه العرب قاطبةً، على عَيْرَاتٍ بفتح الباء، وهذا ممَّا اتَّفَقَ على شدوده؛ لأنَّ فِعْلَةَ المعنلة بالعين حَقُّهَا في جمعها بالألف والتاء أن تُسَكَّنَ عَيْنُهَا نَجْوًا: قِيَمَةٌ وَقِيَمَاتٌ وَدِيَمَاتٌ، وكذلك قَعْلٌ دون ياء إذا جُمِعَ حَقُّهُ أن تُسَكَّنَ عَيْنُهُ. وقال امرؤ القيس:

2809 - عَشِيْتُ دِيَارَ الْحَيِّ بِالْبَكَرَاتِ * فَعَارِمَةٌ فَيْرَقَةَ الْعَيْرَاتِ
وقال الأعلام الشنمري: "العيرَات هنا: مواضع الأعيار وهي الحُمُر" قلت: وفي

عِيرات شذوذٌ آخرٌ وهو جَمْعُها بالألف والتاء مع جَمْعِها على "أغيار" أيضاً جمع تكسير، وقد تَصَوَّوا على ذلك. قيل: ولذلك لُحِّنَ المتنبي في قوله: 2810 - إذا كان بعضُ الناسِ سَيِّفاً لدولةٍ * ففي الناسِ بُوقَاتٌ لهم وطبولٌ قالوا: فجمع بوقاً على بوقاتٍ مع تكسيرهم له على أبواق.

* { قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَّادَا تَفْقِدُونَ }

قوله تعالى: { وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ } : هذه الجملة حالية من فاعل "قالوا"، أي: قالوا وقد أقبلوا، يعني في حال إقبالهم عليهم.

(9/47)

قوله: { مَّادَا تَفْقِدُونَ } تقدّم الكلام على هذه المسألة أول هذا الموضوع، وقرأ العامّة "تَفْقِدُونَ" بفتح حرف المضارعة؛ لأنّ المستعمل منه "فَقَدَ" ثلاثياً. وقرأ السُّلَمي بضمّه مِنْ أَفْقَدْتُهُ إذا وجدته مفقوداً كَأَحْمَدْتُهُ وَأَبْخَلْتُهُ، أي: وَجَدْتُهُ محموداً بخيلاً. وَصَعَّفَ أَبُو حَاتِمٍ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ، وَوَجَّهَهَا مَا ذَكَرْتُهُ.

* { قَالُوا تَفْقِدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ رَعِيمٌ }

قوله تعالى: { صَوَاعَ } : هو المِكْيَال وهو السُّقَاية المتقدمة سَمَّاه تارةً كذا وتارةً كذا، وإنما اتَّخَذَ هَذَا الْإِنَاءَ مَكْيَالاً لِعِزَّةٍ مَا يُكَالُ بِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. وفيه قراءاتٌ كثيرةٌ كلها لغاتٌ في هذا الحرف، ويذكر ويؤنث:

فالعامّة "صواع" بزنة عُراب، والعين مهملة. وقرأ ابن جبير والحسن كذلك إلا أنه بالغين معجمةً. وقرأ يحيى بن يعمر كذلك، إلا أنه حَذَفَ الْأَلْفَ وَسَكَنَ الْوَاوَ، وقرأ زيد / بن علي "صَوُع" كذلك، إلا أنه فتح الصاد جعله مصدراً لصاغ يَصْوُغُ، والقراءتان قبله مشتقتان منه، وهو واقع موقع مفعول، أي: مَصْوُغَ الْمَلِكِ. وقرأ أبو حيوة وابن جبير والحسن في روايةٍ عنهما "صِوَاع" كالعامّة لا أنهم كسروا الفاء.

وقرأ أبو هريرة ومجاهد "صَاع" بزنة باب، وألفه كالفه في كونها منقلبةً عن واوٍ مفتوحة. وقرأ أبو رجاء "صَوُع" بزنة "قَوْس". وقرأ عبدالله بن عون كذلك إلا أنه ضمَّ الفاء فهذه ثمان قراءات متواترها واحدةً.

* { قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ }

(9/48)

قوله تعالى: { تَاللَّهِ } : التاء حرفُ قسم، وهي عند الجمهور بدلٌ من واو القسم، ولذلك لا تدخل إلا على الجلالة المقدسة أو الرب مضافاً للكعبة أو الرحمن في قولٍ ضعيف. ولو قلت: تالرحيم لم يَجُزْ. وهي فرع الفرع. هذا مذهب الجمهور،

وزعم السهيلي أنها أصل بنفسها ويلازمها التعجبُ غالباً كقولم تعالى: {تَاللهِ} **تَفْتَوًا** { وقال ابن عطية: "والتاء في "تالله" بدلٌ من واو، كما أُبدلت في "ثراث" وفي "التوراة" وفي "الثَّحمة"، ولا تدخل التاء في القسم، إلا في المكتوبة من أسماء الله تعالى وغيره ذلك، لا تقول: تالرحمن، وتالرحيم". وقد عرفت أن السهيلي خالف في كونها بدلاً من واو. وأمّا قوله: "وفي التوراة" يريد عند البصريين. ورَعَمَ بعضهم أن التاء فيها زائدة. وأمّا قوله: "إلا في المكتوبة" هذا هو المشهور. وقد تقدّم دخولها على غير ذلك.

قوله: {وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ} يُحتمل أن يكون جواباً للقسم، فيكونون قد أقسموا على شيئين: تَفِي الفسادِ وَتَفِي السَّرِقَةِ. وقوله: {مَا جِئْنَا} يجوز أن يكون مُعَلِّقاً للعلم، ويجوز أن يُصَمِّنَ العلمُ نفسه معنى القسم فيجاب بما يُجاب القسم. وقيل: هذان الوجهان في قول الشاعر: 2811 - ولقد عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَيْتِي * إِنَّ المَنَايا لا تَطِيشُ سِيهَا مُها

* {قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَادِبِينَ}

قوله تعالى: {فَمَا جَزَاؤُهُ}: الهاء تعودُ على الصُّواع، ولا بد من حَذْفِ مضافٍ أي: فما جزاءُ سَرِقَتِهِ. و"إِنْ كُنْتُمْ" يجوز أن يكون جوابه محذوفاً أو متقدِّماً.

* {قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ}

(9/49)

قوله تعالى: {جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ}: أربعة أوجه، أحدها: أن يكون "جزاؤه" مبتدأً والضميرُ للسارق، و"مَنْ" شرطية أو موصولةً مبتدأً ثانٍ، والفاءُ جوابُ الشرط أو مزيدةٌ في خبر الموصول لشبهه بالشرط، و"مَنْ" وما في حَيْزِها على وَجْهَيْها خبر المبتدأ الأول، قاله ابن عطية، وهو مردودٌ بعدم رابطٍ بين المبتدأ وبين الجملة الواقعة خبراً عنه، هكذا رَدَّه الشيخُ عليه. وليس بظاهر؛ لأنه يُجاب عنه بأن هذه المسألة من باب إقامة الظاهر مقام المضمَر، وَيَتَّضِحُ هذا بتقرير الزمخشري قال رحمه الله. "ويجوز أن يكون "جزاؤه" مبتدأً، والجملةُ الشرطية كما هي خبره، على إقامة الظاهر فيها مقام المضمَر. والأصل: جزاؤه مَنْ وُجِدَ في رحله فهو هو، فوضع الجزاء موضع "هو" كما تقول لصاحبك: مضمّن أخو زيد؟ فيقول لك: "أخوه مَنْ يقعد إلى جنبه، فهو هو" يرجع الضمير الأول إلى "مَنْ" والثاني [إلى] الآخر، ثم تقول: فيهو أخوه، مقيماً للمظهر مقام المضمَر".

والشيخ جعل هذا الذي حكّيته عن الزمخشري وجهاً ثانياً بعد الأول ولم يَعتقِدْ أنه هو بعينه، ولا أنه جوابٌ عمّا رَدَّ به على ابن عطية. ثم قال: "وَوَضِعَ الظاهر موضع المضمَر للربط إنما هو فصيح في مواضع التّفخيم والتّأويل، وغير فصيح فيما سوى ذلك نحو: زيدٌ قام زيد، وَبُتِّرَ عنه القرآن، قال سيبويه: "لو قلت: كان زيدٌ منطلقاً زيد" لم يكن حدّ الكلام، وكان ههنا ضعيفاً ولم يكن كقولك:

ما زيدٌ منطلقاً هو لأنك قد استتعتيت عن إظهاره، وإنما ينبغي لك أن تُضمِّره". قلت: ومذهب الأخص هو أنه جائزٌ مطلقاً وعليه بتي الزمخشري.

(9/50)

وقد جَوَّز أبو البقاء ما تَوَهَّم أنه جواب عن ذلك فقال: "والوجه الثالث: أن يكون "جزاؤه" مبتدأ، و "مَنْ وُجِدَ" مبتدأ ثان، و "فهو" مبتدأ ثالث، و "جزاؤه" خبر الثالث، والعائد على المبتدأ الأول الهاء الأخيرة، وعلى الثاني "هو" انتهى. وهذا الذي ذكره أبو البقاء لا يَصِحُّ، إذ يصير التقدير: فالذي وُجِدَ في رَحْلِهِ جزء الجزء؛ لأنه جَعَلَ "هو" عبارةً عن المبتدأ الثاني، وهو {مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ}، وجعل الهاء الأخيرة وهي التي في "جزاؤه" الأخير عائدةً على "جزاؤه" الأول، وصار التقدير كما ذكرته لك.

الوجه الثاني من الأوجه المتقدمة: أن يكون "جزاؤه" مبتدأً، والهاء تعود على المسروق، و {مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ} خبره، و "مَنْ" بمعنى الذي، والتقدير: جزء الصُّواع الذي وُجِدَ في رَحْلِهِ، كذلك كانت شريعتهم: يُسْتَرْقُّ السارق، فلذلك اسْتُفْتُوا في جزائه. وقوله "فهو جزاؤه" تقرير للحكم أي: فَأَخَذُ السارق نَفْسِهِ هو جزاؤه لا غير كقولك: حَقُّ زَيْدٍ أَنْ يَتَكَسَّى وَيُطْعَمَ وَيُنْعَمَ عَلَيْهِ، فَذَلِكَ حَقُّهُ" أي فهو حَقُّهُ لِتَقَرَّرَ / ما ذَكَرْتَهُ مِنْ اسْتِحْقَاقِ وَتَلَزَمَهُ، قاله الزمخشري. ولَمَّا ذَكَرَ أَبُو الْبِقَاءِ هَذَا الْوَجْهَ قَالَ: "والتقدير استعبادٌ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ، وقوله: "فهو جزاؤه" مبتدأ وخبر، مؤكد لمعنى الأول".

(9/51)

ولَمَّا ذَكَرَ الشَّيْخُ هَذَا الْوَجْهَ نَاقِلًا لَهُ عَنِ الزَّمْخَشَرِيِّ قَالَ: "وقال معناه ابن عطية، إلا أنه جعل القول الواحد قولين، قال: "وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ "مَنْ" خَبْرًا عَلَى أَنْ الْمَعْنَى: جَزَاءُ السَّارِقِ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ، - عَائِدَةٌ عَلَى "مَنْ" - وَيَكُونُ قَوْلُهُ: "فَهُوَ جَزَاؤُهُ" زِيَادَةً بَيَانًا وَتَأْكِيدًا"، ثم قال: "ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: جَزَاؤُهُ اسْتِرْفَاقٌ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ، وفيما قبله لا بد من تقديره؛ لأنَّ الذَّاتَ لَا تَكُونُ خَبْرًا عَنِ الْمَصْدَرِ، فَالتَّقْدِيرُ فِي الْقَوْلِ قَبْلَهُ: جَزَاؤُهُ أَخَذُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ أَوْ اسْتِرْفَاقَهُ، هَذَا لَا بَدَّ مِنْهُ عَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ" قلت: وهذا كما قال الشَّيْخُ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ جَعَلَ الْقَوْلَ الْوَاحِدَ قَوْلَيْنِ.

الوجه الثالث من الأوجه المتقدمة: أن يكون "جزاؤه" خبر مبتدأ محذوف أي: المسؤول عنه جزاؤه، ثم أَفْتُوا بِقَوْلِهِمْ: "مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ" كما يَقُولُ مَنْ يَسْتَفْتِي فِي جَزَاءِ صَيْدِ الْمُحْرِمِ: جَزَاءُ صَيْدِ الْمُحْرِمِ، ثم يقول: {وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ}، قاله الزمخشري. قال الشيخ: "وهو متكلف إذ تصير الجملة من قوله: "المسؤول عنه جزاؤه" على هذا التقدير ليس فيه كبير فائدة؛ إذ قد عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: "فَمَا جَزَاؤُهُ" أَنَّ الشَّيْءَ الْمَسْئُولَ عَنْهُ جَزَاءٌ سَرَقْتَهُ، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي نُطْقِهِمْ بِذَلِكَ؛ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْمَثَلِ الَّذِي مَثَلُ بِهِ مِنْ قَوْلِ الْمُسْتَفْتَى".

قلت: قوله: "ليس فيه كبير فائدة" ممنوعٌ بل فيه فائدة الإضمار المذكور في علم البيان، وفي القرآن أمثال ذلك.

(9/52)

الوجه الرابع: أن يكونَ "جزاؤه" مبتدأ، وخبْرُه محذوف تقديره: جزاؤه عندنا كجزائه عندهم، والهاءُ تعودُ على السارق أو على المسروق، وفي الكلام المتقدم دليلٌ عليهما، ويكون قوله: "مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْوَجْهِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَبِهَذَا لَوْجُهُ بِدَأْ أَبُو الْبَقَاءِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الشَّيْخُ، فَقَدْ جَعَلَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَرْبَعَةَ أَوْجِيهِ، وَتَقَدَّمَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي وَجْهٌ كَمَا بَيَّنَّاهُ، فَإِذَا صَمَّمْنَا هَذَا الْوَجْهَ الْأَخِيرَ الَّذِي بَدَأَ بِهِ أَوْ الْبَقَاءَ إِلَى الْأَرْبَعَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّيْخُ صَارَتْ خَمْسَةً، وَلَكِنْ لَا تَحْقِيقَ لَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ إِذَا التَّقْنَا إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَطِيَّةٍ فِي جَعْلِهِ الْقَوْلَ الْوَاحِدَ قَوْلَيْنِ تَصِيرُ سِتَّةً فِي الْفِطْرَةِ، فَإِذَا حَقَّقْتُمَا لَمْ تَجِءْ إِلَّا أَرْبَعَةً كَمَا ذَكَرْتُمَا لَكُمْ.

قوله: {كَذَلِكَ تَجْزِي الظَّالِمِينَ} محل الكاف نصب: إمَّا على أنها نعتٌ لمصدر محذوف، وإمَّا حالٌ من ضميره، أي: مثل ذلك الجزاء الفطري الجزى الظالمين.

* { فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وَعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْتَا لِيُوسِفَ مَا كَانَ لِأَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّسَاءِ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ }

وقرأ العامة: "وعاء" بكسر الواو، وقرأ الحسن بضمها، وهي لغة تُقَلَّتْ عن نافع أيضاً. وقرأ سعيد بن جبیر "مِنْ إِعَاءٍ" بإبدال الواو همزةً، وهي لغة هُدَيْلِيَّةٌ: يُبَدِّلُونَ مِنَ الْوَاوِ الْمَكْسُورَةَ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ هَمْزَةً فَيَقُولُونَ: إِشَاحٌ وَإِسَادَةٌ وَإِعَاءٌ فِي: وَشَاحٌ وَوِسَادَةٌ وَوِعَاءٌ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْجَلَالَةِ الْمَعْظَمَةِ أَوَّلَ هَذَا الْمَوْضِعِ.

(9/53)

قوله: {ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا} في الضمير المنصوب قولان، أحدهما: أنه عائدٌ على الصُّوَاعِ، لِأَنَّ فِيهِ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ كَمَا تَقَدَّمَ. وَقِيلَ: بَلْ لِأَنَّهُ حَمِلَ عَلَى مَعْنَى السَّقَايَةِ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: "يُؤْتَى الصُّوَاعُ مِنْ حَيْثُ يُسَمَّى "سَقَايَةً"، وَيُذَكَّرُ مِنْ حَيْثُ هُوَ صُّوَاعٌ". قَالُوا: وَكَانَ أَبُو عُبَيْدٍ لَمْ يَحْفَظْ فِي الصُّوَاعِ التَّأْنِيثَ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "قَالُوا: رَجَعَ بِالتَّأْنِيثِ عَلَى السَّقَايَةِ" ثُمَّ قَالَ: "وَلَعَلَّ يَوْسُفَ كَانَ يُسَمِّيهِ "سَقَايَةً" وَعُبَيْدٌ "صُّوَاعًا" فَقَدْ وَقَعَ فِيمَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنَ الْكَلَامِ سَقَايَةً، وَفِيمَا يَتَّصِلُ بِهِمْ صُّوَاعٌ". قُلْتُ: هَذَا الْأَخِيرُ حَسَنٌ.

الثاني: أن الضمير عائدٌ على السَّرِقَةِ. وفيه نظر؛ لِأَنَّ السَّرِقَةَ لَا تُسْتَخْرَجُ، إِلَّا بِمَجَازٍ.

قوله: {كَذَلِكَ كِدْنَا} الكلام في الكاف كالكلام فيما قبلها أي: مثل ذلك الكيد العظيم كدنا ليوسف أي: علمناه إياه. وقوله: {مَا كَانَ لِيَأْخُذَ} تفسير للكيد وبيان له، وذلك أنه كان في دين ملك مصر أن يعزّم السارق منلي ما أخذ، لا أنه يُلزم ويُشيعد.

قوله: {إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ} فيه وجهان أحدهما: أنه استثناء منقطع تقديره: ولكن بمشيئة الله أخذ في دين غير الملك، وهو دين آل / يعقوب: أن الاسترقاق جزاء السارق. الثاني: أنه مفرغ من الأحوال العامة، والتقدير: ما كان ليأخذه في كل حال إلا في حال التباسه بمشيئة الله أي إذنه في ذلك. وكلام ابن عطية مُحتمل فإنه قال: "والاستثناء حكاية حال، التقدير: إلا أن يشاء الله ما وقع من هذه الحيلة".

(9/54)

وتقدّم القراءتان في {تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّسَاءٍ}. وقرأ يعقوب بالياء من تحت في "يرفع" و "يشاء"، والفاعل الله تعالى: وقرأ عيسى البصرة "ترفع" بالنون "درجات" منونة، "يشاء" بالياء. قال صاحب اللوامح: "وهذه قراءة مرغوب عنها تلاوةً وجملة، وإن لم يمكن إنكارها" قلت: وتوجيهها: أنه التفت في قوله "يشاء" من التكليم إلى العيبة، والمراد واحد.

قوله: {وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ} قرأ عبدالله بن مسعود "وفوق كل ذي عالم" وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون "عالم" هنا مصدرًا، قالوا: مثل "الباطل، فإنه مصدرٌ فهي كالقراءة المشهورة. الثاني: أن تمّ مضافاً محذوفاً تقديره: وفوق كل ذي مُسمّى عالم، كقول لبيد:

2812 - إلى الحَوْلِ ثم اسم السّلام عليكما *

أي: مُسمّى السّلام. الثالث: أن "ذو" زائدة، كقول الكميت:

2813 - إليكم ذوي آلِ النبيِّ *

البيت.

* {قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ أَنْتُمْ شَرُّ مَكَانٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ}

قوله تعالى: {فَقَدْ سَرَقَ}: الجمهور على "سرق" مخففاً مبنياً للفاعل. وقرأ أحمد بن جبیر الأنطاكي وابن أبي شريح عن الكسائي والوليد بن حسان عن يعقوب في آخرين "سُرِق" مشدداً مبنياً للمفعول أي: نُسِب إلى السَّرقة. وفي التفسير: أن عمته رَبَّتْه فأخذه أبوه منها، فَشَدَّتْ فِي وَسْطِهِ مِنْطَقَةَ كَانُوا يَتَوَارَثُونَهَا من إبراهيم عليه السلام ففتشوا فوجدوها تحت ثيابه. فقال: هو لي فأخذه كما في شريعتهم، وهذه القراءة منطقية على هذا.

قوله: {فَأَسْرَهَا} الضمير المنصوب مفسر بسباق الكلام أي: فَأَسْرَ الحزارة التي حصلت له من قولهم {فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ} كقول الشاعر:

(9/55)

2814 - أما وَيَّ ما يُعْنِي التَّراء عن الفتى * إذا حَسْرَجَتْ يوماً وضاق بها الصدر والضمير في "حَسْرَجَتْ" يعود على النفس، كذا ذكره الشيخ، وقد جعل البيت ممَّا فُسِّرَ فيه الضمير بِذِكْر ما هو كلُّ لصاحب الضميرن فلا يكون مما فُسِّرَ فيه بالسياق. ولتحقيق هذا موضعٌ آخر.

وقال الزمخشري: "إضمارٌ على شريطة التفسير، تفسيره {أَنْتُمْ سَرُّ مَكَانًا}، وإنما أَنْتَ لَأَنَّ قولَه "سَرُّ مَكَانًا" جملةٌ أو كلمةٌ على تسميتهم الطائفة من الكلام كلمة، كأنه قيل: قَاسَرَ الجملة أو الكلمة التي هي قوله: {أَنْتُمْ سَرُّ مَكَانًا}، لَأَنَّ قولَه: {قَالَ أَنْتُمْ سَرُّ مَكَانًا} بدلٌ مِنْ أَسْرَهَا". قلت: وهذا عند مَنْ يُبَدِّل الظاهر من المضمَر في غير المرفوع نحو: ضربته زيدا، والصحيح وقوعه، كقوله:

2815 - فلا تَلْمُهُ أَنْ يَخَافَ البائِسا

وقرأ عبدالله وابن أبي عبلة: "قَاسَرَه" بالتذكير. قال الزمخشري: "يريد القول أو الكلام". وقال أبو البقاء: "المضمَر يعود إلى نِسبتهم إياه إلى السَّرقة، وقد دَلَّ عليه الكلام، وقيل: في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ تقديره: قال في نفسه: أَنْتُمْ سَرُّ مَكَانًا، وَأَسْرَهَا أي هذه الكلمة". قلت: ومِثْلُ هذا يَبْغِي أَنْ لا يُقال: فَإِنَّ القرآنَ يُنَزِّهُ عَنْهُ. قوله: {مَكَانًا} تمييزٌ أي: منزلةٌ من غيركم.

* {قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدًا مَكَاتَهُ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ}

قوله تعالى: {مَكَاتَهُ}: فيه وجهان أحدهما: - وهو الظاهر - أَنَّ "مَكَاتَهُ" نصب على الظرف، والعامِل فيه "خُذْ". والثاني: أَنه صَمَّنَ "خُذْ" معنى "اجْعَلْ" فيكون "مَكَاتَهُ" في محل المفعول الثاني. وقال الزمخشري: "فَخُذْهُ بَدَلَهُ على جهة الاسترهان أو الاستبعاد".

(9/56)

* {قَالَ مَعَادَ اللَّهِ أَنْ تَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ إِنَّا إِذًا لَطَّالِمُونَ}

قوله تعالى: {إِنَّا إِذًا لَطَّالِمُونَ}: هذه حرفٌ جوابٍ وجزاء، وتقدم الكلام على أحكامها.

* {فَلَمَّا اسْتِيسَأَ مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ آيَاكُمْ قَدْ أَحَدَتْ عَلَيْكُمْ مَوْتًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَزَّطْنَاهُ فِي يَوْسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْتَنَّا لِيَا أَيْبَا أَوْ يَحْكَمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ}

قوله تعالى: {اسْتَيْسُوا} : استفعل هنا بمعنى فَعَلَ المجرد يقال: يَيْسُ واستَيْسَ بمعنى، نحو عَجِبَ واستعجب، وسَخِرَ واستخسر. وقال الزمخشري: "وزيادة السين والتاء في المبالغة نحو ما مَرَّ في "استعصم".
وقرأ البزي عن ابن كثير بخلافٍ عنه "اسْتَيْسُوا" بألفٍ بعد التاء ثم ياء، وكذلك في هذه السورة: "لا تَيْسُوا"، إنه لا يَيْسُ {إِذَا اسْتَيْسَ الرِّسْلُ}، وفي الرعد: {أفلم يَيْسَ الذين} الخلفُ واحد. فأما قراءةُ العامة فهي الأصلُ إذ يُقال: يَيْسُ، فالفاءُ ياءٌ، والعينُ همزةٌ، وفيه لغةٌ أخرى وهي القلبُ بتقديم العينِ على الفاءِ فيقال: يَيْسُ، ويدلُّ علي ذلك شَيْثَانُ، أَحَدُهُمَا: المصدرُ الذي هو اليأسُ. والثاني: أنه لو لم يكن مقلوباً لَلَزِمَ قَلْبُ الياءِ أَلْفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولكن مَتَعَّ من ذلك كَوْنُ الياءِ في مَوْضِعٍ لا تُعَلَّ فيه ما وَقَعَتْ مَوْجَعَهُ، وقراءةُ ابن كثير من هذِهِ، وَلَمَّا قَلَبَ الكَلِمَةَ أَبَدَلَ مِنَ الهمزةِ أَلْفًا لسكونها بعد فتحة إذ صَارَتْ كهمزةِ رَأْسٍ وكَأَسٍ، / وإن لم يكن مِنْ أصلِهِ قَلْبُ الهمزةِ الساكنةِ حَرَفَ علةً، وهذا كما تقدم أنه يقرأ "القرآن" بالألف، وأنه يُحتمل أن يكون تَقَلَّ حركة الهمزة وإن لم يكن من أصلِهِ النقلُ.

(9/57)

وقال أبو شامة - بعد أن ذكر هذه الكلمات الخمس التي وقع فيها الخلف - :
"وكذلك رُسِمَتْ في المصحف " يعني كما قرأها البزي، يعني بألفٍ مكان الياءِ وبياء مكان الهمزة. وقال أبو عبدالله: "واختلقت هذه الكلمات في الرسم قُرْسِمَ "يَابَسَ" "ولا تَيْسُوا" بالألف، ورُسِمَ الباقي بغير ألف" قلت: وهذا هو الصوابُ، وكأنها عَفَلَتْ حَصَلَتْ من أبي شامة رحمه الله.
قوله: {تَجِيًّا} حالٌ مِنْ فاعلٍ "خلصوا" أي: اعتزلوا في هذه الحال، وإنما أفرَدت الحالُ وصاحبها جَمْعٌ: إِمَّا لِأَنَّ التَّجِيَّ فَعِيلٌ بمعنى مُفَاعِلٍ كالعشِيرِ والخليط بمعنى المُخَالِطِ والمُعاشِرِ، كقوله: {وَقَرَّبَتْهُ تَجِيًّا} أي: مُنَاجِيًّا، وهذا في الاستعمال يُفَرَّدُ مطلقاً، يقال: هم خليطك وعشيرك أي: مُخَالِطُوكَ ومُعاشِرُوكَ، وإمَّا لِأَنَّهُ صَفَةٌ على فَعِيلٍ بمنزلة صَدِيقٍ، وصديق وبأبهِ يُوحَدُ لأنه بَرِيَّةُ المصادرِ كالصَّهِيلِ والوَجِيبِ والدَّمِيلِ، وإمَّا لِأَنَّهُ مصدرٌ بمعنى التناجِي كما قيل: النجوى بمعنى، قال تعالى: {وَإِذْ هُمْ تَجَوَّي} وحينئذ يكون فيه التَّوَابِلَةُ المذكورُ في "رجل عَدَلٌ" وبابه، ويُجمع على "أنجيهِ" وكان مِنْ حَقِّهِ إِذَا جُعِلَ وصفاً أن يُجمع على أفعلاء كَعَنِيٍّ وأَعْنِيَاءٍ وشَقِيٍّ وأَشَقِيَاءٍ. ومن مجيئه على أنجيه قولُ الشاعر:

2816 - إني إذا ما القومُ كانوا أنجِيَهُ

وقول الآخر - وهو لبيد -:

2817 - وشهدتُ أنجِيَةَ الأفاقةِ عالِيًا * كَعَبِي وَأَرْدَافُ المُلُوكِ شُهُودُ

وجمعه كذلك يُقَوِّي كَوْتَهُ جامداً، إذ يصير كَرِغِيفٍ وَأَرْغِفَةً.

قوله: {وَمِنْ قَبْلُ مَا قَرَّطْتُمْ} في هذه الآيةِ وجوهٌ ستة، أحدها: - وهو الأظهر - أن "ما" مزيدةٌ، فيتعلقُ الظرفُ بالفعل بعدها، والتقدير: ومن قبلِ هذا قَرَّطْتُمْ، أي: قَصَرْتُمْ في حَقِّ يوسفٍ وشأنِهِ، وزيادةُ "ما" كثرُهُ، وبه بدأ الزمخشري وغيره.

(9/58)

الثاني: أن تكون "ما" مصدريةً في محلِّ رفع بالابتداء، والخبرُ الطرف المتقدم. قال الزمخشري: "على أنَّ محلَّ المصدرِ الرَّفْعُ بالابتداء، والخبرُ الطرفُ، وهو "مِنْ قَبْلُ"، والمعنى: وقع مِنْ قَبْلُ تفريطكم في يوسف، وإلى هذا نحا ابنُ عطية أيضاً فإنه قال: "ولا يجوز أن يكونَ قوله "مِنْ قَبْلُ" متعلقاً بـ"ما قَرَّطْتُمْ"، وإنما تكونُ على هذا مصدريةً، والتقدير: مِنْ قَبْلُ تفريطكم في يوسف واقعٌ أو مستقرٌّ، وبهذا المقدرِ يتعلَّقُ قوله "مِنْ قَبْلُ". قال الشيخ: "وهذا وقولُ الزمخشري راجعان إلى معنى واحد وهو أنَّ "ما قَرَّطْتُمْ" يُقدَّرُ بمصدرٍ مرفوعٍ بالابتداء، و "مِنْ قَبْلُ" في موضعِ الخبرِ، ودَّهلاً عن قاعدةٍ عربيةٍ - وحقٌّ لهما أن يَدْهَلا - وهو أن هذه الظروفَ التي هي غاياتٌ إذا بُنيتْ لا تقع أخباراً للمبتدأ جَرَّتْ أو لم تجرَّ تقول: "يومُ السبت مباركٌ، والسفر بعده"، ولا تقول: "والسفر بعدُ، وعمرو وزيد خلقه"، ولا يجوز: "زيد وعمرو خلفٌ" وعلى ما ذكره يكون "تفريطكم" مبتدأ، و "من قبل" خبر [وهو مبني] وذلك لا يجوز، وهو مقرر في علم العربية".

(9/59)

قلت: قوله "وحقٌ لهما أن يَدْهَلا" تحاملٌ على هذين الرجلين المعروفين موضعهما من العلم. وأما قوله "إنَّ الطرفَ المقطوعَ لا يعقُ خبراً فمُسَلَّمٌ، قالوا لأنه لا يفيد، وما لا يفيد فلا يقع خبراً، ولذا لا يقع. صلةٌ ولا صفةٌ ولا حالاً، لو قلت: "جاء الذي قبلُ"، أو "مررت برجل قبلُ" لم يجر لِمَا ذكرت. ولقائل أن يقول: إنما امتنع ذلك لعدم الفائدة، وعدمُ الفائدة لعدم العلم بالمضاف إليه المحذوف، فينبغي - إذا كان المضاف إليه معلوماً مَدْلُولاً عليه - أن يقع ذلك الطرفُ المضافُ إلى ذلك المحذوفِ خبراً وصفةً وصلهً وحالاً، والآيةُ الكريمة من هذا القبيل، أعني ممَّا عُلِمَ فيه المضافُ إليه كما مرَّ تقريره. ثم هذا الردُّ الذي رَدَّ به الشيخ سبقه إليه أبو البقاء فقال: "وهذا ضعيفٌ؛ أنَّ "قبلُ" إذا وقعت خبراً أو صلةً لا تُقَطعُ عن الإضافة لئلا تبقى ناقصةً".

الثالث: أنَّها مصدريةٌ أيضاً في محلِّ رفع بالابتداء، والخبر هو قوله: "في يوسف"، أي: وتفريطكم كائن أو مستقر في يوسف، وإلى هذا ذهب الفارسي، كأنه استشعر أن الطرفَ المقطوعَ / لا يقع خبراً فعدل إلى هذا، وفيه نظر؛ لأنَّ السياق والمعنى يجريان إلى تعلق "في يوسف" بـ"قَرَّطْتُمْ" فالقول بما قاله الفارسي يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.

الرابع: أنها مصدريةٌ أيضاً، ولكن محلُّها النصبُ على أنها مسنوقةٌ على {أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَحَدَ}، أي: ألم تعلموا أحدَ أبيكم الميثاق وتفريطكم في يوسف. قال الزمخشري: "كأنه قيل: ألم تعلموا أحدَ أبيكم عليكم موثقاً وتفريطكم مِنْ قَبْلُ في يوسف". وإلى هذا ذهب ابن عطية أيضاً.

(9/60)

قال الشيخ: "وهذا الذي ذهبا إليه ليس بجيد، لأنَّ فيه الفصلَ بالجاءِ والمجرور بين حرف العطف الذي هو على حرفٍ واحد وبين المعطوف، فصار نظير: "ضربتُ زيداً وبسيفٍ عمراً"، وقد زعم أبو علي الفارسي أنه لا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر". قلت: "هذا الردُّ أيضاً سبقه إليه أبو البقاء ولم يَرْتَضِهِ وقال: "وقيل: هو ضعيف لأنَّ فيه الفصلَ بين حرف العطف والمعطوف ليس بشيء، وقد تقدّم إيضاح ذلك وتقريره في سورة النساء كما أشار إليه أبو البقاء.

ثم قال الشيخ: "وأما تقديرُ الزمخشري "وتفريطم من قبل في يوسف" فلا يجوزُ لأنَّ فيه تقديمَ معمولِ المصدر المنحلِّ لحرفِ مصدرِي والفعل عليه، وهو لا يجوز". قلت: ليس في تقدير الزمخشري شيءٌ من ذلك؛ لأنه لَمَّا صرَّح بالمقدَّرِ آخرَ الجائِزِ والمجرورِين عن لفظِ المصدرِ المقدر كما ترى، وكذا هو في سار النسخ، وكذا ما نقله الشيخ عنه بخطه، فأين تقديم معمول على المصدر؟ ولو رَدَّ عليه وعلى ابن عطية بأنه يلزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول لكان رَدًّا واضحاً، فإنَّ "من قبل" متعلقٌ بقرطم، وقد تقدم على "ما" المصدرية، وفيه خلافٌ مشهور.

الخامس: أن تكون مصدريةً أيضاً، ومحلها نصبٌ عطفاً على اسم "أن"، أي: ألم تعلموا أن أباكم وأن تفريطكم من قبل في يوسف، وحينئذ يكون في خبر "أن" هذه المقدره وجهان، أحدهما و "من قبل"، والثاني هو "في يوسف"، واختاره أبو البقاء، وقد تقدّم ما في كلٍ منهما. ويُردُّ على هذا الوجه الخامس بما رُدَّ به على ما قبله من الفصل بين حرف العطف والمعطوف وقد عُرِفَ ما فيه.

(9/61)

السادس: أن تكون موصولةً اسميةً، ومحلها الرفع أو النَّصبُ على ما تقدّم في المصدرية، قال الزمخشري: "بمعنى: ومِرٌّ قبل هذا ما فرطتموه، أي: قدَّمتموه في حقِّ يوسف من الجنابة، ومحلها الرفع أو النَّصبُ على الوجهين". قلت: يعني بالوجهين رفعها بالابتداء وخبرها "من قبل"، ونصبها عطفاً على مفعول "ألم تعلموا"، فإنه لم يَدُكِر في المصدرية غيرهما. وقد عُرِفَت ما اعترض به عليهما وما قيل في جوابه. فتحصل في "ما" ثلاثة أوجه: الزيادة، وكونها مصدريةً، أو بمعنى الذي، وأنَّ في محلها وجهين: الرفع أو النَّصب، وقد تقدم تفصيل ذلك كله.

قوله: {قَلَنْ أْبْرَحَ الْأَرْضَ} "بَرَح" هنا تامة صُمِّنت معنى "أفارق" فـ "الأرض" مفعولٌ به، ولا يجوز أن تكون تامةً من غير تضمين، لأنها إذا كانت كذلك كان معناها ظهر أو ذهب، ومنه "بَرَحَ الحَفَاء"، أي: ظهر أو ذهب ومعنى الظهور لا يليق، والذهابُ لا يَصِلُ إلى الطرف المخصوص إلا بواسطة "في" تقول: ذهبت

في الأرض، ولا يجوز: ذهبت الأرض، وقد جاء شيء لا يُقاس عليه. وقال أبو البقاء: "وبجوز أن يكون ظرفاً". قلت: ويحتمل أن يكون سقط من النسخ لفظه "لا"، وكان: "ولا يجوز أن تكون ظرفاً".
واعلم أنه لا يجوز في "أبرح" هنا أن تكون ناقصة لأنه لا يتنظم من الضمير الذي فيها ومن "الأرض" مبتدأ أو خبر، ألا ترى أنك لو قلت: "أنا الأرض" لم يجز من غير "في"؛ بخلاف "أنا في الأرض" و "زيد في الأرض".

(9/62)

قوله: {أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ} في نصبه وجهان، أحدهما: - وهو / الظاهر - عَطْفُهُ عَلَى "يَأْذَنُ". والثاني: أنه منصوبٌ بِإِضْمَارِ "أَنْ" فِي جَوَابِ النَّفْيِ وَهُوَ قَوْلُهُ "فَلَنْ أَبْرَحَ"، أَي: لَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ إِلَّا أَنْ يَحْكُمَ كَقَوْلِهِ: "لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي"، أَي: إِلَّا أَنْ تَقْضِيَنِي. قَالَ الشَّيْخُ: "وَمَعْنَاهُ وَمَعْنَى الْغَايَةِ مَتَقَارِبَانِ". قلت: وليس المعنى على الثاني، بل سياقُ المعنى على عطفه على "يَأْذَنُ" فَإِنَّهُ عَيَّنِيَ الْأَمْرَ بَغَايَتَيْنِ، أَحَدَهُمَا خَاصَّةٌ، وَهِيَ إِذَنْ لِلَّهِ، وَالثَّانِيَةُ عَامَّةٌ؛ لِأَنَّ إِذَنْ لِلَّهِ لَهُ فِي الْإِنْصِرَافِ هُوَ مِنْ حَكْمِ اللَّهِ.

* {إِرْجِعُوا إِلَىٰ أَبِيكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَاتَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ}

وقرأ العامَّةُ "سَرَقَ" مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ مَخْفِئًا، وَابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو رَزِينٍ وَالْكَسَائِيُّ - فِي وَرَايَةٍ - "سُرِّقَ" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ مُشَدِّدًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُهُمَا. وَقَرَأَ الضَّحَّاكُ "سَارِقَ" جَعَلَهُ اسْمَ فَاعِلٍ.

* { وَسئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ }

قوله تعالى: { وَسئَلِ الْقَرْيَةَ }؛ يحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: - وهو المشهور - أنه على حَذْفِ مضافٍ تَقْدِيرُهُ: وَاسْأَلِ أَهْلَ الْقَرْيَةِ وَأَهْلَ الْعَيْرِ، وَهُوَ مَجَازٌ شَائِعٌ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ وَغَيْرُهُ. قلت: وهذا على خلفاً في المسألة: هل الإضمارُ من باب المجاز أو غيره؟ المشهورُ أنه قسم منه وعليه أكثر الناس. قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: "قال بعض المتكلمين: "هذا من الحذف وليس من المجاز، [وإنما المجاز]: لفظه اسْتُعِيرَتْ لغير ما هي له" قال: "وَحَذْفُ الْمَضَافِ هُوَ عَيْنُ الْمَجَازِ وَعُظْمُهُ، هَذَا مَذْهَبُ سَبِيئِيهِ وَغَيْرِهِ"، وَحَكَى أَنَّهُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ. وَقَالَ فخر الدين الرازي: "إِنَّ الْمَجَازَ وَالْإِضْمَارَ قَسَمَا لَا قَسِيمَانِ، فَهَمَا مَتَبَايِنَانِ".

الثاني: أنه مجازٌ، ولكنه من باب إطلاق اسمِ المحلِّ على الحالِّ للمجاورة كالزاوية.

(9/63)

الثالث: أنه حقيقة لا مجاز فيه، وذلك أنه يجوز أن يسأل القرية نفسها والإبل فتجيبه، لأنه نبيٌّ يجوز أن يطلق له الجماد والبهايم.

* { قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ }

قوله تعالى: { بَلْ سَوَّلَتْ } : هذا الإضراب لا بد له من كلام قبله متقدّم عليه يُضْرَبُ هذا عليه، والتقدير: ليس الأمر كما ذكرتم حقيقةً بَلْ سَوَّلَتْ. وتقدّم تفسيرٌ مثل هذا وما بعده.

* { وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسْفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِيبَصَثَ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ فَهُوَ كَطِيمٌ }

قوله تعالى: { يَا أَسْفَىٰ } : الألف منقلبة عن ياء المتكلم وإنما قُلِبَتْ ألفاً؛ لأن الصوتَ معها أَتَمُّ، ونداؤه على سبيل المجاز، كأنه قال: هذا أوانك فاحضر نحو { يَا حَسْرَتًا } : وقيل: هذه أَلْفُ النديبة، وَحُذِقَتْ هاءُ السكت وصلًا. قال الزمخشري: " والتجانس بين لفظي الأسف ويوسف ممّا يقع مطبوعاً غيرَ مُتَعَمَّلٍ قِيَمَلِحَ وَيَبْدُعُ، ونحوه: { إِنَّا قُلْنَا إِلَى الْأَرْضِ أَرْضِينُنَا } { يَبْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ } { يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ } { مِنْ سَبَأٍ نَبْتًا } . قلت: ويُسمّى هذا النوع "تجنيس التصريف، وهو أن تشترك الكلمتان في لفظٍ ويُفَرَّقُ بينهما بحرفٍ ليس في الأخرى، وقد تقدّم.

وقرأ ابن عباس ومجاهد " مِنَ الْحَزَنِ " بفتحين، وفتادة بضميتين، والعامّة بضمّة وسكون، فالْحَزْنُ وَالْحَزْنُ كَالْعُدْمِ وَالْعُدْمُ، وَالْبُحْلُ وَالْبُحْلُ، وَأَمَّا الضمّتان فالثانية إبتاعٌ.

و "كظيم" : يجوز أن يكون مبالغةً بمعنى فاعلٍ، وأن يكون بمعنى مفعول كقوله: { وَهُوَ مَكْظُومٌ } وبه فسره الزمخشري.

* { قَالُوا تَاللَّهِ تَعْتَوُوا تَذَكَّرُ يُونُسَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ }

(9/64)

قوله تعالى: { تَعْتَوُوا } : هذا جوابُ القسم في قوله: " تَاللَّهِ " وهو على حذفٍ " لا، أي: لا تَعْتَأُ، ويدل على حَذْفِهَا أنه لو كان مثبتاً لاقترن بلام الإبتداء ونون التوكيد معاً عند البصريين، أو إحداهما عند الكوفيين وتقول: " وَاللَّهِ أَحْبَبُ " تريد: لا أحبكن وهو من التورية فإن كثيراً من الناس مبادرٌ ذهنته إلى إثبات المحبة. و " تَعْتَأُ " هنا ناقصة بمعنى لا تزال فترفع الاسم وهو الضمير، وتنصبُ الخير وهو الجملة من قوله " تَذَكَّرُ "، أي: لا تزال ذاكرةً له، يقال: ما فتىء زيدٌ ذاهباً. قال أوس بن حجر:

2818 - فَمَا قَتَيْتُ حَتَّىٰ كَأَنَّ غَبَارَهَا * سُرَادِقِ يَوْمِ ذِي رِيحٍ تُرْفَعُ
وقال أيضاً:

2819 - فما فَيَنْتَ خَيْلٌ تُثُوبٌ وَتَدَّعِي * وَيَلْحَقُ مِنْهَا لَاحِقٌ وَتُقَطَّعُ
وعن مجاهد: "لَا تَقْفُرُ"، قال الزمخشيري: "كأنه جعل القُتُوء والقُتُور أخوين".
وفيها لغتان: فَنَأً على وزن صَرَب، وَأَفْتًا على وزن أكرم، وتكون تامةً بمعنى
سَكَنَ وأطفأ كذا قاله ابن مالك، وزعم الشيخ أنه تصحيف منه، وإنما هي هي
"فَنَأً" بالثاء المثناة. وَرُسِمَتْ هذه اللفظة "تَفْتُو" / بالواو والقياس "تَفْتًا"
بالألف، ولذلك يُوقَفُ لحمزة بالوجهين اعتباراً بالخط الكريم أو القياس.
قوله: {حَرَضًا} الحَرَضُ: الإِشْفَاءُ على الموت يُقال منه: حَرَضَ الرَّجُلُ يَحْرُضُ
حَرَضًا يَفْتَحُ الرَّاءَ، فهو حَرِضٌ بكسرها، فَالْحَرَضُ مصدر، فيجيء في الآية
الأوجهُ في "رَجُلٌ عَدَلٌ" وقد تقدّم مراراً، ويُطلق المصدر من هذه المادة على
الجُثِّثِ إطلاقاً شائعاً، ولذلك يَسْتَوِي فيه المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث تقول: هو حَرَضٌ، وهما حَرَضٌ، وهما حَرَضٌ، وهما حَرَضٌ، وهي حَرَضٌ،
ويقال: رجل حُرَضٌ بضمين نحو: جُنُبٌ وَسُلُلٌ ويقال: أَحْرَضَهُ كذا، أي: أهلكه.
قال الشاعر:

2820 - إني امرؤ لَجَّ بي حُبُّ فَأَحْرَضَنِي * حتى بَلَيْتُ وحتى سَفَنِي السَّقْمُ
فهو مُحْرَضٌ قال:

(9/65)

2821 - أرى المرءَ كالأذوادِ يُصبحُ مُحْرَضًا * كإحراضِ بَكْرِ في الديارِ مريضٍ
وقرأ بعضهم: "حَرَضًا" بكسر الراء. قال الزمخشيري: "وجاءت القراءةُ بهما
جميعاً". يعني يفتح الراء وكسرها" وقرأ الحسن بضمين، وقد تقدم أنه كجُبِّ
وسُلُلٍ، وزاد الزمخشيري "وعُزَّب" قال الراغب: "الحَرَضُ: ما لا يُعْتَدُّ به ولا خير
فيه، ولذلك يُقال لِمَا أشرف على الهلاك حَرَضٌ، قال تعالى: {حَتَّى تَكُونَ
حَرَضًا} وقد أحرضه كذا، قال الشاعر: "أني امرؤ لَجَّ" البيت. والحَرَضَةُ: مَنْ لا
يأكل إلا لحمَ المَيْسِرِ لِنِذَالَتِهِ، والتحرّضُ: الحَثُّ على الشيءِ بِكَثْرَةِ التَّنْزِيلِ
وتيسهيلِ الحَطْبِ فيه كأنه إزالته الحَرَضُ نحو: "قَدَيْتُهُ"، أي: أزلتُ عنه القَدَى،
وأحْرَضْتُهُ: أَفْسَدْتُهُ نحو: أَفْدَيْتُهُ، أي: جَعَلْتُ فيه القَدَى "انتهى.
والحَرَضُ: الأَسْنَانُ لِإِزَالَتِهِ الفَسَادَ، والمِحْرَضَةُ وعَاؤُهُ، وسُذُودُهَا كَشذُودِ مُنْخَلٍ
ومُسْعَطٍ ومُكْحَلَةٍ.

* { قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ }

والبَثُّ أشدُّ الحزنِ كأنه لوقته لا يُطاق حَمْلُهُ فيبُتُّ الإنسان، أي: يُفَرِّقُهُ ويُدْيعه،
وقد تقدم أنَّ أصلَ هذه المادة الدلالةُ على الانتشار. وَجَوَّزَ فيه الراغب هنا
وجهين، أحدهما: أنه مصدرٌ في معنى المفعول، قال: "أي عَمِّي الذي بَثَّتْهُ عن
كتمان، فهو مصدرٌ في تقدير مفعول أو يعني عَمِّي الذي بَثَّ فكري فيكون في
معنى الفاعل.
وقرأ الحسن وعيسى "وَحَرْنِي" بفتحين، وقتادة بضمين وقد تقدم.

* { يَا بَنِيَّ ادْهَبُوا فَتَحَسِبْتُمْ أَنِ مِنِّي يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَبْأَسُوا مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا
يَبْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ }

(9/66)

قوله تعالى: {فَتَحَسَّسُوا}: أي: استقصوا خبره بحواسكم، ويكون في الخير والشر. وقيل: بالحاء في الخير، وبالجم في الشر، ولذلك قال هنا "فتحسسوا"، وفي الحجات: {وَلَا تَحَسَّسُوا}، وليس كذلك، فإنه قد قرىء بالجم هنا. وتقدم الخلاف في قوله {وَلَا تَيَّسُوا}. وقرأ الأعرج: "تيسوا". والعامه على "روح الله" بالفتح وهو رحمته وتنفيسه وقرأ الحسن وعمر بن عبد العزيز وقتادة بضم الراء. قال الزمخشري، "أي: من رحمته التي يحيها بها العباد" وقال ابن عطية: "وكان معنى هذه القراءة: لا تيسوا من حيي معه روح الله الذي وهبه، فإن من بقي روحه يرحي، ومن هذا قول الشاعر:

2822 - وفي غير من قدوارت الأرض فاطمع *

ومن هذا قول عبيد بن الأبرص:

2823 - وكل ذي عتية يؤوب * وغائب الموت لا يؤوب

وقراءة أبي رحمه الله: {من رحمة الله} و {عند الله} {من فضل الله} تفسير لا تلاوة.

وقال أبو البقاء: "الجمهور على فتح الراء، وهو مصدر في معنى الرحمة، إلا أن استعمال الفعل منه قليل، وإنما يستعمل بالزيادة مثل أراح وروح، ويُقرأ بضم الراء وهي لغة فيه. وقيل: هو اسم مصدر مثل الشرب والشرب".

* {فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الصُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُّزْجَاةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ}

قوله تعالى: {مُزْجَاة}: أي: مذبذبة يدفعها كل أحد عنه لزهادته فيها، ومنه: {ألم تر أن الله يرحي سحاباً}، أي: يسوقها بالريح، وقال حاتم الطائي:

2824 - ليبيك على ملحان صيف مدفع * وأرملة ترحي مع الليل أرملا

(9/67)

ويقال: أرحي رديء درهم قرحي، ومنه استعير "رحا الخراج يرحو رجاء"، وخراج زاج، وقول الشاعر:

2825 - * وحاجة غير مزجاة من الحاج

أي: غير يسيرة يمكن دفعها وصرفها لقلّة الاعتداد بها / فألف "مزجاة" منقلبة عن واو.

وقوله: {فأوف لنا الكيل} يجوز أن يراد به حقيقته من الآلة، وأن يراد به المكيل فيكون مصدراً.

* {قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ يُّوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ}

وقوله تعالى: { هَلْ عَلِمْتُمْ } : يجوز أن يكون استفهاماً للتوبيخ وهو الأظهر.
وقيل: هو خبر، و "هل" بمعنى قد.

* { قَالُوا أَأَتَتْكَ لَيْتَ يُوسُفُ قَالَ أَبَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيََصْئِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ }

قوله تعالى: { أَأَتَتْكَ } : قرأ ابن كثير، إنك " بهمزة واحدة والياقون بهمزيين استفهاماً، وقد عرّفت قراءاتهم في هاتين الهمزتين تخفيفاً وتسهيلاً وغير ذلك. فأما قراءة ابن كثير فيحتمل أن تكون خبراً محضاً، واسْتَبْعِدَ هذا مِنْ حيث تخالف القراءتين مع أن القائل واحد، وقد أجيب عن ذلك بأن بعضهم قاله استفهاماً، وبعضهم قاله خبراً، ويحتمل أن تكون استفهاماً حذقت منه الأداة لدلالة السياق، والقراءة الأخرى عليه. وقد تقدّم لك نحو من هذا في الأعراف. و "لأنت" يجوز أن تكون "أنت" مبتدأ و "يوسف" خبره، والجملة خبر "إن" دخلت عليها لام الابتداء. ويجوز أن يكون فصلاً، ولا يجوز أن يكون تأكيداً لاسم إن؛ لأن هذه اللام لا تدخل على التوكيد.

(9/68)

وقرأ أبي: "إنك أو أنت يوسف"، وفيها وجهان، أحدهما ما قاله أبو الفتح: من أن الأصل إنك لغير يوسف أو أنت يوسف، فحذف خبر "إن" لدلالة المعنى عليه. الثاني ما قاله الزمخشري: وهو إنك يوسف أو أنت يوسف "فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، وهذا كلام متعجب مستغرب لما يسمع فهو يكرّر الاستثبات".

قوله: { يتقى } قرأ قبل "يتقى" بإثبات الياء وصلًا ووقفًا، والياقون بحذفها فيهما. وأما قراءة الجماعة فواضحة لأنه مجزوم، وأما قراءة قبل فاختلّف فيها الناس على قولين، أجودهما: أن إثبات حرف العلة في الحركة لغة لبعض العرب، وأنشدوا على ذلك قول قيس ابن زهير:

2826 - ألم يأتيك والأنباء تئمي * بما لاقت لبون بني زياد

وقول الآخر:

2827 - هجوت ربان ثم جئت مُعْتَدِرًا * من هجو ربان لم تهجو ولم تدع

وقول الآخر:

2828 - إذا العجوز غصبت فطلق * ولا ترصاها ولا تملق

ومذهب سيبويه أن الجزم بحذف الحركة المقدره، وإنما تبعها حرف العلة في الحذف تفرقة بين المرفوع والجزوم. واعترض عليه بأن الجازم يبين أنه مجزوم، وعده يبين أنه غير مجزوم. وأجيب بأنه في بعض الصور يلبس فاطر الحذف، بيأته أنك إذا قلت: "رُزني أعطيك" بثبوت الياء احتمل أن يكون "أعطيك" جزاءً لزيارته، وأن يكون خبراً مستأنفاً، فإذا قلت: "أعطك" بحذفها تعين أن يكون جزاءً له، فقد وقع اللبس بثبوت حرف العلة وقد حذفه، فيقال: حرف العلة يحذف عند الجازم لا به. ومذهب ابن السراج أن الجازم أثر في نفس الحرف فحذفه، وفيه البحث المتقدم.

(9/69)

الثاني: أنه مرفوعٌ غير مجزوم، و "مَنْ" موصولةٌ والفعل صلُّها، ولذلك لم يَحْفَ لامه. واعتُرض على هذا بأنه قد عُطِفَ عليه مجزومٌ وهو قوله "ويَصِيرُ" فإنَّ قبلاً لم يَقْرَأْه إلا ساكِنَ الرَّاءِ. وأجيب عن ذلك بأنَّ التَّسْكِينِ لِتَوَالِي الحركات. وإنَّ كان من كلمتين كِقراءة أبي عمرو: {يَنْصُرُكُمْ} {يَأْمُرُكُمْ}. وأجيب أيضاً بأنه جُزِمَ على التَّوَهُّمِ، يعني لَمَّا كانت "مَنْ" الموصولة تُشبه "مَنْ" الشرطية. وهذه عبارةٌ فيها عَلَطٌ على القرآن فينبغي أن يُقال: فيها مراعاةٌ للشبه اللفظي، ولا يقال للتَّوَهُّمِ. وأجيب أيضاً بأنه سُكِنَ للوقف ثم أجري الوصلُ مُجْرَى الوقفِ. وأجيب أيضاً بأنه إنما جُزِمَ حملاً لـ "مَنْ" الموصولة على "مَنْ" الشرطية؛ لأنها مثلها في المعنى ولذلك دَخَلَتِ الفاء في خبرها.

قلت: وقد يُقال على هذا: يجوز أن تكونَ "مَنْ" شرطيةً، وإنما تَبَتَّتِ الياءُ، ولم تَجْزَمْ "مَنْ" لشبها بـ "مَنْ" الموصولة، ثم لم يُعْتَبَرِ هذا الشبهُ في قوله "ويَصِيرُ" فلذلك جَزَمَهُ إلا أنه يَبْعُدُ مِنْ جهة أن العامل لم يؤثر فيما بعده، ويليه ويؤثر فيما هو بعيدٌ منه. وقد تقدّم الكلامُ على مثل هذه المسألة أولَ السورة في قوله {تَرْعَى وَيَلْعَبُ} وقوله {قَالَ اللَّهُ لَا بُدَّ لِي بِالرَّابِطِ بَيْنَ جُمْلَةِ الشَّرْطِ وَبَيْنَ جَوَابِهَا}.

أمَّا العمومُ: في "المحسنين"، وإمَّا الضميرُ المحذوفُ، أي: المحسنين منهم، وإمَّا لقيام ال مُقامه والأصل: مُحْسِنِيهِمْ، فامتُ أَل مُقام ذلك الضمير.

* { قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ أَتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ }

(9/70)

قوله تعالى: {أَتَرَكَ}؛ أي: "تَقَصَّلَ عَلَيْكَ، والإيثار: التفضيلُ / بجمع أنواع العطايا، أثره يُؤثره إيثاراً، وأصله من الأثر وهو تَبِعَ الشَّيْءُ فَكَانَ يَسْتَقْصِي جميع أنواع المكارم، وفي الحديث "ستكون بعدي أثره"، أي: يَسْتَأْثِرُ بَعْضُكُمْ على بعض، ويقال: استأثر بكذا، أي: اختصَّ به، واستأثر الله بفلان كنايةً عن اصطفاؤه، قال الشاعر:

2829 - وَاللَّهُ أَشْمَاكَ سُمًّا مَبَارَكًا * أَتَرَكَ اللَّهُ بِهِ إِيْثَارَكَ

* { قَالَ لَا تَتْرِبَ عَلَيْنَا الْيَوْمَ يَعْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ }

قوله تعالى: {لَا تَتْرِبَ عَلَيْنَا}؛ "عليكم" يجوز أن يكون خبراً لـ "لا"، و "اليوم": يُحْتَمَلُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ هَذَا الْخَبَرُ، أي: لا تتريب مستقرُّ عليكم اليوم. ويجوز أن يكون "عليكم" صفةً لاسم "لا"، و "اليوم" خبرها أيضاً، ولا يجوز أن يتعلَّقَ كُلُّ مِنَ الظَّرْفِ وَالْجَارِ بِ"تَتْرِبَ" لأنه يصير مُطَوَّلًا شَبِيهًا بِالْمُضَافِ، ومتى كان كذلك أُعْرِبَ وَتَوَّنَ نحو: "لا خيراً من زيد عندك"، ويزيدُ

عليه الظرفُ: بأنه يلزم الفصلُ بين المصدرِ المؤولِ بالموصولِ ومعموله بأجنبي وهو "عليكم" لأنه: إمّا خبر وإمّا صفة. وقد جَوَزَ الزمخشري أن يكونَ الظرفُ متعلقاً بـ"تثريب" فقال: "فإن قلت: يمّ يتعلق "اليوم"؟ قلت: بالتثريب أو بالمقدّر في "عليكم" من معنى الاستقرار، أو "يعفر". قلت: فجعله الله متعلقاً بـ"تثريب" فيه ما تقدم. وقد أجرى بعضهم الاسمَ العاملَ مُجرى المضافِ لشبهه به فَيُنزَعُ ما فيه من تنوينٍ أو نون، وجعل الفارسي من ذلك قوله: 2830 - أراني ولا كُفْرانَ لله أبَيَّة * لنفسي، لقد طالبتُ غيرَ مُنيلٍ

(9/71)

قال: "فأَيَّةٌ منصوب بكُفْران، أي: لا أكفر الله رحمةً لنفسي. ولا يجوزُ أن تُصب "أَيَّةٌ" بأوَيْتٍ مضمراً؛ لئلا يلزم الفصلُ بين مفعولي "أرى" بجملتين: أي بـ"لا" وما في حيزها، و بـ"أوَيْتٍ" المقدره. ومعنى أوَيْتٍ رَقَّفت. وجعل منه الشيخ جمال الدين بن مالك ما جاء في الحديث "لا صَمَّتْ يومٌ إلى الليل" برفع "يومٌ" على أنه مرفوعٌ بالمصدر المنحلّ لحرفٍ مصدري وفعل مبني للمفعول، وفي بعض ما تقدم خلافٌ لا يليقُ التعرُّضُ له هنا. وأمّا تعليقُه بالاستقرار المقدر فواضح، ولذلك وقف أكثرُ القراءِ عليه، وابتدأ بـ{يَعْفِرُ اللهُ لَكُمْ}، وأمّا تعليقُه بـ"يعفر" فواضحٌ أيضاً ولذلك وقف بعضُ القراءِ على "عليكم" وابتدأ {اليَوْمَ يَعْفِرُ اللهُ لَكُمْ}، وجَوَزُوا أن يكونَ "عليكم" بياناً كـ"لك" محذوفاً، و "عليكم" و "اليوم" كلاهما متعلقان بمحذوفٍ آخر يدل عليه "تثريب"، والتقدير: لا تثريب يثربُ عليكم اليوم، كما قدَّروا في {لَا عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ} لا عاصمَ يَعصِمُ اليوم. قال الشيخ: "لو قيل به لكان قوباً".

وقد يُفَرَّقُ بينهما بأنَّ هنا يلزم كثرةُ المجاز، وذلك أنك تحذف الخبر، وتُحذف هذا الذي تعلق به الظرفُ وحرفُ الجرِ وتُنسبُ الفعلُ إليه؛ لأن التثريب لا يثرب إلا مجازاً كقولهم: "شعرٌ شاعر" بخلاف "عاصم يعصم" فإن نسبة الفعل إلى العاصم حقيقة، فهناك حَذْفُ شيءٍ واحدٍ من غير مجاز، وهنا حَذْفُ شيئين مع مجاز.

(9/72)

والتثريبُ العتبُ والتأنيب، وعَبَّرَ بعضهم عنه بالتعبير، مِنْ عَيَّرْتَهُ بكذا إذا عَيَّبْتَهُ به، وفي الحديث: "إذا رَتَتْ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يَتَرَّبْ"، أي: لا يُعَيِّر، وأصله مِنَ التَّرْبِ وهو ما يَعْشَى الكَرْشَ من الشحم، ومعناه إزالة التَّرْبِ كما أن التجليدَ إزالة الجلد، فإذا قلت: "تَرَّبْتُ فلاناً" فكانك لشدة عَيْبَتِكَ له أَرَلْتَ فَضْرِبَ مَثَلًا في تمزيق الأعراس.

وقال الراغب: "ولا يُعْرَفُ مِنْ لَفْظِهِ إلا قولهم "التَّرْبُ" وهو سَخْمَةٌ رقيقة، وقوله تعالى: {يَا أَهْلَ يَثْرِبَ} يَصِحُّ أن يكونَ أصله من هذا الباب والياءُ في

مزيدة".

* { اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا وَأَثُوبِي بِأَهْلِكُمْ
{ أَجْمَعِينَ }

قوله تعالى: { بِقَمِيصِي } : يجوز أن يتعلق بما قبله على أن الباء مُعَدِّيَةٌ / كهي في "ذهبْتُ به"، وأن تكون للحال فتتعلق بمحذوف، أي: اذهبوا معكم قميصي. و"هذا" نعت له أو بيان أو بدل، و"بصيراً" حال. و"أجمعين" تأكيد، وقد أكد بها دون "كل"، ويجوز أن تكون حالاً.

* { وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعَيْرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَنْ تُفَتِّدُونِ }

قوله تعالى: { تُفَتِّدُونِ } : التَّفْنِيدُ: الإفساد، يقال: فَتَّدت فلاناً، أي: أَفْسَدت رأيه وِرَدَدْتَه، قال:

2831 - يا صاحبي دَعَا لَوْمي وَتَفْنيدي * فليسَ ما قُلْتُ من أمرٍ بِمَرْدُودٍ
ومنه "أَفْتَدَ الدهرُ فلاناً" قال:

2832 - دَعَ الدهرُ يَفْعَلُ ما أَرَادَ فَإِنَّه * إِذَا كَلَّفَ الإِفْنَادَ بالناسِ أَفْنَدَا
وَالْقَدْدُ: الفِيساد، قال النابغة:

2833 - إِلا سَلِيمَانَ إِذْ قَالَ الإِلَهُ لَهُ * فَمُ فِي البَرِيَّةِ فَاحْذُذْهَا عَنِ القَدْدِ

(9/73)

وَالفِنْدُ: شِمْرَاخ الجبل وبه سُمِّي الرجل فِنْدًا، وَالفِنْدُ الزمانيُّ أَحَدُ شعراء الحماسة من ذلك. وقال الزمخشري: "يقال: شيخ مُقَدَّد ولا يقال: عَجوز مُقَدَّدة لأنهما لم تكن في شبيبتها ذات رأي فُنْقَد في كبرها" وهو غريب. و جوابُ "لولا" الامتناعية محذوف تقديره لَصَدَّقْتُمُونِي. ويجوز أن يكون تقديره: لأَحْبَرَكُم.

* { فَلَمَّا آتَى جَاءَ البَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي
أَعْلَمُ مِنَ اللّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ }

وقوله تعالى: { أَلْقَاهُ } : الظاهر أن الفاعل هو ضمير البشير. وقيل: هو ضمير يعقوب. وفي "بصيراً" وجهان، أحدهما: أنه حال أي: رَجَعَ في هذه الحال. والثاني: أنه خيرها لأنها بمعنى صار عند بعضهم. وَبَصِيرٍ مِنْ بَصُرٍ بالشيء، كظريف مِنْ ظُرْفٍ. وقيل: هو مثالٌ مبالغٍ كعليم. وفيه دلالة على أنه لم يذهب بَصْرُهُ بالكلية.

* { وَرَفَعَ أَبْوَبَهُ عَلَى العَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلْنَا رُبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِنَا إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ البَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ العَلِيمُ الحَكِيمُ }

وقوله تعالى: {وَرَفَعَ أَبُوهُ} : من باب التعليل، يريد أباه وأمه - أو خالته - . و "سُجِّدًا" حال. قال أبو البقاء: "حالٌ مقدره؛ لأنَّ السجود يكون بعد الخُرور" وفيه نظرٌ لأنه متصلٌ به غيرٌ متراخٍ عنه.

(9/74)

قوله: {مِنْ قَبْلُ} يجوز أن يتعلق بـ "رُؤْيَايَ"، أي: تأويل رُؤْيَايَ في ذلك الوقت. ويجوز أن يكونَ العاملُ فيه "تَأْوِيلٌ" لأنَّ التَأْوِيلَ كان مِنْ حِينٍ وَقَوَعَهَا هَكَذَا، وَالآنَ ظَهَرَ لَهُ، ويجوز أن يكونَ جَالًا مِنْ "رُؤْيَايَ" قاله أبو البقاء، وقد تقدم أنَّ المقطوعَ عن الإضافة لا يقع حالًا.

قوله: {قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي} حالٌ من "رُؤْيَايَ" ويجوز أن تكون مستأنفة. وفي "حقًا" وجوه أحدها: أنه حال. والثاني: أنه مفعولٌ ثان. والثالث: أنه مقدرٌ مؤكد للفعل من حيث المعنى، أي: حَقَّقَهَا رَبِّي حَقًّا بَجَعَلِهِ.

قوله: {أَحْسَنَ بِنَا} "أَحْسَنَ" أصله أن يتعدَّى بـ "إلى". قال: {وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ} فقول: ضَمَّنَ معنى لطف فتعدَّى بالباء كقوله: {وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا} وقول كثيرٍ عَرَّة:

2834 - أَسْبَيْتِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةً * لَدَيْتَا وَلَا مَقْلِيَّةً إِنْ تَقَلَّتِ

وقيل: بل يتعدَّى بها أيضاً. وقيل: هي بمعنى "إلى". وقيل: المفعولُ محذوفٌ: "أَحْسَنَ صُنْعَهُ بِي"، فـ "بِي" يتعلق بذلك المحذوف، وهو تقدير أبي البقاء. وفيه نظر؛ من حيث حَذْفُ المصدرِ وإبقاء معموله، وهو ممنوعٌ عند البصريين. و "إِذَا" منصوبٌ بـ "أَحْسَنَ" أو المصدرِ المحذوفِ قاله أبو البقاء، وفيه النظر المتقدم.

والبَدْوُ: ضد الحضارة وهو من الظهور، بدا يبدوا: إذا سكن البادية، "إِذَا بَدَوْنَا جَفَوْنَا" يُرْوَى عِنَ عَمْرٍ، أَي: تَخَلَّفْنَا بِأَخْلَاقِ الْبَدَوِيِّينَ. قوله: {لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ} لَطَفَ أَصْلُهُ أَنْ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ، وَإِنَّمَا تَعَدَّى بِاللَّامِ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى مُدَبِّرٍ، أَي: أَنْتَ مُدَبِّرٌ بِلَطْفِكَ لِمَا تَشَاءُ.

* {رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَالْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ}

(9/75)

وقرأ عبدالله: "آتَيْتَنِي" و "عَلَّمْتَنِي" بغير ياءٍ فيهما، وحكى ابن عطية: أن أبا ذر قرأ: "آتَيْتَنِي" بغير ألفٍ بعد الهمزة و "مِنْ" في "مِنَ الْمُلْكِ" وفي "مِنْ تَأْوِيلِ" للتبعية، والمفعولُ محذوفٌ، أي: عظيمًا من الملكِ فهي صفةٌ لذلك المحذوفِ وقيل: زائدة. وقيل: لبيان الجنس، وهذان بعيدان. و "فاطرٌ" يجوز أن يكونَ نعتًا لربِّ، ويجوز أن يكونَ بدلًا أو بيانًا أو منصوبًا بإضمار أعني أو نداءً ثانيًا.

* { دَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْعَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ } {

قوله تعالى: { دَلِكَ } : مبتدأ، و { مِنْ أَنْبَاءِ الْعَيْبِ } خبره، و "نُوحِيهِ" حال، ويجوز أن يكونَ خبراً ثانياً، أو حالاً من الضمير في الخبر، وَجَوَزَ الزمخشري أن يكونَ موصولاً بمعنى الذي، وقد تقدّم نظيره، و "هم يَمْكُرُونَ" حال.

* { وَمَا أَكْثَرَ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ } {

[قوله:] { وَلَوْ حَرَصْتَ } : معترضٌ بين "ما" وخبرها، وجوابٌ "لو" محذوفٌ لدلالة ما تقدّم عليه.

* { وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ } {

و [قوله:] { إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ } : حال.

* { أَفَأَمِنُوا أَنْ تَأْتِيَهُمْ غَاشِيَةٌ مِّنْ عَذَابِ اللَّهِ أَوْ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ } {

وقوله تعالى: { مِّنْ عَذَابِ اللَّهِ } : صفةٌ لـ "غاشية"، و "بَغْتَةً" حال وهو في الأصل مصدر، وتقدّم نظيره.

(9/76)

والجمهور على حَرَّ "الأرض" عطفاً على "السموات" والضمير في "عليها" للآية فيكون "يمرون" صفة للآية أو حالاً لتخصّصها بالوصف بالجار، وقيل: يعود الضمير في "عليها" على الأرض فيكون "يمرون" حالاً منها، وقال أبو البقاء: "وقيل منها ومن السموات"، أي: تكون الحال من الشئتين جميعاً، وهذا لا يجوز إذ كان يجب أن يقال "عليهما"، وأيضاً فإنهم لا يَمُرُّون في السموات، / إلا أن يُراد: يَمُرُّون على آياتهما، فيعودُ المعنى إلى عَوْدِ الضمير للآية، وقد يُجاب عن الأول بأنه من باب الحذف كقوله تعالى: { وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ } وقرأ السدّي "والأرض" بالنصب، ووجهه أنه من باب الاشتغال، ويُفسَّر الفعل بما يوافقُه معنى أي: يطؤون الأرض، أو يسلكون الأرضَ يمرون عليها كقولك: "زبداً مررت به".

وقرأ عكرمة وعمرو بن فائد: "والأرضُ" بالرفع على الابتداء، وخبره الجملة بعده، والضمير في هاتين القراءتين يعودُ على الأرض فقط.
وقرأ أبو حفص ومبشّر بن عبيد: أو "يأتيهم الساعة" بالياء من تحت لأنه مؤنث مجازيٌّ وللفصل أيضاً.

* { قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ } {

قوله تعالى: {أَدْعُو إِلَى اللَّهِ}: يجوز أن يكون مستأنفاً وهو الظاهر، وأن يكون حالاً من الياء. و"على بصيرة" حال من فاعل "أدعو" أي: أدعو كأننا على بصيرة.

قوله: {وَمَنِ اتَّبَعَنِي} عطْفٌ على فاعل "أدعو" ولذلك أُكِّد بالضمير المنفصل في قوله "أنا"، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، أي: وَمَنِ اتَّبَعَنِي يَدْعُو أَيْضًا. ويجوز أن يكون "على بصيرة" خبراً مقدماً، و"أنا" مبتدأ مؤخر، و"وَمَنِ اتَّبَعَنِي" عطْفٌ عليه أيضاً. ومفعول "أدعو" يجوز أن لا يُراد، أي: أنا من أهل الدعاء إلى الله، ويجوز أن يُقَدَّر: أَنْ أَدْعُو النَّاسَ.

(9/77)

وقرأ عبدالله "هذا سبيلي" بالتذكير وقد تقدّم أنه يُدَكَّر ويؤنَّث.

* { وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَقْلًا تَعْقِلُونَ } {

قوله تعالى: {نُوحِيَ}: العامّة على "يُوحَى" بالياء من تحت مبنياً للمفعول. وقرأ حفص "نوحى" بالنون مبنياً للفاعل اعتباراً بقوله "وما أرسلنا" وكذلك قرأ ما في النحل وما في أول الأنبياء ووافقه الأخوان على قوله: "نوحى إليه" في الأنبياء على ما سيأتي إن شاء الله تعالى. والجملة صفه لـ "رجالاً". و {مَنْ أَهْلِ الْقُرَى} صفة ثانية، وكان تقديم هذه الصفة على ما قبلها أكثر استعمالاً؛ لأنها أقرب إلى المفرد وقد تقدّم تحريره في المائة. قوله: {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ} وما بعده قد تقدّم في الأنعام.

* { حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَلُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرًا مِنْ رَبِّكَ وَمَا كُنْتُمْ بِأَعْيُنِنَا } {

قوله تعالى: {حَتَّى}: ليس في الكلام شيء تكون "حتى" غاية له، فمن تمّ إختلاف الناس في تقدير شيء يصحُّ تعيُّنه بـ "حتى"، فقدّره الزمخشري: "وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً فتراخى نصرهم حتى". بالعقاب حتى إذا". وقدّره ابن الجوزي: "وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً فدعوا قومهم فكذبوهم وطال دعاؤهم وتكذيب قومهم حتى إذا". وأحسنها ما قدّمته.

(9/78)

وَتَصَيَّدَ ابْنُ عَطِيَّةٍ شَيْئًا مِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ: "أَفْلَمْ يَسِيرُوا" فَقَالَ: "وَبِتَضَمَّنَ قَوْلُهُ "أَفْلَمْ يَسِيرُوا" إِلَى "مِنْ قَبْلِهِمْ" أَنَّ الرِّسَلَ الَّذِينَ بَعْضُهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ دَعَوْهُمْ فَلَمْ يُؤْمِنُوا بِهِمْ حَتَّى تَرَلَّتْ بِهِمُ الْمَثَلَاتُ فَصَبَرُوا فِي حَيِّزٍ مَنْ يُعْتَبَرُ بِعَاقِبَتِهِ، فَلِهَذَا الْمُضَمَّنُ حَسُنَ أَنْ تَدْخُلَ "حَتَّى" فِي قَوْلِهِ: "حَتَّى إِذَا". قَالَ الشَّيْخُ: "وَلَمْ يَتَلَخَّصْ لَنَا مِنْ كَلَامِهِ شَيْءٌ يَكُونُ مَا بَعْدَ "حَتَّى" غَايَةً لَهُ، لِأَنَّهُ عَلَّقَ الْغَايَةَ بِمَا أَدَّعَى أَنَّهُ قَهَمَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: "أَفْلَمْ يَسِيرُوا". الْآيَةُ". قُلْتُ: دَعَوْهُمْ فَلَمْ يُؤْمِنُوا هُوَ الْمُعَيَّنُ.

قَوْلُهُ: {كُذِّبُوا} قَرَأَ الْكُوفِيُّونَ "كُذِّبُوا" بِالتَّخْفِيفِ وَالبَاقُونَ بِالتَّثْقِيلِ. فَأَمَّا قِرَاءَةُ التَّخْفِيفِ فَاصْطَرَبَتْ أَقْوَالَ النَّاسِ فِيهَا، وَرُويَ إنْكَارُهَا عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: "مَعَادَ اللَّهِ لَمْ يَكُنِ الرِّسَلُ لِنَظَرٍ ذَلِكَ بِرَبِّهَا" وَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ لَا يَصِحَّ عَنْهَا لِتَوَاتُرِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ.

وَقَدْ وَجَّهَ النَّاسُ بِأَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ، أَجْوَدُهَا: أَنَّ الضَّمِيرَ فِي "وَطَنُّوا" عَائِدٌ عَلَى الْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ لِتَقَدُّمِهِمْ فِي قَوْلِهِ: {كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ}، وَلِأَنَّ الرِّسَلَ تَسْتَدِي مُرْسَلًا إِلَيْهِ. وَالضَّمِيرَ فِي "أَنَّهُمْ" وَ"كُذِّبُوا" عَائِدٌ عَلَى الرِّسَلِ، أَي: وَطَنَ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ أَنَّ الرِّسَلَ قَدْ كُذِّبُوا، أَي: كَذَّبَهُمْ مَنْ أَرْسَلُوا إِلَيْهِ بِالْوَحْيِ وَبَنَصَرِهِمْ عَلَيْهِمْ.

(9/79)

الثاني: أَنَّ الضَّمَائِرَ الثَّلَاثَةَ عَائِدَةٌ عَلَى الرِّسَلِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْوَجْهِ "حَتَّى إِذَا اسْتَبَيَّنُوا مِنَ النَّصْرِ وَطَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا، أَي: كَذَّبَهُمْ أَنفُسُهُمْ حِينَ حَدَّثَتْهُمْ أَنَّهُمْ يُنْصَرُونَ أَوْ رَجَاؤُهُمْ لِقَوْلِهِمْ رَجَاءٌ صَادِقٌ وَرَجَاءٌ كَاذِبٌ، وَالمَعْنَى: أَنَّ مَدَّةَ التَّكْذِيبِ وَالعَدَاوَةِ مِنَ الْكُفَّارِ، وَانْتِظَارَ النَّصْرِ مِنَ اللَّهِ وَتَأْمِيلَهُ قَدْ تَطَاوَلَتْ عَلَيْهِمْ وَتَمَادَتْ، حَتَّى اسْتَشْعَرُوا الْقُنُوطَ، وَتَوَهَّمُوا أَلَّا تَنْصَرَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا فَجَاءَهُمْ تَنْصَرْنَا" انْتَهَى / فَقَدْ جَعَلَ الْفَاعِلَ الْمَقْدَرُ: إِمَّا أَنفُسُهُمْ، وَإِمَّا رَجَاؤُهُمْ، وَجَعَلَ الظَّنَّ بِمَعْنَى التَّوَهُّمِ فَأَخْرَجَهُ عَنِ مَعْنَاهِ الْأَصْلِيِّ وَهُوَ تَرْجِيحُ أَحَدِ الطَّرْفَيْنِ، وَعَنِ مَجَازِهِ وَهُوَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمُتَيَقَّنِ.

الثالث: أَنَّ الضَّمَائِرَ كُلَّهَا أَيْضًا عَائِدَةٌ عَلَى الرِّسَلِ، وَالظَّنُّ عَلَى بَابِهِ مِنَ التَّرْجِيحِ، وَإِلَى هَذَا نَحَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ جَبْرِ، قَالُوا: وَالرِّسَلُ بَشَرٌ قَصَّغُوا وَسَاءَ ظَنُّهُمْ، وَهَذَا يَنْبَغِي أَلَّا يَصِحَّ عَنْ هَؤُلَاءِ فَإِنَّهَا عِبَارَةٌ غَلِيظَةٌ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَحَاشِيَ الْأَنْبِيَاءَ مِنْ ذَلِكَ، وَلِذَلِكَ رَدَّتْ عَائِشَةُ وَجَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ هَذَا التَّأْوِيلَ، وَأَعْظَمُوا أَنْ تُسَبَّبَ الْأَنْبِيَاءُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

قال الزَّمَخْشَرِيُّ: "إِنْ صَحَّ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَدْ أَرَادَ بِالظَّنِّ مَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ وَيَهْجِسُ فِي الْقَلْبِ مِنْ شِبْهِ الْوَسْوسَةِ وَحَدِيثِ النَّفْسِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْبَشَرِيَّةُ، وَأَمَّا الظَّنُّ الَّذِي هُوَ تَرْجِيحُ أَحَدِ الْجَائِزِينَ عَلَى الْآخَرِ فَغَيْرُ جَائِزٍ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَمَا بِالِ رَسَلِ اللَّهِ الَّذِي هُمْ أَعْرَفُ بِرَبِّهِمْ؟". قُلْتُ: وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يُقَالَ: خَطَرَ بِأَلْهِمْ شِبْهُ الْوَسْوسَةِ؛ فَإِنَّ الْوَسْوسَةَ مِنَ الشَّيْطَانِ وَهُمْ مَعْصُومُونَ مِنْهُ.

(9/80)

وقال افرسي أيضا: "إن ذهب ذاهب إلى أن المعنى: ظنَّ الرسلُ الذين وعد الله أممهم على لسانهم قد كذبوا فيه فقد أتى عظيماً [لا يجوز أن يُنسبُ مثله] إلى الأنبياء ولا إلى صالح عباد الله، وكذلك مَنْ زعم أن ابن عباس ذهب إلى أن الرسل قد صَعُفوا فظنوا أنهم قد أَخْلَفُوا؛ لأن الله تعالى لا يُخْلِفُ الميعاد ولا مُبَدِّلُ لكلماته". وقد روي عن ابن عباس أيضاً أنه قال: "معناه وظنُّوا حين صَعُفُوا وعُلبوا أنهم قد أَخْلَفُوا ما وعدهم الله به من النصر وقال: كانوا يبشراً وتلا قوله تعالى: {وَرُلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ} الرابع: أن الضمائر كلها تَرْجِعُ إلى المرسل إليهم، أي: وظنَّ المرسلُ إليهم أن الرسلَ قد كذبوهم فيما ادَّعوه من النبوة وفيما يُوعِدون به مَنْ لم يؤمن بهم من العقاب قبل، وهذا هو المشهور من تأويل ابن عباس وابن مسعود وابن جبير ومجاهد قالوا: ولا يجوز عَوْدُ الضمائر على الرسل لأنهم مَعْصومون. ويحكى أن ابن جبير حين سُئِلَ عنها قال: نعم إذا استئسَّ الرسل من قومهم أن يُصدِّقوهم، وظنَّ المرسلُ إليهم أن الرسلَ قد كذبوهم" فقال الضحاك بن مزاحم وكان حاضراً: "لو رَحَلْتُ في هذه إلى اليمن كان قليلاً".

وأما قراءة التشديد فواضحة وهو أن تعودَ الضمائرُ كلها على الرسل، أي: وظنَّ الرسلُ أنهم قد كذبهم أممهم فيما جاؤوا به لطول البلاء عليهم، وفي صحيح البخاري عن عائشة: "أنها قالت: هم أتباع الأنبياء الذي آمنوا بهم وصدَّقوا طال عليهم البلاء واستأخَّر عنهم النصر حتى إذا استئسَّ الرسلُ ممن كذبهم من قومهم، وظنَّ الرسلُ أن قومهم قد كذبوهم جاءهم نصرُ الله عند ذلك". قلت: وبهذا يتحد معنى القراءتين، والظنُّ هنا يجوز أن يكون على بابه، وأن يكون بمعنى اليقين وأن يكون بمعنى التوهم حسبما تقدَّم.

(9/81)

وقرأ ابن عباس والضحاك ومجاهد "كذبوا" بالتخفيف مبنياً للفاعل، والضمير على هذه القراءة في "ظنُّوا" عائِد على الأمم وفي {أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا} عائِد على الرسل، أي: ظنَّ المرسلُ إليهم أن الرسلَ قد كذبوهم فيما وعدوهم به من النصر أو من العقاب، ويجوز أن يعودَ الضميرُ في "ظنُّوا" على الرسل وفي {أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا} على المرسل [إليهم]، أي: وظنَّ الرسلُ أن الأمم كذبتهُم فيما وعدوهم به من أنهم يؤمنون به، والظنُّ هنا بمعنى اليقين واضح.

ونقل أبو اليقاف أنه قرىء مشدداً مبنياً للفاعل، وأوله بأنَّ الرسل ظنُّوا أن الأمم قد كذبوهم. وقال الزمخشري: - بعد ما حكى قراءة المبنى للفاعل - "ولو قرىء بهذا مشدداً لكان معناه: وظنَّ الرسلُ أن قومهم كذبوهم في موعدهم" فلم يحفظها قراءة وهي غريبة، وكان قد جَوَّز في القراءة المتقدمة أن الضمائر كلها تعود على الرسل، وأن يعودَ الأولُ على المرسل إليهم وما بعده على الرسل فقال: "وقرأ مجاهد "كذبوا" بالتخفيف على البناء للفاعل على: وظنَّ الرسلُ أنهم قد كذبوا فيما حدَّثوا به قومهم من النَّصْرَةِ: إمَّا على تأويل ابن عباس، وإمَّا على أن قومهم إذا لم يروا لموعدهم أثراً قالوا لهم: قد

كَذَّبْتُمُونَا فَيَكُونُونَ كَاذِبِينَ عِنْدَ قَوْمِهِمْ أَوْ: وَظَنَّ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِمْ أَنَّ الرِّسْلَ قَدْ كَذَّبُوا".

قوله: {جَاءَهُمْ} جوابُ الشرط وتقدّم الكلام في "حتى" هذه: ما هي؟

(9/82)

قوله: {فَنَجِّي} قرأ ابن عامر وعاصم / بنون واحدة وجيم مشددة وباء مفتوحة على أنه فعلٌ ماضٍ مبني للمفعول، و "مَنْ" قائمة مقام الفاعل. والياقون بنونين ثانيتهما ساكنة، والجيم خفيفة، والياء ساكنة على أنه مضارع أنجى و "مَنْ" مفعولة، والفاعل ضمير المتكلم نفسه. وقرأ الحسن والجحدري ومجاهد في آخرين كقراءة عاصم، إلا أنهم سكنوا الياء. والأجودُ في تخرجها كما تقدّم، وسكنتُ الياء تخفيفاً كقراءة {تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ} وقد سكن الماضي الصحيح فكيف بالمعتل؟ كقوله:

2835 - * قد حُطِّطَ بِجُلْجُلَانِ

وتقدّم معه أمثاله. وقيل: الأصل: ننجي بنونين فأدغم النون في الجيم وليس بشيء، إذ النون لا تُدغم في الجيم. على أنه قد قيل بذلك في قوله {نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ} كما سيأتي بيانه.

وقرأ جماعة كقراءة الباقيين إلا أنهم فتحو الياء. قال ابن عطية: "رواها ابن هبيرة عن حفص عن عاصم، وهي غلط من ابن هبيرة" قلت: توهم ابن عطية أنه مضارع باقٍ على رفعه فنكر فتح لامه وغلط روايتها، وليس بغلط؛ وذلك أنه إذا وقع بعد الشرط والجزاء معاً مضارعٌ مقرونٌ بالفاء جاز فيه أوجهٌ أحدها: نصبه بإضمار "أَنْ" بعد الفاء وقد تقدّم عند قوله {وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ} إلى أَنْ قال: "فيغفر" قرىء بنصبه، وتقدم توجيهه، ولا فرق بين أن تكون أداة الشرط جازمة كآية البقرة أو غير جازمة كهذه الآية. وقرأ الحسن أيضاً "فَنُجِّي" بنونين والجيم مشددة والياء ساكنة، مضارع نجى مشدداً للتكثير. وقرأ هو أيضاً ونصر بن عاصم وأبو حيوة "فنجاً" فعلاً ماضياً مخففاً و "مَنْ" فاعله.

(9/83)

ونقل الداني أنه قرأ لابن محيصن كذلك، إلا أنه شدّ الجيم والفاعل ضمير النصر، و "مَنْ" مفعوله، ورُجِّح بعضهم قراءة عاصم بأن المصاحف اتفقت على كتبها "فنجي" بنون واحدة نقله الداني. وقد نقل مكّي أنّ أكثر المصاحف عليها، فأشعر هذا بوقوع خلافٍ في الرسل، ورُجِّح أيضاً بأن فيها مناسبة لما قبلها من الأفعال الماضية وهي جارية على طريقة كلام الملوك والعظماء من حيث بناء الفعل للمفعول.

وقرأ أبو حيوة "يشاء" بالياء، وقد تقدّم أنه يقرأ "فنجاً" أي فنجاً مَنْ يشاء الله نجاته.

وقرأ الحسن "بأسه"، والضمير لله، وفيها مخالفة يسيرةً للسواد.

* { لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَا كِنَ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ }

وقرأ أبو عمرو في رواية عبد الوارث والكسائي في رواية الأنطاكي "قصصهم" بكسر القاف وهو جمع قصة، وبهذه القراءة رجح الزمخشري عؤد الضمير في "قصصهم" في القراءة المشهورة على الرسل وحدهم، وحكى أنه يجوز أن يعود على يوسف وإخوته وإخوته. وحكى غيه أنه يجوز أن يعود على الرسل وعلى يوسف وإخوته جميعاً. قال الشيخ: "ولا تنصُرُه - يعني هذه القراءة - إذا قصص يوسف وأبيه وإخوته مشتمل على قصص كثيرة وأنباء مختلفة".

(9/84)

قوله: { مَا كَانَ حَدِيثًا } في "كان" ضميرٌ عائد على القرآن، أي: ما كان القرآن المتضمن لهذه القصة الغربية حديثاً مختلفاً، وقيل: بل هو عائد على القصص أي: ما كان القصص المذكور في قوله "لقد كان في قصصهم" وقال الزمخشري: "فإن قلت: فالإم يَرِجَع الضمير في { مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى } فينم قرأ بالكسر؟ قلت: إلى القرآن أي: ما كان القرآن حديثاً". قلت: لأنه لو عاد على "قصصهم" بكسر القاف لوجب أن يكون "كانت" بالتاء لإسناد الفعل حينئذ إلى ضمير مؤنث، وإن كان مجازياً.

قوله: { وَلَا كِنَ تَصْدِيقَ } العامَّة على نصب "تصديق"، والثلاثة بعده على أنها منسوقة على خبر كان أي: ولكن كان تصديق. وقرأ حمران بن أعين وعيسى الكوفي وعيسى الثقفي برفع "تصديق" وما بعده على أنها أخبار لمبتدأ مضمرة أي: ولكن هو تصديق، أي: الحديث ذو تصديق، وقد سُمع من العرب مثل هذا بالنصب والرفع، قال ذو الرمة:

2836 - وما كان مالي من ثراثٍ ورثته * ولا ديةً كاتت ولا كسبَ ماثم

وعيسى الثقفي برفع "تصديق" وما بعده على أنها أخبار لمبتدأ مضمرة أي: ولكن هو تصديق، أي: الحديث ذو تصديق، وقد سُمع من العرب مثل هذا بالنصب والرفع، قال ذو الرمة:

2836 - وما كان مالي من ثراثٍ ورثته * ولا ديةً كاتت ولا كسبَ ماثم

ولكن عطاء الله من كل رحلة * إلى كل محجوب السرادقِ خصرم
وقال لوط بن عبيد:

2837 - وإني بحمد الله لا مالَ مسلم * أخذت ولا مُعطي اليمينِ مُحالِفِ

ولكن عطاء الله من مال فاجر * قصيَّ المحلِّ مُعور للمقارِفِ
يُروى "عطاء الله" في البيتين منصوباً على "ولكن كان عطاء" ومرفوعاً على: ولكن هو عطاء الله. وتقدّم نظير ما بقي من السورة فأغنى عن إعادته.

سورة الرعد

(9/85)

* { المر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ وَلَا كِنَّ الْأَكْثَرِ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ }

قوله تعالى: { تِلْكَ آيَاتُ } : يجوز في " تلك " أن تكون مبتدأ والخبر { آيَاتُ الْكِتَابِ } ، والمشار إليه آياتُ السورة. والمراد بالكتابِ السورة. وقيل: إشارة إلى ما قصَّ عليه من أنباء الرسل. وهذه الجملة لا محل لها إن قيل: إنَّ " المر " كلامٌ مستقل، أو قُصِدَ به مُجَرَّدُ التنبيه، وفي محل رفع علي الخبر إن قيل: إنَّ " المر " مبتدأ، ويجوز أن تكون " تلك " خبراً لـ " المر " و { آيَاتُ الْكِتَابِ } بدل أو بيان. وقد تقدّم تقريرُ هذا بإيضاح أولِّ الكتاب، وأعدُّته... .
قوله: { وَالَّذِي أُنزِلَ } يجوز فيه أوجه، أحدها: أن يكون مبتدأ، و " الحقُّ " خبره. الثاني: أن يكون مبتدأ، و { مِنْ رَبِّكَ } خبره، وعلى هذا فـ " الحقُّ " خبرٌ مبتدأ مضمّر، أي: هو الحق. الثالث: أن " الحقُّ " خبرٌ بعد خبر. الرابع: أن يكون { مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ } كلاهما خبرٌ واحد. قاله أبو البقاء والحوفي. [وفيه بُعد]: إذ ليس هو مثل " هذا حلُّ حَامِضٌ " .

الخامس: أن يكون " الذي " صفةً لـ " الكتاب ". قاله أبو البقاء: " وأَدْخَلَتِ الْوَاوُ [في لفظه، كما أَدْخَلَتِ] في " النازلين " و " الطيبين ". قلت: يعني أن الواو تكونُ داخلةً على الوصف. وفي المسألة كلامٌ يحتاج إلى تحقيق، والنمخشريُّ [يجيز مثل ذلك، ويجعلُ أن] في ذلك تأكيداً، وسيأتي هذا أيضاً إن شاء الله تعالى في الحجر، في قوله { مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ } وقوله: " في النازلين " و " الطيبين " يشير إلى بيت الخزريق بنت هفان في قولها حين مَدَحَتْ قومها:

2838- لَا يَتَّعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ * سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَقَّةُ الْجُرْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ * وَالطَّيْبِينَ مَعَاقِدَ الْأُرْرِ

(9/86)

فَعَطَفَ " الطيبين " على " النازلين "، وهما صفتان لقومٍ معنيين، إلا أن الفرق بين الآية والبيت واضح: من حيث إن البيت فيه عطفٌ صفةٍ على مثلها، والآية ليست كذلك.

وقال الشيخ شيئاً يقتضي أن تكون مَمَّا عُطِفَ فِيهَا وَصَفُ عَلِيٍّ مِثْلِهِ فَقَالَ: " وأجاز الحوفي أيضاً أن يكون " والذي " في موضع رفع عطفاً على " آيات "، وأجاز هو وابن عطية أن يكون " والذي " في موضع خفض، وعلى هذين الإعرابين يكون " الحقُّ " خبرٌ مبتدأ محذوف، أي: هو الحق، ويكون " والذي " مَمَّا عُطِفَ فِيهِ الْوَصْفُ عَلَى الْوَصْفِ وَهُمَا لِشَيْءٍ وَاحِدٍ، كما تقول " جاءني الظريفُ والعاقلُ " وأنت تريد شخصاً واحداً، ومن ذلك قولُ الشاعر:

2839- إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهَمَامِ * وَلَيْتَ الْكَتِيْبَةِ فِي الْمُرْدَحَمِ
قلت: وأين الوصفُ المعطوفُ عليه عليه حتى يجعله مثل البيت الذي أنشده؟

السادس: أن يكون "الذي" مرفوعاً نسقاً على "آيات" كما تقدّمت حكايته عن الحوفي: وَجَوَزَ الحَوفِيُّ أَيضاً أن يكونَ "الحقُّ" نعتاً لـ "الذي" حالَ عطفه على {آيَاتِ الْكِتَابِ}.

وَتَلَخَّصَ فِي "الحقِّ" حمسهُ أوجه، أحدها: أنه خبرٌ أولٌ أو ثانٍ أو هو مع ما قبله، أو خبرٌ لمبتدأ مضمّر، أو صفةٌ لـ "الذي" إذا جعلناه معطوفاً على "آيات".

* {اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ }

(9/87)

قوله تعالى: {بِعَيْرِ عَمَدٍ}: هذا الجارُّ في محل نصب على الحال من "السموات"، أي: رَفَعَهَا خَالِيَةً مِنْ عَمَدٍ. ثم في هذا الكلام وجهان، أحدهما: انتفاء العَمَدِ والرؤية جميعاً، أي: لا عَمَدَ فلا رؤية، يعني لا عَمَدَ لها فلا تُرى. وإليه ذهب الجمهور. والثاني: أن لها عَمَدًا ولكن غيرَ مرئية. وعن ابن عباس: "ما يُدْرِيكُ أَنَّهُمَا يَعْمَدُ لَا تُرَى"؟، وإليه ذهب مجاهدٌ، وهذا قريبٌ مِنْ قولهم: ما رأيت رجلاً صالحاً، ونحوه: {لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِخْفَاءً} [وقوله:].

2840- على لاجب لا يُهتدى بِمَنَارِهِ* وقد تقدّم. هذا إذا قلنا: إِنَّ "تَرَوْنَهَا" صفةٌ، أمّا إذا قلنا: إنها مستأنفة - كما سيأتي - فيتعيّن أن لا عَمَدَ لها البتة.

والعامةُ على فتح العين والميم وهو اسمُ جمع، وعبارةُ بعضهم "إنه جمعٌ"، تَطَرَّ إلى المعنى دون الصناعة، وفي مفردِه احتمالان، أحدهما: أنه عِمَاد، ونظيره إهاب وأهَب. والثاني: أنه عمود كَأَدِيمٍ وَأَدَمٍ وَقَصِيمٍ وَقَصِيمٍ، كذا قال الشيخ: وقال أبو البقاء: "جمع عِمَاد، أو عَمُودٍ مِثْلَ: أَدِيمٍ وَأَدَمٍ، وَأَفِيقٍ وَأَفِيقٍ، وإهاب وأهَب، ولا خامسَ لها". قلت: فجعلوا فَعُولًا كَفَعِيلٍ فِي ذَلِكَ، وفيه نظر؛ لأنَّ الأوزانَ لها خصوصيةٌ فلا يلزمُ مِنْ جَمْعِ فَعِيلٍ عَلَى كَذَا أَنْ يُجْمَعَ عَلَيْهِ فَعُولٌ، فكان ينبغي أن يُتَطَرَّوه بأنَّ فَعُولًا جُمِعَ عَلَى فَعَلٍ.

ثم قول أبي البقاء "ولا خامسَ لها" يعني أنه لم يُجْمَعْ عَلَى فَعَلٍ إِلَّا هَذِهِ الخمسةُ: عِمَاد، وَعَمُود، وَأَدِيم، وَأَفِيق، وإهاب، وهذا الحصرُ ممنوعٌ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ نَجْو: قَصِيمٍ وَقَصِيمٍ. وَبُجْمَعَانِ فِي الْقِلَّةِ عَلَى "أَعْمِدَةٍ".

(9/88)

وقرأ أبو حَيوة ويحيى بن وثاب "عُمَدٌ" بضمّتين، ومفردُه يحتمل أن يكونَ عِمَادًا كَشِهَابٍ وَشُهَبٍ، وَتَابَ وَكُتِبَ، وَأَنْ يَكُونَ عَمُودًا/ كَرَسُولٍ وَرُسُلٍ، وَقَدْ قَرِئَ فِي السَّبْعِ: {فِي عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ} بالوجهين. وقال ابن عطية في عَمَدٍ: "اسم جمع عَمُود، والبابُ في جمعه "عُمَدٌ" بضم الحروفِش الثلاثة كَرَسُولٍ وَرُسُلٍ". قال الشيخ: "وهذا وهمٌ، وصوابه بضم الحرفين؛ لأن الثالث هو حرفُ الإعراب،

فلا تُعتبر ضمةً في كيفية الجمع".
والعماد والعمود: ما يُعمد به، أي: يُسند، يقال: عمَدْتُ الحائطَ أعمدُهُ عمداً،
أي: أَدَعَمْتُهُ فاعتمد الحائطُ على العماد. والعمدُ: الأساطينُ. قال النابغة:
2841- وَحَيْسَ الْجَنِّ إِنِّي قَدْ أَدْنَيْتُ لَهُمْ * يَبْتُونُ بَدْمَرَ بِالصَّفْحِ وَالْعَمَدِ
والعمدُ: هو قِصْدُ الشَّيْءِ وَالِاسْتِنَادُ إِلَيْهِ، فهو ضدُّ السهو، وعمودُ الصبح: ابتداءُ
ضوئه تشبيهاً بعمود الحديد في الهيئة، والعمدَةُ: ما يُعتمد عليه مِنْ مَالٍ وَغَيْرِهِ،
والعميد: السيّدُ الَّذِي يَعْمِدُهُ النَّاسُ، أي: يَفْصِدُونَهُ.
قوله: { تَرَوْنَهَا } في الضمير المنصوب وجهان، أحدهما: أنه عائِدٌ على "عمد" وهو أقربُ مذکور، وحينئذٍ تَكُونُ الجُمْلَةُ في محلِّ جَرِّ صِفَةٍ لـ "عمد"، ويجيءُ فيه الاحتمالان المتقدمان: من كونِ العمَدِ موجودةً، لكنها لا تُرى، أو غيرَ موجودةِ البتة. والثاني: أن الضميرَ عائِدٌ على "السموات". ثم في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ لا محلَّ لها، أي: استشهد برؤيتهم لها كذلك، ولم يَذْكر الزمخشريُّ غيره. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنَ "السموات"، وتكونُ حالاً مقدرَةً؛ لأنها حينَ رَفَعِهَا لم تكن مَحْلُوقِينَ، والتقدير: رَفَعَهَا مَرْتَبَةً لَكُمْ. وقرأ أبى "تَرَوْنَهُ" مراعاةً للفظ "عمد" إذ هو اسمُ جمعٍ. وهذه القراءةُ رَجَّحَ بها الزمخشريُّ كونَ الجُمْلَةِ صِفَةً لـ "عمد".

(9/89)

وزعم بعضهم أن "تَرَوْنَهَا" خبرٌ لفظاً، ومعناه الأمر، أي: رَوُّهَا وانظروا إليها لتعتبروا بها. وهو بعيدٌ، ويتعيَّن على هذا أن تكونَ مستأنفةً؛ لأنَّ الطلبَ لا يقع صِفَةً وَلَا حَالاً.
و"ثم" في "ثم استوى" لمجردِ العطفِ لا للترتيب؛ لأنَّ الاستواءَ على العرش غيرُ مرتَّبٍ على رَفَعِ السَّمَوَاتِ.
قوله: { يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ } قرأ العامةُ هذين الحرفين بالياء مِنْ تَحْتِ جَرِّاً على ضميرِ اسمِ الله تعالى، وفيهما وجهان، أحدهما -وهو الظاهر-: أنهما مستأنفان للإخبارِ بذلك. والثاني: أن الأولَ حالٌ مِنْ فاعِلٍ "سَخَّرَ"، والثاني حالٌ مِنْ فاعِلٍ "يُدَبِّرُ".

وقرأ النخعي وأبان بن تغلب: "يُدَبِّرُ الْأَمْرَ، يُفَصِّلُ" بالنون فيهما، والحسنُ والأعمشُ "يُدَبِّرُ" بالنون، "يُدَبِّرُ" بالياء. قال المهدي: "لم يُخْتَلَفْ في "يُدَبِّرُ"، يعني أنه بالياء، وليس كما ذَكَرَ لِمَا قَدَّمَتهُ عن النخعيِّ وأبان بن تغلب.

* { وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَاراً وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا رَوْحِينَ أَنْتِينَ يُعْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ }

والرَّوَاسِي: الثوابت وهي الجبال، وقَوَاعِلُ الوصفُ لا يَطْرُدُ إِلَّا فِي الْإِنَاثِ، إِلَّا أَنْ الْمَكْسَّرَ مِمَّا لَا يَعْقِلُ يَجْرِي مَجْرَى جَمْعِ الْإِنَاثِ، وَأَيْضاً فَقَدْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ كَالجَوَامِدِ فَجُمِعَ كحائط وحوائط وكاهل وكواهل. وقيل: هو جمعُ راسيةٍ، والهاءُ

للمبالغة، والرُسُو: الثبوت قال: 2842- به خالداً ما يَرْمَنَ وهامِذُ * وَأَشَعْتُ أَرْسَنَهُ الْوَلِيدَةُ بِالْفِهْرِ

(9/90)

قوله: { وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ } يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ "جَعَلَ" بعده، أي: وجعل فيها زوجين اثنين مِنْ "اثنين"؛ لأنه في الأَصْلِ صَفَةٌ لَهُ. والثالث: أَنْ يَتِمَّ الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ { وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ } فَيَتَعَلَّقَ بِـ "جَعَلَ" الأولى على أنه من عطف المفردات، يعني عَطَفَ عَلَى مَعْمُولٍ "جعل" الأولى، تقديره: أَنَّهُ جَعَلَ فِي الْأَرْضِ كَذَا وَكَذَا وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ. قال أبو البقاء: "ويكون جَعَلِيَ الثَّانِي مُسْتَأْنَفًا". و { يُعْشِي اللَّيْلَ } تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ وَهُوَ: إِمَّا مُسْتَأْنَفٌ وَإِمَّا حَالٌ مِنْ فَاعِلِ الْأَفْعَالِ قَبْلَهُ.

* { وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَعَيْرٌ صِنَوَانٌ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُقْضَلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }

قوله تعالى: { وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ } : العَامَّةُ عَلَى رَفْعٍ "قِطْعٌ" و "جَنَاتٍ" : إِمَّا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَإِمَّا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِالْجَارِّ قَبْلَهُ. وَقَرِئُ { قِطْعًا مُتَجَاوِرَاتٌ } بِالنَّصْبِ، وَكَذَلِكَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ، عَلَى إِضْمَارِ "جَعَلَ". وَقَرَأَ الْحَسَنُ "وَجَنَاتٍ" بِكَسْرِ التَّاءِ وَفِيهَا أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ جَزُءٌ عَطْفًا عَلَى { كُلِّ الثَّمَرَاتِ } . الثَّانِي: أَنَّهُ نَصْبٌ نَسَقًا عَلَى { زَوْجَيْنِ ائْتَيْنِ } قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ. الثَّلَاثُ: تَصْبِيهُ نَسَقًا عَلَى "رَوَاسِي". الرَّابِعُ: تَصْبِيهُ بِإِضْمَارِ "جَعَلَ" وَهُوَ أَوْلَى لِكثْرَةِ الْفَوَاصِلِ فِي الْأَوْجِهِ قَبْلَهُ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "وَلَمْ يَقْرَأْ أَحَدٌ مِنْهُمْ "وَزْرَعًا" بِالنَّصْبِ".

قوله: { وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَعَيْرٌ صِنَوَانٌ } قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَفْصٌ بِالرَّفْعِ فِي الْأَرْبَعَةِ، وَالْبَاقُونَ بِالْخَفْضِ. فَالرَّفْعُ فِي { زُرْعٌ وَنَخِيلٌ } لِلنَّسَقِ عَلَى "قِطْعٌ" وَفِي "صِنَوَانٌ" لِكُونِهِ تَابِعًا لـ "نَخِيلٌ"، وَ"عَيْرٌ" لِعَطْفِهِ عَلَيْهِ.

(9/91)

وعاب الشيخ على ابن عطية قوله "عطفاً على" قطع" قال: "وليسَتْ عبارةً مجررةً؛ لأنَّ فيها ما ليس بعطف وهو صِنَوَانٌ" قلت: ومثل هذا غيرٌ معيبٌ لأنه عطْفٌ مُحَقَّقٌ، غَايَةُ مَا فِيهِ أَنَّ بَعْضَ ذَلِكَ تَابِعٌ، فَلَا يُقَدِّحُ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ. وَالْخَفْضُ مِرَاعَاةٌ لـ "أَعْنَابٍ". وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: "عَطْفًا عَلَى أَعْنَابٍ"، وَعَابَهَا الشَّيْخُ بِمَا تَقَدَّمَ، وَجَوَابُهُ مَا تَقَدَّمَ. وَقَدْ طَعَنَ قَوْمٌ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَقَالُوا: لَيْسَ الزَّرْعُ مِنَ الْجَنَاتِ، رُويَ ذَلِكَ عَنِ

أبي عمرو. وقد أُجيب عن ذلك: بأنَّ الجنةَ احتَوَتْ على النخيل والأعناب والزرع كقوله: {جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زُرْعًا} وقال أبو البقاء: "وقيل: المعنى: ونبات زرع قَعَطَفَهُ على المعنى". قلت: ولا أدري ما هذا الجواب؟ لأنَّ الذين يمنع أن تكون الجنة من الزرع يمنع أن تكون من نباتش الزرع، وأيُّ فرق؟
والصَّنَوَانُ: جَمْعُ صِنُو كَقِنَوَانٍ جَمْعُ قِنُو، وقد تقدم تحقيق هذه البنية في الأنعام. والصَّنُو: القَرْعُ، يَجْمَعُهُ وَفِرْعَاءٌ أُخْرَ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَأَصْلُهُ الْمِثْلُ، وفي الحديث: "عَمَّ الرَّجُلُ صِنُو أَبِيهِ"، أي: مثله، أو لأنهما يجمعهما أَصْلٌ وَاحِدٌ. والعامَّة على كسر الصاد. وقرأ السلمي وابن مصرِّف وزيد بن علي بضمِّها، وهي لغة قيس وتميم، كذئب ودؤبان. وقرأ الحسن وقتادة بفتحها، وهو اسم جمع لا جمع تكسير؛ لأنه ليس من أبنيتِه فَعْلَانٌ، ونظيرُ "صَنَوَانٌ" بالفتح "السَّعْدَانُ". وهذا جَمْعُهُ في الكثرة، وأمَّا في القلة فيُجْمَعُ على أَصْنَاءٍ كَحِمْلٍ وَأَحْمَالٍ.
قوله: "يُسْقَى" قرأه بالياء مِنْ تَحْتِ ابْنِ عَامِرٍ وَعَاصِمٍ، أي: يُسْقَى ما ذُكِرَ، والباقون بالتاء مِنْ فَوْقٍ مَرَاعَاةً لِلْفِطْرِ مَا تَقَدَّمَ، وللتأنيث في قوله "بعضها".

(9/92)

قوله: "وُفَصِّلَ" قرأه بالياء مِنْ تَحْتِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ الْأَخْوَانِ، والباقون بنون العظمة. ويحيى بن يعمر وأبو حيوه "يُفَصِّلُ" بالياء مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، "بعضها" رفعا. قال أبو حاتم: "وَجَدْتُهُ كَذَلِكَ فِي مَصْحَفِ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ" وهو أولُ مَنْ نَقَّطَ الْمَصْحَافَ. وتقدَّم في "الأكل" في البقرة.
و {فِي الْأَكْلِ} فيه وجهان، أظهرهما: أنه ظرفٌ للتفضيل. والثاني: أنه حال من "بعضها"، أي: تُفَصِّلُ بعضُها مأكولاً، أي: وفيه الأكل، قاله أبو البقاء، وفيه بُعْدٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَالصَّنَاعَةِ.

* { وَإِنْ تَعَجَّبْتَ فَعَجَبْتُ قَوْلُهُمْ إِذَا كُنَّا تُرَابًا أِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ أَوْلَائِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأَوْلَائِكَ الْأَعْلَالُ فَيَا أَعْنَاقِهِمْ وَأَوْلَائِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ }

قوله تعالى: {فَعَجَبْتُ قَوْلُهُمْ}: يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه خبرٌ مقدَّم، و "قولهم" مبتدأ مؤخر، ولا بد من حَذْفِ صِفَةٍ لِتَيَمُّمِ الْفَائِدَةِ، أي: فَعَجَبْتُ أَيُّ عَجَبٍ، أو غريب ونحوه. والثاني: أنه مبتدأ، وسَوَّغَ الْإِبْتِدَاءُ مَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الْوَصْفِ الْمَقْدَّرِ، وَلَا يَصُرُّ حِينَئِذٍ كَوْنُ خَيْرِهِ، معرفة، وهذا كما أعرب سيبويه "كم" مِنْ "كم مالك" و "خير" مِنْ "اقصِدْ رجلاً خيراً منه أبوه" مبتدأين لمسوِّغِ الْإِبْتِدَاءِ بهما، وخبرُهما معرفة. قاله الشيخ وللزاع فيه مجال.
على أنَّ هناك عِلَّةً لَا تَتَأَثَّرُ ههنا: وهي أن الذي حَمَلَ سيبويه على ذلك في المسألتين أنَّ أَكْثَرَ مَا يَقَعُ مَوْقِعَ "كم" و "خير" ما هو مبتدأ، فلذلك حَكَمَ عليهما بحكم الغالب بخلاف ما نحن فيه.

(9/93)

الثالث: أن "عجب" مبتدأ بمعنى مُعْجَب، و "قولهم" فاعلٌ به، قاله أبو البقاء، وردَّ عليه الشيخ: بانهم نَصُوا علي أن "فَعَلًا" و "فَتَعَلَّة" و "فِعْلًا" يُتَوَّبُ عن مفعول في المعنى ولا يعمل عمله، فلا تقول: مررتُ برجلٍ ذِيحٍ كَيْشِه، ولا عُرْفِه مَأوُه، ولا قَبَضَ مَالَه". قلت: وأيضاً فإن الصفات لا تعمل إلا إذا اعتمدت على أشياء مخصوصة، وليس منها هنا شيء.

قوله: {إِذَا كُنَّا تُرَابًا أَوْ إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ} يجوز في هذه الجملة الاستفهامية وجهان، أحدهما: -وهو الظاهر- أنها منصوبة المحل لحكايتها بالقول. والثاني: أنها وما في حيزها في محل رفع بدلاً من قولهم"، وبه بدأ الزمخشري، ويكون بدل كل من كل، لأن هذا هو نفس قولهم. و "إذا" هنا ظرف محض، وليس فيها معني الشرط، والعامل فيها مقدرٌ يُقَسِّرُه {لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ} تقديره: إذا كنا تراباً نُبَعَثُ أو نُحْشَرُ، ولا يعمل فيها {خَلْقٍ جَدِيدٍ} لأن ما بعد "إذا" لا يعمل فيما قبلها، ولا يعمل فيها أيضاً "كُنَّا" لإضافتها إليها.

واختلف القراء في هذا الاستفهام المكرر اختلافاً منتشراً، وهو في أحد عشر موضعاً من القرآن، فلا بُدَّ من تعيينها وبيان مراتب القراء فيها، فإن في ضبطها عُسراً يسهل بعون الله تعالى:

(9/94)

أمَّا المواضع المذكورة، فأولها ما في هذه السورة. الثاني والثالث كلاهما في "الإسراء" وهما: {إِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرَفَاتًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا} موضعان الرابع: في "المؤمنون" {إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ} وفي "النمل": {إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَأَبْأُتًا إِنَّا لَمُخْرَجُونَ} وفي "العنكبوت": {إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ} وفي "الم، السجدة" {إِذَا صَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ} وفي "الصفات" موضعان، وفي الواقعة موضع: {إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ} وفي "النازعات": {إِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ إِذَا كُنَّا عِظَامًا تَخِرَّةً}.

هذه هي المواضع المختلف فيها، وأمَّا ضبط الخلاف فيها بالنسبة إلى القراء ففيه طريقان، أحدهما بالنسبة إلى ذكر القراء، والثاني: بالنسبة إلى ذكر السور وهذا الثاني أقرب، فلذلك بدأت به فأقول: هذه المواضع تنقسم قسمين: قسم منها سبعة مواضع لها حكم واحد، وقسم منها أربعة مواضع، لكل منها حكم على حدته.

أمَّا القسم الأول: فمنه في هذه السورة، والثاني والثالث في سبحان، والرابع في المؤمنين، والخامس في ألم السجدة، والسادس والسابع في الصفات، وقد عرفت أعيانها مما تقدم.

أمَّا حكمها: فإن نافعاً والكسائي يستفهمان في الأول ويخبران في الثاني، وأن ابن عامر يخبر في الأول، ويستفهم في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون في الأول والثاني.

(9/95)

وأما القسم الثاني: فأوله [ما في سورة النمل]، وحكمه: أن نافعاً يُخبر في الأول ويستفهم في الثاني، وأن ابنَ عامر والكسائي يعكسه، أي: يستفهمان في الأول ويُخبران في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون فيهما. الثاني: ما في سورة العنكبوت، وحكمه: أن نافعاً وابنَ كثير وابنَ عامرٍ وحفصاً يُخبرون في الأول ويستفهمون في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون فيهما. الثالث: ما في سورة الواقعة، وحكمه: أن نافعاً والكسائي يستفهمان في الأول، ويُخبران في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون فيهما. الرابع: ما في سورة النازعات، وحكمه: أن نافعاً وابنَ عامرٍ والكسائي يستفهمون في الأول ويخبرون في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون فيهما.

وأما الطريق الآخر بالنسبة إلى القراءة فأقول: إن القراءة فيها على أربع مراتب، والأولى: أن نافعاً -رحمه الله- قرأ بالاستفهام في الأول وبالخبر في الثاني، إلا في النمل والعنكبوت فإنه عكس. المرتبة الثانية: أن ابن كثير وحفصاً قرأ بالاستفهام في الأول والثاني، إلا الأول من العنكبوت فقرأه بالخبر. المرتبة الثالثة: أن ابن عامر قرأ بالخبر في الأول والاستفهام في الثاني، إلا في النمل والواقعة والنازعات، فقرأ في النمل والنازعات بالاستفهام في الأول، وبالخبر في الثاني، وفي الواقعة بالاستفهام فيهما. المرتبة الرابعة: الباقيون -وهم أبو عمرو وحزمة وأبو بكر- قرؤوا بالاستفهام في الأول والثاني، ولم يخالف أحدٌ منهم أصله، وإنما ذكرت هذين الطريقين لعسرهما وصعوبة استخراجهما من كتب القراءات.

(9/96)

ثم الوجه في قراءة م، استفهم في الأول والثاني قَصْدُ المبالغة في الإنكار، فأتى به في الجملة الأولى، وأعاد في الثانية تأكيداً له، والوجه في قراءة من أتى به في مرة واحدة حصول المقصود به؛ لأن كل جملة مرتبطة بالأخرى، فإذا أنكر في إحداهما حصل الإنكار في الأخرى، وأما من خالف أصله في شيء من ذلك فلتباع الأثر.

* { وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَاتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَدُوٌّ مَعْفِرَةٌ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ }

قوله تعالى: {قَبْلَ الْحَسَنَةِ}: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بالاستعجال ظرفاً له، والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف على أنه حالٌ مقدَّرٌ من "السَّيِّئَةِ" قاله أبو البقاء.

قوله: {وَقَدْ خَلَتْ} يجوز أن تكونَ حالاً وهو الظاهر، وأن تكونَ مستأنفةً. والعامَّة على فتح الميم وضم المثناة، الواحدة "مَثَلَةٌ" كسَمْرَةٍ وَسَمْرَاتٍ، وهي العقوبةُ الفاضحة. قال ابن عباس: :العقوبات المستأصلات كَمَثَلَةِ قَطْعِ الأذن والأنف ونحوهما"، سُمِّيَتْ بذلك لما بين العقاب والمُعاقب من المماثلة كقوله:

{ وَجَزَاءً سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا } أو لَأَخِذَهَا مِنَ الْمِثَالِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، أو لَأَخِذَهَا مِنْ صَرْبِ الْمَثَلِ لِعِظَمِ شَأْنِهَا.
 وقرأ ابن مُصَرِّفٍ بفتح الميم وسكون الثاء. قيل: وهي لغةُ الحجاز في "مَثَلَةٌ". /
 وقرأ ابن وثَّابٍ بضمِّ الميم وسكونِ الثاء، وهي لغة تميم. وقرأ الأعمشُ ومجاهدُ
 بفتحهما، وعيسى بن عمر وأبو بكرٍ في روايةٍ بضمهما.

فأما الضمُّ والإسكانُ فيجوزُ أن يكونَ أصلاً بنفسه لغةً، وأن يكونَ مخففاً مِنْ قراءةٍ مَنْ ضَمَّهَا. وأما ضَمُّهَا فَيُحْتَمَلُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ أَصلاً بِنَفْسِهِ لُغَةً، وَأَنْ يَكُونَ إِتْبَاعاً مِنْ قِرَاءَةِ الضَّمِّ وَالْإِسْكَانِ نَحْوِ: العُسْرِ فِي العُسْرِ، وَقَدْ عُرِفَ مَا فِيهِ.

(9/97)

قوله: { عَلَى ظُلْمِهِمْ } حال من "للناس". والعامل فيها قال أبو البقاء:
 "مغفرة" يعني أنه هو العامل في صاحبها.

* { وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ }

قوله تعالى: { وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ } فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن هذا كلامٌ مستأنفٌ مستقلٌ من مبتدأٍ وخبر. الثاني: أنَّ { وَلِكُلِّ قَوْمٍ } متعلقٌ بهادٍ، و "هادٍ" نسقٌ على مقدرٍ، أي: إنما أنت منذرٌ وهادٍ لكل قوم. وفي هذا الوجه الفصلُ بين حرفِ العطفِ والمعطوفِ بالجارِّ، وفيه خلافاً تقدّم. ولمَّا ذكر الشيخُ هذا الوجهَ لم يذكر هذا الإشكالَ، ومن عادته ذكره راداً به على الزمخشري. الثالث: أنَّ هادياً خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ تقديره: [إنما أنت منذرٌ]، وهو لكلِّ قومٍ هادٍ، ف "لكلُّ" متعلقٌ به أيضاً.

ووقف ابن كثير على "هادٍ" و { وَاقٍ } حيث وقعا، وعلى { وَاوَالٍ } هنا [وباقٍ في التخلٍ بإثبات] الياء، وحذفها الباقون. ونقل ابن مجاهد عنه أنه يقف بالياء في جميع الباب، وتقل عن ورش أنه حَبَّرَ في الوقف [بين الياء وحذفها، والباب] هو كل منقوصٍ منوَّنٍ غيرٍ منصوبٍ.

* { اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ }

قوله تعالى: { اللَّهُ يَعْلَمُ } : يجوز في الجلالة وجهان، أحدهما: أنها خبرٌ مبتدأٌ مضمرة، [أي: هو الله، وهذا] على قول مَنْ قَسَّرَ هادياً بأنه هو الله تعالى، فكانت هذه الجملة تفسيراً له، وهذا عَنِي الزمخشريُّ بقوله: "وَأَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: هُوَ اللَّهُ تَفْسِيرًا لِهَادٍ عَلَى الْوَجْهِ الْأَخِيرِ، ثُمَّ ابْتَدَأَ فَقَالَ: "يَعْلَمُ". والثاني: أن الجلالة مبتدأٌ و "يَعْلَمُ" خبرها، وهو كلامٌ مستأنفٌ مستقلٌ.

(9/98)

قال الشيخ: "وَيَعْلَمُ هُنَا مُتَعَدِيَةً إِلَى وَاحِدٍ، لِأَنَّهُ لَوْ يُرَادُ هُنَا النِّسْبَةُ، إِنَّمَا الْمُرَادُ تَعْلُقُ الْعِلْمَ بِالْمَفْرَدَاتِ". قلت: وإذا كانت كذلك كانت عِرْفَانِيَّةً، وقد قَدَّمْتُ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ نِسْبَةُ هَذَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَحَقَّقْتُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ، فَعَلَيْكَ بِاعْتِبَارِهِ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ.

قوله: { مَا تَحْمِلُ } : "ما" تحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون موصولة اسمية، والعائدُ محذوف، أي: ما تحماه. والثاني: أن تكون مصدرية فلا عائد. والثالث: أن تكون استفهامية، وفي محلها وجهان، أحدهما: أنها في محل رفع بالابتداء، و"تحمل" خبره، والجملة معلقة للعلم. والثاني: أنها في محل نصب بـ "تحمل" قاله أبو البقاء، وهو أولى، لأنه لا يُجَوِّزُ إِلَى حَذْفِ عَائِدٍ، وَلَا سِيمَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فَإِنَّهُمْ لَا يُجِيزُونَ "زَيْدٌ ضَرِبْتُ"، وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّيْخُ غَيْرَ هَذَا، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِهَذَا الْإِعْتِرَاضِ.

و "ما" فِي قَوْلِهِ { وَمَا تَغِيضُ... وَمَا تَزْدَادُ } مُحْتَمَلَةٌ لِلأَوْجِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ. وَغَاضَ وَزَادَ سُمِعَ تَعَدِّيَهُمَا، وَأَنْ تَجْعَلَهَا مُصَدْرِيَّةً عَلَى الْقَوْلِ بِمُصَدَّرِهِمَا. قَوْلُهُ: "عِنْدَهُ" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورَ الْمَحَلِّ صِفَةً لَشَيْءٍ، أَوْ مَرْفُوعَةً صِفَةً لـ "كل"، أَوْ مُنْصُوبَةً لِقَوْلِهِ "بِمَقْدَارٍ" أَوْ ظَرْفًا لِلِاسْتِقْرَارِ الَّذِي تَعْلُقُ بِهِ الْجَارُ لَوْقُوعِهِ خَبْرًا.

* { عَالِمُ الْعَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ }

قوله: { عَالِمُ الْعَيْبِ وَالشَّهَادَةِ } : يجوز أن يكون مبتجاً وخبره { الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ }، وَأَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، أَي: هُوَ عَالِمٌ. وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ "عَالِمٌ" نَصْبًا عَلَى الْمِدْحِ. وَوَقَفَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو فِي رِوَايَةِ عَلِيِّ يَاءِ "الْمُتَعَالِ" وَصَلًا وَوَقْفًا، وَهَذَا هُوَ الْأَشْهُرُ فِي لِسَانِهِمْ، وَحَدَّثَهَا الْبَاقُونَ وَصَلًا وَوَقْفًا لِحَدِّثِهَا فِي الرَّسْمِ. وَاسْتَسْهَلَ سَبِيوِيهِ حَدِّثَهَا فِي الْفَوَاصِلِ وَالْقَوَافِي وَلَانَ "أَل" تَعَاقِبُ التَّنْوِينَ، فَحَدِّثَتْ مَعَهَا لَهَا مُجْرَاهَا.

(9/99)

* { سَوَاءٌ مِّنْكُمْ مَّنْ أَسَرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ }

قوله تعالى: { سَوَاءٌ مِّنْكُمْ مَّنْ أَسَرَ } : فِي "سَوَاءٌ" وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ خَبْرٌ مُقَدَّمٌ، وَ { مَّنْ أَسَرَ } وَ { وَمَنْ جَهَرَ } هُوَ الْمَبْتَدَأُ، وَإِنَّمَا بِمِ يُتَنَّى الْخَبْرُ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ، وَهُوَ هُنَا بِمَعْنَى مُسَاوٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِكْلَامُ فِيهِ أَوَّلَ هَذَا الْمَوْضُوعِ، وَ "منكم" عَلَى هَذَا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي "سَوَاءٌ" لِأَنَّهُ بِمَعْنَى "مُسْتَوٍ". قَالَ أَبُو الْبِقَاءِ: "وَيَضَعُفُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي "أَسَرَ" أَوْ "جَهَرَ" لَوْجِهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: تَقْدِيمُ مَا فِي الصَّلَةِ عَلَى الْمَوْضُوعِ أَوْ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْضُوعِ، وَالثَّانِي: تَقْدِيمُ الْخَبْرِ عَلَى "منكم"، وَحَقُّهُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُ". قلت:

[قوله] "وحقّه أن يقع بعده" يعني بعده وبعد المبتدأ، وإلا يصير/ كلامه لا معنى له.

والثاني: أنه مبتدأ، وجاز الابتداء به لوصفه بقوله "مِنكُمْ" وأَعْرَبَ سببوه "سواءً عليه الخيرُ والشرُّ" كذلك. وقولُ ابن عطية أن سببوه صَعَّفَ ذلك بأنه ابتداءً بِنِزْكَ، عَلَطَ عليه.

(9/100)

قوله: {وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ} فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكونَ معطوفاً على "مُسْتَخْفٍ"، وإِبرادُ بـ "مَنْ" حينئذٍ اثنان، وحضَمَل المبتدأ الذي هو لفظُ "هو" على لفظها فأفرده، والخبر على معناها فتناه. الوجه الثاني: أن يكونَ عطفاً على "مَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ" لا على مُسْتَخْفٍ وحده. ويُرَجَّح هذين الوجهين ما قاله الزمخشري. قال رحمه الله: "فإن قلت: كان حقُّ العبارة أن يُقال: "وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَمَنْ هُوَ سَارِبٌ بِالنَّهَارِ" حتى يتناول معنى الاستواء المستخفي والسارِب، وإلا فقد تناول واحداً هو مُسْتَخْفٍ وسارِب. قلت: فيه وجهان، أحدهما: أن قوله "وسارِب" عطْفٌ على {مَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ} لا على "مُسْتَخْفٍ". والثاني: أنه عَطْفٌ على "مُسْتَخْفٍ"، إلا أن "مَنْ" في معنى الاثنين، كقوله:

2843- * تَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذَنُ بِصُطْحَانِ

كأنه قيل: سواءً منكم اثنان: {مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ}. وقلت: وفي عبارته بقوله "كان حقُّ العبارة أدب. وقوله: كَقَوْلِهِ "نُضَكُنْ مِثْلَ مَنْ" يشير إلى البيت المشهور في قصة بعضهم مع ذئب يخاطبه:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي وَلَا تَحُوْنِي * تَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذَنُ بِصُطْحَانِ

وليس في البيت حَمَلٌ على اللفظ والمعنى، إنما فيه حَمَلٌ على المعنى فقط، وهو مقصوده. وقوله: "وإلا فقد تناول واحداً هو مُسْتَخْفٍ وسارِب" لو قال بهذا قائل لأصاب الصواب، وهو مذهبُ ابن عباس ومجاهد، ذهب إلى أن المتسخفي والسارِب شخصٌ واحد، يَسْتَخْفِي بِاللَّيْلِ وَيَسْرِبُ بِالنَّهَارِ ليرى تصرفه في الناس.

الثالث: أن يكونَ على حذف "مَنْ" الموصولة، أي: وَمَنْ هُوَ سَارِبٌ، وهذا إنما يَتَمَسَّي عند الكوفيين، فإنهم يُجيزون حَذْفَ الموصول، وقد تقدّم استدلالهم ذلك.

والسَّارِب: اسمٌ فاعلٍ مِنْ سَرَبَ يَسْرِبُ، أي: تَصَرَّفَ كيف شاء. قال:

(9/101)

2844- أُنِّي سَرَبْتِ وَكُنْتِ غَيْرَ سَرُوبٍ * وَتَقَرَّبُ الْأَحْلَامُ غَيْرَ قَرِيبِ

وقال آخر:

2845- وَكُلُّ أَنْاسٍ قَارِبُوا فَحَلِيمٌ * وَنَحْنُ حَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهُوَ سَارِبٌ

أي: متصرفٌ كيف تَوَجَّه، لا يدفعه أحدٌ عن مضرعي، يَصِفُ قومه بالَمَنَعَة والقوة.

* { لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِن وَّالٍ }

قوله تعالى: { لَهُ } الضمير فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه عائدٌ على "مَنْ" المكررة، أي: لِمَنْ أَسْرَّ الْقَوْلَ وَلِمَنْ جَهَرَ بِهِ وَلِمَنْ اسْتَخْفَى وَسَرَّ مُعَقَّبَاتٍ، أي: جماعة من الملائكة يَعْقُبُ بعضهم بعضاً. الثاني: أنه يعود على "مَنْ" الأخيرة، وهو قولُ ابن عباس. قال ابن عطية: "والمُعَقَّبَاتُ على هذا: حَرَسُ الرَّجُلِ وَجَلَاوَرْتُهُ الَّذِينَ يَحْفَظُونَهُ. قالوا: والآيةُ على هذا في الرؤساء الكفار، واختاره الطبري في آخرين"، إلا أنَّ الماورديَّ ذكر على التأويل أنَّ الكلامَ نفيٌّ، والتقدير: لا يحفظونه. وهذا ينبغي أن [لا] يُسَمَّعَ البتة، كيف يَبْرُرُ كلامٌ موجبٌ ويُراد به نفي؟ وَحَدْفُ "لا" إنما يجوز إذا كان المنفيُّ مضارعاً في جوابِ قسمٍ نحو: { تَاللَّهِ تَفْتَوًّا } وقد تقدَّم تحريره، وإنما معنى الكلام -كما قال المهدي- يحفظونه مِنْ أَمْرِ اللَّهِ فِي طَنِّهِ وَزَعْمِهِ.

الثالث: أنَّ الضميرَ في "له" يعود على الله تعالى ذِكْرُهُ، وفي "يَحْفَظُونَهُ" للعبد، أي: لله ملائكةٌ يحفظون العبدَ من الآفات، ويحفظون عليه أعماله، قاله الحسن.

الرابع: عَوْدُ الضميرين على النبي عليه السلام، وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ قريبٌ، ولتقدَّم ما يُشعر به في قوله: { لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيَّ }

(9/102)

{ وَمُعَقَّبَاتٍ: جمع "مُعَقَّب" يزنة مُفْعَل، مِنْ عَقَّبَ الرَّجُلُ إِذَا جَاءَ عَلَى عَقَبِ الْآخِرِ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ يَعَقِبُ بَعْضًا، أَوْ لِأَنَّهُمْ يُعَقَّبُونَ مَا يَتَكَلَّمُ بِهِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَالأَصْلُ مُعَقَّبَاتٍ، فَادْغَمَتِ التَّاءُ فِي الْقَافِ كَقَوْلِهِ: { وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ } أَي: الْمُعَذِّرُونَ"، وَيَجُوزُ "مُعَقَّبَاتٍ" بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَلَمْ يَقْرَأْ بِهِ. وَقَالَ الشَّيْخُ: "وَهَذَا وَهْمٌ فَاحِشٌ لَا تُدْغَمُ التَّاءُ فِي الْقَافِ، وَلَا الْقَافُ فِي التَّاءِ، لَا مِنْ كَلِمَةٍ وَلَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ، وَقَدْ نَصَّ التَّصْرِيفِيُّونَ عَلَى أَنَّ الْقَافَ وَالْكَافَ كُلُّهُمَا يُدْغَمُ فِي الْآخِرِ، وَلَا يَدْغَمَانِ فِي غَيْرِهِمَا، وَلَا يُدْغَمُ غَيْرُهُمَا فِيهِمَا. وَأَمَّا تَشْبِيهُهُ بِقَوْلِهِ: { وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ } فَلَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ "الْمُعَذِّرُونَ" وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُهُ، وَأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ فِيهِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ "وَيَجُوزُ" مُعَقَّبَاتٍ بِكَسْرِ الْعَيْنِ فَهَذَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ "مُتَعَقَّبَاتٍ" فَادْغَمَتِ التَّاءُ فِي الْقَافِ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ وَهْمٌ فَاحِشٌ."/.

(9/103)

وفي "مُعَقَّبَات" احتمالان، أحدهما: أن يكون "مُعَقَّبَةٌ" بمعنى مُعَقَّبٍ والتاء للمبالغة كعلامَة ونسابة، أي: مَلَكَ مُعَقَّبٌ، ثم جُمِعَ كعلامات ونسابات. والثاني: أن يكون "مُعَقَّبَةٌ" صفةً لجماعة، ثم جُمِعَ هذا الوصفُ. وذكر ابن جرير أن "مُعَقَّبَةٌ" صفةٌ لجماعة، ثم جُمِعَ هذا الوصفُ. وذكر ابن جرير أن "مُعَقَّبَةٌ" جمعُ مُعَقَّبٍ، وشبّه ذلك برجل ورجال ورجال. قال الشيخ: "وليس كما ذكر، إنما ذلك كَجَمَلٍ وَجَمَالٍ وَجِمَالَاتٍ، وَمُعَقَّبَةٌ وَمُعَقَّبَاتٌ إنما هي كضاربةٍ وضارباتٍ. ويمكن أن يُجَابَ عنه بأنه يريد بذلك أنه أُلِقَ مِنْ حيث الاستعمالُ على جمع مُعَقَّبٍ، وإن كان أصله أن يُطْلَقَ على مؤنث "مُعَقَّبٍ"، فصار مثل "الواردة" للجماعة الذين يَرُدُّون، وإن كان أصله للمؤنثة من جهة أن جموعَ التكسير في العقلاء تُعَامَلُ معاملةً المؤنثة في الإخبارِ وَعَوْدِ الضمير، ومه قولهم "الرجال وأعضاؤها"، [والعلماء ذاهبة إلى كذا] وتشبيهه [ذلك برجل ورجال ورجال] من حيث المعنى لا الصناعة".

وقرأ أَبِي وإبراهيم وعُبَيْدُ اللهِ بن زياد "له مَعَاقِبُ". قال الزمخشري: [جمع مُعَقَّبٍ أو] مُعَقَّبَةٌ، والياءُ عوضٌ مِنْ حَذْفِ إِحْدَى القافين في التكسير". قلت: ويوضِّحُ هذا ما قاله ابنُ جنِي فإنه قال: "معاقيب تكسير [مُعَقَّبٍ بسكون العين] وكسر القاف كَمُطْعِمٍ وَمَطَاعِمٍ، وَمُقَدِّمٍ وَمَقَادِيمٍ، فكانَ مُعَقَّبًا جُمِعَ على مَعَاقِبَةٍ، ثم جُعِلَتِ الياءُ في "مَعَاقِبٍ" عوضاً من الهاء المحذوفة في مَعَاقِبَةٍ".

(9/104)

قوله: {مَنْ بَيْنَ يَدَيْهِ} يجوز أن يتعلَّقَ بِمَحذُوفٍ على أنه صفةٌ لـ "مُعَقَّبَاتٍ" ويجوزُ أن يتعلَّقَ بِمَعَقَّبَاتٍ، و "مِنْ" لابتداء الغاية، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضمير الذي هو في الطرف الواقع خبراً. والكلامُ على هذه الأوجه تامٌّ عند قوله {وَمِنْ خَلْفِهِ}. وعَبَّرَ أبو البقاء عن هذه الأوجهِ بِعِبَارَةٍ مُشْكَلَةٍ هَذَا سَرُّهَا، وهي قوله: {مَنْ بَيْنَ يَدَيْهِ} يجوز أن يكونَ صفةً لِمَعَقَّبَاتٍ، وأن يكونَ ظرفاً، وأن يكونَ حالاً مِنْ الضميرِ الذي فيه، فعلى هذا يتم الكلامُ عنده". انتهى.

ويجوز أن يتعلَّقَ بـ "يحفظونه"، أي: يحفظونه مِنْ بين يديه وَمِنْ خَلْفِهِ. [فإن قلت: كيف يتعلَّقُ حرفان] متحدان لفظاً ومعنى بعامل واحد: وهما "مِنْ" الداخلة على "بين" و "مِنْ" الداخلة على "أمر الله"؟ فالجواب أن "مِنْ" الثانية مغايرةٌ في المعنى كما ستعرفه.

قوله {يَحْفَظُونَهُ} يجوز أن يكونَ لـ "مُعَقَّبَاتٍ"، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضمير المستكنِّ في الجارِّ الواقع خبراً. و {مِنْ أَمْرِ اللهِ} متعلِّقٌ به، و "مِنْ": إمَّا للسبب، أي: بسبب أمرِ اللهِ -ويدلُّ له قراءةُ علي بن أبي طالب وابن عباس وزيد بن علي وعكرمة "بأمرِ اللهِ". وقيل: المعنى على هذا: يحفظون عَمَلَهُ بِإِذْنِ اللهِ، فحذف المضافَ - وإمَّا أن تكونَ على بابها. قال أبو البقاء: "مِنْ أَمْرِ اللهِ، أي: من الجنِّ والإنس، فتكون "مِنْ" على بابها". يعني أن يُرَادَ بأمرِ اللهِ نفسٌ ما يُحْفَظُ منه كَمَرَدَةِ الإنس والجنِّ، فتكون "مِنْ" لابتداء الغاية. وَجَوَّزَ أيضاً أن تكونَ بمعنى "عن"، وليس عليه معنىٌ يليقُ بِالآيَةِ الكريمة.

(9/105)

ويجوز أن تتعلّق بمحذوفٍ على انه صفةٌ لمُعَقِّباتٍ أيضاً، فيجيء الوصفُ بثلاثة أشياء في بعض الأوجه المتقدمة: بكونها تحفظه، وبكونها مِنْ أَمْرِ الله، ولكن يتقدّم الوصفُ بالجملة على الوصف بالجارِّ، وهو جائزٌ فصيح. وليس في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ كما زعم الفراء وغيره، وأن الأصل: له مُعَقِّباتٌ مِنْ أَمْرِ الله يحفظونه مِنْ بين يديه، لأنَّ الأصلَ عدُّهُ مع الاستغناء عنه. قوله: {وَإِذَا أَرَادَ} العاملُ في "إذا" محذوفٌ لدلالة جوابها عليه تقديره: لم يُرَدِّ، أو وقع، ونحوهما، ولا يَعْمَلُ فيها جوابها؛ لأنَّ ما بعد ألفاء لا يعمل فيما قبلها.

* { هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ }

قوله تعالى: {خَوْفًا وَطَمَعًا}: يجوز أن يكونا مصدرين ناصبهما محذوفٌ، أي: خافون خَوْفًا ويطمعون طَمَعًا. ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع نصب على الحال، وفي صاحب الحال حينئذٍ وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ "يُرِيكُمُ" الأول، أي: خائفين طامعين، أي: تخافون صواعقه، وتطمعون في مطره، كما قال المتنبي:

2846- فتى كالسحابِ الجونِ يُخَشِّي وَيُرْتَجِي * يُرَجِّي الحيا منها وتُخَشِّي

الصَّوَاعِقُ

والثاني: أنه البرق، أي: يريكموه حال كونه ذا خوفٍ وطمع، أو هو في نفسه خوفٌ وطمعٌ على المبالغة، والمعنى كما تقدّم. ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله، ذكره أبو البقاء، ومنعه الزمخشري بعدم اتحاد الفاعل، يعني أن فاعل الإرادة وهو الله تعالى غيرُ فاعل الخوفِ والطمع وهو ضميرُ المخاطبين، فاختلف فاعلُ الفعل المُعَلَّلِ وفاعلُ العلة. وهذا يمكن أن يجاب عنه: بأنَّ المفعولَ في قوة الفاعل، فإنَّ معنى "يُرِيكُم" يجعلكم رائيين، فتخافون وتطمعون، ومثله في المعنى قول/ النابغة الذبياني:

2847- وَحَلَّتْ بيوتي في يَفَاعٍ مُمَنِّعٍ * تَخَال به راعي الحَمولةِ طائرا

(9/106)

جِذَارًا عَلَى أَنْ لَا تُنَالِ مَقَادَتِي * وَلَا نِسْوتِي حَتَّى يَمُنَّنَ حَرَائِرًا
فـ "جِذَارًا" مفعولٌ من أجله، وفاعله هو المتكلم، والفعل المُعَلَّلُ الذي هو "جَلَّتْ" فاعله "بيوتي"، فقد اختلف الفاعل. قالوا: لكن لما كان التقدير: وأحللت بيوتي جِذَارًا صَحَّ ذلك.
وقد جَوَّزَ الزمخشري: ذلك أيضاً على حَذْفِ مضافٍ فقال: "إلا على تقدير حَذْفِ المضاف، أي: إرادة خوفٍ وطمع". وجَوَّزَه أيضاً على أن بعض المصادر ناب عن بعض، يعني: أن الأصل: يُرِيكُمُ البرقَ إِخَافَةً وإطماعاً؛ فإنَّ المُرِيَّ والمُخِيفَ والمُطْمِعَ هو اللهُ تعالى، وناب "خوف" عن إِخَافَةٍ، و"طمع" عن إطماع نحو: {أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ تَبَاتًا} على أنه قد ذهب جماعةٌ منهم ابنُ

خروفٍ إلى أن اتحادَ الفاعل ليس بشرطٍ.

* { وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ }

قوله تعالى: { وَهُمْ يُجَادِلُونَ } : يجوز أن تكون الجملة مستأنفةً أخبر عنهم بذلك، ويجوز أن تكون حالاً. وظاهر كلام الزمخشري أنها حالٌ من مفعول "يَصِيبُ"، فإنه قال: "وقيل: الواو للحال، [أي: فيصيب بها من يشاء في حال جدالهم]"، وجعلها غيرُها حالاً من مفعول "يشاء".
قوله: { وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ } [هذه الجملة حالٌ من الجلالة] الكريمة، وَيَضَعُفُ استثناءً لها. وقرأ العامة بكسر الميم، وهو القوة والإهلاك، قال عبد المطلب: 2848- لا يَعْلَبَنَّ صَلِيبُهُمْ * ومِحَالُهُمْ عَدْوًا مِحَالِكَ وقال الأعشى:

2849- فَرُعٌ تَبِعَ يَهْتَرُ فِي عُصَنِ الْمَجْدِ * عِدِ عَظِيمُ النَّدَى شَدِيدُ الْمِحَالِ

(9/107)

والمِحَالُ أيضاً: أشدُّ المكايدة والمماكرة، يقال: مَاحَلَهُ مُمَاحَلَةً، ومنه: تَمَحَّلَ فلانٌ لكذا، أي: تكلف له استعمالَ الحيلة. وقال أبو زيد: "هو التُّقْمَةُ". وقال ابن عرفة، "هو الجِدَالُ" [وفيه على هذا] مقابلةٌ معنويةٌ كأنه قيل: وهم يجادلون في الله وهو شديدُ الجِدَالِ.
[واختلفوا في ميمه]: فالجمهور على أنها أصليةٌ من المَحَلِّ وهو المَكْرُ والكيد، ووزنه فِعَالٌ كِمِهَادٍ. وقال القتيبي: إنه من الحيلة، وميمه مزيدةٌ، كمكان من الكون، ثم يقال: تمكَّنْتُ. وقد غلظه الأزهري وقال: لو كان مِفْعَلًا مِنَ الحيلة لظهرت مثل: مِرْوَدٌ وَمِحْوَلٌ وَمِحْوَرٌ.

وقرأ الأعرج والضحاك بفتحها، والظاهر أنه لغةٌ في المكسورِها، وهو مذنَّبُ ابن عباس، فإنه فسَّره بالحوْلِ وفسَّره غيره بالحيلة. وقال الزمخشري: "وقرأ الأعرج بفتح الميم على أنه مَفْعَلٌ مِنْ حَالٍ يَحْوُلُ مَحَالًا، إذا احتال، ومنه "أَحْوَلُ مِنْ ذَنْبٍ"، أي: أشدُّ حَيْلَةً، ويجوز أن يكونَ المعنى: شديدُ الفقارِ، ويكونَ مَثَلًا في القوَّةِ والقدرة، كما جاء "فساعدُ الله أشدُّ، ومُوساهُ أَحَدٌ"، لأنَّ الحيوانَ إذا اشتدَّ مَحَالُهُ كان منعوتاً بشدةِ القوَّةِ والاضطلاعِ بما يَعْجُرُ غيرُه، ألا ترى إلى قولهم: "فَقَرَّتْهُ الفَاقِرَةُ" وذلك أنَّ الفَقَارَ عمودُ الظهرِ وقِوَامُهُ".

* { لَهُ دَعْوَةٌ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطٍ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ }

(9/108)

وقوله: {لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ}: من باب إضافة الموصوف إلى الصفة، والأصل: له الدعوة الحق كقوله: {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ} على أحد الوجهين. وقال الزمخشري: "فيه وجهان، أحدهما: أن تُضاف الدعوة إلى الحق الذي هو نقيض الباطل، كما تُضاف الكلمة إليه في قوله "كلمة الحق". والثاني: أن تُضاف إلى الحق الذي هو اللئ على معنى دعوة المدعو الحق الذي يسمع فيجيب". قال الشيخ: "وهذا الوجه الثاني لا يظهر؛ لأنَّ مآله إلى تقدير: لله دعوة الله كما تقول: لزيد دعوة زيد، وهذا التركيب لا يصح". قلت: وأين هذا مما قاله الزمخشري حتى يردَّ عليه به؟

قوله: {وَالَّذِينَ يَدْعُونَ} يجوز أن يُراد بالذين المشركون، فالواو في "يدعون" عائده، ومفعوله محذوف وهو الصنام، والواو في {لَا يَسْتَجِيبُونَ} عائذ على مفعول "يدعون" المحذوف، وعاد عليه ضمير كالعقلاء لمعاملتهم إياه معاملتهم. والتقدير: والمشركون الذين يدعون الأصنام لا تستجيب لهم الأصنام إلا استجابة كاستجابة باسط كفيه، أي: كاستجابة الماء من بسط كفيه إليه، يطلب منه أن يبلغ فاه، والماء جماد لا يشعر ببسط كفيه ولا بعطشه، ولا يقدر أن يجيبه ويبلغ فاه، قال معناه الزمخشري. ولما ذكر أبو البقاء قريباً من ذلك وقدّر التقدير المذكور قال: "والمصدر في هذا التقدير مضاف إلى المفعول كقوله: {لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ} وفاعل هذا المصدر مضمّر هو ضمير الماء، أي: لا يجيبونهم إلا كما يجيب الماء باسط كفه إليه، والإجابة هنا كناية عن الانقياد."/.

(9/109)

ويجوز أن يُراد بالذين الأصنام، أي: والآلهة الذين يدعونهم من دون الله لا يستجيبون لهم بشيء إلا استجابة، والتقدير كما تقدّم في الوجه قبله. وإنما جمّعهم جمّع العقلاء: إمّا للاختلاف؛ لأنَّ الآلهة عقلاء وجماد، وإمّا لمعاملتهم إياها معاملة العقلاء في زعمهم، فالواو في "يدعون" للمشركين، والعائد المحذوف للأصنام، وكذا واو "يستجيبون".

وقرأ اليزيدي عن أبي عمرو "تدعون" بالخطاب وهو مَقْوِيَةٌ للوجه الثاني: ولم يذكر الزمخشري غيره.

قوله: {وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ} في "هو" ثلاثة أوجه، أحدها: أنه ضمير الماء. والهاء في "ببالغه" للفم، أي: وما الماء ببالغ فيه. الثاني: أنه ضمير الفم، والهاء في "ببالغه" للماء، أي: وما الفم ببالغ الماء؛ إذ كل واحدٍ منهما لا يبلغ الآخر على هذه الحال، فنسبة الفعل إلى كل واحدٍ وعدمها صحيحتان. الثالث: أن يكون ضمير الباسط، والهاء في "ببالغه" للماء، أي: وما باسط كفيه إلى الماء ببالغ الماء. ولا يجوز أن يكون "هو" ضمير الباسط، وفاعل "ببالغه" مضمراً والهاء في "ببالغه" للماء، لأنه حينئذ يكون من باب جريان الصفة على غير من هي له، ومتى كان كذا لزم إيراد الفاعل فكان التركيب هكذا: وما هو ببالغ الماء، فإن جعلت الهاء في "ببالغه" للماء جاز أن يكون "هو" ضمير الباسط كما تقدّم تقريره.

والكاف في "كباسط": إمّا نعتٌ لمصدر محذوف، وإمّا حالاً من ذلك المصدر كما تقدّم تقرير غير مرة.

وقال أبو البقاء: "والكاف في "كباسيط" إن جعلتها حرفاً كان فيها ضميراً يعود على الموصوف المحذوف، وإن جعلتها اسماً لم يكن فيها ضميراً". قلت: وكوّن الكاف اسماً في الكلام لم يُقَلْ به الجمهور، بل الأخص، وبمعنى بالموصوف ذلك المصدر الذي قدّره فيما تقدّم.

(9/110)

* { وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُم بِالْعُدُوِّ وَالْإِصَالِ }

قوله تعالى: {طَوْعًا وَكَرْهًا}: إمّا مفعولٌ هُنَّ أجله، وإمّا حال، أي: طائعين وكارهين، وإمّا منصوبٌ على المصدر المؤكّد بفعلٍ مضمّر. وقرأ أبو مجلز: "والإيصال" بالياء قبل الصاد. وخرّجها ابنُ جني على أنه مصدرٌ "أصل" كضاربٍ، أي: دخل في الأصيل، كأصبح، أي: دخل في الصباح. و"ظلالهم" عطف على "من". و"بالعدوّ" متعلّقٌ بيسجد، والباء بمعنى في، أي: في هذين الوقتين.

* { قُلْ مَنِ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ مِّنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ }

وقرأ الأخوان وأبو بكر عن عاصم "يستوي" بالياء من تحث، والباقون بالتاء من فوق، والوجهان واضحان باعتبار أنّ الفاعل مجازيٌّ التانيث، فيجوز في فعله التذكير والتانيث، كنظائر له مرّت. وقوله: "أم هل" هذه "أم" المنقطعة، فتقدّر بـ "بل" والهمزة عند الجمهور، و بـ "بل" وحدها عن بعضهم، وقد تقدّم ذلك محرراً، وقد يتقوى بهذه الآية من يرى تقديرها بـ "بل" فقط بوقوع "هل" بعدها، فلو قدّرناها بـ "بل" والهمزة لزم اجتماع حرقى معنى، فتقدّر بها بـ "بل" وحدها ولا تقوية له، فإنّ الهمزة قد جامعّت "هل" في اللفظ كقول الشاعر:

2850- * أهل رأونا بوادي الغفّ ذي الأكم

(9/111)

فأولى أن يجامعها تقديراً. ولقائل أن يقول: لا يُسَلَّمُ أنّ "هل" هذه استفهامية بل بمعنى "قد"، وإليه ذهب جماعة، وإن لم يجامعها همزة كقوله تعالى: {هَلْ أتى على الإنسان حينٌ} أي: قد أتى، فهنا أولى، والسماع قد رَوَدَ بوقوع "هل" بعد "أم" وبعده. فمن الأوّل هذه الآية، ومن الثاني وما بعدها من قوله: "أم جعلوا"، وقد جمع الشاعر أيضاً بين الاستعمالين في قوله:

2851- هل ما عَلِمْتَ وما اسْتُوْدِعْتَ مكتومٌ * أم حَبْلُهَا إِذ تَأْتِكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بِكَى لَمْ يَفْضِ عَبْرَتَهُ * إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيِّنِ مَسْكُومٌ
/ والجملة من قوله: حَلَقُوا" صفةٌ لشركاء.

* { أَتَرَ لَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ رَبِّدًا رَّايِبًا وَمِمَّا
يُوقَدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حَلِيَّةٍ أَوْ مَتَاعِ رَبِّدٌ مِّثْلُهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ
وَالْبَاطِلَ قَائِمًا الزَّبْدُ قَيْدَهُبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمُكِّتُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ
يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ }

قوله تعالى: {أَوْدِيَةٌ}: هو جمعُ وادٍ، وجمعُ فاعِلٍ على أَفْعَلَةٍ، قال أبو البقاء:
"شادٌ، ولم تَسْمَعُهُ في غير هذا الحرف، ووجهه: أنَّ فاعلاً قد جاء بمعنى فَعِيلٍ،
وكما جاء فَعِيلٌ وأَفْعَلَةٌ آخِرِينَ، أحدهما: قولهم: جاز وأَجْوَرَةٌ، والثاني: ناحية
وأُنْجِيَةٌ.

قوله: "بَقَدَرِهَا" فيه وجهان، أحدهما "أنه متعلِّقٌ بـ "سَالَتْ"، والثاني: أنه
متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ "أودية". وقرأ العامَّةُ بفتح الدال، وزيد بن علي
والأشهب العقيليُّ وأبو عمرو في روايةٍ بسكونها، وقد تقدَّم ذلك في سورة
البقرة.

(9/112)

و "احتمل" بمعنى حَمَلَ فافْتَعَلَ بمعنى المجرد، وإنما نكَّر الأودية وعَرَّفَ
السيْلَ؛ لأنَّ المطرَ يَنْزِلُ فِي الْبِقَاعِ عَلَى الْمَنَاوِبِ، فَتَسِيلُ بَعْضُ أَوْدِيَةِ الْأَرْضِ
دُونَ بَعْضٍ، وَتَعْرِيفُ السَّيْلِ لِأَنَّهُ قَدْ فُهِمَ مِنَ الْفِعْلِ قَبْلَهُ وَهُوَ "فَسَالَتْ" وَهُوَ كَو
ذُكِرَ لِكَانٍ نَكْرَةً، فَلَمَّا أُعِيدَ أَعِيدَ بِلَفْظِ التَّعْرِيفِ نَحْوُ: "رَأَيْتُ رَجُلًا فَأَكْرَمْتُ
الرَّجُلَ" [وَالزَّبْدُ: وَصَرَ الْعَلْيَانِ وَحَبْنُهُ] قَالَ النَّابِغَةُ:

2852- فما الْفُرَاتُ إِذَا هَبَّ الرِّيحُ لَهُ * تَرْمِي غَوَارِبُهُ الْعَبْرِينَ بِالزَّبْدِ
وقيل: هو ما يَحْتَمِلُهُ السَّيْلُ مِنْ عَثَائٍ وَنَحْوِهِ، وَمَا يَرْمِي بِهِ [عَلَى] ضِفَّتَهُ مِنَ
الْحَبَابِ. وَقِيلَ: هُوَ مَا يَطْرُقُ الْوَادِيَ إِذَا جَاشَ مَأْوُهُ، وَارْتَفَعَتْ أَمْوَاجَتُهُ. وَهِيَ
عِبَارَةٌ مُتْقَارِبَةٌ. وَالزَّبْدُ: الْمُسْتَخْرَجُ مِنَ اللَّبَنِ. قِيلَ: مُشْتَقٌّ مِنْ هَذَا لِمَشَابَهَتِهِ
إِيَّاهُ فِي الْكثْرَةِ، وَفِي الْحَدِيثِ: "عُفِّرَتْ لَهُ ذَنُوبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ رَبْدِ الْبَحْرِ
". قَوْلُهُ: {وَمِمَّا يُوقَدُونَ} هَذَا الْجَارُ [خَبْرٌ مُقَدَّمٌ، وَمِبْتَدَأٌ "رَبْدٌ"]. وَ"مِثْلُهُ"
صِفَةٌ الْمُبْتَدَأِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمِنَ الْجَوَاهِرِ الَّتِي هِيَ كَالنَّحَاسِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ رَبْدٌ،
أَيُّ: حَبْتُ مِثْلُهُ، أَيُّ: مِثْلُ رَبْدِ الْمَاءِ، وَوَجْهُ الْمَمَاتِلَةِ: أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا نَاشِئٌ مِنَ
الْأَكْدَارِ.

وَقَرَأَ الْأَخْوَانُ وَحَفْصٌ "يُوقَدُونَ" بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ، أَيُّ: النَّاسُ، وَالْبَاقُونَ بِالتَّاءِ
مِنْ فَوْقَ عَلَى الْخَطَابِ.

(9/113)

و "عليه" متعلق بـ "يوقدون". وأما "في النار" ففيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ يوقدون، وهو قول الفارسي والحوفي وأبي البقاء. الثاني: أنه متعلق بمحذوف، أي: كائناً أو ثابتاً، قاله مكى وغيره. ومنعوا تعلقه بـ "يوقدون" لأنهم زعموا أنه لا يُوقد على شيء إلا وهو في النار، وتعليق حرف الجر بـ "يوقدون" يقتضي تخصيص حال من حال أخرى. وهذا غير لازم. قال أبو علي: "قد يُوقد على الشيء وإن لم يكن في النار، كقوله تعالى: {قَاوُذْ لِي يَا هَامَانَ عَلَى الطين} والطين لم يكن فيها، وإنما يُصيبه لَهْبُهَا، وأيضاً فقد يكون ذلك على سبيل التوكيد كقوله تعالى: {وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ

{. قوله: "ابتغاء" فيه وجهان، أظهرهما: أنه مفعول من أجله. والثاني: أنه مصدر في موضع الحال، أي: مُبْتَغِينَ حَلِيَّةً، و "حَلِيَّةٌ" مفعول معنى. "أو متاع" تَسْقُ عَلَى "حَلِيَّةٍ"، فَالْحَلِيَّةُ مَا يُتَرَبَّنُ بِهِ، وَالمَتَاعُ: مَا يَقْضُونَ بِهِ حَوَائِجَهُمْ كالمَسَاحِي مِنَ الحَدِيدِ وَنَحْوِهَا. و "من" في قوله: {وَمِمَّا يُوقِدُونَ} تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون لابتداء الغاية، أي: ومنه ينشأ رَبْدٌ مِثْلُ رَبْدِ المَاءِ. والثاني: أنها للتبعيض، بمعنى: وَبَعْضُهُ رَبْدٌ.

(9/114)

قوله: "جُفَاءً" حال. والجُفَاءُ: قال ابن الأنباري: "المتفرق". يقال: جَفَّتِ الرِيحُ السحابَ، أي: قَطَعَتْهُ وَقَرَّقَتْهُ. وقيل: الجُفَاءُ: ما يَرْمِي بِهِ السَّيْلُ. يُقَالُ: جَفَّتِ القِدْرُ بَرَبْدِهَا جُفَاءً، وَجَفَّ السَّيْلُ بَرَبْدِهِ وَأَجْفَأَ، وَبِاللام قَرَأَ رُؤْيَةً بِن العجاج. قال أبو حاتم: "لا يُقْرَأُ بقراءة رُؤْيَةٍ، لأنه كان يَأْكُلُ الفَارَّ" يعني أنه أعرابي جاف. قلت: قد تقدّم ثناء الزمخشري عليه أول البقرة، وذكر فصاحته. وقد وجهوا قراءته بأنها من أَجْفَلَتِ الرِيحُ الغنمَ، أي: قَرَّقَتْهُ قِطْعاً فَهِيَ فِي المعنى كقراءة العامة بالهمزة.

وفي همزة "جُفَاءً" وجهان، أظهرهما: أنها أصلٌ لثبوتها في تصاريف هذه المادة كما رأيت. والثاني: بدل من واو، وكأنه مختارٌ أبي البقاء وفيه نظر؛ لأن مادة جفا يَجْفُو لا يليق معناها هنا، والأصل عدم الاشتراك. قوله: "كذلك يَصْرِبُ" / الكاف في محل نصب، أي: مثل ذلك الصَّرْبِ يَصْرِبُ.

* {لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ الْحُسْنَى وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ سُوءُ الحِسَابِ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ المِهَادُ }

قوله تعالى: {لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا}: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ "يَصْرِبُ" وبه بدأ الزمخشري. قال: "أي: كذلك يضرب الأمثال للمؤمنين الذين استجابوا، وللكافرين الذين لم يستجيبوا". والحُسْنَى صفةٌ لمصدر "استجابوا"، أي: استجابوا الاستجابة الحُسْنَى. وقوله: {لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَّا فِي الأَرْضِ} كلامٌ مبتدأ في ذكر ما أعَدَّ لغير المستجيبين. قال الشيخ: "والتفسير الأول أولى" يعني به أن "للذين" خبرٌ مقدّم، و "الحسنى" مبتدأ مؤخر كما سيأتي إيضاحه.

(9/115)

قال: "لأن فيه صَرَبَ الأمثال غير مقيّد بمثل هذين، والله تعالى قد صَرَبَ أمثالا كثيرة في هذين وفي غيرهما، ولأنّ فيه ذَكَرَ ثواب المستجيبين، بخلاف قول الزمخشري، فكما ذَكَرَ ما لغير المستجيبين من العقاب ذَكَرَ ما للمستجيبين من الثواب، ولأنّ تقديره بالاستجابة الحُسْنَى مُشْعِرٌ بتقييد الاستجابة، ومقابلها ليس نفى الاستجابة مطلقاً، إنما مقابلها نفى الاستجابة، ومقابلها ليس نفى الاستجابة الحسنَى، والله تعالى قد نفى الاستجابة مطلقاً، ولأنّ على قوله يكون قوله {لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ} مُفْلَتاً أو كالمُفْلَتِ؛ إذ يصير المعنى: كذلك يَصْرُبُ الله الأمثال للمؤمنين وللكافرين لو أنّ لهم ما في الأرض، فلو كان التركيب بحرف رابطٍ "لو" بما قبلها زال التفلت، وأيضاً فيوهم الاشتراك في الضمير، وإن كان تخصيص ذلك بالكافرين معلوماً".

قلت: قوله "لأنّ فيه صَرَبَ الأمثال غير مقيّد" ليس في قول الزمخشري ما يقتضي التقييد. وقوله: "ولأنّ فيه ذَكَرَ ثواب المستجيبين" إلى آخره، ما ذكره الزمخشري أيضاً يُؤخذ من فحواه ثوابهم. وقوله "والله تعالى نفى الاستجابة مطلقاً" ممنوع؛ بل نفى تلك الاستجابة الأولى، لا يُقال: قَتَبْتُ استجابة غير حسنى؛ لأنّ هذه الصفة لا مفهوم لها؛ إذ الواقع أنّ الاستجابة لله لا تكون إلا حُسْنَى. وقوله: "بصير مُفْلَتاً" كيف يكون مُفْلَتاً مع قول الزمخشري: [كلام] مبتداً في ذكر ما أعدّ لهم؟ وقوله: "وأيضاً فيوهم الاشتراك" كيف يُتوهم هذا بوجه من الوجوه؟ وكيف يقول ذلك مع قوله "وإن كان تخصيص ذلك بالكافرين معلوماً" فإذا عَلِمَ كيف يُتوهم؟

(9/116)

والوجه الثاني: أن يكون "للذين" خبراً مقدّماً، والمبتداً "الحُسْنَى"، و {وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ} مبتداً، وخبره الجملة الامتناعية بعده. ويجوز على الوجه الأول أن يكون {وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا} مبتداً، وخبره الجملة الامتناعية بعده، وإنما خصّ بضرَب الأمثال الذين استجابوا، لانتفاعهم دون غيرهم.

* { أَقْمَنَ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ }

قوله تعالى: { أَقْمَنَ يَعْلَمُ } كقوله: "أَقْلَمٌ" وقد تقدّم تقريب القولين فيه، ومذهب الزمخشري فيه بُعد هنا.

* { الَّذِينَ يُؤْفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَتَفَضُّونَ الْمِيثَاقَ }

قوله تعالى: { الَّذِينَ يُؤْفُونَ } يجوز أن يكون نعتاً لأولي أو بدلاً منه أو بياناً له،

أو مرفوعاً على إضمار مبتدأ، أو منصوباً على إضمار فِعْلٍ، كلاهما على المدح، أو هو مرفوعٌ بالابتداء، وما بعده عطْفٌ عليه. و {أَوْلَايَكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ} خبره.

* { وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةِ أَوْلَايَكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ }

قوله تعالى: { ابْتِغَاءَ وَجْهِ } يجوز أن يكون مفعولاً له وهو الظاهر، وأن يكون حالاً، أي: مُبْتَغِينَ، والمصدرُ مضافٌ لمفعوله.
قوله: { عُقْبَى الدَّارِ } يجوز أن يكون مبتدأ، خبره الجائر قبله، والجملة خبر "أولئك"، ويجوز أن يكون "لهم" خبر "أولئك" و "عُقبى" فاعلٌ بالاستقرار.

* { جَنَّاتٌ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ }

(9/117)

قوله تعالى: { جَنَّاتٌ عَدْنٌ } : يجوز أن يكون بدلاً من "عقبى"، وأن يكون بياناً، وأن يكون خبر مبتدأ مضمرة، وأن يكون مبتدأ خبره "يَدْخُلُونَهَا" وقرأ النخعي "جنة" بالإنفراد. وتقدّم الخلاف في "يَدْخُلُونَهَا".
والجملة من "يَدْخُلُونَهَا" تحتل الاستئناف أو الحالية المقدره.
قوله: { وَمَنْ صَلَحَ } : يجوز أن يكون مرفوعاً عطفاً على الواو، وأغنى الفصل بالمفعول عن التأكيد بالضمير المنفصل، وأن يكون منصوباً على المفعول معه، وهو مرجوح.

وقرأ ابن أبي عبله "صَلَحَ" بضم اللام، وهي لغة مَرْجُوحة.
قوله: { مِنْ آبَائِهِمْ } في محلّ الحال مِنْ { وَمَنْ صَلَحَ } و "مِنْ" لبيان الجنس.
وقرأ عيسى الثقفي "وَذُرِّيَّتِهِمْ" بالتوحيد.
قوله: "سلام" الجملة محكيّة بقول مضمرة، والقول المضمّر حالٌ مِنْ فاعلٍ "يَدْخُلُونَ"، أي: يَدْخُلُونَ قِيَّالِينَ.

/ قوله: "بما صَبَرْتُمْ" متعلّق بما تعلّق به "عليكم"، و "ما" مصدرية، أي: بسبب صَبَرِكُمْ. ولا يتعلّق بـ "سلام" لأنه لا يُفصل بين المصدر ومعموله بالخبر.
قاله أبو البقاء. وقال الزمخشري: "ويجوز أن يتعلّق بـ "سلام"، أي: تُسَلِّمَ عليكم وتُكْرِمُكم بصبركم"، ولَمَّا نقله عنه الشيخ لم يَعترض عليه بشيء.
والظاهر أنه لا يُعترض عليه بما تقدّم؛ لأنّ ذلك في المصدر المؤول بحرف مصدرية، وفعل، وهذا المصدر ليس من ذلك. والباء: إمّا سببية كما تقدّم، وإمّا بمعنى بَدَل، أي: بَدَل صبركم، أي: بما احتملتم من شاق الصبر. وقيل: "بما صَبَرْتُمْ" خبرٌ مبتدأ مضمرة، أي: هذا الثواب الجزيل بما صبرتم.

وقرأ الجمهور "فَنِعْمَ" بكسر النون وسكون العين، وابن يعمر بالفتح والكسر، وقد تقدّم أنها الأصل كقوله:

2538- * نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ

(9/118)

وابن وثاب بالفتح والسكون، وهي تخفيف الأصل، ولغة تميم تسكين عين فعل مطلقاً. والمخصوص بالمدح محذوف، أي: الجنة.

* { وَالَّذِينَ يَنْفُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ }

قوله تعالى: { وَالَّذِينَ يَنْفُضُونَ } مبتدأ، والجملة من قوله: { أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ } خبره. والكلام في اللعنة كالكلام في { لَهُمْ عُقُوبَى الدَّارِ }.

* { اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَقَرِحُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مَتَاعٌ }

وقرأ زيد بن علي "ويقدر" بضم العين. قوله "وقرخوا" هذا استئناف إخبار. وقيل: بل [هو عطف على صلة "الذين"] قبله. وفيه نظر: من حيث الفصل بين أبعاض الصلة بالخبر، وأيضاً فإن هذا ماض وما قبله مستقبل، ولا بد من التوافق في الزمان، إلا أن يقال: المقصود استمرارهم بذلك، وإن الماضي متى وقع صلة صلح للمضي والاستقبال. قوله: { وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ }، أي: في جنب الآخرة. وهذا الجار في موضع الحال تقديره: وما الحياة القريبة كائنة في جنب الآخرة إلا متاع، ولا يجوز تعلقه بالحياة ولا بالدنيا لهما لا يقعان في الآخرة.

* { وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَرَادَ }

والضمير في "عليه" عائذ على الله تعالى، أي: إلى دينه وشرعه. وقيل: على الرسول. وقيل: على القرآن.

* { الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ }

(9/119)

قوله تعالى: { الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ } يجوز فيه خمسة أوجه، أحدها: أن يكون مبتدأ خبره الموصول الثاني، وما بينهما اعتراض. [الثاني: أنه بدل] من "من أناب". الثالث: أنه عطف بيان له. الرابع: أنه خبر مبتدأ مضمرة. أنه منصوب بإضمار فعل.

قوله: { بِذِكْرِ اللَّهِ } يجوز أن يتعلق بـ "تطمئن" فتكون الباء سببية، أي: بسبب

ذَكَرَ اللهُ. وقال أبو البقاء: "ويجوز أن يكونَ مفعولاً به، أي: الطمأنينةُ تَحْصُلُ بذكرِ الله، الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ "قلوبهم" أي: تطمئنُّ وفيها ذِكْرُ اللهِ".

* { الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ }

قوله تعالى: { الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا } فيه أوجه: أن يكونَ بدلاً من "القلوبُ" على حَذْفِ مضاف، أي: قلوب الذين آمنوا، وأن يكونَ بدلاً من "مَنْ أَنَابَ"، وهذا على قول مَنْ لم يجعلِ الموصولَ الأولَ بدلاً من "مَنْ أَنَابَ"، وإلا كانَ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرة. وأن يكونَ منصوباً بإضمارِ فعل. والجملةُ مِنْ "طُوبَى لَهُمْ" على هذين الوجهين حالٌ مقدَّرة، العاملُ فيها "آمَنُوا وَعَمِلُوا". وواوُ "طُوبَى" منقلبةٌ عن ياءٍ لأنها من الطيب، وإنما قُلِبَتْ لِأجل الضمة قبلها كموسير وموقن من اليسر واليقين. واختلفوا فيها: فقيل: هي اسمٌ مفردٌ مصدر كَبَشْرَى وَرَجَعَى، مِنْ طَابَ بطيب. وقيل: بل هي جمعٌ "طَيِّبَةٌ" كما قالوا: كُوَسَى في جمع كَيْسَةٍ، وَضُوقَى في جمع صَيِّقَةٍ. ويجوز أن يقال: "طَيِّبَى" بكسر الفاء وكذلك الكَيْسَى والضَيْقَى. وهل هي اسمٌ لشجرةٍ بعينها أو اسمٌ للجنة بلغة الهند أو الحبشة؟ خلافٌ مشهور.

(9/120)

وجاز الابتداء بـ "طُوبَى": إمَّا لأنها عَلِمَ لشيءٍ بعينه، وإمَّا لأنها نكرةٌ في معنى الدعاء كسلام عليك ووَيْلُ له، كذا قال سيبويه. وقال ابن مالك: "إنه يُلزم رَفْعُهَا بالابتداء، ولا تدخلُ عليها نوابِغُه". وهذا يَرُدُّ عليه: أَنَّ بعضَهم جعلها في الآية منصوبةً بإضمارِ فَعَلٍ، أي: وَجَعَلَ لَهُمْ طُوبَى، وقد يَتَأَيَّدُ ذلك بقراءة عيسى الثقفي "وَحُسْنِ مَآبٍ" بنصب النون. قال: "إنه معطوفٌ على "طُوبَى"، وإنها في موضع نَصْبٍ". قال ثعلب: "وطُوبَى على هذا مصدرٌ كما قالوا: سَقِيًّا". وَحَرَّجَ هذه القراءةَ صاحبُ "اللوامح" على النداء كـ {يَا سَقَى} على القوت، يعني أَنَّ "طُوبَى" تضاف للضمير، واللام/ مقحمة، كقوله: 2845- * يَا بُوسَ لِلْجَهْلِ صَرَّاراً لِأَقْوَامٍ [قوله]:

2855- يَا بُوسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي * وَصَعَتْ أَرَاهِطاً فَاسْتَرَا حُوا
ولذلك سقط التنوينُ مِنْ "بُوسَ" كأنه قيل: يَا طَيِّبَاهُمْ، أي: مَا أَطَيَّبَهُمْ وَأَحْسَنَ مَا بِهِمْ. قال الزمخشري: "ومعنى طُوبَى لك: أَصَبْتَ خيراً وطيباً، ومحلها النصبُ أو الرفع كقولك: طيباً لك وطيبٌ لك وسلاماً لك، وسلامٌ لك، والقراءةُ في قوله: "وَحُسْنِ مَآبٍ" بالنصب والرفع تدلُّ على مَحَلِّيَّتِهَا، واللامُ في "لَهُمْ" للبيان، مثلها في "سَقِيًّا لك". فهذا يدلُّ على أنها تتصرفُ ولا تلزم الرفع بالابتداء.

وقرأ مَكْوَرَةً الأعرابي "طَيِّبَى" بكسرِ الطاءِ لِتَسْلَمَ الباءُ نحو: بِيضٌ وَمَعِيشَةٌ. وقرئ "وَحُسْنِ مَآبٍ" بفتح النون ورفَع "مَآبٍ" على أنه فعلٌ ماضٍ، أصله "حَسَنٌ" فَتَقَلَّتْ ضمةُ العينِ إلى الفاءِ قَصْداً للمدح، كقولهم:

2856- * حُسْنَ ذَا أَدَبَا
و "مَا بُ" فاعله.

(9/121)

* { كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِيهَا أُمَّةً قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لَبَّتُوا عَلَيْهِمُ الذِّبَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَانِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ }

قوله تعالى: { كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ } : الكاف في محل نصب كنظائرها. قال الزمخشري: "مثل ذلك الإرسال أرسلناك، يعني: أرسلناك إرسالاً له شأن". وقيل: الكاف متعلقة بالمعنى الذي في قوله { إِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي } أي: "كما أنفذ الله هذا كذلك أرسلناك". وقال ابن عطية: "الذي يظهر لي أن المعنى: كما أجرنا العادة بأن الله يضل ويهدي لا الآيات المقترحة، وكذلك أيضاً فعلنا في هذه الأمة: أرسلناك إليها بوحى لا آيات مقترحة". وقال أبو البقاء: "كذلك" [التقدير:] الأمر كذلك فجعلها في موضع رفع. وقال الحوفي: "الكاف للتشبيه في موضع نصب، أي: كفعلنا الهداية والإضلال". والإشارة بـ "ذلك" إلى ما وصف به نفسه من أن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء.

قوله: { قَدْ خَلَتْ } جملة [في محل جر صفة]. و "للتلو" متعلق بـ "أَرْسَلْنَاكَ". قوله: { وَهُمْ يَكْفُرُونَ } يجوز أن تكون هذه الجملة استثنائية وأن تكون حالية، والضمير في "وهم" عائذ على "أمة" من حيث المعنى، ولو عاد على لفظها لكان التركيب "وهي تكفر". وقيل: الضمير عائذ على "أمة" وعلى "أمم". وقيل: على الذين قالوا: { لَوْلَا أَنْزَلَ }.

(9/122)

* { وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلَّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلِ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا أَقَلَّمْ بَيَّاسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَرَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّنْ دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ }

قوله تعالى: { وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا } : جوائها محذوف، أي: لكان هذا القرآن، لأنه في غاية ما يكون من الصحة. وقيل: تقديره: لما آمنوا. ويُقِلُّ عن الفراء أن جواب "لو" هي الجملة من قوله { وَهُمْ يَكْفُرُونَ } ففي الكلام تقديم وتأخير، وما بينهما اعتراض. وهذا في الحقيقة دال على الجواب. وإنما حذفت التأء في قوله "وكلم به الموتى" وتبنت في الفعلين قبله لأنه من باب التغليب؛ لأن "الموتى" يشمل المذكر والمؤنث. قوله: { أَقَلَّمْ بَيَّاسِ الَّذِينَ } أصل اليأس: قطع الطمع عن الشيء والقنوط فيه.

واختلف الناس فيه ههنا: فقال بعضهم: هو هنا على بابه، والمعنى: أفلم يئس الذين آمنوا من إيمان الكفار من قريش، وذلك أنهم لما سألوا هذه الآيات طمعوا في إيمانهم وطلبوا نزول هذه الآيات ليؤمن الكفار، وعلم الله أنهم لا يؤمنون فقال: أفلم يئسوا من إيمانهم، قاله الكسائي. وقال الفراء: "أوقع الله للمؤمنين أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً فقال: أفلم يئسوا علماً، يقول: أئسهم العلم مضمراً، كما تقول في الكلام: يئست منك أن لا تفلح، كأنه قال: عضلته علماً"، قال: فيئست بمعنى علمت، وإن لم يكن قد سمع، فإنه يتوجه إلى ذلك بالتأويل".

(9/123)

وقال ابن عطية: "ويحتمل أن يكون "اليأس" في هذه الآية على بابه، وذلك: أنه لما أبعد إيمانهم في قوله: {وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا} على التأويلين في المحذوف المقدر قال في هذه: أفلم يئس المؤمنون من إيمان هؤلاء علماء منهم أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً".

وقال الزمخشري: "ويجوز أن يتعلق {أَنْ لَوْ يَشَاءُ} بآمنوا على: أولم يقتطع عن إيمان هؤلاء الكفرة الذين آمنوا بأن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً ولهداهم" وهذا قد سبقه إليه أبو العباس.

وقال الشيخ: "ويحتمل عندي وجه آخر غير الذي ذكره: وهو أن الكلام تام عند قوله: {أَقْلَمُ يَيْتَسِ الَّذِينَ آمَنُوا} وهو تقرير، أي: قد يئس المؤمنون من إيمان المعاندين، و {أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ} جواب قسم محذوف، أي: وأقسم لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً، ويدل على هذا القسم وجود "أن" مع "لو"، كقول الشاعر:

2857- أَمَا وَاللَّهِ إِنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا * وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْقَمِينِ

وقول الآخر:

2858- فَأَقْسَمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ * لَكَانَ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مَظْلَمٌ

وقد ذكر سيبويه أن "أن" تأتي بعد القسم، وجعلها ابن عصفور رابطة للقسم بالجملة المقسم عليها.

وقال بعضهم: "بل هو هنا بمعنى علم وتبين. قال القاسم بن معن وهو من ثقات الكوفيين: "هي لغة هوازن". وقال ابن الكلبي: "هي لغة حي من النخع، ومنه قول رباح بن عدي:

2859- أَلَمْ يَيْتَسِ الْأَقْوَامُ أَنِي أَنَا ابْنُهُ * وَإِنْ كُنْتُ عَنْ أَرْضِ الْعَشِيرَةِ نَائِيًا

وقول سحيم:

2860- أَقُولُ لَهُمْ بِالشَّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونَنِي * أَلَمْ تَيْتَسُوا أَنِي ابْنُ فَارِسِ رَهْدَمِ

وقول الآخر:

2861- حَتَّى إِذَا يَيْتَسَ الرُّمَاءُ وَأَرْسَلُوا * عُصْفًا دَوَاجِنَ قَافِلًا أَعْصَامُهَا

(9/124)

وردَّ الفراء هذا وقال: "لم أَسْمَعُ يَنْبِئْتُ بِمَعْنَى عَلِمْتُ". وُرِدَّ عَلَيْهِ: بَأَنَّ مَنْ حَفِظَ حِجَّةً عَلَيَّ مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ عَلِيِّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَكْرَمَةَ وَابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ وَالْجَحْدَرِيَّ وَعَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ وَابْنَ زَيْدٍ وَجَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَابْنَ يَزِيدَ الْمَدِينِيَّ وَعَبْدَ اللَّهِ بِمِ يَزِيدَ وَعَلِيَّ بْنَ بَدِيْمَةَ: "أَوْ لَمْ يَنْبِئَنَّ"، مِنْ تَبَيَّنَتْ كَذَا إِذَا عَرَفْتَهُ. وَقَدْ افْتَرَى مَنْ قَالَ: "إِنَّمَا كَتَبَهُ الْكَاتِبُ وَهُوَ نَاعِسٌ، وَكَانَ أَصْلُهُ "أَفْلَمَ يَتَبَيَّنَنَّ" فَسَوَّى هَذِهِ الْحُرُوفَ فَتَوَهَّمَتْ أَنَّهَا سِينٌ".

قال الزمخشري: "وهذا ونحوه مما لا يَصَدَّقُ فِي كِتَابٍ [كِتَابِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ] الْبَاطِلُ مِنْ [بَيْنِ] يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ، وَكَيْفَ يَحْفَى هَذَا حَتَّى يَبْقَى بَيْنَ دَفْتَيْهِ الْإِمَامِ، وَكَانَ مُتَقَلِّبًا فِي أَيْدِي أَوْلِيَاءِ الْأَعْلَامِ الْمُحْتَاطِينَ فِي دِينِ اللَّهِ، الْمَهْمِيْمِينَ عَلَيْهِ، لَا يَعْضَلُونَ عَنْ جَلَائِلِهِ وَدِقَائِقِهِ، خُصُوصًا عَنِ الْقَانُونِ الَّذِي إِلَيْهِ الْمَرْجِعُ، وَالْقَاعِدَةُ الَّتِي عَلَيْهَا الْمَبْنَى، هَذِهِ وَاللَّهِ فَرِيئَةٌ، مَا فِيهَا مِرْبَةٌ". وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَيْضًا: "وَقِيلَ: إِنَّمَا اسْتَعْمَلَ الْيَأْسَ بِمَعْنَى الْعِلْمِ، لِأَنَّ الْيَأْسَ عَنِ الشَّيْءِ عَالِمٌ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ، كَمَا اسْتَعْمَلَ الرَّجَاءَ فِي مَعْنَى الْخَوْفِ وَالنَّسْيَانِ وَالتَّرِكِ لِتَضَمُّنِ ذَلِكَ".

ويُحْتَمَلُ فِي "أَنَّ" قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا الْمَخْفِئَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ فَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ، وَالْجَمَلَةُ الْإِمْتِنَاعِيَّةُ بَعْدَهَا خَبْرُهَا، وَقَدْ وَقَعَ الْفَصْلُ بِ "لَوْ"، وَ "أَنَّ" وَمَا فِي حَيْزِهَا إِنْ عَلَّقْنَاهَا بِ "أَمَنُوا" فِي مَحَلِّ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ عَلَى الْخِلَافِ بَيْنَ الْخَلِيلِ وَسَيُوبِهِ، إِذْ أَصْلُهَا الْجَرُّ بِالْحَرْفِ، أَي: آمَنُوا بِأَنَّ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ، وَإِنْ عَلَّقْنَاهَا بِ "يَتَبَيَّنَنَّ" عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى "عَلِمَ" كَانَتْ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ لِسَدِّهَا مَسَدَّ الْمَفْعُولِينَ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا رَابِطَةٌ بَيْنَ الْقَسَمِ وَالْمُقْسِمِ عَلَيْهِ كَمَا تَقْدُمُ.

(9/125)

قوله: { أَوْ تَحُلُّ } يجوز أن يكونَ فاعله ضميرُ الخطاب [أي:] أو تَحُلُّ أَنْتَ يَا مُحَمَّدُ، وَأَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ الْقَارِعَةِ، وَهَذَا أَتَيْنُ، أَي: تُصِيبُهُمْ قَارِعَةٌ، أَوْ تَحُلُّ الْقَارِعَةُ.

وقرأ ابن جبير ومجاهد "يَحُلُّ" بالياء مِنْ تَحْتِ، وَالْفَاعِلُ عَلَى مَا تَقْدُمُ: إِمَّا ضَمِيرُ الْقَارِعَةِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْفِعْلَ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْعَذَابِ، أَوْ لِأَنَّ النَّاءَ لِلْمَبَالِغَةِ، وَالْمَرَادُ قَارِعٌ، وَإِمَّا ضَمِيرُ الرَّسُولِ، أَتَى بِهِ غَائِبًا. وَقَرَأَ أَيْضًا "مِنْ دِيَارِهِمْ" وَهِيَ وَاضِحَةٌ.

* { أَقَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَبْظَاهِرُ مِنَ الْقَوْلِ بَلْ رُبَّ نَفْسٍ لَلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرَهُمْ وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ }

قوله تعالى: { أَقَمَنْ هُوَ قَائِمٌ } : "مَنْ" مَوْصُولَةٌ، صَلْتُهَا "هُوَ قَائِمٌ" وَالْمَوْصُولُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: كَمَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ مِنْ شُرَكَائِهِمُ الَّتِي لَا تَصُحُّ وَلَا تَنْفَعُ. وَدَلَّ عَلَيَّ هَذَا الْمَحذُوفُ قَوْلُهُ { وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ } وَنَجْوَاهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: { أَقَمَنْ سَبَّحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ } تَقْدِيرُهُ: كَمَنْ قَسَا قَلْبَهُ، يَدُلُّ عَلَيْهِ { قَوْلُكَ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ } وَإِنَّمَا حَسَنَ حَذْفَهُ كَوْنُ الْخَبْرِ مُقَابَلًا

للمبتدأ. وقد جاء منفياً كقوله { أَقَمِنَ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ } { أَقَمِنَ يَعْلَمُ أَنَّمَا
أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى

(9/126)

{ وَجَعَلُوا } يجوز أن يكون استئنافاً وهو الظاهر، جيء به للدلالة على
الخير المحذوف كما تقدم تقريره. وقال الزمخشري: " ويجوز أن يقدر ما يقع
خبراً للمبتدأ، ويُعْطَفَ عليه و"جعلوا"، وتمثيله: أَقَمِنَ هو بهذه الصفة لم
يؤخِّدوه،/ وجعلوا له وهو الله الذي يستحقُّ العبادة وحده شركاء. قال الشيخ: "
وفي هذا التوجيه إقامة الظاهر مقام المضمرة في قوله "وجعلوا لله: أي له"،
وفيه حذف الخبر عن المقابل، وأكثر ما جاء هذا الخبر مقابلاً". وقيل: الواو
للحال والتقدير: أَقَمِنَ هو قائمٌ على نفس موجود، وال حال أنهم جعلوا له
شركاء، فأقيم الظاهر - وهو الله - مقام المضمرة، تقريراً للإلهية وتصريحاً بها.
وقال ابن عطية: "ويظهر أن القول مرتبط بقوله: { وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ } كان
التقدير: أَقَمِنَ له القدرة والوحدانية، ويُجَعَلُ له شريك، أَهْلٌ أَنْ يَنْتَقِمَ وَيُعَاقِبَ
أَمْ لَا". وقيل: "وجعلوا" عطف على "استهزئ" بمعنى: ولقد استهزؤوا
وجعلوا.

وقال أبو البقاء: " وهو معطوفٌ على "كَسَبَتِ"، أي: وَجَعَلَهُمْ لِلَّهِ شُرَكَاءَ".
قوله: { أَمْ تُنَبِّئُونَهُ } أم هذه منقطة مقدرة بـ "بل" والهمزة، والاستفهام
للتوبيخ: بل أنبئونه شركاء لا يعلمهم في الأرض، ونحوه: { قُلْ أَنْتَبِئُونَ اللَّهَ بِمَا
لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ } فجعل الفاعل ضكيراً عائداً على الله،
والعائد على "ما" محذوف، تقديره: بما لا يعلمه الله، وقد تقدم في تلك الآية
أنَّ الفاعل يعود على "ما" وهو جائز هنا أيضاً.
قوله: { أَمْ يَظَاهِرُ } الظاهر أنها منقطة. و "الظاهر" هنا قيل: الباطل.
وأنشدوا:
2862- أَعْيَزَّتْنَا أَلْبَانَهَا وَلِحَوْمَهَا * وذلك عازياً ابن ربيعة ظاهراً
أي باطلاً، وقسره مجاهدٌ "بكذب" وهو موافقٌ لهذا. وقيل: "أم" متصلة، أي:
انتبئونه بظاهري لا حقيقة له.

(9/127)

قوله: { وَصَدُّوا } قرأ الكوفيون "وصدوا" مبنياً للمفعول، وفي غافر { وَصَدَّ عَنِ
السَّبِيلِ } كذلك. وباقي السبعة مبنيين للفاعل. و "صد" جاء لازماً ومتعدياً
فقرأة الكوفة من المتعدّي فقط، وقرأة الباقيين تتحمل أن يكون من
المتعدّي ومفعوله محذوف، أي: وَصَدُّوا غَيْرَهُمْ أَوْ أَنْفُسَهُمْ، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ
اللازم، أي: أَعْرَضُوا وَتَوَلَّوْا.
وقرأ ابن وثاب "وصدوا" و { وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ } بكسر الصاد، وهو مبنيٌ
للمفعول، اجراه مجرى قِيلَ وَبِيعَ، فهو كقراءة { رَدَّتْ إِلَيْنَا }، [وقوله:]

2863- وما جِلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبًا حُلْمًا إِنَّا *
وقد تقدم.

* { مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أَكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ }

قوله تعالى: { مَثَلُ الْجَنَّةِ } : مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: فيما قصصنا، أو فيما يُتلى عايكم مَثَلُ الْجَنَّةِ، وعلى هذا فقوله { تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ } تفسيرٌ لذلك المَثَلِ. وقال أبو البقاء: "فعلى هذا "تجري" حال من العائد المحذوف في "وَعِدَ"، أي: وَعِدَهَا مُقَدَّرًا جَرِيًّا أَنْهَارًا". وتَقَلَّ عن الفراء أنه جعل الخبر قوله "تجري". قال: "وهذا خطأ عند البصريين". قال: "لأنَّ المَثَلَ لا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ، وإنما هو من صفات المضاف إليه، وشُبَّهَتْهُ: أن المَثَلَ هنا بمعنى الصفة فهو كقوله "صِفَةٌ زَيْدٌ أَنَّهُ طَوِيلٌ"، ويجوز أن يكون "تجري" مستأنفاً".

(9/128)

قلت: وهذا الذي ذكره أبو البقاء تَقَلَّ نحوه الزمخشريُّ: وتَقَلَّ غيرُه عن الفراء في الآية تاويلين بخرين، أحدهما: على حذف لفظه "أنا" والأصل: صِفَةُ الْجَنَّةِ أَنهَا تَجْرِي، وهذا منه تسييرٌ معنوي لا إعراب، وكيف يَحْدِفُ "أنا" من غير دليل. والثاني: أن لفظه "مثل" زائدة، والأصل: الجنة تجري مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ، وزيادة "مَثَلٌ" كثيرة في لسانهم. ومنه { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } { قَانَ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ } وقد تقدم.

وقال الزمخشري: "وقال غيره: -أي سيبويه- الخبر { تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ } كما تقول: صِفَةُ زَيْدٍ أَسْمَرٌ". قال الشيخ: "وهذا أيضاً لا يَصِحُّ أن يكون "تجري" خبراً عن الصفة، ولا "أسمر" خبراً عن الصفة، وإنما يُتَأَوَّلُ "تجري" على إسقاط "أن" ورفع الفعل، والتقدير: أن تَجْرِي، أي: جَرِيًّا". وقال الزجاج: "مَثَلُ الْجَنَّةِ جَنَّةٌ تَجْرِي، على حذف الموصوف تمثيلاً لما غاب عنها بما نشاهده". ورَدَّ عليه أبو علي قال: "لا يَصِحُّ ما قال الزجاج، لا على معنى الصفة، ولأنَّ الشَّبهَ عبارة عن المماثلة التي بين المتماثلين وهو حَدَثٌ، والجنَّةُ جَنَّةٌ فلا تكون المماثلة، والجمهورُ على أن المَثَلَ هنا بمعنى الصفة فليس هنا صَرَبٌ مَثَلٍ، فهو كقوله تعالى: { وَلِلَّهِ المَثَلُ الأَعْلَى } وأنكر أبو علي أن تكون بمعنى الصفة، وقال: معناه الشبه.

وقرأ عليُّ وابن مسعود "أمثال الجنة"، أي: صفاتها. و { أَكُلُهَا دَائِمٌ } كقوله "تجري" في الاستئناف التفسيري أو الخبرة أو الحالية. وقد تقدم خلافُ القراء في البقرة".

* { وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ يُفَرِّجُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمِنَ الْأَخْرَابِ مَنْ يُنَكِّرُ بَعْضُهُمْ قُلُوبَهُمْ لِئِنَّمَا أَمِزْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ إِلَيْهِ أَدْعُو وَإِلَيْهِ مَآبٍ }

(9/129)

قوله تعالى: { وَلَا أُشْرِكُ } : قرأ نافع في رواية عنه برفع { وَلَا أُشْرِكُ } وهي تحتل القطع، أي: وأنا لا أشرك، وقيل: هي حال. وفيه نظر؛ لأن المنفي بـ "لا" كالمثبت في عدم مباشرة واو الحال له.

* { وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ }

و { حُكْمًا } حال / من مفعول "أنزلناه". والكاف في "كذلك" نصب، أي: وكما يسرنا هؤلاء للفرح، وهؤلاء لإنكار البعض كذلك أنزلناه حكماً.

* { يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ }

وقرأ أبو عمرو وابن كثير وعاصم: "ويثبت" مخففاً من أثبت، والباقون بالتشديد والتضعيف، والهمزة للتعدية. ولا يصح أن يكون التضعيف للتكثير، إذ من شرطه أن يكون متعدياً قبل ذلك. ومفعول "يثبت" محذوف، أي: ويثبت ما يشاء.

* { وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي تَعِدُهُمْ أَوْ تَتَوَقَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ }

(9/130)

قوله تعالى: { فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ } : جواب للشرط قبله. قال الشيخ: "والذي تقدم شرطان؛ لأن المعطوف على الشرط شرط: فإما كونه جواباً للشرط الأول فليس بظاهر؛ لأنه لا يترتب عليه؛ إذ يصير المعنى: وإما نرريك بعض ما تعدهم من العذاب فإنما عليك البلاغ، وإما كونه جواباً للشرط الثاني وهو { أَوْ تَتَوَقَّيَنَّكَ } فكذلك؛ لأنه يصير التقدير: إن ما تتوقفتك فإنما عليك البلاغ، ولا يترتب جواب التبليغ عليه - على وفاته عليه السلام - لأن التكليف ينقطع عند الوفاة فيحتاج إلى تأويل: وهو أن يُقدَّر لكل شرط ما يناسب أن يكون جزاء مترتباً عليه، والتقدير: وإما نرريك بعض الذي تعدهم فذلك شافيك من أعدائك، أو: إن تتوقفتك قبل خلقه لهم فلا لوم عليك ولا عتب".

* { أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْفُضُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ }

قوله تعالى: { نَنْفُضُهَا } : حال: إما من فاعل "نأتي" أو من مفعوله. وقرأ "ننفضها" بالتضعيف الضحاك، عداه بالتضعيف. قوله: { لَا مُعَقَّبَ } جملة حالية، وهي لازمة. والمُعَقَّبُ: الذي يكر على الشيء، فيبطله. قال لبيد.

2864- * طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَطْلُومُ

* { وَقَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلِلَّهِ الْمَكْرُ جَمِيعًا يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ }

قوله تعالى: { وَسَيَعْلَمُ } قرأ ابنُ عامرٍ والكوفيون "الكفار" جمع تكسير، والباقون "الكافر" بالإفراد، ذهاباً إلى الجنس. وقرأ عبد الله "الكافرون" جمع سلامة.

(9/131)

* { وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسَتْ مُرْسَلًا قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ }

قوله تعالى: { وَمَنْ عِنْدَهُ } : العائمة [علي فتح ميم] "مَنْ"، وهي موصولة، وفي محلها أوجه، أحدها: أنها مجرورة المحلّ تسقاً على لفظ الجلالة، أي: بالله وبمَنْ عنده عِلْمُ الْكِتَابِ كعبد الله بن سلام ونحوه. والثاني: أنها في محلّ رفع عطفاً على محل [الجلالة، إذ هي] فاعلة، والباء زائدة فيها. الثالث: أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف، أي: وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ أَعْدَلُ وَأَمْضَى قَوْلًا. و {عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ} يجوز أن يكون الطرف صلةً بـ "عِلْمٌ" فاعلٌ به. واختاره الزمخشري، وتقدّم تقريره، وأن يكون مبتدأ وما قبله الخبر، والجملة صلة لـ "مَنْ".

والمراد بَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ: إمّا ابنُ سلام أو جبريلُ أو اللهُ تعالى. قال ابن عطية: "ويُعْتَرَضُ هذا القولُ بأنَّ فيه عطفاً الصفة على المصووف ولا يجوز، وإنما تُعْطَفُ الصفاتُ". واعتراض الشيخ عليه بأنَّ "مَنْ" لا يُوصَفُ بها ولا غيرها من الموصولات غلاً ما اسْتُنْتِهي، وبأنَّ عطفاً الصفاتِ بعضها على بعض لا يجوز إلا بشرط الاختلاف.

قلت: ابن عطية إنما عتّى الوصف المعنوي لا الصناعي، وأمّا شرط الاختلاف فمعلوم.

(9/132)

وقرأ عليٌّ وأبى وابنُ عباسٍ وعكرمة وابن جبير وعبد الرحمن ابن أبي بكرٍ والضحاك وابن إسحاق ومجاهد في خلق كثير { وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ } جعلوا "مَنْ" حرف جرّ، و "عِنْدَهُ" مجرورٌ بها، وهذا الجارُّ هو خبرٌ مقدّم، و "عِلْمٌ" مبتدأ مؤخر. وقرأ عليٌّ أيضاً والحسن وابن السَّمِيعِ { وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ } يجعلون "مَنْ" جارّةً، و "عِلْمٌ" مبنياً للمفعول، و "الكتابُ" رفعٌ به. وقرئ كذلك إلا أنه بتشديد "عِلْمٌ". والضمير في "عنده" على هذه القراءات لله تعالى فقط. وقرئ أيضاً "وَمَنْ" بإعادة الباء الداخلة على الجلالة.

سورة إبراهيم

* { الْارِكْتَابُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ }

قوله تعالى: { كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ } : يجوزُ أَنْ يرتفعَ خبراً لـ "الر" إن قلنا إنها مبتدأ، والجملة بعده صفة، ويجوز أن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرة، أي: هذا كتابٌ، وأن يرتفعَ بالابتداء، وخبرُه الجملةُ بعده، وجازَ الابتداءُ بالنكرة لأنها موصوفةٌ تقديراً. تقديره: كتابٌ أيُّ كتابٍ، يعني عظيماً من بين الكتبِ السماوية.

قوله: "لِتُخْرِجَ" متعلقٌ بـ "أَنْزَلْنَاهُ" وقرئ "لِيُخْرِجَ النَّاسُ" بفتح الياء وضمِّ الراءِ مِنْ حَرَخٍ يَخْرِجُنَّ النَّاسَ رَفْعاً عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ.
قوله: "بِإِذْنِ" يجوزُ أَنْ يتعلّقَ بالإخراجِ، أي: بتسهيله وتيسيره، ويجوزُ أَنْ يتعلّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ فاعلٍ "تُخْرِجُ"، أي: ما ذونا لك.
قوله: { إِلَى صِرَاطٍ } فيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من قوله { إِلَى النُّورِ } بإعادة العاملِ ولا يَصْهُرُ الفصلُ بالجارِّ لأنه من معمولاتِ العاملِ في المُبَدَّلِ منه. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه جوابٌ سؤالٍ مقدَّرٌ، كأنه قيل: إلى أيِّ نورٍ؟ إلى صراط.

(9/133)

* { اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ }

قوله تعالى: { اللَّهُ الَّذِي } : قرأ نافعٌ وابن عامرٌ برفعِ الجلالةِ والباقون -ورواها الأصمعيُّ عن [نافع]- بالجرِّ.
فأما الرفعُ فعلى وجهين، أحدهما: أنه مبتدأ، خبرُه الموصولُ بعده، أو محذوفٌ تقديرُه: اللُّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ، حُذِفَ لدلالة ما تقدّم. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ مضمرة، أي: هو اللُّهُ، وذلك على المدح. وأما الجرُّ فعلى البدلِ عند أبي البقاء والحوفي وابن عطية، والبيان عند الزمخشري قال: "لأنه جَرَى مَجْرَى الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ لِعَلِيَّتِهِ عَلَى الْمَعْبُودِ بِحَقِّ كَالنَّجْمِ لِلثَّرِيَاءِ". قال الشيخ: "وهذا التعليلُ لا يتمُّ إلا أن يكونَ أصلُه الإله، ثم فُعل فيه ما تقدّم أولَ هذا الموضوع". وقال الأستاذ ابن عصفور: "ولا تُقَدَّمُ صفةٌ على موصوفٍ إلا حيث سُمِعَ، وهو قليلٌ، وللعربِ فيه وجهان، أحدهما: أن تُقدّمَ الصفةُ بحالها، وفيه إعرابان للنحويين، أحدهما: أن تُعَرَّبَ صفةٌ متقدمة. والثاني: أن يُجعلَ / الموصوفُ بدلاً من صفته. الثاني من الأولين: أن تُضيفَ الصفةُ إلى الموصوفِ. فعلى هذا يجوزُ أَنْ يُعَرَّبَ { الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ } صفةً متقدمةً، ومن مجيء تقديمِ الصفةِ قوله:
2865- وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ يَمْسُحُهَا * رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْعَيْلِ وَالسَّنَدِ
وقول الآخر:

2866- وبالطويل العُمُرُ عُمراً حَيِّدراً
يريد: الطير العائذات، وبالعمر الطويل. قلت: وهذا فيما لم يكن الموصوفُ
كرةً، أمّا إذا كان نكرةً صار لنا عملٌ آخر: وهو أن تنتصب تلك الصفة على
الحال.

(9/134)

قوله: {وَوَيْلٌ} جازي الابتداءً به لأنه دعاء كـ "سلامٌ عليكم". و "للكافرين" خبره.
{مِنْ عَدَابٍ} متعلقٌ بالويل. ومنعه الشيخ. لأنه يَلَزَمُ منه الفصل بين المصدرِ
ومعموله، وقد تقدّم لك بحثٌ في ذلك: وهو أن ذلك ممنوعٌ حيث يتقدّر المصدرُ
بحرفٍ مصدرِيٍّ وفِعْلِيٍّ، ولذلك جَوَّزُوا تعلقَ {بِمَا صَبَرْتُمْ} بـ "سلام" ولم
يَعْتَرِضُوا عليه بشيءٍ، وقد تقدّم ذلك في السورة قبلها، ولا فرق بين
الموضعين.

وقال الزمخشريُّ: "فإن قلت: ما وجه اتصال قوله: {مِنْ عَدَابٍ شَدِيدٍ} بالويل؟ قلت: لأنَّ المعنى يُؤَلِّوْلُونَ من عذابٍ شديد". قال الشيخ: "فظاهره يدل على تقدير عامل يتعلّق به {مِنْ عَدَابٍ شَدِيدٍ}. ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ لأنه صفةٌ للمبتدأ، وفيه سلامةٌ من الاعتراض المتقدم، ولا يَصُرُّ الفصل بالخبر.

* {الَّذِينَ يَسْتَجِيبُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُوتَهَا عَوجاً أَوْلَائِكَ فِي صَلَاحٍ بَعِيدٍ}

قوله تعالى: {الَّذِينَ يَسْتَجِيبُونَ} يجوز أن يكون مبتدأً خبره "أولئك" وما بعده، وأن يكون خبراً مبتدأً مضمراً، أي: هم الذين، وأن يكون منصوباً بإضمار فعلٍ على المدح فيهما، وأن يكون مجروراً على البدل أو البيان أو النعت، قاله الزمخشري وأبو البقاء والحوفي وغيرهم. وردّه الشيخ بأنَّ فيه القَصَلَ بأجنبي وهو قوله {مِنْ عَدَابٍ شَدِيدٍ} قال: "ونظيره إذا كان صفةً أن تقول: "الدارُ لزيدِ الحسنَةُ القرشيَّةُ: وهذا لا يجوز، لأنك فَصَلْتَ بين زيد وصفته بأجنبيٍّ منهما وهو صفةُ الدار، وهو لا يجوز، والتركيبُ الفصيحُ أن تقول: الدارُ الحسنَةُ لزيدِ القرشيِّ، أو: الدارُ لزيدِ القرشيِّ الحسنَةُ". و "يَسْتَجِيبُونَ": استفعلَ فيه بمعنى أفعَلَ كاستجاب بمعنى أجب، أو يكونُ على بابه، وضُمَّن معنى الإيثار، ولذلك تعدَّى بـ على.

(9/135)

وقرأ الحسن "ويُصِدُّون" مِنْ أَصَدَّ، وَأَصَدَّ منقولٌ مِنْ صَدَّ اللّازِمِ والمفعولُ محذوفٌ، أي: غيرهم، أو أنفسهم.
و {وَيَبْغُوتَهَا عَوجاً} تقدّم مثله.

* { وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلَّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }

قوله تعالى: {إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ}: يجوز أن يكون حالاً، أي: إلا متكلماً بلغة قومه. وقرا العامة "بلسان" بزتة "كتاب"، أي: بلغة قومه. وأبو الجوزاء وأبو السَّمَّال وأبو عمران الجوني: يَلْسَنُ "بكسر اللام وسكون السين. وفيه قولان، أحدهما: أنهما بمعنى واحد كالتريش والرياش. والثاني: أن اللسان يُطلق على العضو المعروف وعلى اللغة، وأما اللسنُ فخاص بالغة، ذكره ابن عطية وصاحب "اللوامح".

وأبو رجاء وأبو المتوكل والجدريُّ "يَلْسَنُ" بضم اللام والسين وهو جمع "لسان" ككتاب وكتب. وقرئ بسكون السين فقط، وهو تخفيف للقراءة قبله، نحو: رُسل في رُسل، وكتب في كتب.

والهاء في "قومه" الظاهر عَوْدُهَا عَلَى "رسول" المذكور. وعن الضحاك: أنها تعود لمحمد صلى الله عليه وسلم، وعَلَطُوه في ذلك؛ إذ يصير المعنى: أَيْ التوراة وغيرها أنزلت بلسان العرب، ليبيّن لهم النبي صلى الله عليه وسلم التوراة.

قوله: {فَيُضِلُّ} استئناف إخبار، ولا يجوز نصبه عطفاً على ما قبله، لأنَّ المعطوف كالمعطوف عليه في المعنى، والرسولُ أُرْسِلْتُ للبيان لا للإضلال. قال الزجاج: لو قرئ بنصبه على أن اللام لام العاقبة جاز.

* { وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ }

(9/136)

قوله تعالى: {أَنْ أَخْرِجْ}: يجوز أن تكون "أَنْ" مصدرية، أي: بأن أخرج. والباء في "آياتنا" للحال، وهذه للتعدية. ويجوز أن تكونه مفسرة للرسالة. وقيل: بل هي زائدة، وهو غلط.

قوله: {وَذَكِّرْهُمْ} يجوز أن يكون منسوقاً على "أَخْرِجْ" فيكون من التفسير، وأن لا يكون منسوقاً، فيكون مستأنفاً. و"أيام الله" عبارة عن نعمه، كقوله: 2867- وأيام لنا عر طوال * عَصَيْنَا الْمَلِكَ فِيهَا أَنْ تَدِينَا أو نَقَمه، كقولُه:

2868- وأيامنا مشهورة في عَدُونَا *

ووجهه: أن العرب تتجوّر فتُسندُ الحَدَثَ/ إلى الزمان مجازاً، وتُضيفُه إليها كقولهم: نهار صائم، وليل قائم، ومكر الليل.

* { وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْهِمْ إِذْ أَنْجَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُوكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَٰلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ }

قوله تعالى: {إِذْ أَنْجَاكُمْ} : يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون منصوباً بـ "نِعْمَةً". الثاني: أن يكون بـ "عليكم" ويوضح ذلك ما ذكره الزمخشري فإنه قال: "إذ أنجاكم ظرفٌ للنعمة بمعنى الإنعام، أي: إنعامه عليكم ذلك الوقت. فإن قلت: هل يجوز أن ينتصب بـ "عليكم"؟ قلت: لا يخلو: إمّا أن يكون صلةً للنعمة بمعنى الإنعام، أو غير صلة إذا أردت بالنعمة العطيّة، فإذا كان صلة لم يعمل فيه، وإذا كان غير صلةٍ بمعنى: اذكروا نعمة الله مستقرّةً عليكم عملياً فيه. ويتبين الفرق بين الوجهين: أنك إذا قلت: {نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} فإن جعلته صلة لم يكن كلاماً حتى تقول: فائضة أو نحوها، وإلا كان كلاماً. والثالث: أنه بدلٌ من "نعمة"، أي: اذكروا وقت إنجائكم وهو من بدل الاشتمال.

(9/137)

قوله: {وَيَذَّبْحُونَ} حالٌ أخرى من {آلِ فِرْعَوْنَ}. وفي البقرة دون واو لأنه قصد به التفسير فالسوم هنا غير السوم هناك.

* { وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ }

قوله تعالى: {وَإِذْ تَأَذَّنَ} يجوز أن يكون نِسْقاً على {إِذْ أَنْجَاكُمْ}، وأن يكون منصوباً بـ "اذكروا" مفعولاً لا ظرفاً. وجوز فيه الزمخشري أن يكون نِسْقاً على "نعمة" فهو من قول موسى، والتقدير: وإذ قال موسى: اذكروا نعمة الله واذكروا حين تأذن. وقد تقدّم ذلك في الأعراف. وقرأ ابن محيصن "يَذَّبْحُونَ" مخففاً.

* { أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِيآفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ }

قوله تعالى: {قَوْمِ نُوحٍ}: بدلٌ أو عطْفٌ [بيان].
قوله: {وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ} يجوز أن يكون عطفاً على الموصول الأول، أو على المبدل منه، وأن يكون مبتدأ، خبره {لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ}، و "جاءتكم" خبر آخر. وعلى ما تقدّم يكون "لا يعلمهم" حالاً من "الذين"، أو من الضمير في {مِنْ بَعْدِهِمْ} لوقوعه صلة، وهذا عنى أبو البقاء بقوله: "حال من الضمير في {مِنْ بَعْدِهِمْ}، ولا يريد به الضمير المجرور، لأن مذهبه منع الحال من المضاف إليه، وإن كان بعضهم جَوّزه في صور. وجوّز أيضاً هو الزمخشري أن تكون استثناءً.

(9/138)

وقال الزمخشري: "والجملة من قوله {لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ} اعتراضٌ. وردَّ عليه الشيخ بأن الاعتراض إنما يكون بين جزأين أحدهما يطلب الآخر، ولذلك لما عَرَبَ الزمخشريُّ "والذين" مبتدأ و "لا يعلمهم" خبره، قال: "والجملة من المبتدأ والخبر اعتراضٌ". واعترضه الشيخ أيضاً بما تقدّم. ويمكن أن يُجاب عنه في الموضوعين: بأنَّ الزمخشريَّ يمكن أن يعتقد أنَّ "جاءتهم" حالٌ مما تقدّم، فيكون الاعتراضُ واقعا بين الحال وصاحبها، وهذا كلامٌ صحيح.

قوله: {قَرَدُوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ} يجوز أن تكون الضمائر للكفار، أي: قَرَدَ الكفارُ أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ مِنَ الْغَيْظِ. و "في" على بابها من الظرفية، أو قَرَدُوا أَيْدِيَهُمْ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ ضَحْكَاً وَاسْتَهْزَاءً. ف "في" بمعنى على، أو أشاروا بأيديهم إلى ألسنتهم وما نطقوا به من قولهم: إِنَّا كَفَرْنَا، فهي بمعنى إلى. ويجوز أن يكون المرفوع للكفار والآخران للرسول، على أن يُراد بالأيدي التعم، أي: رَدُّوا نِعَمَ الرُّسُلِ وهي نصائحهم في أفواه الرسل، لأنهم إذا كذبوها كأنهم رَجَعُوا بِهَا مِنْ حَيْثُ جَاءَتْ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَلِ. [ويجوز أن يُراد هذا المعنى، والمرادُ بالأيدي الجوارح]. ويجوز أن يكون الأُولان للكفار، والأخير للرسول، أي: قَرَدَ الكفارُ أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِ الرُّسُلِ، أي: أَطِيقُوا أَفْوَاهَكُمْ، يشيرون إليهم بالسكوت، أو وَصَّعُوا عَلَى أَفْوَاهِهِمْ يَمْنَعُونَهُمْ بِذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ.

وقيل: "في" هنا بمعنى الباء. قال الفراء: "قد وَجَدْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْعَلُ "فِي" مَوْضِعَ الْبَاءِ. يُقَالُ: أَدْخَلَكَ بِالْجَنَّةِ، وَفِي الْجَنَّةِ، وَأَنْشَدَ: 2869- وَأَرَعْبُ فِيهَا عَنِ لَقِيطٍ وَرَهْطِهِ * وَلَكِنِّي عَنِ سِنْسِي لَسْتُ أَرَعْبُ

(9/139)

أي: أرعب بها. وقال أبو عبيدة: "هذا صَرَبٌ مَثَلٌ، تقول العرب: "رَدَّ يَدَهُ فِي فِيهِ"، إذا أمسك عن الجواب"، وقاله الأخفش أيضاً. وقال الفتيبي: "لم نسمع أحداً يقول: "رَدَّ يَدَهُ فِي فِيهِ" إذا تَرَكَ مَا أَمَرَ بِهِ". وَرَدَّ عَلَيْهِ، فَإِنَّ مَنْ حَفِظَ حِجَّةً عَلَى مَنْ يَحْفَظُ. وقرأ طلحة "تَدْعُونَا" بإدغام نون الرفع في نون الضمير، كما تُدْعَمُ فِي نُونِ الْوَقَايَةِ.

* { قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلَنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤَنَا فَأَنزَلْنَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ }

قوله تعالى: {أَفِي اللَّهِ شَكٌّ}: يجوز في "شَكُّ" وجهان، أظهرهما: أنه فاعل بالجار قبله، وجاز ذلك لاعتماده على الاستفهام. والثاني: أنه مبتدأ وخبره الجارُّ، والأولُ أُولَى، بل كان ينبغي أن يتعيَّن لأنه يلزم من الثاني الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المبتدأ، وهذا بخلاف الأول، فإنَّ الفاصِلَ لَيْسَ أَجْنَبِيًّا؛ إذ هو فاعلٌ، والفاعلُ كالجزءِ من رافعه. ويدلُّ على ذلك تجويزُهم: "ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد" ينصب "أحسن" صفةً ورفع "الكحلُ" فاعلاً بأفعلٍ، ولم يصرَّ الفصلُ به بين أفعل وبين "من" لكونه

كالجزء مِنْ رَافِعِهِ، وَلَمْ يُجِزُوا رَفَعَ "أَحْسَنَ" خَيْرًا مَقْدَمًا وَ "الْكَحْلُ" مَبْتَدَأُ
مُؤَخَّرٌ، لِثَلَايِلِزِمِ الْفَصْلِ بَيْنَ أَفْعَلٍ وَبَيْنَ "مِنْ" بِأَجْنَبِيٍّ. وَوَجْهُ الاسْتِشْهَادِ مِنْ
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْمَبْتَدَأَ أَجْنَبِيًّا بِخِلَافِ الْفَاعِلِ، وَلِهَذَا الْمَسْأَلَةُ مَوْضِعٌ
غَيْرٌ هَذَا.

(9/140)

وَقَرَأَ الْعَامَّةُ "فَاطِرٌ" بِالْجَرِّ. وَفِيهِ وَجْهَانِ: النَّعْتُ وَالبَدِيلَةُ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: وَفِيهِ
نَظْرٌ؛ فَإِنَّ الْإِبْدَالَ بِالمَشْتَقَاتِ يَقِلُّ، وَلَوْ جَعَلَهُ عَطْفَ بَيَانٍ كَانَ أَسْهَلَ. قَالَ
الزَّمخَشَرِيُّ: "أَدْخَلْتُ هَمْزَةَ الْإِنْكَارِ عَلَى الطَّرْفِ، لِأَنَّ الْكَلِمَةَ لَيْسَ فِي الشُّكِّ،
إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَشْكُوكِ فِيهِ، وَأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ الشُّكَّ لِظُهُورِ الْأَدْلَةِ وَشَهَادَتِهَا عَلَيْهِ./
وَقَوْلُهُ: "لِيَغْفِرَ" اللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالدَّعَاءِ، أَي: لِأَجْلِ غَفْرَانِ رَبِّكُمْ، كَقَوْلِهِ:

2870- دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَسُورًا * قَلْبِي قَلْبِي يَدَيَّ مَسُورِ
وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مُعَدِّيَةً كَقَوْلِكَ: دَعَوْتُكَ لِيَزِيدٍ، وَقَوْلُهُ: {إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى
[الْإِيمَانِ]} وَالتَّقْدِيرُ: يَدْعُوكُمْ إِلَى غَفْرَانِ ذُنُوبِكُمْ.
وَقَوْلُهُ: {أَنْ تَصُدُّوْنَا} الْعَامَّةُ عَلَى تَخْفِيفِ النُّونِ. وَقَرَأَ طَلْحَةُ بِتَشْدِيدِهَا كَمَا
شَدَّدَ "تَدْعُونَ". وَفِيهَا تَخْرِيْجَانِ، أَحَدُهُمَا: مَا تَقَدَّمَ فِي نَظِيرَتِهَا عَلَى أَنْ تَكُونَ
"أَنْ" هِيَ الْمَخْفِيفَةُ لَا النَّاصِبَةُ، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّيْءِ، وَشَدَّ عَدَمَ الْفَصْلِ بَيْنَهَا
وَبَيْنَ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا النَّاصِبَةُ، وَلَكِنْ أَهْمَلْتُ حَمَلًا عَلَى "مَا"
الْمَصْدَرِيَّةِ، كَقِرَاءَةِ "أَنْ يُتِمُّ" بِرَفْعِ "يَتِمُّ". وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ.
وَ "مِنْ" فِي {مَنْ ذُنُوبِكُمْ} قِيلَ: مَزِيدَةٌ. وَقِيلَ: تَبْعِيضِيَّةٌ. وَقِيلَ: بِمَعْنَى الْبَدَلِ،
أَي: بَدَلَ عَقُوبَةِ ذُنُوبِكُمْ، كَقَوْلِهِ: {أَرْضِيئُمُ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ
{. قَوْلُهُ: "تُرِيدُونَ" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً ثَانِيَةً لِـ "يَسْتَرُّ"، وَحُمِلَ عَلَيْهِ مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ
بِمَنْزِلَةِ الْقَوْمِ وَالرَّهْطِ، كَقَوْلِهِ: {أَبْتَسَّرُ يَهْدُونَنَا} وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا.

* { قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ مَحَرْنَا إِيَّاكُمْ مِنَ اللَّهِ مَا نَمُنُّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ
مِنْ عِبَادِهِ وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ
الْمُؤْمِنُونَ }

(9/141)

قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ} يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَيْرٌ "كَانَ": "لَنَا"، وَ {أَنْ
نَأْتِيَكُمْ} اسْمُهَا، أَي: وَمَا كَانَ لَنَا إِتْيَانُكُمْ بِسُلْطَانٍ. وَ {إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ} حَالٌ.
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ {إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ} وَ "لَنَا" تَبْيِينٌ.

* { وَمَا لَنَا إِلَّا أَنْ نَتَّوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا آدَيْتُمُونَا وَعَلَى
اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ }

قوله تعالى: { وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ } : كقوله: { وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ } وقد تقدّم، و
 "لَتَصْبِرَنَّ" جوابٌ قسم. وقوله: "ما أذيتُمونا" يجوز أن تكون "ما" مصدرية،
 وهو الأرجح لعدم الحاجة إلى رابطٍ أدعى حذفه على غير قياس والثاني أنها
 موصولة اسمية، والعائدُ محذوفٌ على التدرّج، إذ الأصل: أذيتُمونا به، ثم
 حذفت الباء، فوصل الفعلُ إليه بنفسه.
 وقرأ الحسن بكسرٍ لامٍ الأمرِ في "فَلَيَتَوَكَّلَ" وهو الأصل.

* { وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا
 فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ }

و {لَنُخْرِجَنَّكُمْ} : جوابٌ قسم مقدّر، كقوله: "ولتصبرن".
 قوله: { أَوْ لَتَعُوذُنَّ } في "أَوْ" ثلاثة أوجه، أحدها: أنها على بابها من كونها لأحد
 الشئيين. والثاني: أنها بمعنى "حتى". والثالث: أنها بمعنى "إلا"، كقولهم:
 "لألزمتك أو تفصيتي حقي". والقولان الأخيران مَرْدُودان؛ إذ لا يصحُّ تركيبُ
 "حتى" ولا تركيبُ "إلا" مع قوله "لَتَعُوذُونَ" بخلافِ المثال المتقدم.

(9/142)

والعوذُ هنا: يُحتمل أن يكونَ على بابِه، أي: لَتَرَجِعَنَّ. و { فِي مِلَّتِنَا } متعلقٌ به،
 وأن يكونَ بمعنى الصيرورة، فيكونَ الجائرُ في محلِّ نصبٍ خبراً لها، ولم يذكر
 الزمخشريُّ غيره. [قال:] "فإن قلت: كأنهم على ملتهم حتى يعُودوا فيها.
 قلت: معادَ الله، ولكنَّ العوَدَ بمعنى الصيرورة، وهو كثيرٌ في كلام العرب كثرةً
 فاشيةً، لا تكاد تسمعهم يستعملون "صار"، ولكن "عاد": ما عُدْتُ أرله، عاد لا
 يكلمني، ما عاد لفلان مالٌ، أو خاطبوا به كلُّ رسولٍ ومَن آمن به، فعَلَبُوا في
 الخطاب الجماعة على الواحد". فقوله "أو خاطبوا" إلى آخره هو الوجهُ الأولُ
 بالتأويل المذكور، وهون تأويلٌ حسنٌ.

قوله: { لَنُهْلِكَنَّ } جوابٌ قسم مضمّر، وذلك القسمُ وجوابُه فيه وجهان،
 أحدهما: أنه على إضمارِ القول، أي: قال: لَنُهْلِكَنَّ. والثاني: أنه أجرى الإيحاءَ
 مُجرى القول لأه صرَبٌ منه.
 وقرأ أبو حَيَوَةَ "لَنُهْلِكَنَّ"، و "لَيُسْكِنَنَّكُمْ" بياءِ العِيبة مناسبةً لقوله "رُبُّهُمْ".

* { وَلَنُسْكِنَنَّكُمْ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ }

قوله تعالى: { ذَلِكَ } : مبتدأ، وهو مُشَارٌ به إلى توريتِ الأرض. و "لِمَنْ خَافَ"
 الخبر. و "مَقَامِي" فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مُقَحَّمٌ وهو بعيدٌ؛ إذ الأسماءُ لا
 تُقَحَّم. الثاني: أنه مصدرٌ مضافٌ للفاعل.
 قال الفراء: "مَقَامِي: مصدرٌ [مضافٌ] لفاعله، أي: قيامي عليه بالحفظ".
 الثالث: أنه اسمٌ مكان. قال الزجاج: "مكان وقوفه بين يدي الحساب، كقوله
 { وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ }
 قوله: "وَعِيدٌ" أثبت الباءَ هنا وفي (ق) في موضعين: { كُلُّ كَذَّابٍ رُّسُلَ }

فَحَقَّ وَعَيْدٍ { فَذَكَرَ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعَيْدٍ } وصلًا وحذفها ووقفًا ورشٌّ عن نافع، وحذفها الباقون وصلًا ووقفًا.

(9/143)

* { وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ }

قوله تعالى: { وَاسْتَفْتَحُوا } : العَامَّةُ على "استفتحوا" فعلاً ماضياً، وفي ضميره أقوال، أحدها: أنه عائدٌ على الرسل الكرام، ومعنى الاستفتاح: الاستنصارُ: { إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ } وقيل: طلبُ الحكم من الفَتَاة. الثاني: أن يعودَ على الكفار، أي: استفتح أمم الرسل عليهم، كقوله: { قَامُطِرٌ عَلَيْنَا جِبَارَةٌ مِّنَ السَّمَاءِ } وقيل: يعودُ على قريشٍ لأنهم في سني الجَدْبِ اسْتَمَطَرُوا فلم يُمَطِرُوا، وهو على هذا مستأنفٌ، وأمَّا على غيره من الأقوال فهو عطفٌ على قوله { فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ }.
وقرأ ابنُ عباسٍ ومجاهدٌ وابنُ محيصةٍ "واستفتحوا" على لفظِ الأمر، أمراً للرسول بطلبِ النَّصْرَةِ، وهي مقوِّبَةٌ لَعَوْدِهِ في المشهورة على الرسول. والتقدير: قال لهم: لنهلكنَّ وقال لهم: استفتحوا.
قوله: "وخاب" هو في قراءةِ العَامَّةِ عطفٌ على محذوفٍ تقديره: انتصروا وظفروا وخاب. ويجوز أن يكونَ عطفاً على "استفتحوا" على أن الضميرَ فيه للكفار. وفي غيرها على القولِ المحذوفِ، وقد تقدَّم أنه يُعْطَفُ الطلْبُ على الخبر وبالعكس.

* { مَّنْ وَرَأَيْهِ جَهَنَّمَ وَيُسْقَى مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ }

و { مَّنْ وَرَأَيْهِ جَهَنَّمَ } : جملةٌ في محلِّ جَرِّ صفةٍ لـ "جبار". ويجوز أن تكونَ الصفةُ وحدها الجارُّ، و "جهنم" فاعلٌ به. وقوله: "ويُسْقَى" صفةٌ من الجارِّ وحده، وعَلَّقْتَهُ بفعلٍ كان من عطْفِ فعليَّةٍ على فعلية. وقيل: عطْفٌ على محذوفٍ، أي: يُلْقَى فيها وَيُسْقَى.
و "وراء" هنا على بابها. وقيل: بمعنى "أمام" فهو من الأضداد، وهذا عنى الزمخشري بقوله: "من بين يديه" وأنشد:
2871- عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيْتُ فِيهِ * يكون وراءه قَرْحٌ قَرِيبٌ
وهو قولُ أبي عبيدةٍ وقطربِ وابنِ جرير. وقال الأَخَرُّ في ذلك:

(9/144)

2872- أَيْرَجُو بنو مروانَ سَمْعِي وطاعتي * وقومي تميمٌ والفلاةُ ورائيا
أي: قُدَّامي. وقال آخر:

2873- أليس ورائي إن تراحت مَنِيَّتِي * لُزومُ العَصَا عليها أصابعُ
وقال ثعلب: "هو اسمٌ لما توارى عنك، سواءً كان خَلْقَكَ أم قَدَّامَكَ". لـ "ماء"

وفيه تأويلان، أحدهما: أنه على حَدْفِ أداة التشبيه، أي: ماءٌ مثلٌ صديد، وعلى هذا فليس الماءُ الذي يَشْرَبُونَهُ صديداً، بل مثله. والثاني: أنَّ الصديدَ لَمَّا كان يُشبه الماءَ أَطْلِقَ عليه ماءً، وليس هو ماءً حقيقَةً، وعلى هذا فيكونون يشربون نفسَ الصديدِ المُشْبِهِ للماء. وهو قول ابن عطية. وإلى كونه صفةً ذَهَبَ الحوفيُّ وغيره. وفيه نظرٌ؛ إذ ليس بمشتق، إلا على مَنْ فَسَّرَهُ بأنه صديدٌ بمعنى مَصْدُودٍ، أخذه مِنَ الصَّدِّ، فكانه لكرَاهِيَتِهِ مَصْدُودٌ عنه، أي: يَمْتَنِعُ عنه كُلُّ أَحَدٍ.

الثاني: أنه عطفُ بيان، وإليه ذهب الزمخشريُّ، وليس مذهبَ البصريين جريائته في النكرات، إنما قالَ به الكوفيون، وتبعهم الفارسيُّ أيضاً. الثالث: أن يكونَ بدلاً. وأعرى الفارسيُّ "رَيْتُونِيَّةً" مِنْ قَوْلِهِ: "إِبْرَاقُ" مِنْ شَجَرَةٍ مباركةٍ رَيْتُونِيَّةً عطفَ بيان أيضاً. والصَّديدُ: ماءٌ يسيلُ مِنْ أجسادِ أهلِ النار. وقيل: ما حالَ بينِ الجلدِ واللحمِ مِنَ القَيْحِ.

* { يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسَبِّغُهُ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِنْ وَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ }

قوله تعالى: { يَتَجَرَّعُهُ } : يجوز أن تكونَ الجملةُ صفةً لـ "ماءٍ"، وإن تكونَ حالاً من الضمير في "يُسَقَى"، وأن تكونَ مستأنفةً. و "تَجَرَّعَ" تَفَعَّلَ وفيه احتمالات، أحدها: أنه مطاوعٌ لَجَرَّعْتُهُ نحو: عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ.

(9/145)

والثاني: أن يكونَ للتكُّلْفِ نحو: تَحَلَّمَ، أي، يتكَلَّفُ جَرَّعَهُ، ولم يذكر الزمخشريُّ غيره: الثالث: أنه دالٌّ على المُهْلَةِ نحو: فَهَمَّتْ، أي: يتناولهُ شيئاً فشيئاً بالجَرَّعِ، كما يفهم شيئاً فشيئاً بالتفهم. الرابع: أنه بمعنى جَرَّعَ المجرّد نحو: "عَدَّوْتُ الشَّيْءَ" و "تَعَدَّيْتُهُ".

{ وَلَا يَكَادُ يُسَبِّغُهُ }، أي: لم يقارِبْ إيساعته فكيف بحصولها؟ كقوله: "لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا" وستأتي إن شاء الله. قوله: { وَمِنْ وَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ } في الضمير وجهان، أظهرهما: أنه عائِدٌ على "كل جبار". والثاني: أنه عائِدٌ على العذابِ المتقدِّمِ.

* { مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَرَبُّهُمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ البَعِيدُ }

قوله تعالى: { مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا } : فيه أوجه، أحدها: - وهو مذهبُ سيبويه - أنه مبتدأٌ محذوفٌ الخبرَ تقديرُهُ: فيما يُنلَى عليكم مَثَلُ الذين كفروا. وتكون الجملة من قوله { أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ } مستأنفةً جواباً لسؤالٍ مقدر، كأنه قيل: كيف مَثَلُهُمْ؟ فقيل: كيت وكيت. والمَثَلُ استعارةٌ للصفةِ التي فيها غرابةٌ كقولك، صفةٌ زيدٍ، عَرَضُهُ مَصُونٌ، وماله مبدول.

(9/146)

الثاني: أن يكون "مَثَلٌ" مبتدأ، و "أعمالهم" مبتدأ ثانٍ، و "كرماد" خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول. قال ابن عطية: "وهذا عندي أرجح الأقوال، وكأنك قلت: المتحصّل في النفس مثلاً للذين كفروا هذه الجملة المذكورة". وإليه نحا الحوفي. قال الشيخ: "وهو لا يجوز لأنّ الجملة التي وقعت خبراً للمبتدأ لا رابطاً فيها يربطها بالمبتدأ، وليست نفس المبتدأ فتستغني عن رابط". قلت: بل الجملة نفس المبتدأ، فإنّ نفس مَثَلِهِمْ هو نفس أعمالهم كرماد في أنّ كلاً منها لا يفيد شيئاً، ولا يبقى له أثر، فهو نظير قولك / "هَجَّيرى أبي لا إله إلا الله".

الثالث: أنّ "مَثَلٌ" مزيدة، قاله الكسائيُّ والفراء: أي: الذين كفروا أعمالهم كرماد، فالذين مبتدأ "أعمالهم" مبتدأ ثانٍ و "كرماد" خبره. وزيادة الأسماء ممنوعة.

الرابع: أن يكون "مَثَلٌ" مبتدأ، و "أعمالهم" بدلٌ منه، على تقدير: مَثَلُ أعمالهم، و "كرماد" الخبر. قاله الزمخشريُّ، وعلى هذا فهو بدلٌ كلٍّ من كلٍّ، على حدِّ المضاف كما تقدّم.

الخامس: أن يكون "مَثَلٌ" مبتدأ، و "أعمالهم" بدلٌ منه بدلٌ اشتمالٍ، و "كرماد" الخبر، كقول الزبّاء:

2874- ما للجمال مَسْبِيهاً وئيدا * أَجْدَلًا يَحْمِلُنْ أم حديدا

والسادس: أن يكون "مَثَلٌ" مبتدأ، و "أعمالهم" خبره، أي: مَثَلُ أعمالهم، فحذف المضاف. و "كرماد" على هذا خبرٌ مبتدأ محذوف، وقال أبو البقاء حين ذكر وجه البدل: "ولو كان القرآن لجاز إبدالُ "أعمالهم" من "الذين" وهو بدلٌ اشتمالٍ، يعني أنه كان يُقرأ "أعمالهم" مجرورةً، لكنه لم يُقرأ.

(9/147)

و "الرماد" معروفٌ وهو ما سَخَفَهُ النارُ من الأجرام، وجمعه في الكثرة عليّ رُمْدٌ، وفي القلة عليّ أَرْمِدَةٌ كرمادٍ وجمدٍ وأجمدة، وجمعه على "أَرْمِدَاء" شاد. والرماد: السنّةُ أبيضاً، السنّةُ: المَحَلُّ، أَرْمِدَ الماءُ، أي: صار بلون الرماد، والأَرْمِدُ: ما كان على لونِ الرّماد. وقيل للبعوض "رُمْد" لذلك، ويقال: رَمَادٌ رُمِدٌ، صار هبَاءً.

قوله: {اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ} في محلِّ جرٍّ صفةً لرماد، و "في يوم" متعلّقٌ بـ "اشْتَدَّتْ".

قوله: "عاصفٍ" فيه أوجهٌ، أحدها: أنه على تقدير: عاصفٍ ربحه، أو عاصفٍ الريح، ثم حُذِفَ "الريح" وجُعِلت الصفةُ لليوم مجازاً كقولهم: "يومٌ ماطرٌ" و "ليلٌ نائمٌ". قال الهرويُّ: "فَحُذِفَتْ لتقدّم ذكرها، كما قال:

2875- إذا جاء يومٌ مظلمٌ الشمسِ كاسفٌ *

أي: كاسفُ الشمسِ.

الثاني: أنه على التَّسْبِ، أي: ذي عُصُوفٍ كلاينٍ وتامرٍ.

الثالث: أنه حُفِضَ على الجوار، أي: كان الأصلُ أن يَتَّبِعَ العاصفُ الرِّيحَ في الإعراب فيُقَالُ: اشتدَّتْ به الرِّيحُ العاصفُ في يومٍ، فلَمَّا وقع بعد اليوم أُعْرِبَ بإعرابه، كقولهم: "جَحْرُ صَبِّ حَرْبٍ". وفي جَعَلُ هذا من صِفَةِ لِمَا قُطِعَ عن إعرابه لَصَحَّ كالمثال المذكور، وهنأ لو جَعَلْتَهُ صِفَةً للريح لم يَصِحَّ لتخالفهما تعريفاً وتنعيراً في هذا التركيب الخاصِّ.
وقرأ الحسن وابنُ أبي إسحاق بإضافة "يوم" لـ "عاصفٍ". وهي على حَذْفِ الموصوفِ، أي: في يومٍ رِيحٍ عاصِفٍ، فَحَذَفَ لِقَهْمِ المعنى الدالِّ على ذلك. ويجوز أن يكونَ من بابِ إِضَافَةِ الموصوفِ إلى صِفَتِهِ عند مَنْ يَرَى ذلك نحو: بَقْلُهُ الحَمَقَاءُ.

ويقال: رِيحٌ عاصِفٌ ومُعَصِفٌ، وأصلُهُ من العَصْفِ، وهو ما يُكْسَرُ مِنَ الرُّزْعِ فقيل ذلك للريح الشديدة لأنها تَعَصِفُ، أي: تكسِرُ ما تَمُرُّ عليه.

(9/148)

قوله: {لَا يَقْدِرُونَ} مستأنفٌ، وَيَضَعُفُ أَنْ يكونَ صِفَةً ليومٍ على حَذْفِ العائدِ، أي: لَا يَقْدِرُونَ فيه، و"مِمَّا كَسَبُوا" متعلِّقٌ بمحذوفٍ، لِأَنَّهُ حَالٌ مِنْ "شيء" إذ لو تَأَخَّرَ لكانَ صِفَةً. والتقديرُ: على شيءٍ مِمَّا كَسَبُوا.

* { أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ }

قوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ} قرأ أبو عبد الرحمن بسكون الراء وفيه وجهان، أحدهما: أنه أَجْرَى الوصلَ مُجْرَى الوقف. والثاني: أَنَّ العربَ حَذَقَتْ لَامَ الكلمة عند عدم الجازم فقالوا: "ولو تَرَ ما الصبيانُ" فلما دخل الجازمُ تخيلوا أن الراءَ محلَّ الجزمِ، ونظيره: لم أَبْلُ فَإِنَّ أصله أبالي، ثم حذفوا لامه رفعا فلَمَّا جزموه لم يَعْتَدُوا بلامه، وتوهَّموا الجزم في اللام.

والرؤية هنا قلبيةٌ فـ "أَنَّ" في محلِّ المفعولين أو أحدهما على الخلاف. وقرأ الأخوان هنا {خالقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} "خالق" اسمٌ فاعلٌ مضافاً لِمَا بعده، فلذلك خفضوا ما عُطِفَ عليه وهو الأرض. وفي النور: {خَالِقُ كُلِّ دَابَّةٍ} اسمٌ فاعلٌ مضافاً لما بعده. والباقون "خَلَقَ" فعلاً ماضياً، ولذلك نصبوا "الأرضَ" و {كُلِّ دَابَّةٍ}، فكسره "السموات" في قراءة الأخوين خفضاً، وفي قراءة غيرهما نصباً. / ولو قيل بأنه في قراءة الأخوين يجوزُ نَصْبُ "الأرضِ" على أحدِ وجهين: إمَّا على المحلِّ، وإمَّا على حَذْفِ التنوين لالتقاء الساكنين، فتكون "السموات" منهضبةً لفظاً وموضعا، لم يمتنع، ولكن لم يُقْرَأ به. و"بالحق" متعلِّقٌ بـ "خلق" على أن الباءَ سببيةٌ، وبمحذوفٍ على أنها حاليةٌ: إمَّا من الفاعلِ، أي: مُجِئاً، وإمَّا من المفعولِ، أي: ملتبسةً بالحق.

(9/149)

* { وَبَرُّوا لِلَّهِ جَمِيعًا قِيلَ الصُّعْفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُّعْتُونَ عَلَيْنَا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرٌ عَلَيْنَا أَمْ صَبْرًا مَا لَنَا مِنْ مَّحِصٍ }

قوله تعالى: { تَبَعًا } : يجوز أن يكون جمع "تابع" كخادمٍ وحَدَمٍ وغائبٍ وعَيِّبٍ، ويجوز أن يكون مصدرًا نحو: قومٌ عَدَلُ، ففيه ثلاثة التأويلات المشهورة.

قوله: { مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ } في " مِنْ " أوجهٌ: أحدها: أَنَّ " مِنْ " الأولى للتبيين، والثانية للتبويض، تقديره: مُعْتُونَ عَنَا بَعْضَ الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ عَذَابُ اللَّهِ، قاله الزمخشري. قال الشيخ: " هذا يقتضي التقديم في قوله " مِنْ شَيْءٍ " على قوله { مِنْ عَذَابِ اللَّهِ }؛ لأنه جَعَلَ { مِنْ شَيْءٍ } هُوَ الْمُبَيَّنَّ بقوله من عذاب، و " مِنْ " التبيينية مَقْدَمٌ عليها ما تُبَيَّنُّه ولا يتأخر. قلت: كلامُ الزمخشري صحيحٌ من حيث المعنى، فإنَّ { مِنْ عَذَابِ اللَّهِ } لو تأخر عن " شيء " كان صفةً له ومُبَيَّنًا، فلَمَّا تقدَّم انقلب إعرابه من الصفة إلى الحال، وأمَّا معناه وهو البيانُ فباقٍ لم يتغيَّر.

الثاني: أن تكونا للتبويض معاً بمعنى: هل أنتم مُعْتُونَ عَنَا بَعْضَ شَيْءٍ هُوَ بَعْضُ عَذَابِ اللَّهِ؟ أي: بعض عذاب الله، قاله الزمخشري. قال الشيخ: " وهذا يقتضي أن يكونَ بدلاً، فيكونَ بدلَ عامٍّ مِنْ خاص، وهذا لا يُقال؛ فإنَّ بَعْضِيَّةَ الشَّيْءِ مطلقةٌ، فلا يكون لها بعضٌ. قلت: لا نزاع أنه يقال: بعضُ البعض، وهي عبارةٌ متداولةٌ، وذلك البعضُ المُتَبَعُّ هُوَ كُلُّ لأبعاضه بعضٌ لكله، وهذا كالجنسِ المتوسط هو نوعٌ لِمَا فوقه، جنسٌ لِمَا تحته.

(9/150)

الثالث: أن " مِنْ " في { مِنْ شَيْءٍ } مزيدةٌ، و " مِنْ " في { مِنْ عَذَابِ } فيها وجهان، أحدهما: أن تتعلق بمحذوفٍ لأنها في الأصل صفةٌ لشيءٍ، فلَمَّا تقدَّمتُ نُصِبَتْ على الحال. والثاني: أنها تتعلق بنفس " مُعْتُونَ " على أن يكون " شيء " واقعاً موقعَ المصدر، أي: غنى. ويوضح هذا ما قاله أبو البقاء، قال: " ومِنْ زائدةٌ، أي: شيئاً كائناً من عذاب الله، ويكون محمولاً على المعنى تقديره: هل تمنعون عَنَا شيئاً؟ ويجوز أن يكونَ " شيء " واقعاً موقعَ المصدر، أي: غنى، فيكون { مِنْ عَذَابِ اللَّهِ } متعلقاً بـ " مُعْتُونَ ". وقال الحوفي أيضاً: { وَمِنْ عَذَابِ اللَّهِ } متعلِّقٌ بـ " مُعْتُونَ "، و " مِنْ " في { مِنْ شَيْءٍ } لاستغراقِ الجنسِ زائدةٌ للتوكيد.

قوله: { سَوَاءٌ عَلَيْنَا } إلى آخره، فيه قولان، أحدهما: أنه مِنْ كَلامِ المستكبرين. والثاني: أنه من كَلامِ المستكبرين والضعفاءِ معاً. وجاءت كلُّ جملةٍ مستقلةٍ من غيرِ عاطفٍ دلالةً على أن كلاً من المعاني مستقلٌ بنفسه كافٍ في الإخبار. وقد تقدَّم الكلامُ في التسويةِ والهمزةِ بعده في أول البقرة.

والجَزَعُ: عدمُ احتمالِ الشدَّةِ. قال امرؤ القيس: 2876- جَزَعْتُ ولم أجزعُ من البينِ مَجْزِعاً * وَعَزَّيْتُ قلباً بالكواعبِ مؤلوعاً

وقال الراغب: " أصل الجَزَعُ: قَطْعُ الحَبْلِ مِنْ نصفه يقال: جَزَعْتُهُ فاجزَعُ،

ولتصوّر الانقطاع فيه قيل: جَزَعُ الوادي لِمُنْقَطَعِهِ، ولانقطاع اللون بتغيّره. قيل للخرزِ المتلون: جَزَعٌ، واللحمُ المُجَزَّع ما كان ذا لونين، والبُسْرَة تلقى عليها رؤوس الخشب من الجانبين، وكأنه سُمِّيَ بذلك تصوّراً لجرّعه فإنَّ الجرّعَ حُرْنٌ يَصْرِفُ الإنسانَ عمّا هو يصدده. والمَحْيِصُ: يكون مصدراً ويكون مكاناً. ويقال: جاض بالضاد المعجمة وجَيْضاً، بها وبالجم.

(9/151)

* { وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا فُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَّ الْحَقُّ وَعَوَدْتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ يَا أَيُّهَا الْمُبْذَرُونَ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }

قوله تعالى: { وَعَدَّ الْحَقُّ } : يجوز أن يكون من إضافة الموصوف لصفته، أي: الوعد الحق، وأن يراد بالحق صفة الباري تعالى، أي: وَعَدَّكُمْ الله وَعَدَّه، وأن يراد بالحقّ البعث والجزاء على الإجمال، فتكون إضافة صريحة. قوله: { إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ } فيه وجهان، أظهرهما: أنه استثناء منقطع لأنّ دعاءه ليس من جنس السلطان وهو الحجّة البيّنة. والثاني: أنه متصل، لأنّ القدرة على حمل الإنسان على الشرّ تارة تكون بالقهر، وتارة تكون بقوة الداعية في قلبه، وذلك بالسوسة إليه فهو نوع من التسلط. وقُرئ " فلا يُلوموني " بالياء من تحت على الالتفات، كقوله: { حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَرْتُمْ بِهِم } . قوله: { بِمُصْرِحِي } العامّة على فتح الياء؛ لأنّ الياء المدغم فيها تُفْتَحُ أبداً لا سيما وقبلها كسر ثانٍ. وقرأ حمزة بكسرها، وهي لغة بني يربوع. وقد اضطربت أقوال الناس في هذه القراءة اضطراباً شديداً: فمن مُجْتَرِي عليها مُلَحِّن لقارئها، ومن مُجَوِّز لها من غير ضعفٍ، ومن مجوّز لها بضعفٍ.

(9/152)

قال حسين الجعفي: "سألت أبا عمرو عن كسر الياء فأجازه". وهذه الحكاية تُحكى عنه بطرق كثيرة، منها ما تقدّم، ومنها: "سألت أبا عمرو وقلت: إن أصحاب النحو يُلَحِّنُونَا فِيهَا فَقَالَ: هِيَ جَائِزَةٌ أَيْضاً، إِنَّمَا أَرَادَ تَحْرِيكَ الْيَاءِ، فَلَسْتُ تَبَالِي إِذَا حَرَّكَتَهَا إِلَى أَسْفَلَ أَمْ إِلَى فَوْقٍ". وعنه: مَنْ شَاءَ فَتَحْ، وَمَنْ شَاءَ كَسِرْ، وَمِنْهَا أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا بِالْخَفْضِ حَسَنٌ. وعنه قال: قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو عَمْرٍو بِنِ الْعَلَاءِ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْقِرَانِ فَوَجَدْتُهُ بِهِ عَالِماً، فَسَأَلْتُهُ عَنِ شَيْءٍ [مِنْ] قِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ وَاسْتَشَعَرْتُهُ { وَبِمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي } بِالْجَرِّ فَقَالَ: هِيَ جَائِزَةٌ، فَلَمَّا أَجَازَهَا وَقَرَأَ بِهَا الْأَعْمَشُ أَحَدْتُ بِهَا.

وقد أنكر أبو حاتم على أبي عمرو تحسينه لهذه القراءة، ولا التفات إليه لأنه عَلمٌ من اعلام القرآن واللغة والنحو، واطلع على ما لم يطلع عليه [مَنْ فوق السجستاني]:

2877- وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُرَّ في قَرْنٍ * لم يستطع صَوْلَةً ابْزَلَ القناعيس
ثم ذكر العلماء في ذلك توجيهات: منها أَنَّ الكسِرَ على أصلِ التَّقَاءِ الساكنين،
وذلك أَنَّ/ ياءَ الإعرابِ ساكنةٌ، وياءَ المتكلمِ أصلها السكُونُ، فلَمَّا التقيا كُسِرَتْ
لالتقاء الساكنين. الثاني: أنها تُشْبِهُ هَاءَ الضميرِ في أَنَّ كلاً منهما ضميرٌ على
حرف واحد، وهَاءُ الضميرِ تُوصَلُ بواوٍ إذا كانت مضمومةً، وبياءٌ إذا كانت
مكسورة، وتُكسَرُ بعد الكسرة والياءُ الساكنة، فَتُكسَرُ كما تُكسَرُ الهاءُ في
"عليه"، وبنو يربوعٍ يَصِلونها بياءٍ، كما يَصِلُ ابن كثير نحو: "عليه" بياء، فحَمْزُهُ
كسَر هذه الياءَ من غير صلةٍ، إذ أصله يقتضي عَدَمَهَا. وزعم قطرب أيضاً أنها
لغة بني يربوع، قال: يزيدون على ياء الإضافة ياءً، وأنشد:
2878- ماضٍ إذا ما هَمَّ بالمُضِيِّ * قال لها: هل لكِ ياتا فيَّ

(9/153)

أنشده الفراء وقال: "فإنَّ يَكُ ذلك صحيحاً فهو ممَّا يلتقي من الساكنين". وقال
أبو عليٍّ: "قال الفراء في كتاب "التصريف" له: زعم القاسم بن معن أنه
صوابٌ، وكان ثقةً بصيراً".
ومِمَّن طعن عليها أبو إسحاق قال: "هذه القراءة عند جميع النحويين رديئةٌ
مَرْدُولةٌ ولا وجهَ لها إلا وجهٌ ضعيفٌ". وقال أبو جعفر: "صار هذا إدغاماً، ولا
يجوز أن يُحْمَلُ كتابُ اللهِ تعالى على الشذوذ". وقال الزمخشري: "هي
ضعيفةٌ، واستشهدوا لها ببيتٍ مجهول:

2879- قال لها: هل لكِ ياتا فيَّ * قالت له: ما أنت بالمرضيِّ
وكانه قدَّر ياءَ الإضافة ساكنةً، وقبلها ياءٌ ساكنة، فحَرَّكها بالكسر لما عليها أصلُ
التقاء الساكنين، ولكنه غيرُ صحيح؛ لأنَّ ياءَ الإضافة لا تكونُ إلا مفتوحةً حيث
قَبَلها ألفٌ نحو: "عصاي" فما بالها وقبلها ياءٌ؟ فإن قلت: جَرَّتِ الياءُ الأولى
مَجْرَى الحرفِ الصحيحِ لأجل الإدغام فكأنها ياءٌ وَقَعَتْ [ساكنةً] بعد حرفٍ
صحيح ساكن فَحَرَّكَتْ بالكسرِ على الأصل. قلت: هذا قياسٌ حسنٌ، ولكن
الاستعمالُ المستفيضُ الذي هو بمنزلةِ الخبرِ المتواترِ تتضاءلُ إليه القياساتُ".
قال الشيخ: "أمَّا قوله "واستشهدوا لها ببيتٍ مجهولٍ، فقد ذكر غيره أنه للأغلبِ
العجليِّ، وهي لغةٌ باقيةٌ في أفواه كثيرٍ من الناس إلى اليوم يقولون: "ما فيَّ"
أفعلٌ" بكسر الباء". قلت: الذي ذكر صاحب هذا الرجز هو الشيخ أبو شامة،
قال: "ورأيتُه أنا في أول ديوانه، وأول هذا الرجز:

2880- أقبل في تَوْبٍ مَعافِرِيَّ * عند اختلاط الليل والعشيِّ

(9/154)

ثم قال الشيخ: "وأما التوجيه الذي ذكره فهو توجيه الفراء نقله عنه الزجاج. وأما قوله في غضون كلامه "حيث قلبها ألف" فلا أعلم "حيث" تضاف إلى الجملة المصدرية بالظرف نحو: "قعد زيد حيث أمام عمرو بكر" فيحتاج هذا التركيب إلى سماع" قلت: إطلاق النحاة قولهم: إنها تصاف إلى الجمل كافٍ في هذا، ولا يحتاج إلى [تتبع كل فرد فرد، مع إطلاقهم القوانين الكلية. ثم قال: وأما قوله "ياء الإضافة إلا آخره" قد روي سكون الياء بعد الألف، وقد قرأ بذلك القراء نحو "محيائي". قلت: مجيء السكون في هذه الياء لا يفيد ههنا، وإنما كان يفيد لو جاء بها مكسورة بعد الألف فإنه محل البحث. وأنشد النحاة بين الذباني بالكسر والفتح، وهو قوله:

2881- عليّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ * لَوْلَايَهُ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبِ

وقال الفراء في كتاب "المعاني" له: "وقد خفص الياء من "بمضرخي" الأعمش ويحيى بن وثاب جميعاً، حدثني بذلك القاسم بن معن عن الأعمش، ولعلها من وهم القراء، فإنه قلَّ هُنَّ سَلِمَ مِنْهُمِ مِنَ الْوَهْمِ، ولعله ظنَّ أن الياء في "بمضرخي" خافضة للفظ كله، والياء للمتكلم خارجة من ذلك". قال: "ومما نرى أنهم وهموا فيه قوله: {تُولَى مَا تُولَى وَنُصِلَهُ جَهَنَّمَ} بالجزم في الهاء". ثم ذكر غير ذلك.

وقال أبو عبيد: "أما الخفض فإننا نراه غلطاً، لأنهم ظنوا أن الياء تُكسِرُ كلَّ ما بعدها، وقد كان في القراء مَنْ يجعله لحناً، ولا أحبُّ أن أبلغَ به هذا كله، ولكنَّ وجة القراءة عندنا غيرُها".

قال الأخفش: "ما سمعتُ بهاذ مِنْ أحدٍ من العرب ولا من أحدٍ من النحويين". قال النحاس: "فصار هذا إجماعاً".

(9/155)

قلت: ولا إجماع. فقد تقدّم ما حكاه الناس من أنها لغة ثانية لبعض العرب. وقد انتدب لئصرة هذه القراءة أبو عليّ الفارسي، قال في "حجته". "وجه ذلك أن الياء ليست تخلو من أن تكون في موضع نصب أو جرّ، فالياء في النصب والجرّ كالهاء فيهما، وكالكاف في "أكرمك" و"هذا لك"، فكما أن الهاء قد لحقتُها الزيادة في هذا: لَهُو، وصَرَبَهُو، / ولحق الكاف أيضاً الزيادة في قول مَنْ قال "أعطيتكاه" و"أعطيتكاه" فيما حكاه سيبويه، وهما أختا الياء، ولحقت التاء الزيادة في قول الشاعر:

2882- رَمَيْتِهِ فَأَصْمَيْتِ * وَمَا أَخْطَأْتِ [فِي] الرَّمِيَةِ

كذلك ألحقوا الياء الزيادة من المد فقالوا: "فِي"، ثم حذفت الياء الزائدة على الياء كما حذفت الزيادة من الهاء في قول مَنْ قال:

2883- * لَهُ أَرْقَانِدِ

وزعم أبو الحسن أنها لغة".

قلت: مراد أبي عليّ بالتنظير بالبيت في قوله: "لَهُ أَرْقَانِ" حَذْفُ الصلّة، واتفق أن في البيت أيضاً حَذْفُ الحركة، ولو مثل بنحو "عليه" و"فيه" لكن أولى. ثم قال الفارسي: "كما حذفت الزيادة من الكاف فقليل: أعطيتك وأعطيتك، كذلك حذفت الياء اللاحقة للياء كما حذفت من أختيها، وأقرت الكسرة التي

كانت تلي الياء المحذوفة فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسر". قال:
"فإذا كانت الكسرة في الياء على هذه اللغة - وإن كان غيرها القراءة بذلك
لحن لاستقامة ذلك في السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحناً".

(9/156)

قلت: وهذا التوجيه هو توضيح للتوجيه الثاني الذي قدّمْتُ ذِكرَه. وأما التوجيه
الأول فأوضحه الفراء أيضاً، قال الزجاج: "أجاز الفراء على وجهٍ ضعيفٍ الكسر
لأنَّ أصلَ التقاء الساكنين الكسر". قال الفراء: "ألا ترى أنهم يقولون: مُدُّ
اليوم، ومُدُّ اليوم، والرفع في الذال هو الوجه، لأنه أصلُ حركة "منذ"، والخفضُ
جائزٌ، فكذلك الياء من "مُصْرِحِي" خُفِصَتْ ولها أصلٌ في النصب".
قلت: تشبيه الفراء المسألة بـ "مذ اليوم" فيه نظر؛ لأنَّ الحرفَ الأولَ صحيحٌ،
ولم يتوالَّ قبله كسرٌ بخلاف ما نحن فيه وهذا هو الذي عناه الزمخشريُّ بقوله
فيما قدّمْتُهُ عنه: فكانها وقعتْ بعد حرفٍ صحيحٍ". وقد اضطررتُ النقلُ عن
الفراء في هذه المسألة كما رأيتُ "مِنْ ثَقُلَ بَعْضُهُمْ عِنْدَ التَّخَطُّةِ مَرَّةً،
والتصويبُ أخرى، ولعلَّ الأمرَ كذلك، فإنَّ العُلَمَاءَ يُسألُونَ فيُجيبُونَ بما
يَحْضُرُهُمْ حالُ السؤالِ وهي محتلفةٌ.
التوجيه الثالث: أنَّ الكسرَ للإتباعِ لما بعدها، وهو كسرُ الهمزِ من "إني" كقراءة
"الحمد لله"، وقولهم "يعير وشيعير وشهيد، بكسر أوائلها إتباعاً لما بعدها، وهو
ضعيفٌ جداً.

إلتوجيه الرابع: أنَّ المسوِّغَ لهذا الكسر في الياء وإن كان مستثقلاً أنَّها لَمَّا
أدْعِمَتْ فيها التي قبلها قَوِيَتْ بالإدغام، فأشبهت الحروفَ الصَّحاحَ فاحتملت
الكسر؛ لأنه إنما يُسْتَنْقَلُ فيها إذا حَقَّتْ وانكسر ما قبلها، ألا ترى أن حركاتِ
الإعرابِ تجري على المشدِّدِ وما ذاك إلا لإلحاقه بالحروفِ الصَّحاحِ.

والمُصْرِحُ: المُغِيثُ يُقال: اسْتَصْرَحْتُهُ فَاصْرَحْتَنِي، أي: أعانني، وكأنَّ همزَته
للسَّلْبِ، أي: أزال صُراخِي. والصَّارِخُ هو المستغيثُ. قال الشاعر:
2884- ولا تَجْرَعُوا إِنِّي لَكُمْ غَيْرُ مُصْرِحٍ * وليس لكم عندي عَناءٌ ولا نَصْرُ
ويُقال: صَرَحَ يَصْرُحُ صَرَخاً وَصَرَخاً وَصَرَخَةً. قال:

(9/157)

2885- كَنَّا إِذَا مَا أَتَانَا صَارُحٌ قَرَعُ * كان الصُّراخُ له قَرَعَ الظَّنابِيبِ
يريد: كان بدل الإصراخ، فحذف المضاف، أقام مصدرَ الثلاثي مُقامَ مصدرِ
الرباعي نحو: {وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا
{. والصَّرِيحُ: القَوْمُ المُسْتَصْرِحُونَ قال:
2886- قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيحَ رَأَيْتَهُمْ * ما بين مُلْجَمٍ مُهْرِهِ أو سافِعٍ
والصَّرِيحُ أيضاً: المُغِيثون فهو من الأضداد، وهو محتملٌ أن يكونَ وَصْفاً على
فَعِيلٍ كَالْحَلِيطِ، وأن يكونَ مصدرًا في الأصل. وقال: {فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ} فهذا

يُحتمل أن يكونَ مصدرًا، وأن يكونَ فعيلًا بمعنى المُفعل، أي: فلا مُصْرَحَ لهم، أي: ناصر، وَتَصَرَّحَ: تكلف الصُّراخ.
 قوله: {بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ} يجوزُ في "ما" وجهان: أحدهما: أنْ تكونَ بمعنى الذي. ثم في المراد بهذا الموصولِ وجهان، أحدهما: أنه الأصنامُ، تقديرُه: بالصنم الذي أطعتموني كما أطعتموه، كذا قال أبو البقاء، والعائدُ محذوفٌ، فقدَّره أبو البقاء: بما أشركتموني به، ثم حُذِفَ، يعني بعد حذف الجارِّ ووصولِ الفعلِ إليه، ولا حاجةَ إلى تقديره مجروراً بالياء؛ لأن هذا الفعلَ متعدياً لواحدٍ نحو: شَرَكْتُ زيداً، فلَمَّا دَخَلَتْ همزةُ النقلِ أَكْسَبَتْه ثانياً هو العائدُ، تقول: أَشْرَكْتُ زيداً عمراً، دَعَلْتَهُ شريكاً له. الثاني: أنه الباري تعالى، أي: بما أشركتموني، أي: بالله تعالى، والكلامُ في العائدِ كما تقدَّم، إلا أن فيه إيقاعَ "ما" على مَنْ يَعْلَمُ، والمشهورُ فيها أنها لغير العاقل.

(9/158)

قال الزمخشريُّ: "ونحو: "ما" هذه "ما" في قولهم "سبحان ما سخَّرَكُنَّ"، ومعنى إشراكهم الشيطانَ بالله تعالى طاعنهم له فيما كان يُرَبِّئُهُ لهم مِنْ عِبَادَةِ الأوثان". قال الشيخ: "ومن مَتَع ذلك جَعَلَ "سبحان" عَلماً للتسبيح كما جعل "بَرَّة" عَلماً للمَبَرَّة، و "ما" مصدرية ظرفية"، أي: فيكون على حذفٍ مضافٍ، أي: سبحان صاحبِ تسخيرِكُنَّ؛ لأنَّ التسبيحَ لا يليقُ إلا بالله. الثاني من الوجهين الأولين: أنها مصدرية، أي: بإشراككم إياي.

قوله: {مِنْ قَبْلُ} متعلِّقٌ بـ "كَفَرْتُ" على القولِ الأول، كَفَرْتُ مِنْ قَبْلُ، حينَ أُبَيِّتُ السجودَ لآدمَ بالذي أشركتموني به وهو اللُّهُ تعالى، و بـ "أشركتُ" على الثاني، أي: كَفَرْتُ اليومَ بإشراككم إِيَّاي مِنْ قَبْلِ هذا اليوم، أي في الدنيا، كقوله: {وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ} هذا قولُ الزمخشريِّ. وأمَّا أبو البقاء فإنه جَوَّزَ تعلقه بكفَرْتُ وبأشركتموني، من غير ترتيب على كون "ما" مصدريةً أو موصولةً فقال: "وَمِنْ قَبْلُ: متعلِّقٌ بإشركتموني، أي: كَفَرْتُ الآنَ أشركتموني مِنْ قَبْلِ. وقيل: وهي متعلقةٌ بـ "كَفَرْتُ" أي: كَفَرْتُ مِنْ قَبْلِ إِشْرَاكِكُمْ فلا أنفعكم شيئاً".
 وقرأ أبو عمرو وبإثباتِ الياء في "أشركتموني" وصلًا وحذفها وقفًا، وحذفها الباقون وصلًا ووقفًا.
 وهنا تمَّ كلامُ الشيطان. وقوله: {إِنَّ الظَّالِمِينَ} مِنْ كَلامِ الله تعالى، ويجوز أن يكونَ مِنْ كَلامِ الشيطان، و "عذاب" يجوزُ رَفَعُهُ بالجارِّ قبله على أنه الخبر، وعلى الابتداءِ وخبره الجارُّ.

* { وَأُدْخِلَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأنهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ }

(9/159)

قوله تعالى: {وَأَدْخَلَ} قرأ العامة "أَدْخَلَ" ماضياً مبنياً للمفعول، والفاعل الله أو الملائكة. والحسن وعمر بن عبيد "وَأَدْخَلَ" مضارعاً مسنداً للمتكلم وهو الله تعالى، فمحل الموصول على الأول رفع، وعلى الثانية نصب.
قوله: {يَا ذُن رَّبِّهِمْ} في "[قراءة] العامة يتعلق بأَدْخَلَ، أي: أدخلوا بأمره وتيسيره. ويجوز تعلقه بمحذوف على أنه حال، أي: ملتبسين بأمر ربهم، ويجوز أبو البقاء أن يكون من تمام "خالد بن" يعني أنه متعلق به، وليس بممتنع. وأما على قراءة الشيخين فقال الزمخشري: "فيم تتعلق في القراءة الأخرى، وقولك "وَأَدْخَلَ أنا يا ذُن رَّبِّهِمْ" كلامٌ غير مُلتئم؟ قلت: الوجه في هذه القراءة أن يتعلق بما بعده، أي: تحيُّهم فيها سلامٌ يا ذُن رَّبِّهِمْ". وردَّ عليه الشيخ هذا بأنه لا يتقدَّم معمولُ المصدر عليه.
وقد علقه غيرُ الزمخشري بأَدْخَلَ، ولا تناقَر في ذلك؛ لأنَّ كلَّ أحدٍ يعلم أن المتكلم - في قوله: وَأَدْخَلَ أنا - هو الربُّ تعالى. وأحسن من هذين أن تتعلق في هذه القراءة بمحذوف على أنه حالٌ كما تقدَّم تقريره. و "تحِيُّهم" مصدرٌ مضاف لفاعل، أي: يُحَيِّي بعضهم بعضاً. ويعضد الأول: {وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ} و "فيها" متعلقٌ به.

* { أَلَمْ تَرَ كَيْفَ صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ }

(9/160)

قوله تعالى: {صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً}؛ فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنَّ "صَرَبَ" متعدية لواحدٍ، بمعنى: اعتمد مثلاً، ووضَّعه، و "كَلِمَةً" على هذا منصوبةٌ بمضمر، أي: جعل كلمةً طيبةً كشجرةٍ طيبة، وهو تفسيرٌ لقوله {صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا} كقولك: "شَرَّفَ الأميرُ زيداً بسباه حُلة، وحمله على فرس"، وبه بدأ الزمخشري. قال الشيخ: "وفيه تكلفٌ إضمارٌ لا ضرورةٌ تدعو إليه". قلت: بل معناه إليه فيضطرُّ إلى تقديره محافظةً على لَمَح هذا المعنى الخاص.
الثاني: أَنَّ "صَرَبَ" متعديةٌ لِاثْنَيْنِ لأنها بمعنى "صَيَّرَ"، لكنَّ مع لفظ "المَثَل" خاصة، وقد تقدَّم تقريرُ هذا أولَ هذا الموضوع، فتكون "كَلِمَةً" مفعولاً أولاً، و "مَثَلًا" هو الثاني، فيما تقدَّم.
الثالث: أنه متعدٍ لواحدٍ وهو "مَثَلًا" و "كَلِمَةً" بدلٌ منه، و "كَشَجَرَةٍ" خبرٌ مبتدأٌ مضمر، أي: هي كشجرةٍ طيبة، وعلى الوجهين قبل تكون "كَشَجَرَةٍ" نعتاً لـ "كَلِمَةً".

وقرئ "كَلِمَةً" بالرفع، وفيها وجهان. أحدهما: أنها خبرٌ مبتدأٌ مضمر، أي: هو، أي: المَثَلُ كلمةٌ طيبة، "كَشَجَرَةٍ" على هذا نعتاً لكَلِمَةً. والثاني: أنها مرفوعةٌ للابتداء، و "كَشَجَرَةٍ" خبره.

وقرأ ابن أنس بن مالك "ثابتٌ أصلها". قال الزمخشري: "فإن قلت: أيُّ فرق بين القراءتين؟ قلت: قراءة الجماعة أقوى معنى؛ لأنَّ قراءة أنس أجريت الصفة على "الشجرة" / وإذا قلت: "مررتُ برجل أبوه قائمٌ" فهو أقوى من "برجل قائم أبوه" لأنَّ المُخَبَّر عنه إنما هو الأبُ لا رجل".
والجملة من قوله "أصلها ثابتٌ" في محل جرٍ نعتاً لشجرة.

* { تُؤْتِيَا أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَصْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ }
* { تُؤْتِيَا أَكْلَهَا }

(9/161)

: ويجوز فيهما أَنْ تكونا مستأنفتين. وجَوَّزَ أبو البقاء في "تُؤْتِي" أن تكونَ حالاً من معنى الجملة التي قبلها، أي: ترتفع مُؤْتِيَةً. وتقدّم الخلاف في "أَكْلَهَا" بالنسبة إلى القراء.

* { وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ }
وُقِرَّ "وَمَثَلُ" بنصب "مثل" عطفاً على "مثل" الأول، "واجْتُثَّتْ" صفة لشجرة. ومعنى "اجْتُثَّتْ": بَلَعَتْ جُثَّتْهَا، أي: شخصتها، والجُثَّةُ: شَخْصُ الْإِنْسَانِ قَاعِداً وناثماً يقال: اجْتُثَّتْ الشَّيْءُ، أي: اقتلعت، فهو افتعال من لفظ الجُثَّةِ، وجُثَّتْ الشَّيْءُ: قَلَعْتُهُ. قال لقيط الإيادي:

2887- هو الجلاء الذي يَجْتُثُّ أَصْلَكُمْ * فَمَنْ رَأَى مِثْلَ ذَا يَوْمٍ وَمَنْ سَمِعَا
وقال الراغب: "جُثَّةُ الشَّيْءِ شَخْصُهُ النَّاتِي، وَالْمَجْتَةُ: مَا يُجْتُّ بِهِ، وَالْجُثِّيَّةُ: لِمَا جُثَّتْهُ بَعْدَ طَخْنِهِ، وَالْجَنْجَاتُ بَبْتُ".
و "مِنْ قَرَارٍ" يجوز أن يكونَ فاعلاً بالجارِّ قبله لاعتماده على النفي، وأن يكونَ مبتدأ. والجملة المنفية: إِمَّا نَعَتْ لَشَجَرَةٍ وَإِمَّا حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ "اجْتُثَّتْ".

* { يُنَبِّئُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ }

قوله تعالى: { بِالْقَوْلِ } فيه وجهان، أحدهما: تعلقه بـ "يُنَبِّئُ". والثاني "أنه متعلق بـ "آمَنُوا".
قوله: "في الحياة" متعلق بـ "يُنَبِّئُ"، ويجوز أن يتعلّق بالثابت.

* { أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ }
قوله تعالى: { بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا } فيه أوجه:

(9/162)

أحدها: أنَّ الْأَصْلَ بَدَّلُوا شَكَرَ نِعْمَةَ [اللَّهِ] كُفْرًا، كقوله: { وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكذِّبُونَ } [أي]: شُكِرَ رِزْقُكُمْ، وَجَبَ عَلَيْهِمُ الشُّكْرُ فَوَضَعُوا مَوْضِعَهُ الْكُفْرَ.

الثاني: أنهم بدّلوا نفسَ النعمةِ كفرًا، علي أنهم لمّا كَفَرُوا سَلَبُوا، فَبَقُوا مَسْلُوبِي النعمةِ موصوفين بالكفر حاصلًا لهم. قالهما الزمخشري. قلت: وعلى هذا فلا يُحتاج إلى حَذْفٍ مضاف على هذا، وقد تقدّم أن "بَدَّلَ" يتعدّى لاثنين، أوّلهما من غير حرف، والثاني بالباء، وأن المجرور هو المتروك، والمنصوب هو الحاصل، ويجوز حَذْفُ الحرف، فيكونُ المجرورُ بالياء هنا هو "نعمة" لأنها المتروكة. وإذا عَرَفْتَ هذا عَرَفْتَ أَنَّ قولَ الحوفيِّ وأبي البقاء أنَّ "كفرًا" هو المفعول الثاني ليس بجيد؛ لأنه هو الذي يَصِلُ إليه الفعل بنفسه لا بحرف الجر، وما كان كذا فهو المفعول الأول.

* { جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَيُنْسِ الْقَرَارُ }

قوله تعالى: { جَهَنَّمَ } : فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من "دار". الثاني: أنه عطفٌ بيان لها. وعلى هذين الوجهين فالإحلال يقع في الآخرة. الثالث: أن يَنْتَصِبَ على الاشتغال بفعل مقدر، وعلى هذا فالإحلال يقع في الدنيا، لأنَّ قوله { جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا } واقعٌ في الآخرة.

(9/163)

ويؤيد هذا التأويلَ قراءةُ ابن أبي عبلة "جهنم" بالرفع، على أنها مبتدأ، والجملة بعدها الخبر. وتحتل قراءةُ ابن أبي عبلة وجهًا آخر: وهو أن يرتفع على خبر ابتداءٍ مضمرة، و "يَصْلَوْنَهَا" حال: إمَّا مِنْ "قَوْمِهِمْ"، وإمَّا مِنْ "دار"، وإمَّا مِنْ "جهنم". وهذا التوجيهُ أولى من حيث إنه لم يتقدّم ما يرجح النصب، ولا ما يجعله مساويًا، والقراء الجماهيرُ على النصب، فلم يكونوا ليطرُكوا الأصح، إلا لأن المسألة ليستُ الجماهيرُ على النصب، فلم يكونوا ليطرُكوا الأصح إلا لأن المسألة ليستُ من الاشتغال في شيء. وهذا الذي ذكرته أيضًا مُرَجَّحٌ لنصبه على البدلية أو البيان على انتصابه على الاشتغال.

والتواؤ: الهلاك، قال الشاعر:

2888- فلم أرَ مثلهم أبطالَ حربٍ * غداةَ الرّوعِ إذ خيفَ البوارُ
وأصله من الكسباد، كما قيل: كَسَدَ حتى قَسَدَ، ولمّا كان الكسبادُ يؤدي إلى الفسادِ والهلاكِ أطلقَ عليه التّوار. ويقال: بار يَبُورُ بُورًا وُبُورًا، ورجل حائرٌ بائِرٌ، وقوله تعالى: { وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا } يحتمل أن يكونَ مصدرًا وُصِفَ به الجمعُ، وأن يكونَ جمعَ بائرٍ في المعنى. ومن وقوع "بُور" على الواحد قوله: 2889- يا رسولَ الملِكِ إنَّ لساني * راتِقٌ ما قَتَقْتُ إذ أنا بُورٌ
أي: هالكٌ.

* { وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَنَّوْا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ }

(9/164)

قوله تعالى: {لِيُضِلُّوا} : قرأ ابن كثير وأبو عمرو هنا: {وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلُّوا} بفتح الياء، والباقون بضمها، مِنْ "أَصَلَهُ". واللام هي لام الجر مضمرة "أَنْ" بعدها، وهي لام العاقبة لما كان مألهم إلى كذلك. ويجوز أن تكون للتعليل. وقيل: هي مع فتح الياء للعاقبة فقط، ومع ضمها محتملة للوجهين، كأن هذا القائل تَوَهَّم أنهم لم يجعلوا الأنداد لضلالهم، وليس كما زعم؛ لأن منهم مَنْ كفر عنادا، واتخذ الآلهة ليضل بنفسيه.

قوله: {فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ} "إلى النار" خبر "إن". و"المصير" مصدر ل صار التامة، أي: فإن مرجعكم كائن إلى النار. وأجاز الحوفي أن يتعلق "إلى النار" بـ "مصيركم". وقد ردَّ هذا بعضهم بأنه لو جعلناه مصدرا صار بمعنى انتقل، و"إلى النار" متعلق به، بقيت "إن" بلا خبر، لا يقال: خبرها حينئذ محذوف؛ لأنَّ حذْفَه في مثل هذا سَقِل، وإنما يكثرُ حذْفُه إذا كان الاسم نكرة: والخبرُ ظرفاً أو جاراً كقوله:

2890- إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا * وَإِنْ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًا

* { قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بِنِعِّ فِيهِ وَلَا خِلَالٍ }

قوله تعالى: {قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا} فيه أوجه، أحدها: أن "يقيموا" مجزومٌ بلام أمرٍ محذوفٍ تقديره: ليقيموا، فحذفتُ وبقي عملها، كما يُحذفُ الجارُّ ويبقى عمله، كقوله:

2891- مُحَمَّدٌ تَفِدُ نَفْسُكَ كُلِّ نَفْسٍ * إِذَا مَا خِفَتْ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا

(9/165)

يريد: لتفد. أنشده سيبويه، إلا أنه خصه بالشعر. قال الزمخشري: "ويجوز أن يكون 'يقيموا' و'ينفقوا' بمعنى: ليقيموا ولينفقوا، ويكون هذا هو المقول. قالوا: وإنما جاز حذف اللام لأن الأمر الذي هو 'قُل' عَوَضُ منها، ولو قيل: يقيموا الصلاة وينفقوا ابتداءً بحذف اللام لم يجز". قلت: وإلى قريب من هذا نحا ابن مالك فإنه جعل حذف هذه اللام على ضرب: قليل وكثير ومتوسط. فالكثير: أن يكون قبله قولٌ بصيغة الأمر كآية الكريمة، والقليل: أن لا يتقدم قولٌ كقوله: "محمدٌ تفدُ البيت، والمتوسط: أن يتقدم بغير صيغة الأمر كقوله:

2892- قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا * تَيَدَّنُ فإني حَمُّوْهَا وَجَارُهَا

الثاني: أن "يقيموا" مجزوم على جواب "قُل"، وإليه نحا الأخفش والمبرد. وقد ردَّ الناسُ عليهما هذا بأنه لا يلزم من قوله لهم: أقيموا أن يفعلوا، وكم من تخلف عن هذا الأمر. وقد أجيب عن هذا: بأن المراد بالعباد المؤمنون، ولذلك أضافهم إليه تشريفا، والمؤمنون متى أمرهم امتثلوا.

الثالث: أنه مجزوم على جواب المقول المحذوف تقديره: قل لعبادي: أقيموا وأنفقوا، يقيموا وينفقوا. قال أبو البقاء: وعزاه للمبرد - "كذا ذكره جماعة ولم يتعرَّضوا لإفساده. وهو فاسد لوجهين، أحدهما: أن جواب الشرط يُخالف الشرط: إمَّا في الفعل أو في الفاعل أو فيهما. فأما إذا كان مثله في الفعل

والفاعل فهو خطأ كقولك: قم تَقَم، والتقديرُ على ما دُكِرَ في هذا الوجه: إن يُقيموا يُقيموا. والوجه الثاني: أن الأمرَ المقدَّرَ للمواجهة، و"يقيموا" على لفظ العَيْبَةِ وهو خطأ، إذا كان الفاعل واحداً". قلت: أمَّا الإفسادُ الأولُ فقريبٌ، وأمَّا الثاني فليس بشيء؛ لأنه يجوز أن يقول: قل لعبدي أطعني يُطِعْكَ، وإن كان للعَيْبَةِ بعد المواجهة باعتبار حكاية الحال.

(9/166)

الرابع: أن التقدير: إن تَقُلْ لهم: أقيموا، يُقيموا، وهذا مَرَوِيٌّ عن سيويه فيما حكاه ابن عطية. قلت: وهذا هو القول الثاني.

الخامس: قال ابن عطية: "ويحتمل أن يكون "يقيموا" جوابَ الأمر الذي يعطينا معناه قوله "قُلْ"؛ وذلك أن تجعل "قُلْ" في هذه الآية بمعنى بَلِّغْ وأدِّ الشريعة يُقيموا".

السادس: قال الفراء: "الأمرُ معه شرطٌ مقدَّرٌ تقول: "أطع الله يُدْخِلْكَ الْجَنَّةَ". والفرق بين هذا وبين ما قبله: أن ما قبله ضَمَّنَ فيه الأمرُ نفسه معنى الشرط، وفي هذا فُدر فعل الشرط بعد فعل الأمر من غير تضمين.

السابع: قال الفارسي: "إنه مضارعٌ صُرِفَ عن الأمرِ إليّ الخبر ومعناه: أقيموا". وهذا مردود؛ لأنه كان ينبغي أن يُثَبَّتَ نَوْتَهُ الدالة على إعرابه، وأجيب عن هذا بأنه بُني لوقوعه موقعَ المبني، كما بُني المنادي في نحو: "يا زيد" لوقوعه موقعَ الضمير، ولو قيل بأنه حُذِفَتْ نَوْتُهُ تخفيفاً على حَذِّ حَذْفِهَا في قوله: "لا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تَوْمِنُوا، وَلَا تَوْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا".

وفي معمول "قُلْ" ثلاثة أوجه، أحدها: الأمرُ المقدَّرُ، أي: قُلْ لهم: أقيموا، يُقيموا، الثاني: أنه نفسُ "يقيموا" على ما قاله ابن عطية. وفيه تفكيكٌ للنَّظْمِ، وَجَعَلَ الجملة "يقيموا الصلاة" إلى آخره مُفْلَتاً مِمَّا قَبْلَهُ وبعده، أو يكونُ جواباً فَصَلَ بين القول ومعموله، لكنه لا يترتَّبُ على قول ذلك إقامة الصلاة والإنفاق، إلا بتأويل بعيدٍ جداً.

قوله: "سِرّاً وَعَلَانِيَةً" في نصيهشما ثلاثة أوجه، أنهما حالان ممَّا تَقَدَّمَ، وفيهما ثلاثة التأويلات في "زيد عدل"، أي: ذوي سرٍ وعلانية أو مُسِرِّين ومُعْلِنين، أو جُعِلوا نفسَ السِّرِّ والعلانية مبالغةً. الثاني: أنهما منصوبان على الطرف، أي: وَفَتَى سِرّاً وَعَلَانِيَةً. الثالث: أنهما/ منصوبان على المصدر، أي إنفاق سِرّاً وإنفاق علانية.

(9/167)

قوله: "من قبل" متعلِّقٌ بـ "يقيموا" و "يُنْفِقُوا"، أي: يفعلون ذلك قبل هذا اليوم.

وقد تقدّم خلاف القراءة في {لَا يَبْعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ}. والخلال: المُخَالَّةُ وي المصاحبة يُقال: خالتهُ خِلَالاً ومُخَالَّةً. قال طرفة:

2893- كل خليلٍ كنتُ خالتهُ * لا تترك الله له واضحه

وقال امرؤ القيس:
2894- صَرَفْتُ الْهَوَى عَنْهُمْ مِنْ خَشْيَةِ الرَّدى * ولسْتُ بِمَقْلِيّ الْخِلَالِ وَلَا قَالَ
وقال الأخفش: "حَلَالٌ جَمْعاً لِحَلَّةٍ، نَحْوُ: بُرْمَةٌ وَبِرَامٌ".

* { اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْأَنْهَارَ }

قوله تعالى: { مِنَ السَّمَاءِ } يجوز أن يتعلّق بأنزَلَ، و "مِنْ" لابتداء الغاية، وأن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ "ما" لأنه صفةٌ، في الأصل، وكذلك "مِنْ الثمرات" في الوجهين.
وجوّز الزمخشري وابن عطية أن تكون "مِنْ" لبيان الجنس، أي: رِزْقاً هو الثمرات. ويُرَدُّ عليهما: بأنّ التي للبيان إنما تجيء بعد المبهم. وقد يُجاب عنهما: بأنهما أرادا ذلك من حيث المعنى لا الإعراب. وقد تتدّم الكلام في ذلك في البقرة.
و "بأمره" يجوز أن يكون متعلّقاً بـ "تَجْرِي"، أي: بسببه، أو بمحذوفٍ على أنهما للحال، أي: ملتبسةً به.

* { وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ }

قوله تعالى: و { دَائِبِينَ } : حالٌ مِنَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وتقدّم اشتقاق الدَّابِّ.

* { وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ }

(9/168)

قوله تعالى: { مِّنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ } : العَامَّةُ على إضافة "كُلِّ" إلى "ما" وفي "مِنْ" كُـلُّ ما سألتموه، وهذا إنما يتأتى على قول الأخفش. والثاني: أن تكون تبعيةً، أي: أتاكم بعض جميع ما سألتموه نظراً لكم ولمصالحكم، وعلى هذا فالمفعول محذوفٌ، تقديره، وأتاكم شيئاً مِنْ كُلِّ ما سألتموه، وهو رأي سيبويه.

و "ما" يجوز فيها أن تكون موصولةً اسمية أو حرفية أو نكرةً موصوفةً، والمصدر واقعٌ موقعَ المفعول، أي: مَسْئُولِكُمْ. فإن كانت مصدريةً فالضمير في "سألتموه" عائدٌ على الله تعالى، وإن كانت موصولةً أو موصوفةً كان عائداً على الله تعالى، وعائدُ الموصول أو الموصوف محذوفٌ؛ لأنه: إمّا أن يُقدَّر متصلاً: سألتموه أو منفصلاً: سألتموه إياه، وكلاهما لا يجوز فيه الحذف لما قدّمْتُ لك أولَ البقرة في قوله { وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ } .

وقرأ ابن عباس ومحمد بن علي وجعفر بن محمد والحسين والضحاك وعمرو بن فائد وقتادة وسلام ويعقوب ونافع في روايةٍ، { مِّنْ كُلِّ } منونّةً. وفي "ما" على هذه القراءة وجهان، أحدهما: أنها نافية، وبه بدأ الزمخشري فقال: "وما

سَأَلْتُمُوهُ نَفِيًّا، ومحلُّه النَّصْبُ على الحال، أي: آتاكم من جميع ذلك غير سبائليه". قلت: ويكون المفعول الثاني هو الجارُّ من قوله "مِنْ كُلِّ" كقوله: وَأَوْتَيْتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ

{. والثاني: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، هي المفعول الثاني لآتاكم. وهذا التخریج الثاني أولى، لأنَّ في الأول منافاةً في الظاهر لقراءة العامة. قال الشيخ: "ولما أحسن الزمخشريُّ بظهور التنافي بين هذه القراءة وبين تلك قال: "ويجوز أن تكون "ما" موصولةً على: وآتاكم مِنْ كُلِّ ذلك ما احتجتم إليه، ولم تصلح أحوالكم ولا معائشكم إلا به، فكانكم طلبتموه أو سألتموه بلسان الحال، فتأول "سألتموه" بمعنى ما احتجتم إليه".

(9/169)

قول: "نعمة" في معنى المنعم به، وختمت هذه بـ {إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ}، ونظيرتها في النحل بـ {إِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ رَحِيمٌ} لأنَّ في هذه تقدّم قوله {أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا} وبعده {وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا} فجاء قوله {إِنَّ الْإِنْسَانَ} شاهداً بفتح مَنْ فَعَلَ ذلك، فناسبت ختمها بذلك، والتي في النحل ذكر فيها عدة تفصيلات وبالغ فيها، وذكر قوله {أَقَمَن يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ} أي: مَنْ أوجد هذه النعم السابق ذكرها كمن لم يقدّر منها على شيء، قد ذكر أيضاً أن من جملة تفضلاته اتصافه بهاتين الصفتين.

* { وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ }

قوله تعالى: {هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا}: مفعولا الجعل التصيري، وقد تقدّم تحريره في البقرة. قال الزمخشري: "فإن قلت: أي فزق بين قوله {اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا} وبين قوله {هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا}؟ قلت: قد سأل في الأول أن يجعله من جملة البلاد التي يأمن أهلها ولا يخافون، وفي الثاني أن يخرج من صفة كان عليها من الخوف إلى ضدّها من الأمن، كأنه قال: هو بلدٌ مخوفٌ فأجعله آمناً". قوله: {وَاجْنُبْنِي} يُقال: جَنَّبَهُ شَرًّا، / وَاجْنَبَهُ إِياه، ثلاثياً، ورباعياً، وهي لغة نجد، وجَنَّبَهُ إِياه مشدداً، وهي لغة الحجاز، وهو المنع، وأصله من الجانب. وقال الراغب: "وقوله تعالى: {وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ} مِنْ جَنَّبَهُ عَن كذا، أي: أَبْعَدْتُهُ مِنْهُ. وقيل: مِنْ جَنَّبْتُ الْقَرَسَ كَأَنَّما أَنْ يَقودَهُ عَن جَانِبِ الشَّرِّ بِالطَّافِ مِنْهُ وَأَسبابٍ خَفِيَّةٍ".

(9/170)

و {أَنْ تَعْبُدَ} على حذف الحرف، أي: عن أن. وقرأ الجحدري وعيسى الثقفي "وَاجْنُبْنِي" بقطع الهمزة من اجنّب.

* { رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلَّنَا كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ
عَفُورٌ رَّحِيمٌ }

والضمير في "إِنَّهُمْ" و "أَضَلَّنَا" عائذ على الأصنام لأنها جمع تكسير غير عاقل. وقوله "مني"، أي: من أشياعي. قوله: { وَمَنْ عَصَانِي } شرط، ومحل "مَنْ" الرفع بالابتداء، والجواب { فَإِنَّكَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ } والعائد محذوف، أي: له.

* { رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ دُونِ بَوَادِي غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا
الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ
يَشْكُرُونَ }

قوله تعالى: { مِنْ دُونِ بَوَادِي } يجوز أن يكون المفعول محذوفاً، وهذا الجار صفته، أي: أسكنت ذرية من ذريتي. ويجوز أن تكون "مِنْ" مزيدة عند الأخفش. قوله: "بوادٍ"، أي: في وادٍ، نحو: هو بمكة. قوله: { عِنْدَ بَيْتِكَ } يجوز أن يكون صفة لـ "وَادٍ". وقال أبو البقاء: "وبجوز أن يكون بدلاً منه"، يعني أنه يكون بدل بعض من كل، لأن الوادي أعم من حضرة البيت. وفيه نظر، من حيث إن "عند" لا تتصرف. قوله: "ليقيموا" يجوز أن تكون هذه اللام لام أمر، وأن تكون لام علة. وفي متعلقهما حينئذٍ وجهان، أحدهما: أنها متعلقة بأسكنت وهو ظاهر، ويكون النداء معترضاً الثاني: أنها متعلقة باجتنبني، أي: اجتنبهم الأصنام ليقيموا، وفيه بُعد. قوله: { أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ } العامة على "أفئدة" جمع "فؤاد" كغراب وأعرية. وقرأ هشام عن ابن عامر بياء بعد الهمزة، ف قيل: إشباع، كقوله:

(9/171)

2895- * يُجِبُّكَ عَظْمٌ فِي التَّرَابِ تَرِيبُ

أي: تريب، وكقوله:

2896- أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقْرَابِ * السَّائِلَاتِ عَقَدَ الْأَذْنَابِ

وقد طعن جماعة على هذه القراءة وقالوا: الإشباع من ضرائر الشعر فكيف يُجَعَلُ فِي أَفْصَحِ كَلَامٍ؟ وزعم بعضهم أن هشاماً إنما قرأ بتسهيل الهمزة بين بين، فظنّها الرأوي زيادة ياء بعد الهمزة، قال: "كما تُؤْهِمُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَاجْتِلَاسُهُ فِي "بَارِكُمْ" وَ "يَأْمُرْكُمْ" أَنَّهُ سَكَنَ". وهذا ليس بشيء فإن الرواة أجل من هذا.

وقرأ زيد بن عليّ "إفادة" بزنة "رفادة"، وفيها وجهان، أحدهما: أن يكون مصدراً لأفاد كأفام إقامة، أي: ذوي إفادة، وهم الناس الذين يتتبع بهم. والثاني: أن يكون أصلها "وفادة" فأبدلت الواو همزة نحو: إشاح وإعاء.

وقرأت أمّ الهيثم "أفودة" بواو مكسورة، وفيها وجهان، أحدهما: أن يكون جمع "فؤاد" المُسهَّل: وذلك أن الهمزة المفتوحة المضمومة ما قبلها يطرد قبلها واو نحو: جُون، ففعل في "فؤاد" المفرد ذلك، فأقرت في الجمع على حالها.

والثاني: قال صاحب "اللوامح": "هي جمعٌ وَقَدْ". قلت: فكان ينبغي أن يكون اللفظ "أَوْفِدَةً" بتقديم الواو، إلا أن يُقال: إنه جَمَعَ "وَقَدْ" على "أَوْفِدَةً" ثم قلبه فوزنه أَعْفَلَةً، كقولهم: آرام في آرام وبابه، إلا أنه يَقْلُ جمعٌ فَعَلَ على أفعلة نحو: تَجَدُّ وأُجْدَةٌ، وَوَهِي وأَوْهِيَةٌ. وأمُّ الهَيْثِمِ امرأةٌ تُقَلُّ عنها شيءٌ من اللغة.

وُقِرِّي "أَفِدَةٌ" بالقَصْرِ، وفيها وجهان أيضاً، أحدهما: أن يكونَ اسمَ فاعلٍ على فَعَلَ كَفَرِحَ فهو قَرِح. [والثاني]: أن تكونَ محففةً من "أَفِيدَةٌ". بَقْلٍ حركةٍ الهمزة إلى الساكن قبلها، وحَذْفِ الهمزة.

(9/172)

و "من الناس" في "مِنْ" وجهان، أحدهما: أنها لابتداء الغاية. قال الزمخشريُّ: "ويجوز أن تكونَ "مِنْ" بابتداء الغاية كقولك: "القلبُ مني سقيم" تريد: قلبي، كأنه قيل: أفئدة ناس، وإنما تَكَرَّرَ المضافَ في هذا التمثيل لتكبير "أَفِيدَةٍ" لأنها في الآية نكرة، لِيَتَنَاوَلَ بعضَ الأفئدة". قال الشيخ: "ولا يَطْهَرُ كونُها للغاية؛ لأنه ليس لنا فِعْلٌ يُبْتَدَأُ فيه بغايةٍ ينتهي إليها، إذ/ لا يَصِحُّ جَعْلُ ابتداءِ الأفئدة من الناس".

والثاني: أنها للتبغيض، وفي التفسير: لو لم يقل "من الناس" لحجَّ الناسُ كلُّهم. قوله: "تَهْوِي" هذا هو المفعولُ الثاني للجَعْلِ. والعامَّةُ "تَهْوِي" بكسر العين بمعنى: تُسْرِعُ وتَطِيرُ شوقاً إليهم. قال:

2897- وَإِذَا رَمَيْتَ بِهِ الْفَجَاحَ رَأَيْتَهُ * يَهْوِي مَخَارِمَهَا هُوِيَّ الْأَجْدَلِ وَأَصْلُهُ أَنْ يَتَعَدَّى بِاللَّامِ، كَقَوْلِهِ:

2898- حَتَّى إِذَا مَا هَوَتْ كَفَّ الْغَلَامُ لَهَا * طَارَتْ وَفِي كَفِّهِ مِنْ رِبْتِهَا بَتُّكُ وَإِنَّمَا عُدِّي بِـ "إِلَى" لِأَنَّهُ ضُمِّنَ مَعْنَى "نَمِيلٌ"، كَقَوْلِهِ:

2899- تَهْوِي إِلَى مَكَّةَ تَبْغِي الْهَدْيَ * مَا مُؤْمِنُ الْجِنِّ كَأَنْجَاسِهَا وَقَرَأَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُجَاهِدُ بَفَتْحِ الْوَاوِ، وَفِيهِ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ "إِلَى" زَائِدَةٌ، أَي: تَهْوَاهُمْ. والثاني: أَنَّهُ ضُمِّنَ مَعْنَى تَنْزِعُ وَنَمِيلُ، وَمُصَدَّرُ الْأَوَّلِ عَلَى "هُوِيَّ"، كَقَوْلِهِ:

2900- * يَهْوِي مَخَارِمَهَا هُوِيَّ الْأَجْدَلِ

والثاني على "هَوَى". وقال أبو البقاء: "معناها متقاربان إلا أنَّ هَوَى - يعني بفتح الواو- متعدِّ بنفسه، وإنما عُدِّي بِإِلَى حَمَلًا عَلَى تَمِيلٍ".

وقرأ مسلمة بن عبد الله: "تَهْوَى" بضم التاء وفتح الواو مبنياً للمفعول مِنْ "أهوى" المنقول مِنْ "هَوِيَّ" اللازم، أَي: يُسْرِعُ بِهَا إِلَى إِلَيْهِمْ.

(9/173)

* { الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ }

قوله تعالى: {عَلَى الْكِبَرِ}: فيه وجهان، أحدهما: أَنَّ "على" على بابها من الاستعلاء المجازي. والثاني: أنها بمعنى مع كقوله:
 2901- إني على ما تربي من كبري * أعلم من تُؤكَلُ الكَتِفَ
 قاله الزمخشري. ومحلُّ هذا الجارِّ النصبُ على الحال من الياء في "هَبْ لي".
 قوله: {لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ} فيه أوجه، أحدها: أن يكون فعيلَ مِثَالٍ مبالغةً مضافاً إلى مفعوله، وإضافته من نصب، وهذا دليلٌ لسبويه على أن فعيلًا يعملُ عملَ اسمِ الفاعل، وإن كان قد خالف جمهور البصريين والكوفيين.
 الثاني: إنَّ الإضافةَ لِيَسْتُ مِنْ نصب، وإنما هو كقولك: "هذا ضاربٌ زيدٍ أمس".
 الثالث: أن سميعاً مضافٌ لمرفوعه ويُجَعَلُ دعاءُ الله سميعاً على المجاز، والمراد سماع الله، قاله الزمخشري.
 قال الشيخ: "وهو بعيدٌ لاستلزامه أن يكونَ من الصفة المشبهة والصفة متعدية، وهذا إنما يتأتى على قول الفارسي فإنه يُجيز أن تكونَ الصفةُ المشبهة من العفل المتعدّي بشرطِ أَمْنِ اللَّبْسِ نحو: "زيد ظالمُ العبيد" إذا عُلِمَ أن له عبيداً ظالمين، وأمّا هنا فاللبسُ حاصلٌ؛ إذ الظاهرُ أنه من إضافة المِثَالِ للمفعول لا للفاعل".
 قلت: واللّبسُ أيضاً هنا مُتَنَفِّ لَأَنَّ المعنى على الإسناد المجازي كما تقرّر فانتفى اللبسُ.

* { رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ }

قوله تعالى: {وَمِنْ ذُرِّيَّتِي}: عطفُ على المفعول الأول لـ "تجعلني"، أي: واجعل بعضَ ذُرِّيَّتِي مُقِيمَ الصلاة. وهذا الجارُّ في الحقيقة صفةٌ لذلك المحذوفِ، أي: وبعضاً من ذريتي.

(9/174)

قوله: {وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ} قرأ أو عمرو وحمزة وورشٌ بإثبات الياء وصلّاً وحذفها وقفاً، والبيزيُّ بإثباتها في الحالين، والباقون بحذفها وصلّاً ووقفاً، وقد روي بعضهم إثباتها وقفاً أيضاً.

* { رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ }

قوله تعالى: {وَلِوَالِدَيَّ}: العامّةُ على "والديّ" بألفٍ بعد الواو وتشديدِ الياء، وابن جبير كذلك، إلا أنه سَكَنَ الياءَ أراد والده وحده كقوله {وَاعْفِرْ لِأَيُّهَا}. وقرأ الحسين بن علي ومحمد وزيد ابنا علي بن الحسين وابن يعمر "ولولدي" دون ألف، تشبیهً وُلْدٍ، ويعني بهما إسماعيل وإسحاق، وأنكرها الجحدريُّ بأنَّ في مصحف أبيِّ "ولأبويّ" فهي مفسّرة لقراءة العامّة.
 وروي عن ابن يعمر أنّه قرأ "ولولدي" بضمِّ الواو وسكونِ الياء، وفيها تأويلان، أحدهما: أنه جمع "وُلْدٍ" كاسدٍ في "أسد"، وأن يكونَ لغةً في الوُلْدِ كالحُرْنِ والحَرْنِ، والعَدَمِ والعُدْمِ، والبُحْلِ والبَحْلِ، وعليه قول الشاعر:

2902- فليت زياداً كان في بطن أمه * وليت زياداً كان ولداً حمار
وقد قرئ بذلك في مريم والزخرف ونوح في السبعة، كما سيأتي إن شاء الله
تعالى. و "يوم" نصب ب "اغفر".

* { وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ
الْأَبْصَارُ }

(9/175)

قوله تعالى: {لِيَوْمٍ}: أي: لأجل يوم، فاللام للعلّة وقيل: بمعنى إلى، للغاية.
وقرأ العامة "يؤخّرهم" بالياء لتقدم اسم الله الكريم. وقرأ الحسن والسلمي
والأعرج وخرائط - وثروي عن أبي عمرو - "تؤخّرهم" بنون العظمة. و
"تشخص" صفة لـ "يوم" ومعنى شخوص البصر جدّه النظر وعدّم استقراره
في مكانه، ويقال: شخّص سنهمه وبصره وأشخصهما صاحبهما، وشخّص بصره:
لم يطرف جفنه، ويقال: شخّص / من بلده، أي: بعد، والشخص: سواد الإنسان
المزّي من بعيد.

* { مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ }

قوله تعالى: {مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ}: حالان من المضاف المحذوف؛ إذ
التقدير: أصحاب الأبصار، إذ يُقال: شخّص زيد بصره، أو تكون الأبصار دلت
على أربابها فجاءت الحال من المدلول عليه، قالهما أبو البقاء. وقيل:
"مُهْطِعِينَ" منصوبٌ بفعلٍ مقدر، أي: يبصّرهم مُهْطِعِينَ. ويجوز في "مُقْنِعِي"
أن يكون حالاً من الضمير في "مُهْطِعِينَ" فتكون حالاً متداخلة. وإضافة
"مُقْنِعِي" غير حقيقية فلذلك وقعت حالاً.
والإهطاع: قيل: الإسراع في المشي قال:
2903- إذا دعانا فأهطعنا لدعوته * داعٍ سميعٌ فلفؤنا وسافؤنا

وقال:

2904- وبمُهْطِعٍ سُرح كأن عتاته * في [رأس] جدع
وقال أبو عبيدة: "قد يكون الإسراع وإدامة النظر". وقال الراغب: "هطع
الرجل ببصره إذا صوّبه، وبعيرٌ مُهْطِعٌ إذا صوّب عنقه". وقال الأخفش: "هو
الإقبال على الإصغاء" وأنشد:
2905- يدجلة دارهم ولقد أراهم * يدجلة مُهْطِعِينَ إلى السماع

(9/176)

والمعنى: مُقْبِلِينَ برؤوسهم إلى سماع الداعي. وقال ثعلب: "أهطع الرجل إذا
نظر يدلّ وحشوع، لا يُقلع ببصره"، وهذا موافق لقول أبي عبيد فقد سمع فيه:

أَهْطَعَ وَهَطَعَ رِبَاعِيًّا وَثَلَاثِيًّا.
والإقناع: رَفَعُ الرَّأْسِ وَإِدَامَةُ النَّظَرِ مِنْ غَيْرِ التَّفَاتِ إِلْ غَيْرِهِ، قَالَ الْقَتَبِيُّ وَابْنُ عَرَفَةَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ يَصِفُ بَلَاءً تَرَعَى أَعَالِي الشَّجَرِ فَتَرْفَعُ رُؤُوسَهَا:
2906- يُبَاكِرُنَ الْعِصَاةَ بِمُهْتَبَعَاتٍ * يُوَاجِدُهُنَّ كَالِحِدَا الْوَقِيعِ
ويقال: أَفْتَعَ رَأْسَهُ، أَي: طَأَّطَأَهَا وَتَكَسَّهَا فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ، وَالْقِنَاعَةُ: الْاجْتِرَاءُ بِالْيَسِيرِ، وَمَعْنَى قَنَعَ بِكَذَا: ارْتَفَعَ رَأْسُهُ عَنِ السُّؤَالِ، وَقَمَّ مُقَنَّعٌ: مَعْطُوفٌ الْأَسْنَانَ دَاخِلَهُ وَرَجُلٌ مُقَنَّعٌ بِالتَّشْدِيدِ. وَيُقَالُ: قَنَعَ يَقْنَعُ قِنَاعَةً وَقَنَعًا إِذَا رَضِيَ، وَقَنَعَ قُنُوعًا غَدَا سَأَلَ، فَوْقَ الْفَرْقِ بِالمصدر.
وقال الراغب: "قال بعضهم: "أصل هذه الكلمة من القناع، وهو ما يُعْطَى الرَّأْسَ، وَالْقَانِعُ مَنْ [لا] يُلْحَقُ فِي السُّؤَالِ قَيْرَضَى بِمَا يَأْتِيهِ كَقَوْلِهِ:
2907- لِمَالِ الْمَرْءِ يُضْلِحُهُ قَيْغُنِي * مَفَاقِرُهُ أَعْفٌ مِنَ الْقُنُوعِ
ورجل مَقَنَّعٌ يُفْنَعُ بِهِ. قَالَ:

2908- * شُهُودِي عَلَى لَيْلَى عُدُولٍ مَفَانِعُ
وَالرُّؤُوسُ: جَمْعُ رَأْسٍ وَهُوَ مُؤَنَّثٌ، وَيُجْمَعُ فِي الْقَلَةِ عَلَى رُؤُوسٍ، وَفِي الْكثْرَةِ عَلَى رُؤُوسٍ، وَالرَّأْسُ: الْعَظِيمُ الرَّأْسِ، وَيُعْتَبَرُ بِهَا عَنِ الرَّجْلِ الْعَظِيمِ كَالْوَجْهِ، وَالرَّيْسُ مُشْتَقٌّ مِنْ ذَلِكَ، وَرِثَائِيْنُ السِّيفِ مَقْبَضُهُ، وَشَاءَ رَأْسَاءُ اسْتَوَدَّتْ رَأْسَهَا. قَوْلُهُ: {لَا يَزِيدُ إِلَيْهِمْ} فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ أَيْضًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي "مُقْنَعِي". وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ "مُقْنَعِي" كَذَا قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ، يَعْنِي أَنَّهُ يَحُلُّ مَحَلَّهُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً.
وَالطَّرْفُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ، وَأُطْلِقَ عَلَى الْفَاعِلِ لِقَوْلِهِمْ: "مَا فِيهِمْ عَيْنٌ تَطْرَفُ"، [ولعله] هُنَا الْعَيْنُ. قَالَ:

(9/177)

2909- وَأَعُصُّ طَرْفِي مَا بَدَتْ لِي جَارْتِي * حَتَّى يُوَارِي جَارْتِي مَاوَاهَا
وَالطَّرْفُ: الْجَفْنُ أَيْضًا، يُقَالُ: مَا طَبَّقَ طَرْفَهُ - أَي: جَفَنَهُ - عَلَى الْآخِرِ، وَالطَّرْفُ أَيْضًا تَحْرِيكُ الْجَفْنِ.
قَوْلُهُ: {وَأَفِيدَتْهُمْ هَوَاءٌ} يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا، وَالْعَامِلُ فِيهِ: إِمَّا "يَزِيدُ"، وَإِمَّا مَا قَبْلَهُ مِنَ الْعَوَامِلِ. وَأَفْرَدَ "هَوَاءً" وَإِنْ كَانَ خَبْرًا عَنِ جَمْعٍ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: فَارِغَةٌ مَتَخَرِّقَةٌ، وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ لَقَالَ: "أَهْوِيَّةٌ" لِيُطَابِقَ الْخَبْرُ مَبْتَدَأً.
وَالهَوَاءُ: الْخَالِي مِنَ الْأَجْسَامِ، وَيُعْتَبَرُ بِهِ عَنِ الْجَبَنِ، يُقَالُ: جَوْفُهُ هَوَاءٌ، أَي: فَارِغٌ، قَالَ زَهِيرٌ:
2910- كَانَ الرَّجُلُ مِنْهَا فَوْقَ صَعْلٍ * مِنَ الظَّلْمَانِ جُوجُوهُ هَوَاءٍ
وقال حسان بن ثابت رضي الله عنه:
2911- * وَأَنْتَ مُجَوِّفٌ تَخِبُ هَوَاءً
التَّخِبُ: الَّذِي أَحَدَتْ نُحْبَتَهُ، أَي: خِيَارَهُ.

* { وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا أَخْرَجْنَا إِلَى آجَلٍ قَرِيبٍ نَحِبُّ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرَّسُلَ أَوْلَمْ تَكُونُوا أَفْسَمْتُمْ مَنْ قَبْلُ مَا لَكُمْ مِّنْ

رَوَالٍ {

قوله تعالى: {يَوْمَ يَأْتِيهِمْ} مفعولٌ ثانٍ لـ "أَنْذَرُ"، أي: حَوِّفَهُمْ عَذَابَ يَوْمٍ، كذا قدَّره أبو البقاء، وفيه نظيرٌ؛ إذ يُؤوَلُ إِلَى قولك: أَنْذَرْتُ عَذَابَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ، فلا حاجة إلى ذلك. ولا جائزٌ أن يكونَ ظرفاً له لأنَّ ذلكَ اليومَ لا إِنْذَارَ فِيهِ، سواءً قيل: إنه يومُ القيامةِ، أو يومٌ لهلاكهم، أو يومٌ يلقاهم الملائكةُ. وقوله: "نُحِبُّ" جوابُ الأمرِ.

قوله: {أَوْلَمْ تَكُونُوا} قال الزمخشريُّ: "على إرادة القول، وفيه وجهان: أن يقولوا ذلك بطراً وأسراً، وأن يقولوه بلسان الحال حيث بتوا شديداً وأملوا بعيداً".

(9/178)

و "مالككم" جوابُ القسم، وإنما جاء بلفظِ الخطاب، لقوله: "أَفَسَمْتُمْ" ولو جاء بلفظِ المُفَسِّمِينَ لقل: ما لنا. وقدَّره الشيخ ذلكَ القولَ من قول الله تعالى أو الملائكةِ، أي: فيقال لهم: أو لم تكونوا. وهو عندي أظهرٌ من الأول، أعني جَرَبَانَ القولِ مِنْ غيرهم لا منهم.

* { وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِينِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ }

قوله تعالى: { وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِينِ } أصلُ "سَكَنَ" التَّعَدَّى بـ "في" كما في هذه الآية، وقد يتعدَّى بنفسه. قال الزمخشريُّ: "السُّكْنَى مِنَ السُّكُونِ الَّذِي هُوَ اللَّبْثُ، وَأَصْلُ تَعَدَّيْهِ بـ "في" كقولك: قَرَّرَ/ فِي الدَّارِ، وَأَقَامَ فِيهَا، وَعَنِيَ فِيهَا، وَلَكِنَّهُ لَهَا يُقَالُ إِلَى سَكُونٍ خَاصٍ تَصَرَّفَ فِيهِ، فَقِيلَ: طَسَكَنَ الدَّارَ" كما قيل: تَبَوَّأَهَا وَأَوْطَنَهَا، وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ مِنَ السُّكُونِ، أَي: قَرُّوا فِيهَا وَأَطْمَأَنَّنُوا".

قوله: " وَتَبَيَّنَ " فاعله مضمراً لدلالة الكلام عليه، [أي]: حالهم وخبرهم وهلاكهم. و "كيف" تَصَبُّ بِفَعْلِنَا، وَجَمَلَةُ الاستفهام ليست معمولَةً لـ "تَبَيَّنَ"؛ لأنه من الأفعال التي لا تُعَلَّقُ، ولا جائزٌ أن يكونَ "كيف" فاعلاً؛ لأنها: إمَّا شَرْطِيَّةٌ أو استفهاميَّةٌ، وكلاهما لا يعمل فيه ما تقدَّمه، والفاعلُ لا يتقدَّمُ عندنا. وقال بعض الكوفيين: "إِنَّ جَمَلَةَ "كَيْفَ فَعَلْنَا" هُوَ الْفَاعِلُ"، وَهُمْ يُجِيزُونَ أَنْ تَكُونَ الْجَمَلَةُ فَاعِلاً، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا قَرِيباً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتَهُ".

(9/179)

والعامَّةُ على "بَيَّنَ" فعلاً ماضياً. وقرأ عمر بن الخطاب والسُّلَمِيُّ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: "وَبَيَّنَ" بضمِّ النونِ الأولى والثانية، مضارع "بَيَّنَ"، وهو خبرٌ مبتدأ مضمَّرٌ،

والجملةُ حالٌ، أي: ونحنُ نبيّن. وقرأ السُّلَمِيُّ - فيما نقل المهدويُّ - كذلك إلاّ أنه سَكَنَ النونَ للجزمِ تَسْقاً على "تكونوا"، فيكونُ داخلًا في حيزِ التقدير.

* { وَقَدْ مَكَرُوا مَكَرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكَرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكَرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ }

قوله تعالى: { وَعِنْدَ اللَّهِ مَكَرُهُمْ } : يجوز أن يكونَ هذا المصدرُ مضافاً لقاله كالأولِ بمعنى: أَنَّ مَكَرَهُمْ الذي مكروهه جزاؤه عند الله تعالى، أو للمفعولِ، بمعنى: أَنَّ عند الله مَكَرَهُم الذي يَمَكُرُهُم به، أي: يُعَدِّبُهُم. قالهما الزمخشري. قال الشيخ: "وهذا لا يَصِحُّ إلا أن "مَكَرَ" لا يتعدى إلى مفعولٍ به بنفسه. قال تعالى: { وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا } وتقول: زيدٌ ممكورٌ به، ولا يُحْفَظُ "زيدٌ ممكورٌ" بسبب كذا".

قوله "لِتَزُولَ" قرأ العامّةُ بكسر اللام، والكسائيُّ بفتحها فأما القراءةُ الأولى ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها نافيةٌ واللامُ لامُ الجحودِ؛ لأنها بعد كونٍ منفيٍّ، وفي "كان" حينئذٍ قولان، أحدهما: أنها تامةٌ، والمعنى: تحقيقُ مَكَرِهِم، أنه ما كان لتزولَ منه الشرائعُ التي كالجبالِ في ثبوتها وقوتها. ويؤيد كونها نافيةً قراءةُ عبد الله: "وما كان مَكَرُهُم". القول الثاني: أنها ناقصةٌ، وفي خرها القولان المشهوران بين البصريين والكوفيين: هل هو محذوفٌ واللامُ متعلقةٌ به، وإليه ذهب البصريون، أو هذه اللامُ وما جرّته، كما هو مذهبُ الكوفيين، وقد تقرّر هذا في آخر آل عمران.

(9/180)

الوجه الثاني: أن تكونَ المخففةُ من الثقيلة. قال الزمخشري: "وإن عَظُمَ مَكَرُهُم وتبالَغَ في الشدّة، فضرِبَ زوالَ الجبالِ منه مثلاً لشدّته، أي: وإن كان مَكَرُهُم مُعَدّاً لذلك". وقال ابن عطية: "ويحتملُ عندي أن يكونَ معنى هذه القراءة: تَعْظِيمُ مَكَرِهِم، أي: وإن كان شديداً، إنما يفعل لتذهب به عظامُ الأمور" فمفهومُ هذين الكلامين أنها مخففةٌ لأنه إثباتٌ.

والثالث: أنها شرطيةٌ، وجوابها محذوفٌ، أي: وإن كان مَكَرُهُم مُعَدّاً إزالةً أشباه الجبالِ الرواسي، وهي المعجزات والآيات، فالله مجازيهم بمكر هو أعظمُ منه. وقد رجّح الوجهان الأخيران على الولى وهو أنها نافيةٌ؛ لأن فيه معارضةً لقراءة الكسائي، وذلك أن قراءته تُؤدّنُ بالإثباتِ، وقراءةُ غيره تُؤدّنُ بالنفي. وقد أجاب بعضهم عن ذلك بأنّ الحالَ في قراءة الكسائي مُشارٌ بها إلى أمورٍ عظامٍ غير الإسلامِ ومُعجزاته كمكرهم صلاحيةً إزالتها، وفي قراءة الجماعةِ مُشارٌ بها إلى ما جاء به النبيُّ صلى الله عليه وسلم من الدين الحق، فلا تَعَارُضٌ، إذ لم يتواردا على معنى واحدٍ نفيًا وإثباتًا. وأما قراءةُ الكسائي ففي "إن" وجهان: مذهبُ البصريين، أنها المخففةُ واللامُ فارقة، ومذهبُ الكوفيين: أنها نافيةٌ واللامُ بمعنى "إلا"، وقد تقدّم تحقيقُ المذهبين.

وقرأ عمرٌ وعليٌّ وعبد الله وزيد بن علي وأبو سلمة وجماعةٌ "وإن كان مكرهم لتزول" كقراءة الكسائي إلا أنهم جعلوا مكان نون "كان" دالاً فعلاً مقارنة،

وتخريجها كما تقدّم، ولكن الزوال غير واقع.
وقرأ "لترؤل" بفتح اللامين. وتخريجها على إشكالها أنها جاءت على لغة من يفتح لام "كي".

* { فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِيفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ } {

(9/181)

قوله تعالى: {مُخْلِيفَ وَعْدِهِ}: العامّة على إضافة "مُخْلِيفَ" إلى "وَعْدِهِ" وفيها وجهان، أظهرهما: أن "مُخْلِيفَ" يتعدّى لاثنين كفعليه، فقدّم المفعول الثاني، وأضيف إليه اسمُ الفاعل تخفيفاً نحو: "هذا كاسي جُبّة زبدًا" قال الفراء وقطرب: "لَمَّا تَعَدَّى/ إليهما جميعاً لم يُتَال بالتقديم والتأخير". وقال الزمخشري: "فإن قلت: هلا قيل: مُخْلِيفَ رُسُلِهِ وَعْدَهُ، وَلَمْ قَدِّمَ المفعول الثاني على الأول؟ قلت: قَدِّمَ الوعدَ لِيُعْلِمَ أنه لا يُخْلِفُ الوعدَ ثم ثال "رسله" لِيُؤَدِّنَ أنه إذا لم يُخْلِفُ وَعْدَهُ أحداً - وليس من شأنه إخلافُ المواعيد- كيف يُخْلِفُهُ رُسُلُهُ".

وقال أبو البقاء: "هو قريب من قولهم:

2912- يا سارق الليلة أهل الدار

وأنشده بعضهم نظير الآية الكريمة قول الشاعر:

2913- ترى الثور فيها مُدْخِلَ الظل رأسه * وسائرُه بادٍ إلى الشمسِ أجمعُ

والحُسابان هنا: الأمر المينتهي، كقولهِ:

2914- فلا تحسبن أني أضلّ ميني * فكلُّ امرئٍ كأسِ الحمامِ يذوقُ

الثاني: أنه متعدّ لواحدٍ، وهو "وَعْدِهِ"، وأمّا "رُسُلَهُ" فمنصوبٌ بالمصدر، فإنه يتحلّ لحرفٍ مصدرٍ وفعلٍ تقديره: مُخْلِيفُ ما وعدَ رُسُلَهُ، فـ "ما" مصدرية لا بمعنى الذي.

وقرأت جماعة {مُخْلِيفَ وَعْدَ رُسُلَهُ} بنصبٍ "وَعْدَهُ" وجرِّ "رسله" فضلاً بالمفعول بين المتضامين، وهي كقراءة ابن عامرٍ {قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ} قال الزمخشري جرأه منه: "وهذه في الصّغفِ كَمَنْ قَرَأَ {قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ}.

* { يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ } {

(9/182)

قوله تعالى: {يَوْمَ تُبَدَّلُ}: يجوز فيه عدة أوجه، أحدها: أن يكون منصوباً بـ "انتقام"، أي: يقع انتقامه في ذلك اليوم. الثاني: أن ينتصب بـ "اذكر". الثالث: أن ينتصب بما يتلخص من معنى {عزير ذو انتقام}. الرابع: أن يكون بدلاً من {يَوْمَ يَأْتِيهِمْ} الخامس: أن ينتصب بـ "مُخْلِيفَ". السادس: أن ينتصب بـ

"وَعَدِهِ"، و "إِنَّ" وما بعدها اعتراضٌ. ومنع أبو البقاء هذين الأخيرين، قال "لأنَّ ما قبل "إِنَّ" لا يعمل فيما بعدها". وهذا غير مانعٍ لأنه كما تقدّم اعتراضٌ فلا يُبالي به فاصلاً.

وقوله: "والسّمواثُ" تقديره: وتُبدّل السّمواثُ غير السّمواتِ. وفي التبديل قولان: هل هو متعلّق بالذات أو بالصفة؟ وإلى الثاني مَبِلُ ابن عباس، وأنشد: 2915- فما الناسُ بالناسِ الذين عَهِدْتُهُمْ * ولا الدار التي كنتُ تَعْلَمُ وقرئ "تُبدّل" بالنون، "الأرضُ" نصباً، و "السّمواتِ" تَسَقُّ عليه.

قوله: "وَبَرَزُوا" فيه وجهان: أحدهما أنها جملةٌ مستأنفةٌ، أي: وَيَبْرُزُونَ، كذا قدّره أبو البقاء، يعني أنه ماضٍ يُراد به الاستقبالُ، والأحسَنُ أنه مِثْلُ {وَيَأْتِي} أَصْحَابُ النَّارِ {وَيَأْتِي أَصْحَابُ الْجَنَّةِ} {يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا} {أَتَى أَمْرُ اللَّهِ} لتحقق ذلك.

والثاني: أنها حالٌ من الأرضِ، و "قد" معها مُرادٌ، قاله أبو البقاء، ويكون الضميرُ في "بَرَزُوا" لِلْحَلْقِ دَلَّ عليهم السياقُ، والرابطُ بين الحالِ وصاحبِها الواوُ.

وقرأ زيدٌ بنُ علي "وَبَرَزُوا" بضم الباءِ وكسر الراءِ مشددةً على التكرير في الفعلِ ومفعوله.

* { وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ }

(9/183)

قوله تعالى: {مُّقَرَّنِينَ}: يجوز أن يكونَ حالاً على أنها بَصْرِيَّةٌ، وأن يكونَ مفعولاً ثانياً على أنها علمية. و {فِي الْأَصْفَادِ} متعلّقٌ به. وقيل: بمحذوفٍ على أنّه حالٌ أو صفةٌ لـ "مُّقَرَّنِينَ". والمُّقَرَّنُ: مَنْ جُمِعَ في القَرْنِ، وهو الحبلُ الذي يُربطُ به، قال:

2916- وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرْنٍ * لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُرْلِ القَنَاعِيْسِ وقال آخر:

2917- والخيرُ والشيرُ ملُوزان في قَرْنٍ *

وفي التفسير: أن كلَّ كافرٍ يُقَرَّنُ مع شيطانِه في سلسلة. والأصْفاد: جمعُ صَفَدٍ وهو الغِلُّ والقيد، يُقال: صَفَدَهُ يَصْفِدُهُ صَفْداً: قَيَّدَهُ، والاسمُ: الصَّفَدُ، وصَفَّدَهُ مشدداً للتكرير. قال:

2981- فأبوا بالنهّائِبِ والسَّبابا * وأبنا بالملوكِ مُصَفِّدينا والصفاد مثل الصَّفَدِ، وأصَفَدَهُ، أي: أعطاه، فَفَرَّقُوا بين فَعَلٍ وأَفْعَلٍ. وقيل: بل يُستعملان في القيدِ وفي العطاء.

قال النابغة:

2919- * فلم أَعْرِضْ -أبيت اللّعن- بالصَّفَدِ أي: بالإعطاء، وسُمِّي العطاءُ صَفْداً لأنه يُقَيَّدُ مَنْ يعطيه ومنه "أنا مَعْلُولُ أياديك، وأسبيرُ نِعْمَتِكَ".

* { سَرَابِيلُهُمْ مِّن قَطْرِانٍ وَتَعْنَسَى وُجُوهُهُمْ النَّارُ }

قوله تعالى: {سَرَّابِلُهُمْ مِّن قَطْرَانٍ} : مبتدأ وخبر في محلِّ نصبٍ على الحال:
 إِمَّا من "المجرمين"، وإِمَّا من "مُقَرَّبِينَ"، وإِمَّا مِنْ ضميره. ويجوز أن تكون
 مستأنفة، وهو الظاهر.
 والسَّرَّابِلُ: الثياب. وسَرَّبَلْتُهُ، أي: أَلْبَسْتَهُ السَّرْبَالَ. قال:
 2920- أُوْدَى بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيَه
 وَيُطْلِقُ عَلَيَّ مَا يُحْصَنُ فِي الْحَرْبِ، من الدُّرْعِ وشبهه، قال تعالى: {وَسَرَّابِلَ
 تَقِيكُمْ بِأَسْكُمْ

(9/184)

{. والقَطْرَان: ما يُسْتَخْرَج مِنْ شَجَرٍ، فَيُطْبَخُ وَتُطْلَى به الإِبِلُ الْجُرْبُ لِيَذْهَبَ
 جُرْبُهَا بِحَدِّتِهِ، وهو أَفْضَلُ الْأَشْيَاءِ لِلإِسْتِعَالِ به. وفيه لغاتٌ: قَطْرَان بفتح/ القاف
 وكسر الطاء، وهي قراءةُ العامَّة. وقَطْرَان بزنة سَكَرَان وبها قرأ عمر بن
 الخطاب وعلي بن أبي طالب. وقال أبو النجم:
 2921- لَبَّسَهُ الْقَطْرَانَ وَالْمُسُوحَا
 وقَطْرَان بكسر القاف وسكون الطاء بزنة سِرْحَان، ولم يُقْرَأ بها فيما عَلِمْتُ.
 وقرأ جماعةٌ كثيرة منهم علي بن أبي طالب وابن عباس وأبو هريرة والحسن
 "بَقَطِيرٍ" بفتح القاف وكسر الطاء وتووين الراء، "أَنْ" بزوين عان، جعلوهما
 كلمتين، والقَطِيرُ: النحاس، والآني: اسمٌ فاعلٌ مِنْ أَتَى يَأْتِي، أي: تنهى في
 الحرارة كقوله: {وَيَبِّئَنَّ حَمِيمٍ أَنْ} وعن عمر رضي الله عنه "ليس بالقَطْرَان،
 ولكنه النحاس الذي يصير بلونه".
 وقُرئ برفع "وجوههم" ونصب "النار" على سبيلِ المجاز، جَعَلَ ورودَ الوجوهِ
 النارَ غَشِيَانًا.

والجملة من قوله "وتَغَشَى" قال أبو البقاء: "حالٌ أيضاً"، يعني أنها معطوفةٌ
 على الحال، ولا يَعْنِي أنها حالٌ، والواوُ للحال؛ لأنه مضارعٌ مثبتٌ.

* { لِيَجْزِيَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ }

قوله تعالى: {لِيَجْزِيَ} : في هذه الآية وجهان. أولاهما: أن يتعلَّق بـ "بَرَزُوا"،
 وعلى هذا فقولُه "وَتَرَى" جملةٌ معترضةٌ بين المتعلِّق والمتعلِّق به. والثاني:
 أنها تتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: فَعَلْنَا بِالْمَجْرَمِينَ ذَلِكَ لِيَجْزِيَ كُلَّ نَفْسٍ؛ لأنه إذا عاقب
 المجرمَ آثاب الطائع.

* { هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذِرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو
 الْأَلْبَابِ }

وقوله تعالى: {هَذَا} إشارةٌ إلى ما تقدَّم من قوله: {قَلَّا تَحْسَبَنَّ} إلى هنا، أو
 إلى كلِّ القرآن تُرِّل مَنزِلَةَ الحاضر.

(9/185)

قوله: "وَلْيُنذِرُوا" فيه أوجه، أحدها: أنه متعلق بمحذوف، أي: وليُنذِرُوا به أنزلنا عليك.
الثاني: أنه معطوف على محذوف، ذلك المحذوف متعلق بـ "بلاغ"، تقديره: لِيُنصَحُوا وَلِيُنذِرُوا. الثالث: أن الواو مزيدة و "لِيُنذِرُوا" متعلق بـ "بلاغ" وهو رأي الأخفش، نقله الماوردي. الرابع: أنه محمول على المعنى، أي: لِيُبَلِّغُوا وَلِيُنذِرُوا. الخامس: أن اللام لام الأمر. قال بعضهم: وهو حسن لولا قوله "وَلْيَذَكِّرْ" فإنه منصوب فقط. قلت: لا محذور في ذلك فإن قوله "وَلْيَذَكِّرْ" ليس معطوفاً على ما تقدمه، بل متعلق بفعل مقدر، أي: وَلْيَذَكِّرْ أَنْزَلْنَاهُ وَأَوْحَيْنَاهُ. السادس: أنه خبر مبتدأ مضمير. التقدير: هذا بلاغ وهو ليذكر، قاله ابن عطية. السابع: أنه عطف مفرد على مفرد، أي: هذا بلاغ وإنذار، قاله المبرد، وهو تفسير معنى لا إعراب.
الثامن: أنه معطوف على قوله {لِيُخْرِجَ النَّاسَ} في أول السورة. وهذا غريب جداً. التاسع: قاله أبو البقاء: "المعنى: هذا بلاغ للناس وللإنصار، فتعلق بالبلاغ أو بمحذوف تقديره: وليُنذِرُوا به أنزل وتلي". قلت: فيؤدي التقدير إلى أن يبقى التركيب: هذا بلاغ للإنذار، والإنذار لا يتأتى فيه ذلك.
وقرأ العامة: "لِيُنذِرُوا" مبنياً للمفعول، وقرأ مجاهد وحميد بن قيس: "وَلْيُنذِرُوا" بتاء مضمومة وكسر الذال، كأن البلاغ للعموم والإنذار للمخاطبين.
وقرأ يحيى بن عماره الذارع عن أبيه، وأحمد بن يزيد بن أسيد السلمي.
"وَلْيُنذِرُوا" بفتح ايلاء والذال من تذر بالشيء، أي: علم به فاستعد له، قالوا: ولم يعرف له مصدر فهو كعسى وغيرها من الأفعال التي لا مصادر لها.

سورة الحجر

* {الار تِلْكَ آيَاتِ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ}

(9/186)

قوله تعالى: {تِلْكَ آيَاتُ} تقدم نظيرها في أول الرعد. والإشارة بـ "تلك" إلى ما تضمنته السورة، ولم يذكر الزمخشري غيره. وقيل: إشارة إلى الكتب السالفة. وتنكير القرآن للتفخيم.

* {رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ}

قوله تعالى: {رُبَّمَا} {رُبَّ} فيها قولان، أحدهما: أنها حرف جر، وزعم الكوفيون وأبو الحسن وابن الطراوة أنها اسم. ومعناها التقليل على المشهور. وقيل: تفيد التكثير. وقيل: تفيد التكثير في مواضع الافتخار كقوله: 29220- فإي رب يومٍ قد لهوٌ وليلةٍ * بانسة كأنها خط تمثال

وقد أُجيب عن ذلك: بأنها لتقليل النظير. ودلائلُ هذه الأقوال في النحو. وفيها لغاتٌ كثيرةٌ أشهرها: "رَبَّ" بالضم والتشديد، أو التخفيف، وبالثانية قرأ نافع وعاصم. و"رَبَّ" بالفتح مع التشديد والتخفيف، وُرَبَّ وِرَبَّ بالضم والفتح مع السكون فيهما. وتتصل تاءُ التانيث بكل ذلك، وبالتاء قرأ طلحةُ بن مصرف وزيدُ بن علي: رُبَّتْما. وإذا اتصلت بها التاء جاز فيها الإسكانُ والفتح كُنَّمَت ولات، فتكثر الألفاظ، ولها أحكامٌ كثيرةٌ منها: لزومُ تصديرها، ومنها تنكيرُ مجرورها وقوله:

- 2923- رُبَّتْما الجاملُ المَثْوَبَلُ فيهمُ * وَعَتَاجِيحُ بينَهِنَّ المَهَارِي
 ضرورهٌ في رواية مَنْ جَرَّ "الجامل". وَتَجُرُّ ضميراً لازماً التفسير بنكرةٍ بعده، يُستغنى بتثبتها وجمعها وتانيثها عن تشبيه الضمير وجمعه وتانيثه كقوله "2924- * وَرُبَّه عَطِبًا أَنْقَدْتُ مِنْ عَطِيهٍ
 والمطابقةُ نحو: رُبَّتْهُمَا رجلين " نادره. وقد يُعطف على مجرورها ما أُضيف إلى ضميره نحو: "رُبَّ رجلٍ وأخيه". وها يلزم وَصْفُ مجرورها، ومُضِيٌّ ما يتعلق به؟ خلاف، والصحيحُ عدمُ ذلك. فمن مجيئه غير موصوفٍ قولٌ هندي:
 2925- يارُبَّ قائله غداً * يا لهفَ أمَّ معاويه

(9/187)

- ومن مجيء المستقبل قوله:
 2926- فَإِنْ أَهْلِكَ فَرَبَّ فَنِي سِيكِي * عَلِيٍّ مَهْدَبٍ رَحْصِ الْبَنَانِ
 وقولها: "يارُبَّ قائله غداً" البيت، وقول سليم:
 2927- ومعتصم بالحَيِّ من خيشية الردي * سيُردي وغازٍ مُشْفِقٍ سَيُؤوبِ
 فإنَّ حرف التفتيس و"غداً" حَلْصاه للاستقبال.
 و"ما" في "رُبَّما" تحتل وجهين، أظهرهما: أنها المهيَّئَةُ، بمعنى: أن "رُبَّ" مختصةٌ بالأسماء، فلَمَّا جاءت "ما" هيَّأت دخولها على الأفعال. وقد تقدّم نظير ذلك في "إنَّ" وأخواتها، وتكفها أيضاً عن العمل كقوله:

- 2928- رُبَّتْما الجاملُ المَثْوَبَلُ *
 في رواية مَنْ رَفَعَه، كما جرى ذلك في كاف التشبيه. والثاني: أن "ما" نكرةٌ موصوفةٌ بالجملة الواقعة بعدها، والعائدُ على "ما" محذوفٌ، تقديره: رُبَّ شيءٍ يَوَدُّه الذين كفروا.
 وقوله: {يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا} مَنْ لَمْ يَلْتَزِمِ مُضِيٍّ متعلقها لم يَحْتَجْ إلى تأويل، وَمَنْ التَّرَم ذلك قال: لأن المَثْرَقَب في أخبار الله تعالى واقعٌ لا محالة، فعبر عنه بالماضي تحقيقاً لوقوعه، كقوله: {أَتَى أَمْرُ اللَّهِ} ونحوه.
 قوله: {لَوْ كَانُوا} يجوز في "لو" أن تكون الامتناعية، وحينئذ يكون جوابها محذوفاً. تقديره: لو كانوا مسلمين لسُرُّوا بذلك، أو لَحَلَّصُوا مِمَّا هم فيه. ومفعولُ "يَوَدُّ" محذوفٌ على هذا التقدير: أي: رُبَّما يودُّ الذين كفروا النجاة، دَلَّ عليه الجملة الامتناعية.

والثاني: أنها مصدرية عند مَنْ يرى ذلك كما تقدّم تقريره في البقرة. وحينئذ يكون هذا المصدرُ هو المفعول للوَدادة، أي: يَوَدُّون كوتهم مسلمين، إن جعلنا "ما" كافةً، وإن جعلناها نظرةً كانت "لو" وما في حيزها بدلاً من "ما".

* { دَرُّهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِيهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ }

(9/188)

قوله تعالى: { دَرُّهُمْ } : هذا لا يُستعمل له ماضٍ إلا قليلاً استغناءً عنه بـ "تَرَكَ" بل يُستعمل منه المضارع نحو: { وَيَدْرُهُمْ } ومن مجيء الماضي قوله عليه السلام: "دَرُّوا الحبشة ما وَدَرْتُمْ"، ومثله: دَعُ وَبَدَعُ، ولا يقال "وَدَع" إلا نادراً، وقد قرئ "ما وَدَعَكَ" مخففاً، وأنشدوا قوله:
2929- بَيْتُ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيَّرَهُ * عن وصالي اليوم حتى وَدَعَهُ
و {يَأْكُلُوا} مجزومٌ على جواب الأمر، وقد تقدّم أنّ "تَرَكَ" و "دَرُّ" يكونان بمعنى صَيَّرَ، فعلى هذا يكون المفعول الثاني محذوفاً، أي: دَرُّهُمْ مُهْمِلِينَ، ولا يكونوا هو الثاني ولا حالاً؛ إذ كان يجبُ رفعه.

* { وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ }

قوله تعالى: { إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ } : فيه أوجه، أحدها: - وهو الظاهر - أنها واؤُ الحال، ثم لك اعتباران، أحدهما: أن تجعل الحالَ وحدها الجارَّ، ويرتفع "كتابٌ" به فاعلاً. والثاني: أن تجعلَ الجارَّ خبراً مقدماً، و "كتاب" مبتدأً والجملةُ حالٌ، وهذه الحالُ لازمةٌ.
الثاني: أنّ الواوَ مزيدةٌ، وأيد هذا قوله بقراءة ابن أبي عبله "إلا لها" بإسقاطها. والزيادةُ ليستُ بالسهلة.

الثالث: أنّ الواوَ داخلَةٌ على الجملةِ الواقعة صفةً تأكيداً، قال الزمخشري: "والجملةُ وإفْعُ صفةٌ لقريبة، والقياسُ أن لا تتوسطَ هذه الواوُ بينهما كما في قوله: { وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ } وإنما توسَّطتْ لتأكيدِ لصوقِ الصفةِ بالموصوفِ، كما تقول: "وجاءني زيد عليه يوبه، وجاءني وعليه ثوبه". وقد تبعَ الزمخشريُّ في ذلك أبو اليقَاءِ تعالى: وقد سبق له ذلك أيضاً في البقرة عند قوله تعالى: { وَوَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ }

(9/189)

{ قال الشيخ: "ولا تَعْلَمُ أحداً من النحويين، وفي محفوظي أنّ ابنَ جنبي سَبَقَهُمَا إلى ذلك". ثم قال الشيخ: "وهو مبنيٌّ على جوازِ أنّ ما بعد "إلا" يكون صفةً، وقد مَتَّعُوا ذلك. قال الأخفش: "لا يُفصلُ بين الصفةِ والموصوفِ بـ "إلا". ثم قال: وأما نحو: "ما جاءني رجلٌ إلا راکبٌ" على تقدير: إلا رجلٌ راکب، وفيه فُبْحٌ لِجَعْلِكَ الصفةِ كالاسم". وقال أبو علي: "تقول: ما مررتُ بأحدٍ إلا قائماً، "قائماً" حال، ولا تقول: إلا قائم، لأنَّ "إلا" لا تعترضُ بين الصفةِ والموصوفِ". وقال ابنُ مالك - وقد ذكر ما ذهبَ إليه الزمخشريُّ في قوله "ما مررتُ بأحدٍ لا

يُعرف لبصريٍّ ولا كوفيٍّ، فلا يُلتفتُ إليه، وأَبْطَلَ قَوْلَهُ: إن الواوَ تَوَسَّطتْ لتأكيدِ لُصوقِ الصفةِ بالموصوفِ.
قلت: قولُ الزمخشريِّ قوِيٌّ من حيث القياسُ، فإنَّ الصفةَ كالحال في المعنى، وإن كان بينهما فرقٌ مِنْ بعض الوجوه، فكما أن الواوَ تدخلُ على الجملةِ الواقعةِ حالاً كذلك تَدْخُلُ على الجملةِ الواقعةِ حالاً كذلك تَدْخُلُ عليها واقعةً صفةً. ويقوُّه أيضاً ما نظره به من الآيةِ الأخرى في قوله {إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ} ويُقوِّيه أيضاً قراءةُ ابن أبي عبلة المتقدمةُ.
وقال منذر بن سعيد: "هذه الواوُ هي التي تعطي أنَّ الحالةَ التي بعدها في اللفظ وهي في الزمن قبل الحالةِ التي قبل الواوِ، ومنه قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}.

* { مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ }

قوله تعالى: { مِنْ أُمَّةٍ } فاعلُ "تَسْبِقُ"، و "مِنْ" مزيدةٌ للتأكيد، وحُمِلَ على لفظِ "أُمَّةٍ" في قوله "أَجَلَهَا" فأفردَ وَأَنَّتْ. وعلى معناها في قوله { وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ } فَجَمَعَ وَذَكَرَ. وحَدَفَ متعلقٌ "يَسْتَأْخِرُونَ"، تقديرُه: "عنه" للدلالة عليه، ولوقوعه فاصلةً.

(9/190)

* { وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ }

قوله تعالى: { نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ } العَامَّةُ على "نُزِّلَ" مشدداً مبنياً للمفعول، وزيدٌ بِنُ عليه "نَزَلَ" مخففاً مبنياً للفاعل.

* { لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ }

قوله تعالى: { لَوْ مَا } حرفٌ تحضيضٌ كهلاً، وتكون أيضاً حرفَ امتناع لوجود، وذلك أنَّ "لولا" مترددةٌ بين هذين المعنيين، وقد عُرف الفرقُ بينهما: وهو أنَّ التحضيضيةَ لا يليها إلا الفعلُ ظاهراً أو مضمراً كقوله:

2930- * لولا الكميِّ المُقْتَعَا

والامتناعيةُ لا يليها إلا الأسماءُ لفظاً أو تقديراً عند البصريين. وقوله:

2931- ولولا يَحْسَبُونَ الْجَلْمَ عَجْزاً * لَمَا عَدِمَ الْمُسِيئُونَ إِحْتِمَالِي

مؤولٌ خلافاً للكوفيين. فمِنْ مجئ "لوما" حرفَ امتناع قوله:

2932- لوما الحياءُ ولوما الدينُ عَيْتُكَمَا * ببعض ما فيكما إذ عَيْتُمَا عَوْرِي

واخْتِلفَ فيها: هل هي بسيطةٌ أم مركبةٌ؟ فقال الزمخشري: "لو" رُكِبَتْ مع

"لا" ومع "ما" لمعنيين، وأما "هل" فلم تُرْكَبْ إلا مع "لا" وحدها للتحضيض.

واخْتِلفَ أيضاً في "لوما": هل هي أصلٌ بنفسها أو فرعٌ على "لولا"؟ وأن الميمَ

مبدلةٌ من اللام كقولهم: خالئُه وخالمتُه فهو خلي وخلمي، أي: صديقي.

وقالوا: استولى عليّ كذا، واستومى عليه بمعنى؟ خلاف مشهور. وهذه الجملةُ

من التحضيضِ دالةٌ على جوابِ الشرطِ بعدها.

* { مَا نُتَرَّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذًا مُنْظَرِينَ }

(9/191)

قوله تعالى: { مَا نُتَرَّلُ الْمَلَائِكَةَ } قرأ أبو بكر: " ما نُتَرَّل " بضم التاء وفتح النون والزاي مشددةً مبنياً للمفعول، "الملائكة" مرفوعاً لقيامه مقامَ فاعله، وهو موافق لقوله: { وَتُرَّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلاً } ولأنها لا تُتَرَّلُ إلا بأمرٍ من الله، فغيرها هو المُتَرَّلُ لها وهو الله تعالى.

وقرأ الأخوان وحفص بضم النون وفتح الثانية وكسر الزاي مشددةً مبنياً للفاعل المعظم، وهو الياري تعالى، "الملائكة" نصباً مفعولاً بها، وهو موافق لقوله تعالى { وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ } ويناسب قوله قبل ذلك { وَمَا أَهْلَكْنَا } وقوله بعده { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا } وما بعده من ألفاظ التعظيم. والباقون من السبعة " ما تَتَرَّلُ " بفتح التاء والنون والزاي/ مشددةً، و "الملائكة" مرفوعةً على الفاعلية، والأصل: تَتَرَّلُ بتاءين، فَحُذِفَتْ إِحْدَاهُمَا، وقد تقدم تقريره في { تَذَكَّرُونَ } ونحوه، وهو موافق لقوله { تَتَرَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا }

{. وقرأ زيد بن علي " ما تَرَّل " مخففاً مبنياً للفاعل، "الملائكة" مرفوعةً بالفاعلية، وهو كقوله { تَرَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ } قوله: { إِلَّا بِالْحَقِّ } يجوز تعلق بالفعل قبله، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنَ الفاعلِ أو المفعولِ، أي: ملتبسٍ بالحق. ودعله الزمخشريُّ نعتاً لمصدر محذوف، إلا تَتَرَّلُ ملتبساً بالحق. قوله: "إِذَنْ" قال الزمخشري: "إِذَنْ" حرفٌ جوابٌ وجزاء؛ لِأَنَّهَا جَوَابٌ لَهُمْ، وجزاء الشرطِ مقدرٌ، تقديره: ولو تَرَّلْنَا الْمَلَائِكَةَ مَا كَانُوا مُنْظَرِينَ وَمَاتَ أَحْرَ عَذَابُهُمْ.

* { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ }

(9/192)

قوله تعالى: { نَحْنُ } : إِمَّا مَبْتَدَأُ، وَإِمَّا تَأْكِيدُ، وَلَا يَكُونُ فَضْلاً لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَيْنَ اسْمَيْنِ. وَالضَّمِيرُ فِي "لَهُ" لِلذِّكْرِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ. وَقِيلَ: لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

* { وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي شَيْعِ الْأَوَّلِينَ }

قوله تعالى: { أَرْسَلْنَا } : مَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ، أَي: أَرْسَلْنَا رِسَالاً مِنْ قَبْلِكَ، ف " مِنْ قَبْلِكَ " يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ " أَرْسَلْنَا "، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ، عَلَى أَنَّهُ نَعْتُ لِلْمَفْعُولِ الْمَحْذُوفِ.

و { شَيْعِ الْأَوَّلِينَ } قال الفراء: "هو من إضافة الموصوف لصفته، والأصل: في

السُّبَّحِ الْأُولِينَ كصلاة الأولى، وجانبه الغربي". والبصريون يُؤوِّلونَه على حذف المصووف، أي: في سُبَّحِ الْأُولِينَ، وجانب المكان الغربي، وصلاة الساعة الأولى.

* { وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ }

قوله تعالى: { وَمَا يَأْتِيهِمْ } قال الزمخشري "حكاية حال ماضية؛ لأنَّ "ما" لا تدخل على مضارع إلا وهو في موضع الحال، ولا على ماضٍ إلا وهو قريبٌ من الحال". وهذا الذي ذكره هو الأكثر في لسانهم، لكنه قد جاءَتْ مقارنَةً للمضارع المراد به الاستقبالُ كقوله تعالى: { قُلْ مَا يَكُونُ لِيَا أَنْ أَدَّبَلُّهُ مِنْ تَلَقَّاءِ نَفْسِيَا } وأنشدوا للأعشى يمدح النبيَّ صلى الله عليه وسلم:

2933- له صدقاتٌ ما يَغِبُّ نَوَالُهَا * وليس عطاءُ اليومِ مانِعَه عَدَا
وقول أبي ذؤيب:

2934- أودى بنيَّ وأودعوني حَسْرَةً * عند الرُّقَادِ وَعَبْرَةً ما تَفْلَعُ
قوله: { إِلَّا كَانُوا } هذه الجملة يجوز أن تكونَ حالاً من مفعول "يَأْتِيهِمْ". ويجوزُ أن تكونَ صفةً لـ "رسول" فيكونَ في محلها وجهان: الجرُّ باعتبار اللفظ، والرفعُ باعتبار الموضع، وإذا كانت حالاً فهي حال مقدرَةٌ.

* { كَذَلِكَ تَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ }

(9/193)

قوله تعالى: { كَذَلِكَ تَسْلُكُهُ } يجوز في الكاف أن تكونَ مرفوعةً المحلَّ على أنها خبرٌ مبتدأ مضمرة، أي: الأمرُ كذلك، و "تَسْلُكُهُ" مستأنفٌ. ويجوز أن تكونَ منصوبةً المحلَّ: إمَّا نعتاً لمصدر محذوف، أي: مثل ذلك السِّلْكِ ونحوه تَسْلُكُهُ، أي: تَسْلُكُ الذِّكْرِ، وإمَّا حالاً من المصدرِ المقدَّر. والهاءُ في "تَسْلُكُهُ" يجوز عَوْدُهَا للذِّكْرِ، وهو الظاهر. وقيل: يعودُ للاستهزاء. وقيل: على الشرك!.

* { لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الْأُولِينَ }

والهاءُ في: { بِهِ } يجوز عَوْدُهَا على ما تقدَّم من الثلاثة، ويكون تأويلُ عَوْدِهَا على الاستهزاء والشرك، أي: لا يؤمنون بسببه. وقيل: للرسول، وقيل: للقرآن. وقال أبو البقاء: "يجوز أن يكونَ حالاً، أي: لا يؤمنون مُسْتَهْزِئِينَ" قلت: كأنه جعل "به" متعلقاً بالحال المحذوفة قائماً مقامها، وهو مردودٌ؛ لأن الجارَّ إذا وقع جالاً أو نعتاً أو صلةً أو خبراً تعلق بكونٍ مطلقٍ لا خاصٍ، وكذا الظرفُ. ومحلُّ { لَا يُؤْمِنُونَ } النصبُ على الحال، ويجوز أن لا يكونَ لها محلٌّ، لأنها بيانٌ لقوله { كَذَلِكَ تَسْلُكُهُ }.

وقوله { وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الْأُولِينَ } استئناف. والسِّلْكُ: الإدخال. يقال: سَلَكَتُ الخيَطَ في الإبرة، ومنه { مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ } يُقال: سَلَكَه وأسلكه، أي: تَطَّمَه، قال الشاعر:

2935- وكنث ليزار خضمك لم أعزذ * وقد سلكوك في أمر عصب
وقال الآخر في "أسلك":
2936- حتى إذا أسلكوهم في فتائده * سلاً كما تطرد الجمال الشردا

* { وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَاباً مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ }

قوله تعالى: { فَظَلُّوا } : هي الناقصة، والضمير في " فظلُّوا " الأعمش وأبو حيوه
"يعرجون" بكسر الراء، وهي في لغة هذيل في عرج يعرج، أي: صعد.

(9/194)

* { لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ }

قوله تعالى: { سُكِّرَتْ } : قرأ ابن كثير " سُكِّرَتْ " مبنياً للمفعول مخفف الكاف،
بفتح السين وكسر الكاف خفيفة مبنياً للفاعل.
فأما القراءة الأولى فيجوز أن تكون بمعنى المشددة، فإن التخفيف يصلح
للقليل والكثير، وهما مأخوذتان من "السُّكْر" بكسر السين وهو السُّدُّ،
فالمعنى: حُبِسَتْ أَبْصَارُنَا وَسُدَّتْ. وقيل: بمعنى عَطِبَتْ. وقيل: بمعنى أَخِذَتْ.
وقيل: بمعنى سُجِّرَتْ. وقيل: المَشْدَدُ مِنْ سِكْرِ الْمَاءِ، والمخفف بمعنى
سُجِّرَتْ. / وقيل: المَشْدَدُ مِنْ سِكْرِ الْمَاءِ بِالكسْرِ، والمخفف مِنْ سِكْرِ الشَّرَابِ
بالضم.

والمشهور أن "سِكْر" لا يتعدى فكيف بُني للمفعول. فقال أبو علي: " ويجوز أن
يكون سُمِعَ متعدياً في البصر " والذي قاله المحققون من أهل اللغة أن
"سِكْر": إِنْ كَانَ مِنْ سِكْرِ الْمَاءِ الشَّرَابِ، أَوْ مِنْ سِكْرِ الرِّيحِ، فَالتَّضْعِيفُ فِيهِ
للتعدية، وَإِنْ كَانَ مِنْ سِكْرِ الْمَاءِ فَالتَّضْعِيفُ فِيهِ للتعدية، وَإِنْ كَانَ مِنْ سِكْرِ
الرِّيحِ تَسْكُرُ سَكْرًا إِذَا رَكَدَتْ، وَسِكْرُ الرَّجُلِ مِنَ الشَّرَابِ سَكْرًا إِذَا رَكَدَ وَلَمْ
يَتَّقِدْ لِحاجته، فهذان قاصران، فَالتَّضْعِيفُ فِيهِمَا للتعدية. ويقال: سَكَّرْتُ الْمَاءَ
فِي مَجَارِيهِ: إِذَا مَتَّعْتَهُ مِنَ الْجَرِيِّ، فهذا متعد، فَالتَّضْعِيفُ فِيهِ للتكثير.
وأما قراءة ابن كثير فإن كانت مِنْ سِكْرِ الرِّيحِ فيجوز أن يكون الفعل اسْتَعْمَلَ
لأزماً تارةً ومتعدياً أخرى، نحو: رَجَعَ زَيْدٌ، وَرَجَعَهُ غَيْرُهُ، وَسَعَدَ وَسَعَدَهُ غَيْرُهُ.
وقال الزمخشري: " وسُكِّرَتْ: حُبِّرَتْ، أَوْ حُبِسَتْ مِنَ السُّكْرِ أَوْ السُّكْرِ، وَقُرئ
"سُكِّرَتْ" بالتخفيف، أي: حُبِسَتْ كَمَا يُحْبَسُ النَّهْرُ مِنَ الْجَرِيِّ " فجعل قراءة
التشديد محتملةً لمعنيين، وقراءة التخفيف لمعنى واحد.

(9/195)

وأما قراءة الرُّهْرِيِّ فواضحة، أي: عَطِبَتْ. وقيل: هي مطاوع أسكرت المكان
فسكِر، أي: سَدَّدْتُهُ فانسَدَّ.

* { وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَرَبَّتَّاهَا لِلنَّاطِرِينَ }

قوله تعالى: { جَعَلْنَا } : يجوز أن يكونَ بمعنى خَلَقْنَا، فيتعلَّق به الجارُّ، وأن يكونَ بمعنى صَيَّرْنَا، فيكونَ مفعولُه الأولُ "بُرُوجًا"، ومفعولُه الثاني الجارُّ، فيتعلَّق. و "لِلنَّاطِرِينَ" متعلِّقٌ بـ "رَبَّتَّاهَا". والضميرُ للسماء. وقيل: للبروج، وهي الكواكبُ، رَبَّتَّاهَا بالضوء. والنظر عينيُّ. وقيل: قلبيُّ. وحُذِفَ متعلِّقُه لِيَعْمَ.

* { إِلَّا مَن اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُّبِينٌ }

قوله تعالى: { إِلَّا مَن اسْتَرَقَ } : فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدها: في محلِّ نصبٍ على الاستثناءِ المتَّصلِ، والمعنى: فإنها لم تُحَقَطْ منه، قاله غيرُ واحدٍ. والثاني: منقطع، ومحلُّه النصبُ أيضاً. الثالث: أنه بدلٌ مِنْ { كُلِّ شَيْطَانٍ } فيكونُ محلُّه الجَرُّ، قاله الحوفي وأبو البقاء. وفيه نظر؛ لأنَّ الكلامَ موجبٌ. الرابع: أنه نعتٌ لـ { كُلِّ شَيْطَانٍ }، فيكونُ محلُّه الجَرُّ على خلافٍ في هذه المسألة. الخامس: أنه في محلِّ رفعٍ بالابتداء، وخبرُه الجملةُ مِنْ قولِه "فَأَتْبَعَهُ". وإنما دَخَلَتِ الفاءُ لأنَّ "مَنْ": إمَّا شرطيةٌ، وإمَّا موصولةٌ مُشَبَّهَةٌ بالشرطية، قاله أبو البقاء، وحينئذٍ يكونُ من بابِ الاستثناءِ المنقطع.

والشَّهَابُ: الشُّعْلَةُ من النارِ، وسُمِّيَ بها الكوكبُ لِشِدَّةِ ضوئِه وبريقِه، ويُجمَعُ على شُهَبٍ في الكثرة، وأشهَبَةٌ. والشُّهْبَةُ: بياضٌ مختلطٌ بسوادٍ تشبُّهًا بالشَّهَابِ لاختلاطِه بالدخانِ، ومنه كُتِبَتْ شُهْبَاءُ لسوادِ القومِ وبياضِ الحديدِ، وَمِنْ تَمَّ غَلَطَ النَّاسُ في إطلاقهم الشُّهْبَةَ على البياضِ الخالصِ.

(9/196)

* { وَالْأَرْضَ مَدَدْتَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَوْتَيْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ }

قوله تعالى: { وَالْأَرْضَ مَدَدْتَاهَا } : "الأرض" نصبٌ على الاشتغالِ، ولم يُقرأَ بغيره؛ لأنه راجعٌ مِنْ حيثِ العطفُ على جملةٍ فعليةٍ قبلها، وهي قوله { وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا } قال الشيخ: "ولمَّا كَانَتْ هذه الجملةُ بعدها جملةً فعليةً كان النصبُ راجعاً مِنَ الرفعِ" قلت: لم يَعُدُّوا هذا من القرائنِ المرجَّحةِ للنصبِ، إنما عَدُّوا عطفَها على جملةٍ فعليةٍ قبلها لا عطفَ جملةٍ فعليةٍ عليها، ولكنه القياسُ، إذ تُعْطَفُ فيه فعليةٌ قبلها لا عطفَ جملةٍ فعليةٍ عليها، ولكنه القياسُ، إذ تُعْطَفُ فيه فعليةٌ على مثيلها بخلافِ ما لو رَفَعْتَ، إذ تَضَعُطِفُ فعليةً على اسميةٍ، لكنهم لم يعتبروا ذلك والضميرُ في "فيها" للأرض. وقيل: للرواسي. وقيل: لهما. قوله: { مِنْ كُلِّ شَيْءٍ } يجوز في "مَنْ" أن تكونَ تبعيضيةً وهو الصحيح، وأن تكونَ مزيدةً عند الكوفيين والأخفش.

* { وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ }

قوله تعالى: {وَمَنْ لَسْتُمْ} : يجوز في "مَنْ" خمسة أوجه، أحدها: - وهو قول الزجاج- أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ تقديره: وَأَعَشْنَا مَنْ لَسْتُمْ لهم برازقين، كالعبيد والدوابِّ/ والوحوش. الثاني: أنه منصوبٌ عطفاً على "معايش"، أي: وجعلنا لكم فيها مَنْ لَسْتُمْ لهم برازقين من الدوابِّ المنتفع بها. الثالث: أنه منصوبٌ عطفاً على محلِّ "لكم". الرابع: أنه مجرورٌ عطفاً على "كم" المجرور باللام، وجاز ذلك مِنْ تحقيقه في سورة البقرة، عند قوله {وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ} الخامس: أنه مرفوعٌ بالابتداء، وخبره محذوفٌ. أي: وَمَنْ لَسْتُمْ له برازقين جَعَلْنَا له فيها معايش، وسُمِعَ من العرب "ضربْتُ زيدا وعمرو" برفع "عمرو" مبتدأ، محذوف الخبر، أي: وعمرو ضربته.

(9/197)

و "مَنْ" يجوز أن يُرادَ بها العقلاء، أي: وَمَنْ لَسْتُمْ له برازقين مِنْ موالِيكم الذين تزعمون أنكم ترزقونه من وأن يُرادَ بها غيرهم، أي: وَمَنْ لَسْتُمْ له برازقين من الدوابِّ، وإن كنتم تزعمون أنكم ترزقونهم، وإليه ذهب جماعة من المفسرين. ويجوز أن يُرادَ بها النوعان، وهو حَسَنٌ لفظاً ومعنى.

* { وَإِنْ مِّنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ }

قوله تعالى: {وَإِنْ مِّنْ شَيْءٍ} : "إِنْ" نافية، و "مِنْ" مزيدة في المبتدأ، و "عندنا" خبره، و "خزائنه" فاعلٌ به لاعتماده، ويجوز أن يكون "عندنا" خبراً لما بعده، والجملة خبرُ الأول، والأولُ أولى لُقْبِ الجارِّ من المفرد. قوله: {إِلَّا بِقَدَرٍ} يجوزُ أن يتعلّق بالفعل قبله، ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعول، أي: إلا ملتبساً بقدر.

* { وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ }

قوله تعالى: {لَوَاقِحَ} {لَوَاقِحَ} جالٌ مقدره من "الرياح". وفي اللواقح أقوال، أحدها: أنه جمع "مُلَقِحٍ" لأنه مِنْ الْقَحِّ يُلَقِّحُ فهو مُلَقِّحٌ، فحقه مَلَقِحٌ، فَحَذِقَتِ الميم تخفيفاً. يقال: أَلَقَحَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ، كما يقال: أَلَقَحَ الفحلُ الأُنَى. ومثله الطوائج، وأصله "المَطَاوِحُ" لأنه مِنْ أَطَاحَ يُطِيحُ قال: 2937- لِيُنَبِّئَكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخَصُومَةٍ * وَمُحْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ وهذا قولُ أبي عبيدة.

والثاني: أنها جمع لاقِح يُقال: لَقَحَتِ الرِّيحُ: إِذَا حَمَلَتِ المَاءَ. وقال الأزهري: "حواملٌ تحملُ السَّحَابَ كقولك: أَلَقَحَتِ الناقَةُ فَلَحِقَتْ، إِذَا حَمَلَتِ الجنينَ في بطنها، فَسُبِّهَتْ الرِّيحُ بها، ومنه قوله: 2938- إِذَا لَقَحَتْ حَرْبٌ عَوَانٌ مُضِرَّةٌ * صَرُوسٌ تَهْرُ النَّاسَ أَنبِيَاهُ عُصْلُ

(9/198)

والثالث: أنها جمع "لاقح" على النسب ك لابن وتامر، أي: ذات لِقَاح؛ لأنَّ الرِّيحَ إذا مَرَّتْ على الماء، ثم مَرَّتْ على السحابِ وَالْمَاءِ كَانَ فِيهَا لِقَاحٌ، قاله الفراء. وقد تقدّم الخلاف في "معايش" في الأعراف، وفي "يُنزَل"، وفي "الريح" في البقرة. ولم يبق هنا إلا مَنْ أفرَدَ "الريح"، فإنه يُقال: كيف نصبَ الحالَ مجموعةً عن مفردٍ؟ وقد تقدم أن المرادَ به الجنسُ وهو جمعٌ في المعنى فلا محذور.

قوله: {فَأَسْقَيْتَاكُمُوهُ} يقال: أسقاه وسقاه وسيأتي بيانهما في السورة بعدها فإنه فُرئَ بهما. واتصل الضميران هنا لاختلافهما رتبةً، ولو فُصلَ بعدها فإنه فُرئَ بهما. واتصل الضميران هنا لاختلافهما رتبةً، ولو فُصلَ ثانيهما لجاز عند غير سيبويه، وهذا كما تقدّم في قوله {أَنْزَلْنَاكُمُوهَا}. قوله: {وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ} جملةٌ مستأنفةٌ و "له" متعلِّقٌ بـ "خازنين".

* { وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ }

قوله تعالى: {لَنَحْنُ} "نحن" يجوز أن يكونَ مبتدأً، و "نُحْيِي" خبره، والجملةُ خبرٌ "إِنَّا". ويجوز أن يكونَ تأكيداً لـ "نا" في "إِنَّا"، ولا يجوز أن يكونَ فصلاً لأنه لم يَفْعُ بين اسمين، وقد تقدّم نظيره. وقال أبو البقاء: "لا يكونَ فصلاً لوجهين، أحدهما: أنَّ بعده فعلاً، والثاني: أنَّ كعه اللام. قلت: الوجهُ الثاني غَلَطَ فَإِنَّ لَمْ التوكيد لا يمتنع دخولها على الفِصل، نصَّ النحاةُ على ذلك، ومنه قوله تعالى: {إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ} جَوَّزُوا فيه الفِصلَ مع اقترانه باللام.

* { وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ }

(9/199)

قوله تعالى: {مِنْ صَلْصَالٍ}: "مِنْ" لابتداء الغاية أو للتبويض. والصلصال: قال أبو عبيدة: "وهو الطينُ المخلطُ بالرَّمْلِ، ثم يَجْفُ، فيُسمع له صَلْصَلَةٌ، أي: تَصَوِّتٌ". وقال الزمخشري: "الطين اليابسُ الَّذِي يُصَلِّصُ من غير طبخ، فإذا طَبَخَ فهو فَخَّارٌ". وقال أبو الهيثم: "هو صوت اللجام وما أشبهه كالقَعْقَعَةِ في الثوب". وقال الزمخشري أيضاً: "قالوا: إذا تَوَهَّمَتْ في صوته مَدًّا فهو صليل، وإن تَوَهَّمَتْ فيه ترجيعاً فهو صَلْصَلَةٌ. وقيل: هو مِنْ تَضْعِيفِ "صَلَّ": إذا أَسَنَّ". انتهى. وصلصال هنا بمعنى مُصَلِّص كَرِّزَال بمعنى مُرْزَل، ويكون فَغْلَال أيضاً مصدراً نحو: الزَّلْزَال. ويجوز كِسْرُهُ أيضاً.

وفي وزن هذا النوع أعني ما تكررت فاؤه وعينه خلاف، فقيل: وزنه قَعَقِع، كَرَّرَتْ الفاءَ والعينَ ولا لَمْ للكلمة، قاله الفراء وغيره. وهو غَلَطَ لِأَنَّ أَقْلَ الأصول ثلاثة: فاء وعين ولام. الثاني: أنَّ وزنه قَعَقَل وهو قول الفراء. الثالث: أنه قَعَل بتشديد العين وأصله صَلَّل، فلما اجتمع ثلاثة أمثال أبدل الثاني من جنس فاء الكلمة وهو مذهبُ كوفي. وخصَّ بعضهم هذا الخَلافَ بما إذا لم يَختلَّ المعنى بسقوطه نحو: سَمِيم، قال: فلا خلاف في أصالة الجميع.

قوله: {مَنْ حَمَأَ} فيه وجهان، أحدهما: أنه في محلِّ جرِّ صفةٍ لصلصال، فيتعلَّقُ بمحذوف. والثاني: أنه بدلٌ من "صلصال" بإعادة الجارِّ. والحمأ: الطينُ الأسودُ المُتِنُّ. قال الليث: "واحدُه حمأةٌ بتحريك العين"، جعله اسمَ جنس، وقد عَلِظَ في ذلك؛ فإنَّ أهلَ اللغة قالوا: لا يُقال إلا "حمأة" بالإسكان، ولا يُعرَفُ التحريكُ، نصَّ عليه أبو عبيدة وجماعة، وأنشدوا لأبي الأسود:

2939- يجيءُ يملئها طَوْرًا وطَوْرًا * يجيءُ بِحَمَاءٍ وقليلِ ماءٍ
فلا تكون "الحمأة" واحدةً "الحمأ" لاختلاف الوزنين.

(9/200)

والمسئون: المصبوبُ مِنْ قولهم: سَبَّتُ الشَّرَابَ كأنَّه برطوبتهِ جُعِلَ مَصْبُوبًا غيره من المائعات، فكانَ المعنى: أفرغ صورة إنسانٍ كما تُفَرِّغُ الجواهرُ المُذابة. قال الزمخشري: "وَحَقُّ مَسُونٍ بمعنى مُصَوَّرٍ أن يكون صفةً لصلصال، كأنه أفرغ الحمأَ قَصَوَّرَ منه تمثالَ شخص". قلت: يعني أنه يصيِّرُ التقدير: مِنْ صَلِّصَالٍ مُصَوَّرٍ، ولكن يلزم تقديم الوصفِ المؤوَّلِ على الصريح إذا جَعَلْنَا {مَنْ حَمَأَ} صفةً لصلصال، أمَّا إذا جَعَلْنَاهُ بدلًا منه فلا. وقيل: مَسُونٌ مُصَوَّرٌ، مِنْ سَنَّةِ الْوَجْهِ وهي صورته. قال الشاعر:

2940- تُرِيكَ سَنَّةٌ وَجْهٍ غَيْرِ مُفَرِّقَةٍ *

وقال الزمخشري: "مِنْ سَنَّتِ الْحَجَرَ بِالْحَجَرِ: إذا حَكَّكَتْهُ به، فالذي يَسِيبُ بينهما "سنتين" ولا يكون إلا مُتْنِيًا". وقيل: المَسُونُ: المنسوبُ إليه، والمعنى: يُنسَبُ إليه دُرِّيَّةٌ، وكان هذا القائل أخذهُ مِنَ الْوَقَاعِ. وقيل: هو من أسين الماء إذا تَغَيَّرَ، وهذا عَلَطٌ لاختلافِ المادتين.

* { وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ }

قوله تعالى: { وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ } : منصوبٌ على الاشتغال، وُرْجِحَ نصبُه لعطفِ جملته على جملة فعلية. والجَانُّ أو الجنُّ وهو إبليس كادم أبي الإنس. وقيل: اسمٌ لجنس الجنِّ. وقرأ الحسن "وَالْجَانَّ" وقد تقدَّم القولُ في ذلك في أواخر الفاتحة. و { مِنْ قَبْلُ } و { مِنْ نَارٍ } متعلقان بـ "خَلَقْنَا"؛ لأنَّ الأولى لابتداء الغاية والثانية للتبعية، وفيه دليل على أن "مِنْ" لابتداء الغاية في الزمان، وتأويلُ البصريين له ولنظائره بعيدٌ. والسَّمُومُ: ما يَقْتُلُ من إفراطِ الحَرِّ من شمسٍ أو ريحٍ أو نارٍ؛ لأنها تَدْخُلُ في المَسَامِ فتقتل. وقيل: السَّمُومُ ما كان ليلاً، والحَرُّورُ ما كان نهاراً.

* { فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ }

(9/201)

قوله تعالى: { أَجْمَعُونَ } : تأكيد ثانٍ، ولا يفيد الاجتماع في الوقت، خلافاً لبعضهم. قال أبو البقاء: "لكان حالاً [لا] تأكيداً" يعني أنه يُفيد إفادة الحال مع أنه تأكيدٌ، وفيه نظر؛ إذ لا منافاةً بينهما بالنسبة إلى المعنى. ألا ترى أنه يجوز "جاؤوني جميعاً" مع إفادته للتوكيد، وقد تقدّم لك تحريزٌ هذا وحكايةٌ ثعلب مع ابن قادم.

* { قَالَ لَمْ أَكُنْ لِأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ }

قوله تعالى: { لِأَسْجُدَ } : هذه لامٌ للجحود. وقوله: { فَقَعُوا لَهُ } : يجوز أن تتعلّق اللامُ بالفعل قبلها، وأن تتعلّق بساجدين. وقد تقدم نظائرُ ألفاظٍ هذه القصة في البقرة والأعراف.

* { إِلَى يَوْمِ الْوَفْتِ الْمَعْلُومِ }

قوله تعالى: { إِلَى يَوْمٍ } : يجوز أن يتعلّق بالاستقرار في "عليك"، ويجوز أن يتعلّق بنفس اللعنة.

* { قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ }

والضميرُ في: { لَهُمْ } : لذريّة آدم، وإن لم يجر لهم ذكراً للعلم بهم.

* { قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ }

قوله تعالى: { هَذَا صِرَاطٌ } : "هذا" إشارةٌ إلى الإخلاص المفهوم من "المُخْلِصِينَ". وقيل: "هذا"، أي: انتفاءً تزيينه وإغوائه. و"عليّ"، أي: مَنْ مَرَّ عليه مَرَّ عَلَيَّ، أي على رضواني وكرامتي. وقيل: على بمعنى إلى، نُقِلَ عن الحسن. وقرأ الصّحاح وأبو رجاء وابن سيرين ويعقوب في آخرين: عَلَيَّ، أي: عالٍ مرتفع.

* { إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ }

قوله تعالى: { إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ } : فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناءٌ متصل، لأنّ المرادَ بعبادي العموم طائعتهم وعاصيهم، وحينئذ يَلَزِمُ استثناءُ الأكثر من الأقل، وهي مسألةٌ خلافية.

والثاني: أنه منقطع؛ لأنَّ الغاوين لم يندرجوا في "عبادي"؛ إذ المرادُ بهم الخُلصُ، والإضافةُ إضافةُ تشریفٍ.

* { وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ }

و { أَجْمَعِينَ } : تأكيدٌ. وقال ابن عطية: "تأكيدٌ فيه معنى الحال" وفيه جنوحٌ لِمَنْ يَرَى اتحادَ الوقت. قوله: { لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ } في "أجمعين" وجهان أظهرهما: أنه تأكيدٌ للضمير. والثاني: أنه حالٌ منه، والعاملُ فيه معنى الإضافة، قاله أبو البقاء. وقد عَرَفَتْ خلافَ الناس في مجيءِ الحالِ من المضافِ إليه. ولا يَعْمَلُ فيها المَوْعِدُ إن أريد به المكانُ، فإن أريد به المصدرُ جاز أن يَعْمَلَ لأنه مصدرٌ، ولكن لا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ، أي: مكان موعدهم.

* { لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ }

قوله تعالى: { لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ } يجوز في هذه الجملة أن تكون مستأنفةً وهو الظاهرُ، ويجوز أن تكون خبراً ثانياً، ولا يجوز أن تكون حالاً من "جهنم" لأنَّ "إنَّ" لا تعملُ في الحال، قاله أبو البقاء، وقياسُ ما ذكره في ليت وكأنَّ ولعلَّ مِنْ أخواتها، مِنْ عملها في الحال، لأنها بمعنى تَمَيَّنْتُ وَسَبَّهْتُ وترَجَّيْتُ: أن تعمل فيها "إنَّ" أيضاً؛ لأنها بمعنى أكَدْتُ، ولذلك عَمِلْتُ عَمَلَ الفعلِ، وهي أصلُ الباب.

قوله: "منهم" يجوز أن يكون حالاً مِنْ "جُزْء" لأنه في الأصل صفةٌ له، فلَمَّا قُدِّمَتْ انتصبَتْ حالاً. ويجوز أن تكون حالاً من الضمير المستتر في الجارِّ، وهو "لكلِّ بابٍ" والعاملُ في هذه الحال ما عَمِلَ في هذا الجارِّ. ولا يجوز أن تكون حالاً من الضمير المستكنِّ في "مَقْسُومٌ" لأنَّ الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوفِ. ولا يجوز أن تكون صفةً لـ "باب" لأنَّ البابَ ليس من الناس.

(9/203)

وقرأ أبو جعفر بتشديد الزَّاي من غير همز، كأنه ألقى حركةَ الهمزة على الزَّاي، ووَاقَفَ عليها فَسَدَّدَها، كقولهم: "خالدٌ"، ثم أَجْرَى الوصلَ مُجْرَى الوقفِ.

* { إِنَّ الْمُتَفِينِ فِي جَنَاتٍ وَعُيُونٍ }

وكَسَرَ عَيْنَ { وَعُيُونٍ } : منكَرًا و "العيون" مُعَرَّفًا حيث وقع ابنُ كثير والأخوان وأبو بكر وابن ذكوان. والباقون بالضم وهو الأصل.

* { ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ }

قوله تعالى: { ادْخُلُوهَا } : العامَّةُ على وَصلِ الهمزة من دَخَلَ يَدْخُلُ. وقد تقدَّم خلافُ القراء في حركةِ هذا التنوين/ لالتقاء الساكنين في البقرة. وقرأ يعقوب

بفتح التنوين وكسر الخاء. وتوجيهها: أنه أمرٌ من أَدْخَلَ يُدْخِلُ، فلَمَّا وقع بعد "عيون" ألقى حركة الهمزة على التنوين لأنها همزة قطع، ثم حذفها. والأمر من الله تعالى للملائكة، أي ادْخُلوها إياهم. وقرأ الحسن ويعقوب أيضاً "ادْخُلوها" ماضياً مبنياً للمفعول، إلا أن يعقوب ضمَّ التنوين، ووجهه: أنه أخذ من أَدْخَلَ رباعياً، فألقى حركة همزة القطع على التنوين، كما ألقى حركة المفتوحة في قراءته الأولى. والحسن كسره على أصل التقاء الساكنين، ووجهه: أن يكون أجرى همزة القطع مجرى همزة الوصل في الإسقاط. وقرأه الأمر على إضمار القول، أي: يُقال لأهل الجنة: ادْخُلوها. أو يُقال للملائكة: ادْخُلوها إياهم. وعلى قراءة الإخبار يكون مستأنفاً من غير إضمار قول.

قوله: "بسلام" حال، أي: ملتبسين بالسلامة، أو مُسَلِّماً عليكم. قوله: آمينين "حال أخرى وهي بدلٌ مما قبلها: إمَّا بدلٌ كلٍّ من كلِّ، وإمَّا بدلٌ اشتمال؛ لأنَّ الأمر مُشتملٌ على التحية أو بالعكس.

* { وَتَرَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ }

(9/204)

قوله تعالى: { إِخْوَانًا } : يجوز فيه أن يكونَ حالاً من "هم" في "صدورهم"، وجاز ذلك لأنَّ المضافَ جزءُ المضاف إليه. وقال أبو البقاء: "والعاملُ فيها معنى الإلصاق". ويجوز أن يكونَ حالاً من فاعل "ادْخُلوها" على أنها حالٌ مقدرَةٌ، كذا قال أبو البقاء، ولا حاجةَ إليه، بل هي حالٌ مقارنَةٌ، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضمير في "آمينين"، وأن يكونَ حالاً من الضمير في قوله { فِي جَنَّاتٍ }.

قوله: { عَلَىٰ سُرُرٍ } يجوز أن يتعلَّقَ بنفسِ "إخواناً" لأنه بمعنى متصاقِّين على سُرُرٍ. قاله أبو البقاء، وفيه نظرٌ من حيث تأويلُ جامدٍ بمشتقٍ بعيدٍ منه. و "متقابلين" على هذا حالٍ من الضمير في "إخواناً"، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لإخوانٍ، وعلى هذا فـ "متقابلين" حالٌ من الضمير المستكنِّ في الجارِّ. ويجوز أن يتعلَّقَ بـ "متقابلين"، أي: متقابلين على سُرُرٍ، وعلى هذا فـ "متقابلين" حالٌ من الضمير في "إخواناً" أو صفةٌ لـ "إخواناً" ويجوز نصبه على المدح، يعني أنه لا يمكن أن يكونَ نعتاً للضمير فلذلك قُطِعَ. والسُّرُرُ: جمع سَرِيرٍ وهو معروفٌ. ويجوز في "سُرُرٍ" ونحوه ممَّا جُمِعَ على هذه الصيغة من مضعفٍ فعيلٍ قَنَحَ العين تخفيفاً، وهي لغةٌ كلبٍ وتميم فيقولون: سُرُرٌ ودُلٌّ في جمع: سَرِيرٍ ودَلِيلٍ.

* { لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا تَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ }

قوله تعالى: { لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا تَصَبٌ } : يجوز أن تكونَ هذه مستأنفةً، ويجوز أن تكونَ حالاً من الضمير في "متقابلين". والتَّصَبُ: التَّعَبُ. يُقالا منه: تَصَبٌ

يَنْصِبُ فَهُوَ نَصَبٌ وَنَاصِبٌ، وَأَنْصَبْتَنِي كَذَا. قَالَ:
 2941- تَأَوَّبْتَنِي هَمٌّ مَعَ اللَّيْلِ مُنْصَبٌ *
 وَهَمٌّ نَاصِبٌ، أَي: ذُو نَصَبٍ كَ لَا بِنِ وَتَامِرٍ. قَالَ النَّابِغَةُ:
 2942- كَلِّبْنِي لَهُمَّ يَا أَمِيمَةَ نَاصِبٍ * وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءٍ الْكَوَاكِبِ

(9/205)

و "منها" متعلق بـ "مُخْرَجِينَ".

* { تَبَّىءَ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْعَفُورُ الرَّحِيمُ }

قوله تعالى: { أَنَا الْعَفُورُ } : يجوز في "أنا" أن يكون تأكيداً، وأن يكون مبتدأ، وأن يكون فصلاً.

* { وَأَنَّ عَدَائِي هُوَ الْعَدَابُ الْأَلِيمُ }

قوله تعالى: { هُوَ الْعَدَابُ } : يجوز في "هو" الابتداء والفصل، ولا يجوز التوكيد؛ إذ المظهر لا يؤكد بالمضمر.

* { إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ }

قوله تعالى: { إِذْ دَخَلُوا } : في "إذ" وجهان: أحدهما: أنه مفعولٌ بفعلٍ مقدر، أي: اذكر إذ دخلوا. والثاني: أنه ظرفٌ على بايه. وفي العاملِ فيه وجهان، أحدهما: أنه محذوفٌ تقديره: خبر "ضيف". والثاني: أنه نَفْسٌ "ضيف". وفي توجيه ذلك وجهان، أحدهما: أنه لما كان في الأصل مصدرًا اعتُبر ذلك فيه، ويدلُّ على اعتبار مصدريته بعد الوصفِ به عدمُ مطابقتها لما قبله تشبيهاً وجمعاً وتانيثاً في الأغلب، ولأنه قائمٌ مقامَ وصفٍ، والوصفُ يعمل. والثاني: أنه على حَدْفِ مضاف، أي: أصحابِ ضيفِ إبراهيم، أي: ضيافته، فالمصدرُ باقٍ على حاله فلذلك عَمِلَ.

وقال أبو البقاء: -بعد أن قَدَّر أصحابَ ضيافته- / "والمصدرُ علي هذا مضافٌ إلى المفعول". قلت: وفيه نظر؛ إذ الظاهرُ إضافتهُ لفاعله، إذ النبيُّ صلى الله عليه وسلم هو.....

* { قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ }

قوله تعالى: { لَا تَوْجَلْ } : العامة على فتح التاء، مِنْ وَجَلٍ كَشَرِبٍ يَشْرَبُ، والفتحُ قياسٌ فَعِلٌ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبِيَّ أَثَرَتْ يَفْعَلُ بِالْكَسْرِ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ إِذَا كَانَتْ فَاؤُهُ وَآوًا نَحْو: يَثِقُ.

(9/206)

وقرأ الحسن "تُوَجَّل" مبنياً للمفعول من الإيجال. وُقِرئ "لا تَاجَل" والأصل "تَوَجَّل" كقراءة العامة، إلا أنه أبدل من الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها، وإن لم تتحرَّك، كقولهم: تابة وصامة، في توبة وصومة، وسُميع: اللهم تقبل تابتي وصامتي". وقرشي أيضاً "لا تَوَاجَل" من المواجهلة.

* { قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَ يُبَشِّرُونَنِي }

قوله تعالى: { أَبَشَّرْتُمُونِي } قرأ الأعرج "بَشَّرْتُمُونِي" بغسقاط أداة الاستفهام، فتحتمل الإخبار، وتحتمل الاستفهام وإنما حَذَفَ أداته للعلم بها. قوله: { عَلَىٰ أَنْ مَسَّنِيَ } في محل نصبٍ على الحال. وقرأ ابن محيصن "الكُبْرُ" بزنة فُقِل.

قوله: { فِيمَ يُبَشِّرُونَنِي } "يَم" متعلقٌ بـ "بَشَّرْتُمُونِي"، وقُدِّمَ وجوباً لأنَّ له صدر الكلام. وقرأ العامة بفتح النون مخففةً على أنها نونُ الرفع، ولم يُدَكَّرْ مفعولُ التبشير. وقرأ نافع بكسرهما، والأصل "بَشَّرْتُمُونِي" فَحَذَفَ الياءَ مجتزئاً عنها بالكسرة. وقد غلطه أبو حاتم وقال: "هذا يكونُ في الشعر اضطراراً". وقال مكي: "وقد طَعَنَ في هذه القراءة قومٌ لبُعْدِ مَخْرَجِهَا في العربية؛ لأنَّ حَذَفَ النون التي تصحب الياءَ لا يَحْسُنُ إلا في شِعْرٍ، وإن قُدِّرَ حَذَفُ النون الأولى حَذَفِيَّ عِلْمَ الرفعِ من غير ناصبٍ ولا جازم؛ ولأنَّ نونَ الرفعِ كَسَّرُهَا قَبِيحٌ، إنما حَفَّفَهَا الفتح". وهذا الطعنُ لا يَلْتَفِتُ إليه لأنَّ ياءَ المتكلمِ قد كَثُرَ حَذْفُهَا مجتزئاً عنها بالكسرة، وقد قرئ بذلك في قوله: { أَفَعَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي } كما سيأتي بيانه.

(9/207)

ووجهه: أنه لَمَّا اجتمع نونان إحداهما للرفع، والأخرى نونُ الوقاية، استثقل اللفظ: فمنهم مَنْ أَدْعَمَ، ومنهم مَنْ حَذَفَ. ثم اِخْتَلَفَ في المحذوفة: هل هي في الأولى أو الثانية؟ وقد قَدِّمْتُ دلائلَ كلِّ قولٍ مستوفاهً في سورة الأنعام. وقرأ ابن كثير بتثنيدها مكسورة، أدغم الأولى في الثانية وحَذَفَ ياءَ الإضافة. والحسن أثبت الياءَ مع تشديد النون. ويرجِّح قراءة مَنْ أثبت مفعول "بَشَّرْتُمُونِي" وهو الياءُ قوله: { قَالُوا بَشَّرْتَنَاكَ }.

* { قَالُوا بَشَّرْتَنَاكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْقَانِطِينَ }

و { بِالْحَقِّ } متعلقٌ بالفعلِ قبله، وَيَضَعُفُ أن يكونَ حالاً، أي: بَشَّرْتَنَاكَ ومعنا الحقُّ.

* { قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الصَّالُونَ }

قوله تعالى: { وَمَنْ يَقْنَطُ } هذا الاستفهامُ معناه النفي؛ ولذلك وقع بعده

الإيجابُ بـ "إلا". وقرأ أبو عمرو والكسائي "يَقْنِطُ" بكسر عينِ هذا المضارعِ حيث وقع، والباقون بفتحها، وزيدُ بن علي والأشهبُ بضمِّها. وفي الماضي لغتان: قَنِطُ بكسر النون، يَقْنِطُ بفتحها، وَقَنَدَ بفتحها يَقْنِطُ بكسرها، ولولا أَنَّ القراءةَ سُنَّةٌ متبعةٌ لكان قياسُ مَنْ قرأ "يَقْنِطُ" بالفتح أن يقرأ ماضيه "قَنِطُ" بالكسر، لكنهم أجمعوا على فتحه في قوله تعالى في قوله: {مِن بَعْدِ مَا قَنَطُوا} والفتحُ في الماضي هو الأكثرُ ولذلك أجمعَ عليه. ويُرجَّحُ قراءةَ "يَقْنِطُ" بالفتح قراءةُ أبي عمرو في بعض الروايات {فَلَا تَكُن مِّنَ الْقَانِطِينَ} كَفَرِحَ يَفْرَحُ فهو فَرِحَ. والقُنُوطُ: شدةُ اليأسِ من الخير.

* {إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ}

(9/208)

قوله تعالى: {إِلَّا آلَ لُوطٍ} فيه [أوجهٌ] أحدها: أنه مستثنى متصلٌ على أنه مستثنى من الضمير المستكنِّ في "مجرمين" بمعنى: أجزموا كلهم إلا آلَ لوطٍ فإنهم لم يُجزموا، ويكونُ قوله {إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ} / استثناءً إخباراً بنجاتهم لكونهم لم يُجزموا، ويكون الإرسالُ حينئذٍ شاملاً للمجرمين ولآلِ لوطٍ، لإعلامِ أولئك، وإنجاءِ هؤلاء.

والثاني: أنه استثناءٌ منقطع؛ لأنَّ آلَ لوطٍ لم يندرجوا في المجرمين البتة. قال الشيخ: "وإذا كان استثناءً منقطعاً فهو ممّا يجبُ فيه النصبُ، لأنه من الاستثناءِ الذي لا يمكن توجُّه العاملِ إلى المستثنى فيه؛ لأنهم لم يُرسلوا إليهم، إنما أرسلوا إلى القوم المجرمين خاصةً، ويكون قوله {إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ} جرى مجرى خبرٍ "لكن" في اتصاله بال لوطٍ، لأنَّ المعنى: لكن آلَ لوطٍ مُنَجَّوهم. وقد زعم بعض النحويين في الاستثناءِ المنقطع المقدَّر بـ "لكن" إذا لم يكن بعده ما يصحُّ أن يكونَ خبراً أنَّ الخبرَ محذوفٌ، وأنه في موضعِ رفعٍ لجريان "إلا" وتقديرها بـ "لكن".

قلت: وفيه نظر؛ لأنَّ قولهم: لا يتوجَّه عليه العاملُ، أي: لا يمكن، نحو: "ضحك القومُ إلا حمارهم"، و"صهلت الخيلُ إلا الإبل". وأمّا هذا فيمكن الإرسالُ إليهم من غيرِ منْع. وأمّا قوله "لأنهم لم يُرسلوا إليهم" فصحيحٌ لأنَّ حكمَ الاستثناءِ كله هكذا، وهو أن يكونَ خارجاً عن ما حُكِمَ به الأول، لكنه لو تسلطَ عليه لَصَحَّ ذلك، بخلاف ما ذكرته من أمثلتهم.

* {إِلَّا أَمْرَاتُهُ قَدَرَتَا إِلَيْهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ}

(9/209)

قوله تعالى: {إِلَّا أَمْرَاتُهُ} فيه وجهان: أحدهما: أنه استثناءٌ من آلِ لوطٍ. قال أبو البقاء: "والاستثناءُ إذا جاء بعد الاستثناءِ كان الاستثناءُ الثاني مضافاً إلى المبتدأ كقولك: "له عندي عشرةٌ إلا أربعةٌ إلا درهماً" فإنَّ الدرهمَ يُستثنى من

الأربعة، فهو مضافٌ إلى العشرة، فكأنك قلت: أحد عشر إلا أربعة، أو عشرة إلا ثلاثة".

الثاني: أنَّها مستثناءةٌ من الضمير المجرور في "مُنْجُوهُمْ". وقد مَنَّعَ الزمخشريُّ الوجهَ الأول، وعَيَّنَ الثاني: "فإن قلت: فقوله: "إلا امرأته" مِمَّ استثنى؟ وهل هو استثناءٌ مِنْ استثناءٍ؟ قلت: مستثنى من الضمير المجرور في قوله "لمُنْجُوهُمْ" وليس من الاستثناء من الاستثناء في شيء؛ لأنَّ الاستثناء من الاستثناء إنما يكونُ فيما اتَّحدَ الحُكْمُ فيه، وأن يقالَ: أهلكتناهم إلا آلَ لوطٍ إلا امرأته، كما اتحد في قول المطلق: أنت طالقٌ ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة، وقول المُقَرَّرِ لفلان: عليَّ عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا درهماً، وأمَّا الآيةُ فقد اختلف الحكمان لأنَّ {إلا آلَ لوطٍ} متعلقٌ بـ "أرسلنا" أو بمجرمين، و {إلا امرأته} قد تعلق بقوله "لمُنْجُوهُمْ" فأنى يكون استثناءٌ من استثناء؟

(9/210)

قال الشيخ: "ولمَّا استسلف الزمخشريُّ أن "امرأته" استثناءٌ من الضمير في لمنجُوهم" أنى أن يكون استثناءٌ من استثناءٍ؟ ومَنْ قال إنه استثناءٌ من استثناءٍ فيمكن تصحيحُ قوله بأحد وجهين، أحدهما: أنه لمَّا كان "امرأته" مستثنى من الضمير في "لمُنْجُوهُمْ" وهو عائدٌ على آلِ لوطٍ صارَ كأنه مستثنى من آلِ لوطٍ، لأنَّ المضمَر هو الظاهر. والوجه الآخر: أن قوله {إلا آلَ لوطٍ} لمَّا حَكَمَ عليهم بغير الحكم الذي حَكَمَ به على قوم مجرمين اقتضى ذلك نجاتهم فجاء قوله: {إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ} تأكيداً لمعنى الاستثناء، إذ المعنى: إلا آلَ لوطٍ لم يُرْسَلْ إليهم بالعذاب، ونجاتهم مترتبةٌ على عدم الإرسال إليهم بالعذاب، فصار نظيرَ قولك: "قام القومُ إلا زيدا لم يَقُمْ"، أو "إلا زيدا فإنه لم يَقُمْ"، فهذه الجملةُ تأكيدٌ لما تَصَمَّنَ الاستثناءُ من الحكم على ما بعد إلا بضدِّ الحكم السابق على المستثنى منه، فـ "إلا امرأته" على هذا التقرير الذي قَرَّرناه مستثنى مِنْ آلِ لوطٍ، لأنَّ الاستثناءَ ممَّا جيء به للتأسيسِ أُولَى من الاستثناءِ ممَّا جيء به للتأكيد".

وقرأ الأخوان "لمُنْجُوهُمْ" مخففاً، وكذلك حَفَّفَا أيضاً فَعَلَّ هذه الصفة في قوله تعالى في العنكبوت: {لِنُنَجِّيَنَّ وَأَهْلَهُ} وكذلك حَفَّفَا أيضاً قوله فيها: {إِنَّا مُنْجُوكَ} فهما جاريان على سَنَنِ واحد. وقد وافقهما ابنُ كثيرٍ/ وأبو بكرٍ على تخفيف "مُنْجُوكَ" كأنهما جمعاً بين اللغتين. وباقي السبعة بتشديد الكل، والتخفيف والتشديد لغتان مشهورتان مِنْ نَجَّى وَأَنْجَى كَأَنْزَلَ وَنَزَّلَ، وقد نُطِقَ بفعلهما قال: {قَلَمَّا نَجَّاهُمْ} وفي موضع آخر {أَنْجَاهُمْ}. قوله: "قَدَّرَناها" أبو بكرٍ يتخفيف [الدَّال] والباقون بتشديدها، وهما لغتان: قَدَّرَ وَقَدَّرَ، وهذا الخلافُ أيضاً جارٍ في سورة النمل.

(9/211)

قوله: "إنَّهَا" كَسِرَتْ من أجل اللام في خبرها وهي معلقة لما قبلها، لأنَّ فِعْلَ التقدير يُعْلَقُ إِجْرَاءً له مُجْرَى الْعِلْمِ: إمَّا لكونه بمعناه، وإمَّا لِأَنَّهُ مترتَّبٌ عليه. قال الزمخشري: "فإن قلت" لِمَ جاز تعلق فِعْلِ التقدير في قوله "قَدَّرْنَا إِنَّهَا"، والتعليق من خصائص أفعال القلوب؟ قلت: لتضمَّن فِعْلُ التقدير معنى العلم". قال الشيخ: "وكَسِرَتْ" "إنَّهَا" إِجْرَاءً لفعل التقدير مُجْرَى الْعِلْمِ". قلت: وهذا لا يَصِحُّ عِلَّةً لكسرها، إنما يَصْلُحُ عِلَّةً لتعليقها الفعل قبلها، والعلة في كسرها ما قَدَّمْتُهُ في وجود اللام ولولاها لَفُتِحَتْ.

* { قَالُوا بَلْ جِئْنَاكَ بِمَا كَانُوا فِيهِ يَمْتَرُونَ }

قوله تعالى: { بَلْ جِئْنَاكَ } إضرابٌ عن المفعول المحذوفٍ تقديره: ما جئناك بما يُنكِّرُ، بل جئناك.

* { فَأَسْرَ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ }

وقد تقدّم الخلاف في قوله تعالى: { فَأَسْرَ } : قطعاً ووصلاً في هود. وقرأ اليمانيُّ فيما نقل ابن عطية وصاحب "اللوامح" "قَسِرَ" من السَّيْرِ. وقرأت فرقة "بِقِطْعٍ" بفتح الطاء. وقد تقدّم في يونس: أن الكسائيَّ وابن كثير قرأه بالسكون في قوله "قطعاً"، والباقون بالفتح. قوله: { حَيْثُ تُؤْمَرُونَ } "حيث" على بابها من كونها ظرفَ مكان مبهم، ولإبهامها تعدى إليها الفعل من غير واسطة على أنه قد جاء في الشعر تَعَدَّى إِلَيْهَا بـ "في" كقوله: 2943- فَاصْبَحْ فِي حَيْثُ التَّقِينَا شَرِيدُهُمْ * طَلِيقٌ وَمَكْتُوفُ الْيَدَيْنِ وَمُرْعِفُ

(9/212)

وزعم بعضهم أنها هنا ظرفُ زمان، مستدلاً بقوله "بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ"، ثم قال: { وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ }، أي: في ذلك الزمان. وهو ضعيفٌ، ولو كان كما قال لكان التركيب: حيث أمرتم، على أنه لو جاء التركيب كذا لم يكن فيه دلالة.

* { وَقَصَّيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هُوْلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْحِحِينَ }

قوله تعالى: { وَقَصَّيْنَا إِلَيْهِ } صَمَّنَ الْقَضَاءَ معنى الإيحاء، فلذلك تَعَدَّى تَعَدَّى بـ "إلى"، ومثله: { وَقَصَّيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ } . قوله: { ذَلِكَ الْأَمْرُ } "ذلك" مفعولُ القضاء، والإشارة به إلى ما وَعَدَ من إهلاك قومهم، و "الأمْرُ": إمَّا بدلٌ منه أو عطفٌ بيان له. قوله: { أَنَّ دَابِرَ } العَامَّةُ على فتح "أَنَّ" وفيها أوجهٌ، أحدها: أنها بدلٌ من "ذلك" إذا قلنا: "الأمْرُ" عطفٌ بيان. الثاني: أنها بدلٌ من "الأمْرُ" سواء قلنا: إنها بيانٌ أوب دل مِمَّا قبله. والثالث: أنه على حَذْفِ الْجَارِ، أي: بأنَّ دَابِرَ، ففيه الخلاف المشهور.

وقرأ زيد بن علي بكسرها؛ لأنه بمعنى القول، أو على إضمار القول. وعَلَّه الشيخ بالله لَمَّا عَلِقَ ما هو بمعنى العلم كَسِر. وفيه النظر المتقدم. قوله: {مُضِيحِينَ} حالٌ من الضمير المستتر في "مقطوع" وإنما جُمِعَ حَمَلًا على المعنى، وجعله الفراء وأبو عبيد خيراً لـ "كان" مضمره، قِيلاً: "وتقديره: إذا كانوا مُضِيحِينَ نحو: "أنت ماشياً أحسن منك ركباً". وهو تكلفٌ. و "مُضِيحِينَ" داخلين في الصَّباح فهي تامَّةٌ.

* { وَجَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ }

قوله تعالى: { وَجَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ } : حال.

* { قَالَ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ قَاعِلِينَ }

(9/213)

قوله تعالى: { هَؤُلَاءِ } : يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ "بناتي" مفعولاً بفعلٍ مقدر، أي: تَرَوُجُوا هَؤُلَاءِ. و "بناتي" بيانٌ أو بدلٌ. الثاني: أن يكونَ "هؤلاء بناتي" مبتدأ وخبراً ولا بُدَّ مِنْ شَيْءٍ محذوفٍ يَتِمُّ به الفائدة، أي: فَتَرَوُجُوهُنَّ. الثالث: أن يكونَ "هؤلاء" مبتدأ، و "بناتي" بدلٌ أو بيان، والخبرُ محذوفٌ، أي: هُنَّ أظهرٌ لكم، كما جاء في نظيرتها. قوله: { قَلَّا تَفْصَحُونَ } الفَصْحُ والفَصِيحَةُ البيان والظهور، ومنه فَصَحَ الصُّبْحُ قال:

2944- ولا حَ ضوءٌ هلال الليل يَفْصَحُنَا * مثلَ القُلَامَةِ قد فُصَّتْ من الطُّفْرِ إلا أنَّ الفضيحةَ اختَصَّتْ بما هو عارٌ على الإنسانِ عند ظهوره.

* { لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ }

(9/214)

قوله تعالى: { لَعَمْرُكَ } : مبتدأ، محذوفٌ الخبرُ وجوباً، ومثله: لا يُمْنُ اللهُ. و "إنهم" وما في حَيْزِهِ جوابُ القسمِ تقديرُه: لَعَمْرُكَ قسمي أو يميني إنهم. والعَمْرُ والعَمْرُ بالفتح والضم هو البقاء، إلا أنهم التزموا الفتح في القسم. قال الزجاج: "لأنَّه أَحَفُّ عليهم، وهم يُكثِرُونَ القَسَمَ بـ "لَعَمْرُكَ". وله أحكامٌ كثيرةٌ منها: أنه متى اقترن بلام الابتداء لَزِمَ فيه الرفعُ بالابتداء، وحُذِفَ خبرُه، لِسَدِّ جوابِ القسمِ مَسَدَّهُ. ومنها: أنه بصير صريحاً في القسم، أي: يَتَعَيَّنُ فيه، بخلافِ غيره نحو: عهدُ الله وميثاقُه. ومنها: أنه يَلزَمُ قِتْحُ عَيْنِهِ، فإن لم يقترنْ به لامُ الابتداء جاز نصبُه بفعلٍ مقدرٍ نحو: عَمَرَ اللهُ لِأفْعَلَنْ، ويجوز حينئذٍ في الجلالةِ وجهان: النصبُ والرفعُ، فالنصبُ على أنه مصدرٌ مضافٌ لفاعله وفي ذلك معنيان، أحدهما: أنَّ الأصلَ: أسألك بتعميرك الله. أي: بوصفك الله تعالى

بالبقاء، ثم حُذِفَ زوائد المصدر. والثاني: أن المعنى: عبادتك الله، والعَمْرُ: العبادة، حكى ابن الأعرابي "عَمَرْتُ ربي"، أي: عَبَدْتَهُ، وفرُّنَ عَامِرُ رَبِّهِ، أي: عابده.

وَأَمَّا الرِّفْعُ: فعلى أنه مضافٌ لمفعوله. قال الفارسي: "معناه: عَمَّرَكَ اللهُ تَعْمِيرًا". وقال الأَخْفَشُ: "أصله: أسألك بتعميرك الله، فحُذِفَ زوائد المصدر والفعل والباءُ فانصب، وجاز أيضاً ذِكْرُ خَيْرِهِ فتقول: عَمَّرَكَ قَسَمِي لأقَوْمِنَّ، وجاز أيضاً صَمَّ عَيْنِهِ، وَيُنْشِدُ بِالْوَجْهِينِ قوله:

2945- أَيُّهَا الْمُنْكَحُ النَّرِيَّ سَهَيْلاً * عَمَّرَكَ اللهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

ويجوزُ دخولُ بَاءِ الْجَرِّ عَلَيْهِ، نحو: بَعَمَّرَكَ لِأَفْعَلَنَّ. قال:

2946- رُقِيَّ بَعَمَّرِكُمْ لَا تَهْجُرِينَا * وَمَتِينَا الْمُتَى ثَمَّ امْطَلِينَا

(9/215)

وهو من الأسماء اللازمة للإضافة، فلا يُقَطَعُ عنها، ويُضَافُ لكلِّ شَيْءٍ. وزعم بعضهم أنه لا يضاف إلى الله. قيل: كأنَّ قائل هذا تَوَهَّمُ أنه لا يُسْتَعْمَلُ إلا في الانقطاع، وقد سُمِعَ إضافته للباري تعالى. قال الشاعر:

2947- إِذَا رَضِيْتُ عَلِيَّ بنِ قُتَيْبَةَ * لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

ومَنَعَ بعضهم إضافته إلى ياء المتكلم قال: لأنه حَلَفُ بِحَيَاةِ الْمُفْسِمِ، وقد وَرَدَ ذلك، قال النابغة:

2943- لَعَمْرِي - وَمَا عَمَّرِي عَلِيَّ بَهَيِّنَ - * لَقَدْ نَطَقْتُ بُطْلَاءَ عَلِيٍّ الْأَقَارِعُ

وقد قَلَبْتَهُ الْعَرَبُ بِتَقْدِيمِ رَأْيِهِ عَلَى لَامِهِ فَقَالُوا: "رَعَمَلِي"، وهي رَدِيئَةٌ.

والعامة على كسر "إِنَّ" لوقوع اللام في خبرها. وقرأ أبو عمرو في روايةٍ الْجَهْضَمِيِّ يَفْتَحُهَا. وتخريجها على زيادة اللام وهي كقراءة ابن جبير: {إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ} بالفتح.

والأعمش: "سَكَرَهُمْ" دون تاء. وابن أبي عبله "سَكَرَاتِهِمْ" جمعاً. والأشهبُ "سُكَّرَتِهِمْ" بضم السين.

و"يَعْمَهُونَ" حال من الضمير المبتدئ في الجار، وإمَّا من الضمير المجرور بالإضافة. والعامل: إمَّا نَفْسُ "سَكَرَةٍ" لأنها مصدر، وإمَّا معنى الإضافة.

* { فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ }

قوله تعالى: { مُشْرِقِينَ } : حالٌ مِنْ مَفْعُولٍ "أَخَذَتْهُمُ"، أي: داخلين في الشروق.

* { فَجَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَابًا مِّن سِجِّيلٍ }

والضميرُ في { عَالِيَهَا سَافِلَهَا } للمدينة. وقال الزمخشري: "لقرى قومٍ لوطٍ". ورجح الأولُ بأنه تقدّم ما يعود عليه لفظاً بخلاف الثاني.

* { إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّمُتَوَسِّمِينَ }

(9/216)

قوله تعالى: {لِلْمُتَوَسِّمِينَ} متعلقٌ بمحذوفٍ علي أنه صفةٌ لآيات. والأجودُ أنَّ يتعلق بنفس "آيات" لأنها بمعنى العلامات. والتَّوَسَّمُ تَفَعُّلٌ مِنَ التَّوَسُّمِ، والتَّوَسُّمُ: أصله التَّنْبُتُ والتفكير، مأخوذٌ من التَّوَسُّمِ، وهو التأثير بحديدية في جلد البعير أو غيره. وقال ثعلب: "الواسم: الناظر إليك مِنْ قَرْنِكَ إِلَى قَدَمِكَ"، وفيه معنى التَّنْبِتِ. وقيل: أصله: استقصاء التعرّف يُقال: تَوَسَّمْتُ، أي: تَعَرَّفْتُ مُسْتَفْصِياً وجوه التعرّف. قال:

2949- أَوْ كَلِمَا وَرَدَتْ عُرَاظًا قَبِيلُهُ * بَعَثَتْ إِلَيَّ عَرِيفَهَا يَتَوَسَّمُ
وقيل: هو تَفَعُّلٌ مِنَ التَّوَسُّمِ، وهو العَلَامَةُ: تَوَسَّمْتُ فِيكَ خَيْرًا، أي: ظَهَرَ لَهُ مَيْسَمُهُ عَلَيْكَ. قال ابن رَوَاحَةَ فِي النَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
2950- إِنِّي تَوَسَّمْتُ فِيكَ الْخَيْرَ أَعْرِفُهُ * وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي ثَابِتُ الْبَصْرِ
وقال آخر:

2951- تَوَسَّمْتُهُ لَمَّا رَأَيْتُ مَهَابَةً * عَلَيْهِ وَقُلْتُ: الْمَرْءُ مِنْ آلِ هَاشِمٍ
ويقال: اتَّسَمَ الرَّجُلُ: إِذَا اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ عَلَامَةً يُعَرِّفُ بِهَا، وَتَوَسَّمَّ: إِذَا طَلَبَ كَلَاءَ التَّوَسْمِيِّ، أي: العشبِ النَّابِتِ فِي أَوَّلِ مَطَرِ [الرَّبِيعِ].

* { وَإِنَّهَا لَيْسَبِيلٌ مُقِيمٌ }

قوله تعالى: {وَإِنَّهَا لَيْسَبِيلٌ} : الظاهرُ عَوْدُ الضميرِ على المدينة أو القرى.
وقيل: على الحجارة. وقيل: على الآيات.

* { وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَطَالِمِينَ }

قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ} : "إِنْ" هي المخففة واللامُ فارقة، وقد تقدّم حكم ذلك. والأَيْكَةُ: الشجرة المُلْتَقَةُ، واحدة الأَيْكِ. قال:
2952- تَجَلُّوْا بِقَادِمَتِي حَمَامَةَ أَيْكَةٍ * بَرَدًا أَسْفَلَ لِنَائِهِ بِالْإِثْمِدِ
ويقال: لَيْكَةٌ. وسيأتي بيانُ هذا عند اختلافِ القراءِ فيه إن شاء الله تعالى في الشعراء.

* { فَاتَّقَمْنَا مِنْهُمْ وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُبِينٍ }

(9/217)

قوله تعالى: {وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ} في ضمير التثنية أقوال، أَرَجَّحُهَا: عَوْدُهُ عَلَى قَرِيْبِي قَوْمٍ لَوَطٍ وَأَصْحَابِ الْأَيْكَةِ وَهُمْ قَوْمٌ شُعَيْبٌ لِيَتَقَدَّمَ هُمَا ذِكْرًا. وقيل: يعودُ على لَوَطٍ وَشُعَيْبٍ، وشُعَيْبٌ لَمْ يَجْرَ لَهُ ذِكْرٌ، وَلَكِنْ دَلَّ عَلَيْهِ ذِكْرُ قَوْمِهِ. وقيل: يعودُ على الخبرين: خبر إهلاكِ قومِ لَوَطٍ، وخبر إهلاكِ قومِ شعيب. وقيل: يعودُ

على أصحاب الأيكة وأصحاب مَدِينٍ؛ لأنه مُرْسَلٌ إليهما فَذَكَرُ أَحَدُهُمَا مُشْعِرٌ
بِالْآخِرِ.

* { فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُصْحِحِينَ }

و { مُصْحِحِينَ } حالٌ كما تقدّم، وهي تامّة.

* { فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ }

قوله تعالى: { فَمَا أَغْنَى } يجوز أن تكون نافية، أو استفهامية فيها معنى
التعجب. و "ما" يجوز أن تكون مصدرية، أي: كَسَبُهم، أو موصوفة، أو بمعنى
الذي، والعائدُ محذوفٌ، أي: شيءٌ يَكْسِبُونَهُ، أو الذي يَكْسِبُونَهُ.

* { وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَإِنَّ السَّاعَةَ لَأْتِيَةٌ
فَاصْفَحَ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ }

قوله تعالى: { إِلَّا بِالْحَقِّ } : نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: خَلَقًا ملتبسًا بالحق.

* { كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ }

(9/218)

قوله تعالى: { كَمَا أَنْزَلْنَا } فيه أقوالٌ، أحدهما: أَنَّ الكافَ متعلقٌ بـ "آتيناك"،
وإليه ذهب الزمخشري فإنه قال: "أي: أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ مَثَلًا ما أَنْزَلْنَا عَلَى أَهْلِ
الكتاب، وهم الْمُقْتَسِمُونَ الَّذِينَ جعلوا القرآنَ عِضِينَ". والثاني: أنه نعتٌ
لمصدرٍ محذوفٍ منصوبٍ بـ "آتيناك" تقديره: آتيناك إتيانا كما أَنْزَلْنَا. الثالث: أنه
منصوبٌ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، ولكنه مُلاقٍ لـ "آتيناك" من حيث المعنى لا من
حيث اللفظ، تقديره: أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ إِنْزَالًا كَمَا أَنْزَلْنَا، لأنَّ "آتيناك" بمعنى أَنْزَلْنَا
إليك. الرابع: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، العاملُ فيه مقدرٌ أيضاً تقديره: مَتَّعْنَاهُمْ
تَمَتُّعًا كَمَا أَنْزَلْنَا، والمعنى: تَعَمَّنَا بَعْضَهُمْ كَمَا عَدَّبْنَا بَعْضَهُمْ؛ الخامس: أنه صفةٌ
لمصدرٍ دَلَّ عليه "النذير" والتقدير: أنا النذيرُ إِنْذَارًا كَمَا أَنْزَلْنَا، أي: مثل ما
أَنْزَلْنَاهُ.

السادس: أنه نعتٌ لمفعولٍ محذوفٍ، الناصبُ له "النذير"، تقديره: النذيرُ
عِذَابًا، كما أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ، وهم قومٌ صالحٌ لأنهم قالوا: { لَنْبِيئَتُهُ وَأَهْلُهُ }
فأقسموا على ذلك، أو يُراد بهم قريشٌ حيث قَسَمُوا القرآنَ إِلَى سِخْرِ وَسِخْرِ
وافتراء. وقد رَدَّ بَعْضُهُمْ هَذَا بأنه يلزمُ منه إعمالُ الوصفِ موصوفاً، وهو غيرُ
جائزٍ عند البصريين، جائزٌ عند الكوفيين، فلو عَمِلَ ثم وُصِفَ جازٍ عند الجميع.
السابع: أنه مفعولٌ به، ناصبُهُ "النذير" أيضاً. قال الزمخشري: "والثاني: أَنْ
يتعلق بقوله: "وقل: إني أنا النذيرُ المبين، أي: وَأَنْذِرُ قَرِيشًا مَثَلًا ما/ أَنْزَلْنَا مِنْ
العذابِ عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ، يعني اليهودَ وهو ما جَرَى عَلَى فُرْطَةَ وَالتَّضِيرِ".
وهذا مردودٌ بما تقدم من إعمالِ الوصفِ موصوفاً.

(9/219)

الثامن: أنه منصوبٌ نعتاً لمفعولٍ به مقدر، والناصبُ لذلك المحذوفِ مقدَّرٌ لدلالة لفظِ "النذير" عليه، أي: أُنذِرُكُمْ عَذَابًا مِثْلَ الْعَذَابِ الْمُنزَّلِ عَلَيِ الْمُقْتَسِمِينَ، وهم قومٌ صالحٌ أو قريشٌ، قاله أبو البقاء، وكأنه قرَّ مِنْ كونه منصوباً بلفظِ "النذير" لما تقدَّم من الاعتراضِ البصريِّ. وقد اعترض ابنُ عطيةٍ على القولِ فقال: "والكافُ من قوله "كما" متعلِّقَةٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: وقلْ إني أنا النذيرُ المبيِّنُ عذاباً كما أنزلنا، فالكافُ اسمٌ في موضعٍ نصبٍ، هذا قولُ المفسِّرين. وهو عندي غيرُ صحيح، لأنَّ {كَمَا أَنْزَلْنَا} ليس مما يقوله محمدٌ عليه السلام، بل هو مِنْ كرمِ الله تعالى، فينفضلُ الكلامُ، وإنما يترتَّبُ هذا القولُ بأن الله تعالى قال له: أُنذِرْ عَذَابًا كَمَا. والذي أقولُ في هذا: "المعنى: وقلْ: إني أنا النذيرُ المبيِّنُ، كما قال قبلك رسلنا، وأنزلنا عليهم كما أنزلنا في الكتب أنك ستأتي نذيراً، على أنَّ الْمُقْتَسِمِينَ أهلُ الكتاب". انتهى.

وقد اعتذر بعضهم عمَّا قاله أبو محمدٍ فقال: "الكافُ متعلِّقَةٌ بمحذوفٍ دلَّ عليه المعنى تقديره: أنا النذيرُ بعذابٍ مثل ما أنزلنا، وإن كان المُتَّرَلُّ اللهُ، كما يقول بعضُ خواصِّ المَلِكِ: أَمَرْنَا بِكَذَا، وَإِن كَانَ الْمَلِكُ هُوَ الْأَمْرَ، وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي مُحَمَّدٍ: وَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ كَلَامًا غَيْرَ مُنْتَظَمٍ، وَلَعَلَّ أَصْلَهُ: وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكَ كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ، كَذَا اصْلَحَهُ الشَّيْخُ وَفِيهِ نَظْرٌ: كَيْفَ يُقَدَّرُ ذَلِكَ وَالْقُرْآنُ نَاطِقٌ بِخِلَافِهِ: وَهُوَ قَوْلُهُ {عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ}؟ التاسع: أنه متعلقٌ بقوله {لَتَسْأَلَنَّهُمْ} تقديره: لَتَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ مِثْلَ مَا أَنْزَلْنَا.

(9/220)

العاشر: أنَّ الكافَ مزيدةٌ تقديره: أنا النذيرُ المبيِّنُ ما أنزلناه على المُقْتَسِمِينَ، ولا بد مِنْ تَأْوِيلِ ذَلِكَ: عَلَى أَنَّ "مَا" مَفْعُولٌ بِالنَّذِيرِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ فَإِنَّهُمْ يُعْلَمُونَ الْوَصْفَ الْمَوْصُوفَ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ فَعْلٍ لِائْتِاقِ، أَي: أُنذِرُكُمْ مَا أَنْزَلْنَا كَمَا يَلِيقُ بِمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ. الحادي عشر: أنه متعلقٌ بـ "قل" التقدير: وَقُلْ قَوْلًا كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ: إِنَّكَ نَذِيرٌ لَهُمْ، فَالْقَوْلُ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي التَّذَارَةِ كَالْقَوْلِ لِلْكَفَّارِ الْمُقْتَسِمِينَ؛ لِثَلَا تَطَنَّ أَنْ إِندَارَكَ لِلْكَفَّارِ مَخَالِفٌ لِإِنذَارِ الْمُؤْمِنِينَ، بَلْ أَنْتَ فِي وَصْفِ التَّذَارَةِ لَهُمْ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ، تُنذِرُ الْمُؤْمِنَ كَمَا تُنْشِرُ الْكَافِرَ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا النذيرُ المبيِّنُ لكم ولغيركم.

* { الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ }

قوله تعالى: { قَاَصِدَعُ } : فيه أوجهٌ: أظهرها: أنه نعتٌ للمقتسمين. الثاني: أنه بدلٌ منه. الثالث: أنه بيانٌ له. الرابع: أنه منصوبٌ على الذمِّ. الخامس: أنه خبرٌ

مبتدأ مضمرة. السادس: أنه منصوب بالندير المبين، قاله الزمخشري، وهو مردودٌ بإعمال الوصفِ الموصوفِ عند البصريين، وتقدّم تقريره. و"عِضِينَ" جمع "عِصَّة" وهي الفِرْقَةُ، فـ "العِضِينَ" الفِرْق، ومعنى جَعَلَهُمْ كذلك: أنَّ بعضَهُم جعله شعراً، وبعضَهُم سحرًا، وبعضَهُم كِهَانَةً، نعوذ بالله من ذلك. وقيل: العِصَّةُ: السَّحْرُ بلغة قريش، يقولون: هو عَاضَةٌ وهي عَاضِيَةٌ. قال: 2953- أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّافِثَاتِ * تِ فِي عَقْدِ الْعَاضِيَةِ الْمُعْضِيَةِ وفي الحديث: "لَعَنَ الْعَاضِيَةَ وَالْمُسْتَعْضِيَةَ"، أي: السَّاحِرَةَ وَالْمُسْتَسْحِرَةَ. وقيل: هو مِنْ الْعِصَةِ، وهو الكَذِبُ وَالْبُهْتَانُ. يقال: عَصَّه عَصَاهَا وَعَصِيَتْهُ، أي: رمَاه بِالْبُهْتَانِ، وهذا قولُ الكسائيِّ. وقيل: هو من الْعِضَاهِ، وهي شَجَرٌ سَوَاكٌ مُؤَدِّ، قاله الفراء.

(9/221)

وفي لام "عِصَّة" قولان يَشْهَدُ لِكُلِّ مِنْهُمَا التَّصْرِيْفُ: الْوَاوُ، لِقَوْلِهِمْ: عِصَوَاتٌ، وَاشْتِقَاقُهَا مِنَ الْعِصْوِ، لِأَنَّهُ جَزْءٌ مِنْ كَلِّ، وَلِتَصْغِيرِهَا عَلَى عُصِيَّةٍ، وَالْهَاءُ/ لِقَوْلِهِمْ: عُصِيَّةٌ وَعَاضِيَةٌ وَعَاضِيَةٌ وَعِصَّةٌ، وَفِي الْحَدِيثِ: "لَا تَعْضِيَةَ فِي مِيرَاثٍ" وَفُسِّرَ بِأَنَّ لَا تَقْرَبُ قِيمًا يَصُرُّ بِالْوَرْتَةِ، تَفْرِيقُهُ كَسِيفٍ يُكْسِرُ بِنَصْفَيْنِ قَيْنُفُصٌ ثَمْنُهُ.

وقال الزمخشريُّ: "عِضِينَ: أَجْزَاءٌ، جَمْعُ عِصَّةٍ، وَأَصْلُهَا عِصْوَةٌ فِعْلَةٌ، مِنْ عَصَا الشَّاةِ إِذَا جَعَلَهَا أَعْضَاءً. قَالَ: 2954- وَلَيْسَ دِينُ اللَّهِ بِالْمُعْصَى

وَجُمِعَ عِصَّةٌ عَلَى عِضِينَ، كَمَا جُمِعَ سِنَّةٌ وَثَبَةٌ وَطَبَّةٌ، وَبَعْضُهُمْ يُجْرِي النُّونَ بِالْحَرَكَاتِ مَعَ الْيَاءِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَقْرِيرُ ذَلِكَ، وَحِينَئِذٍ تَنْبُ نُونُهُ فِي الْإِضَافَةِ فَيَقَالُ: هَذِهِ عِضِيَّتُكَ.

* { فَاصَّدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ }

قوله تعالى: { فَاصَّدَعُ } : أَصْلُ الصَّدَعِ: السَّبْقُ: صَدَعْتُهُ فَانصَدَعُ، أَي: سَبَقْتُهُ فَانصَدَعُ، وَمِنْهُ التَّفْرِيقُ أَيْضًا كَقَوْلِهِ: { يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّغُونَ } . وَقَالَ:

2955- * كَأَنَّ بِيَاضَ غَرَّتِهِ صَدِيعٌ وَالصَّدِيعُ: ضَوْءُ الْفَجْرِ لِانْتِشَاقِ الظُّلْمَةِ عَنْهُ، وَمَعْنَى "فَاصَّدَعُ": فَافْرُقْ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَأَفْصِلْ بَيْنَهُمَا. وَقَالَ الرَّاعِبُ: "الصَّدَعُ سَبْقٌ فِي الْأَجْسَامِ الصُّلْبَةِ كَالرَّجَاجِ وَالْحَدِيدِ، وَصَدَعْتُهُ بِالتَّشْدِيدِ فَتَصَدَّعَ، وَصَدَعْتُهُ بِالتَّخْفِيفِ فَانصَدَعَ، وَصَدَعْتُ الرَّأْسَ مِنْهُ لِتَوَهُمِ الْانْتِشَاقِ فِيهِ، وَصَدَعْتُ الْقَلَاةَ، أَي: قَطَعْتُهَا" مِنْ ذَلِكَ، كَأَنَّهُ تَوَهُمٌ تَفْرِيقًا.

و"ما" فِي "بِمَا تُؤْمَرُ" مَصْدَرِيَّةٌ أَوْ بِمَعْنَى الَّذِي، وَالْأَصْلُ: تُؤْمَرُ بِهِ، وَهَذَا الْفِعْلُ يَطْرُدُ حَذْفُ الْجَائِزِ مَعَهُ، فَحَذْفُ الْعَائِدِ فَصِيحٌ، وَلَيْسَ هُوَ كَقَوْلِكَ "جَاءَ الَّذِي مَرَرْتُ" وَنَحْوُهُ:

2956- أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ *

(9/222)

والأصل: بالخير. وقال الرمخشري: "ويجوز أن تكون "ما" مصدرية، أي: بأمرِك، مصدرٌ من المبني للمفعول". انتهى وهو كلامٌ صحيح. وتَقَلَّ الشيخُ عنه أنه قال: "ويجوز أن يكونَ المصدرُ بُرادَ به "أَنَّ" والفعلُ المبنيُّ للمفعول". ثم قال الشيخ: "والصحيحُ أن ذلك لا يجوز". قلت: الخلافُ إنما في المصدرِ المُصَرَّحِ به: هل يجوزُ أن يَنَحَلََ لحرفِ مصدرِيٍّ وفعلِ مبني للمفعول أم لا يجوزُ ذلك؟ خلافٌ مشهور، أمَّا أن الحرفَ المصدرِيَّ هل يجوزُ فيه أن يُؤصَلََ بفعلِ مبني للمفعول نحو: "يُعجِبني أن يُكرَمَ عمرو" أم لا يجوز؟ فليس محلُّ التَّزاع.

سورة النحل

* { أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ }

قوله تعالى: { أَتَى أَمْرُ اللَّهِ } : في "أتى" وجهان، أحدهما: - وهو المشهور - أنه ماضٍ لفظاً مستقبليٌّ معنى؛ إذ المرادُ به يومُ القيامة، وإنما أُبرز في صورةٍ ما وَقَعَ وانقضى تحقيقاً له ولصِدْقِ المخيرِ به. والثاني: أنه على بابه، والمرادُ به مقدَّماته وأوائله، وهو تَصَرُّرُ رسولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قوله: { فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ } في الضمير المنصوب وجهان، أظهرهما: أنه للأمر، فإنَّه هو المُحَدَّثُ عنه. والثاني: أنه لله، أي: فلا تستعجلوا عذابه. قوله: { عَمَّا يُشْرِكُونَ } يجوزُ أن تكونَ "ما" مصدريةً فلا عائدَ عند الجمهور، أي: عن إشارتهم به غيره، وأن تكونَ موصولةً اسميةً. وقرأ العامةُ: { فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ } بالتاء خطاباً للمؤمنين أو للكافرين. وابنُ جبير بالياء من تحت عائداً على الكفار أو المؤمنين. وقرأ الأخوان: "تُشْرِكُونَ" بتاء الخطاب جزيماً على الخطاب في "تَسْتَعْجِلُوهُ" والباقيون بالياء عَوْداً على الكفار. وقرأ الأعمشُ وطلحةُ والجحدريُّ وجَمٌّ غيرُ من فوق في الفعلين.

(9/223)

* { يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ }

قوله تعالى: { يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ } : قد تقدَّم الخلافُ في "يُنَزِّلُ" بالنسبة إلى التشديد والتخفيف في البقرة. وقرأ زيدُ بن علي والأعمشُ وأبو بكر عن عاصم "تَنَزَّلُ" مشدداً مبنياً للمفعول وبالتاء من فوق، "الملائكةُ" رفعاً لقيامه مقامَ الفاعلِ وقرأ الجحدريُّ كذلك، إلا أنه حَقَّفَ الزاي. وقرأ الحسنُ والأعرجُ وأبو العالية والمفضل عن عاصم "تَنَزَّلُ" بتاءٍ واحدةٍ من فوق، وتشديدِ الزاي مبنياً للفاعل، والأصل: "تَنَزَّلُ" بتاءِ يَنْ. وقرأ ابنُ أبي عبيدة "تَنَزَّلُ" بنونين وتشديد

الزاي، "الملائكة" نصباً، وقتادهُ كذلك إلا انه بالتخفيف. قال/ ابن عطية:
"وفيها شذوذٌ" ولم يُبين وجه ذلك ووجهه: أن ما قبله وما بعده مضمّرٌ غائبٌ،
وتخريجه على الالتفات.

قوله: "بالرُّوح" يجوز أن يكون متعلقاً بنفس الإنزال، وأن يكون متعلقاً
بمحدوفٍ عليّ أنه حالٌ من الملائكة"، أي: ومعهم الروحُ.
قوله: {مِنْ أَمْرِهِ} حالٌ من "الرُّوح". و"مِنْ": إمّا لبيان الجنس، وإمّا
للتبويض.

قوله: {أَنْ أَنْذِرُوا} في "أَنْ" ثلاثة أوجه، أحدها: أنها المُفسِّرةُ؛ لأنَّ الوحيَ فيه
صَرَبٌ من القول، والإنزالُ بالروح عبارةٌ عن الوحي. الثاني: أنها المخففةُ مِنْ
الثقيلة، واسمُها ضميرُ الشأن محذوفٌ تقديره: أَنْ الشَّانَ أَقُولُ لَكُمْ؛ إنه لا إله
إلا أنا، قاله الزمخشريُّ: الثالث: أنها المصدريةُ التي من شأنها نصبُ نصبِ
المضارعِ ووُصِلَتْ بالأمر كقولهم: "كُتِبَ إليه بأنْ قُمْ"، وقد مضى لنا فيه بحثٌ.

(9/224)

فإن قلنا: إنها المُفسِّرةُ فلا محلَّ لها، وإن قلنا: إنها المخففةُ أو الناصبةُ ففي
محلها وثلاثة أوجه، أحدها: أنها مجرورةُ المحلِّ بدلاً من "الرُّوح"؛ لأنَّ التوحيدَ
رُوحٌ تحبُّها به النفوسُ. الثاني: أنها في محلِّ جرٍّ على إسقاطِ الخافضِ كما هو
مذهبُ الخليل. والثالث: أنها في محلِّ نصبٍ على إسقاطه وهو مذهبُ سيبويه،
والأصلُ: بِأَنْ أَنْذِرُوا، فَلَمَّا حُذِفَ الْجَارُ جَرَى الْخِلَافُ الْمَشْهُورُ.
قوله: {أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا} هو مفعولُ الإنذارِ والإنذارِ قد يَمْنُ بمعنى الإعلام.
يقال: تَدَرَّثَهُ وَأَنْدَرْتَهُ بكذا، أي: أَعْلِمُوهُمْ التوحيدَ. وقوله "فَاتَّقُونَ" التَّفَاتُ إِلَى
التكلمِ بعد العَيْبَةِ.

* { خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ }

قوله تعالى: {مِنْ نُطْفَةٍ} متعلِّقٌ بـ "خَلَقَ" و"مِنْ" لابتداءِ الغاية. والنُّطْفَةُ:
القَطْرَةُ من الماء، تَطْفُ رَأْسُهُ مَاءً، أي: قَطْرٌ. وقيل: هي الماء الصافي وَبَعَثَ
بِهَا عن ماءِ الرجل، وَيُكْتَى بها عن اللؤلؤة، ومنه صَبِيٌّ مُنْطَفٌ: إذا كان في أذنه
لؤلؤة، ويقال: ليلة تَطُوف: إذا جاء فيها مطرٌ. والناطفُ: ما سال من المائعاتِ،
تَطَفَ يَنْطِفُ، أي: سال فهو ناطِفٌ. وفرسٌ يَنْطِفُ بسوءٍ.
قوله: {فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ} عطلاً هذه الجملةُ على ما قبلها. فإن قيل: الفاءُ تدلُّ
على التعقيبِ، ولا سيما وقد وُجِدَ معها "إذا" التي تقتضي المفاجأة، ومونثه
خصيماً مبيناً لم يَعْقُبْ خَلْقَهُ مِنْ نُطْفَةٍ، إنما تَوَسَّطَتْ بينهما وسائطٌ كثيرةٌ.
فالجوابُ من وجهين، أحدهما: أنه من باب التعبير عن حال الشيء بما يؤول
إليه، كقوله تعالى: {أَعْصِرْ خَمْرًا} والثاني: أنه أشار بذلك إلى سُرْعَةِ نَسْيَانِهِمْ
مَبْدَأَ خَلْقِهِمْ. وقيل: تَمَّ وَسَائِطٌ محذوفةٌ. والذي يظهر أن قوله "خَلَقَ" عبارةٌ
عن إيجاده وتربيته إلى أن يبلغ حدَّ هاتين الصفتين.

(9/225)

و "خصيم" فَعِيلٌ، مثالُ مبالغَةٍ مِنْ حَصَمَ بمعنى اختصم، ويجوز أن يكونَ مُخَاصِمَ كَالْحَلِيطِ وَالْجَلِيسِ.

* { وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ }

قوله تعالى: { وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا } : العَامَّةُ على النصبِ وفيه وجهان، أحدهما: نصبٌ على الاشتغال، وهو أرجحُ من الرفعِ لتقدُّمِ جملَةٍ فعليَّةٍ. والثاني: أنه نصبٌ على عطفه علي "الإنسان"، قاله الزمخشريُّ وابنُ عطية، فيكون "خَلَقَهَا" على هذا مؤكداً، وعلى الأول مفسراً. وقرئ في الشاذِّ و "الأنعام" رفعاً وهي مَرْجُوحةٌ.

قوله: { لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ } يجوز أن يتعلَّقَ "لكم" بـ "خَلَقَهَا"، أي: لأجلِكُم ولمنافعِكُم، ويكون "فيها" خبراً مقدماً، و"دِفْءٌ" مبتدأ مؤخرًا. ويجوز أن يكونَ "لكم" هو الخبر، و "فيها" متعلِّقٌ بما تعلَّقَ به الخبر، أو يكونَ "فيها" حالاً من "دِفْءٌ" أنه لو تأخر لكان صفةً له، أو يكونَ "فيها" هو الخبر، و "لكم" متعلِّقٌ بما تعلَّقَ به، أو يكونَ حالاً من "دِفْءٌ" قاله أبو البقاء. ورده الشيخ بأنه إذا كان العاملُ في الحال معنويًا فلا يتقدَّمُ على الجملةِ بأسرها، لا يجوز: "قائماً في الدار زيدٌ" فإن تأخَّرَتْ نحو: "زيدٌ في الدار قائماً" جاز بلا خلافٍ، أو توسَّطَتْ / فخلافٌ، أجازهُ الأَخفشُ، ومنعه غيره.

قلت: ولقائل أن يقول: لِمَا تقدَّمَ العاملُ فيها وهي معه جاز تقديمُها عليه بحالها، إلا أن يقول: لا يَلزَمُ مِنْ تقديمِها عليه وهو متأخِّرُ تقديمِها عليه وهو متقدِّمٌ، لزيادةِ الفبح.

(9/226)

وقال أبو البقاء أيضاً: "ويجوز أن يرتفعَ "دِفْءٌ" بـ "لكم" أو بـ "فيها" والجملةُ كلها حالٌ من الضمير المنصوب". قال الشيخ: "ولا تُسمَّى جملةً؛ لأنَّ التقدير: خلقها كائناً لكم فيها دِفْءٌ، أو خَلَقَهَا لَكُمْ كائناً فيها دِفْءٌ" قلت "قد تقدَّم الخلاف في تقديرِ تعلُّقِ الجارِّ إذا وقع حالاً أو صفةً أو خبراً: هل يُقدَّرُ فعلاً أو اسماً؟ ولعلَّ أبا البقاء نحا إلى الأول، فتسميته له جملةً صحيحٌ على هذا. والدَّفْءُ اسمٌ لما يُدْفَأُ به، أي: يُسَخَّنُ، وجمعُه أدْفَاءٌ، ودَفِيٌّ يَوْمُنَا فهو دَفِءٌ، ودَفِيٌّ، ودَفِيٌّ الرَّجُلُ يَدْفَأُ دَفَاءَةً ودَفَاءً فهو دَفَانٌ، وهي دَفَاى، كسَكَران وسَكَرى. والمُدْفَاةُ بالتخفيفِ والتشديدِ: الإبلُ الكثيرةُ الوبرِ والشحمِ. قيل: الدَّفْءُ: يتأخَّرُ الإبلُ والبائِها، وما يُنتفعُ به منها.

وقرأ زيدٌ بنُ عليٍّ "دِفٌ" بنقلِ حركةِ الهمزةِ إلى الفاءِ، والزهرِيُّ كذلك، إلا أنه سَدَّدَ الفاءَ، كأنه أجرى الوصلَ مُجرى الوقفِ نحو قولهم: "هذا فَرِحٌ" بالتشديدِ وقفاً. وقال صاحب "اللوامح": "ومنهم مَنْ يُعوِّضُ من هذه الهمزةِ قِيْسِدٌ الفاءَ، وهو أحدُ وجهي حمزة بن حبيب وقفاً". قلت: التشديدُ وقفاً لغةٌ مستقلةٌ، وإن لم يكن تمَّ حذفٌ من الكلمةِ الموقوفِ عليها.

قوله: { وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ } " مِنْ " هنا لابتداء الغاية، والتبويض هنا ضعيفٌ. قال الزمخشري: فإن قلت: تقديم الظرفِ مُؤذِنٌ بالاختصاص، وقد يُؤكَلُ مِنْ غيرِها. قلت: الأكل منها هو الأصلُ الذي يعتمدُه الناسُ، وأما غيرُها مِنَ البَطِّ والدجاج ونحوها من الصَّيْدِ فكغيرِ المُعْتَدِّ به."

* { وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ }

(9/227)

قوله تعالى: { وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ }؛ كقوله: { لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ } و "حين" منصوبٌ بنفس "جمال"، أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ له، أو معمولٌ لِمَا عَمِلَ فِي "فيها" أو في "لكم".
وقرأ عكرمة والضحاك "حيناً" بالتنوين على أن الجملة بعده صفةٌ له، والعايذُ محذوفٌ، أي: حيناً تُرِيحُونَ فيه، وحيناً تَسْرَحُونَ فيه، كقوله تعالى: { وَأَنْتُمْ أَيُّ يَوْمًا تُزْجَعُونَ فِيهِ }
{. وَقُدِّمَتْ الْإِرَاحَةُ عَلَى السَّرْحِ؛ لِأَنَّ الْأَنْعَامَ فِيهَا أَجْمَلُ لِمَلَأَ بَطُونَهَا وَتَحَقَّلَ صُرُوعِهَا.

والجمالُ: مصدرٌ جَمَلَ بضم الميم يَجْمَلُ فهو جميل، وهي جميلة. وحكى الكسائي جَمَلَاءَ كَحَمْرَاءَ، وأنشد:

2957- فَهِيَ جَمَلَاءُ كَبَدْرٍ طَالِعٍ * بَدَّتِ الْخَلْقَ جَمِيعاً بِالْجَمَالِ

ويقال: أَرَاخَ الْمَاشِيَةَ وَهَرَّاجَهَا بِالْهَاءِ بَدَلًا مِنَ الْهَمْزَةِ. وَسَرَّحَ الْإِبِلَ يَسْرَحُهَا سَرَّحًا، أَي: أَرْسَلَهَا، وَأَصْلُهُ أَنْ يُرْسِلَهَا لِتَرْعَى السَّرْحَ، وَالسَّرْحُ شَجَرٌ لَهُ ثَمَرٌ الْوَاحِدَةُ سَرْحَةٌ. قَالَ:

2958- أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ * عَلَى كُلِّ أَفْئَانٍ الْعِضَاءِ تَرُوقُ

وقال:

2959- بَطَلٌ كَانَ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ * يُحْدِي نِعَالَ السَّبَبِ لَيْسَ بِتَوْءَمٍ

ثم أطلق على كل إرسال، وإستعير أيضاً للطلاق فقالوا: سَرَّحَ فُلَانٌ امْرَأَتَهُ، كما تستعير الطلاق أيضاً للطلاق فقالوا: سَرَّحَ فُلَانٌ امْرَأَتَهُ، كما استعير الطرق أيضاً من إطلاق الإبل من عُلقها. واعتبر من السَّرْحِ الْمُضِيِّ فُقَيْلٌ: نَاقَةٌ سُرَّحٌ، أَي: سَرِيعَةٌ قَالَ:

2960- ... سُرَّحُ الْيَدَيْنِ *

وَحَدَفَ مَفْعُولِي "تُرِيحُونَ" و "تَسْرَحُونَ" مراعاةً للفواصل مع العلم بهما.

* { وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْغِيهِ إِلَّا يَشِيقُ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَوُوفٌ رَّحِيمٌ }

(9/228)

قوله تعالى: { لَمْ تَكُونُوا } : صفة لـ " بلد " و " إلا بشئٍ " حال من الضمير المرفوع في " بِالغِيهِ " ، أي: لم تَبْلُغوه إلا ملتبسين بالمشقة .
والعامة على كسر الشين . وقرأ أبو جعفر، ورويت عن نافع وأبي عمرو بفتحها .
ف قيل: هما مصدران بمعنى واحد، أي: المشقة، فمن الكسر قوله:
2961- رأى إبلاً تسعى، وبخسبها له * أخي تصب من شيقها ودؤوب
أي: من مشقتها. / وقيل: المفتوح المصدر، والمكسور الاسم. وقيل: بالكسر نصف الشيء. وفي التفسير: إلا بنصف أنفسكم، كما تقول: " لم تله إلا بقطعة من كيدك " على المجاز.

* { وَالْحَيْلَ وَالْبِعَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةَ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ }

قوله تعالى: { وَالْحَيْلَ } : العامة على نصيها نَسَقًا على " الأنعام " . وقرأ ابن أبي عيلة برفعها على الابتداء والخبر محذوف، أي: مخلوقه أو معدته لتركبوها، وليس هذا مما ناب فيه الجائر مناب الخبر لكونه كونا خاصا .
قوله: " زينة " في نصيها أوجه، أحدها: أنها مفعول من أجله، وإنما وصل الفعل إلى الأول باللام في قوله: " لتركبوها " وإلى هذا بنفسه لاختلال شرط في الأول، وهو عدَم اتحاد الفاعل، فإن الخالق الله، والراكب المخاطبون بخلاف الثاني.

الثاني: أنها منصوبة على الحال، وصاحب الحال: إمّا مفعول " خَلَقَهَا " ، وإمّا مفعول " لتركبوها " ، فهو مصدر أقيم مقام الحال .
الثالث: أن ينتصب بإضمار فعل، فقدّره الزمخشري " وخالقها زينة " . وقدّره ابن عطية وغيره " وجعلها زينة " .
الرابع: أنه مصدر لفعل محذوف، أي: وَتَرَبَّتُونَ بها زينة .
وقرأ قتادة عن ابن عباس " لتركبوها زينة " بغير واو، وفيها الأوجه المتقدمة، ويزيد أن تكون حالا من فاعل " لتركبوها " ، أي: تركبوها مُتَرَبِّتِينَ بها .

(9/229)

* { وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ }

قوله تعالى: { وَمِنْهَا جَائِرٌ } : الضمير يعود على السبيل لأنها تُؤْتَتْ: { هَازِهِ سَبِيلِيَا } أو لأنها في معنى سُبُل، فَأَتَتْ على معنى الجمع .

والقصد مصدر يُوصَفُ به فهو بمعنى قاصد، يُقال: سبيلٌ قَصْدٌ وقاصدٌ، أي: مستقيم كأنه يقصد الوجه الذي يؤمّه السالك لا يعديل عنه. وقيل: الضمير يعود على الخلائق ويؤيده قراءة عيسى وما في مصحف عبد الله: " ومنكم جائرٌ " ، وقراءة عليّ: " فمنكم جائرٌ " بالفاء .
وقيل: أل في السبيل للعهد، فعلى هذا يعود الضمير على " السبيل " التي يتضمنها معنى الآية كأنه قيل: ومن السبيل، فأعاد عليها وإن لم يجز لها ذكر؛ لأنّ مقابلها يدل عليها. وأمّا إذا كانت أل للجنس فتعود على لفظها .
والجور: العُدول عن الاستقامة. قال النابغة:

2962- * يَجُورُ بِهَا الْمَلَأُ طَوْرًا وَيَهْتَدِي
وقال آخر:

2963- ومن الطريقة جائزٌ وهُدَى * قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهُ دُو دَخَل
وقال أبو البقاء: "وَقَصْدٌ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى إِقَامَةِ السَّبِيلِ وَتَعْدِيلِ السَّبِيلِ، وَليْس
مُصَدَّرٌ قَصْدُهُ بِمَعْنَى أَتَيْتُهُ".

* { هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ }

قوله تعالى: { مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ }؛ يجوزُ في "لكم" أن يتعلّق بـ "أَنْزَلَ"،
ويجوزُ أن يكونَ صفةً لـ "ماءً"، فيتعلّق بمحذوفٍ، فعلى الأول يكون "شَرَابٌ"
مبتدأ و "منه" خبره مقدّمٌ عليه، والجملةُ أيضاً صفةً لـ "ماءً" وعلى الثاني
يكون "شَرَابٌ" فاعلاً بالظرف، و "منه" حالٌ من "شَرَابٍ". و "مِنْ" الأولى
للتبعية، وكذا الثانيةُ عند بعضهم، لكنه مجازٌ لأنه لما كان سَقِيَهُ بالماءِ جُعِلَ
كأنه من الماءِ كقوله:
2946- أَسْنِمَةَ الْأَبَالِ فِي رَبَابَهُ

(9/230)

أي: في سحابة، يعني به المطر الذي يَنْبُتُ به الكَلأ الذي تَأْكُلُهُ الْإِبِلُ فَتَسْمَنُ
أَسْنِمْتُهَا.

وقال أبو بكر بن الأنباري: "هو على حذف مضافٍ إمّا من الأول، يعني قبل
الضمير، أي: مِنْ سَقِيهِ وَجِهَتِهِ شَجَرٌ، وإمّا من الثاني، يعني قبل شجر، أي:
شُرِبَ شَجَرٌ أَوْ حَيَاةٌ شَجَرٌ". وجعل أبو البقاء الأولى للتبعية والثانية للسببية،
أي: بسببه، ودلّ عليه قوله: { يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ }.
والشَجَرُ هنا: كلُّ نَبَاتٍ مِنَ الْأَرْضِ حَتَّى الْكَلَأِ، وفي الحديث: "لا تَأْكُلُوا الشَّجَرَ
فإنه سُحْتٌ" يعني الكَلأ، ينهي عن تحجّر المباحات المحتاج إليها بشدة. وقال:
2965- تُطْعِمُهَا اللَّحْمَ إِذَا عَزَّ الشَّجَرُ
وهو مجازٌ؛ لأنَّ الشَّجَرَ ما كان له ساقٌ.

قوله: { فِيهِ تُسِيمُونَ } هذه صفةٌ أخرى لـ "ماءً". والعامّة على "تُسيمون" بضمّ
الياء مِنْ أَسَامٍ، أي: أُرْسِلَهَا لِتَرْعَى، وزيد بن علي بفتحها، فيحتمل أن يكونَ
متعدياً، ويكونَ فَعَلٌ وَأَفْعَلٌ بِمَعْنَى، ويحتمل أن يكونَ لازماً على حذفٍ مضافٍ،
أي: تَسِيمٌ مُوَاشِيَكُمْ.

* { يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالرَّيْثُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي
ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ }

قوله تعالى: { يُنْبِتُ }؛ تحتمل هذه الجملة الاستئناف والتبعية كما في نظيرتها.
ويقال: "أَنْبَتَ اللَّهُ الزَّرْعَ" فهو مَنبُوتٌ، وقياسه مُنْبِتٌ. وقيل: "أَنْبَتَ" قد يجيء
لزاماً كـ "نَبَتَ" أنشد الفراء:

2966- رَأَيْتَ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بِيوتِهِمْ * قَطِيناً لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ
وَأَبَاهُ الْأَصْمَعِيُّ، وَالْبَيْتُ حَجَةٌ عَلَيْهِ، وَتَأْوِيلُهُ بـ "أَنْبَتَ الْبَقْلُ نَفْسَهُ" على المجاز

بعيداً جداً.
وقرأ أبو بكر "تُبْتُ" بنون العظمة، / والزهري "تُبْتُ" بالتشديد. والظاهر أنه
تضعيف المتعدي. وقيل: بل للتكرير. وقرأ أبي "تُبْتُ" بفتح الياء وضم الباء،
"الزُّرْعُ" وما بعده رفع بالفاعلية.

(9/231)

* { وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِنَّ
فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }

وقد تقدّم خلافُ القراء في رفع "الشمس" وما بعدها ونصيها، وتوجيه ذلك في
سورة الأعراف.

* { وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِقَوْمٍ يَذَكَّرُونَ }

قوله تعالى: { وَمَا ذَرَأَ } عطفٌ على "الليل" قاله الزمخشري يعني ما خلّق فيها
من حيوانٍ وشجر. وقال أبو البقاء: "في موضع نصب بفعل محذوف، أي:
وخلّق وأنبت". كأنه استبعد تسلط "سخر" على ذلك فقدّر فعلاً لائقاً. و
"مختلفاً" حالٌ منه، و"ألوانه" فاعلٌ به.
وختّم الآية الأولى بالتفكير؛ لأنّ ما فيها يحتاج إلى تأملٍ ونظر، والثانية بالعقل؛
لأنّ مدار ما تقدّم عليه، والثالثة بالتذكر؛ لأنه نتيجة ما تقدّم. وجمّع "آيات" في
الثانية دون الأولى والثالثة؛ لأنّ ما ينطّ بها أكثر، ولذلك ذكر معها العقل.

* { وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَلِيَّةً
تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ }

قوله تعالى: { مِنْهُ لَحْمًا } : يجوز في "منه" تعلُّقه بـ "لتأكلوا"، وأن يتعلّق
بمحذوفٍ لأنه حالٌ من النكرة بعده. و"من" لابتداء الغاية أو للتبعيض، ولا بدّ
من حذفٍ مضافٍ، أي: من حيوانه.

(9/232)

و "طَرِيًّا" فَعِيلٌ مِنْ طَرَوْ يَطْرُو طَرَاوَةً كَسَرُو يَسْرُو سَرَاوَةً. وقال الفراء: "بل
يقال: طَرِي يَطْرِي طَرَاوَةً وَطَرَاءً مِثْلُ: سَقِي يَسْقِي سَقَاوَةً وَسَقَاءً".
والطَرَاوَةُ ضدُّ الْيُبُوسَةِ، أي: عَصَا جَدِيدًا. ويُقال: الثيابُ الْمُطْرَاةُ، والإِطْرَاءُ:
مَدْحٌ تَجَدُّدٌ ذِكْرُهُ، وَأَمَّا "طَرًّا" بِالْهَمْزِ فَمَعْنَاهُ طَلَعُ.
قوله: "حَلِيَّةٌ" الْجَلِيَّةُ: اسْمٌ لِمَا يُتَحَلَّى بِهِ، وَأَصْلُهَا الدَّلَالَةُ عَلَى الْهَيْئَةِ كَالْعِمَّةِ
وَالْحِمْرَةِ. و"تَلْبَسُونَهَا" صَفَةٌ. و"منه" يجوز فيه ما جاز في "منه" قبله. وقوله
"تَرَى" جملةٌ معترضةٌ بين التعليلين وهما "لتأكلوا" و"لتبتغوا"، وإنما كانت

اعتراضاً لأنها خطابٌ لواحد بين خطابين لجمعٍ
قوله: "فيه" يجوز أن يتعلّق بـ "تري"، وأن يتعلّق بـ "مواخر" لأنها بمعنى
سواقٍ، وأن يتعلّق بمحذوفٍ لأنه حالٌ من "مواخر"، أو من الضمير المستكنِّ
فيه.

و "مواخر" جمع ماخرة، والمخر: الشَّقُّ، يُقال: مَحَرَّتِ السفينهُ البحرَ، أي: شَقَّتْهُ، تَمَحَّرَهُ مَحْرًا وَمُحْرًا. ويقال للسُّفُن: بَنَتْ مَحْرًا وَبَحْرًا بالميم، والباءُ بدل منها. وقال الفراء: "هو صوتٌ جَرِي الفُلِّك". وقيل: صوتٌ شَدَّة هُبُوبِ الرِّيح. وقيل: "بَنَتْ مَحْرًا" لسَحَابٍ يَنْشَأُ صَيْفًا، وَامْتَحَرَّتْ الرِّيحُ وَاسْتَمَحَرَّتْهَا، أي: اسْتَقْبَلَتْهَا بِأَنْفِك. وفي الحديث: "اسْتَمَحَرُوا الرِّيحَ، وَأَعَدُّوا النَّبْلَ" يعني في الاستنجا، والماحور: الموضع الذي يُباع فيه الخمر. و "تري" هنا بَصْرِيَّةٌ فقط. قوله: "وَلِتَبْتَغُوا" فيه ثلاثة أوجه: عطْفُه على "لتأكلوا"، وما بينهما اعتراضٌ - كما تقدّم - وهذا هو الظاهر. ثانيها: أنه عطْفٌ على عِلَّةٍ محذوفةٍ تقديره: لتتبعوا بذلك ولتبتغوا، ذكره ابن الأنباري، ثالثها: أنه متعلّقُ بفعلٍ محذوفٍ، أي: فَعَلْ ذلك لتبتغوا، وفيهما تكلفٌ لا حاجةٌ إليه.

(9/233)

* { وَاللّٰقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيًۢا أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ }

قوله تعالى: { أَنْ تَمِيدَ }، أي: كراهةٌ أَنْ تَمِيدَ، أو: لئلا تَمِيدَ.
قوله: "وأنهاراً" عطْفٌ على "رواسي" لأنَّ الإلقاءَ بمعنى الخَلْق. وادِّعَاءُ ابن عطية أنه منصوبٌ بفعلٍ مضمر، أي: وَجَعَلَ فيها أنهاراً، ليس كما ذكره. وقدَّره أبو البقاء: "وَسَقَىٰ فيها أنهاراً" وهو مناسِبٌ، و "سُبُلًا"، أي: ودَلَل، أو: وجعل فيها طُرُقًا.

* { وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ }

و { وَعَلَامَاتٍ }، أي: وَوَضَعَ فيها علاماتٍ.
قوله تعالى: { وَبِالنَّجْمِ } متعلّق بـ "يهتدون". والعامَّةُ على فتح النون وسكون الجيم بالتوحيدِ فقيل: المرادُ به كوكبٌ بعينه كالجَدِّي أو الثَّرَيَّاء. وقيل: بل هو اسمُ جنسٍ. وقرأ ابن وثاب بضمِّهما، والحسنُ بضمِّ النون فقط، وعكسَ بعضهم التَّغْلَ عنهما.
فأمَّا قِراءَةُ الضميتين ففيها تخريجان، أظهرهما: أنها جمعٌ صريحٌ لأنَّ فَعْلًا يُجْمَعُ على فُعْلٍ نحو: سَقَفٌ وَسُقُفٌ، وَرَهْنٌ وَرُهْنٌ. / والثاني: أنَّ أصله النجومُ، وَقَعْلٌ يُجْمَعُ على فُعُولٍ نحو: فَلَسٌ وَفُلُوسٌ، ثم حُفِّفَ بِحَدْفِ الواوِ كما قالوا: أَسَدٌ وَأَسُودٌ وَأَسْدٌ. قال أبو البقاء: "وقالوا في خِيامٍ: خِيَمٌ، يعني أنه نظيرُه، من حيث حَدَّفُوا منه حرفَ المَدِّ. وقال ابنُ عصفور: إن قولهم "النَّجْمُ مِنْ ضَرُورَةِ الشعر" وأنشد:

2967- إِنَّ الْيَ قَصَىٰ بذا قاضٍ حَكَمَ * أَنْ تَرِدَ الْمَاءَ إِذَا غَابَ النَّجْمُ

يريد: النجوم، كقوله:

2968- حتى إذا ابتلت حلاقيم الخلق

يريد الخُلُوقِ.
وَأَمَّا قِرَاءَةُ الضَّمِّ والسُّكُونِ فِيهَا وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا تَخْفِيفٌ مِنَ الضَّمِّ.
وَالثَّانِي: أَنَّهَا لُغَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ.

(9/234)

وتقديم كل من الجار والمبتدأ يفيد الاختصاص. قال الزمخشري: "فإن قلت: قوله: {وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ} مُخْرَجٌ عَنْ سَنَنِ الْخِطَابِ، مَقْدَمٌ فِيهِ النَّجْمُ، مُقَحَّمٌ فِيهِ [هَمْ]، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَبِالنَّجْمِشِ خُصُوصًا هَؤُلَاءِ خُصُوصًا يَهْتَدُونَ، فَمَنْ الْمُرَادُ بِهِمْ؟ قُلْتُ: كَأَنَّهُ أَرَادَ قَرِيشًا، كَانَ لَهُمْ اهْتِدَاءٌ بِالنُّجُومِ فِي مِيبَاتِهِمْ، وَكَانَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ لَمْ يَكُنْ لِغَيْرِهِمْ فَكَانَ الشُّكْرُ عَلَيْهِمْ أَوْجِبَ وَلَهُمْ أَلْزَمٌ".

* { أَقَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ }

قوله تعالى: {كَمَنْ لَا يَخْلُقُ} إِنْ أُرِيدَ بِـ "مَنْ لَا يَخْلُقُ" جَمِيعٌ مَا عُيِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَانَ وَلَاوُدٌ "مَنْ" وَاضِحًا؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَ يُعَلِّبُ عَلَى غَيْرِهِ، فَيُعَبَّرُ عَنِ الْجَمِيعِ بِـ "مَنْ" وَلَوْ جِيءَ بِـ "مَا" أَيْضًا لَجَارَ وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْأَصْنَافُ فَفِي إِيقَاعِ "مَنْ" عَلَيْهِمْ أَوْجَهُ، أَحَدُهَا: إِجْرَاؤُهُمْ لَهَا مُجْرَى أُولَى الْعِلْمِ فِي عِبَادَتِهِمْ إِيَّاهَا وَاعْتِقَادِ أَنَّهَا تَصُرُّ وَتَنْفَعُ كَقَوْلِهِ:

2969- بَكَيْتُ إِلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَهَّرَنِي بِي * فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبِكَاءِ جَدِيرٌ
أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لِعَلِي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ
فَأَوْقَعَ عَلَى السَّرْبِ "مَنْ" لَمَّا عَامَلَهَا مَعَامَلَةَ الْعُقَلَاءِ. الثَّانِي: الْمَشَاكَلَةُ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ مَنْ يَخْلُقُ. الثَّلَاثُ: تَخْصِيصُهُ بِمَنْ يَعْلَمُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ التَّبَايُنُ بَيْنَ
مَنْ لَا يَخْلُقُ مِنْ أُولَى الْعِلْمِ، وَأَنَّ غَيْرَ الْخَالِقِ لَا يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ الْبَتَّةَ، فَكَيْفَ
تَسْتَقِيمُ عِبَادَةُ الْجَمَادِ الْمُنْحَطِّ رَتَبَةً، السَّاقِطِ مَنْزَلَةً عَنِ الْمَخْلُوقِ مِنْ أُولَى
الْعِلْمِ كَقَوْلِهِ: {أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا} إِلَى آخِرِهِ؟ وَأَمَّا مَنْ يُحِيرُ إِيقَاعَ "مَنْ"
عَلَى غَيْرِ الْعُقَلَاءِ مِنْ شَرَطِ كَقَطْرٍ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ.

(9/235)

قال الزمخشري: "فإن قلت: هو إلزام للذين عبدوا الأوثان ونحوها، تشبيهاً بالله تعالى، وقد جعلوا غير الخالق مثل الخالق، فكان حق الإلزام أن يقال لهم: أقمن لا يخلق كمن يخلق؟ قلت: حين جعلوا غير الله مثل الله لتسميتهم باسمه، والعبادة له، جعلوا من جنس المخلوقات وشبيهاً بها، فانكر عليهم ذلك بقوله {أقمن لا يخلق كمن لا يخلق}.

* { وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ }

قوله تعالى: {يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ}: قَرَأَ الْعَامَّةُ "تُسِرُّونَ" وَ"تُعْلِنُونَ" بِنَاءِ

الخطاب، وأبو جعفر بالياء مِنْ تحت.

* { وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ }

وقرأ عاصم وحده "يَدْعُونَ" بالياء، والباقون بالتاء مِنْ فوق. وقرئ "يُدْعُونَ" مبنياً للمفعول. وهنَّ واضحات.

* { أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ }

قوله تعالى: { أَمْوَاتٌ } : يجوز أن يكون خبراً ثانياً، أي: وهم يُخْلَقُونَ وهم أَمْوَاتٌ. ويجوز أن يكون "يُخْلَقُونَ" و "أَمْوَاتٌ" كلاهما خبراً من باب "هذا خُلُو حَامِضٌ" ذكره أبو البقاء، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمراً، أي: هم أَمْوَاتٌ. قوله: { غَيْرُ أَحْيَاءٍ } يجوز فيه ما تقدم، ويكون تأكيداً. وقال أبو البقاء: "ويجوز أن يكون قصد بها أنهم في الحال غيرُ أحياءٍ ليرْفَعَ به توهُّمَ أن قوله "أَمْوَاتٌ" فيما بعد إذ قال تعالى: { إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ } قلت: وهذا لا يُخْرِجُهُ عن التأكيد الذي ذكره قبل ذلك.

(9/236)

قوله: { أَيَّانَ يُبْعَثُونَ } "أَيَّانَ" منصوبٌ بما بعده لا بما قبله لأنه استفهامٌ، وهو مُعَلَّقٌ لـ "يَشْعُرُونَ" فجملته في محلِّ نصب على إسقاطِ الخافض، هذا هو الظاهر. وفي الآية قولٌ آخر: وهو أن "أَيَّانَ" ظرفٌ لقوله {إِلَاهُكُمْ إِلَاهٌ وَاحِدٌ} يعني أن الإله واحدٌ يومَ القيامة، ولم يدَّعِ أحدُ الإلهية في ذلك اليوم بخلاف أَيَّام الدنيا، فإنه قد وُجد فيها من ادَّعى ذلك، وعلى هذا فقد تَمَّ الكلام على قوله "يَشْعُرُونَ"، إلا أن هذا القول مُخْرَجٌ لـ "أَيَّانَ" عن موضوعها -وهو: إِمَّا/ الشرط، إِمَّا الاستفهام -إلى مَحْضِ الظرفية بمعنى وقت، مضافٌ للجملة بعده كقولك: "وقتٌ تذهبُ عمرُ منطلق" فوقتٌ منصوبٌ بمُنْطَلِقٍ، مضافٌ لتذهب.

* { لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ }

قوله تعالى: { لَا جَرَمَ } : قد تقدَّم الكلام على هذه اللفظة في سورة هود. والعامَّة على فتح الهمزة مِنْ "أَنَّ اللَّهَ" وكسرها عيسى الثقفى، وفيها وجهان، أظهرهما: الاستئناف. والثاني: جَرِيانٌ "لَا جَرَمَ" مَجْرَى القسم فَنُتَلَقَى بما يُتَلَقَى به. وقال بعضُ العرب: "لَا جَرَمَ وَاللَّهِ لَا فَارِقُكَ" وهذا عِنْدِي يُصْعَفُ كَوْتَهَا للقسم لتصريحه بالقسم بعدها، وإن كان الشيخ أتى بذلك مُقَوِّباً لجريانها مَجْرَى القسم.

* { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَّاذَا أُنزِلَ رَّبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ }

قوله تعالى: { مَّاذَا أُنزِلَ } : قد تقدَّم الكلام على "ماذا" أولَ البقرة. وقال الزمخشري: "أو مرفوعٌ بالابتداء بمعنى: أيُّ شيءٍ أنزلَهُ رَبُّكُمْ؟ قال الشيخ:

"وهذا غيرُ جائزٍ عند البصريين". يعني مِنْ كونه حَذَفَ عائده المنصوب نحو:
"زيدٌ ضربتُ" وقد تقدّم خلافُ الناس في هذا، والصحيحُ جوازه.

(9/237)

والقائمُ مقامَ فاعلٍ "قيل" الجملةُ مِنْ قوله {مَاذَا أَنْزَلَ} لأنها المَقُولَةُ،
والبصريون يَأْتُونَ ذَلِكَ، ويجعلون القائمَ مقامَه ضميرَ المصدر؛ لأنَّ الجملةَ لا
تكونُ فاعلةً ولا قائمةً مقامَ الفاعلِ، والفاعلُ المحذوفُ: إِمَّا الْمُؤْمِنُونَ، وَإِمَّا
بَعْضُهُمْ، وَإِمَّا الْمُقْتَسِمُونَ.
وقرئ: "أساطيرٌ" بالنصب، على تقدير: أَنْزَلَ أساطيرَ على سبيلِ التهكم، أو
المذكورُ أساطيرٌ. وللزمخشريِّ هنا عبارةٌ فطبعةٌ يقف منها الشُّعْرُ.

* {لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّوهُمْ بغيرِ عِلْمٍ
أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ}

قوله تعالى: {لِيَحْمِلُوا} في هذه اللام ثلاثةٌ أوجه، أحدها: أنها لامُ الأمرِ
الجازمةُ على معنى الحثِّ عليهم، والصَّغَارُ الموجبُ لهم، وعلى هذا فقد تَمَّ
الكلامُ عند قوله "الأولين"، ثم استُؤنِفَ أمرُهُم بذلك. الثاني: أنها لامُ العاقبة،
أي: كان عاقبةُ قولهم ذلك، لأنهم لم يقولوا "أساطيرٌ" ليَحْمِلُوا، فهو كقوله
تعالى {لِيَكُونَ لَهُمْ عَذُوبًا وَحَرْنَا} وقوله:

2970- لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْتُوا لِلْخَرَابِ *

الثالث: أنها للتعليل، وفيه وجهان: أحدهما: أنه تعليلٌ مجازيٌّ. قال الزمخشري:
"واللامُ للتعليلِ مِنْ غيرِ أن يكونَ غرضاً نحو قولك: خرجتُ من البلدِ مخافةَ
الشرِّ". والثاني: أنه تعليلٌ حقيقةً. قال ابن عطية: -بعد حكاية وجهِ لامِ العاقبة-
"ويُحتملُ أن تكونَ صريحاً لامِ كي، على معنى: قَدَّرَ هذا لكذا" انتهى. لكنه لم
يُعلِّقْها بـ "قالوا" إنما قَدَّرَ لها علةً "كيلاً" وهو قَدَّرَ هذا، وعلى قولِ الزمخشري
يتعلقُ بـ "قالوا"؛ لأنها ليست لحقيقةِ العلةِ. و"كاملةً" حالٌ.

(9/238)

قوله: {وَمِنْ أَوْزَارِ} فيه وجهان، أحدهما: أنَّ "مِنْ" مزيدةٌ، وهو قولُ الأخفش،
أي: وأوزار الذين على معنى: ومثل أوزار، كقوله: كان عليه وِرْها وورُرٌ مَنْ
عَمِلَ بها". والثاني: أنها غيرُ مزيدةٌ وهي للتبعيض، أي: وبعض أوزار الذين وقَدَّرَ
أبو البقاء مفعولاً حُذِفَ وهذه صفته، أي: وأوزاراً مِنْ أوزارِ، ولا بدَّ مِنْ حذْفِ
"مثل" أيضاً.

وقد منع الواحديُّ أن تكونَ "مِنْ" للتبعيض قال: "لأنه يَسْتَلزِمُ تخفيفَ الأوزارِ
عن الأتباع، وهو غيرُ جائزٍ لقوله عليه السلام "من غير أن ينقصَ من أوزارهم
شيءٌ" لكنها للجنس، أي: ليحملوا من جنس أوزار الأتباع". قال الشيخ: "والتي
ليبان الجنس لا تتقدَّرُ هكذا، إنما تقدَّرُ: والوزار التي هي أوزارُ اذنين، فهو من

حيث المعنى كقول الأخفش، وإن اختلفا في التقدير".
 قوله: {يُعَيِّرُ عِلْمٌ} حال، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ "يُضِلُّونَهُمْ"،
 أي: يُضِلُّونَ مَنْ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُمْ ضَلَالٌ، قاله الزمخشري. والثاني: أنه الفاعل،
 وَرُجِحَ هذا بأنه هو المُحَدَّثُ عنه. وقد تقدّم الكلام في إعرابِ نحو "ساء ما
 يَزِرُونَ"، وأنها قد تجري مَجْرَى بِنَسْ.

* { قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَحَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ
 مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ }

قوله تعالى: {مِّنَ الْقَوَاعِدِ} يجوز أن يتعلّق بـ "حَرَّ" وتكون "مِنْ" لابتداء
 الغاية، أي: من ناحية القواعد، أي: أتى أمرُ الله وعذابه.

(9/239)

قوله: {مِنْ فَوْقِهِمْ} يجوز أن يتعلّق بـ "حَرَّ" وتكون "مِنْ" لابتداء الغاية،
 ويجوز/ أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنها حالٌ من "السقف" وهي حالٌ مؤكدة؛ إذ
 السقفُ لا يكون تحتهم. وقال جماعة: ليس "مِنْ تحتهم" تأكيداً؛ لأنَّ العرب
 تقول: "حَرَّ علينا سَقْفٌ، ووقع علينا حائطٌ" إذا كان يملكه وإن لم يقع عليه،
 فجاء بقوله "من فوقهم" ليُخْرَجَ هذا الذي في كلام العرب، أي: عليهم وَقَعَ
 وكانوا تحته فهلكوا. وهذا معنى غير طائل، والقولُ بالتأكيد أنصَحُ منه.
 والعامّةُ على "بُنْيَانِهِمْ". وفرقة: "بِنِيَّتِهِمْ". وفرقة -منهم أبو جعفر- "بِنِيَّتِهِمْ".
 والضحاك "بِنِيَّتِهِمْ".

والعامّةُ أيضاً: "السَّقْفُ" مفرداً. وفرقةُ بفتح السين وضمّ القاف بزنة عَصْدُ،
 وهي لغةٌ في السَّقْفِ، ولعلها مخففةٌ من المضموم، وكثُرَ استعمالُ الفرع
 لخصّيته كقول تميم: "رَجُلٌ"، ولا يقولون: "رَجُلٌ". وقرأ الأعرج "السَّقْفُ"
 بضمّتين. وزيدٌ بن علي بضم السين وسكون القاف، وقد تقدّم مثل ذلك في
 قراءة {وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ}.

* { ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِبُهُمْ وَيَقُولُ أَيَّنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقِقُونَ فِيهِمْ قَالَ
 الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوَاءَ عَلَى الْكَافِرِينَ }

قوله تعالى: {أَيَّنَ شُرَكَائِيَ} مبتدأٌ وخير. والعامّةُ على "شركائي" ممدوداً.
 وسكنُ بياء المتكلم فرقة، فَتُحْدَفُ وصلًا لالتقاء الساكنين. وقرأ البيهقي بخلاف
 عنه بقصره مفتوح الياء. وقد أنكر جماعةُ هذه القراءة، وزعموا أنّها غير مأخوذٍ
 بها، لأنَّ قصرَ الممدود لا يجوز إلا ضرورةً. وتعجب أبو شامة من أبي عمرو
 الداني حيث ذكرها في كتابه مع ضعفها، وترك قراءاتٍ شهيرةً واضحةً.

(9/240)

قلت: وقد روي عن ابن كثير قَصْرُ التي في القصص، وروي عنه أيضاً قَصْرُ "ورائي" في مريم، وروي عنه قبل أيضاً قَصْرُ {أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْتَى} في العلق، فقد روى عنه قصر بعض الممدودات، فلا تَبْعُدُ روايته ذلك عنه هنا، وبالجملة قَصْرُ الممدودِ ضعيفٌ، ذكره غير واحدٍ لكن لا يصلُ به إلى حدِّ الضرورة. قوله: "تَشَاقُونَ" نافع بكسر النون خفيفةً والأصل: تُشَاقُونِي، فَحَدِّقْهَا مجتزئاً عنها بالكسرة، وإلحاقون بفتحها خفيفةً، ومفعوله محذوفٌ، أي: تُشَاقُونَ المؤمنين أو تشاقون الله، بدليل القراءة الأولى. وقد صَعَّفَ أبو حاتم هذه القراءة، أعني قراءة نافع. وقرأتُ فرقةً بتشديدها مكسورةً، والأصل: تُشَاقُونِي فادغم، وقد تقدّم تفصيل ذلك في {أَتَحَاجُّونِي} {قِيمَ تُبَشِّرُونَ} وسيأتي في قوله تعالى {قُلْ أَقَعَيْتَ اللَّهَ تَأْمُرُونِي} قوله: "اليوم" منصوب بالخزي، وعَمِلَ المصدرُ وفيه أل. وقيل: هو منصوبٌ بالاستقرار في "على" إلا أن فيه فصلاً بالمعطوف بين العامل ومعموله، واغْتَفِرَ ذلك لأنهم يَسْتَعُونَ في الظروف.

* {الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ فَأَلْقُوا السَّلَامَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَى إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}

(9/241)

قوله تعالى: {الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمْ}: يجوز أن يكون الموصول مجرور المحل نعتاً لما قبله، أو بدلاً منه، أبو بياناً له، وأن يكون منصوباً على الذم، أو مرفوعاً عليه، أو مرفوعاً عليه، أو مرفوعاً بالابتداء، والخبرُ قوله {فَأَلْقُوا السَّلَامَ} والفاءُ مزيدةٌ في الخبر، قاله ابن عطية، وهذا لا يجيء إلا على رأي الأخفش في إجازته زيادة الفاء في الخبر مطلقاً، نحو: "زيد فقام"، أي: قام. ولا يُتَوَهَّمُ أن هذه الفاء هي التي تدخل مع الموصول المتضمن معنى الشرط؛ لأنه لو صُرِّح بهذا الفعل مع أداة الشرط لم يَجْرُ دخولُ الفاء عليه، فما ضَمَّنَ معناه أولى بالمنع، كذا قاله الشيخ، وهو ظاهر. وعلى القول الأخير لا يكن داخلًا فيه.

وقرأ "تَتَوَفَّاهُمْ" في الموضعين بالياء حمزة، والباقون بالتاء من فوق، وهما واضحتان ممّا تقدّم في قوله {فَتَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ} "فناداه". وقرأت فرقةً بإدغام إحدى التاءين في الأخرى، في مصحف عبد الله "تَوَفَّاهم" بتاء واحدة، وهي مُحْتَمِلَةٌ للقراءة بالتشديد على الإدغام، وبالتخفيف على حذف إحدى التاءين. و {ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ} حالٌ من مفعول "تَتَوَفَّاهم" و "تَتَوَفَّاهم" يجوز أن يكون مستقبلاً على بابه إن كان القول واقعاً في الدنيا، وأن يكون ماضياً على حكاية إن كان واقعاً يوم القيامة.

(9/242)

قوله: "فَالْقَوَا" يجوز فيه أوجهٌ أحدها: أنه خبر الموصول وقد تقدّم فساده. الثاني: أنه عطفٌ على {قَالَ الَّذِينَ}. الثالث: أن يكون مستأنفاً، والكلامُ قم تمّ عند قوله "أنفسهم"، ثم عاد بقوله "فَالْقَوَا" إلى حكاية كلام المشركين يوم القيامة، فعلى هذا يكون قوله {قَالَ الَّذِينَ أوتُوا الْعِلْمَ} إلى قوله "أنفسهم" جملة اعتراض. الرابع: أن يكون معطوفاً على "تَتَوَقَّاهُمْ" قاله أبو البقاء، وهذا إنما يتمشى على أن "تَتَوَقَّاهُمْ" بمعنى المصيّ، ولذلك لم يذكر أبو البقاء في "تَتَوَقَّاهُمْ" سواه.

قوله: {مَا كُنَّا نَعْمَلُ} فيه أوجه، أحدها: أن يكون تفسيراً للسلم الذي ألقوه؛ لأنه بمعنى القول بدليل الآية الأخرى: {فَالْقَوَا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ} قاله أبو البقاء، ولو قال: "يحكي ما هو بمعنى القول" كان أوفق لمذهب الكوفيين. الثاني: أن يكون "ما كُنَّا" منصوباً بقول مضمّر، ذلك الفعل منصوب على الحال، أي: فَالْقَوَا السَّلْمَ قائلين ذلك. / و {مِنْ سُوءٍ} مفعول "نعمل"، زيدت فيه "مِنْ"، و "بلى" جوابٌ لـ "ما كُنَّا" فهو إيجابٌ له.

* {فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَيْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ}

قوله تعالى: {فَلَيْسَ} هذه لام التأكيد، وإنما دخلت على الماضي لجموده وقُزِيه من الأسماء. والمخصوص بالذم محذوف. أي: جهنم.

* {وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ}

(9/243)

قوله تعالى: {خَيْرًا}: خيراً: العامّة على تصيه، أي: أنزل خيراً. قال الزمخشري: "فإن قلت: لِمَ قلت: لِمَ رَفَعَ الْأَوَّلَ وَتَصَبَّ هَذَا؟ قلت: فصلاً بين جواب المُقَرَّر وجواب الجاحد". يعني أن هؤلاء لما سُئِلُوا لم يتلغثموا، وأطبقوا الجواب على السؤال بيّنا مكشوفاً مفعولاً للإنزال فقالوا: خيراً، وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤال فقالوا: هو أساطير الأولين، وليس هو من الإنزال في شيء.

وزيد بن علي: "خيرٌ" بالرفع، أي: المُنَزَّل خيرٌ، وهي مؤبده لَجَعَل "ذا" موصولةً، وهو الأحسن لمطابقة الجواب لسؤاله، وإن كان العكس جائزاً، وقد تقدّم تحقيقه في البقرة.

قوله: {لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ} هذه الجملة يجوز فيها أوجهٌ، أحدها: أن تكون منقطعةً ممّا قبلها، إخبار استئنافي بذلك. الثاني: أنها بدلٌ من "خيراً". قال الزمخشري: "هو بدلٌ من "خيراً" حكاية لقول الذين اتَّقَوْا، أي: قالوا هذا القول فقدّم تسميته خيراً ثم حكاها". الثالث: أن هذه الجملة تفسيرٌ لقوله: "خيراً"، وذلك أن الخير هو الوحي الذي أنزل الله فيه: مَنْ أَحْسَنَ فِي الدُّنْيَا بالطاعة حسنةً في الدنيا وحسنةً في الآخرة. وقوله: {فِي هَذِهِ الدُّنْيَا} الظاهرُ تعلقه بـ "أَحْسَنُوا"، أي: أَوْقَعُوا الحسنة في

دار الدنيا. ويجوز أن يكونَ متعلقاً بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ "حَسَنَةً" إذ لو تأخرَ لكانَ صفةً لها، وَيَضَعُفُ تعلقه بها نفسها لتقدّمه عليها.

* { جَنَّاتٌ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ كَذَلِكَ يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ }

(9/244)

قوله تعالى: { جَنَّاتٌ عَدْنٌ } يجوز أن يكونَ هو المخصوصَ بالمدح فيجزيُّ فيها ثلاثةُ الأوجه: رفعها بالابتداء، والجمعةُ المتقدمة خبرها، أو رفعها خبرَ المبتدأ المضمرة، أو رفعها بالابتداء والخبرُ محذوفٌ، وهو أضعفها، وقد تقدّم تحقيق ذلك. ويجوز أن يكونَ { جَنَّاتٌ عَدْنٌ } خبرَ مبتدأ مضمرة لا على ما تقدّم، بل يكونُ المخصوصُ محذوفاً، تقديره: وَلِنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ دَارُهُمْ هِيَ جَنَاتٌ. وَقَدَّرَهُ الزمخشريُّ "وَلِنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ دَارُ الْآخِرَةِ". ويجوز أن يكونَ مبتدأ. والخبرُ الجملةُ مِنْ قوله: "يَدْخُلُونَهَا" ويجوز أن يكونَ الخبرُ مضمراً تقديره: لهم جناتٌ عدن، ودلَّ على ذلك قوله { لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ }. والعامّة على رفع "جنات" على ما تقدّم. وقرأ زيد بن ثابت والسلمي "جنات" نصباً على الاشتغال بفعل مضمرة تقديره: يَدْخُلُونَ جَنَاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا، وهذه تُقَوِّي أن يكونَ "جنات" مبتدأ، و"يَدْخُلُونَهَا" الخبرُ في قراءة العامّة. وقرأ زيد بن علي "وَلِنِعْمَةَ دَارٍ" بتاء التانيث مرفوعةً بالابتداء، و"دار" خفضٌ بالإضافة، و"جَنَّاتٌ عَدْنٌ" الخبرُ. و"يَدْخُلُونَهَا" في جميع ذلك نصبٌ على الحال، إلا إذا جعلناه خبراً لـ { جَنَّاتٌ عَدْنٌ }.

وقرأ نافع في روايةٍ "يَدْخُلُونَهَا" بالياءِ مِنْ تحثُ مبنياً للمفعول، وأبو عبد الرحمن "يَدْخُلُونَهَا" بتاء الخطاب مبنياً للفاعل.

قوله: "تَجْرِي" يجوز أن يكونَ منصوباً على الحال مِنْ "جنات" قاله ابن عطية، وأن يكونَ في موضع الصفة لـ "جنات" قاله الحوفي، والوجهان مبنيان على القول في "عَدْنٌ": هل هو معرفةٌ لكونه علماً، أو نكرةً، فقائلُ الحالِ لحظَ الأول، وقائلُ النعتِ لحظَ الثاني.

قوله: "تَجْرِي" الكلامُ في هذه الجملةِ كالكلامِ في الجملةِ قبلها، والخبرُ: إِمَّا لَهُمْ "وَأَمَّا فِيهَا".

(9/245)

قوله: "كذلك" الكافُ في محلِّ نصبٍ على الحال من ضمير المصدر، أو نهثٌ لمصدرٍ مقدر، أو في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ مضمرة، أي: الأمرُ كذلك. و { يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ } مستأنفٌ.

* { الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ

{ تَعْمَلُونَ }

و {1649; لَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمْ} يَحْتَمِلُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِيْمَا تَقَدَّمَ، إِذَا جَعَلْنَا "يَقُولُونَ" خَبْرًا فَلَا بُدَّ مِنْ عَائِدٍ مَحذُوفٍ، أَي: يَقُولُونَ لَهُمْ، وَإِذَا لَمْ تَجْعَلْهُ خَبْرًا كَانَ حَالًا مِنْ "الْمَلَائِكَةِ" / فَيَكُونُ "طَبِيبِينَ" حَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ، وَ "يَقُولُونَ" حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ. وَهِيَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالًا مَقَارِنَةً إِنْ كَانَ الْقَوْلُ وَاقِعًا فِي الدُّنْيَا، وَمَقْدَّرَةً إِنْ كَانَ وَاقِعًا فِي الْآخِرَةِ. وَ "مَا" فِي "بِمَا" مُصَدَّرَةٌ، أَوْ بِمَعْنَى الَّذِي، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ.

* { هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرٌ رَبِّكَ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَا كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ }

وقوله تعالى: {إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ}: وقد تقدّم في آخر الأنعام أن الآخوين يقرآن بالياء من تحت، والباقيين يقرؤون بالتاء من فوق، وهما واضحتان لكونه تأنيثاً مجازياً.

* { فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ }

وقوله تعالى: {فَأَصَابَهُمْ}: عطفتُ على {فَعَلَ الَّذِينَ} وما بينهما اعتراض.

* { وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكذِبِينَ }

(9/246)

قوله تعالى: {أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ}: يجوز في "أَنْ" أَنْ تَكُونَ تَفْسِيرِيَّةً؛ لِأَنَّ الْبِعْثَ يَتَضَمَّنُ قَوْلًا، وَأَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً، أَي: بَعَثْنَاهُ بِأَنْ اعْبُدُوا. وقوله: {مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ} يجوز أَنْ تَكُونَ مُوَصَّوْلَةً، وَأَنْ تَكُونَ نَكْرَةً مُوَصَّوْفَةً، وَالْعَائِدُ عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ مَحذُوفٌ مِنَ الْأَوَّلِ.

* { إِنْ تَحَرَّصَ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ }

وقرأ العامة {إِنْ تَحَرَّصَ}: بكسر الراء مضارع "حَرَصَ" بفتحها، وهي اللغة العالية لغة الحجاز. والحسن وأبو حنيفة "تَحَرَّصَ" بفتح الراء مضارع "حَرَصَ" بكسرهما، وهي لغة لبعضهم، وكذلك النخعي، إلا أنه زاد واواً قبل "إِنْ" فقرأ {وَإِنْ تَحَرَّصَ}.

قوله: {لَا يَهْدِي} قرأ الكوفيون "يَهْدِي" بفتح الياء وكسر الدال، وهذه القراءة تحتل وجهين، أحدهما: أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى اللَّهِ، أَي: لَا يَهْدِي اللَّهُ مَنْ يُضِلُّهُ، فَ "مَنْ" مَفْعُولٌ "يَهْدِي" وبؤيده قراءة أَبِي "فَإِنَّ اللَّهَ لَا هَادِيَ لِمَنْ يُضِلُّ، وَلِمَنْ أَضَلَّ"، وَأَنَّهُ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: {مَنْ يُضِلُّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ}

{ والثاني: أن يكون الموصول هو الفاعل، أي: لا يَهْدِي الْمُضِلُّونَ، و "يَهْدِي" جِيءَ في معنى يهتدي. يقال: هداه قَهْدَى، أي: اهتدى. ويؤيد هذا الوجه قراءة عبد الله "يَهْدِي" بتشديد الدال المكسورة، قَدْغَم. ونقل بعضهم في هذه القراءة كسر الهاءِ على الإتياع، وتحقيقه تقدّم في يونس. والعائدُ على "مَنْ" محذوفٌ: {مَنْ يُضِلُّ}، أي: الذي يُضِلُّه اللهُ. والباقون: "لا يَهْدَى" بضمّ الياءِ وفتح الدالِ مبنياً للمفعول، و "مَنْ" قائمٌ مقامَ فاعله، وعائده محذوفٌ أيضاً.

(9/247)

وَجَوَزَ أبو البقاء في "مَنْ" أن يكونَ مبتدأً و "لا يَهْدِي" خبره، يعني: مقدّمٌ عليه. وهذا خطأ؛ لأنه متى كان الخبرُ فعلاً رافعاً لضميرٍ مستترٍ وجب تأخُّره نحو: "زَيْدٌ لا يَصْرُبُ"، ولو قَدِّمَتْ لالتبس بالفاعل. وقُرئ "لا يَهْدِي" بضمّ الياءِ وكسر الدالِ. قال ابن عطية: "وهي ضعيفةٌ" قال الشيخ: "وإذا تَبَّتْ أَنْ "هَدَى" لَزِمَ بمعنى اهتدى لم تكن ضعيفةً؛ لأنه أدخل همزةً التعديّة على اللازم، فالمعنى: لا يُجْعَلُ مهتدياً مَنْ أضله اللهُ". وقوله: "ومالهم" حُمِلَ على معنى "مَنْ"، فلذلك جُمِعَ. وقُرئ "مَنْ يَضِلُّ" بفتح الياءِ مِنْ "صَلَّ"، أي: لا يَهْدِي مَنْ صَلَّ بِنَفْسِهِ.

* { وَأَفْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَا كِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله تعالى: {وَأَفْسَمُوا}: ظاهره أنه استئنافٌ خبر، وجعله الزمخشريُّ تَسْقَاً علي "وقال الذين أشركوا" إيذاناً بانهما كَفَرَتَانِ عَظِيمَتَانِ. قوله: {وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا} هذان منصوبان على المصدر المؤكّد، أي: وَعَدَ ذَلِكَ، وَحَقُّ حَقًّا. وقيل: "حقاً" نعتٌ لـ "وَعْدٌ" والتقدير: بلى يَبْعَثُهُمْ وَعَدَّ بِذَلِكَ. وقرأ الضحاك: {وَعْدٌ عَلَيْهِ حَقٌّ} برفعهما على أَنْ وَعَدًّا خبرٌ مبتدأٌ مضمّر، أي: بلى بَعَثَهُمْ وَعَدُّ عَلَى اللهِ، و "حَقٌّ": نهتٌ لـ "وَعْدٌ".

* { لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ }

قوله تعالى: {لِيُبَيِّنَ}: هذه اللامُ متعلّقةٌ بالفعلِ المقدّرِ بعد حرفِ الإيجاب، أي: بلى يَبْعَثُهُمْ لِيُبَيِّنَ.

* { إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا أَن نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ }

(9/248)

وقوله تعالى: { كُنْ فَيَكُونُ } قد تقدّم ذلك في البقرة. واللام في "لِشَيْءٍ" وفي "له" لام التبليغ كهي في: "قلت له قم". وجعلها الزجاج للسبب فيهما، أي: لأجل شيء، أن نقول لأجله، وليس بواضح. وقال ابن عطية: "وقوله تعالى { أَنْ تَقُولَ } يُنَزَّلُ مَنْزِلَةً المصدر، كأنه قال: قولنا، ولكن "أَنْ" مع الفعل تعطي استقبالاً ليس في المصدر في أغلب أمرها، وقد تجيء في مواضع لا يُلْحَظُ فيها الزمن كهذه الآية، وكقوله: { وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ } إلى غير ذلك.

قال الشيخ: "وقوله: في أغلب أمرها: ليس بجيد بل تدلُّ على المستقبل في جميع أمورها، وقوله "وقد تجيء إلى آخره" لم يفهم ذلك من "أَنْ"، إنما فهم من نسبة قيام السماء والأرض بأمر الله لأنه لا يختصُّ بالمستقبل دون الماضي في حقه تعالى، ونظيره: { وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا } و"كان" تدلُّ على اقتران مضمون الجملة بالزمن الماضي، وهو تعالى / متصفٌ بذلك في كل زمن.

* { وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَآجِرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ }

قوله تعالى: { حَسَنَةً } فيها أوجه، أحدها: أنها نهت لمصدر محذوف، أي: تَبَوَّئَةً حَسَنَةً. والثاني: أنها منصوبة على المصدر الملاقي لعامله في المعنى؛ لأنَّ معنى "لَنُبَوِّئَنَّهُمْ": لَنُحْسِنَنَّ إِلَيْهِمْ. الثالث: أنها مفعول ثانٍ لأنَّ الفعل قبلها مضمّن معنى: "لَنُعْطِيَنَّهُمْ، و"حَسَنَةً" صفة لموصوفٍ محذوفٍ، أي: داراً حَسَنَةً، وفي تفسير الحسن: داراً حَسَنَةً، وهي المدينة. وقيل: تقديره: منزلة حَسَنَةً وهي العَلْبَةُ على أهل المشرق والمغرب وقيل: "حَسَنَةً" بنفسها هي المفعول من غير حذفٍ موصوفٍ.

(9/249)

وقرأ أمير المؤمنين وابن مسعود ونعيم بن مسيرة: "لَنُتَوَبِّئَنَّهُمْ" بالثاء المثلثة والياء، مضارع أتوى المنقول بهمزة التعديّة مِنْ تَوَى بمعنى أقام، وسبأني أنه قرئ بذلك في السبع في العنكبوت، و"حَسَنَةً" على ما تقدّم، ونزید أنه يجوز أن يكونَ على تَوَعُّع الخافض، أي: في حَسَنَةً. والموصول مبتدأ، والجملة من القسم المحذوف وجوابه خبره، وفيه ردُّ على ثعلب حيث مَتَعَ وقوع جملة القسم خبراً. وجَوَّز أبو البقاء في "الدين" النصب على الاشتغال بفعل مضمّر، أي: لَنُبَوِّئَنَّ الَّذِينَ. ورَدَّه الشيخ: بأنه لا يجوز أن يُفَسَّرَ عاملاً إلا ما جاز أن يعمل، وأنت لو قلت: "زيداً لأضربن" لم يجز، فكذا لا يجوز "زيداً لأضربن".

وقوله: { لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ } يجوز أن يعود الضمير على الكفار، أي: لو كانوا يعلمون ذلك لرجعوا مسلمين، أو على المؤمنين، أي: لاجتهدوا في الهجرة والإحسان، كما فعل غيرهم.

* { الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ }

قوله تعالى: {الَّذِينَ صَبَرُوا}: مَحَلَّهُ رَفْعٌ عَلَى "هَمْ" أَوْ نَصْبٌ عَلَى "أَمْدُحْ"، ويجوز أن يكونَ تابعاً للموصولِ قبله نعتاً أو بدلاً أو بياناً فمحله محلّه.

* { وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِيَا إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ }

قوله تعالى: {نُوْحِيَا إِلَيْهِمْ}: قد تقدّم في آخر يوسف. وقرأت فرقة "يُوحِي"، أي: الله.

* { وَالْبَيِّنَاتِ وَالرُّبْرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ }

(9/250)

قوله تعالى: {بِالْبَيِّنَاتِ}: فيه ثمانية أوجه، أحدهما: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ "رِجَالًا" فيتعلّق بمحذوفٍ، أي: رجالاً ملتبسين بالبينات، أي: مُصاحبين لها. وهو وجهٌ حسنٌ ذكره الزمخشري لا محذورٌ فيه. الثاني: أنه متعلقٌ بـ "أَرْسَلْنَا" داخلاً تحت حكم الاستثناء مع "رِجَالًا"، أي: وما أَرْسَلْنَا إِلَّا رِجَالًا بِالْبَيِّنَاتِ كَقَوْلِكَ: "وما ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا بِالسُّوْطِ"، لأنَّ أصله: ضَرَبْتُ زَيْدًا بِالسُّوْطِ. وضعفه أبو البقاء بأنَّ ما قبل "إِلَّا" لا يعمل فيما بعدهم إذا تمَّ الكلام على "إِلَّا" وما يليها. قال: "وإلا أنه قد جاء في الشعر: 2971- تَسْتَهُمُ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَتَهُمْ * وَلَا يُعَذَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ"

قال الشيخ: وما أجازهُ الحوفيُّ والزمخشريُّ لا يُجيزُهُ البصريون، إذ لا يُجيزون أن يقع بعد "إِلَّا" إلا مستثنى منه أو تابعٌ لذلك، وما ظنَّ بخلافه قدّر له عاملٌ. وأجاز الكسائيُّ أن يليها معمولٌ ما قبلها مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً، نحو: ما صَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ، وما صَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا وما مَرَّ إِلَّا زَيْدٌ بِعَمْرٍو، ووافقهُ ابنُ الأنباريِّ في المرفوع، والأخفش في الطرف وعديله، فما لاقاه يتمسّي على قول الكسائيِّ والأخفش. الثالث: أنه يتعلّق بأَرْسَلْنَا أيضاً، إلا أنه نية التقديم قبل أداة الاستثناء تقديره: وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبْرِ إِلَّا رِجَالًا، حتى لا يكونَ ما بعد "إِلَّا" معمولين متأخرين لفظاً وربته داخلين تحت الحصر لما قبل "إِلَّا"، حكاة ابن عطفية.

(9/251)

الرابع: أنه متعلقٌ بـ "نُوْحِيَا" كما تقول: "أُوْحِي إِلَيْهِ بِحَقِّ"، ذكره الزمخشري وأبو البقاء. الخامس: أن الباءَ مزيدةٌ في "بِالْبَيِّنَاتِ" وعلى هذا فيكون "بِالْبَيِّنَاتِ" هو القائم مقام الفاعل لأنها هي الموحاة. السادس: أن الجارَّ متعلقٌ

بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنَ القائمِ مَقَامَ الفاعلِ، وهو "إليهم" ذكرهما أبو البقاء، وهما ضعيفان جداً معنًى وصناعَةً.
 السابغ: أن يتعلّق بـ "لا تعلمون" على أنّ الشرطَ/ في معنى التكبّيتِ والإلزامِ، كقول الأجير: "إن كنتُ عَمِلْتُ لكَ فَأَعْطِنِي حَقِي". قال الزمخشري: "وقوله: "فاسألوا أهلَّ" اعتراضٌ على الوجوه المتقدّمة" ويعني بقوله "فاسألوا" الجزاءَ وشرطه، وأمّا على الوجهِ الأخيرِ فعدَمُ الاعتراضِ واضحٌ.
 الثامن: أنه متعلّقٌ بمحذوفٍ جواباً لسؤالٍ مقدرٍ، كأنه قيل: بم أرسلوا؟ فقيل: أرسلوا بالبينات والرُّبْرِ. كذا قدّره الزمخشري، وهو أحسنُ مِنْ تقديرِ أبي البقاء: "بُعُثُوا"، لموافقته للدالِّ عليه لفظاً ومعنًى.

* { أَقَامِنَ الَّذِينَ مَكَّرُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ }

قوله تعالى: { السَّيِّئَاتِ } : فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: المَكَّرَاتِ السيئاتِ، ولم يذكر الزمخشري غيرَه. الثاني: أنه مَفْعُولٌ به على تضمين "مَكَّرُوا" عَمِلُوا وفعلوا، وعلى هذين الوجهين فقوله: { أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ } مفعولٌ بـ "أَمِنَ". الثالث: أنه منصوبٌ بـ "أَمِنَ"، أي: أَمِنُوا العقوباتِ السيئاتِ، وعلى هذا فقوله { أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ } بدلٌ من "السيئات".

* { أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَؤُوفٌ رَحِيمٌ }

(9/252)

قوله تعالى: { عَلَى تَخَوُّفٍ } : متعلّقٌ بمحذوفٍ، فإنه حالٌ مِنْ فاعلٍ "يأخذهم"، وإمّا مِنْ مفعوله، ذكرهما أبو البقاء. والظاهرُ كونه حالاً من المفعولِ دونِ الفاعلِ.
 والتخوُّفُ: التَّنْقُصُ. حكى الزمخشري أن عمر بن الخطاب سألهم على المنبر عنها فسكتوا، فقام شيخ من هذيل فقال: هذه لغتنا: التَخَوُّفُ: التَّنْقُصُ قال: فهل تعرف [العربُ] ذلك في أشعارها؟ قال: نعم. قال شاعرنا وأنشد:
 2972- تَخَوُّفُ الرَّجُلِ مِنْهَا تَامِكاً قَرْدٌ * كَمَا تَخَوُّفُ النَّبْعَةِ السَّقْنُ
 فقال عمر: "أيها الناسُ، عليكم بديوانكم لا يَصِلُ". قالوا: وما ديواننا؟ قال: "شعرُ الجاهلية، فإنَّ فيه تفسيرَ كتابكم".
 قلت: وكان الزمخشريُّ تَسَبَّبَ البيتَ قبل ذلك لزهير، وكأنه سهوٌ، فإنه لأبي كبير الهذلي، ويؤيد ذلك قول الرجل: "قال شاعرنا"، وكان هُدَلِيّاً كما حكاه هو. وقيل: التَخَوُّفُ: الخوفُ.

* { أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَّبِعُونَهُ ظُلُمًا عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ }

قوله تعالى: أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَّبِعُونَهُ ظُلُمًا عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ } : قرأ الأخوان "تَرَوْا" بالخطابِ جَرَباً على

قوله { فَإِنَّ رَبِّكُمْ }، والباقون بالياء جزيًا على قوله: { أَقَامَنَّ الَّذِينَ مَكَرُوا }،
وأما قوله: { أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ } فقرأه حمزةً أيضاً بالخطاب، ووافق ابن
عامر فيه، فحصل من مجموع الآيتين أنَّ حمزةً بالخطاب فيهما، والكسائيَّ
بالخطاب في الأول والعيبه في الثاني، وابن عامر بالعكس، والباقون بالغيبة
فيهما.

(9/253)

فأما توجيهه الأولى فقد تقدّم، وأما الخطاب في الثانية فجزيًا على قوله
{ وَبَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ } وأما تفرقة الكسائيَّ وابن عامر بين الاعتبارين وأنَّ
كلا منهما صحيحٌ.
قوله: { مِنْ شَيْءٍ } هذا بيان لما في قوله: { مَا خَلَقَ اللَّهُ } فإنها موصولةٌ
بمعنى الذي. فإن قلت: كيف يُبين الموصول - وهو مبهمٌ - بـ "شيء" وهو مبهمٌ،
بل أتهم ممّا قبله؟ فالجواب أن شيئاً قد اتضح وظهر بوصفه بالجملة بعده،
وهي { يَتَقَيًّا ظِلَّاهُ }.
قال الزمخشري: "وما موصولة بـ { خَلَقَ اللَّهُ } وهو مبهمٌ، بيّنه { مِنْ شَيْءٍ }
يَتَقَيًّا ظِلَّاهُ". وقال ابن عطية: "وقوله { مِنْ شَيْءٍ } لفظ عامٌ في كل ما
اقتصنه الصفة من قوله { يَتَقَيًّا ظِلَّاهُ } فظاهر هاتين العبارتين أن جملة { يَتَقَيًّا
ظِلَّاهُ } صفة لشيء، وأما غيرهما فإنه قد صرح بعدم كون الجملة صفةً فإنه
قال: "والمعنى: من شيء له ظلٌّ من جبلٍ وشجرٍ وبنائٍ وجسمٍ قائم. وقوله:
{ يَتَقَيًّا ظِلَّاهُ } إخبارٌ عن قوله { مِنْ شَيْءٍ } ليس بوصفٍ له، وهذا الإخبار يدلُّ
على ذلك الوصف المحذوف الذي تقدّره: هو له ظلٌّ" وفيه تكلفٌ لا حاجة له،
والصفة أبين. و { مِنْ شَيْءٍ } في محل نصبٍ على الحال من الموصول، أو
متعلقٌ بمحذوفٍ على جهة البيان، أي: أعني من شيء.

والتفويضُ: تَفَعَّلَ مِنْ فاءٍ يَفِيءُ، أي: رَجَعَ، و "فاء" قاصرٌ، فإذا أريد تعديته عُذِّي
بالهمزة كقوله تعالى: { مَا أَقَاءَ / اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ } أو بالتضعيف نحو: قَيَّ اللَّهُ
الظلَّ قَتَقَيًّا. وَتَقَيًّا مطاوعٌ فهو لازمٌ. ووقع في شعر أبي تمام متعدياً في قوله:
2973- طَلَبْتُ ربيعَ ربيعةِ المُمَرَى لها * وتَفَيَّاتٌ ظلاله مَمْدودا

(9/254)

واختلَفَ في القِيءِ فقيل: هو مُطْلَقُ الظلِّ سواءً كان قبل الزوالٍ أو بعده، وهو
الموافقٌ لمعنى الآية ههنا. وقيل: "ما كان [قبل] الزوال فهو ظلٌّ فقط، وما
كان بعده فهو ظلٌّ وقِيءٌ"، فالظلُّ أعمُّ، يُرَوَى ذلك عن رؤبة ابن العجاج. وقيل:
بل يختصُّ الظلُّ بما قبل الزوال والقِيءُ بما بعده. قال الأزهرى: "تَقَيُّ الظلالِ
رجوعُها بعد انتصافِ النهار، فالتفويضُ لا يكون إلا بالعشيِّ، وما انصرفت عنه
الشمسُ، والظلُّ ما يكون بالغداة، وهو ما لم تتلَّ [الشمس] قال الشاعر:
2975- فلا الظلُّ من بَرَدِ الصُّحَى تَسْتطيعُه * ولا الفِيءُ من بَرَدِ العَشِيِّ تَدُوُّ

وقال امرؤ القيس أيضاً:
 2975- يَتَمَمَتِ العَيْنَ التي عند ضارح * يَفِيءُ عليها الظلُّ عَرَمَها طام
 وقد خطأ ابن قتيبة الناس في إطلاقهم القِيءَ على ما قبل الزوال، وقال: إنما
 يُطلَقُ على ما بعده، واستدل بالاشتقاق فإن الفيء هو الرجوع وهو متحقق ما
 بعد الزوال، فإن الظلَّ يَرْجِعُ إلى جهة المشرق بعد الزوال بعدما تَسَحَّته
 الشمسُ قبل الزوال.
 وقرأ أبو عمرو "تَفَيَّأً" بالتاء مِنْ فوقٍ مراعاةً لتأنيث الجمع، وبها قرأ يعقوب،
 والباقون بالياء لأنه تأنيث مجازي.
 وقرأ العامة "ظلاله" جمع ظلٍّ، وعيسى بن عمر "ظُلُلُهُ" جمع "ظُلَّةٍ" كَعُرْفَةٍ
 وَعُرْفٍ. قال صاحب اللوامح "في قراءة عيسى "ظُلُلُهُ": "والظلة: العَيْمُ، وهو
 جسمٌ، وبالكسر القِيءُ وهو عَرَضٌ، فرأى عيسى أن التَفَيُّو الذي هو الرجوعُ
 بالأجسام أولى منه بالأعراض، وأما في العامة فعلى الاستعارة".

(9/255)

قوله: "عن اليمين" فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها تتعلَّقُ بـ "يتفياً"، ومعناها
 المجاوزة، أي: تتجاوز الظلالُ عن اليمين إلى الشمال. الثاني: أنها متعلقةٌ
 بمحذوفٍ على أنها حالٌ من "ظلاله". الثالث: أنها اسمٌ بمعنى جانب، فعلى هذا
 تَنَصَّبُ على الطرف.
 وقوله: {عَنِ اليمينِ وَالشَّمَائِلِ} فيه سؤالان، أحدهما: ما المراد باليمين
 والشَّمَائِلِ؟ والثاني: كيف أفرد الأولَ وجوع الثاني؟ وأجيب عن الأول بأجوبة،
 أحدها: أن اليمينَ يمينُ الفلكِ وهو المشرقُ، والشَّمَائِلُ شماله وهي المغربُ،
 وحُصَّ هذان الجانبان لأن أقوى الإنسان جانباه وهما يمينه وشماله، وجعل
 المشرقَ يميناً؛ لأن منه تظهر حركة الفلكِ اليومية.

الثاني: البلدةُ التي عَرَّضَها أقلُّ مِنْ مِيلِ الشمسِ تكون الشمسُ صيفاً عن
 يمين البلدِ فيقع الظلُّ عن يمينهم.
 الثالث: أن المنصوبَ للعبارة: كل جِزْمٍ له ظلُّ كالجبلِ والشجرِ، والذي يترتَّبُ
 فيه الأيمان والشَّمَائِلِ إنما هو البشرُ فقط، لكنَّ ذَكَرَ الأيمانَ والشَّمَائِلِ هنا على
 سبيل الاستعارة.
 الرابع: قال الزمخشري: "أو لم يَرَوْا إلى ما خَلَقَ الله من الأجرامِ التي لها
 ظلالٌ متفَيِّئةٌ عن أيمانها وشَّمَائِلِها عن جانبي كل واحدٍ منها وشقيته استعارةً من
 يمين الإنسان وشمائله لجانبي الشيء، أي: تَرْجِعُ من جانبٍ إلى جانبٍ". وهذا
 قريبٌ ممَّا قبله.
 وأجيب عن الثاني بأجوبة، أحدها: أن الابتداءَ يقع من اليمين وهو شيءٌ واحدٌ،
 فلذلك وَحَّدَ اليمينَ ثم يَنْتَقِصُ شيئاً فشيئاً، حالاً بعد حالٍ/ فهو بمعنى الجمع،
 فَصَدَّقَ على كلِّ حالٍ لفظه "الشمال"، فَتَعَدَّدَ بتعددِ الحالات. وإلى قريبٍ منه
 نحا أبو البقاء.
 والثاني: قال الزمخشري: "واليمين بمعنى الأيمان" يعني أنه مفردٌ قائمٌ مقامَ
 الجمع، وحينئذٍ فهما في المعنى جمعان كقوله {وَيُولَوْنَ الدُّبُرَ} أي: الأدبار.

(9/256)

الثالث: قال الفراء: "كأنه إذا وَحَدَّ دَهَبَ إلى واحدٍ من ذواتِ الظلال، وإذا جَمَعَ دَهَبَ إلى كلها، لأنَّ قولَه {مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ} لفظٌ واحدٌ ومعناه الجمعُ، فعَبَّرَ عن أحدهما بلفظِ الواحدِ كقوله تعالى: {وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ} وقوله: {حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ}.

{. الرابع: أتَا إذا فَسَّرْنَا اليمينَ بالمشرقِ كانت النقطةُ التي هي مَشْرِقُ الشمسِ واحدةً بعينها، فكانت اليمينُ واحدةً، وأمَّا الشمالُ فهي عباراتٌ عن الانحرافاتِ الواقعةِ في تلكِ الظلالِ بعد وقوعِها على الأرضِ وهي كثيرةٌ، فلذلك عَبَّرَ عنها بصيغةِ الجمعِ.

الخامس: قال الكرهاني: "يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ الشِّمَالُ وَالْحَلْفُ وَالْقُدَامُ؛ لِأَنَّ الظِّلَّ يَفِيءُ مِنْ الجِهَاتِ كُلِّهَا، فَيُدِيءُ بِالْيَمِينِ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ التَّفْيِئِ مِنْهَا أَوْ تَيَمُّنًا بِذِكْرِهَا، ثُمَّ جَمَعَ الباقِي على لَفْظِ الشِّمَالِ لِمَا بَيْنَ اليمينِ واليساءِ مِنَ التَّنَادُّ، وَتَرَلَّ الْقُدَامُ وَالخَلْفَ مَنْزِلَةَ الشِّمَالِ لِمَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اليمينِ مِنَ الخِلَافِ".

السادس: قال ابن عطية: "وما قال بعضُ النَّاسِ: مِنْ أَنَّ اليمينَ أَوْلُ وَقَعَةٍ لِلظِّلِّ بَعْدَ الزَّوَالِ ثُمَّ الأخرِ الغروبِ هي عن الشِّمَالِ، وَلذلك جَمَعَ الشِّمَالِ وَأَفْرَدَ اليمينِ، فَتخْلِطُ مِنَ القَوْلِ، وَيَبْطُلُ مِنْ جِهَاتٍ وَقَالَ ابن عباس: "إذا صَلَّيْتَ الفَجْرَ كان ما بَيْنَ مَطْلَعِ الشمسِ وَمَغْرِبِهَا ظِلًّا ثُمَّ بَعَثَ اللهُ عَلَيْهِ الشمسَ دَلِيلًا، فَقَبِضَ إِلَيْهِ الظِّلَّ، فَعَلَى هَذَا فَأَوْلُ دُرُورِ الشمسِ فالظِّلُّ عن يَمِينِ مُسْتَقْبِلِ الجَنُوبِ، ثُمَّ يَبْدَأُ الانْحِرَافُ فَهُوَ عَنِ الشِّمَالِ؛ لِأَنَّهُ حَرَكَاتٌ كَثِيرَةٌ وَظِلَالٌ مُتَقَطَعَةٌ فَهِيَ شِمَالٌ كَثِيرَةٌ، فَكان الظِّلُّ عن اليمينِ مُتَصِلًا واحِدًا عامًّا لِكُلِّ شَيْءٍ".

(9/257)

السابع: قال ابن الضائع: "أَفْرَدَ وَجَمَعَ بالنظرِ إلى الغائتين؛ لِأَنَّ ظِلَّ العَدَاةِ يَصْمَجِلُ حَتَّى لا يَبْقَى مِنْهُ إِلا اليسيرُ، فَكانه في جِهَةٍ واحِدَةٍ، وَهِيَ فِي العَنَشِيِّ على العكسِ لاسْتِيلائِهِ على جميعِ الجِهَاتِ، فَلِحِظَتِ الغائتَيْنِ فِي الآيَةِ. هَذَا مِنْ جِهَةِ المَعْنَى، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ فَفِيهِ مُطابَقَةٌ؛ لِأَنَّ "سُجَّدًا" جَمَعَ فَطابِقَهُ جَمْعُ الشِّمَالِ لِاتِّصَالِهِ بِهِ، فَحَصَلَ فِي الآيَةِ مُطابَقَةُ اللَّفْظِ للمَعْنَى وَلِحِظَتُهُمَا مَعًا، وَتِلْكَ الغايَةُ فِي الإِعْجَازِ".

قوله: "سُجَّدًا" حَالًا مِنْ "ظلاله" و "سُجَّدًا" جَمَعَ ساجِدٍ كَشاهِدٍ وَشُهَدَاءٍ، وَرَافِعٍ وَرُكْعٍ.

قوله: {وَهُمْ دَاخِرُونَ} فِي هَذِهِ الجُمْلَةِ ثَلَاثَةٌ أَوجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّها حَالٌ مِنَ الهاءِ فِي "ظلاله". قَالَ الزَّمَخَشَرِيُّ: "لأنه فِي مَعْنَى الجَمْعِ، وَهُوَ ما خَلَقَ اللهُ مِنْ شَيْءٍ لَهُ ظِلٌّ وَجُمِعَ بِالواوِ وَالنونِ؛ لِأَنَّ الدُّخُورَ مِنْ أوصافِ العَقْلَاءِ، أَوْ لِأَنَّ فِي جُمْلَةٍ ذَلِكَ مَنْ يَعْقِلُ فَعُلِبَ".

وقد رَدَّ الشَّيْخُ هَذَا: بِأَنَّ الجَمْهُورَ لا يُجِيزُونَ مَجِيءَ الحَالِ مِنَ المِضَافِ إِلَيْهِ، وَهُوَ نَظِيرٌ: "جاءني غلامٌ هِنْدِي ضاحكٌ" قَالَ: "وَمَنْ أَجَازَ مَجِيئُها مِنْهُ إِذا كان المِضَافُ

جزءاً أو كالجزم جَوَزَ الحالية منه هنا، لأنَّ الظَّلَّ كالجزم إذ هو ناشئ عنه".
 الثاني: أنها حالٌ من الضمير المستتر في "سَجَدًا" فهي حالٌ متداخلةٌ.
 الثالث: أنها حالٌ مِنْ "ظلاله" فينتصبُ عنه حالان.

(9/258)

ثم لك في هذه الواو اعتباران، أحدهما: أن تجعلها عاطفةً حالاً على مثلها فهي عاطفةٌ، وليست بواو حال، وإن كان خُلُوُّ الجملة الاسمية الواقعة حالاً من الواو قليلاً أو ممتنعاً على رأي. وممَّن صرَّح بأنها عاطفةٌ أبو البقاء. والثاني: أنها واوُ الحال، وعلى هذا فيقال: كيف يقتضي العاملُ حالين؟ فالجوابُ أنه جاز ذلك لأنَّ الثانيةً بدلٌ من الأولى، فإن أريد بالسجود التذلل والخضوع فهو/ بدلٌ كلٍ من كل، وإن أريد به حقيقته فهو بدلٌ اشتمال؛ إذ السجودُ مشتملٌ على الدُّخور، ونظير ما نحن فيه: "جاء زيد ضاحكاً وهو شاكٍ" فقولك "وهو شاكٍ" يحتمل الحالية من "زيد" أو من ضمير "ضاحكاً".
 والدُّخور: التواضعُ قال:

2976- فلم يَبْقَ إلا داخِرٌ في مُحَيَّسٍ * ومُيَجَّزٌ في غير أرضِكَ في جُحْرِ
 وقيل: هو القهْرُ والغلبةُ. ومعنى داخِرُونَ: اذْلاؤُ صاغِرُونَ.

* { وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ } {

قوله تعالى: { مِنْ دَابَّةٍ } : يجوز أن يكونَ بياناً لما في السموات وما في الأرض، ويكون لله تعالى في سمائه خَلْقٌ يَدْبُونَ كما يَدْبُ الخَلْقُ الذي في الأرض. ويجوز أن يكونَ بياناً لما في الأرض فقط. قال الزمخشري: "فإن قلت: فهلاً جِيءَ بـ "مَنْ" دونَ "ما" تغليبا للعقلاء من الدوابِّ على غيرهم؟ قلت: لأنه لو جِيءَ بـ "مَنْ" لم يكن فيه دليلٌ على التغليب فكان متناولاً للعقلاء خاصة فجيء بما هو صالحٌ للعقلاء وغيرهم إرادة العموم".

(9/259)

قال الشيخ: "وظاهرُ السؤالِ تسليمُ أنَّ "مَنْ" قد تشمل العقلاء وغيرهم على جهة التغليب، وظاهرُ الجوابِ تخصيصُ "مَنْ" بالعقلاء، وأنَّ الصالحَ للعقلاء [وغيرهم] "ما" دونَ "مَنْ" وهذا ليس بجواب؛ لأنه أورد السؤالَ على التسليم، ثم أورد الجوابَ على غير التسليم، فصار المعنى: أنَّ "مَنْ" يُعَلَّبُ بها والجوابُ لا يُعَلَّبُ بها، وهذا في الحقيقة ليس بجواب".
 قوله: { وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ } يجوز أن تكونَ الجملةُ استثناءً أخبر عنهم بذلك، وأن تكونَ حالاً مِنْ فاعلٍ "يَسْجُدُ".

* { يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِّنْ قُوَّتِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ } {

قوله تعالى: {يَخَافُونَ} يجوز فيها أن تكون مفسرة لعدم استكبارهم، كأنه قيل: ما لهم لا يستكبرون؟ فأجيب بذلك، ويحتمل أن تكون حالاً من فاعل "لا يستكبرون" ومعنى {يَخَافُونَ رَبَّهُمْ} أي: عقابه.

قوله: {مَنْ قَوْقِهِمْ} يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن تتعلق بـ "يخافون"، أي: يخافون عذاب ربهم كأننا من فوقهم؛ لأن العذاب إنما ينزل من فوق. الثاني: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من "ربهم" أي يخافون ربهم عالياً عليهم، قاهراً لهم، كقوله تعالى: {وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ}.

* { وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهِينَ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ قَارِهَبُونَ }

قوله تعالى: {اثْنَيْنِ}: فيه قولان، أحدهما: أنه مؤكد لـ "إلهين" وعليه أكثر الناس، و "اتخذ" على هذا يحتمل أن تكون متعدية لواحد، وأن تكون متعدية لاثنين، والثاني منها محذوف، أي: لا تتخذوا إلهين اثنين معبوداً. والثاني: أن "اثنين" مفعول أول، وإنما آخر، والأصل: لا تتخذوا اثنين إلهين، وفيه بُعد.

(9/260)

وقال أبو البقاء: "هو مفعول ثانٍ" وهذا كالغلط إذ لا معنى لذلك البتة، وكلام الزمخشري هنا يفهم أنه ليس بتأكيد فإنه قال: "فإن قلت: إنما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين، فقالوا: عندي رجال ثلاثة وأفراس أربعة؛ لأن المعدود عار عن العدد الخاص، فأما رجل ورجلان وقرس وقرسان فمعدودان فيهما دلالة على العدد، فلا حاجة على أن يقال: رجل واحد، ورجلان اثنان، فما وجه قوله تعالى {إِلَهِينِ اثْنَيْنِ}؟ قلت: الاسم الحامل لمعنى الأفراد أو التثنية دل على أن المعنى على شيئين: على الجنسية والعدد المخصوص، فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذي يساق إليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكد العدد، فدل به على القصد إليه والعناية به، ألا ترى أنك لو قلت: إله، ولم تؤكد بواحد لم يحسن، وحيل أنك ثبت الإلهية لا الوحدانية".

وقال الشيخ: "لما كان الاسم الموضوع للأفراد والتثنية قد يتجاوز به فيراد به الجنس نحو: نعم الرجل زيد، ونعم الرجلان الزيدان، وقول الشاعر:

2977- فإن النار بالعودين تُدكى * وإن أولها الكلام

أكد الموضوع لهما بالوصف ف قيل: إلهين اثنين، وقيل: إله واحد".

قوله: "فإيائي" منصوب بفعل مضمير مقدر بعدهن يفسره هذا الظاهر، أي: إيائي اربوا فارهبون. وقدّر ابن عطية "ارهبوا إيائي فارهبون". قال الشيخ: "وهو دهل عن القاعدة النحوية، وهي أن المفعول إذا كان ضميراً منفصلاً والفعل متعدداً لواحد وجب تأخير الفعل نحو: {إِيَّاكَ تَعْبُدُ} ولا يجوز أن يتقدم إلا في ضرورة كقوله:

2978- إليك حتى بلغت إياكا

(9/261)

وهذا قد مرَّ تقريره في أول البقرة. وقد يُجاب عن ابن عطية: بأنه لا يقُبُح في الأمور التقديرية ما يقبُح في [الأمور] اللفظية. وفي قوله: "فإيَّاي" التفاتٌ من عَيْبَةٍ وهي قوله {وَقَالَ اللَّهُ} إلى تكلم وهو قوله "فإيَّاي" ثم التفت إلى الغيبة أيضاً في قوله: {وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ}.

* { وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِباً أَفَعَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ }

قوله تعالى: {وَاصِباً}: حالٌ من "الدِّين" العاملُ فيها الاستقراءُ المتضمَّنُ الجارُّ الواقعُ خبراً. والواصبُ: الدائم، قال حسان:
2979- غَيْرُهُ الرِّيحُ تَسْفِي بِهِ * وَهَزِيمٌ رَعْدُهُ وَاصِبٌ
[وقال] أبو الأسود:

2980- لا أَبْتَغِي الحَمْدَ القليلَ بقاؤه * يوماً يَدَمُّ الدهرَ أَجْمَعَ واصباً
والوَاصِبُ: العليلُ لمداومةِ السَّقَمِ له. وقيل: مِنَ الوَصْبِ وهو التَّعَبُ، ويكون حينئذٍ على التَّسَبُّبِ، أي: ذا وَصْبٍ؛ لأنَّ الدينَ فيه تكاليفٌ ومَسَاقٍ على العبادِ، فهو كقوله:

2981- * أضحى فؤادي به فاتنا
أي: ذا فُتُونٍ، وقيل: الواصبُ: الخالصُ.

(9/262)

وقال ابن عطية: والواوُ في قوله: {وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ} عاطفةٌ على قوله {إِلَاهٌ وَاحِدٌ}، ويجوز أن تكونَ واوُ ابتداءً. قال الشيخ: "ولا يُقال واوُ ابتداءً إلا لوأوَ الحال، ولا تظهر هنا الحال". قلت: وقد يُطلقون واوُ الابتداء، ويريدون واوُ الاستئناف، أي: التي لم يُقصدَ بها عطفٌ ولا تَشْرِيكٌ، وقد نَصُّوا على ذلك فقالوا: قد يُؤتى بالواوِ أولَ كلامٍ من غيرِ قَصْدٍ إلى عَطْفٍ. واستدلوا على ذلك بإتيانهم بها في أولِ قصائدهم وأشعارهم، وهو كثيرٌ جداً. ومعنى قوله "عاطفة" على قوله {إِلَاهٌ وَاحِدٌ}، أي: أنها عَطَفَتْ جملةً على مفرد، فيجبُ تأويلها بمفردٍ لأنها عَطَفَتْ على الخبرِ فيكونُ خبراً، ويجوز على كونها عاطفةً أن تكونَ عاطفةً على الجملةِ بأسرها، وهي قوله {إِنَّمَا هُوَ إِلَاهٌ وَاحِدٌ} وكانَ ابنُ عطية قَصَدَ بواوِ الابتداءِ هذا، فإنها استئنافيةٌ.

* { وَمَا بِكُمْ مِّنْ نُّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ تُمْ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ }

قوله تعالى: {وَمَا بِكُمْ}؛ يجوز في "ما" وجهان؛ أحدهما: أن تكونَ موصولةً، والجارُّ صلُّتها، وهي مبتدأ، والخبرُ قوله {مِّنَ اللَّهِ} والفاءُ زائدةٌ في الخبرِ لتضمينِ الموصولِ معنى الشرطِ، تقديره: والذي استقرَّ بكم. و {مِّنْ نُّعْمَةٍ}

بيان للموصول. وقدّر بعضهم متعلق "بكم" خاصاً فقال: "ما حلّ بكم أو نزل بكم" وليس بجيد؛ إذ لا يُقدَّر إلا كونه مطلقاً.

(9/263)

والثاني: أنها شرطية، وفعلُ الشرطِ بعدها محذوفٌ وإليه نحا الفراء، وتبعه الحوفيُّ وأبو البقاء. قال الفراء: "التقدير: وما يكن بكم". وقد رُدَّ هذا بأنه لا يُحذفُ فعلٌ إلا بعد "إن" خاصةً، في موضعين، أحدهما: أن يكون في باب الاشتغال نحو: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} لأنَّ المحذوفَ في حكم المذكور. والثاني: أن تكون "إن" متلوَّةً بـ "لا" النافية، وأن يدلَّ على الشرط ما تقدّمه من الكلام كقوله:

2982- فطَلَّفَهَا فَلَسَّتْ لَهَا بِكُفٍّ * وَاللَّيْلُ مَفْرَقُكَ الْحُسَامُ
أي: وإن لا تُطَلِّفَهَا، فَحَدَفَ لدلالة قوله "فَطَلَّفَهَا" عليه فإن لم توجد "لا" النافية، أو كانت الأداة غير "إن" لم يُحذفَ إلا ضرورةً، مثالُ الأول:
2983- قَالَتْ بِنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ * كَانَ غَنِيًّا مُعْدِمًا قَالَتْ: وَإِنْ
أي: وإن كان غنياً رَضِيئته. ومثالُ الثاني:
2984- صَعْدَةَ نَابِتُهُ فِي حَائِرٍ * أَيُّمَا الرِّيحِ تُمَيِّلُهَا تَمِيلُ
وقول الآخر:

2985- فَمَتَى وَإِغْلُ بَيْتِهِمْ يُحَيُّو * ه وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي
قوله: {قَالِيهِ تَجَارُونَ} الفاءُ جوابٌ "إذا". والجوارُ رَفْعُ الصوتِ، قال رؤبة يصفُ راهباً:

2986- يُرَاوِخُ مِنْ صَلَوَاتِ الْمَلِيدِ * كِ طَوْرًا سُجُودًا وَطَوْرًا جُورًا
ومنهم مَنْ قَيَّدَهُ بالاستغاثه، وأنشد الزمخشري:

2987- جَارُ سَاعَاتِ النَّيَامِ لِرَبِّهِ *
وقيل: الجوارُ كالجوار، جَارُ النَّوْرِ وَخَارٌ وَاحِدٌ، إِلَّا أَنَّ هَذَا مَهْمُوزُ الْعَيْنِ وَذَلِكَ مَعْتَلًا. وقال الراغب: "جَارٌ إِذَا أَفْرَطَ فِي الدَّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ، تَشْبِيهَا بِجُورِ الْوَحْشِيَّاتِ".

وقرأ الزهري: "تَجْرُونَ" بحذفِ الهمزة وإلقاء حركتها على الساكنِ قبلها، كما قرأ نافع "رِدًّا" في "رِدْءًا".

* { تُمْ إِذَا كَشَفَ الصُّرَّ عَنْكُمْ إِذَا قَرِيْقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ }

(9/264)

قوله تعالى: {إِذَا كَشَفَ}: "إذا" الأولى شرطية والثانية فجائية جوابها. وفي الآية دليلٌ على أن "إذا" الشرطية لا تكونُ معمولةً لجوابها؛ لأنَّ ما بعد "إذا" الفجائية لا يعمل فيما قبلها.
وقرأ قتادة "كاشف" على فاعل. قال الزمخشري: "بمعنى قَعَلَ، وهو أقوى مِنْ "كَشَفَ" لأنَّ بناءَ المغالبةِ يدلُّ على المبالغة".

قوله: "منكم" يجوز أن يكونَ صفةً لـ "فريق" و "من" للتبويض، ويجوز أن تكونَ للبيان. قال الزمخشري: "كأنه قال: إذا فريقٌ كافرٌ، وهم أتم".

* { لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَتَلَمَّوْنَ }

قوله تعالى: {لِيَكْفُرُوا}: في هذه اللامِ ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أنها لامٌ كي، وهي متعلقةٌ بـ "يُشْرِكُونَ"، أي: إنَّ إشراكهم سببُه كفرهم به. الثاني: أنها لامٌ الصيرورة، أي: صار أمرهم إلى ذلك. الثالث: أنها لامٌ الأمر، وإليه نحا الزمخشريُّ.

وقرأ أبو العالية - ورواها مكحول عن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه صلى الله عليه وسلم "قِيمْتَعُوا" بضمَّ الياءِ مِنْ تحثُ، ساكنَ الميمِ مفتوحِ التاء، مضارعٌ مُتَعٍ مبنياً للمفعول. { فَسَوْفَ يَتَلَمَّوْنَ } بالياءِ مِنْ تحثُ أيضاً. وهذا المضارعُ في هذه القراءةِ يجوزُ أن يكونَ حَذْفُ النونِ فيه: إمَّا للنصبِ عطفاً على "ليكفروا" إن كانت لامٌ كي، أو للصيرورة، وإمَّا للنصبِ أيضاً، ولكنَّ على جوابِ الأمرِ إن كانت اللامُ للأمر. ويجوزُ أن يكونَ حَذْفُهَا للجزمِ عطفاً على "ليكفروا" إن كانت للأمر أيضاً.

* { وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيْبًا مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ تَاللَّهِ لَسَأَلَنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ }

(9/265)

قوله تعالى: {لِمَا لَا يَعْلَمُونَ}: الضميرُ في "يَعْلَمُونَ" يجوزُ أن يكونَ للكفار، أي: لما لا يَعْلَمُ الكفار، ومعنى لا يَعْلَمونها: أنهم يُسَمِّوْهَا آلِهَةً، ويعتقدون أنها تُصُفُّ وتُتَفَعَّلُ وتُتَمَعَّنُ وليس الأمرُ كذلك. ويجوزُ أن يكونَ للآلهة وهي الأصنامُ، أي: لأشياءٍ غيرِ موصوفةٍ بالعلم.

و "نصيبياً" هو المفعول الأول، والجائرُ قبله هو الثاني، أي: وَيُصَيِّرُونَ للأصنامِ نصيباً. و {مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ} يجوزُ أن يكونَ نعتاً لـ "نصيبياً"، وأن يتعلَّقَ بالجعلِ. فـ "مِنْ" على الأولِ للتبويض، وعلى الثاني للابتداء.

* { وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ }

قوله تعالى: {وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ}: يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أن هذا جملةٌ مِنْ مبتدأٍ وخبر، أي: يجعلون لله البناتِ، ثم أخبر أنَّ لهم ما يَشْتَهُونَ. وجوزَ الفراءُ والحوفيُّ والزمخشريُّ وأبو البقاء أن تكونَ "ما" منصوبةً المحلَّ عطفاً على "البناتِ" و "لهم" عطفٌ على "الله"، أي: ويجعلون لهم ما يشتهون.

قال الشيخ: "وقد دَهَلُوا عن قاعدةٍ نحوية: وهو أنه لا يتعدَّى فِعْلُ المضمِرِ المتصلِ إلى ضميره المتصلِ إلا في بابِ ظنٍّ وفي عَدَمِ وَقَدِّ، ولا فرقَ بين أن يتعدَّى الفِعْلُ بنفسه أو بحرفِ الجرِّ، فلا يجوزُ: "زيدٌ ضربه"، أي: ضربَ نفسه، ولا "زيدٌ مرَّ به"، أي: مرَّ بنفسه، ويجوزُ: زيدٌ ظنَّ قائماً، و "زيدٌ قَعَدَه" و

"هَدِمَهُ"، أي: طَنَّ نَفْسَهُ قَائِماً وَقَفَّدَ نَفْسَهُ وَعَدِمَهَا. إِذْ تَقَرَّرَ هَذَا فَجَعَلَ "مَا" مَنْصُوبَةً عَطْفًا عَلَى "الْبَنَاتِ" يُوَدِّي إِلَى تَعَدِّي فِعْلِ الْمَضْمِرِ الْمَتَّصِلِ وَهُوَ وَاو / يَجْعَلُونَ" إِلَى ضَمِيرِهِ الْمَتَّصِلِ، وَهُوَ "هَمْ" فِي "لَهُمْ". انْتَهَى مُلَخَّصًا.

(9/266)

وما ذكره يحتاج إلى إيضاح أكثر من هذا فأقول فيها مختصراً: اعلم أنه لا يجوز تَهَدَّى فِعْلُ الْمَضْمِرِ الْمَتَّصِلِ وَلَا فِعْلُ الظَّاهِرِ إِلَى ضَمِيرِهَا الْمَتَّصِلِ، إِلَّا فِي بَابِ طَنَّ وَأَخَوَاتِهَا مِنْ أفعالِ الْقُلُوبِ، وَفِي قَفَدَ وَعَدَمَ، فَلَا يَجُوزُ: "زَيْدٌ ضَرَبَهُ" وَلَا "ضَرَبَهُ زَيْدٌ"، أَي: ضَرَبَ نَفْسَهُ. وَيَجُوزُ: "زَيْدٌ طَنَّ قَائِماً"، وَطَنَّ زَيْدٌ قَائِماً، وَ"زَيْدٌ قَفَدَهُ وَعَدِمَهُ"، وَ"قَفَدَهُ وَعَدِمَهُ زَيْدٌ"، وَلَا يَجُوزُ تَعَدَّى فِعْلُ الْمَضْمِرِ الْمَتَّصِلِ إِلَى ظَاهِرِهِ فِي بَابِ مِنَ الْأَبْوَابِ، لَا يَجُوزُ "زَيْدًا ضَرَبَ"، أَي: ضَرَبَ نَفْسَهُ.

وفي قولِي: "إِلَى ضَمِيرِهَا الْمَتَّصِلِ" قِيدَانِ أَحَدُهُمَا: كَوْنُهُ ضَمِيرًا فَلَوْ كَانَ ظَاهِرًا كَالنَّفْسِ لَمْ يَمْتَنِعْ نَحْوُ: "زَيْدٌ ضَرَبَ نَفْسَهُ" وَ"ضَرَبَ نَفْسَهُ زَيْدٌ".
والثاني: كَوْنُهُ مَتَّصِلاً، فَلَوْ كَانَ مَنفَصِلاً جاز نَحْوُ: "زَيْدٌ مَا ضَرَبَ إِلَّا إِيَّاهُ"، وَ"مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا إِيَّاهُ"، وَعِلَلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَأَدْلَتُهَا مَوْضُوعُهَا غَيْرُ هَذَا الْمَوْضُوعِ، وَقَدْ أَتَقَنَّنْتُهَا فِي "شَرْحِ التَّسْهِيلِ".

وقال مكِّي: "وهذا لا يجوز عند البصريين، كما لا يجوز جعلت لي طعاماً، إنما يجوز: جعلت لنفسي طعاماً، فلو كان لفظ القرآن "ولأنفسهم ما يشتهون" جاز ما قال الفراء عند البصريين. وهذا أصلٌ يحتاج إلى تعليل وتبسيط كثير". قلت: ما أشار إليه من المنع قد عرّفته ولله الحمد مما قدّمته لك.

وقال الشيخ بعد ما حكى أنّ "ما" في موضع نصبٍ عن الفراءٍ ومَن تبعه:
"وقال أبو البقاء - وقد حكاه -: وفيه نظرٌ". قلت: وأبو البقاء لم يجعل النظر في هذا الوجه، إنما جعله في تضعيفه بكونه يُوَدِّي إِلَى تَعَدِّي فِعْلِ الْمَضْمِرِ الْمَتَّصِلِ إِلَى ضَمِيرِهِ الْمَتَّصِلِ فِي غَيْرِ مَا اسْتُنْتِنِي فَإِنَّهُ قَالَ: "وَصَعَّفَ قَوْمٌ هَذَا الْوَجْهَ وَقَالُوا: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقَالَ: وَلَأَنْفُسَهُمْ، وَفِيهِ نَظَرٌ" فَجَعَلَ النَظَرَ فِي تَضْعِيفِهِ لَا فِيهِ.

(9/267)

وقد يُقال: وَجْهُ النَظَرِ الْمَمْتَنِعُ تَعَدَّى ذَلِكَ الْفِعْلِ، أَي: وَقَوْعُهُ عَلَى مَا جُرَّ بِالْحَرْفِ نَحْوُ: "زَيْدٌ مَرَّ بِهِ" فَإِنَّ الْمُرُورَ وَاقِعٌ بِزَيْدٍ، وَأَمَّا مَا نَحْنُ فِيهِ فَلَيْسَ الْجَعْلُ وَاقِعًا بِالْجَاعِلِينَ، بَلْ بِمَا يَشْتَهُونَ، وَكَانَ الشَّيْخُ يَعْتَرِضُ دَائِمًا عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَتَّقِمَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَهَرَى إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّحْلَةِ} {وَاصْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ} وَالْجَوَابُ عَنْهُمَا مَا تَقَدَّمَ: وَهُوَ أَنَّ الْهَرَّ وَالصَّمَّ لَيْسَا وَاقِعِينَ بِالْكَافِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا هَذَا فِي مَكَانٍ آخَرَ، وَإِنَّمَا أَعَدُّهُ لِصُعُوبَتِهِ وَخُصُوصِيَّةِ هَذَا بَزِيَادَةِ فَائِدَةٍ.

* { وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ }

قوله تعالى: { ظَلَّ وَجْهُهُ } : يجوز أن تكونَ على بابها مِنْ كَوْنِهَا تَدَلُّ على الإقامة نهاراً على الصفة المسندة إلى اسمها، وأن تكونَ بمعنى صار، وعلى التقديرين فهي ناقصة، و "مُسْوَدًّا" خبرها. وأمَّا "وجْهُه" ففيه وجهان، المشهور - وهو المتبادرُ إلى الذهن - أنه اسمها، والثاني: أنه بدلٌ من الضمير المستتر في "ظلَّ" بدل بعض من كل، أي: ظلَّ أحدهم وجْهه، أي: ظلَّ وجهُ أحدهم. قوله: "كَظِيمٌ" يجوز أن يكونَ بمعنى فاعِل، وأن يكونَ بمعنى مَفْعُول كقوله { وَهُوَ مَكْطُومٌ } والجملة حال من الضمير في "ظلَّ"، أو مِنْ "وجهه"، أو من الضمير في "ظلَّ". وقال أبو البقاء هنا: "فلو قرئ "مُسْوَدًّا" يعني بالرفع لكان مستقيماً، على أن تجعلَ اسمَ "ظلَّ" مضمراً، والجملة خبرها". وقال في سورة الزخرف: "ويُقرآن بالرفع على أنه مبتدأ وخبر في موضع خبرٍ "ظلَّ".

* { يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ }

(9/268)

قوله تعالى: { يَتَوَارَىٰ } : يحتمل أن تكونَ مستأنفةً، وأن تكونَ حالاً ممَّا كانت الأولى حالاً منه، إلا [مِنْ] "وجْهُه" فإنه لا يليق ذلك به، ويجوز أن تكونَ حالاً من الضمير في "كظيم".
قوله: { مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ } يُعَلِّقُ هنا جارَّان بلفظٍ واحدٍ لاختلافٍ معناه؛ فإنَّ الأولى للابتداء، والثانية للعلَّة، أي: من أجل سُوءٍ ما بُشِّرَ به.
قوله { أَيُمْسِكُهُ } . قال أبو البقاء: "في موضع الحال تقديره: يَتَوَارَىٰ متردداً. هل يُمَسِّكُهُ أم لا"، وهذا خطأ عن النَّحْوِيِّين؛ لأنهم تَصَوَّروا على أن الحال لا تقع جملةً طلبيةً. والذي يظهر أن هذه الجملة الاستفهامية معمولٌ لشيءٍ محذوفٍ هو حالٌ مِنْ فاعِلٍ "يتواري" المتمم للكلام، أي: يتواري ماظراً أو مفكراً: أَيُمْسِكُهُ على هُونٍ.

والعامةُ على تذكير الضمائر اعتباراً بلفظ "ما" وقرأ / الجحدريُّ { أَيُمْسِكُهَا } ، { أَمْ يَدُسُّهَا } مُراعاةً للأُنثَى أو لمعنى "ما". وقرئ { أَيُمْسِكُهُ أَمْ يَدُسُّهُ } .
والجحدريُّ وعيسى قرأ على "هوان" بزنة "قَدَّالٍ"، وفرقه على "هَوْنٍ" بفتح الهاء، وهي قِلْعَةٌ هنا؛ لأن "الهَوْنَ" بالفتح الرَّفْقُ واللين، ولا يناسب معناه هنا، وأمَّا "الهَوَانُ" فبمعنى هُونٍ المضمومة.
قوله: { عَلَىٰ هُونٍ } فيه وجهان، أحدهما: أنه حالٌ مِنَ الفاعِلِ، وهو مَرَوِيٌّ عن ابن عباس فإنه قال: يُمَسِّكُهُ مع رضاه بهوان وعلى رغم أنفه.
والثاني: أنه حالٌ من المفعول، أي: يُمَسِّكُهَا ذِلَّةً مُهَانَةً.
والدَّسُّ: إخفاء الشيء وهو هنا عبارة عن الوادِ.

* { وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لَتُنْفِكُنَّ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِن بَيْنِ قَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ }

(9/269)

قوله تعالى: {تُسْقِيكُمْ}: يجوز أن تكون هذه الجملة مفسرةً للعبرة، كأنه قيل: كيف العبرة؟ فقيل: تُسْقِيكُمْ من بين قَرِثٍ ودم لبناً خالصاً. ويجوز أن تكون خبراً لمبتدأ مضمراً، والجملة جوابٌ لذلك السؤال، أي: هي، أي: العبرة تُسْقِيكُمْ، ويكون كقولهم: تَسْمَعُ بالمُعِيدِ خَيْرٌ من أن تَرَاهُ".
 وقرأ نافع وابنُ عامر وأبو بكر "تَسْقِيكُمْ" بفتح النون هنا وفي المؤمنين. والباقون بضمِّهما فيهما. واختلف الناس: هل سَقَى وأسقى لغتان، بمعنى واحد أم بينهما فرق؟ خلافٌ مشهور. هما بمعنى، وأنشد جمعاً بين اللغتين:
 2290- سَقَى قومي بني مَجْدٍ وأسقى * نُمَيْرًا والقبائلَ من هلال
 دعا للجمع بالسَّقَى والخِصْبِ. و "نُمَيْرًا" هو المفعول الثاني: أي: ماءٌ نُمَيْرًا.
 وقال أبو عبيد: "مَنْ سَقَى الشَّيْءَ: سَقَى فقط، وَمَنْ سَقَى الشَّجَرَ والأَرْضَ: أسقى، وللداعي بالسَّقَى وغيرهما: أسقى فقط". وقال الأزهري: "العربُ تقول ما كان من بطون الأنعام، ومن السماء، أو نهرٍ يجري، أسقى، أي: جعلتُ شرباً له وجعلتُ له منه سقياً؟، فإذا كان للشَّيْءِ قالوا: سَقَى، ولم يقولوا: أسقى".
 وقال الفارسي: "سَقَيْتُهُ حتى رَوَى، وأسَقَيْتُهُ نهرًا، أي: جعلتُ له شرباً". وقيل "سَقَاهُ إذا ناوله الإناءَ ليشربَ مِنْ هذا: أسقاه.

(9/270)

وقرأ أبو رجاء "يُسْقِيكُمْ" بضمِّ الياء من أسفل وفي فاعله وجهان، أحدهما: هو الله تعالى، الثاني: أنه ضميرُ النَّعَمِ المدلولِ عليه بالأنعام، أي: نَعَمًا يُجَعَلُ لكم سُقياً. وقرأ "تَسْقِيكُمْ" بفتح التاء من فوق. قال ابن عطية: "وهي ضِعْفَةٌ". قال الشيخ: "وضَعْفُها عنده - والله أعلم - أنه أَتَتْ في "تَسْقِيكُمْ"، وذكر في قوله {مَّمَّا فِي بُطُونِهِ}، ولا ضَعْفَ مِنْ هذه الجهة؛ لأنَّ التذكير والتأنيب باعتبارين". قلت "وضَعْفُها عنده من حيث المعنى: وهو أن المقصود الامتنانُ على الخلق فنسبة السَّقَى إلى الله تعالى هو الملائم، لا ينسبُهُ إلى الأنعام.

قوله: "مَّمَّا فِي بُطُونِهِ" يجوز أن تكون "مِنْ" للتبويض، وأن تكون لابتداء الغاية. وعاد الضميرُ هنا على الأنعام مفرداً مذكراً. قال الزمخشري: "ذكر بسببوه الأنعام في باب "ما لا ينصرف" في الأسماء المفردة الواردة على أفعال كقولهم: ثوبٌ أكياش، ولذلك رَجَعَ الضميرُ إليه مفرداً، وأمَّا "في بطونها" في سورة المؤمنين فلان معناه جمع. ويجوز أن يُقال في "الأنعام" وجهان، أحدهما: أن يكون تكسير "نَعَم" كأجبالٍ في جبلٍ، وأن يكون اسماً مفرداً مقتضياً لمعنى الجمع [كَنَعَم]، فإذا ذُكِرَ فكما يُذَكَّرُ "نَعَم" في قوله:
 2991- في كل عام نَعَمٌ تَحْوُونَهُ * يَلْقَهُ قَوْمٌ وَتَنجُونَهُ
 وإذا أَتَتْ فيه وجهان: أنه تكسير "نَعَم"، وأنه في معنى الجمع".

(9/271)

قال الشيخ: أمّا ما ذكره عن سيبويه ففي كتابه في: "هذا باب ما كان مثال مفاعِل ومفاعِل ما نصّه: "وأما أجمال وفلوس فإنها تنصرف وما أشبهها؛ لأنها ضارعت الواحد / ألا ترى أنك تقول: أقوال وأقاول، وأعراب وأعريب وأيد وأيد، فهذه الأحراف تخرج إلى مثال مفاعل ومفاعيل، كما يخرج إليه الواحد إذا كسرت للجمع. وأمّا مفاعل ومفاعيل فلا يكسّر، فلا يخرج الجمع إلى بناء غير هذا؛ لأن هذا البناء هو الغاية، فلما ضارعت الواحد صرقت. ثم قال: "وكذلك الفُعول لو كسرت مثل الفلوس لأنّ تُجمَع جميعاً لأخرجه إلى قعائل، كما تقول: جدود وجدائد وركوب وركائب، ولو قعلت ذلك بمفاعل ومفاعيل لم تجاوز هذا البناء، ويُقوي ذلك أنّ بعض العرب يقول: أتبيّ قيصم الألف. وأمّا أفعال فقد يقع للواحد، من العرب من يقول: هو الأنعام؛ قال الله عز وجل {تَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ}. وقال أبو الخطاب: "سمعت من العرب من يقول: هذا ثوب أكياش".

قال: "والذي ذكر سيبويه هو الفرق بين مفاعل ومفاعيل وبين أفعال وفُعول، وإن كان الجميع أبنية للجمع من حيث إنّ مفاعل ومفاعيل لا يجمعان وأفعالاً وفُعولاً قد يخرجان إلى بناء يشبه مفاعل أو مفاعيل، فلما كانا قد يخرجان إلى ذلك انصرفا، ولم ينصرف مفاعل ومفاعيل لشيء ديناك بالمفرد؛ من حيث إنه يمكن جمعها وامتناع هذين من الجمع، ثم قويّ سببهما بالمفرد بأن بعض العرب يقول في أتبيّ: "أتبيّ" بضمّ الهمزة، يعني أنه قد جاء نادراً فُعول من غير المصدر للمفرد، وبأن بعض العرب قد يوقع أفعالاً للمفرد من حيث أفرد الضمير فيقول: "هو الأنعام"، وإنما يعني أنّ ذلك على سبيل المجاز؛ لأنّ الأنعام في معنى النعم، والنعم مفرد كما قال:

(9/272)

2992- تَرَكَنا الخيلَ والنَّعَمَ المُفَدَّى * وقلنا للنساءِ بها أقيمي
ولذلك قال سيبويه: "وأما أفعال فقد يقع للواحد" فقله "قد يقع للواحد" دليل على أنه ليس ذلك بالوضع، فقول الزمخشري: "أنه ذكره في الأسماء المفردة على أفعال" تحريف في اللفظ، وفهم عن سيبويه ما لم يرده. ويدل على ما قلناه أنّ سيبويه حيث ذكر أبنية الأسماء المفردة تصّ على أنّ أفعالاً ليس من أبنيتها. قال سيبويه في باب ما لحقته الزيادة من بنات الثلاثة: "وليس في الكلام أفعال ولا أفْعول ولا أفعال ولا أفْعيل ولا أفعال، إلا أن تكسرت عليه اسماً للجمع". قال: "فهذا نصّ منه على أنّ أفعالاً لا يكون في الأسماء المفردة".

قلت: الذي ذكره الزمخشري هو ظاهر عبارة سيبويه وهو كافي في تسويغ عود الضمير مفرداً، وإن كان أفعال قد يقع موقع الواحد مجازاً فإن ذلك ليس بضائر فيما نحن بصدده، ولم يحرف أفضه، ولم يفهم عنه غير مراده، لما ذكرته من هذا المعنى الذي قصده.

وقيل: إنما دَكَرَ الضمير لأنه يعودُ على البعض وهو الإناث؛ لأنَّ الذكور لا أَلْبَانَ لها، فكانَ العِبْرَةُ هي بعض الأنعام. وقال الكسائي: "أي في بطون ما دَكَرَ". قال المبرد: "وهذا شائعٌ في القرآن، قال تعالى: "إِنَّ هَذِهِ تَذْكَرُهُ قَمَنُ شَاءَ دَكَرَهُ"، أي: دَكَرَ هذا الشيء. وقال تعالى: "فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَارِغَةً قَالَ: هَذَا رَبِّي"، أي: هذا الشيء الطالع، ولا يكون هذا إلا في التأنيث المجازي، لا يجوز: جاريئُك ذهب". قلت: وعلى ذلك حُجِّجَ قوله:

2993- فيها خطوطٌ مِنْ سوادٍ وَبَلَقَ * كأنه في الجِلْدِ تَوَلَّيْعُ البَهَقِ
أي: كأنَّ المذكورَ. وقيل: جمعُ التَكْسِيرِ فيما لا يُعْقَلُ يُعَامَلُ معاملةَ الجماعةِ ومعاملةَ الجمعِ، ففي هذه السورةِ اعْتُبِرَ معنى الجمعِ، وفي سورة المؤمنينِ اعْتُبِرَ معنى الجماعةِ، ومن الأولِ قولُ الشاعرِ:/

(9/273)

2994- مثل الفِراخِ تُبَقِّتُ حواصِلُهُ
وقيل: أنه يَسُدُّ مَسَدَهُ واحدٌ يُفْهَمُ الجمعُ، ومثله قوله:

2995- وطابَ ألبانُ اللقاحِ وَبَرَدُ
لأنه يَسُدُّ مَسَدَهَا لَبَنٌ، ومثله قولهم "هو أحسنُ الفتيانِ وأجمَلُهُ"، أي: أحسنُ فتىً، إلا أن هذا لا ينقاس عند سيبويه وأتباعه.

وذكر أبو البقاء ستة أوجهٍ، تقدّم منها في غضون ما ذكرتهُ خمسةً. والسادس: أنه يعود على الفحل؛ لأن اللبَن يكون مِنْ طَرِقِ الفحلِ الناقَةِ، فأصلُ اللبَن [ماءٌ] الفحلِ قال: "وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ اللبَن وإن نُسِبَ إلى الفحلِ فقد جَمَعَ البطون، وليس فحلُ الأنعام واحداً ولا للواحد بطونٌ. فإن قال: أراد الجنس فقد دُكِرَ". يعني أنه قد تقدّم أن التذكيرَ باعتبار جنس الأنعام فلا حاجة إلى تقدير عَوْدِهِ على "فحل" المراد به الحسنُ. قلت: وهذا القولُ نقله مكي عن إسماعيل القاضي ولم يُعَقِّبه بنكير.

قوله: {مِنْ بَيْنِ قَرْتٍ} يجوز فيه وجهٌ، أحدها: أنه متعلقٌ بالسَّقْيِ، على أنها لابتداء الغاية، فإن جَعَلْنَا ما قبلها كذلك تَعَيَّنَ أن يكونَ مجرورها بدلاً مِنْ مجرور "مِنْ" الأولى؛ لئلا يتعلّقَ عاملان متحدان لفظاً ومعنىً يعامل واحد وهو ممتنعٌ. وهو مِنْ بدل الاشتمال؛ لأن المكانَ مشتملٌ على ما حَلَّ فيه. وإن جعلتها للتبعيض هان الأمرُ.

الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ "لَبَنًا"؛ إذ لو تَأَخَّرَتْ لكاتبتُ مع مجرورها نعتاً له. قال الزمخشري: "وإنما تقدّم لأنه موضعُ العِبْرَةِ، فهو قَمِنٌ بالتقديم".

الثالث: أنها مع مجرورها حالٌ من الموصولِ قبلها. والقَرْتُ: فضالةٌ ما يَبْقَى مِنَ العَلْفِ في الكِرْشِ، وكثيفٌ ما يبقى من الأكل في المَعْيِ. ويقال: قَرَّتْ كِبْدَهُ، أي: فتنّها، وأقرت فلانٌ فلاناً: أوقعه في بليّةٍ تجري مجرى القَرْتِ.

(9/274)

قوله: "لَبْنَا" هو المفعول الثاني لِنُسْقِي. وقرئ "سَيِّعًا" بتشديد الياء بزنة "سَيِّد"، وتصريفه كتصريفه. وحَفَّفه عيسى بن عمر نحو: مَيَّتْ وَهَيَّن. ولا يجوز أن يكون فَعْلًا؛ إذ كان يجب أن يكونَ "سَوَّعًا" كَقَوْل.

* {وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }

قوله تعالى: {وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ}: فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه متعلقٌ بمحذوف، فقدَّره الزمخشريُّ: "وَنُسْقِيكُمْ مِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ، أَي: مِنْ عَصِيرِهَا، وَحُذِفَ لِدَلَالَةِ "نُسْقِيكُمْ" قَبْلَهُ عَلَيْهِ". قال: "وَتَتَّخِذُونَ: بَيَانٌ وَكَشْفٌ عَنِ كَيْفِيَةِ الْإِسْقَاءِ". وقدَّره أبو البقاء: "حَلَقَ لَكُمْ وَجَهَلَ لَكُمْ". وما قدَّره الزمخشريُّ أَلْيَقُ، لا يُقال: لا حاجةٌ إلى تقدير "نُسْقِيكُمْ" بل قوله {وَمِنْ ثَمَرَاتِ} عطْفٌ على قوله {مَّمَّا فِي بُطُونِهِ} فيكونَ عَطْفَ بَعْضِ مَتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ على بعض، كما تقول: "سَقَيْتُ زَيْدًا مِنَ اللَّبَنِ وَمِنَ الْعَسَلِ" فلا يحتاج إلى تقديرِ فَعَلٍ قَبْلَ قَوْلِكَ "مِنَ الْعَسَلِ"، لا يُقال ذلك لأنَّ "نُسْقِيكُمْ" المَلْفُوظُ به وقع تفسيرا لِعَبْرَةِ الْأَنْعَامِ فلا يَلِيقُ بِعَلْقِ هَذَا به، لأنه ليس من الْعَبْرَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَنْعَامِ. قال الشيخ: "وقيل: متعلقٌ بـ "نُسْقِيكُمْ". فيكونُ معطوفاً على {مَّمَّا فِي بُطُونِهِ} أو بـ "نُسْقِيكُمْ" محذوفاً دلَّ عليها "نُسْقِيكُمْ". انتهى. ولم يُعَقِّبْه بنكير، وفيه ما قَدَّمْتُهُ أنفاً.

(9/275)

الثاني: أنه متعلقٌ بـ "تَتَّخِذُونَ" و "منه" تكريرٌ للطرف توكيداً نحو: "زيدٌ في الدارِ فيها" قاله الزمخشريُّ. وعلى هذا فالهاءُ في "منه" فيها سنَةٌ أَوْجِه. أحدها: أنها تعودُ على المضافِ المحذوفِ الذي هو العَصِيرُ، كما رَجَعَ في قوله {أَوْ هُمْ قَائِلُونَ} إلى الأهلِ المحذوفِ. الثاني: أنها تعود على معنى الثمراتِ لأنها بمعنى الثمر. الثالث: أنها تعودُ على النخيل. الرابع: أنها تعودُ على الجنس. الخامس: أنها تعودُ على البعض. السادس: أنها تعود على المذكور. الثالث من الأوجهِ الأول: أنه معطوفٌ على قوله {فِي الْأَنْعَامِ}، فيكونُ في المعنى خبراً عن اسمِ "إِنَّ" في قوله: {وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً}، التقدير: وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ لَعِبْرَةً، ويكونُ قوله "تَتَّخِذُونَ" بياناً وتفسيراً لِّلْعَبْرَةِ كما وقع "نُسْقِيكُمْ" تفسيراً لها أيضاً. الرابع: أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ فقدَّره الطبريُّ: "ومن ثمراتِ النخيلِ ما تَتَّخِذُونَ" / قال الشيخ: "وهو لا يجوزُ على مذهبِ البصريين". قلت: وفيه نظر؛ لأنَّ له أن يقول: ليست "ما" هذه موصولةً، بل نكرةٌ موصوفةٌ، وجاز حَذْفُ الموصوفِ والصفةُ جملةٌ، لأن في الكلام "مِنْ"، وكتى كان في الكلام "مِنْ" اطردَ الحذفُ نحو: "منا طَعَنَ ومنا أقام" ولهذا نظره مكِّي بقوله تعالى: {وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ} أي: إِلَّا مَنْ لَهُ مَقَامٌ. قال: فَحُذِفَتْ "مَنْ" لِدَلَالَةِ "مِنْ" عليها في قوله "وما مِنَّا". ولما قَدَّرَ الزمخشري الموصوفَ قَدْرَهُ: تَمَّرُ تَتَّخِذُونَ،

ونظَّره بقول الشاعر:
2996- يَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

(9/276)

تقديره: بكفِّي رجل، إِلَّا أَنَّ الْحَذَفَ فِي الْبَيْتِ شَأْنٌ لِعَدَمِ "مِنْ": وَلَمَّا ذَكَرَ أَبُو الْبَقَاءِ هَذَا الْوَجْهَ قَالَ: "وَقِيلَ: هُوَ صِفَةٌ لِمَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: شَيْئًا تَتَّخِذُونَ مِنْهُ، بِالنَّصْبِ، أَي: وَإِنَّ مِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ. وَإِنْ شِئْتَ "شَيْءٌ" بِالرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ {مِنْ تَمَرَاتٍ} خَيْرُهُ".

وَالسَّكْرُ: - بَفَتْحَتَيْنِ - فِيهِ أَقْوَالٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْخَمْرِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: 2997- بئس الضحاهُ وبئس الشُّرْبُ سَرُّهُمْ * إِذَا جَرَى فِيهِمُ الْمُرَّاءُ وَالسَّكْرُ الثَّانِي: أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ الْخَمْرُ. يُقَالُ: سَكِرَ يَسْكُرُ سَكْرًا وَسَكْرًا، نَحْوُ: رَشِدَ يَرشُدُ رُشْدًا وَرَشْدًا. قَالَ الشَّاعِرُ:

2998- وَجَاؤُونَا بِهِمْ سَكْرٌ عَلَيْنَا * فَاجَلِّي الْيَوْمُ وَالسَّكْرَانِ صَاحِي
قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ اسْمٌ لِلْحَلِّ بِلُغَةِ الْحِيشَةِ، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ اسْمٌ لِلْعَصِيرِ مَا دَامَ حُلُومًا، كَأَنَّهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَمَلِهِ لِذَلِكَ لَوْ تُرِكَ. الْخَامِسُ: أَنَّهُ اسْمٌ لِلطَّعْمِ قَالَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ، وَأَنْشَدَ:

2999- جَعَلْتَ أَعْرَاضَ الْكِرَامِ سَكْرًا
أَي: تَتَقَلَّبُ بِأَعْرَاضِهِمْ. وَقِيلَ فِي الْبَيْتِ: إِنَّهُ مِنَ الْخَمْرِ، وَإِنَّهُ إِذَا انْتَهَكَ أَعْرَاضَ النَّاسِ كَانَ تَحَمَّرَ بِهَا.
وَقَوْلُهُ: {وَرَزَقًا حَسَنًا} يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ عَطْفِ الْمَغَايِرَاتِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ. وَفِي التَّفْسِيرِ: أَنَّهُ كَالرَّبِيبِ وَالْحَلِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ عَطْفِ الصِّفَاتِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، أَي: تَتَّخِذُونَ مِنْهُ مَا يَجْمَعُ بَيْنَ السَّكْرِ وَالرَّزْقِ الْحَسَنِ كَقَوْلِهِ: 3000- إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهَمَامِ *
الْبَيْتُ.

* { وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ }

(9/277)

قَوْلُهُ تَعَالَى: { أَنْ اتَّخِذِي } : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَفْسَّرَةً، وَأَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً. وَاسْتَشْكَلَ بَعْضُهُمْ كَوْنَهَا مَفْسَّرَةً. قَالَ: "لَأَنَّ الْوَحْيَ هُنَا لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ؛ إِذْ هُوَ الْهَامُّ لَا قَوْلَ فِيهِ". وَفِيهِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ لِكُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ. وَالنَّحْلُ: يَذْكَرُ وَيؤنثُ عَلَى قَاعِدَةِ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ. وَالتَّائِبُ فِيهِ لُغَةُ الْحِجَازِ، وَعَلَيْهَا جَاءَ { أَنْ اتَّخِذِي } . وَقَرَأَ ابْنُ وَثَّابٍ "النَّحْلَ" فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لُغَةً مُسْتَقَلَّةً، وَأَنْ يَكُونَ إِتْبَاعًا.

و {مِنَ الْجِبَالِ} "مِنْ" فيه للتعويض؛ إذ لا ينهياً لها ذلك في كلِّ جبل ولا سجرٍ. وتقدّم القول في "يَعْرِشُونَ"، وَمَنْ قرأ بالكسر والفتح في الأعراف.

* {ثُمَّ كَلِمَةٍ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْأَلِي رَّبِّي دُلَّالًا يَخْرِجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ} {

قوله تعالى: {دُلَّالًا}: جمع دَلُول. ويجوز أن تكونَ حالاً من السُّبُل، أي: دَلَّلَهَا اللهُ تعالى، كقوله: {هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ دَلُولًا} وأن تكونَ حالاً من فاعلِ "اسْأَلِي"، أي: مطيعةً منقادةً. وفي التفسير المعنيان منقولان. وانتصابُ "سُبُل" يجوز أن يكونَ على الظرفية، أي: فاسْأَلِي كما أَكَلْتِ فِي سُبُلِ رَبِّي، أي في مسالكه التي يحيل فيها بقدرته النَّوْر ونحوه عَسَلًا، وأن يكونَ مفعولاً به، أي: اسْأَلِي الطَّرِيقَ التي أَفْهَمَكِ وَعَلَّمَكِ فِي عَمَلِ الْعَسَلِ. و "مِنْ" في {مِنَ كُلِّ الثَّمَرَاتِ} يجوز أن تكونَ تبهيصيةً، وأن تكونَ للابتداءِ على معنى: أنها تَأْكُلُ شَيْئًا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ شَبَهَ التَّرْتِجِينِ على وَرَقِ الشَّجَرِ وَثَمَارِهَا، لا أنها تَأْكُلُ نَفْسَ الثَّمَرَاتِ، وهو بعيدٌ جداً.

(9/278)

قوله: {يَخْرِجُ مِنْ بُطُونِهَا} التفتُّ وإخبارٌ بذلك، ولو جاء على الكلام الأوَّل لقليل: مِنْ بُطُونِكِ. والهاء في / "فيه" تعودُ على "شَرَابٍ"، وهو الظاهرُ، وقيل: تعودُ على القرآن.

* {وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ وَمِنْكُمْ مَن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْنًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ} {

قوله تعالى: {لِكَيْ لَا}: في هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها لامُ التعليل، و "كي" بعدها مصدريةٌ ليس إلا، وهي ناصبةٌ بنفسها للفعلِ بعدها، وهي ومنصوبها في تأويلٍ مصدرٍ مجرورٍ باللام، واللامُ متعلقةٌ بـ "يُرَدُّ". وقال الحوفي: "إنها لام كي، وكي للتأكيد" وفيه نظرٌ؛ لأنَّ اللامَ للتعليلِ و "كي" مصدريةٌ لا إشعارَ لها بالتعليل والحالُ هذه، وأيضاً فعلُها مختلفٌ. الثاني: إنها لامُ الصِّيورةِ.

قوله: "شَيْنًا" يجوز فيه التنازع؛ وذلك أنه تقدمه عَامِلَان: "يَعْلَمَ" و "عِلْمٌ". فعلى رأي البصريين - وهو المختار - يكون منصوباً بـ "يَعْلَمَ"، وعلى رأي الكوفيين يكون منصوباً بـ "يعلم". وهو مردودٌ؛ إذ لو كان كذلك لأصمَرَ في الثاني، فكان يُقال: لكيلا يعلمَ بعد عِلْمٍ إياه شَيْنًا.

* {وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِعِزَّةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ} {

(9/279)

قوله تعالى: { فَهَمْ فِيهِ سَوَاءٌ } : في هذه الجملة أوجه، أحدها: أنها على حذف أداة الاستفهام تقديره: أفهم فيه سواء، ومعناه النفي، أي: ليسوا مُستويين فيه. الثاني: أنها إخبارٌ بالتساوي، بمعنى: أن ما تُطعمونه وتلبسونه للمماليككم إنما هو رزقي أجرته على أيديهم، فهم فيه سواء. الثالث: قال أبو البقاء: "إنها واقعةٌ موقع فعل"، ثم جَوَزَ في ذلك الفعل وَجْهَيْنِ، أحدهما: أنه منصوبٌ في جواب النفي تقديره: فما الذين فُضِّلوا برادِّي رزقهم على ما ملكت أيمانهم فَيَسْتَوُوا. والثاني: أنه معطوفٌ على موضع "برادِّي" فيكون مرفوعاً تقديره: فما الذين فُضِّلوا يَرُدُّونَ فما يَسْتَوُونَ. وقرأ أبو بكر "تَجَدُّونَ" بالخطاب مراعاةً لقوله "بعضكم"، والباقون بالغيبة مراعاةً لقوله { فَمَا الَّذِينَ فَضِّلُوا }.

* { وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَقْبَالَطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ }

قوله تعالى: { وَحَفَدَةً } : في "حَفَدَةً" أوجه. أظهرها: أنه معطوفٌ على "بنين" بقيد كونه من الأزواج، وفسر هنا بأنه أولاد الأولاد. الثاني: أنه من عطف الصفات لشيء واحد، أي: جَعَلَ لَكُمْ بَنِينَ حَدَمًا، وَالْحَفَدَةُ: الحَدَمُ. الثالث: أنه منصوبٌ بـ "جَعَلَ" مقدره، وهذا عند مَنْ يُفسِّر الحَفَدَةَ بالأعوان والأصهار، وإنما احتج إلى تقدير "جَعَلَ" لأنَّ "جَعَلَ" الأولى مقيدةٌ بالأزواج، والأعوان والأصهار ليسوا من الأزواج.

(9/280)

والْحَفَدَةُ: جمع حافد كخادمٍ وحَدَمَ. وفيهم للمفسرين أقوالٌ كثيرة، واشتقاقهم من قولهم: حَفَدَ يَحْفِدُ حَفْدًا وَحَفُودًا وَحَفْدَانًا، أي: أسرع في الطاعة. وفي الحديث: "واليك تَسْعَى وَتَحْفِدُ"، أي: تُسْرِعُ في طاعتك. قال الأعشى: 3001- كَلَّفْتُ مَجْهولَهَا نُوقًا يَمَانِيَةً * إِذَا الْحَدَاةُ عَلَى أَكْسَائِهَا حَفَدُوا وقال الآخر:

3002- حَفَدَ الْوَلَائِدُ حَوْلَهُنَّ وَأَسْلَمَتْ * بِأَكْفَهِنَّ أَرَمَةَ الْأَجْمَالِ

ويستعمل "حَفَدَ" أيضًا متعدياً. يقال: حَفَدَنِي فهو حافِدٌ، وأنشد:

3003- يَحْفِدُونَ الضيفَ فِي أَبْيَاتِهِمْ * كَرَمًا ذَلِكَ مِنْهُمْ غَيْرَ دُلِّ

وحكى أبو عبيدة أنه يقال: "أَحْفَدَ" رابعياً. وقال بعضهم: "الحَفَدَةُ: الأصهار، وأنشد:

3004- فلو أن نَفْسِي طَاوَعَتْنِي لِأَصْبَحَتِي * لَهَا حَفْدٌ مِمَّا يُعَدُّ كَثِيرٌ

ولكنها نَفْسٌ عَلَيَّ أَيْبَةً * عَيُوفٌ لِإِصْهَارِ اللَّثَامِ قَدُورٌ

ويقال: سيفٌ مُحْتَفِدٌ، أي: سريعُ القطع. وقال الأصمعي: "أصلُ الحَفْدِ: مقارَبَةُ الحَطْوِ".

و "مِنْ" في { مِّنَ الطَّيِّبَاتِ } للتبعيض.

* { وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ }

قوله تعالى: { شَيْئًا } فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على المصدر، أي: لا يَمْلِكُ لَهُمْ مِلْكَ، أي: شيئاً من المِلْك. والثاني: أنه بدلٌ مِنْ "رِزْقًا"، أي: لا يَمْلِكُ لَهُمْ شَيْئًا. وهذا غيرٌ مفيد؛ إذ من المعلوم أن الرزق شيءٌ من الأشياء، ويؤد ذلك: أن البدل يأتي لأحد معنيين: البيان أو التأكيد، وهذا ليس فيه بيان؛ لأنه أعمُّ، ولا تأكيد. الثالث: أنه منصوبٌ بـ "رِزْقًا" على أنه اسمٌ مصدرٍ، واسمُ المصدرِ يعمل عملَ المصدرِ على خلافٍ في ذلك.

(9/281)

ونقل مكِّي أن اسمَ المصدرِ لا يعملُ عند البصريين إلا في شعر. قلت: وقد اختلفت النقلةُ / عند البصريين: فمنهم مَنْ تَقَلَّ المَنْعُ، ومنهم مَنْ تَقَلَّ الجَوَارُ. وقد ذكر الفارسيُّ انتصابه بـ "رِزْقًا" كما تقدّم. وردَّ عليه ابنُ الطراوة بأن الرزقَ اسمُ المرزوق كالرعي والطحن. وردَّ على ابن الطراوة: بأن الرزقَ بالكسر أيضاً مصدرٌ، وقد سُمِعَ فيه ذلك. قلت: فظاهرُ هذا أنه مصدرٌ بنفسه لا اسمٌ مصدرٍ.

وقوله: { مِّنَ السَّمَاوَاتِ } فيه ثلاثة أوجه: أحدها: أنه متعلقٌ بـ "يملك"، وذلك على الإعرابين الأوّلين في نصب "شيئاً". الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ "رِزْقًا". الثالث: أن يتعلّق بنفس "رِزْقًا" إن جعلناه مصدرًا. وقال ابن عطية: - بعد أن ذكر أعمالَ المصدرِ منونًا - "والمصدرُ يعمل مضافًا باتفاق؛ لأنه في تقدير الانفصال، ولا يَعْمَلُ إذ دخله الألفُ واللام؛ لأنه قد تَوَعَّلَّ في حال الأسماء، وتبعّد عن الفعلية، وتقدير الانفصال في الإضافة حَسَنٌ عمله، وقد جاء عاملاً مع الألف واللام في قول الشاعر:

3005- ضعيفُ النكاية أهداه *

[وقوله]:

3006- * فلم أَكِلْ عن الصَّرْبِ مِسْمَعًا
قال الشيخ: "أمّا قوله "باتفاق": إن عَتَى من البصريين فصحيحٌ، وإن عَتَى مِنَ النحويين فليس بصحيح؛ إذ قد ذهب بعضهم إلى أنه لا يعمل. فإن وُجد بعده منصوبٌ أو مرفوعٌ قَدَّر له عاملاً. وأمّا قوله "في تقدير الانفصال" فليس كذلك؛ لئلا تكون إضافته غيرَ محضة، كما قال به ابن الطراوة وابن بَرّهان. ومذهبهما فاسدٌ؛ لأنَّ هذا المصدرَ قد نُعِيَ وأُكِدَ بالمعرفة. وقوله "لا يعمل" إلى آخره ناقصه بقوله "وقد جاء عاملاً" إلى آخره.

(9/282)

قلت: فغاية ما في هذا أنه نحا إلى أقوال قال بها غيره. وأمّا المناقضة فليست صحيحة؛ لأنه عَنَى أولاً أنه لا يَعْمَلُ في السَّعَةِ، وثانياً أنه قد جاء عاملاً في الضرورة، ولذلك قيده فقال: "في قول الشاعر".
قوله: {وَلَا يَسْتَطِيعُونَ} يجوز في الجملة وجهان: العطفُ على صلة "ما"، والإخبارُ عنهم بنفي الاستطاعة على سبيل الاستئناف، ويكون قد جَمَعَ الضميرُ العائدُ على "ما" باعتبارِ معانها؛ إذ المرادُ بذلك ألتهم، ويجوز أن يكون الضميرُ عائداً على العابدين.

* { صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى سَبِيٍّ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله تعالى: {وَمَنْ رَزَقْنَاهُ} يجوزُ في "مَنْ" هذه أن تكونَ موصولةً، وأن تكونَ موصوفةً. واختاره الزمخشري قال: "كأنه قيل: وَخُرًّا رَزَقْنَاهُ، ليطابقَ عَبْدًا". ومحلها نصبُ عطفاً على "عبدًا". وقد تقدّم الكلامُ في المثلِ الواقعِ بعد "صَرَبَ".

قوله: {سِرًّا وَجَهْرًا} يجوزُ أن يكونَ منصوباً على المصدر، أي: إنفاقِ سِرًّا وَجَهْرًا، ويجوزُ أن يكونَ حالاً.
قوله: {هَلْ يَسْتَوُونَ} إنما جُمِعَ الضميرُ وإن تقدّمه اثنان؛ لأنَّ المرادَ جنسُ العبيد والأحرار المدلولَ عليهما بعيدَ وبمَنْ رَزَقْنَاهُ. وقيل: على الأغنياء والفقراء المدلولَ عليهما بهما أيضاً. وقيل: اعتباراً بمعنى "مَنْ" فإنَّ معناها جعٌ، راعي معناها بعد ان راعى لفظها.
قوله: {وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} حَذِفَ مفعولُ العِلْمِ اختصاراً أو اقتصاراً.

(9/283)

* { وَصَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا وُجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى سَبِيٍّ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ }

والكَلُّ: الثقل، والكَلُّ: العيال، والجمع: كُلول. والكَلُّ: مَنْ لا وَلَدَ له ولا والد، والكَلُّ أيضاً: اليتيم، سُمِّيَ بذلك لِثِقَلِهِ على كَافِلِهِ. قال الشاعر:
3007- أَكُولُ لِمَالِ الكَلِّ قَبْلَ شَبَابِهِ * إِذَا كَانَ عَظْمُ الكَلِّ غَيْرَ شَدِيدِ
قوله: {أَيْنَمَا يُوَجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ} شرطٌ وجزاؤه. وقرأ ابنُ مسعودٍ وابنُ وثابٍ وعلقمةُ "يُوَجِّهُهُ" بهاءٍ ساكنةٍ للجرم. وفي فاعلِهِ وجهان، أحدهما: أنه ضميرُ البارئِ تعالى، ومفعولُهُ محذوفٌ، تقديرُهُ كقراءة العامة. والثاني: أنه ضميرُ الأبكم، ويكونُ "يُوَجِّهُهُ" لازماً بمعنى تَوَجَّهَهُ، يقال: وَجَّهَهُ وَتَوَجَّهَ بِمعنى. وقرأ علقمةُ أيضاً وطلحةُ كذلك، إلا أنه بضم الهاء، وفيها أوجهٌ، أحدها: أنَّ "أينما" ليست عنا شرطيةً و "يُوَجِّهُهُ" خبرٌ مبتدأ مضمرة، أي: أينما هو يُوَجِّهُهُ، أي: الله تعالى، والمفعولُ محذوفٌ/ أيضاً، وحذفتُ الياءُ مِنْ {لَا يَأْتِ} تخفيفاً، كما

حُذِقَتْ فِي قَوْلِهِ {يَوْمَ يَأْتِ} وَ {إِذَا يَسِرُّ} وَرَدَّ هَذَا لِامِّ الْكَلِمَةِ حُذِقَتْ تَخْفِيفًا لِأَجْلِ التَّضْعِيفِ، وَهَذِهِ الْهَاءُ هِيَ هَاءُ الضَّمِيرِ فَلَمْ يُحَلِّهَا جَزْمٌ. ذَكَرَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِي.

الثالث: أن "أينما" أَعْمَلَتْ حَمَلًا عَلَى "إِذَا" لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ الْأُخُوَّةِ فِي الشَّرْطِ، كَمَا حُمِلَتْ "إِذَا" عَلَيْهَا فِي الْجَزْمِ فِي نَفْسِ الْمَوَاضِعِ، وَحُذِقَتْ الْبَاءُ مِنْ "يَأْتِ" تَخْفِيفًا أَوْ جَزْمًا عَلَى التَّوْهَمِ، وَيَكُونُ "يُوجَّهَ" لَازِمًا بِمَعْنَى يَتَّوَجَّهَ كَمَا تَقَدَّمَ.

[وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ أَيْضًا]. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ - وَقَدْ حَكَى هَذِهِ الْقِرَاءَةَ - "هَذِهِ ضَعِيفَةٌ؛ لِأَنَّ الْجَزْمَ لَازِمٌ" وَكَانَ لَمْ يَعْرِفْ تَوْجِيهَهَا.

(9/284)

وَقَرَأَ عُلُقْمَةُ وَطَلْحَةُ "يُوجَّهَ" بِهَاءٍ وَاحِدَةٍ سَاكِنَةٍ لِلْجَزْمِ وَالْفِعْلُ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَهِيَ وَاضِحَةٌ.

وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَيْضًا "تُوجَّهَ" كَالْعَامَّةِ، إِلَّا أَنَّهُ بَنَى الْخَطَابَ وَفِيهِ التَّفَاوُتُ. وَفِي الْكَلَامِ حَذْفٌ، وَهُوَ حَذْفُ الْمَقَابِلِ لِقَوْلِهِ {أَخَذَهُمَا أَبْكُمْ} كَأَنَّهُ قِيلَ: وَالْآخِرُ نَاطِقٌ مُتَصَرِّفٌ فِي مَالِهِ، وَهُوَ خَفِيفٌ عَلَى مَوْلَاهُ، أَيْنَمَا يُوجَّهُ يَأْتِ بِخَيْرٍ. وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: {هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ}.

وَنَقَلَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنَّهُ قُرئ "أَيْنَمَا تَوَجَّهَ" فِعْلًا مَاضِيًا، فَاعَلَهُ ضَمِيرُ الْأَبْكُمْ. وَقَوْلُهُ: {وَمَنْ يَأْمُرُ} الرَّاجِحُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي "يَسْتَوِي"، وَسَوَّغَهُ الْفَصْلُ بِالضَّمِيرِ. وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَعْنَى مَرْجُوحٌ. {وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} الْجُمْلَةُ: إِمَّا إِسْتِنَافٌ أَوْ حَالٌ.

* {وَلِلَّهِ عَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}

قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَوْ هُوَ أَقْرَبُ}: أَي: أَوْ أَمْرٌ، فَالضَّمِيرُ لِلْأَمْرِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَوْ أَمْرُ السَّاعَةِ أَقْرَبُ مِنْ لَمْحِ الْبَصَرِ.

* {وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ}

قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا}: الْجُمْلَةُ حَالٌ مِنْ مَفْعُولٍ "أَخْرَجَكُمْ"، أَي: أَخْرَجَكُمْ غَيْرَ عَالِمِينَ. وَ"شَيْئًا" إِمَّا مَصْدَرٌ، أَي: شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ، وَإِمَّا مَفْعُولٌ بِهِ. وَالْعِلْمُ هُنَا الْعِرْفَانُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي "أُمَّهَاتِكُمْ" فِي النِّسَاءِ.

قَوْلُهُ: "وَجَعَلَ" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى "أَخْرَجَكُمْ" فَيَكُونُ دَاخِلًا فِيهَا أَيْضًا أَيْضًا بِهَذَا الْمَبْتَدَأِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا.

(9/285)

والأَفِيدَةُ: جمعُ "فؤاد" وقد تقدّم. وقال لارازي: "إنما جُمِعَ جَمَعَ قِلَّة؛ لأنَّ أكثرَ الناس مشغولون بأفعال بهيمية فكانهم لا فؤاد لهم". وقال الزمخشري: "إنه من الجموع التي استُعِمَّت للقلة والكثرة، ولم يُسمع فيها غيرُ القلة، نحو: "شُسُوع" فإنها للكثرة، ويستعمل في القلة، ولم يُسمع غيرُ شُسُوع". كذا قال، وفيه نظر. سُمِعَ منهم "أشساع" فكان ينبغي أن يقول: عَلَبَ شُسُوع.

* { أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ }

قوله تعالى: { مَا يُمْسِكُهُنَّ } : يجوز أن تكون الجملةُ حالاً من الضمير المستتر في "مُسَخَّرَاتٍ"، ويجوز أن تكون من "الطير"، ويجوز أن تكون مستأنفةً.

* { وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ }

قوله تعالى: { سَكَنًا } : يجوز أن يكونَ مفعولاً اولاً، على أنَّ الجَعَلَ تصييراً، والمفعولُ الثاني أحدُ الجَارِّين قبله. ويجوز أن يكونَ الجَعَلَ بمعنى الحَلْق فيتعدى لواحدٍ. وإنما وَجَدَ السَّكَنَ لأنه بمعنى ما تَسْكُنُونَ فيه، قاله أبو البقاء: وقد يُقال: إنه في الأصلِ مصدرٌ، وإليه ذهب ابن عطية فتوحيده واضحٌ. إلا أنَّ الشيخ منه كونه مصدرًا، ولم يذكر وَجْهَ المنع، وكأنه اعتمد على قول أهل اللغة أن "السَّكَنَ" فَعَلَ بمعنى مَفْعُولٍ كَالقَبْضِ وَالنَّقْضِ بمعنى المقبوض والمنقوض، وأنشد الفراء:

3008- جاء الشتاءُ ولَمَّا اتَّخَذُ سَكَنًا * يا ويح نفسي مِنْ حَفْرِ القراميصِ

(9/286)

قوله: { يَوْمَ ظَعْنِكُمْ } قرأ نافعٌ وابن كثيرٌ وأبو عمرو بفتح العين؛ والباقون بإسكانها، وهما لغتان بمعنى كالنَّهْرِ والنَّهْرِ. وزعم بعضهم أن الأصلَ الفَتْحُ، والسكُونُ تخفيفٌ لأجل حرفِ الحلقِ كالشَّعْرِ في الشَّعْرِ.

قوله: { أَثَاثًا } فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ هطفاً على "بُيُوتًا"، أي " وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَصْوَابِهَا أَثَاثًا، وعلى هذا فيكونُ قد عطفَ مجروراً على مجرورٍ ومنصوباً على منصوبٍ، ولا فَصْلَ هنا بين حرفِ العطفِ والمعطوف حينئذٍ. وقال أبو البقاء: "وقد فَصَلَ بينه وبين حرفِ العطفِ بالجَارِّ والمجرور وهو قوله { وَمِنْ أَصْوَابِهَا }، وهو ليس بفصلٍ مستقيمٍ كما زعم في "الإيضاح"، لأنَّ الجَارِّضَ والمجرورَ مفعولٍ، وتقديمُ / مفعولٍ على مفعولٍ قياسٌ. وفيه نظر؛ لِمَا عَرَفَتْ من أنه عَطَفَ مجرورٍ على مثله ومنصوبٍ على مثله.

والثاني: أنه منصوبٌ على الحال، ويكونُ قد عَطَفَ مجروراً على مثله، تقديره: وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا بُيُوتًا حَالاً كَوْنِهَا أَثَاثًا، فَفَصَلَ بالمفعول بين المتعاطفين. وليس المعنى على هذا، إنما هو على الأول.

وقوله: {كَلَمَحَ الْبَصِيرُ} اللَّمْحُ مصدرٌ لَمَحَ يَلْمَحُ لَمْحًا وَلَمَحَانًا، أي: أَبْصَرَ بسرعة. وقيل: أصله من لَمَحَ البرق، وقولهم "لَأَرِيَنَّكَ لَمْحًا باصرًا"، أي: أمرًا واضحًا.

وقوله: {فِي جَوِّ السَّمَاءِ} الْجَوُّ: الهواء، وهو ما بين السماء والأرض. قال: 3009- فليست لإنسي ولكن لِمَلَكٍ * تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ وقيل: الْجَوُّ ما يلي الأرض في سَمَتِ الْعُلُوِّ، واللوح والسُّكَاكُ أبعد منه. وقوله: "طَعْنِكُمْ" مصدرٌ طَعَنَ، أي: ارْتَحَلَ، والطَعِينَةُ الْهُودُجُ فيه المرأه، وإلا فهو مَحْمَلٌ، ثم كثر حتى قيل للمرأة، طَعِينَةٌ.

(9/287)

وقال أهل اللغة: الأصوافُ للَصَّانِ، والأوبار لليليل، والشَّعْرُ للَمَعَزِ. والأثاث: مَتَاعُ البيت إذا كان كثيرًا. وأصله مِنْ أَثَّ الشَّعْرُ وَالتَّبَاثُ إِذَا كَثُفَا وَتَكَثَرَا. قال امرؤ القيس:

3010- وَقَرَعَ يُعَسِّي الْمَنِّنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ * أَثِيثٌ كَقِنَوِ النَّخْلَةِ الْمُتَعَثِّكِلِ
ونساء أَثَائِثٌ، أي: كثيرات اللحم، كأنَّ عَلِيهِنَّ أَثَائِثًا، وَتَأَثَّتْ فَلَانُ: كَثُرَ أَثَائِثُهُ. وقال
الزمرخشري: "الأثاث ما جَدَّ مِنْ قَرَشِ الْبَيْتِ، وَالْحُرْثِيُّ: مَا قَدَّمَ مِنْهَا"، وأنشد:

3011- تَقَادَمَ الْعَهْدُ مِنْ أُمَّ الْوَلِيدِ بِنَا * دَهْرًا وَصَارَ أَثَاثُ الْبَيْتِ حُرْثِيًّا
وهل له واحدٌ من لفظه؟ فقال الفراء: لا. وقال أبو زيد: "واحدة: أَثَائِثُهُ، وَجَمَعُهُ
فِي الْقَلَّةِ "أَثِيَّةٌ، كَتَبَاتٌ وَأَبِيَّةٌ". قال الشيخ: "وفي الكثير على "أَثَّ". وفيه

نظر؛ لِأَنَّ فَعَالًا الْمُصَعَّفُ يَلْزُمُ جَمْعُهُ عَلَى أَفْعَلَةٍ فِي الْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ، وَلَا يُجْمَعُ
عَلَى فَعْلٍ إِلَّا فِي لَفْظَيْنِ سَدَّتْنَا، وَهَمَا: عُنُنٌ وَحُجَجٌ جَمَعَ عِنَانٌ وَجِجَاجٌ، وَقَدْ نَصَّ
النَّجَافَةُ عَلَى مَنَعَ الْقِيَاسِ عَلَيْهِمَا، فَلَا يَجُوزُ: زِمَامٌ وَرُؤْمٌ بِلِ أَرْمَةِ. وقال الخليل:

"الأثاثُ والمَتَاعُ واحدٌ، وَجُمِعَ بَيْنَهُمَا لِإِخْتِلَافِ لَفْظِيهِمَا كَقَوْلِهِ:

3012- * وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنَا

[وقوله]:

3013- * أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

* { وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ
سَرَابِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ
تُسَلِّمُونَ }
قوله تعالى: {أَكْنَانًا}: جمع "كِنٌّ" وهو ما حَفِظَ مَطْنِ الرِّيحِ وَالْمَطَرِ، وَهُوَ فِي
الْجِبَلِ: الْغَارِ.

قوله: {تَقِيكُمْ الْحَرَّ} قيل: حُذِفَ الْمَعْطُوفُ لِقَهْمِ الْمَعْنَى، أَي: وَالْبَرْدَ كَقَوْلِهِ:

(9/288)

3014- كَانَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا * إِذَا تَجَلَّته رِجْلُهَا حَذْفُ أَعْسِرَا

أي: ويدها، وقيل: لا حاجة إلى ذلك لأن بلادهم حارة. وقال الزجاج: "اقتصر على ذكر الحر؛ لأن ما يقيه يقس البرد". وفيه نظر للاحتياج إلى زيادة كثيرة لوقاية البرد.

قوله: {كَذَلِكَ يَتِيْمٌ} أي: مثل ذلك الإتمام السابق يُيَمُّ نعمته عليكم في المستقبل. وقرأ ابن عباس: "تِيْمٌ" بفتح التاء الواو، "يَعْمَتُهُ" بالرفع على الفاعلية. وقرأ أيضاً "نِعْمَهُ" جمع "نعمة" جمع "نعمة" مضافة لضمير الله تعالى. وعنه: {لَعَلَّكُمْ تُسَلِّمُونَ} بفتح التاء واللام مضارع "سَلِمَ" من السلامة، وهو مناسب لقوله {تَقِيكُمْ بِأَسْكُمْ}؛ فإن المراد به الدروع الملبوسة في الحرب.

* { فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ }

قوله تعالى: { فَإِنْ تَوَلَّوْا } يجوز أن يكون ماضياً، ويكون التفتاتاً من الخطاب المتقدم، وأن يكون مضارعاً، والأصل: تَوَلَّوْا بتاءً فحذف نحو: {تَتَرَّلُ} و {تَذَكَّرُونَ} ولا التفتات على هذا بل هو جار على الخطاب السابق. قوله: {فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ} هو جواب الشرط، وفي الحقيقة جواب الشرط محذوف، أي: فانت معذور، وإنما ذلك على إقامة السبب مقام المسبب؛ وذلك لأن تبليغه سبب في عذره، فأقيم السبب مقام المسبب.

* { يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُوتَهَا وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ }

قوله تعالى: { ثُمَّ يُنْكِرُوتَهَا } جيء بـ "ثُمَّ" هنا للدلالة على أن إنكارهم أمر مستبعد بعد حصول المعرفة؛ لأن من عرّف النعمة حقه أن يعترف لا أن ينكر.

* { وَيَوْمَ تَبَعْتُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً ثُمَّ لَا يُؤَدُّنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ }

(9/289)

قوله تعالى: { وَيَوْمَ تَبَعْتُ } فيه أوجه، أحدها: أنه منصوب بإضمار اذكر. الثاني: بإضمار "حَوِّفَهُمْ". الثالث: تقديره: ويوم تبعث وقعوا في أمر عظيم. الرابع: أنه معطوف على ظرف محذوف، أي: ينكرونها اليوم ويوم تبعث. قوله: { ثُمَّ لَا يُؤَدُّنُ } قال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى "ثم" هذه؟ قلت: معناه أنهم يمتنون بعد شهادة الأنبياء بما هو أطم منه، وهو أنهم يمتعون الكلام، فلا يؤدّون لهم في الكلام، كما قاله الزمخشري، أو: في الرجوع إلى الدنيا. قوله: { وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ } أي: لا تزال عُنْبَاهُمْ، وهي ما يُعْتَبُونَ عليها ويُلامون. يقال: اسْتَعْتَبْتُ فلاناً بمعنى أَعْتَبْتُهُ، أي: أزلت عُنْبَاهُ، واستفعل بمعنى أفعّل غير مُسْتَنَكَّر. قالوا: اسْتَدْتَبْتُ فلاناً، وأدْتَبْتُهُ، بمعنى واحد. وقيل: السين على بابها من الطلب، ومعناه: أنهم لا يسألون أن يرجعوا عمّا كانوا عليه في الدنيا، فهذا

استعتابُ معناه طَلَبَ عُنْبَاهُمْ. وقال الزمخشري: "ولا هم يُسْتَرَضَوْنَ أي: لا يُقال لهم: اَرَضُوا رَبَّكُمْ؛ لأن الآخري ليست بدارِ عمل". وسيأتي لهذا مزيدُ بيانٍ إن شاء الله في سورة حم السجدة؛ لأنه أَلْيَقُ به لاختلافِ القراء فيه.

* { وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ } {

قوله تعالى: {فَلَا يُخَفِّفُ}: هذه الفاءُ وما في حيزها جوابُ "إذا" ولا بُدَّ من إضمارٍ مبتدأ قبلَ هذه الفاءِ، أي: فهو لا يُخَفِّفُ، لأنَّ جوابَ "إذا" متى كان مضارعاً لم يَحْتَجْ إلى فاءٍ سِوَاهُ كان موجِباً كقوله تعالى: {وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ} أم منفياً نحو: "إذا جاء زيدٌ لا يكرُمك".

* { وَالْقَوْمُ إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَامُ وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ } {

(9/290)

قوله تعالى: {السَّلَامُ}: العامَّةُ على فتح السين واللام، وقرأ أبو عمرو في روايةٍ بسكون اللام. ومجاهدٌ بضم السين واللام. وقرأ أبو عمرو في روايةٍ بسكون اللام. ومجاهدٌ بضم السين واللام، وكأنه جمع "سَلَام" نحو قَدَّالٍ وقُدَّالٍ، والسَّلَامُ والسَّلَمُ واحدٌ، وقد تقدَّم الكلامُ عليهما في سورة النساء.

* { الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَاباً فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ } {

قوله تعالى: {الَّذِينَ كَفَرُوا}: يجوز أن يكونَ مبتدأً، والخبرُ "زِدْنَاهُمْ" وهو واضحٌ. وجوزَ ابنُ عطية أن يكونَ {الَّذِينَ كَفَرُوا} بدلاً من فاعلٍ "يُفْتَرُونَ"، ويكونُ "زِدْنَاهُمْ" مستأنفاً. ويجوز أن يكونَ {الَّذِينَ كَفَرُوا} نصباً على الذمِّ أو رفعاً عليه، فيُضَمَّرُ الناصبُ والمبتدأُ وجوباً.

* { وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً عَلَيْهِمْ مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيداً عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَتَرَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ } {

قوله تعالى: {تَبْيَاناً}: يجوز أن يكونَ في موضع الحال، ويجوز أن يكونَ مفعولاً منْ أجله وهو مصدرٌ، ولم يَجِيءْ من المصادر على هذه الرِّتَةِ إلا لفظان: هذا وتَلْقَاءُ، وفي الأسماء كثيرٌ نحو: التَّمْسَاحِ والتَّمْثَالِ. وأمَّا المصادر فقياسُها فتحُّ الأولِ دلالةً على التَّكثِيرِ كالتَّطَوَّافِ والتَّجْوَالِ. وقال ابن عطية: "إنَّ التَّبْيَانَ اسْمٌ وليس بمصدرٍ"، والتَّحْوِيُونَ على خلافه.

(9/291)

قوله: "للمسلمين" متعلقٌ بـ "بشري" وهو متعلقٌ من حيث المعنى بـ {وَهْدَى وَرَحْمَةً} أيضاً. وفي جواز كون هذا من التنازع نظرٌ من حيث لزوم الفصل بين المصدر معموله بالمعطوف حالٍ إعمالك غير الثالث فتأمله. وقياسٌ من جَوَز التنازع في فعل التعجب والتزم إعمال الثاني لئلا يلزم الفصل أن يجوز هذا على هذه الحالة.

* { إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرٍ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ } { وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى } مصدرٌ مضافٌ لمفعوله ولم يذكر متعلقات العدل والإحسان والْبَغْيِ لِيَعْمَّ جميع ما يُعَدَلُ فيه، وِيُحَسَّنُ به إليه، وِيُبْغَى فيه؛

فلذلك لم يذكر المفعول الثاني للإيتاء، ونصَّ على الأول حصاً عليه لأدائه بالقرابة، فإنَّ إيتاءه صدقةٌ وصلته. قوله: "يعظكم" يجوز أن يكون مستأنفاً في قوة التعليل للأمر بما تقدّم، أي: إنَّ الوعظ سببٌ في أمره لكم بذلك. وجوز أبو البقاء أن يكون حالاً من الضمير في "ينهى"، وفي تخصيصه الحال بهذا العامل فقط نظرٌ؛ إذ يظهر جعله حالاً من فاعل "يامر" أيضاً، بل أولى؛ فإن الوعظ يكون بالأوامر والنواهي، فلا خصوصية له بالنهي.

* { وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ } { بَعْدَ تَوْكِيدِهَا } متعلقٌ بفعل النهي. والتوكيد مصدرٌ وكَدَّ يُوكِدُ بالواو، وفيه لغةٌ أخرى: أكد يُؤكِّد بالهمز، وهذا كقولهم: وررخت الكتاب وأررخته، وليست الهمزة بدلاً من واو كما زعم أبو إسحق؛ لأنَّ الاستعمالين في المادتين متساويان، فليس ادعاء كون أحدهما أصلاً أولى من الآخر.

(9/292)

وتبع مكِّي الزجاج في ذلك ثم قال: "ولا يحسن أن يقال: الواو بدلٌ من الهمزة، كما لا يحسن أن يقال ذلك في "أحد"؛ إذ صلّه "وحد"، فالهمزة بدلٌ من الواو". يعني أنه لا قائل بالعكس، وكذلك تبعه في ذلك الزمخشري أيضاً. و"توكيدها" مصدرٌ/ مضافٌ لمفعوله.

وأدغم أبو عمرو الدال في التاء، ولا ثاني له في القرآن، أعني أنه لم تُدغم دالٌ مفتوحةٌ بعد ساكنٍ إلا في هذا الحرف.

قوله: { وَقَدْ جَعَلْتُمُ } الجملة حالٌ: إمَّا مِنْ فاعلٍ "تَنقُضُوا"، وأما من فاعلٍ المصدر، وإن كان محذوفاً.

* { وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَصَّحْتُمْ عَزَلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ } { وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَصَّحْتُمْ عَزَلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا } متعلقٌ بفعل النهي. والتوكيد مصدرٌ وكَدَّ يُوكِدُ بالواو، وفيه لغةٌ أخرى: أكد يُؤكِّد بالهمز، وهذا كقولهم: وررخت الكتاب وأررخته، وليست الهمزة بدلاً من واو كما زعم أبو إسحق؛ لأنَّ الاستعمالين في المادتين متساويان، فليس ادعاء كون أحدهما أصلاً أولى من الآخر.

قوله تعالى: {أَنْكَاثًا}: يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه حالٌ مِنْ "عَزَلَهَا".
والأَنْكَاثُ: جمعُ نَكَثٍ بمعنى مَنكوث، أي: منقوضٌ. والثاني: أنه مفعولٌ ثانٍ
لتضمين "تَقَصَّتْ" معنى "صَبَّرَتْ". وجَوَّزَ الزجاجُ فيه وجهاً ثالثاً وهو: النَّصَبُ
على المصدرية؛ لأنَّ معنى تَقَصَّتْ: تَكَثَّرَتْ، فهو مُلاقٍ لعامِلِه في المعنى.
قوله: "تَتَّخِذُونَ" يجوز أن تكونَ الجملةُ حالاً من "وَأَوْ" "تَكُونُوا" أو من الضمير
المستتر في الجارِّ، إذ المعنى: لا تكونوا كذا حالَ كونكم متَّخذين.

(9/293)

قوله: {دَخَلًا بَيْنَكُمْ} هو المفعولُ الثاني لـ "تَتَّخِذُونَ". والدَّهْلُ: الفسادُ
والدَّعْلُ، وقيل: "دَخَلًا": مفعولٌ من أجله. وقيل: الدَّخَلُ: الداخلُ في الشيءِ
ليس منه.

قوله: {أَنْ تَكُونَنَّ}، أي: بسبب أن تكونَ، أو مخافة أن تكونَ. و"تكونَ" يجوزُ
أن تكونَ تامَّةً، فتكونُ "أُمَّهُ" فاعلها، وأن تكونَ ناقصةً، فتكونُ "أُمَّهُ" اسمها، و
"هي" مبتدأ، وأرَبَى "خبرُه. والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال، على الوجه
الأول، وفي موضع الخبر على الثاني. وجَوَّزَ الموفيون أن تكونَ "أُمَّهُ" اسمها، و
"هي" عمادٌ، أي: ضميرٌ قَصلٌ، و"أرَبَى" خبرٌ "تكونَ"، والبصريون لا يُجيزون
ذلك لأجل تنكير الاسم، فلو كان الاسمُ معرفةً لجاز ذلك عندهم.
قوله: "به" يجوز أن يعودَ الضميرُ على المصدر المنسبُ مِنْ {أَنْ تَكُونَنَّ}
تقديره: إنما يَبْلُوكُم الله بكونِ أُمَّةٍ، أي: يختبركم بذلك. وقيل: يعودُ على
"الربا" المدلولِ عليه بقوله {هِيَ أَرَبَى} وقيل: على الكثرة، لأنها في معنى
الكثير. قال ابن الأنباري: "لَمَّا كَانَ تَأْنِيثُهَا غَيْرَ حَقِيقِي حُمِلَتْ عَلَيَّ مَعْنَى
التذكير، كما حُمِلَتْ الصَّيْحَةُ عَلَى الصَّبَاحِ" ولم يتقدم للكثرة لفظ، وإنما هي
مدلولٌ عليها بالمعنى مِنْ قوله {هِيَ أَرَبَى}.

* {وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوَاءَ بِمَا
صَدَدْتُمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}

قوله تعالى: {فَتَزِلَّ}: منصوبٌ بإضمار "أَنْ" على جواب النهي.
قوله: {بِمَا صَدَدْتُمْ}: "ما" مصدريةٌ، و"صَدَدْتُمْ" يجوز أن يكونَ من الصُّدودِ،
وأن يكونَ مِنَ الصَّدِّ، ومفعوله مَحذوفٌ. وتُكْرِتُ "قَدَمٌ": قال الزمخشري:
"فإن قلت: لِمَ وُجِدَتِ الْقَدَمُ وَتُكْرِتُ؟ قلت: لاستعظامِ أن تَزِلَّ قَدَمٌ وَاحِدَةٌ عَنِ
طَرِيقِ الْحَقِّ بَعْدَ أَنْ تَبَيَّنَتْ عَلَيْهِ فَكَيْفَ بِأَقْدَامٍ كَثِيرَةٍ؟".

(9/294)

قال الشيخ: "الجمع تارةً يُلْحَظُ فيه المجموعُ من حيث هو مجموعٌ، وتارةً يُلْحَظُ
فيه كلُّ فردٍ فردٍ. فإذا لُوْحِظَ فيه المجموعُ كان الإسنادُ معتبراً فيه الجمعيَّةُ،
وإذا لُوْحِظَ فيه كلُّ فردٍ فردٍ كان الإسنادُ مطابقاً للفظِ الجمعِ كثيراً، فيُجمَعُ ما

أسند إليه، ومطابقاً لكلِّ فردٍ فردٍ فيُفرد، كقوله تعالى: {وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكِنًا
وَأَتَتْ} لَمَّا كَانَ لَوْحِظَ فِي قَوْلِهِ "لَهُنَّ" مَعْنَى لِكُلِّ وَاحِدَةٍ، وَلَوْ جَاءَ مُرَادًا بِهِ
الْجَمْعِيَّةُ أَوْ الْكَثِيرُ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي لِجَمْعِ الْمُتَّكِنِ، وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى يُحْمَلُ قَوْلُ
الشَّاعِرِ:

3015- فَإِنِّي وَجَدْتِ الصَّامِرِينَ مَتَاعُهُمْ * يَمُوتُ وَيَفْنَى فَارْضِي مِنِّي وَعَائِيَا
أَي: رَأَيْتُ كُلَّ صَامِرٍ؛ وَلِذَلِكَ أَفْرَدَ الضَّمِيرَ فِي "يَمُوتُ وَيَفْنَى" وَلَمَّا كَانَ
الْمَعْنَى: لَا يَتَّخِذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ جَاءَ "فَتَزَلَّ قَدَمٌ"، مَرَاعَاةً لِهَذَا الْمَعْنَى، ثُمَّ قَالَ:
وَتَذَوَّقُوا، مَرَاعَاةً لِلْمَجْمُوعِ [أَوْ] لِلْفِطْرِ الْجَمْعِ عَلَى الْوَجْهِ الْكَثِيرِ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ
الْإِسْنَادَ لِكُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ، فَتَكُونُ الْآيَةُ قَدْ تَعَرَّضَتْ لِلنَّهْيِ عَنِ اتِّخَاذِ الْإِيْمَانِ دَخْلًا
بِاعْتِبَارِ الْمَجْمُوعِ، وَبِاعْتِبَارِ كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَفْرَادِ "قَدَمٌ" وَجَمْعِ
الضَّمِيرِ فِي "وَتَذَوَّقُوا".

قلت: وبهذا التقدير الذي ذكره الشيخ يفوت المعنى الجزل الذي اقتنصه أبو
القاسم من تنكير "قَدَمٌ" وإفرادها. وأمَّا البيئ المذكور فإنَّ التَّحْوِينَ حَرَّجُوهُ
عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى: يَمُوتُ مَنْ نَمَّ، وَمَنْ دَكَّرَ، فَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ لِذَلِكَ لَمَّا لَا لِمَا ذَكَرَ.

* {مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنْجَزِينَ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا
كَانُوا يَعْمَلُونَ}

(9/295)

قوله تعالى: {مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ}: مَبْتَدَأٌ وَخَيْرٌ. وَالنَّفَادُ: الْفَنَاءُ وَالذُّهَابُ يُقَالُ: تَفَدَّ
بِكَسْرِ الْعَيْنِ يَنْفَدُ بِفَتْحِهَا تَفَادًا وَتُفُودًا، وَأَمَّا "تَفَدَّ" بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ فَفِعْلُهُ تَفَدَّ
بِالْفَتْحِ يَنْفَدُ بِالضَّمِّ، وَسَيَأْتِي. وَيُقَالُ: أَنْفَدَ الْقَوْمُ، فَنِي زَادَهُمْ، وَحَصَمُ مُنَافِدٌ،
لِيَنْفِدَ حِجَّةً صَاحِبِهِ، يُقَالُ: مَا قَدَّتُهُ فَتَفَدُّتُهُ.

وقوله "باقٍ" قد تقدَّم الكلامُ في الوقفِ عليه في الرعد.
قوله: {وَلَنْجَزِينَ الَّذِينَ} قرأ ابن كثير وعاصم وابن ذكوان {وَلَنْجَزِينَ} بنونِ
العظمة، التَّفَاتَا مِنَ الْعَيْبَةِ إِلَى التَّكْلِمْ. وَتَقَدَّمَ تَقْرِيرُ الْإِلْتِفَاتِ. وَالْبَاقُونَ بِيَاءِ
الْعَيْبَةِ رَجُوعًا إِلَى الْهِ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ الْعَزِيزِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى / {وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ}.

وقوله: {بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا} يجوز أن تكونَ أَفْعَلُ عَلِيَّ بِأَيْهَا مِنَ التَّفْضِيلِ، وَإِذَا
جَازَاهُمْ بِالْأَحْسَنِ فَلَا يُجَازِيهِمْ بِالْحَسَنِ مِنْ بَابِ الْأَوَّلَى. وَقِيلَ: لَيْسَتْ
لِلتَّفْضِيلِ، وَكَأَنَّهُمْ قَرُّوا مِنْ مَفْعُومِ أَفْعَلٍ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْمَجَازَاةِ بِالْأَحْسَنِ
الْمَجَازَاةُ بِالْحَسَنِ. وَهُوَ وَهْمٌ لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ مِنْ مَفْعُومِ الْمَوَافَقَةِ بِطَرِيقِ
الْأَوَّلَى.

* {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَسَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ
أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}

قوله تعالى: {مَنْ ذَكَرَ}: "مِنْ" لِلْبَيَانِ فَتَتَلَقَّى بِمَحْذُوفٍ، أَي: أَعْنِي مِنْ ذَكَرَ.
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ فَاعِلِ "عَمِلَ".
قوله: {وَهُوَ مُؤْمِنٌ} جَمْلَةٌ حَالِيَةٌ أَيْضًا.

(9/296)

قوله: {وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ} راعى معنى "مَنْ" فَجَمَعَ الضميرَ بعد أن راعى لفظها فَأَقْرَدَ فِي "فَلَنُحْيِيَنَّهُ" وما قبله، وقرأ العامة "وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ" بنون العظمة مراعاةً لما قبله. وقرأ ابنُ عامرٍ في روايةٍ بياء الغيبة، وهذا ينبغي أن يكونَ على إضمارِ قَسَمِ ثَانٍ، فيكونَ من عطفِ جملةٍ قَسَمِيَّةٍ مثلها، حُذِفَتْا وبقي جواباها. ولا جائزٌ أن يكونَ مِنْ عطفِ جوابٍ على جوابٍ لإفضائه إلى أخبارِ المتكلمِ عن نفسه بإخبارِ الغائبِ، وهو لا يجوزُ. لو قلت: "زيد قال: واللّه لأضربنَّ هندا ولينفيئها" تريد: ولينفيئها زيدٌ، لم يجزُ. فإن أضمرتَ قسماً آخرَ جاز، لأي: وقال: واللّه لينفيئها! لأنَّ لك في مثلِ هذا التركيبِ أن تحكيَ لفظه، ومنه {وَلَيُخْلِفَنَّ إِنَّ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى} وأن تحكيَ معناه، ومنه {يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا} ولو جاء على اللفظ لقل: ما قلنا.

* { فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ }

قوله تعالى: {فَإِذَا قَرَأْتَ} أي: فإذا أَرَدْتَ، فأضمرتَ الإرادةَ. قال الزمخشري: "لأنَّ الفعلَ يوجَدُ عندَ القصْدِ والإرادةِ من غيرِ فاصلٍ وعلى حسيه، فكان منه بسببِ قوي وملايسةٍ ظاهرة". وقال ابن عطية: "فَ" إذا" وصلّاهُ بين الكلامين، والعربُ تستعملها في مثل هذا، وتقدير الآية: فإذا أخذتَ في قراءة القرآن فاستعِذْ". قلت: وهذا هو مذهبُ الجمهورِ من القُرّاء والعلماء، وقد أخذ بظاهر الآية، فاستعاذ بعد أن قرأ، من الصحابة أبو هريرة، ومن الأئمة مالك وابن سيرين، ومن القُرّاء حمزة.

* { إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ }

(9/297)

قوله تعالى: {بِهِ مُشْرِكُونَ}: يجوز أن يعودَ الضميرُ على الشيطانِ، وهو الظاهرُ؛ لتحدّ الضمائرُ. والمعنى: والذين هم مشركون بسببه. وقيل: والذين هم بإشراكهم إبليس مشركون بالله. ويجوز أن يعودَ على "رهبهم".

* { وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله تعالى: {وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ}: في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنها اعتراضية بين الشرطِ وجوابه. والثاني: أنها حالية، وليس بظاهر. وقوله: {إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ} نسبوا إليه صلى الله عليه وسلم الافتراء بأنواع من المبالغات: الحصرِ والخطابِ واسمِ الفاعلِ الدالِّ على الثبوتِ والاستقرارِ. ومفعول "لا يعلمون" محذوفٌ للعلمِ به، أي: لا يعلمون أن في نسخِ الشرائعِ وبعضِ القرآنِ

حَكَمًا بِالغَةِ.

* { قُلْ تَزَلَّهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى
لِلْمُسْلِمِينَ }

قوله تعالى: {لِيُثَبِّتَ}: متعلق بـ "تَزَلَّهُ". و "هدى وبشرى" يجوز أن يكونا عطفاً على محل "لِيُثَبِّتَ" فينصبان، أو على لفظه وما رَدَّ به الشيخ، وما رُدَّ به عليه. وجوز أبو البقاء ارتفاعهما جَزْرِي مبتدأ محذوف، أي: وهو هُدًى، والجملة حال. وقرئ "لِيُثَبِّتَ" مخففاً مِنْ أَثَبَّتْ.

* { وَلَقَدْ تَعَلَّمَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ
وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ }

(9/298)

قوله تعالى: {لِّسَانُ الَّذِي}: العاثة على إضافة "لسان" إلى ما بعددع. واللسان: اللغة. وقرأ الحسن "اللسان" معرّفاً بـ"الذي" و "الذي" نعتٌ له. وفي هذه الجملة وجهان، أحدهما: لا محل لها لاستئنافها، قاله الزمخشري. والثاني: أنها حالٌ مِنْ فاعل "يقولون"، أي: يقولون ذلك والحال هذه، أي: عِلْمُهُم بأعجمية هذا البشر وإبانه عربية هذا القرآن كان ينبغي أن يمنعهم من تلك المقالة، كقولك: "تَسْتُمُّ فلاناً وهو قد أحسن إليك"، أي: وَعِلْمُكَ بإحسانه إليك كان يمنعهم مِنْ سَتْمِهِ، قاله الشيخ. ثم قال: "وإنما ذهب إلى الاستئناف لا إلى الحال؛ لأنَّ مِنْ مذهبه أن مجيء الحال اسمية من غير واوٍ شاذ، وهو مذهب مرجوح تبه فيه الفراء".

و "أعجمي" خبرٌ على كبتا القراءتين. والأعجمي: مَنْ لم يتكلم بالعربية. وقال الراغب: "العجمُ عربياً كان أو غير عربي؛ اعتباراً بقلة فهمه من العجمة. والأعجمي منسوبٌ إليه، ومنه قيل للبهيمة "عجماء" من حيث إنها لا تُبِينُ، و "صلاةُ النهار عجماء"، أي: لا يُجْهَرُ فيها. والعجم: التوى لاختفائه. وحروف المعجم، قال الخليل: "الحروفُ المقطعة لأنها أعجمية" قال بعضهم: معناه أن الحروفَ المجردة لا يَدُلُّ على ما يَدُلُّ عليه الموصولة. وأعجمت الكتاب ضدَّ أعربتُه، وأعجمته: أزلتُ عجمته كَأَشْكَيْتُهُ، أي: أزلتُ شكايته، وسيأتي لهذا أيضاً مزيدٌ بيان إن شاء الله في الشعراء، وحَم السجدة. وتقدّم حرفُ القراء في "يُلْحِدُونَ" في الأعراف.

* { مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ وَلَا كَيْفَ مَنْ
شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ }

(9/299)

قوله تعالى: {مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ} : يجوز فيه أوجه، أحدها: أن يكون بدلاً من {الكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ}، أي: إنما يفترى الكذب مَنْ كفر. الثاني: أنه بدلٌ مِنْ "الكاذبون". والثالث: مِنْ "أولئك" قاله الزمخشريُّ، فعلى الأول يكون قوله {وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ} جملةً معترضةً بين البديل والمُبدل منه. واستضعف الشيخ الأوجه الثلاثة فقال: "لأنَّ الأولَ يقتضي أنه لا يَقْتَضِي الكذبَ إلا مَنْ كفر بالله من بعد إيمانه، والوجودُ يَقْتَضِي أَنَّ المفترى مَنْ لا يؤمن، سواءً كفر بالله من بعد إيمانه، أم لا، بل الأكثرُ الثاني وهو المفترى" قال: "وأما الثاني فَيَوُؤُلُ المعنى إلى ذلك؛ إذ التقديرُ: وأولئك: أي: الذين لا يؤمنون هم مَنْ كفر بالله من بعد إيمانه، والذين لا يؤمنون هم المُفْتَرُونَ. وأما الثالثُ فكذلك؛ إذ التقديرُ: إنَّ المشارَ إليهم هم مَنْ كفر بالله من بعد إيمانه، مُخْبِراً عنهم بأنهم الكاذبون".

الوجه الرابع: أن ينتصبَ على الذمِّ، قاله الزمخشري. الخامس: أن يرتفعَ على خبر ابتداءٍ مضمرةٍ على الذمِّ أيضاً. السادس: أن يرتفعَ على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ، تقديره: فعليهم غضبٌ لدلالة ما بعد "مَنْ" الثانية عليه.

(9/300)

السابع: أنها مبتدأ أيضاً، وخبرها وخبرٌ "مَنْ" الثانية أيضاً قوله {فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ}، قاله ابن عطية، قال: "إذ هو واحدٌ بالمعنى؛ لأنَّ الإخبارَ في قوله {مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ} إنما قصَّدَ به الصنفَ الشارحَ بالكفر". قال الشيخ: "وهذا وإن كان كما ذكر، إلا أنهما جملتان شرطيتان، وقد فُصلَ بينهما بأداة الاستدراك، فلا بد لكلِّ واحدةٍ منهما على انفرادها مِنْ جوابٍ لا يشتركان فيه، فتقديرُ الحَدْفِ أَجْرَى على صناعة الإعراب، وقد صَغَفُوا مَهَبَ الأخفش في ادِّعائه أنَّ قوله "فسلامٌ لك من أصحاب اليمين"، وقوله {قَرُوحٌ وَرِيحَانٌ} جوابٌ "أما"، و "إن" هذا، وهما أداتا شرطٍ وَلَيْتَ إحداهما الأخرى".

الثامن: أن تكونَ "مَنْ" شرطيةً وجوابها مقدرٌ تقديره: فعليهم غضبٌ؛ لدلالة ما بعد "مَنْ" الثانية عليه. وقد تقدَّم أن ابنَ عطية جَعَلَ الجزاءَ لهما معاً، وتقدَّم الكلامُ معه فيه. قوله: {إِلَّا مَنِ أَكْرَهَ} فيه أوجه، أحدها: أنه مستثنى مقدَّمٌ مِنْ قوله {فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ}، وهذا يكونُ فيه منقطعاً؛ لأنَّ المُكْرَهَ لم يَسْرَحْ بالكفرِ صدرًا. وقال أبو البقاء: "وقيل: ليس بمقدَّم فهو كقول ليبيد:
3016- ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ *

فظاهرُ كلامه يَدُلُّ أن بيتَ ليبيدٍ لا تقديمَ فيه، وليس كذلك فإنه ظاهرٌ في التقديمِ جداً.

الثاني: أنه مستثنى مِنْ جوابِ الشرط، أو مِنْ خبرِ المبتدأ المقدر، تقديره: فعليهم غضبٌ من الله إلا مَنْ أكره، ولذلك قدَّرَ الزمخشري جزاءَ الشرط قِبلَ الاستثناء، وهو استثناءٌ متصلٌ؛ لأنَّ الكفرَ يكونُ بالقولِ مِنْ غيرِ اعتقادٍ كالمُكْرَه، وقد يكونُ - والعيادُ بالله - باعتقادٍ، فاستثنى الصَّيْفَ الأول. قوله: {وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ} جملةٌ حاليةٌ، أي: إلا مَنْ أكرهَ في هذه الحالة.

(9/301)

قوله: {وَلَاكِنْ مَّن سَرَّحَ} الاستدراك واضح؛ لأنَّ قوله: {إِلَّا مَن أُكْرِهَ} قد يسبق الوهم إلى الاستثناء مطلقاً فاستدرك هذا. وقوله {وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ} لا ينفي ذلك الوهم. و "مَن": إمَّا شرطية أو موصولة، ولكن متى جُعِلَتْ شرطية فلا بدُّ من إضمار مبتدأ قبلها؛ لأنه لا يليها الجمل الشرطية، قاله الشيخ ثم قال: "ومثله:

3017- * ولكن متى يَسْتَرَفِدِ القومُ أَرْفِدِ
أي: ولكن أنا متى يَسْتَرَفِدِ وإنما لم تقع الشرطية بعد "لكن" لأنَّ الاستدراك لا يقع في الشروط. هكذا قيل، وهو ممنوع.

* { ذَالِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ }

قوله تعالى: {ذَالِكَ بِأَنَّهُمْ}: مبتدأ وخبر، كنظائر مَرَّتْ، والإشارة بـ "ذلك" إلى ما ذُكِرَ من الغضب والعذاب؛ ولذلك وُجِدَ كقوله: {بَيَّنَّ ذَالِكَ} و [قوله] 3018- كانه في الجِدِّ وقد مرَّ ذلك.

* { ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ }

(9/302)

قوله تعالى: {ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا}: في خبر "إِنَّ" هذه ثلاثة أوجه، إنه قوله {لَعَفُورٌ رَّحِيمٌ}، و {إِنَّ رَبَّكَ} الثانية واسمها تأكيد للأولى واسمها، فكأنه قيل: ثم إِنَّ رَبَّكَ إِنَّ رَبَّكَ لَعَفُورٌ رَحِيمٌ، وحينئذ يجوز في قوله "للذين" وجهان: أن يتعلق بالخبرين على سبيل التنازع، أو بمحذوفٍ على سبيل البيان كأنه قيل: العُفْرَانُ وَالرَّحِمَةُ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا. الثاني: أن الخبر هو نفس الجارِّ بعدها كما تقول: إِنَّ زَيْدًا لَكَ، أي: هُوَ لَكَ لا عليك بمعنى هو ناصرهم لا خاذلهم، قال معناه الزمخشري [ثم قال "كما يكون المَلِكُ للرجل لا عليه، فيكون مَحْمِيًّا مَنفُوعًا]. الثالث: أن خبر الأولى مستغنى عنه بخبر الثانية، / يعني أنه محذوف لفظاً لدلالة ما بعده عليه، وهذا معنى قول أبي البقاء: "وقيل: لا خبر لـ "إِنَّ" الأولى في اللفظ؛ لأنَّ خبرَ الثانية أغنى عنه" وحينئذ لا يَحْسُنُ رَدُّ الشيخ عليه بقوله: "وهذا يبس بجيد أنه ألعى حكم الأولى، وجعل الحكم للثانية، وهو عكس ما تقدّم ولا يجوز".

قوله: {مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا} قرأ ابنُ عامرٍ "فَتِنُوا" مبنياً للفاعل، أي: فَتِنُوا أَنفُسَهُمْ، فإن عاد الضميرُ على المؤمنين فالمعنى: فَتِنُوا أَنفُسَهُمْ بما أُعْطُوا المشركين من القولِ ظاهراً، أو أنهم لَمَّا صَبَرُوا على عذابِ المشركين فكأنهم

فَتَنُّوا أَنفُسَهُمْ، وَإِنْ عَادَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ فَهُوَ وَاضِحٌ، أَي: فَتَنُّوا الْمُؤْمِنِينَ،
وَالْبَاقُونَ "فَتِنُوا" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. وَالضَّمِيرُ فِي "بَعْدَهَا" لِلْمَصَادِرِ الْمَفْهُومَةِ مِنْ
الْأَفْعَالِ الْمَتَقَدِّمَةِ، أَي: مِنْ بَعْدِ الْفِتْنَةِ وَالْهَجْرَةِ وَالْجِهَادِ وَالصَّبْرِ. وَقَالَ ابْنُ
عَطِيَّةٍ: "عَائِدٌ عَلَى الْفِتْنَةِ أَوْ الْقَعْلَةِ أَوْ الْهَجْرَةِ أَوْ التَّوْبَةِ".

* { يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَفْسِهَا وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا
يُظَلَمُونَ }

(9/303)

قوله تعالى: { يَوْمَ تَأْتِي } : يجوز أن ينتصب بـ "رحيم"، ولا يلزم من ذلك تقييد
رحمته بالظرف؛ لأنه إذا رجم في هذا اليوم فرحمته في غيره أولى وأخرى،
وأن ينتصب بـ "اذكر" مقدره، وراعى معنى "كل" فأنت الضمائر في قوله
"تجادل" إلى آخره، ومثله:

3019- جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ تَرَّةً فَتَرَكْنَ كُلَّ *
إلا أنه زاد في البيت الجمع على المعنى، وقد تقدم ذلك أول هذا الموضوع.
وقوله { وَهُمْ لَا يُظَلَمُونَ } حَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى فَلِذَلِكَ جَمَعَ.

* { وَصَرَِبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرِيَةً كَأَنَّ آمَنَةً مُطْمَئِنَّةً بِأَيْبِهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّنْ كُلِّ مَكَانٍ
فَكَفَّرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ فَأَدَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ }

قوله تعالى: { وَالْخَوْفِ } : العَامَّةُ عَلَى جَرِّ "الْخَوْفِ" أَحَدَهَا: أَنْ يُعْطَفَ عَلَى
"لِبَاسٍ". الثَّانِي: أَنْ يُعْطَفَ عَلَى مَوْضِعِ "الْجُوعِ": لِأَنَّهُ مَقْعُولٌ فِي الْمَعْنَى
لِلْمَصْدَرِ. التَّقْدِيرُ: "أَنَّ الْبِتْسَهُمَ الْجُوعُ وَالْخَوْفُ"، قَالَ أَبُو الْبِقَاءِ، وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ
الْبِتْسَ اسْمٌ مَا يُلْبَسُ، وَهُوَ اسْتِعَارَةٌ بَلِيغَةٌ كَمَا سَأْنَبَهُكَ عَلَيْهِ. الثَّلَاثُ: أَنْ يَنْتَصِبَ
بِإِضْمَارِ فِعْلٍ قَالَهُ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِي. [الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ حَذْفِ مِضَافٍ، أَي: []
وَلِبَاسِ الْخَوْفِ، ثُمَّ حُذِفَ وَأَقِيمَ [المِضَافُ إِلَيْهِ] مُقَامَهُ قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ.

(9/304)

ووجه الاستعارة ما قاله الزمخشري، فإنه قال: "فإن قُلتَ، الإِذَاقَةُ وَاللِبَاسُ
اسْتِعَارَتَانِ فَمَا وَجَهُ صِحَّتِهِمَا؟ وَالِإِذَاقَةُ الْمَسْتِعَارَةُ مُوقَّعَةٌ عَلَى اللِبَاسِ
الْمَسْتِعَارِ فَمَا وَجَهُ صِحَّةِ إِيقَاعِهَا عَلَيْهِ؟ قُلْتُ: الإِذَاقَةُ جَرَتْ عِنْدَهُمْ مَجْرَى
الْحَقِيقَةِ لِشَبُوحِهَا فِي الْبَلَايَا وَالشَّدَائِدِ وَمَا يَمَسُّ النَّاسَ مِنْهَا، فَيَقُولُونَ، ذَاقَ
فَلَانُ الْبُؤْسَ وَالصُّرَّ، وَإِذَاقَةَ الْعَذَابِ، شَبَّهَ مَا يُدْرِكُ مِنْ أَثَرِ الضَّرْرِ وَالْأَلَمِ بِمَا
يُدْرِكُ مِنْ طَعْمِ الْمُرِّ وَالْبِتْسِ، وَأَمَّا اللِبَاسُ فَقَدْ شَبَّهَ بِهِ لِاسْتِمَالِهِ عَلَى اللِبَاسِ مَا
عَشِيَّ الْإِنْسَانَ وَالتَّبَسُّ بِهِ مِنْ بَعْضِ الْحَوَادِثِ. وَأَمَّا إِيقَاعُ الإِذَاقَةِ عَلَى لِبَاسِ
الْجُوعِ وَالْخَوْفِ فَلِأَنَّهُ لَمَّا وَقَعَ عِبَارَةً عَمَّا يُعَشِي مِنْهُمَا وَيُلَابِسُ، فَكَانَ قِيلُ:
فَأَذَاقَهُمْ مَا عَشِيَهُمْ مِنَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ. وَلَهُمْ فِي هَذَا طَرِيقَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ

ينظروا فيه إلى المستعار له كما نَظَرَ إليه ههنا، ونحوه قول كثير:
 3020- عَمُرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًا * عَلِقَتْ لَصْحَكْتَهُ رِقَابُ الْمَالِ
 استعار الرداء للمعروف لأنه يَصُون عِرْضَ صاحبه صَوَتْ الرِّدَاءِ لِمَا يُلْقَى عليه،
 ووصفه بِالْعَمُرِ الذي هو وصفُ المعروفِ والتَّوَالِ، لا وصفُ الرِّدَاءِ، نظراً إلى
 المستعار له. أن ينظروا فيه المستعار كقوله:
 3021- يُنَازِعُنِي رِدَائِي عَبْدُ عَمْرٍو * رُوَيْدَكَ يَا أَخَا عَمْرٍو بِنِ بَكَرِ
 لِي السَّطْرُ الَّذِي مَلَكَتْ يَمِينِي * وَدَوْتِكَ فَاعْتَجِرْ مِنْهُ بِسَطْرٍ
 أراد بردائه سيفضه ثم قال: "فاعتجر منه بسطر" فنظر إلى المستعار في
 لفظ الاعتجار، ولو نظر إليه فيما نحن فيه لقال: "فكسأهم لباسَ الجوع
 والخوف"، ولقال كثير: "صافي الرداء إذا تبسّم". انتهى. وهذا نهاية ما يقال
 في الاستعارة.

وقال ابن عطية: "لما باشرهم ذلك صار كاللباس، وهذا كقول الأعشى:
 3022- إِذَا مَا الصَّحِيعُ نَنَى جَيْدَهَا * تَنَّتْ عَلَيْهِ فَكَاتَتْ لِبَاسًا

(9/305)

ومثله قوله تعالى: { هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ / لَهُنَّ } ومثله قول الشاعر:
 3022- وَقَدْ لَيْسَتْ بَعْدَ الزَّبِيرِ مُجَاشِيعٌ * لِبَاسٌ الَّتِي حَاصَتْ وَلَنْ تَغْسِيلَ الدَّمَا
 كَأَنَّ الْعَارَ لَمَّا بَاشَرَهُمْ وَلَصِقَ بِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَيْسُوهُ."
 وقوله: "فأذاقهم" نظير قوله تعالى: "ذُقْ إِنَّكَ [أنت] العزيزُ الكريم، ونظيرُ
 قول الشاعر:
 3023- دَوْتِكَ مَا جَنَيْتَهُ فَاحْسُ وَدُقْ
 وفي قراءة عبد الله "فأذاقها الله الخوفَ والجوعَ"، وفي مصحف أبي "لباسَ
 الخوفِ والجوعِ"
 وقوله: { يَا نُعْمَ اللَّهُ } أتى بجمع القلّة، ولم يُقَلْ "بِنِعْمِ اللَّهِ" جمعَ كثرةٍ تنبيهاً
 بالأدنى على الأعلى؛ لأنَّ العذابَ إذا كان على كُفْرَانِ الشَّيْءِ القليلِ فكوئنه على
 النِّعْمِ الكثيرِ أولى.
 و"أنعم" فيها قولان، أحدهما: أنها جمعُ "نِعْمَةٍ" نحو: شِدَّةٌ: أَشَدُّ. قال
 الزمخشري: "جمعُ "نِعْمَةٍ" على تَرْكِ الاعتدَادِ بالتاء كِدْرَعٍ وَأَدْرَعٍ". وقال
 قطرب: "هي جمه نُعْمٍ، والنُّعْمُ: التَّعِيمُ، يقال: "هذه أيامُ طَعْمٍ ونُعْمٍ". وفي
 الحديث: "نادى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَوْسِمِ بِمَنَى: "إنها
 أيامُ طَعْمٍ ونُعْمٍ فلا تَصُومُوا"
 ". قوله: { يَا كَانُوا } يجوز أن تكونَ مصدريةً، أو بمعنى الذي، والعاثُ محذوفٌ،
 أي: بسبب صنْعهم أو بسبب الذي كانوا يصنعونه. والواو في "يَصْنَعُونَ" عائدةٌ
 على أهلِ المَعَدِّبِ. قيل: قربة، وهي نظيرةُ قوله { أَوْ هُمْ قَائِلُونَ } بعد قوله
 { وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا }.

* { فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ }
 {

قوله تعالى: {وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ}: صَرَّحَ هُنَا بِالنِّعْمَةِ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهَا مَعَ مَنْ كَفَرَ بِهَا، وَلَمْ يَجِئْ ذَلِكَ فِي الْبَقْرَةِ، بَلْ قَالَ: {وَاشْكُرُوا لِلَّهِ} لَمَّا لَمْ يَتَقَدَّمْ ذَلِكَ، وَتَقَدَّمَ نِظَائِرُهَا هُنَا.

(9/306)

* { وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَادًا حَلَالًا وَهَادًا حَرَامًا لَتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ }

قوله تعالى: { وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ } : الْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ الْكَافِ وَكَسْرِ الذَّالِ وَنِصْبِ الْبَاءِ. وَفِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٌ، أَظْهَرُهَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ وَنَاصِبُهُ "تَصِفُ" وَ"مَا" مُصَدَّرَةٌ، وَيَكُونُ مَعْمُولُ الْقَوْلِ الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ { هَادًا حَلَالًا وَهَادًا حَرَامًا } وَ { لِمَا تَصِفُ } عِلَّةٌ لِلنَّهْيِ عَنِ الْقَوْلِ الْكَذِبِ، وَإِلَى هَذَا نَحْوُ الزَّجَّاجِ وَالْكَسَائِيِّ، وَالْمَعْنَى: لَا تُحَلِّلُوا وَلَا تُحَرِّمُوا لِأَجْلِ قَوْلِ تَنْطِقُ بِهِ أَلْسِنَتُكُمْ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ.

الثاني: أَنْ يَنْتَصِبَ مَفْعُولًا بِهِ لِلْقَوْلِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: { هَادًا حَلَالًا } بَدَلًا مِنْ "الْكَذِبِ" لِأَنَّهُ عَيْنُهُ، أَوْ يَكُونُ مَفْعُولًا بِمَضْمَرٍ، أَي: فَيَقُولُوا: هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ، وَ { لِمَا تَصِفُ } عِلَّةٌ أَيْضًا، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا تَقُولُوا الْكَذِبَ لَوْصِفِ أَلْسِنَتِكُمْ. وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ مِنَ التَّنَازُعِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَذَلِكَ: أَنَّ الْقَوْلَ يَطْلُبُ "الْكَذِبَ" وَ"تَصِفُ" أَيْضًا يَطْلُبُهُ، أَي: وَلَا تَقُولُوا الْكَذِبَ لِمَا تَصِفُهُ أَلْسِنَتُكُمْ؟ فِيهِ نَظَرٌ.

الثالث: أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْعَائِدِ الْمَحذُوفِ عَلَى "مَا" إِذَا قُلْنَا: إِنَّهَا بِمَعْنَى الَّذِي؛ التَّقْدِيرُ: لِمَا تَصِفُهُ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْحَوْفِيُّ وَأَبُو الْبَقَاءِ. الرَّابِعُ: أَنَّ يَنْتَصِبَ بِإِضْمَارِ اعْنِي، ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَلَا مَعْنَى عَلَيْهِ.

(9/307)

وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَابْنُ يَعْمَرَ وَطَلْحَةُ "الْكَذِبَ" بِالْخَفْضِ وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْمَوْصُولِ، أَي: وَلَا تَقُولُوا لَوْصِفِ أَلْسِنَتِكُمْ الْكَذِبَ، أَوْ لِذَلِكَ تَصِفُهُ أَلْسِنَتُكُمْ الْكَذِبَ، جَعَلَهُ نَفْسَ الْكَذِبِ لِأَنَّهُ هُوَ. وَالثَّانِي: ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّ يَكُونُ نِعْتًا لـ "مَا" الْمَصَدَّرَةِ. وَرَدَّهُ الشَّيْخُ: بِأَنَّ النِّهَاةَ نَصُّوا عَلَى أَنَّ الْمَصَدَّرَ الْمُنْسَبَ مِنْ أَنْ وَالْفِعْلَ لَا يُنْعَثُ، لَا يُقَالُ "يَعْجِنِي أَنْ تَخْرَجَ السَّرِيَّةُ" وَلَا فَرْقَ بَيْنَ عَذَا وَبَيْنَ بَاقِيِ الْحُرُوفِ الْمَصَدَّرَةِ.

وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عَيْلَةَ وَمَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ بِضَمِّ الْكَافِ وَالذَّالِ، وَرَفَعَ الْبَاءَ صِفَةً لِلْأَلْسِنَةِ كَصَبُورٍ وَضُبْرٍ، أَوْ جَمَعَ كَاذِبٍ كَشَارِفٍ وَشُرْفٍ، أَوْ جَمَعَ "كِذَابٌ" نَحْو: كِتَابٍ وَكُتُبٍ.

وَقَرَأَ مَسْلَمَةُ بْنُ مَحَارِبٍ فِيمَا نَقَلَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ نَصَبَ الْبَاءَ، وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ، ذَكَرَهَا الزَّمَخْشَرِيُّ. أَحَدُهَا: أَنَّ تَكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى الشَّتْمِ، يَعْنِي

وهي في الأصل نعتٌ للألسنة كما في القراءة قبلها. الثاني: أن تكون بمعنى الكَلِم الكواذب، يعني أنها مفعولٌ بها، والعامل فيها: إمَّا "تَصِفُ"، وإمَّ القولُ / على ما مرَّ، أي: لا تقولوا الكَلِم الكواذب، أو لِمَا تَصِفُ ألسنتكم الكَلِم الكواذب. الثالث: أن يكونَ جمع الكِذَابِ مِنْ قولك "كِذِبَ كِذَابًا" يعني فيكون منصوباً على المصدر؛ لأنه مِنْ معنى وَصَفِ الألسنة فيكون نحو: كُتِبَ في جمع كِتَابٍ، وقد قرأ الكسائيُّ: {وَلَا كِذَابًا} بالتخفيف كما سيأتي في النبأ.

(9/308)

قوله: "لِتَفْتَرُوا" في اللام ثلاثة أوجه، أحدها: قال الواحدي: "إنه بدلٌ مِنْ {لِمَا تَصِفُ} لأنَّ وصفهم الكذب هو افتراءٌ على الله". قال الشيخ: "فهو على تقدير جعل "ما" مصدريةً، أمَّا إذا كانت بمعنى الذي فاللام فيها ليست للتعليل فيبذل منها مت يُفهمُ التعليل، وغنما اللامُ في "لِمَا" متعلقةٌ بـ "لا تقولوا" على حَدِّ تَعَلُّقِهَا فِي قولك: لا تقولوا لِمَا أَحَلَّ اللهُ؛ هذا حرامٌ، أي: لا تُسَمُّوا الحلالَ حراماً وكما تقول: لا تَقُلْ لزيدٍ عمراً، أي: لا تُطَلِّقْ عليه هذا الاسمَ". قلت: وهذا وإن كان ظاهراً، إلا أنه لا يمنع من إرادة التعليل، وإن كانت بمعنى الذي.

الثاني: أنها للضرورة إذ لم يفعلوه لذلك الغرض.
الثالث: أنها للتعليل الصريح، ولا يبيعدُ أن يصدُرَ مثلُ ذلك.

* { مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }

قوله تعالى: {مَتَاعٌ} فيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ، و "قليل" خبره، وفيه نظرٌ للابتداءً بنكرةٍ مِنْ غيرِ مُسَوِّغٍ. فإن ادُّعِيَ إضافته نحو: متاعهم قليل، فهو بعيدٌ جداً. الثاني: أنه خبرٌ مبتدأ مضمراً، أي: بقاءهم أو عيشتهم أو منفعتهم فيما هم عليه.

* { وَ عَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَا كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ }

قوله تعالى: {مِنْ قَبْلُ}: متعلِّقٌ بـ "حَرَّمْنَا" أو بـ "قَصَصْنَا" والمضافُ إليه "قبل" تقديره: ومن قبل تحريمنا على أهلِ مِلَّتِكَ.

* { ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ }

قوله تعالى: {مِنْ بَعْدِهَا}: أي: مِنْ بَعْدِ عَمَلِ السُّوءِ والتوبة والإصلاح، وقيل: على الجهالة. وقيل: على السُّوء؛ لأنه في معنى المعصية.

(9/309)

و "بجهالة" حالٌ مِنْ فاعلٍ "عَمِلُوا".

* { إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ }

قوله تعالى: { أُمَّةً } : تُطَلَقُ الأُمَّةُ على الرجل الجامع لخصال محمودة. وقيل: قَعْلَةٌ تدل على المبالغة، وإلى المعنى الأول تَطَرَّ ابْنُ هَانِيٍّ فِي قوله: 3024- وليس الله بِمُسْتَكْرٍ * أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِي وَاحِدٍ

* { شَاكِرًا لِأَنْعَمِهِ اجْتِبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ }

قوله تعالى: { شَاكِرًا } : يجوز أن يكونَ خبراً ثالثاً، أو حالاً مِنْ أحدِ الضميرين في "قَانِتًا" أو "حَنِيفًا".
قوله: "لَأَنْعَمِهِ" يجوز تعلقه بـ "شَاكِرًا" أو بـ "اجْتِبَاهُ"، و "اجْتِبَاهُ": إمَّا حالٌ، وإمَّا خبرٌ آخرٌ لـ كان. و { إِلَى صِرَاطٍ } يجوز تعلقه بـ "اجْتِبَاهُ" و بـ "هداه" على قاعدة التنازع.

* { ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ }

قوله تعالى: { ثُمَّ أَوْحَيْنَا } : قال الزمخشري: "في" ثم "هذه ما فيها مِنْ تعظيم منزلتيه وأجلال مَحَلِّه، والإيذانُ بأنَّ أَشْرَفَ ما أوتي خليلُ الرحمن من الكرامةِ وأجل ما أولِيَ من النعمةِ اتِّبَاعُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم من قَبْلِ أنها دَلَّتْ على تَبَاعُدِ هذا النعتِ في الرتبةِ مِنْ بين سائرِ النُّعوتِ التي أثنى اللهُ عليه بها".

قوله: { أَنْ اتَّبِعْ } يجوز أن تكونَ المفسرة، وأن تكونَ المصدرية فتكونَ مع منصوبها مفعول الإحياء.

(9/310)

قوله: "حَنِيفًا" حالٌ، وتقدَّم تحقيقُه في البقرة. وقال ابن عطية: "قال مكي: ولا يكون - يعني حنيفاً - حالاً من "إبراهيم" لأنه مضافٌ إليه، وليس كما قال؛ لأن الحالَ قد تعمل فيها حروفُ الجرِّ إذا عملت في ذي الحال كقولك "مررتُ بزيدٍ قائماً". قلت: ما ذكره مكي من امتنع الحال من المضاف إليه فليس على إطلاقه لِمَا تقدَّم تفصيلُه في البقرة. وأمَّا قولُ ابن عطية: إن العاملَ الخافضُ فليس كذلك، إنما العاملُ ما تعلق به الخافضُ، ولذلك إذا حُذِفَ الخافضُ، نُصِبَ مخفوضُه.

* { إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ }

قوله تعالى: {إِنَّمَا جُعِلَ}: العامَّة على بناءه للمفعول، وأبو حَيَّوَة على بناءه للفاعل، "السَّبَبُ" مفعول به.

* { ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ صَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ }

قوله تعالى: {ادْعُ}: يجوز أن يكون مفعوله مراداً، أي: ادْعُ الناسَ، وأن لا يكون، أي: افعِلِ الدعاءَ. و "بالحكمة" حال، أي: ملتبساً بها.

* { وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ }

قوله تعالى: {وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا}: العامَّة على المُفَاعَلَةِ، وهي بمعنى فَعَلَ كسافر، وابنُ سيرين "عَقَّبْتُمْ" بالتشديد بمعنى: قَفَيْتُمْ فَعَقُوا بِمِثْلِ مَا فُعِلَ بكم. وقيل: تَبَعْتُمْ. والباءُ مُعَدِّيَةٌ، وفي قراءة ابن سيرين: إِمَّا لِلسَّبِيَّةِ، وإِمَّا مزيدة.

(9/311)

قوله: {لِلصَّابِرِينَ} يجوز أن يكون عاماً، أي: الصبرُ خيرٌ لجنسِ الصابرين، وأن يكونَ مِنْ وَقوعِ الظاهرِ موقعِ المضمَر، أي: صَبْرُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ.

* { وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي صَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ }

قوله تعالى: {إِلَّا بِاللَّهِ}: أي بمعونته فهي للاستعانة.
قوله: {فِي صَيْقٍ} ابن كثير هنا، وفي النمل؛ بكسر الصاد، والباقون بالفتح. فقيلاً: لغتان بمعنى في هذا المصدر، كَالْقَوْلِ وَالْقَيْلِ. وقيل: المفتوح مخفف من "صَيْقٍ" كَمَيْتٍ فِي "مَيْتٍ"، أي: فِي أَمْرِ صَيْقٍ. وَرَدَّه الفارسيُّ: بَأَنَّ الصِّفَةَ غيرُ خاصة بالموصوف فلا يجوز ادِّعَاءُ الحذفِ، ولذلك جاز: "مررت بكاتبٍ" وامتنع "بأكلٍ".

قوله: {مِّمَّا يَمْكُرُونَ} متعلق بـ "صَيْقٍ". و"ما" مصدرية أو بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ.

سورة الإسراء

* { سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ }

(9/312)

قوله تعالى: {سُبْحَانَ} : قد تقدّم الكلام عليه مستوفى أول البقرو. و"أسرى" و"سرى" لغتان، وقد تقدّم الكلام عليهما في سورة هود، وأن بعضهم خصّ "أسرى" بالليل. قال الزمخشري هنا: "فإن قلت: الإسراء لا يكون إلا ليلاً فما معنى ذكر الليل؟ قلت: أراد بقوله "ليلاً" بلفظ التنكير تقليل مدة الإسراء، وأنه أسرى به في بعض الليل من مكة إلى الشام مسيرة أربعين ليلة؛ وذلك: أن التنكير دلّ على البعوضة، وبشهادة لذلك قراءة عبد الله وحذيفة "من الليل"، أي: بعضه كقوله: {وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ} انتهى. فيكون "سرى" و"أسرى" كـ "سقى" و"أسقى" والهمزة ليست للتعدية، وإنما المُعَدَّى الباءُ في "بعده"، وقد تقدّم أنها لا تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول عند الجمهور، في البقرة خلافاً للمبرد.

وزعم ابن عطية أن مفعول "أسرى" وأنّ التعدية بالهمزة فقال: "ويظهر أنّ "أسرى" مُعَدَّاةٌ بالهمزة إلى مفعولٍ محذوف، أي: تعالى؛ إذ هو فعل يقتضي الثقل كمشى وجرى وأحضر وانتقل، فلا يحسنُ إسنادُ شيءٍ من هذا مع وجود مندوحة عنه، فإذا وقع في الشريعة شيءٌ من ذلك تأولناه نحو: أتيتُه هزولة". قلت: وهذا كله إنما بنماه اعتقاداً على أن التعدية بالياء تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في ذلك، وقد تقدّم الردُّ على هذه المذاهب في أول البقرة في قوله {وَلَوْ سَاءَ اللَّهُ لَدَهَبَ بِسَمْعِهِمْ}. ثم جَوَزَ أن يكون "أسرى" بمعنى "سرى" على حذفٍ مضافٍ كقوله: {دَهَبَ اللَّهُ بُنُورَهُمْ} يعني فيكون التقدير: الذي أسرى ملائكته بعبدِه، والحاملُ له على ذلك ما تقدّم من اعتقاد المصاحبة. قوله: "ليلاً" منصوب على الظرف. وقد تقدّم فائدة تنكيره. و"من المسجد" لابتداء الغاية.

(9/313)

قوله: حوله" فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوبٌ على الظرف، وقد تقدّم تحقيق القول فيه أول البقرة. والثاني: انه مفعول. قال أبو البقاء: "أي: طيبتنا وتممينا". يعين صمته معنى ما يتعدى بنفسه، وفيه نظرٌ لأنه لا يتصرّف.

قوله: "لئيريه" قرأ العائمة بنون العظمة جرّياً على "باركنا". وفيهما التفاتان: من العيبة في قوله {الذي أسرى بعبدِه} إلى التكلم في "باركنا" و"لئيريه"، ثم التفت إلى العيبة في قوله "إنه هو" إن أعذنا الضمير على الله تعالى وهو الصحيح، ففي الكلام التفاتان.

وقرأ الحسن "لئيريه" بالياء من تحث أي الله تعالى، وعلى هذه القراءة يكون في هذه الآية أربعة التفاتات: وذلك أنه التفت أولاً من العيبة في قوله {الذي أسرى بعبدِه} إلى التكلم في قوله "باركنا"، ثم التفت ثانياً من التكلم في "باركنا" إلى العيبة في "لئيريه" على هذه القراءة، ثم التفت بالياء من هذه العيبة إلى التكلم في "آياتنا"، ثم التفت رابعاً من هذا التكلم إلى العيبة في قوله "إنه هو" على الصحيح في الضمير أنه لله، وأمّا على قول نقله أبو البقاء أن الضمير في "إنه هو" للنبي صلى الله عليه وسلم، فلا يجيء ذلك، ويكون

في قراءة العَامَّةِ التفاتٌ واحدٌ، وفي قراءة الحسن ثلاثة. وهذا موضعٌ غريبٌ، وأكثر ما وَرَدَ الاتِّفَاتُ [فيه] ثلاثُ مراتٍ على ما قال الزمخشري في قول امرئ القيس:

3025- تطاولَ ليلكَ بالإئِمِدِ *.....

الآيات. وقد تقدّم النزاعُ معه في ذلك، وبعضُ ما يُجاب به عنه أولَ الفاتحة. ولو ادّعى مُدَّعٍ أَنَّ فيها خمسةَ التفاتاتٍ لاحتاج في دَفْعِهِ إلى دليلٍ واضحٍ، والخامس: الألفاتُ مِنْ "إِنَّهُ هُوَ" إلى التكلّم في قوله {وَأَتَيْنَا مُوسَى} الآية.

(9/314)

والرؤيةُ هنا بَصْرِيَّةٌ. وقيل: قلبيةٌ وإليه نحا ابن عطية، فإنه قال: "ويُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ: لِنُرِيَّ مُحَمَّدًا لِلنَّاسِ آيَةً، أي: يكون النبي صلى الله عليه وسلم آيةً في أَنْ يصنعَ اللهُ ببشرٍ هذا الصنعَ" فتكونُ الرؤيةُ قلبيةً على هذا.

* { وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكَيْلًا }

قوله تعالى: {وَأَتَيْنَا} فيه ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أَنْ تُعْطَفَ هذه الجملةُ على الجملةِ السابقة من/ تنزيهِ الرَّبِّ تبارك وتعالى ولا يَلْتَزِمُ في عَطْفِ الجملِ مشاركةٌ في خبرٍ ولا غيره. الثاني: قال العسكري: إنه معطوفٌ على "أسرى". واستبعده الشيخُ. ووجهُ الاستبعادِ: أَنْ المعطوفَ على الصلّةِ صلّةٌ، فيؤدّي التقديرُ إلى ضرورةِ التركيبِ، أسْرَيْنَا بَعْدِنَا، وَأَرْبِنَاهُ آيَاتِنَا وَأَتَيْنَا، وهو قريبٌ مِنْ تفسيرِ المعنى لا الإعرابِ.

قوله: "وجعلناه" يجوز أن يعودَ ضميرُ النصبِ للكتابِ، وهو الظاهرُ، وأنَّ يعودَ لموسى عليه السلام.

قوله: {لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ} يجوزُ تعلُّقهُ بنفسِ "هدى" كقوله: {يَهْدِي لِلْحَقِّ} وَأَنْ يتعلّقَ بِالْجَعْلِ، أي: جعلناه لأجلهم، وَأَنْ يتعلّقَ بِمَحذُوفٍ نَعْنَا لـ "هدى".

قوله: {أَلَّا تَتَّخِذُوا} يجوزُ أَنْ تكونَ "أَنَّ" ناصبةً على حَذْفِ حرفِ العلةِ، أي: لئلا تتخذوا. وقيل: "لا" مزيدةٌ، والتقدير: كراهةٌ أَنْ تتخذوا، وَأَنْ تكونَ المفسرةً و "لا" ناهيةً، فالفعلُ منصوبٌ على الأولِ مجزومٌ على الثاني، وَأَنْ تكونَ مزيدةً عند بعضهم، والجملةُ التي بعدها معمولٌ لقولٍ مضمّرٍ، أي: مقولاً لهم: لا تتخذوا، أو قلنا لهم: لا تتخذوا، وهذا ظاهرٌ في قراءة الخطاب. وهذا مردودٌ بأنه ليس من مواضع زيادةٍ "أَنَّ".

وقرأ أبو عمرو {أَنَّ لا يتخذوا} بياء العيبة جزيًا على قوله {لبنِي إِسْرَائِيلَ} والباقون بالخطاب التفاتاً.

(9/315)

* { دُرِّيَّةٌ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا }

قوله تعالى: { دُرِّيَّةٌ } : العامَّةُ على نصبها وفيها أوجهٌ، أحدها: أنها منصوبةٌ على الاختصاص، وبه بدأ الزمخشري. الثاني: أنها منصوبةٌ على البدل من "وَكَيْلًا"، أي: أن لا تتخذوا من دونه ذريةً مَنْ حَمَلْنَا. الثالثك أنها منصوبةٌ على المفعول الأول لـ "تتخذوا"، والثاني هو "وَكَيْلًا" فُقِّدَمَ، ويكون "وَكَيْلًا" مَمَّا وقع مفردَ اللفظِ والمعْنِيَّ به جمعٌ، أي: لا تتخذوا ذريةً مَنْ حَمَلْنَا مع نوح وُكَلَاءَ كقوله: { وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا } . الخامس: أنها منصوبةٌ على النداء، أي: يا ذريةً مَنْ حَمَلْنَا، وَحَصُّوا هذا الوجه بقراءة الخطاب في "تتخذوا" وهو واضحٌ عليها، إلا أنه لا يَلَزِمُ، وإن كان مكِّي قد منع فإنه قال: "فَأَمَّا مَنْ قرأ "يتخذوا" بالياء فذريةٌ مفعول لا غير، وبيَّعُدُ النداء؛ لأن الياءَ للغيبة والنداء للخطاب، فلا يجتمعان إلا على بُعدٍ". وليس كما زعم، إذ يجوز أن يُنادي الإنسانَ شخصاً ويُخَيَّرَ عن آخر فيقول: "يا زيدُ ينطلقُ بكرٌ وفعلتُ كذا" و "يا زيدُ ليفعلُ عمرٌو كيتٌ وكيت". وقرأت فرقةٌ "دُرِّيَّةٌ" بالرفع، وفيها وجهان، أحدهما: أنها خبرٌ مبتدأ مضمرةٌ تقديره: هو ذريةٌ، ذكره [أبو] البقاء وليس بواضح. والثاني: أنه بدلٌ من وَاوٍ "تتخذوا" قال ابن عطية: "ولا يجوز ذلك في القراءة بالياء، لأنك لا تُبَدِّلُ من ضميرٍ مخاطبٍ، لو قلت: "ضربتك زيدا" على البدل لم يَجُزْ".

(9/316)

وَرَدَّ عليه الشيخ هذا الإطلاق وقال: "ينبغي التفصيلُ، وهو إن كان بدلَ بعضٍ أو اشتمالَ جازٍ، وإن كان كلاً مِنْ كلٍ، وأفاد الإحاطةً نحو "جئتكم كبيركم وصغيركم" جَوَّزَه الأَخفش والكوفيون. قال: "وهو الصحيح". قلت: وتمثيلُ ابن عطية بقوله "ضربتك زيدا" قد يَدْفَعُ عنه هذا الردُّ. وقال مكِّي: "ويجوز الرفعُ في الكلام على قراءة مَنْ قرأ بالياء على البدل من المضمرة في "يتخذوا" ولا يَحْسُنُ ذلك في قراءة التاء؛ لأنَّ المخاطبَ لا يُبَدِّلُ منه الغائبُ، ويجوز الخفضُ على البدل من بني إسرائيل". قلت: أمَّا الرفعُ فقد تقدَّم أنه قرئ به وكأنه ام يَطْلَعُ عليه، وأمَّا الجرُّ فلم يُفْرَأْ به فيما عَلِمْتُ ويرشد عليه في قوله "لأنَّ المخاطبَ لا يُبَدِّلُ منه الغائبُ" ما وَرَدَ على ابن عطية، بل أولى لأنه لم يذكر مثلاً يبيِّنُ مرادَه كما فعل ابنُ عطية./ قوله تعالى: { مَنْ حَمَلْنَا } : يجوز أن تكونَ موصولةً أو موصوفةً.

* { وَقَصَّيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا }

قوله: { وَقَصَّيْنَا } "قَصَى" يتعدَّى بنفسه: { فَلَمَّا قَصَى رَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا } { فَلَمَّا قَصَى مُوسَى الْأَجَلَ } وإنما تَعَدَّى هنا بـ "إلى" لتضمُّنه معنى: أَنْقَدْنَا وَأَوْحَيْنَا، أي: وَأَنْقَدْنَا إِلَيْهِم بِالْقَضَاءِ الْمَحْتومِ، ومتعلِّقُ القضاةِ محذوفٌ، أي: بفسادِهِم. وقوله: "لَتُفْسِدُنَّ" جوابٌ قسم محذوفٍ تقديره: والله لتفسدنَّ، وهذا القسمُ مؤكِّدٌ لمتعلِّقِ القضاةِ، ويجوز أن يكونَ "لَتُفْسِدُنَّ" جواباً لقوله: "وقصينا" لأنه

ضُمَّنْ معنى القسم، ومنه قولهم: "قضاء الله لأفعلن" فيجزون القضاء والنذر مجرى القسم فيتلقيان بما يتلقى به القسم.

(9/317)

والعامة على توحيد "الكتاب" مُراداً به الحسن. وابن جبير وأبو العالية " في الكُتُب " على الجمع، جاؤوا به تصاً في الجمع.
وقرأ العامة بضم التاء وكسر السين مضارع "أفسد"، ومفعوله محذوف تقديره: لتفسد الأديان. ويجوز أن لا يُقدَّر مفعول، أي: لتوقع الفساد. وقرأ ابن عباس ونصر بن علي وجابر بن زيد "لتفسدن" ببناءه للمفعول، أي: ليُفسدكم غيركم: إمّا من الإضلال أو من الغلبة. وقرأ عيسى بن عمر بفتح التاء وضم السين، أي: فسدتكم بأنفسكم.

قوله "مَرَّتَيْنِ" منصوب على المصدر، والعامل فيه "لتفسدن" لأنَّ التقدير: مرتين من الفساد.
قوله: "عُلُوًّا" العامة على ضم العين مصدر علا يَعْلُو. وقرأ زيد بن علي "عِلْيًّا" بكسرها والياء، والأصل الواو، وإنما اعتل على اللغة القليلة؛ وذلك أن فُعولاً المصدر الأكثر فيه التصحيح نحو: عَنَا عُنُوًّا، والإعلال قليل نحو {أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عِتِيًّا} على أحد الوجهين كما سيأتي، وإن كان جمعاً فالكثير الإعلال. نحو: "جَنِيًّا" وشدَّ: بهُوُّ وبُهُوُّ، وتَجُوُّ وتَجُوُّ، وقاسه الفراء.

* { قَادَا جَاءَ وَعَدُّ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا }

قوله تعالى: { وَعَدُّ } أي: مَوْعُود، فهو مصدر واقع موقع مفعول، وتركه الزمخشري على حاله، لكن بحذف مضاف، أي: وَعَدُّ عقاب أولاهما. وقيل: الوَعْدُ بمعنى الوعيد. وقيل: بمعنى المَوْعِد الذي يُراد به الوقت. فهذه أربعة أوجه. والضمير عائذ على المرتين.
قوله: "عِبَادًا" العامة على "عِبَاد" بزنة فعال، وزيد بن علي والحسن "عبيدًا" على فَعِيل، وقد تقدّم الكلام على ذلك.

(9/318)

قوله: "فجاسوا" عطف على "بعثنا"، أي: تَرَبَّب على بعثنا إياهم هذا. والجَّوسُ والجَّوسُ بفتح الجيم وضمها مصدر جاس جَاسٌ يَجُوسُ، أي: قَتَّسَ ونَقَّبَ، قاله أبو عبيد. وقال الفراء: "قَتَّلُوا" قال حسان:
3026- وَمِنَّا الَّذِي لاقى بسيف محمد * فجاس به الأعداء عَرَضَ العساكر
وقال أبو زيد: "الجَّوسُ والجَّوسُ والحَّوسُ طَلَبُ الطُّوف بالليل". وقارب قطرب: "جاسوا: نزلوا". وأنشد:

3027- فَجُسْنَا ديارَهُمْ عَنوَةً * وَأَبْنَا بساداتِهِمْ مُؤْتَفِينَا

وقيل: "جاسوا بمعنى داسوا"، وأنشد:

3028- إِلَيْكَ جُسْنَا الْفَيْلَ بِالْمَطِيِّ

وقيل: الْجَوْسُ: التردد. وقيل: الشبيء باستقصاء. ويقال: "حاسوا" بالحاء المهملة، وبها قرأ طلحة وأبو السيمال، وقرئ "فجوسوا" بالجيم بزنة فكسوا. قوله: "خلال" العامة على "خلال" وهو محتمل لوجهين، أحدهما: أنه جمع خلل كجبال في جبل، وجمال في جمل. والثاني: أنه اسم مفرد بمعنى وسط، ويبدل له قراءة الحسن "خلل الديار". وقوله: "وكان وعداً"، أي: وكان الجوس، أو وكان وعداً أولهما، أو وكان وعد عقابهم.

* { تَمَّ رَدَدْنَا لَكُمْ الْكِرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمَدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَتَيِّبَنَّا وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ تَفِيْرًا }

قوله تعالى: { الْكِرَّةَ } مفعول "رَدَدْنَا" وهي في الأصل مصدر كَرَّ يَكُرُّ، أي: رَجَعَ، ثم يُعَبَّرُ بها عن الِدَّةِ وَالْقَهْرِ.

قوله "عليهم" يجوز تعلق بـ "رَدَدْنَا"، أو بنفس / الكِرَّةَ، لأنه يُقال: كَرَّ عليه فتعدى بـ "على" ويجوز أن تتعلق بمحذوفٍ على أنها حالٌ من "الِكِرَّةَ".

(9/319)

قوله: "تفيرا" منصوبٌ على التمييز، وفيه أوجه، أحدها: أَنَّهُ فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ، أي: أكثر نافرا، أي: مَنْ يَنْفِرُ معكم. الثاني: أنه جمع تَفَرَّ نحو: عَبَدَ وَعَبِيدُ، قاله الزجاج، وهم الجماعة الصَّائِرُونَ إلى الأعداء. الثالث: أنه مصدر، أي: أكثر خروجاً إلى العزو. قال الشاعر:

3029- فَأَكْرَمَ بَقْحَطَانَ مِنْ وَالِدٍ * وَحَمِيْرَ أَكْرَمَ بِقَوْمِ تَفِيْرًا

والمفضل عليه محذوف، فقدَّره بعضهم: أكثر نفيرا من أعدتكم، وقدَّره الزمخشري: أكثر نفيرا مما كنتم.

* { إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا }

قوله تعالى: { فَلَهَا } في اللام أوجه: أحدها: أنها بمعنى "على"، أي فعلها كقوله:

3030- * فَحَرَّ صَرِيْعًا لِلْيَدِيْنِ وَلِلْفَمِ

أي: على اليدين. والثاني: أنها بمعنى إلى. قال الطبري: "أي/ فإليها تَرَجِعُ الإساءة". الثالث: أنها على بابها، وإنما أتى بها دونه "على" للمقابلة في قوله: "لأنفسكم" فأتى بها ازدواجاً. وهذه اللام يجوز أن تتعلق بفعلٍ مقدر كما تقدّم في قول الطبري، وإما بمحذوفٍ على أنها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديره: فلها الإساءة لا غيرها.

قوله: { فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ }، أي: المرة الآخرة فَحُذِفَتْ "المرة" للدلالة عليها، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ تقديره: بَعَثْنَاهُمْ.

(9/320)

وقوله: {لَيْسُوْءًا وَجُوْهَكُمْ} متعلقٌ بهذا الجوابِ المقدر. وقرأ ابن عامر وحمزة وأبو بكر "لَيْسُوْءًا" بالياءِ المفتوحةِ وهمزةٍ مفتوحةٍ آخرَ الفعل. والفاعلُ: إمَّا اللّهُ تعالى، وإمَّا الوعدُ، وإمَّا البعثُ، وإمَّا النفيُّ. والكسائيُّ "لَيْسُوْءًا" بنونِ العظمة، أي: لَيْسُوْءًا نحن، وهو موافقٌ لما قبله من قوله "بَعَثْنَا عِبَادًا لَنَا" و "رَدَدْنَا" و "أَمَدَدْنَا"، وما بعده من قوله: "عُدْنَا" و "جَعَلْنَا".

وقرأ الباقر: "لَيْسُوْءًا" مسنداً إلى ضميرِ الجمعِ العائدِ عليّ العباد، أو على النفيِّ؛ لأنه اسمُ جمع، وهو موافقٌ لما بعده من قوله {وَلْيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلْيَبْشُرُوا مَا عَلُوا}. وفي عَوْدِ الضميرِ على النفيِّ نظراً؛ لأنَّ النفيِّ المذكورَ من المخاطبين، فكيف يُوصفُ ذلك النفيُّ بأنه يَسُوْءٌ وجوْههم؟ اللهم إلا أنْ يريدَ هذا القائلُ أنه عائدٌ على لفظه دون معناه، من بابِ "عندي درهمٌ ونصفه".

وقرأ أبي "لَيْسَءَنَّ" بلامِ الأمرِ ونونِ التوكيدِ الخفيفةِ ونونِ العظمة، وهذا جوابٌ لـ "إذا"، ولكن على حَدْفِ الفاءِ، أي "فَلَيْسُوْءَنَّ"، ودخلتْ لامُ الأمرِ على فعلِ المتكلمِ كقوله تعالى: {وَلْتَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ}. وقرأ عليُّ بنُ أبي طالبٍ "لَيْسُوْءَنَّ" و "وَلْتَسَنَّ" بالياءِ أو النونِ التي للعظمة، ونونِ التوكيدِ الشديدة، واللامِ التي للقسمِ. وفي مصحفِ أبي "لَيْسُوْءًا" بضمِّ الهمزةِ من غيرِ واوٍ، وهذه القراءةُ تشبه أنْ تكونَ على لغةٍ مَنْ يَجْتزئُ عن الواوِ بالضمة، كقوله:

3031- فلو أن الأبطبا كان حولي *

يريد: "كانوا". وقول الآخر:

3032- إذا ما الناسُ جاعٌ وأجدبوا *

يريد "جاعوا"، فكذا هذه القراءةُ، أي: لَيْسُوْءُوا، كما في القراءةِ الشهيرة، فَحَدَفَ الواوِ.

(9/321)

وقرئ "لَيْسَءً" بضمِّ الياءِ وكسرِ السينِ وياءٍ بعدها، أي: لِيُقَبِّحَ اللّهُ وجوْهكم، أو لِيُقَبِّحَ الوعدُ، أو البعثُ. وفي مصحفِ أنسٍ "وَجْهَكُمْ" بالإفرادِ كقوله:

3033- كلوا في بعضِ بطنيكمُ تَعَفُوا *

[وكقوله:]

3034- * في حَلِقِكُمْ عَظْمٌ وقد سَجِينَا

[وكقوله:]

3035- * وَأَمَّا جَلْدُهَا فَصَلِيْبٌ

قوله: "وَلْيَدْخُلُوا" مِنْ جَعَلَ الأوْلَى لَمْ "كي" كَانَتْ هَذِهِ أَيْضاً لَمْ "كي" معطوفةٌ عليها، عَطَفَ عَلَيَّ أُخْرَى، وَمَنْ جَعَلَهَا لَمْ أَمْرٌ كَأَبِي، أَوْ لَمْ قِسْمٌ كَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَالْأَمْرُ فِي "لِيَدْخُلُوا" تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: الأَمْرَ والتعليلَ، و

{ كَمَا دَخَلُوهُ } نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أو حالٌ من ضميره، كما يقول سيبويه، أي: دخولاً كما دخلوه. و { أَوَّلَ مَرَّةٍ } ظرفٌ زمان، وتقدّم / الكلامُ عليها في براءة. [قوله:] { مَا عَلُوا } يجوز في "ما" أن تكونَ مفعولاً بها، أي: لِيُهْلِكُوا الَّذِي عَلَوْه، وقيل: لِيَهْدِمُوهُ كقوله:

3036- وما الناسُ إلا عاملانِ فعاملٌ * يُتَبَّرُ ما يَنْبِي وَآخِرُ رَافِعُ
ويجوز فيها أن تكونَ ظرفيةً، أي: مدةً استعلائهم وهذا مُحَوَّجٌ إلى حذفِ مفعولٍ، اللهم إلا أن يكونَ القصدُ مجردَ ذِكرِ الفعلِ نحو: هو يعطي ويمنع.

* { عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدَّتْنا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا }

قوله تعالى: { حَصِيرًا } : يجوزُ أن يكونَ بمعنى فاعِلٍ، أي: حاصرةٌ لهم، مُحيطَةٌ بهم، وعلى هذا فكان ينبغي أن يؤنثَ بالتاء كخبيرة. وأجيب: بأنَّها على النسبِ، أي ذات حَصْرٍ كقوله: { السَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ } أي ذات انقطاعٍ. وقيل: الحَصِيرُ: الحَنَسُ، قال لبيد:

3037- وَمَقَامَةٌ عُلْبِ الرِّجَالِ كَأَنَّهُمْ * جِنَّ لَدَى بَابِ الحَصِيرِ قِيَامُ

(9/322)

وقال أبو البقاء: "لم يؤنثه لأنَّ فعيلًا بمعنى فاعِلٍ" وهذا منه سهوٌ؛ لأنه يؤدُّ إلى أن تكونَ الصفةُ التي على فعيلٍ إذا كانتَ بمعنى فاعِلٍ جازَ حذفُ التاءِ منها، وليس كذلك لما تقدّم من أنَّ فعيلًا بمعنى فاعِلٍ جازَ حذفُ التاءِ منها، وليس كذلك لما تقدّم من أنَّ فعيلًا بمعنى فاعِلٍ يلزمُ تأنيثه، وبمعنى مَفْعُولٍ يجب تذكيره، وما جاء شاذًّا من النوعين يُؤوَّل. وقيل: إنما لم يؤنثَ لأنَّ تأنيث "جهنم" مجازيٌّ، وقيل: لأنها في معنى السَّجْنِ والمَحْبَسِ، وقيل: لأنها بمعنى فِرَاشِ.

* { إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّيْلِ هِيَ أَقْوَمٌ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا }

قوله تعالى: { لِلَّيْلِ هِيَ أَقْوَمٌ } : أي: للحالةِ أو لليلةٍ أو للطريقة. قال الزمخشري: "وأبتما قدّرت لم تجد مع الإثبات دَوَقَ البلاغةِ الذي تجده مع الحذف؛ لما في إبهام الموصوفِ بحذفه من فخامةٍ تُفقدُ مع إبعاده".

* { وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا }

قوله تعالى: { وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ } : فيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ عطفًا على "إنَّ" الأولى، أي: يُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ بِشَيْئِينَ: بأجرٍ كبيرٍ وبتعذيبِ أعدائهم، ولا شك أنَّ ما يُصِيبُ عَدُوَّكَ سُروُرٌ لك. وقال الزمخشري: "ويُحتملُ أن يكونَ المرادُ: ويُخبرُ بأنَّ الذين".

(9/323)

قال الشيخ: "فلا يكونُ إذ ذاك داخلاً تحت البشارة". قلتُ: قولُ الزمخشريِّ يَحْتَمِلُ أمرين، أحدهما: أن يكونَ قوله "ويُحتملُ أن يكونَ المرادُ: ويُخبرُ بأنَّ" أنه من باب الحذف، أي: حَذَفَ "ويُخبرُ" وأبقى معموله، وعلى هذا فيكونُ "أنَّ الذين" غيرَ داخلٍ في حَيِّزِ البشارة بلا شك، ويحتملُ أن يكونَ قصده: أنه أريدَ بالبشارة مجْدُ الأخبارِ سواءً كانَ بخيرٍ أو بِشَرٍّ، وهل هو فيهما حقيقةً أو في أحدهما، وحينئذٍ يكونُ جمعاً بين الحقيقةِ والمجازِ، أو استعمالاً للمِشْتَرِكِ في معنييه، وفي المسألتين خلافٌ مشهور، وعلى هذا فيكونُ قوله {وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ} غيرَ داخلٍ في حَيِّزِ البشارة، إلا أنَّ الظاهرَ مِنْ حالِ الزمخشريِّ أنه لا يُجيزُ الجمعَ بين الحقيقةِ والمجازِ ولا استعمالَ المشتركِ في مَعْنِيَيْهِ.

* { وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا }

قوله تعالى: { وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ } : في الباءين ثلاثة أوجه، أحدها: أنهما متعلقان بالدعاءِ على باهما نحو: "دَعَوْتُ بِكذا" والمعنى: أن الإنسانَ في حالِ صَجَرِهِ قد يَدْعُو بِالشَّرِّ وَيُلْحِقُ فِيهِ، كما يَدْعُو وَيُلْحِقُ فِيهِ. والثاني: أنهما بمعنى "في" بمعنى أن الإنسانَ إذا أصابه ضرٌّ دعا وألحَّ في الدعاءِ واستعجلَ الفرجَ، مثلَ الدعاءِ الذي كانَ يحبُّ أن يدعوه في حالة الخير، وعلى هذا فالمدْعُوُّ به ليس الشرُّ ولا الخير. وهو بعيدٌ. الثالث: أن تكونض للسببِ، ذكره أبو البقاء، والمعنى لا يُساعده، والمصدرُ مضافٌ لفاعله.

* { وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَسْتَعْمُوا فَضَلَّ مَنْ رَبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلُّ شَيْءٍ فَضْلَنَاهُ تَفْصِيلاً }

(9/324)

قوله تعالى: { آيَاتٍ } : يجوزُ أن يكونَ هو المفعولَ الأولَ، و { اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ } ظرفان في موضعِ الثاني قَدِّمًا على الأولِ، والتقدير: وجعلنا آيتين في الليل والنهار، والمرادُ بالآيتين: إمَّا الشمسُ والقمرُ، وإمَّا تكويرُ هذا على هذا، وهذا على هذا، ويجوزُ أن يكونَ "آيَاتٍ" هو الثاني، و { اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ } هما الأول. ثم فيه احتمالان، أحدهما: أنه على حَذَفِ مضافٍ: / إمَّا من الأولِ، أي: تَبَيَّرَ الليل والنهار، وهما القمرُ والشمسُ، وإمَّا من الثاني، أي: دَوِيَ آيتين. والثاني: أنه لا حَذَفَ، وأنهما علامتان في أنفسهما، لهما دلالةٌ على شيءٍ آخر. قال أبو البقاء: "فلذلك أضافَ في موضع، ووصفَ في آخر". قال أبو البقاء: "فلذلك أضافَ في موضع، ووصفَ في آخر" يعني أنه أضافَ الآيةَ إليهما في قوله { آيَةَ اللَّيْلِ } و { اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ } ووصفهما في موضع آخر بأنهما اثنتان لقوله: "وجعلنا الليل والنهار آيتين". هذا كله إذا جعلنا الجعلَ تصبيراً متعدياً لاثنتين، فإن جعلناه بمعنى "خلفنا" هذا كله إذا جعلنا الجعلَ تصبيراً متعدياً لاثنتين، فإن جعلناه

بمعنى "خَلَفْنَا" كان "آيتين" حالاً، وتكونُ حالاً مقدره. واستشكل بعضهم أن يكونَ "جَعَلَ" بمعنى صَبَّرَ قال: "لأنه يَسْتَدْعِي أن يكونَ الليلُ والنهارُ موجودين على حاله، ثم انتقل عنها إلى أخرى".

قوله: "مُبْصِرَةً" فيه أوجهٌ، أحدها: أنه من الإِسْنَادِ المجازيِّ، لأن الإبصارَ فيها لأهلها، كقوله: {وَأَتَيْنَا تَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً} لَمَّا كانت سبباً للإبصار. وقيل: "مُبْصِرَةً": مضبئة، وقيل: هي من باب أَفْعَل، والمرادُ به غيرُ مَنْ أَسْنَدَ الفِعْلُ إليه كقولهم: "أَصْعَفَ الرجلُ"، أي: صَعَفَتْ ماشيته، و"أَجَبَنَ" إذا كان أهله جبناءً، فالمعنى أن أهلها بُصراء.

(9/325)

وقرأ عليُّ بن الحسين وقتاده "مَبْصِرَةً" بفتح الميم والصاد، وهو مصدرٌ أقيم مقام الاسم، وكثر هذا في صفات الأمكنة نحو: "مَدَابَّة".
قوله: {وَكُلُّ شَيْءٍ فَصَلَّنَاهُ} فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الاشتغال، ورُجِحَ نصبه لتقدم جملة فعلية. وكذلك {وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْرَمْتَاهُ} والثاني: وهو بعيد- أنه منصوبٌ تَسْقًا على "الجِسَابِ"، أي: لتعلموا كل شيءٍ أيضاً، ويكون "فَصَلَّنَاهُ" على هذا صفةً.
وقرئ "في عُتْقِهِ" وهو تخفيفٌ شائعٌ.

* {وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْرَمْتَاهُ طَائِرُهُ فِي عُتْقِهِ وَتُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا}

قوله تعالى: {وَتُخْرِجُ}: العامَّةُ على "تُخْرِجُ" بنونِ العظمة مضارع "أَخْرَجَ"، و "كتاباً" فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به والثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ من المفعول المحذوف، إذ التقدير: وتُخْرِجُهُ إليه كتاباً، وتُخْرِجُ الطائرَ. ورُوي عن أبي جعفر: "يُخْرِجُ" مبنياً للمفعول، "كتاباً" نصبٌ على الحال، والقائم مقامُ الفاعل ضميرُ الطائر، وعنه أنه رَفَعَ "كتاباً". وَخَرَّجَ على أنه رَفَعَ "كتاباً". وَخَرَّجَ على أنه مرفوعٌ بالفعلِ المبنى للمفعول، والأولى قراءة قلقة. وقرأ الحسن: "ويَخْرِجُ" بفتح الياءِ وضمِّ الراءِ مضارع "خَرَجَ"، "كتابٌ" فاعلٌ به، وابن محيصن ومجاهد كذلك، إلا أنهما نَصَبَا "كتاباً" على الحال، والفاعلُ ضميرُ الطائرِ، أي: ويَخْرِجُ له طائرُهُ في هذه الحال. وقرئ "ويُخْرِجُ" بضمِّ الياءِ وكسر الراءِ مضارع "أَخْرَجَ"، والفاعلُ ضميرُ الباري تعالى، "كتاباً" مفعول. قوله: "يَلْقَاهُ" صفةٌ لـ "كتاباً"، و "مَنشُوراً" حالٌ من هاء "يَلْقَاهُ". وجوز الزمخشيري والشيخ وأبو البقاء أن يكونَ نعتاً لكتاب. وفيه نظرٌ: من حيث إنه يَلْرُمُ تقدُّمَ الصفةِ غير الصريحة على الصريحة، وقد تقدَّم ما فيه.

(9/326)

وقرأ ابنُ عامرٍ "يُلَقَّاهُ" بضمِّ بضمِّ الياء وفتح اللام وتشديد القاف، مضارعٌ "كَفَى" بالتشديد، والباقون: بالفتح والسكون والتخفيف مضارعٌ لَقِيَ.

* { اِقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا }

قوله تعالى: { اِقْرَأْ } : على إضمارِ القولِ، أي: يُقال له: اقرأ، وهذا القولُ: إمَّا صفةٌ أو حالٌ كما في الجملةِ قبله.

قوله/ { كَفَى بِنَفْسِكَ } فيه ثلاثةٌ أوجهٍ، المشهورُ عند المُعَرِّبين: أنَّ "كفى" فعلٌ ماضٍ، والفاعلُ هو المجرورُ بالياء، وهي فيه مزبدةٌ، ويَدُلُّ عليه أنها حُذِفَتْ ارتفع، كقوله:

3038- وَيُخْبِرُنِي عَنْ غَائِبِ الْمَرْءِ هَدِيَهُ * كَفَى الْهَدْيِ عَمَّا عَيَّبَ الْمَرْءُ مُخْبِرًا
وقول الآخر:

3039- * كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا

وعلى هذا فكان ينبغي أن يُؤنَّثَ الفعلُ لتأنيثِ فاعله، وإن كان مجروراً كقوله: { مَا أَمَّنْتُ قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرِيْبَةٍ } و { وَمَا تَأْتِيهِمْ مِّنْ آيَةٍ } وقد يقال: إنه جاء على أحد الجائزين فإن التأنيثَ مجازيٌّ. أنَّ الفاعلُ/ ضميرُ المخاطبِ، و"كفى" على هذا اسمٌ فعلٌ أمرٌ، أي: اكتف، وهو ضعيفٌ لقبولِ "كَفَى" علاماتِ الأفعال. الثالث: أنَّ فاعلَ "كَفَى" ضميرٌ يعودُ على الاكتفاء، وقد تقدَّم الكلامُ على هذا مستوفى. و"اليومَ" نصبٌ بـ "كفى".

(9/327)

قوله: "حَسِيبًا" فيه وجهان، أحدهما: أنه تمييزٌ. قال الزمخشري: "وهو بمعنى حاسبٍ، كصَرِيْبِ القِداحِ بمعنى ضاربها، وصَرِيْمٍ بمعنى صارمٍ، ذكرهما سيبويه، و"على" متعلقةٌ به مِنْ قولك: حَسِبَ عَلَيْهِ كَذَا، ويجوز أن يكونَ بمعنى الكافي ووضِعَ موضعَ الشهيد، فعُدِّي بـ "على" لأنَّ الشاهدَ يكفي المُدَّعي ما أهمه. فإن قلت: لِمَ ذَكَرَ "حسبياً"؟ قلت: لأنَّه بمنزلةِ الشاهدِ والقاضي والأمينِ، وهذه

الأمور يتولَّها الرجالُ فكانتْه قيل: كفى بنفسك رجلاً حسبياً، ويجوز أن تُتَأَوَّلَ النفسُ بمعنى الشخص، كما يقال: ثلاثةٌ أنفسٌ. قلت: ومنه قولُ الشاعر:

3040- ثلاثةٌ أنفسٌ وثلاثُ دَوْدٍ * لقد جَارَ الزمانُ علي عيالي
والثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ، ودُكِرَ لِمَا تقدَّم. وقيل: حَسِيبٌ بمعنى مُحاسِبٍ كحَلِيْطٍ وحَلِيْسٍ بمعنى: مُحالِطٍ ومُجالِسٍ.

* { وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيرًا }

قوله تعالى: { أَمَرْنَا } : قرأ العامةُ بالقصر والتخفيف وفيه وجهان، أحدهما: أنه من الأمرِ الذي هو ضدُّ النهي. ثم اختلف القائلون بذلك في متعلق هذا الأمرِ: فعن ابن عباسٍ في آخرين: أنه أَمَرْنَاهم بالطاعةِ فَفَسَقُوا، وقد رَدَّ هذا الزمخشريُّ رداً شديداً وأهكره إنكاراً بليغاً في كلامٍ طويلاً، حاصله: أنه حَذَفُ ما لا دليلَ عليه، وقدَّرَ متعلقَ الأمرِ: الفسق، أي: أَمَرْنَاهم بالفسق قال: "أي:

أَمَرْنَاهِمْ بِالْفِسْقِ، فَعْمَلُوا، وَالْأَمْرُ مَجَازٌ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ أَمْرِهِمْ بِالْفِسْقِ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: أَفْسُقُوا، وَهَذَا لَا يَكُونُ، فَبَقِيَ أَنْ يَكُونَ مَجَازًا. وَوَجْهُ الْمَجَازِ: أَنَّهُ صَبَّ عَلَيْهِمُ النِّعْمَةُ صَبًّا، فَجَهَلُوهَا ذَرْبَةً إِلَى الْمَعَاصِي وَاتِّبَاعِ الشَّهَوَاتِ، فَكَأَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِذَلِكَ لِتَسَبُّبِ إِيلَاءِ النِّعْمَةِ فِيهِ، وَإِنَّمَا حَوَّلَهُمْ فِيهَا لِيشْكروا".

(9/328)

ثم قال: "فإن قلت: فهلاً رَعَمْتَ أَنْ معناه: أَمَرْنَاهِمْ بالطاعة ففسقوا. قلت: لأنَّ حَذَفَ ما لا دليلَ عليه غيرُ جائز، فكيف حَذَفُ ما الدليلُ قائمٌ على تَقْيِضِهِ؟ وذلك أَنَّ المأمورَ به إنما حَذَفَ لِأَنَّ "فَفَسَقُوا" يدلُّ عليه، وهو كلامٌ مستفيضٌ يقال: "أَمَرْتُهُ فَعَامٌ"، و "أَمَرْتُهُ فَعَصَانِي" أو "فلم يمتثل" لِأَنَّ ذلك منافٍ للأمرِ مناقِضٌ له، ولا يَكُونُ ما يناقض الأمرَ مأموراً به، فكان محالاً أَنْ يُقْصَدَ أصلاً حتى يُجْعَلَ دالاً على المأمور به، فكان المأمورُ به في هذا الكلام غيرَ مَنوِيٍّ ولا مُرَادٍ؛ لِأَنَّ مَنْ يتكلمُ بهذا الكلام لا يَتَوَي لآمره مأموراً به، فكأنه يقول: كان مني أَمْرٌ فكان منه طاعةٌ، كما أَنَّ مَنْ يقول: ["فلان] يَأْمُرُ وَيَنْهَى وَيُعْطِي وَيَمْنَعُ" لا يُقْصَدُ مفعولاً. فإن قلت: هلاً كان ثبوتُ العلمِ بأنَّ الله لا يَأْمُرُ بالفحشاءِ دليلاً على أَنَّ المراد: أَمَرْنَاهِمْ بالخير، قلت: لِأَنَّ قَوْلَهُ "فَفَسَقُوا" يدافعُه، فكأَنَّكَ أَظْهَرْتَ شيئاً وأنت تُضْمِرُ خِلافَهُ، ونظيرُ "أمر": "شاء" في أَنَّ مفعولَهُ استفاضَ حَذَفُ مفعولِهِ لدلالة ما بعده عليه. تقول: لو شاءَ لأَحْسَنَ إِلَيْكَ، ولو شاءَ لَأَسَاءَ إِلَيْكَ، تريد: لو شاءَ للإحسانَ، ولو شاءَ للإساءةَ، ولو دَهَبْتَ تُضْمِرُ خِلافَ ما أَظْهَرْتَ، وقلت: قد دَلَّتْ حَالُ مَنْ أَسْنَشَدَتْ إِلَيْهِ المَشِيئَةُ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الإِحْسَانِ أَوْ مِنْ أَهْلِ الإِسَاءَةِ فَاتْرَكَ الظَّاهِرَ المنطوقَ وَأَضْمَرَ ما دَلَّتْ عَلَيْهِ حَالُ المَسْنَدِ إِلَيْهِ المَشِيئَةُ، لم تكنْ على سَدَادٍ".

(9/329)

وَتَبَيَّنَهُ الشَّيْخُ فِي هَذَا فَقَالَ: "أَمَّا ما ارتكبه من المجاز فبعيدٌ جداً، وأما قَوْلُهُ: "لِأَنَّ حَذَفَ ما لا دليلَ عليه غيرُ جائز" فتعليلٌ لا يَصِحُّ فيما نحن بسبيلِهِ، بل ثُمَّ ما يَدُلُّ على حَذْفِهِ. وقوله: "فكيف يُحَذَفُ ما الدليلُ على تَقْيِضِهِ قائمٌ" إلى "عِلْمِ/ الغيب" فنقول: حَذَفُ الشَّيْءِ تارةً يَكُونُ لدلالة خِلافِهِ أَوْ ضِدِّهِ أَوْ نَقِيضِهِ كقوله تعالى: {وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} أَي: ما سَكَنَ وَتَحَرَّكَ، وقوله: {سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ} أَي: وَالْبَرْدَ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ: 3041- وما أَدْرِي إِذَا يَمَمْتُ أَرْضاً * أريدُ الخَيْرَ إِلَيْهِمَا يَلِينِي الخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَتَّبِعُهُ * أم البئْرُ الَّذِي هُوَ يَتَّبِعُنِي أَي: وَأَجْتَنِبُ الشَّرَّ، وتقول: "أَمَرْتُهُ فلم يُحْسِنْ" فليس المعنى: أَمَرْتُهُ بعدم الإحسانِ، بل المعنى: أَمَرْتُهُ بالإحسانِ فلم يُحْسِنْ، والآيةُ من هذا القبيل، يُسْتَدَلُّ على حذفِ النقيضِ بنقيضِهِ كما يُسْتَدَلُّ على حَذْفِ النظيرِ بنظيرِهِ، وكذلك "أَمَرْتُهُ فأساءَ إِلَيَّ" ليس المعنى: أَمَرْتُهُ بالإحسانِ. وقوله: "ولا يَلْزَمُ هذا قولُهُم: "أَمَرْتُهُ فَعَصَانِي". نقول: بل يَلْزَمُ. وقوله: "لِأَنَّ ذلك منافٍ"، أَي:

لأنَّ العِضَيَانَ منافي، وهو كلامٌ صحيح. وقوله: "فكان المأمورُ به غير مدلولٍ عليه ولا مَنويٍّ" لا يُسَلَّمُ بل مَدْلُولٌ عليه ومنويٌّ لا دلالَةُ الموافق بل دلالَةُ المِنَاقِضِ، كما بَيَّنَّا. وقوله: "لا يَبْئُوي مأموراً به" لا يُسَلَّمُ. وقوله: "لأنَّ نقيضَه يَدُلُّ عليه. وقوله: "ونظيرُ "أمر" "شاء" ليسي نظيرَه؛ لأنَّ مفعولُ "أمر" كَثُرَ التَّصْرِيحُ بِهِ. قال الله [تعالى]: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ} {أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ} {يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ} {أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ} {أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَامُهُمْ بِهَذَا} وقال الشاعر:

(9/330)

3042- أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ *
قلت: والشيخ رَدَّ عليه رَدَّ مُسْتَرِيحٍ من النظر، ولولا خَوْفُ السَّامَةِ على الناظر لكان للنظر في كلامهما مجالٌ.

والوجه الثاني: أنَّ "أَمَرْنَا" بمعنى كَثَرْنَا، ولم يَزَيِّضِ الزمخشريُّ في ظاهر عبارته فإنَّه قال: "وفسَّرَ بعضهم "أَمَرْنَا" بـ "كَثَرْنَا"، وجَعَلَه من باب: يَفْعَلُهُ فَعَعَلَهُ، كَثَبْرُهُ قَبَبْرٌ. وفي الحديث: "حَيَّرَ المَالِ سِبْكَه مَأْبُورَةٌ وَمُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ"، أي: كَثِيرَةٌ التَّنَاجِ". قلت: وقد حكى أبو حاتم هذه اللغَةَ، يقال: أَمَرَ القَوْمَ، وَأَمَرَهُمُ اللُّهُ، ونقله الواحديُّ أيضاً عن أهل اللغة، وقال أبو علي: "الجيد في "أَمَرْنَا" أن يكونَ بمعنى كَثَرْنَا".

واستدل أبو عبيدة بما جاء في الحديث فذكره. يقال: كَثَرَهُمُ لَمْ يُلْتَفِتْ إِلَيْهِ لثُبُوتِ ذَلِكَ لُغَةً". ويكون مَمَّا لَزِمَ وتعدَّى بالحركة المخنلفة؛ إذ يُقال: أَمَرَ القَوْمَ كَثَرُوا، وَأَمَرَهُمُ اللُّهُ كَثَرَهُمُ، وهو من باب المطاوعة: أَمَرَهُمُ اللُّهُ فَاتَمَرُوا كقولك: سَتَرَ اللُّهُ عَيْتَهُ فَسَتَبَرْتُ، وَجَدَعَ أَنْفَهُ فَجَدَعَ، وَتَلَمَّ سِنَّهُ فَتَلَمَّتْ. وقرأ الحسن ويحيى بن يعمر وعكرمة: "أَمَرْنَا" بكسر الميم بمعنى "أَمَرْنَا" بالفتح. حكى أبو حاتم عن أبي زيد أنه يُقال: "أَمَرَ اللُّهُ مَالَهُ، وَأَمَرَهُ" بفتح الميم وكسرها، وقد رَدَّ الفراء هذه القراءة، ولا يُلْتَفِتُ لِرَدِّهِ لثُبُوتِهَا لُغَةً بِنَقْلِ العُدُولِ، وقد نَقَلَهَا قِرَاءَةً عن ابن عباس أبو جعفر وأبو الفضل الرازي في "لِوَامِحِهِ" فكيف تُرَدُّ؟

وقرأ عليُّ بن أبي طالب وابنُ أبي إسحاق وأبو رجاء في آخرين "أَمَرْنَا" بِالْمَدِّ، وَرُوِيَ هَذِهِ قِرَاءَةٌ عن ابن كثير وأبي عمرو وعاصم ونافع، واختارها يعقوبُ، والهمزة فيه للتعدية؟

(9/331)

وقرأ عليُّ أيضاً وابنُ عباس وأبو عثمان النهدي: "أَمَرْنَا" بالتشديد. وفيه وجهان، أحدهما: أنَّ التضعيفَ للتعدية، عدَّاه تارةً بالهمزة وأخرى بتضعيف العين، كأَخْرَجْتَهُ وَخَرَّجْتَهُ. والثاني: أنه بمعنى جعلناهم أمراءً، واللازم من ذلك "أَمَرٌ". قال الفارسيُّ، "لا وَجَهَ لكون "أَمَرْنَا" من الإمارة؛ لأنَّ رئاستهم لا تكونُ إِلَّا لِوَاحِدٍ بَعْدَ وَاحِدٍ، والإهلاكُ إنما يكون في مُدَّةٍ واحدة". وقد رَدَّ على

الفارسي: بَلَيْتَا لَا نُسَلِّمُ أَنْ الْأَمِيرَ هُوَ الْمَلِكُ حَتَّى يَلْزَمَ مَا قَلْتُ، لِأَنَّ الْأَمِيرَ عِنْدَ الْعَرَبِ مَنْ يَأْمُرُ وَيُؤْتَمَرُ بِهِ. وَلَيْتَ سُلِّمَ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُ مَا قَالَ؛ لِأَنَّ الْمُتَرَفَّعَ إِذَا مَلَكَ قَفَسَقَ ثُمَّ آخَرَ بَعْدَهُ قَفَسَقَ، ثُمَّ كَذَلِكَ كَثُرَ الْفَسَادُ، وَنَزَلَ بِهِمْ عَلَى الْآخِرِ مِنْ مَلُوكِهِمْ.

* { وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ وَكَفَىٰ يَرْبِكَ يَدُوتِ عِبَادِهِ خَيْرًا بَصِيرًا }
{

قوله تعالى: { وَكَمْ أَهْلَكْنَا } : "كم" نصب بأهلكنا، و { مِنَ الْقُرُونِ } تمييز لـ "كم"، و { مِنْ بَعْدِ نُوحٍ } : "مِنْ" لابتداء الغاية، والأولى فلذلك متعلقها. وقال الحوفي: "الثانية بدل من الأولى، وليس كذلك لاختلاف معنيهما. والباء بعد "كفى" تقدّم الكلام عليها. وقال ابن عطية: "إنما يُجاءُ بهذه الباء في موضع مَدْحٍ أو ذمٍّ". والباء في "بذنوب" متعلقة بـ "خيرًا"، وعَلَّقَهَا الْحَوْفِيُّ بِـ "كَفَى". قَالَ الشَّيْخُ: "وَهُوَ وَهْمٌ". قُلْتُ: إِنَّمَا جَعَلَهُ وَهْمًا لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ، وَلَا يَلِيقُ بِهِ الْمَعْنَى.

* { مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَدْمُومًا مَدْحُورًا }
{

(9/332)

قوله تعالى: { مَنْ كَانَ } : "مَنْ" شرطية، و "عَجَلْنَا" جوابه، و "ما يشاء" مفعوله، و "لمن نريد" بدل بعض من كل، من الضمير في "له" بإعادة العامل، و "لمن نريد" تقديره: لِمَنْ نُرِيدُ تَعَجِيلَهُ لَهُ. قوله: { ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ } "جَعَلْنَا" هنا تصيرية. قوله: "يَصْلَاهَا" الجملة حال: إِمَّا مِنَ الضَّمِيرِ فِي "لَهُ" وَإِمَّا مِنْ "جَهَنَّمَ"، و "مَدْمُومًا" حالٌ مِنْ فاعِلٍ "يَصْلَاهَا". قيل: وفي الكلام حَذْفٌ، وهو حَذْفُ المقابِل؛ إذ الأصل: مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ كَافِرٌ لِدَلَالَةِ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ. وقيل: بل الأصل: مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ بِعَمَلِهِ لِلْآخِرَةِ كَالْمَنَافِقِ.

* { وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا }
{

قوله تعالى: { سَعْيَهَا } : فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به لأنَّ المعنى: وَعَمِلَ لَهَا عَمَلَهَا. والثاني: أنه مصدرٌ، و "لها"، أي: مِنْ أَجْلِهَا. قوله { وَهُوَ مُؤْمِنٌ } هذه الجملة حالٌ مِنْ فاعِلٍ "سعى".

* { كَلَّا تُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا }
{

قوله تعالى: { كَلَّا تُمِدُّ هَؤُلَاءِ } : "كَلَّا" منصوب بـ "تُمِدُّ" و "هؤلاء" بدل، و "هؤلاء" عطفٌ عليه، أي: كلٌّ فريقٌ تُمِدُّ هؤلاء الساعين بالعاجلة، وهؤلاء

الساعين للآخرة، وهذا تقديرٌ جيد. وقال الزمخشري في تقديره: "كلُّ واحد من الفريقين نُمدُّ". قال الشيخ: "كذا قَدَّرَه الزمخشريُّ، وأعربوا "هؤلاء" بدلاً مِنْ "كلاً" ولا يَصِحُّ أن يكونَ بدلاً مِنْ "كل" على تقدير: كلُّ واحد، لأنه إذ ذاك بدلٌ من بعض، فينبغي أن يكونَ التقدير: كلُّ الفريقين.

و { مِنْ عَطَاءٍ } متعلقٌ بـ "نُمدُّ". والعطاءُ اسمٌ مصدرٍ واقعٌ موقعَ اسمِ المفعول.

(9/333)

والمَحْطُور: الممنوعُ، وأصله مِنَ الحَظَرِ وهو: جَمْعُ الشَّيْءِ فِي حَظِيرَةٍ، والحَظِيرَةُ: مَا يُعْمَلُ مِنْ شَجَرٍ وَنَحْوِهِ لِتَأْوِيِ الْغَنَمِ، وَالْمُحْتَظِرُ: مَنْ يَعْمَلُ الحَظِيرَةَ.

* { انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلِالْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا } {

قوله تعالى: { كَيْفَ فَضَّلْنَا }: "كيف" نصبٌ: إمَّا على التشبيه بالظرف، وإمَّا على الحال، وهي معلقةٌ - "انظر" بمعنى فَكَّرَ، أو بمعنى أَبْصَرَ. قوله: "وأكثر تفضيلاً"، أي: من درجات الدنيا، ومن تفضيل الدنيا.

* { لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُومًا } {

قوله تعالى: { فَتَقْعُدَ }: يجوز أن تكونَ على بابها، فينتصب ما بعدها على الحال، ويجوزُ أن تكونَ بمعنى "صار" فينتصب على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزمخشري، وأنشدوا في ذلك:

3043- لا يُقْنِعُ الجاريةَ الخضابُ * ولا الوشاحان ولا الجلبابُ

من دون أن تلتقي الأركابُ * ويفعد الأيثر له لعابُ

أي: ويصبر. والبصريون لا يقيسون هذا، بل يفتصرون به على المثل في قولهم: "شحد شفرته حتى قعدت كأنها حربة".

* { وَقَصَى رَبُّكَ أَلَّا تُعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا } {

(9/334)

قوله تعالى: { أَلَّا تُعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ }: يجوز أن تكونَ "أن" مفسرةً؛ لأنها بعد ما هو بمعنى القول، و"لا" نافية، أي: بأن لا، ويجوز أن تكونَ المخففة، واسمها ضمير الشأن، و"لا" ناهية أيضاً، والجملة في مثل هذا الإشكال قوله: { أن بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ } وقوله: { أنَّ عَصَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا } لكونه دعاءً وهو طلبٌ أيضاً، ويجوز أن تكونَ الناصبة و"لا" زائدة. قال أبو البقاء: ويجوز أن يكونَ في

موضع نصب، [أي:] أَلَزَمَ رَبُّكَ عِبَادَتَهُ و "لا" زائدة". قال الشيخ: "وهذا وهم لدخول "إلا" على مفعول "تعبدوا" فَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ تَفِيًّا أَوْ نَهِيًّا".
وقرأ الجمهور "قَصَى" فعلاً ماضياً، فقيل: هي على موضوعها الأصلي: قال ابن عطية: "ويكون الضمير في "تعبدوا" للمؤمنين من الناس إلى يوم القيامة" وقيل: هي بمعنى أمر. وقيل: بمعنى أَوْحَى، وقيل: بمعنى حَكَم، وقيل: بمعنى أَوْجَبَ أَوْ أَلَزَمَ.

وقرأ بعضٌ وَلَدَ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ "وقضاء"/ اسماً مصدراً مرفوعاً بالابتداء، و {أَلَّا تَعْبُدُوا} خِيَرَهُ.
قوله: {وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا} قد تقدّم نظيره في البقرة. وقال الحوفي: :الباء متعلقة بـ "قضى"، ويجوز أن تكون متعلقةً بفعلٍ محذوفٍ تقديره: وأوصى بالوالدين إحساناً، وإحساناً مصدر، أي: يُحْسِنُونَ بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا".
وقال الواحدي: "الباءُ مِنْ صِلَةِ الْإِحْسَانِ فَقَدِّمَتْ عَلَيْهِ كَمَا تَقُولُ: بَزِيدٌ فَأَنْزِلْ". وقد مَنَعَ الزمخشريُّ هذا الوجهَ قال: "لأنَّ المصدَرَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ". قلت: والذي ينبغي أن يُقال: إن هذا المصدَرَ إِنْ عَنَى بِهِ أَنَّهُ يَنْحَلُّ لِحَرْفِ مَصْدَرِيٍّ وَفِعْلٍ فَالْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَ الزمخشريُّ، وَإِنْ كَانَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ فَالْأَمْرُ عَلَى مَا قَالَ الْوَاحِدِيُّ، فَالْجَوَازُ وَالْمَنْعُ بِهِذَيْنِ الْعَتَابَرَيْنِ.

(9/335)

وقال ابن عطية: "قوله وبالوالدين إحساناً عطف علي "أن" الأولى، أي: أمر الله أن لا تعبدوا إلا إياه، وأن تحسنوا بالوالدين إحساناً". واختار الشيخ أن يكون "إحساناً" مصدراً واقعاً موقع الفعل، وأن "أن" مفسرة، و "لا" ناهية. قال: فيكون قد عطف ما هو بمعنى الأمر على تهي كقوله:
3044- أَسَيْئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةٌ *
وكانه ضَمَّنَ "أَحْسَنَ" لِمَعْنَى "لَطَفَ" فَتَعَدَّى تَعْدِيَّتَهُ.
قوله: {إِنَّمَا يَنْتَعِنَنَّ} قرأ الأخوان "يَنْتَعِنَنَّ" بألف التثنية قبل نون التوكيد المشددة المكسورة، والباقون دون ألف وفتح النون. فأما القراءة الأولى ففيها أوجه، أحدها: أن الألف ضميرُ الوالدين لتقدّم ذكرهما، و "أحدّهما" بدل منه، و "أو كلاهما" عطفٌ عليه. وإليه نحا الزمخشريُّ وغيره. واشتد شكه بعضهم بأن قوله "أحدّهما" بدلٌ بعضٍ من كل، لا كلٌّ من كل، لأنه غيرُ وافيٍّ بمعنى الأول، وقوله بعد ذلك "أو كلاهما" عطفٌ على البديل، فيكونُ بدلاً، وهو من بدل الكلِّ من الكل؛ لأنه مرادفٌ لألف التثنية. لكنه لا يجوز أن يكونَ بدلاً لِعُرْوِهِ عَنِ الْفَائِدَةِ؛ إِذِ الْمُسْتَفَادُ مِنْ أَلْفِ التَّثْنِيَةِ هُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ "كِلَاهِمَا" فَلَمْ يُفِدِ الْبَدَلُ زِيَادَةً عَلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ.
قلت: هذا معنى قول الشيخ. وفيه نظر؛ إذ لقائل أن يقول: مُسَلَّمٌ أَنَّهُ لَمْ يُفِدِ الْبَدَلُ زِيَادَةً عَلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ، لَكِنَّهُ لَا يَصُرُّ لِأَنَّهُ شَأْنُ التَّأَكِيدِ، وَلَوْ أَفَادَ زِيَادَةً أُخْرَى غَيْرَ مَفْهُومَةٍ مِنَ الْأَوَّلِ كَانَ تَأْسِيسًا لَا تَأَكِيدًا. وعلى تقدير تسليم ذلك فقد يُجابُّ عنه بما قال ابن عطية فإنه قال بعد ذكره هذا الوجه "وهو بدلٌ مُقَسَّمٌ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

3045- وكنت كذي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ * وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ قَسَلَتْ

(9/336)

إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ تَعَقَّبَ كَلَامَهُ فَقَالَ: "أَمَّا قَوْلُهُ بَدَلٌ مُقَسَّمٌ كَقَوْلِهِ: "وَكُنْتُ...." فليس كذلك؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ، وَأَيْضًا فِشْرَطُهُ: أَنْ لَا يَصْدُقَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ عَلَى أَحَدٍ قِسْمِيهِ، لَكِنْ هُنَا يَصْدُقُ عَلَى أَحَدٍ قِسْمِيهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَلْفَ وَهِيَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ يَصْدُقُ عَلَى أَحَدٍ قِسْمِيهَا وَهِيَ "كِلَاهِمَا" فَلَيْسَ مِنَ الْبَدَلِ الْمَقْسَمِ". وَمَتَى سُلِّمَ لَهُ الشَّرْطَانِ لَزِمَ مَا قَالَهُ.

الثاني: أَنَّ الْأَلْفَ لَيْسَتْ ضَمِيرًا بَلْ عِلَامَةٌ تَنْبِيْةٌ وَ "أَحْدُهُمَا" فَاعِلٌ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ، وَ "أَوْ كِلَاهِمَا" عَطْفٌ عَلَيْهِ. وَقَدْ رُذِّ هَذَا الزَّجْعُ: بَانَ شَرْطُ الْفِعْلِ الْمُلْحَقِ بِهِ عِلَامَةٌ تَنْبِيْةٌ أَنْ يَكُونَ مَسْنَدًا لِمَثْنِيٍّ نَحْوُ: قَامَا أَخَوَا، أَوْ إِلَى مُفَرَّقٍ بِالْعَطْفِ بِالْوَاوِ خَاصَّةً عَلَى خِلَافِ فِيهِ نَحْوُ: "قَامَا زَيْدٌ وَعَمْرُو"، لَكِنَّ الصَّحِيْحَ جَوَاؤُهُ لَوْرُودٍ سَمَاعًا كَقَوْلِهِ:

3046- * وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ

وَالْفِعْلُ هُنَا مَسْنَدٌ إِلَى "أَحْدُهُمَا" وَلَيْسَ مَثْنِيٍّ وَلَا مَفْرَقًا بِالْعَطْفِ بِالْوَاوِ. الثالث: نُقِلَ عَنِ الْفَارِسِيِّ أَنَّ / "كِلَاهِمَا" تَوْكِيدٌ، وَهَذَا لَا يَدُّ مِنْ إِصْلَاحِ حَشِيَّتِهِ بِزِيَادَةٍ، وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ "أَحْدُهُمَا" يَدَلُّ بَعْضُ مِنْ كُلِّ، وَيُضَمَّرُ بَعْدَهُ فِعْلٌ رَافِعٌ لِمُضْمِرٍ تَنْبِيْةٍ، وَيَقَعُ "كِلَاهِمَا" تَوْكِيدًا لِذَلِكَ الضَّمِيرِ تَقْدِيرُهُ: أَوْ يَبْلُغَا كِلَاهِمَا، إِلَّا أَنَّ فِيهِ حَذْفَ الْمُؤَكَّدِ وَإِبْقَاءَ التَّوَكِيدِ، وَفِيهَا خِلَافٌ، أَجَازَهَا الْخَلِيلُ وَسَبِيْبُوهُ نَحْوُ: "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَرَأَيْتُ أَخَاكَ أَنْفُسَهُمَا" بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَفَالرَّفْعُ عَلَى تَقْدِيرِ: هُمَا أَنْفُسُهُمَا، وَالنَّصْبُ عَلَى تَقْدِيرِ أَعْيَيْهُمَا أَنْفُسَهُمَا، وَلَكِنْ فِي هَذَا نَظْرٌ: مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَنْقُولَ عَنِ الْفَارِسِيِّ مَنَعَ حَذْفَ الْمُؤَكَّدِ وَإِبْقَاءَ تَوْكِيدِهِ، فَكَيْفَ يُحَرِّجُ قَوْلُهُ عَلَى أَصْلٍ لَا يُجِيزُهُ؟

(9/337)

وَقَدْ نَصَّ الزَّمَخْشَرِيُّ عَلَى مَنَعِ التَّوَكِيدِ فَقَالَ: فَإِنْ قُلْتَ: لَوْ قِيلَ: "إِمَّا يَبْلُغَانِ كِلَاهِمَا" كَانَ "كِلَاهِمَا" تَوْكِيدًا لَا بَدَلًا، فَمَا لَكَ رَعَمْتَ أَنَّهُ بَدَلٌ؟ قُلْتَ: لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا لِلتَّانِيَيْنِ، فَانْتِظِمَ فِي حَكْمِهِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ". قُلْتَ: يَعْنِي أَنَّ "أَحْدُهُمَا" لَا يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ تَوْكِيدًا لِلْمَثْنِيِّ وَلَا لِغَيْرِهِمَا، فَكَذَا مَا عَطَفَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ شَرِيْكُهُ.

ثُمَّ قَالَ: "فَإِنْ قُلْتَ: مَا صَرَّكَ لَوْ جَعَلْتَهُ تَوْكِيدًا مَعَ كَوْنِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بَدَلًا، وَعَطَفْتَ التَّوَكِيدَ عَلَى الْبَدَلِ؟ قُلْتَ: لَوْ أَرِيدُ تَوْكِيدَ التَّانِيَةِ لَقِيلَ: "كِلَاهِمَا" فَحَسْبُ، فَلَمَّا قِيلَ: "أَحْدُهُمَا أَوْ كِلَاهِمَا" عَلِمَ أَنَّ التَّوَكِيدَ غَيٌّ مَرَادٍ فَكَانَ بَدَلًا مِثْلَ الْأَوَّلِ".

الرابع: أَنَّ يَرْتَفَعُ "كِلَاهِمَا" بِفِعْلِ مَقْدَّرٍ تَقْدِيرُهُ: أَوْ يَبْلُغُ كِلَاهِمَا، وَيَكُونُ

"إحدهما" بدلاً من ألفِ الضمير بدلَ بعضٍ من كل. والمعنى: إِمَّا يَبْلُغَنَّ عندك أَحَدُ الوَالِدَيْنِ أو يبلُغُ كلاهما.
 وَأَمَّا القِرَاءَةُ الثَّانِيَةُ فوَاضِحَةٌ، و "إن ما": هي "إِنْ" الشرطية زِيدَتْ عليها "ما" توكيداً، فَأَدْعِمُ أَحَدُ المتقارِبين في الآخر بعد أن قُلب إليه، وهو إدغامٌ واجب.
 قال الزمخشري: "هي إِنْ الشرطية زِيدَتْ عليها "ما" توكيداً لها وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ النون، ولو أُفِرِدَتْ "إِنْ" لم يَصِحَّ دخولها، لا تقول: إِنْ تُكْرِمَنَّ زَيْدًا يُكْرِمُكَ، ولكن: إِمَّا تُكْرِمَنَّه.
 وهذا الذي قاله أبو القاسم نصَّ سيبويه على خلافه، قال سيبويه: "وإن شئت لم تُفِجِمْ النون، كما أنك إن شئت لم تجيء بـ "ما". قال الشيخ: "يعني مع النون وعَدَمِها". وفي هذا نظر؛ لأنَّ سيبويه إنما نصَّ على أن نون التوكيد لا يجبُ الإتيانُ بها بعد "أَمَّا"، وإن كان أبو إسحاق قال بوجوب ذلك. وقوله بعد ذلك "كما أنك إن شئت لم تجيء بـ "ما"، ليس فيه دليلٌ على جوازِ توكيدِ الشرط مع إِنْ وحدها.

(9/338)

و "عندك" ظرفٌ لـ "يَبْلُغَنَّ" و "كِلَا" مثناةٌ معنىً من غيرِ خلافٍ، وإنما اختلفوا في تشبيهاً لفظاً: فمذهبُ البصريين أنها مفردةٌ لفظاً، ووزنها على فِعْلٍ كـ "معى" وألفها منقلبةً عن واوٍ بدليلِ قليبها تاءً في "كِلْتَا" مؤنثٌ "كِلَا" هذا هو المشهور. وقيل: أَلْفُها عن ياءٍ وليس بشيءٍ. وقال الكوفيون - وتبعهم السهيليُّ مستدلين على ذلك بقوله:

3047- في كَلِمِ رَجُلَيْهَا سُلَامَى واحده *

فَبَطَّقَ بمفردِها:- هي مثناةٌ لفظاً، ولذلك تُعَرَّبُ بالألفِ رفعاً والياءِ نصباً وجرأً، فألفها زائدةٌ على ماهية الكلمة كَأَلْفِ "الزيدان"، ولاؤها محذوفةٌ عند السهيليِّ، ولم يأتِ عن الكوفيين نصٌّ في ذلك، فاحتمل أن يكونَ الأمرُ كما قال السهيليُّ، وأن تكونَ موضوعةً على حرفَين فقط، لأنَّ مِنْ مذهبهم جوازُ ذلك في الأسماءِ المعربة.

وحكمها أنها متى أُضيفت إلى مضميرٍ أُعربت إعرابض المثنى، أو إلى ظاهرٍ أُعربت إعرابَ المقصور عند جمهورِ العرب، وبنو كنانة يُعربونها إعرابَ المثنى مطلقاً فيقولون: رأيت كِلَيْ أَحْوَيْكَ، وكونها جَرَضَتْ مَجْرَى المثنى مع المضميرِ دونَ الظاهرِ يضيق الوقتُ عن ذكره فأبى حَقَّقَهُ في "شرح التسهيل".
 ومن أحكامها: أنها لا تُضاف إلا إلى مثنى لفظاً ومعنى نحو: "كِلَا الرجلين"، أو معنىً لا لفظاً نحو: "كِلَانَا"، ولا تُضاف إلى مُفَرَّقَيْنِ بالعطفِ نحو: "كِلَا زيد وعمرو" إلا في ضرورةٍ كقوله:

3048- كِلَا السيفِ والسَّاقِ الذي ذهبَتْ به * على مَهَلِّ باثنين ألقاه صاحبه

وكذا لا تُضافُ إلى مفردٍ مرادٍ به التثنيةُ إلا في ضرورةٍ كقوله:

3049- إِنْ لِلخَيْرِ والشَّرِّ مَدَى * وَكِلَا ذلك وَجْهٌ وَقَبْلُ

والأكثرُ مطابقتها قِيْفَرْدُ خبرها وضميرُها نحو: كلاهما قائمٌ، وكلاهما ضربته، ويجوزُ في قليل: قائمان، وضميرُهما، اعتباراً بمعناها، وقد جَمَعَ الشاعرُ بينهما في قوله:

آخواتٌ".

* { وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا }
{

قوله تعالى: { جَنَاحَ الذُّلِّ } : هذه استعارةٌ بليغة، قيل: وذلك أنَّ الطائر إذا أراد الطيرانَ تَشَرَّ جناحيه ورفعهما ليرتفع، وإذا أراد تَرْكَ الطيران حَفَصَ جناحيه، فجعلَ حَفَصَ الجناح كنايةً عن التواضع واللين. قال الرمخسري: "فإن قلت: ما معنى جَنَاحِ الذُّلِّ؟ قلت: فيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ المعنى: واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَكَ كما قال: "واخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ" فأضافه إلى الذُّلِّ أو الذَّلِّ كما أضيف حاتمٌ إلى الجودِ على معنى: واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَكَ الذَّلِيلَ أو الذَّلُولَ. والثاني: أن تجعلَ لُدُّهُ أو لُدُّهُ جناحاً خفيضاً، كما جعل لبيدٌ للشمال يداً وللقرّة زماماً- في قوله:

3051- وغداةً رِيحٌ قد كَسَفَتْ وَقَرَّةٌ * إذ أصبحتُ بيدَ الشَّمالِ؟ زمامُها مبالغةٌ في التذللِ والتواضع لهما" انتهى. يعني أنه عبّر عن اللين بالذَّلِّ، ثم استعار له جناحان، ثم رشح هذه الاستعارة بأن أمره بخفضِ الجَنَاحِ. ومن طريفٍ ما يُحكى: أن أبا تمامٍ لَمَّا نظمَ قوله:

3052- لا تَسْقِنِي ماءَ المَلامِ فإني * صَبُّ قد اسْتَعَدَّتْ ماءَ بكائي
جاءه رجلٌ بقَصِيَّةٍ وقال له: أعطني شيئاً من ماء المَلامِ. فقال: حتى تأتيني بريشةً مِن جَنَاحِ الذُّلِّ" يريدُ أن هذا مجازٌ استعارةٌ كذاك. وقال بعضهم:
3053- أراشوا جَنَاحِي ثم بَلَّوه بالئدى * فلم اسْتَطِعْ مِن أرضِهِم طَيْرانا

(9/342)

وقرأ العامةُ "الذُّلُّ" بضم الدال، وابن في آخرين بكسرهما، وهي استعارةٌ؛ لأنَّ الذُّلَّ في الدوابِّ لأنه ضدُّ الصعوبة، فاستعير للأناسيِّ، كما أن الذَّلَّ بالضم ضدُّ العزِّ.

قوله: { مِنَ الرَّحْمَةِ } فيه أربعةٌ أوجهٍ، أحدها: أنها للتعليل فتعلق بـ "اخْفِضْ"، أي: اخْفِضْ مِنَ أجل الرحمة. والثاني: أنها لبيان الجنس. قال ابن عطية: "أي: إنَّ هذا الخفضَ يكون من الرحمة المستكنة في النفس". الثالث: أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ "جَنَاحِ". الرابع: أنها لابتداءِ الغاية. قوله: { كَمَا رَبَّيْتَنِي } في هذه الكافِ قولان، أحدهما: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوف، فقدَّره الحوفيُّ: "ارْحَمْهُمَا رَحْمَةً مِثْلَ تَرْبِيَّتِهِمَا لي". وقدَّره أبو البقاء: "رحمةً مِثْلَ رَحْمَتِهِمَا"، كأنه جعل التربيةَ رحمةً. الثاني: أنها للتعليل، أي: ارْحَمْهُمَا لأجل تربيتهما كقوله: { وَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ }.

* { وَآتِ دَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا }
{

قوله تعالى: { وَلَا تُبَذِّرْ } : التَّبْذِيرُ: التفريق ومنه: البَذْرُ " لأنه يُفَرَّقُ في الأرض للزراعة. قال:

3054- ترائبٌ يَسْتَضِيءُ الحَلِيُّ فيها * كَجَمْرِ النارِ بُدِّرَ بالظلامِ

ثم عَلَبَ في الإسرافِ في النفقةِ.

* { وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا }

(9/343)

قوله تعالى: { ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ } : يجوز أن يكون مفعولاً من أجله، ناصبه "تُعْرِضَنَّ" وهو مِنْ وَضِعِ الْمُسَبَّبِ مَوْضِعِ السَّبَبِ، وذلك أن الأصل: وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ لِإِعْسَارِكَ. وجعله الزمخشري منصوباً بجواب الشرط، أي: فقل لهم قولاً سهلاً ابتغاء رحمة. وردَّ عليه الشيخ: بأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو: "إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضْرِبْ" فَإِنْ حَذَفَتِ الْفَاءَ جاز عند سيبويه والكسائي نحو: "إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ عَمْرًا يَضْرِبْ". فإن كان الاسم مرفوعاً نحو "إِنْ تَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ" جاز ذلك عند سيبويه على أنه مرفوعٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّرُهُ الظاهرُ بعده، أي: إِنْ تَقُمْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ. ومنع من ذلك الفراءُ وشيخه. وفي الردِّ نظرٌ؛ لأنه قد ثبت ذلك، لقوله تعالى: { قَامًا الْيَتِيمَ فَلَا تَفْهَرْ } الآية. لأنَّ "اليتيم" وما بعده منصوبان بما بعد فاء الجواب. الثاني: أنه موضع الحال مِنْ فاعلٍ "تُعْرِضَنَّ". قوله: "تَرْجُوهَا" يجوز أن يكونَ / صفة لـ "رحمة"، وأن يكونَ متعلقاً بـ "تَرْجُوهَا"، أي: تَرْجُوهَا مِنْ جِهَةِ رَبِّكَ، على المجاز. قوله: "تَرْجُوهَا" يجوز أن يكونَ حالاً مِنْ فاعلٍ "تُعْرِضَنَّ"، وأن يكونَ صفةً لـ "رحمة".

* { وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا }

قوله تعالى: { كُلَّ الْبَسْطِ } : نصبُ على المصدر لإضافتها إليه. و "فَتَقْعُدَ" نصبه على جواب النهي. و "ملوماً": إمَّا حالٌ، وإمَّا خبرٌ، كما تقدّم.

* { وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَسْبَةَ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا }

(9/344)

قوله تعالى: { خِطْئًا } : قرأ ابن ذكوان: "خَطَّاءً" بفتح الخاء والطاء مِنْ غير مَدٍّ، وابنٌ كثير بكسر الخاء والمدِّ، ويلزمُ منه فتحُ الطاء، والباقون بالكسر وسكون الطاء.

فأمَّا قراءةُ ابنِ ذكوان فَحَرَّجَهَا الزَّجَّاجُ على وجهين: أحدهما: أن يكونَ مصدرَ خَطِيءٍ يَخْطِئُ خَطًّا، إذا لم يُصِبْ أيضاً، وأنشد:

3055- والناسُ يَلْحَوْنَ الأميرَ إذا هُمُ * خَطَبُوا الصوابَ ولا يلامُ المُرْتَبِدُ والمعنى على هذين الوجهين: أن قَتَلَهُم كان غيرَ صواب. واستبعد قومٌ هذه القراءةَ قالوا: لأن الخطأ ما لم يُتَعَمَّدْ فلا يَصِحُّ معناه ههنا. قلت: وخفي عنهم أن يكونَ بمعنى أخطأ، أو أنه يقال: "خَطِئْتُ" إذا لَمْ يُصِيبْ. وأمَّا قراءةُ ابن كثيرٍ فهي مصدرٌ خاطئٌ يُخاطِئُ خطأً مثل: قَاتِلٌ يُقَاتِلُ قِتالاً. قال أبو علي: "هي مصدرٌ خاطئٌ يُخاطِئُ، وإن كُتِبَ لم نجدُ "خاطئاً" ولكنَّ وَجَدْنَا تخاطئاً وهو مطاوعٌ "خاطئاً" فَدَلَّنَا عليه، ومنه قولُ الشاعر:

3056- تخاطباتِ التَّبَلِّ أَحشاءه * وأخرَ يَوْمِي فلم يَعْجَلِ

وقال الآخر:

3057- تخاطبَاهُ القَنَاصُ حتى وَجَدْتُهُ * وَخُرْطُوْمُهُ في مَنْقَعِ المَاءِ راسِبٌ فكأنَّ هؤلاءَ الذيمَ يَفْتُلُونَ أولادَهُم يُخاطِبُونَ الحَقَّ والعَدْلَ. وقد طَعَنَ قومٌ على هذه القراءةِ حتى قال أبو جعفر: "لا أَعْرِفُ لهذه القراءةِ وجهاً"، ولذلك جعلها أبو حاتمٍ غَلَطاً. قلت: قد عَرَفَهُ غيرُهُما ولله الحمدُ. وأمَّا قراءةُ الباقيين فخي جيدةٌ واضحةٌ لأنها مِنْ قولهم: خَطِئَ يَخْطَأُ خِطْئاً، كَأَيْمَ يَأْتِمُ إِنِّمًا، إذا تَعَمَّدَ الكَذِبَ. وقرأ الحسن: "خَطَاءٌ" بفتح الخاءِ والمدِّ وهو اسمٌ مصدرٌ "أَخْطَأُ" كالعطاءِ اسمٌ للإعطاءِ. وقرأ أيضاً "خَطَأٌ" بالقصرِ، وأصلُهُ "خَطَأٌ" كقراءةِ ابن دَكوان، إلا أنه سَهَّلَ الهمزةَ بإبدالها ألفاً فَحُذِفَتْ كَعَصَا.

(9/345)

وأبو رجاءٍ والبرهريُّ كذلك، إلا أنهما كسرا الخاءِ كـ "زَتَى" وكلاهما مِنْ خَطِئَ في الدِّينِ، وأخطأ في الرأي، وقد يُقام كلُّ منهما مقامَ الآخر. وقرأ ابنُ عامرٍ في روايةٍ "خَطِئاً" بالفتح والسكون والهمزِ، مصدرٌ "خَطِئْتُ" بالكسر. وقرأ ابنُ وثابٍ والأعمشُ "تُقَتِّلُوا"، و "خِشِيَّةٌ" بكسرِ الخاءِ.

* { وَلَا تَقْرَبُوا الرِّئى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا }

قوله تعالى: {الرِّئى}: العامَّةُ على قصره وهي اللغة الفاشية، وقُرئَ بالمدِّ وفيه وجهان، أحدهما: أنه لغةٌ في المقصور. والثاني: أنه مصدر زاني يُزاني، كقاتلٍ يُقاتلُ قتالاً؛ لأنه يكونُ بين اثنتين، وعلى المدِّ قولُ الفرزدق:

3058- أبا خالدٍ مَنْ يَزِنُ يُعَرِّفُ زِنَاؤُهُ * وَمَنْ يَشْرِبُ الخُرْطومَ يُصِيحُ مُسَكِّراً

وقول الآخر:

3059- كانت فريضةٌ ما تقولُ كما * كان الرِّنَاءُ فريضةَ الرِّجْمِ وليس ذلك من باب الضرورةِ لثبوته قراءةً في الجملة. قوله "وَسَاءَ سَبِيلًا" تقدَّم نظيره. قال ابنُ عطية: "وسبيلاً: نصبٌ على التمييز، أي: وساءَ سبيلاً سبيله". وردَّ الشيخ: هذا: بأنَّ قوله "منصوبٌ على التمييز" ينبغي أن يكونَ الفاعلُ ضميراً مُفسِّراً بما بعده من التمييز فلا يصحُّ

تقديره: ساء سبيله سبيلاً؛ لأنه ليس بمضميرٍ لاسم جنس.

* { وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا }

قوله تعالى: {إِلَّا بِالْحَقِّ}: أي: إلا بسبب الحق، فيتعلق بـ {لَا تَقْتُلُوا} ويجوز أن يكونَ حالاً مِنْ فاعلٍ {لَا تَقْتُلُوا} أو مِنْ مفعوله، أو: لَا تَقْتُلُوا إِلَّا مَلْتَبِسِينَ بِالْحَقِّ أو إِلَّا مَلْتَبِسَةً بِالْحَقِّ، ويجوز أن يكونَ نعتاً/ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: إِلَّا قَتْلًا مَلْتَبِسًا بِالْحَقِّ.

(9/346)

قوله: "مَظْلُومًا" حالٌ مِنْ مرفوع "قُتِلَ".
قوله: {فَلَا يُسْرِفُ} [قرأ] الأخوان بالخطاب، على إرادة الوليِّ، وكان الوليُّ [يَقْتُل] الجماعة بالواحد، أو السلطان رَجَعَ لمخاطبته بعد أن أتى به غائباً، والباقون بالعبيَّة، وهي تحتمل ما تقدَّم في قراءة الخطاب.
وقرأ أبو مسلم برفع الفاء على أنه خبرٌ في معنى النهي كقوله: {فَلَا رَفَتْ} وقيل: "في" بمعنى الباء، أي: بسبب القتل.
قوله: {إِنَّهُ كَانَ}، أي: إِنَّ الوليَّ، أو إِنَّ السلطان، أو إِنَّ القاتل، أي: أنه إذا عُوقِب في الدنيا نُصِر في الآخرة، أو إلى المقتول، أو إلى الدمِ أو إلى الحق.
* {وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا }

قوله تعالى: {إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا}: فيه وجهان، أحدهما: أنَّ الأصلَ على حَذْفِ مضافٍ، أي: إن كان مسؤولاً عَنِ الوفاءِ بعهده. والثاني: أن الضميرَ يعود على العهد، وتَسَبَّ السؤالُ إليه مجازاً كقوله: {وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ}.

* { وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوتُمْ بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا }

قوله تعالى: {بِالْقِسْطَاسِ}: قرأ الأخوان وحفصٌ بكسر القافِ هنا وفي سورة الشعراء بكسر القاف، والباقون بضمِّها فيهما، وهما لغتان مشهورتان، وهو القَرَسْطُون. وقيل: هو كل ميزان. قال ابن عطية: "واللفظة للمبالغة من القِسْط". وَرَدَّه الشيخ باختلاف المادتين، ثم قال: "إِلَّا أَنْ يَدَّعَى زِيَادَةَ السِّينِ آخِرًا كَقُدْمُوسٍ، وليس من مواضع زيادتها". ويقال بالسِّين والصاد. قال بعضهم: هو روميٌّ معرَّبٌ.

والمَحْسُور: المنقطع السير، حَسَرْتُ الدابة: قَطَعْتُ سيرتها، وحضسیر: أي: كليل تعبانٌ بمعنى مَحْسُور، والجمع "حَسْرَى قال:

(9/347)

3060- بها جِيفُ الحَسْرَى فَأَمَّا عِطَامُهَا * فَيَبِضُّ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ
وَحَسْرَ عَنْ هَذَا: كَشَفَ عَنْهُ، كَقَوْلِهِ:

3061- يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً *
قوله: "تأويلاً" منصوب على التفسير. والتأويل: المَرْجِعُ مِنْ آلِ يُوؤُلُ، أي:
أحسن عاقبةً.

* { وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ
مَسْئُولًا }

قوله تعالى: { وَلَا تَقْفُ } : العَامَّةُ على هذه القراءة، أي: لَا تَتَّبِعْ، مِنْ قَفَاهُ يَقْفُوهُ
إِذَا تَتَّبَعَ أَثَرَهُ، قَالَ النَّابِغَةُ:

3062- ومثلُ الدَّمَى شُمُّ العَرَانِينِ سَاكِنٌ * بهنَّ الحِيَاءُ لَا يُشِغَنَّ التَّفَافِيَا
وقال الكميبي:

3063- فلا أَرْمِي البرِيءَ بغيرِ ذنبٍ * ولا أَقْفُو الحَوَاصِينَ إِنْ قُفِينَا
وقرأ زيدُ بن علي: "ولا تَقْفُو" بإثباتِ الواو، وقد تقدّم أن إثباتِ حرفِ العلةِ
جزماً لغّة قوم، وضرورته عندهم غيرهم كقوله:

3064- * مِنْ هَجْوِ رَبَّانٍ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَّعِ
وقرأ معاذ القارئ "ولا تَقْفُ" بزنة تَقْلُ، مِنْ قَافٍ يَقُوفُ، أي: تَتَّبِعُ أَيْضاً، وفيه
قولان: أحدهما: أنه مقلوبٌ مِنْ قَافٍ يَقُوفُ، والثاني -وهو الأظهر- أنه لغّة
مستقلةٌ جيدةٌ كَجَبَدَ وَجَدَّبَ، لكثرة الاستعمالين، ومثله: قَاعُ الفحلِّ الناقَةِ
وقاعها.

قوله: "والفؤاد" قرأ الجراح العقيلي بفتح الفاء وواوٍ خالصة. وتوجيهها: أنه
أبدل الهمزة واواً بعد الضمة في القراءة المشهورة، ثم فتح فاء الكلمة بعد
البدل لأنها لغّة في الفؤاد، يقال: فؤاد وقاد، وأنكرها أبو حاتم، أعني القراءة،
وهو معذور.

والباء في "به" متعلقة بما تعلق به "لك" ولا تتعلق بـ "علم" لأنه مصدر، إلا عند
من يتوسّع في الجار.

قوله: "أولئك" إشارة إلى ما تقدّم من السمع والبصر والفؤاد كقوله:

(9/348)

3065- دُمَّ المنازلَ بعد منزلة اللّوى * والعيشَ بعد أولئك الأيام
فـ "أولئك" يُشار به إلى العقلاء وغيرهم من الجموع. واعتذر ابن عطية عن
الإشارة به لغير العقلاء فقال: "وعبر عن السمع والبصر والفؤاد بـ "أولئك"
لأنها حواسُّ لها إدراكٌ، وجعلها في هذه الآية مسؤولةً فهي حاله من يعقل،
ولذلك عبّر عنها بكناية من يعقل، وقد قال سيبويه -رحمه الله- في قوله
{رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} إنما قال "رأيتهم" في نحوهم؛ لأنه لَمَّا وصفها بالسجود

-وهو فِعْلٌ مَنْ يَعْقِلُ - عَبَّرَ عَنْهَا بِكِنَايَةٍ مَنْ يَعْقِلُ. وحكى الزجاج أنَّ العرب تُعَبِّرُ عَمَّنْ يَعْقِلُ وَعَمَّنْ لَا يَعْقِلُ بـ "أولئك"، وأنشد هو والطبري:

- ذمَّ المنازلَ بعد منزلة اللوى * والعيشَ بعد أولئك الأيام
وأما حكايةُ أبي إسحاق عن اللغةِ فأمرٌ يُوقَفُ عنده، وأما البيهقي فالروايةُ فيه "الأقوام". ولا حاجةُ إلى هذا الاعتذارِ لما عرفت. وأما قوله: إنَّ الرواية: "الأقوام" فغيرُ معروفةٍ والمعروفُ إنما هو "الأيام".
قوله: {كُلُّ أَوْلَائِكَ} مبتدأ، والجملةُ مِنْ "كان" خبره، وفي اسمِ "كان" وجهان، أحدهما: أنه عائِدٌ على "كل" باعتبارِ لفظها، وكذا الضميرُ في "عنه"، و"عنه" متعلقٌ بـ "مَسْئُولًا" خبرها. والثاني: أنَّ اسمها ضميرٌ يعود على القافي، وفي "عنه" يعودُ على "كل" وهو من الالتفاتِ؛ إذ لو جَرَى على ما تقدّم ل قيل: كنتُ عنه مسؤلاً. وقال الزمخشريُّ: و"عنه" في موضع الرفع بالفاعلية، أي: كلُّ واحدٍ كان مسؤلاً عنه، فمسؤولٌ مسندٌ إلى الجارِّ والمجرور كالمغضوبِ في قوله: {عَبَّرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} انتهى. وفي تسميته مفعولٌ ما لم يُسَمَّ فاعله فاعلاً خلافاً للاصطلاح.

(9/349)

وقد ردَّ الشيخ عليه قوله: بأنَّ القائمَ مقامَ الفاعلِ حكمه حكمه، فلا يتقدّم على رافعه كأصله. وليس لقائلٍ أن يقول: يجوزُ على رأي الكوفيين فإنهم يُجيزون تقديمَ الفاعلِ؛ لأنَّ النحاسَ حمى الإجماعَ على عدم جوازِ تقديمِ القائمِ مقامَ الفاعلِ إذا كان جارًّا ومجروراً، فليس هو نظيرَ قوله {عَبَّرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} فحينئذٍ يكون القائمُ مقامَ الفاعلِ الضميرِ المستكنِّ العائدِ على "كل" أو على القافي.

* { وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا }

قوله تعالى: {مَرَحًا}: العامَّةُ على فتح الراءِ وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، أي: مَرَحًا بكسر الراءِ، وبدلَ عليه قراءةٌ بعضهم فيما حكاه يعقوبُ "مَرَحًا" بالكسر. الثاني: أنه حَدْفٌ مضافٍ، أي: ذا مَرَحٍ، الثالث: أنه مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ.

والمَرَحُ: شِدَّةُ السُرورِ والفرحِ. مَرِحَ يَمْرَحُ مَرَحًا فهو مَرِحٌ كقَرِحٍ يَفْرَحُ فَرَحًا فهو قَرِحٌ.
قوله: "طُولًا" يجوزُ أن يكونَ حالًا مِنْ فاعلِ "تَبْلُغُ" أو مِنْ مفعوله، أو مصدرًا مِنْ معنى "تَبْلُغُ" أو تمييزًا أو مفعولًا له. وهذان ضعيفان جداً لعدم المعنى. وقرأ أبو الجراح: "لَن تَخْرِقَ" بضمِّ الراءِ، وأنكرها أبو حاتمٍ، وقال "لَا تَعْرِفُهَا لَغَةً البتة".

* { كُلُّ ذَالِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا }

(9/350)

قوله تعالى: {كُلُّ ذَلِكَ} {كَانَ سَيِّئُهُ}: قرأ ابنُ عامرٍ والكوفيون بضمِّ الهمزةِ والهاءِ، والتذكيرِ، ويزكُ التنوين. والباقون بفتح الهمزة وتاء التانيث منصوبَةً منونَةً. فالقراءةُ الأولى أشير إلى ضمير ما تقدّم، ويؤبدها ما قرأ به عبدُ الله: "كلُّ ذلكِ ما نَسِيَتْهُ" بالجمع مضافاً للضمير، وقراءةُ أبي "خبِيئُهُ" والمعنى: كلُّ ما تقدّم ذكره ممّا أمرتُم به ونُهيْتُم [عنه] كان سَيِّئُهُ - وهو ما نُهيْتُم عنه خاصةً - أمراً مكروهاً. هذا أحسنُ ما يُقدَّر في هذا المكان. وأمّا ما استشكله بعضهم من أنّه يصير المعنى: كلُّ ما دُكِرَ كان سَيِّئُهُ، ومن جملةِ كلِّ ما دُكِر: المأمورُ به، فَيَلْتَرُم أن يكونَ فيه سيِّئٌ، فهو استشكالٌ واهٍ؛ لِمَا دُكِرَتْ من تقدير معناه.

و "مكروهاً" خبر "كان"، وحُمِلَ الكلامُ كُلُّهُ على لفظِ "كل" فلذلك دُكِرَ الضميرُ في "سَيِّئُهُ"، والخبرُ وهو: مكروه.

وأمّا قراءةُ الباقيين: فتحتمل أن تقع الإشارةُ فيها بـ "ذلك" إلى مصدرِي التَّهْيِينِ المتقدّمين قريباً وهما: قَفُوْ ما ليس به عِلْمٌ، والمَشْيُ في الأرضِ مَرَحاً. والثاني: أنه أشيرَ به إلى جميع ما تقدّم من المناهي. و "سَيِّئُهُ" خبرٌ كان، وأُتَتْ حُضْلاً على معنى "كل"، ثم قال "مكروهاً" حَمَلاً على لفظها.

وقال الزمخشريُّ كلاماً حسناً وهو: أنّ "السَيِّئَةَ في حكم الأسماءِ بمنزلةِ الدُّنْبِ والإثمِ زال عنه حكمُ الصفاتِ، فلا اعتبارٌ بتأنيثه، ولا فرق بين مَنْ قرأ "سَيِّئُهُ" وَمَنْ قرأ "سَيِّئاً" ألا ترى أنّك تقول: الرِّئَى سيئةٌ، كما تقول: السرقةُ سيئةٌ، فلا تُفَرِّق بين إسنادها إلى مذكر ومؤنث".

(9/351)

وفي تَصْبِ "مكروهاً" أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنه خبرٌ ثانٍ لـ "كان"، وتعدادُ خبرها جائزٌ على الصحيح. الثاني: أنه بدلٌ مِنْ "سيئة". وضَعَّفَ هذا: بأنَّ البدلَ بالمشتقِّ قليلٌ. الثالث: أنه حالٌ من الضميرِ المستترِ في {عِنْدَ رَبِّكَ} لوقوعه صفةً لـ "سَيِّئُهُ". الرابع: أنه نعتٌ لـ "سيئة"، وإنما ذكر لأن تانيثَ موصوفه مجازيٌّ. وقد رُدَّ هذا: بأن ذلك إنّما يجوزُ حيث أسند إلى المؤنثِ المجازيِّ، أمّا إذا أسندَ إلى ضميره فلا، نحو: "الشمسُ طالعةٌ"، لا يجوز: "طالعٌ" إلا في ضرورةٍ كقوله:

3066- * ولا أرض أبقلَ إبقالها
وهذا عند غير ابنِ كيسان، وأمّا ابنُ كيسان فيجيز في الكلام: "الشمسُ طلَع، وطلَع".

وأمّا قراءةُ عبدِ الله فهي ممّا أُخبر فيها عن الجمعِ إخبارَ الواحدِ لسدِّ الواحدِ مسدّه كقوله:

3067- فإمّا تَرَبَّنِي وليّ لِمَّةٍ فإنَّ الحوادثَ أودَى بها
لو قال: فإنَّ الحدَّيانِ/ لصحَّ من حيث المعنى، فَعَدَلَ عنه ليصحَّ الوزنُ.
وقرأ عبدُ الله أيضاً {كان سَيِّئَاتٍ} بالجمعِ من غير إضافةٍ وهو خبرٌ "كان"، وهي تؤيد قراءةَ الحَرَمِيِّين وأبي عمرو.

* { دَلِكْ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا }

قوله تعالى: { دَلِكْ مِمَّا أَوْحَى } : مبتدأ أو خبر، و "ذلك" إشارَةٌ إلى جميع ما تقدّم من التكليف وهي أربعة وعشرون نوعاً، أولها قوله: { لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ } وأخرها: { وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرْحًا } { مِمَّا أَوْحَى } " مِنْ " للتبعية؛ لأنّ هذه بعض ما أوحاه الله تعالى إلى نبيه.

(9/352)

قوله: { مِنَ الْحِكْمَةِ } يحوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون حالاً مِنْ عَائِدِ الموصول المحذوف تقديره: مِنَ الذي أوحاه حال كونه من الحكمة، أو حال من نفس الموصول. الثاني: أنه متعلق بأوحى، و " مِنْ " إمَّا تبعية؛ لأنّ ذلك بعض الحكمة وإمَّا للابتداء، وإمَّا للبيان. وحينئذٍ تتعلّق بمحذوف. الثالث: أنها مع مجرورها بدل مع مجرورها بدل مِنْ { مِمَّا أَوْحَى }.

* { أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا }

قوله تعالى: { أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا } : ألف "أصفى" عن واو، لأنّه من صفا يصفو، وهو استفهام إنكار وتوبيخ.

قوله: " وَاتَّخَذَ " يجوز أن يكون معطوفاً على "أصفاكم" فيكون داخلًا في حيز الإنكار، ويجوز أن تكون الواو للحال، و "قد" مقدره عند قوم. و "اتخذ" يجوز أن تكون متعدية لاثنين، فقال أبو البقاء: "إنّ ثانيهما محذوف، أي: أولاداً، والمفعول الأول هو "إنثاء". وهذا ليس بشيء، بل المفعول الثاني هو { مِنَ الْمَلَائِكَةِ } فُدِّم على الأول، ولولا ذلك لَرَمَ أن يُبتدأ بالنكرة من غير مسوّغ، لأنّ ما صلح أن يكون مبتدأ صلح أن يكون مفعولاً أول في هذا الباب، وما لا فلا. ويجوز أن تكون متعدية لواحد كقوله: { وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا } و { مِنَ الْمَلَائِكَةِ } متعلق بـ "اتخذ" أو بمحذوفٍ على أنه حال من النكرة بعده.

* { وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا }

(9/353)

قوله تعالى: { وَلَقَدْ صَرَّفْنَا } : العامّة على تشديد الراء، وفي مفعول "صرفنا" وجهان، أحدهما: أنه مذكور، و "في" مزيدة فيه، أي: ولقد صرفنا هذا القرآن، كقوله: { وَلَقَدْ صَرَّفْنَا بِهِمْ } ومثله:

3068- * يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيهَا نَضْلِي
 وقوله تعالى: {وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي} أي: يَجْرَحُ عَرَاقِيهَا، وَأَصْلِحْ لِي ذُرِّيَّتِي.
 وَرَدَّ هَذَا بَأَنَّ "فِي" لَا تُزَادُ، وَمَا ذُكِرَ مَتَأَوَّلًا، وَسِيَّاتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي
 الْأَحْقَافِ.

الثاني: أَنَّهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: وَلَقَدْ صَرَّفْنَا أَمْثَالَهِ وَمَوَاعِظَهُ وَقِصَصَهُ وَأَخْبَارَهُ
 وَأَوَامِرَهُ.

وقال الزمخشري في تقدير ذلك: "ويجوز أن يُراد بـ "هذا القرآن" إبطال
 إضافتهم إلى الله البنات؛ لأنه ممَّا صَرَّفَهُ وَكَّرَرَ ذِكْرَهُ، وَالْمَعْنَى: وَلَقَدْ صَرَّفْنَا
 الْقَوْلَ فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَأَوْقَعْنَا التَّصْرِيْفَ فِيهِ، وَجَعَلْنَاهُ مَكَانًا لِلتَّكْرِيرِ، وَيَجُوزُ أَنْ
 يَرِيدَ بـ {هَذَا الْقُرْآنَ} التَّنْزِيلَ، وَيَرِيدُ: وَلَقَدْ صَرَّفْنَا، يَعْنِي هَذَا الْمَعْنَى فِي
 مَوَاضِعَ مِنَ التَّنْزِيلِ، فَتَرَكَ الضَّمِيرَ لِنَهْ مَعْلُومٍ". قلت: وهذا التقدير الذي قَدَّرَهُ
 الزمخشري أحسن؛ لأنه مناسب لما دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ وَسَيَقَتْ لِأَجْلِهِ، فَقَدَّرَ
 الْمَفْعُولَ خَاصًّا، وَهُوَ: إِمَّا الْقَوْلُ، وَإِمَّا الْمَعْنَى، وَهُوَ الضَّمِيرُ الَّذِي قَدَّرَهُ فِي
 "صَرَّفْنَا" بِخِلَافِ تَقْدِيرِ غَيْرِهِ، فَإِنَّ جَعَلَهُ عَامًّا.
 وقيل: المعنى: لم تُتْرَكْ مَرَّةً وَاحِدَةً بَلْ نَجُومًا، وَالْمَعْنَى: أَكْثَرْنَا صَرَفَ جَبْرِيلَ
 إِلَيْكَ، فَالْمَفْعُولُ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
 وقرأ الحسن بتخفيفِ الراء فقبل: هي بمعنى القراءة الأولى، وَقَعَلَ وَقَعَلَ قَدْ
 يَشْتَرِكَانِ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: "أَي: صَرَّفْنَا النَّاسَ فِيهِ إِلَى الْهَدْيِ".

(9/354)

قوله: "لِيَتَذَكَّرُوا" متعلق بـ "صَرَّفْنَا". وقرأ الأخوان هنا وفي الفرقان بسكون
 الذال وضم الكاف مخففة مِضَارِعَ "ذَكَرَ" مِنَ الذِّكْرِ أَوْ الذِّكْرِ، وَالْبَاقُونَ بفتح
 الذال مشددة، والأصل: يتذكروا، فأدغم التاء في الذال، وهو من الاعتبار
 والتدبير.
 قوله: {وَمَا يَزِيدُهُمْ}، أي: التصريف، و "تُفُورًا" مفعول ثانٍ.

* { قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَأَبْتَعُوا إِلَيَّ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا }

قوله تعالى: {كَمَا يَقُولُونَ}: الكاف في موضع نصب، وفيهما وجهان: أحدهما:
 أنها متعلقة بما تعلقَتْ بِهِ "مَعَ" مِنَ الْاسْتِقْرَارِ، قَالَ الْحَوْفِيُّ. وَالثَّانِي: أَنَّهُا/
 نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَي: كَوْنًا كَقَوْلِهِمْ قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ.

وقرأ ابن كثير وحفص "يقولون" بالياء مِنْ تَحْتِ، وَالْبَاقُونَ بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقِ، وَكَذَا
 قَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا {سُبْحَانَكَ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ} قَرَأَهُ بِالْخَطَابِ الْأَخْوَانِ، وَالْبَاقُونَ
 بِالْغَيْبِ، فَتَحَصَّلَ مِنَ الْمَجْمُوعِ الْأَمْرُ أَنَّ ابْنَ كَثِيرٍ وَحَفْصًا يَقْرَأْنِهِمَا بِالْغَيْبِ، وَأَنَّ
 الْأَخْوِينَ قَرَأَ بِالْخَطَابِ فِيهِمَا، وَأَنَّ الْبَاقِينَ قَرَأُوا بِالْغَيْبِ فِي الْأَوَّلِ، وَبِالْخَطَابِ
 فِي الثَّانِي.

فالوجه في قراءة الغيب فيهما أنه: حَمَلَ الْأَوَّلَ عَلَى قَوْلِهِ: {وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا
 تُفُورًا} وَحَمَلَ الثَّانِي عَلَيْهِ. وَفِي الْخَطَابِ فِيهِمَا أَنَّهُ حَمَلَ الْأَوَّلَ عَلَى مَعْنَى: قُلْ
 لَهُمْ يَا مُحَمَّدُ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ، وَحَمَلَ الثَّانِي عَلَيْهِ. وَفِي قِرَاءَةِ

الغيب في الأولِ أَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى قَوْلِهِ "وَمَا يَزِيدُهُمْ" والثاني التفت فيه إلى خطابهم.
قوله: "إِدْنٌ" حرفٌ جوابٌ وجزاءٍ. قال الزمخشري: "وَإِذْنٌ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا وَهُوَ "لَا تَبْتَغُوا" جَوَابٌ لِمَقَالَةِ الْمُشْرِكِينَ وَجَزَاءٌ لـ "لَوْ". وَأَدْعَمُ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْنَ فِي السَّيْنِ، وَاسْتَضَعَفَهَا النُّحَاةُ لِقُوَّةِ الشَّيْنِ.

* { سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُقُولُونَ عُلوًّا كَبِيرًا }

(9/355)

قوله تعالى: { وَتَعَالَى } : عطفٌ على ما تضمَّنه المصدرُ، تقديرُهُ: تَنَزَّهَ وَتَعَالَى. و"عن" متعلقة به. أو بـ "سبحان" على الإعمال لأنَّ "عن" تعلقت به في قوله { سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ } و "عُلوًّا" مصدرٌ واقع موقعَ التعالي، كقوله: { أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ تَبَاتًا } في كونه على غير الصدرِ.

* { تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِّنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَا يَكُنْ لَهُ تَفْهٌوَنٌ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا }

قوله تعالى : { تُسَبِّحُ } : قرأ أبو عمرو والأخوان وحفص بالتاء، والباقون بالياء مِنْ تَحْتِ، وهما واضحتان؛ لأنَّ التَّأْنِيثَ مجازيٌّ ولوجودِ الفصلِ أيضاً. وقال ابن عطية: "ثم أعاد على السموات والأرض ضميرَ مَنْ يَعْقِلُ لَمَّا أَسْنَدَ إليها فعلَ العاقلِ وهو التَّسْبِيحُ"، وهذا بناءٌ منه على أَنَّ "هُنَّ" مختصٌّ بالعاقلات، وليس كما زعم، وهذا نظيرُ اعتذاره عن الإشارة بـ "أولئك" في قوله { كُلُّ أُولَئِكَ } وقد تقدَّم. وقرأ عبدُ الله والأعمشُ "سَبَّحَتْ" ماضياً بتاء التَّأْنِيثِ.

* { وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا }

قوله تعالى: { مَّسْتُورًا } : فيه وجهان، أحدهما: أنه على بابه بمعنى: مستور عن أعين الكفار فلا يَرُونَهُ. وقيل: هو على النسب، أي: ذو سِتْرٍ كقولهم: مكان مَهُولٌ وجاريةٌ مَعْتُوجَةٌ، أي: ذو هَوْلٍ وذات عُنْجٍ، ولا يُقالُ فيهما: هُلْتُ المَكَانَ ولا عَتَجْتُ الجاريةَ. وقيل: هو وصفٌ على جهة المبالغة كقولهم: "شِعْرٌ شاعِرٌ". ورُدَّ هذا: بأنَّ ذلك إنما يكون في اسمِ الفاعلِ وَمِنْ لفظِ الأولِ.

(9/356)

والثاني: أَنَّهُ بمعنى فاعِلٍ كقولهم: مَسْتُوومٌ وَمَيِّمُونٌ بمعنى: شائِمٌ ويامِنٌ، وهذا كما جاء اسمُ الفاعلِ بمعنى مفعولٍ كما دافِقٌ، وهذا قولُ الأخفش في آخرين.

* { وَجَعَلْنَا عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَوْ عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا }

قوله تعالى: { وَحْدَهُ } : فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الحال، وإن كان معرفةً لفظاً، لأنه في قوة النكرة؛ إذ هو في معنى "منفرداً"، وهل هو مصدرٌ أو اسمٌ موضوعٌ موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ف "وَحْدَهُ" وُضِعَ موضع "إيجاد" و "إيجاد" وُضِعَ موضع "مَوْحَدًا" وهو مذهب سيبويه، أو هو مصدرٌ على حَدِّ الزوائد، إذ يقال: أَوْحَدَهُ يُوَحِّدُهُ إِحْدَادًا، أو هو مصدرٌ بنفسه لـ "وَحَد" ثلاثياً. قال الزمخشري: "وَحَدَ يَحْدُ وَحْدًا وَحِدَةً نَحْوُ: وَعَدَ يَعِدُ وَعَدًّا وَعِدْضَةً، وَ"وَحْدَهُ" مِنْ بَابِ: "رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدَنِهِ، وَ"أَفْعَلَهُ جَهْدَكَ وَطَاقَتَكَ" فِي أَنَّهُ مَصْدَرٌ سَادٌّ مَسَدَّ الْحَالِ، أَصْلُهُ يَحْدُ وَحْدَهُ، بِمَعْنَى وَاحِدًا". قلت: وقد عرفتُ أن هذا ليس مذهب سيبويه.

والثاني: أنه منصوبٌ على الظرف، وهو قولٌ يونس. واعلمُ أنَّ هذه الحال بخصوصيتها - أعني لفظة "وحده" - إذا وَقَعَتْ بعد فاعلٍ ومفعولٍ نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَحْدَهُ فمذهب سيبويه: أنه حالٌ من الفاعل، أي: مُوَحِّدًا له بالضرب. ومذهب المبرد: أنه يجوز أن يكونَ حالاً من المفعول. قال الشيخ: "فعلى مذهب سيبويه يكون التقدير: وإذا ذَكَرْتَ رَبَّكَ مُوَحِّدًا لله، وعلى مذهب المبرد يجوز أن يكونَ التقدير: مُوَحِّدًا بالذِّكْر".

(9/357)

قوله: نُفُورًا" فيه وجهان: أحدهما: أنه مصدرٌ على غير الصِّدْرِ؛ لأنَّ التولِّيَّ والنفور بمعنى. والثاني: أنه حالٌ مِنْ فاعلٍ "وَلَوْ" وهو حينئذ جمع نافر، كقاعِدٍ وَقُعودٍ وجالسٍ وجلوسٍ. والضميرُ في "وَلَوْ" الظاهر/ عودُهُ على الكفَّارِ. وقيل: يعود على الشياطين، وإن لم يَجْرِ لهم ذِكْرٌ.

* { نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰ إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِنَّا تَبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا }

قوله تعالى: { بِمَا يَسْتَمِعُونَ } : متعلقٌ بـ "أَعْلَمُ". وما كان من باب العلم والجهل في أَفْعَلِ التفضيلِ وأفْعَلِ في التعجبِ تعَدَّى بالباء نحو: أنت أعلمُ به، وما أعلمُ به!! وهو أَجْهَلُ به، وما أَجْهَلُ بك!! ومن غيرهما يتعدَّى في البابين باللام نحو: أنت أكسى للفقراء. و "ما" بمعنى الذي، وهي عبارةٌ عن الاستخفاف والإعراض فكأنه قال: نحن أعلمُ بلاستخفافٍ والاستهزاء الذي يستمعون به. قاله ابنُ عطية.

قوله: "به" فيه أوجهٌ، أحدها: أنه حالٌ، فيتعلق بمحذوف. قال الزمخشري: "وبه في موضع الحال كما [تقول:] يستمعون بالهَرَزِ، أي: هازئين". الثاني: أنها بمعنى اللام، أي: بما يستمعون له. الثالث: أتت على بابها، أي: يستمعون بقلوبهم أو بظواهر أسماعهم، قالهمل أبو البقاء. الرابع: قال الحوفي: "لم يَقُلْ يَسْتَمِعُونَ ولا يستمعونك؛ لَمَّا كان الغرضُ ليس الإخبارَ عن الاستماعِ فقط، وكان مُصَمَّنًا أَنَّ الاستماعَ كان على طريق الهَزْءِ بأن يقولوا: مجنون أو مسحور جاء

الاستماع به وإلى، لِيُعْلَمَ أَنَّ الاستماعَ ليس المرادُ به تَفَهَّمِ المسموعِ دون هذا المقصد، فعلى هذا أيضاً تتعلّق الباء بـ "يستمعون".

(9/358)

قوله: "إذ يستمعون" فيه وجهان: أحدهما: أنه معمولٌ لـ "أَعْلَمَ". قال الزمخشريُّ: "إذ يستمعون نصبٌ بـ "أَعْلَمَ"، أي: أَعْلَمُ وقتَ استماعِهم بما به يستمعون، وبما يتناجون به، إذ هم ذَوُو نجوى". والثاني: أنه منصوبٌ بـ "يستمعون" الأولى. قال ابن عطية: "والعاملُ في "إذ" الأولى وفي المعطوف "يستمعون" الأول. وقال الحوفي: "ف إذ الأولى تتعلّق بـ "يستمعون" وكذا {وَإِذْ هُمْ نَجْوَى} لأنَّ المعنى: نحن أَعْلَمُ بالذي يستمعون إليك وإلى قراءتك وكلامك، إنما يستمعون لسفطك، وتتبع عيبك، والتماس ما يطعون به عليك، يعني في زعمهم؛ ولهذا ذكر تعديته بالباء و "إلى".

قوله: "تجوى" يجوز أن يكونَ مصدرًا من إطلاق المصدرِ على العينِ مبالغةً، أو على حَدِّ مضاف، أي: ذوو نجوى، كما قاله الزمخشريُّ. ويجوز أن يكونَ جمعَ تَجِيٍّ كقتيلٍ وقَتْلَى. قاله أبو البقاء.

قوله: {إِذْ يَقُولُ} بدلٌ مِنْ "إذ" الأولى في أحد القولين، والقول الآخر: أنها معمولةٌ لـ "اذكر" مقدرًا.

قوله: "مَسْحُورًا" الظاهرُ أنه اسمٌ مفعولٌ من "السَّحَر" بكسر السين، أي: مَحْبُولَ العقلِ أو مخدوعه. وقال أبو عبيدة: "معناه أن له سَحْرًا" أي: رئة بمعنى أنه لا يَسْتَعْنِي عن الطعام والشراب، فهو بشرٌ مثلكم. وتقول العرب للجان: "قد انتفخ سَحْرُه" بفتح السين، ولكلٌّ مَنْ أكل وشرب: مَسْحُورٌ، ومُسْحَضِرٌ. فمن الأول قولُ امرئ القيس:

3069- أَرَانَا مُؤَصَّعِينَ لِأَمْرِ عَيْبٍ * وَنُسْحَرُ بِالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ
أي: نُعَدَّى وَنُعَلَّلُ. وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُ لَبِيد:

3070- فَإِنْ تَسْأَلِينَا فِيمَ نَحْنُ فَإِنَّا * عَصَافِيرُ مِنْ هَذَا الْأَنَامِ الْمُسْحَرِّ

(9/359)

ورَدَّ النَّاسُ عَلَى أَبِي عبيدة قولَه لِبُعْدِهِ لفظاً ومعنى. قال ابن قتيبة: "لا أدري ما الذي حَضَمَلْ أَبَا عبيدة على هذا التفسير المستكبره مع ما فسره السلفُ بالوجه الواضحة". قلت: وأيضاً فإن "السَّحَر" الذي هو الرِّئَةُ لم يُصْرَبْ له فيه مَثَلٌ بخلاف "السَّحَر"، فإنهم ضربوا له فيه المَثَلُ، فما بعد الآية مِنْ قوله "انظر كيف صَرَبُوا لك الأمثال" لا يناسبُ إلا "السَّحَر" بالكسر.

* { وَقَالُوا إِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا }

قوله تعالى: {إِذَا كُنَّا}؛ قد تقدّم خلافُ القراء في الاستفهامين كهذه الآية في

سورة الرعد، وتحقيق ذلك. والعامل في "إذا" محذوف تقديره: أُنْبَعَثُ أو أُخْسِرُ إذا كُنَّا، دلَّ عليه "لمبعوثون"، ولا يعمل فيها "مبعوثون" هذا؛ لأنَّ ما بعد "إنَّ" لا يعمل فيما قبلها، وكذا ما بعد الاستهام لا يعمل فيما قبله، وقد اجتمعا هنا، وعلى هذا التقدير الذي دكرته تكون "إذا" متمحّصة للطرفية، ويجوز أن تكون شرطية فيقدر العامل فيها جوابها، تقديره: إذا كنا عظاماً ورُفَاتاً نُبَعَثُ أو نُعَادُ، ونحو ذلك، فهذا المحذوف جواب الشرط عند سيبويه والذي انصبَّ عليه/ الاستفهام عند يونس.

قوله: "ورُفَاتاً الرُّفَات: ما بُولِعَ في دَقِّهِ وَتَفْتِيهِ وهو اسمٌ لأجزاء ذلك الشيء المُفْتَت. وقال الفراء: "هو التراب". ويؤيده أنه قد تكرّر في القرآن "تراباً وعظاماً". ويقال رَفَتَ الشيء يَرِفُ بالكسر، أي: كَسَرَهُ. والفُعَال يغلب في التفريق كالأخطام والدقاق والفُتَات.

قوله: "خَلَقاً" يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ من معنى الفعل لا مِنْ لفظه، أي: نُبَعَثُ بَعَثًا جديدًا. والثاني: أنه في موضع الحال، أي: مَخْلُوقِينَ.

(9/360)

* { أَوْ خَلَقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُؤُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا }

قوله تعالى: {الَّذِي فَطَرَكُمْ}: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ وخبره محذوف، أي: الذي فطركم يعيدكم. وهذا التقدير فيه مطابقة بين السؤال والجواب. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ محذوف، أي: مُعِيدُكُمْ. الذي فطركم. الثالث: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدر، أي: يعيدكم الذي فطركم، ولهذا صرّح بالفعل في نظيره عند قوله: {لَيَقُولَنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ}. و {أَوَّلَ مَرَّةٍ} ظرفٌ زمان ناصبه "فطركم".

قوله: "فَسَيُنْغِضُونَ"، أي: يُحَرِّكُونَهَا استهزاءً. يقال: أَنْغَضَ رَأْسَهُ يُنْغِضُهَا، أي: حَرَّكَهَا إلی فَوْقُ، وَإِلَى أَسْفَلٍ إِنْغَاضًا، فَهُوَ مُنْغِضٌ، قَالَ: 3071- أَنْغَضَ نَحْوِي رَأْسَهُ وَأَفْتَعَا * كَأَنَّهُ يَطْلُبُ شَيْئًا أَطْمَعَا

وقال آخر:

3072- لَمَّا رَأَيْتَنِي أَنْغَضْتَ لِي الرَّأْسَا

وقال أبو الهيثم: "إذا أَحْبَرَ بِشَيْءٍ فَحَرَّكَ رَأْسَهُ إِنْكَارًا لَهُ فَقَدْ أَنْغَضَ". قال ذو الرمة:

3073- طَعَائِنُ لَمْ يَسْكُنَنَّ أَكْنَافَ قَرْيَةٍ * بِسَيْفٍ وَلَمْ تَنْغُضْ بَهَنَ الْقَنَاطِرِ
أي: لَمْ تُحَرِّكْ، وَأَمَّا تَغَضَّ ثَلَاثِيًّا، يَنْغُضُ وَيَنْغُضُ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ، فَمَعْنَى تَحَرَّكَ لَا يَنْعَدِي يُقَالُ: تَغَضَّتْ سِنُّهُ، أَي: تَحَرَّكَتْ، تَنْغُضُ تَغَضًّا وَتُغَوِّضُ. قَالَ:

3074- وَتَغَضَّتْ مِنْ هَرَمِ أَسْنَانِهَا

قوله: {عَسَى أَنْ يَكُونَ} يجوز أن تكون الناقصة، واسمها مستترٌ فيها يعودُ على البعث والحشر المدلول عليهما بقوة الكلام، أو لتضمينه في قوله "مبعوثون"، و "أَنْ يَكُونَ" خبرها، ويجوز أن تكون التامة مسندةً إلى "أَنْ" وما في حيزها، واسمٌ "يَكُونَ" ضميرُ البعث كما تقدّم.

(9/361)

وفي "قريباً" وجهان، أحدهما: أنه خبر "كان" وهو وصفٌ على بايه. والثاني: أنه ظرفٌ، أي: زماناً قريباً، وأن يكونَ "على هذا تامةً، أي: عسى أن يقع العود في زمانٍ قريب.

* { يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا }

قوله تعالى: { يَوْمَ يَدْعُوكُمْ } فيه أوجهٌ: أحدها: أنه بدلٌ من "قريباً"، إذا أعربنا "قريباً" ظرفَ زمانٍ كما تقدم. الثاني: أنه منصوبٌ بـ "يكونَ" قاله أبو البقاء، وهذا من يُجيزُ أعمالَ الناقصةِ في الظرفِ، وإذا جعلناها تامةً فهو معمولٌ لها عند الجميع. الثالث: أنه منصوبٌ بضميرِ المصدرِ الذي هو اسمٌ "يكونَ" أي: عسى أن يكونَ العودُ يومَ يدْعوكم. وقد منعه أبو البقاء قال: "لأنَّ الضميرَ لا يعمل" يعني عند البصريين، وأما الكوفيون فيعملون ضميرَ المصدرِ كمُظهره فيقولون: مروري بزيدٍ حسنٌ، وهو بعمرٍ وقيحٌ "وعندهم متعلقٌ بـ "هو" لأنه ضميرُ المرور، وأنشدوا قول زهير على ذلك:

3075- وما الحربُ إلا ما عَلِمْتُمْ وَدُقْتُمْ * وما هو عنها بالحديثِ الْمُؤَجَّمِ
فـ "هو" ضميرُ المصدرِ، وقد تعلق به الجارُّ بعده، والبصريون يُؤوِّلونَه. الرابع:
أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدر، أي: اذكرُ يومَ يدْعوكم. الخامس: أنه منصوبٌ بالبعثِ
المقدَّر، قالهما أبو البقاء.

قوله: بِحَمْدِهِ "فيه قولان، أحدهما: أنها حالٌ، أي: تستجيبون حامدين، أي:
منقادين طائعين. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ "يدْعوكم" قاله أبو البقاء وفيه قلقٌ.
قوله: { إِن لَّبِئْتُمْ } "إن" نافيةٌ، وهي معلقةٌ للظنِّ عن العملِ، وقلٌّ من يذكرُ
"إن" النافيةً، في أدواتٍ تعليقٍ هذا البابِ. و"قليلاً" يجوز أن يكونَ نعتَ زمانٍ
أو مصدرٌ محذوفٌ، أي: إلا زماناً قليلاً، أو لبناً قليلاً.

(9/362)

* { وَقُلْ لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّذِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ
كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُّبِينًا }

قوله تعالى: { وَقُلْ لِّعِبَادِي } : تقدّم نظيره في إبراهيم.
قوله: { إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ } يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ اعتراضاً بين المفسِّرِ
والمفسَّرِ، وذلك إن قوله: { رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنَّ يَنْشَأُ يَرْحَمُكُمْ } وَقَعَ تفسيراً
لقوله { الَّذِي هِيَ أَحْسَنُ } وبياناً لها، ويجوز أن لا تكونَ معترضةً بل مستأنفةً.
وقرأ طلحة "يَنْزِعُ" بكسر الزاي وعمّا لغتان، كيعرشون ويَعْرِشون، قاله
الزمخشري. قال الشيخ: "ولو مَثَلٌ بـ "يَنْطَحُ" و "يَنْطَحُ" / كأنه يعني من حيث
إن لامَ كلِّ منهما حرفٌ حَلَقٍ، وليس بطائلاً.

* { وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَقَدْ فَصَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّنَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُودَ رُبُورًا }

قوله تعالى: { وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ } في هذه الباء قولان، أظهرهما: أنها تتعلق بـ "أَعْلَمُ" كما تعلقَت الاء بـ "أَعْلَمُ" قبلها، ولا يلزم من ذلك تخصيص علمه بمن في السموات والأرض فقط. والثاني: أنها متعلقة بـ "يَعْلَمُ" مقدراً. قاله الفارسي محتجاً بأنه يلزم من ذكر الشيء تفي الحكم عمّا عداه. وهذا هو الذي يقول الأصوليون: إنه مفهوم اللقب، ولم يقل به إلا أبو بكر الدقاق في طائفة قليلة.

(9/363)

قوله: "رُبُورًا" قد تقدّم خلاف القراء فيه، ونكره هنا دلالة على التبعض، أي: رُبُورًا من الرُّبْرِ، أو رُبُورًا فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأطلق على القطعة منه رُبُورٌ، كما يُطلق على بعض القرآن، ويجوز أن يكون "رُبُور" علمًا، فإذا دخلت عليه أل كقوله: { وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الرُّبُورِ } كانت للمح الأصل كعبّاس والعبّاس، وفصل والفضل.

* { قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ رَعِمْتُمْ مِّنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا }

قوله تعالى: { الَّذِينَ رَعِمْتُمْ } مفعولا الرُّعْم محذوفان لفهم المعنى، أي: رَعِمْتُوهم آلهة، وحذفهما اختصاراً جائز، واقتصاراً فيه خلاف.

* { أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا }

قوله تعالى: { أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ } : "أولئك" مبتدأ، وفي خبره وجهان، أظهرهما: أنه الجملة من "يبتغون" ويكون تلموصول نعتاً أو بياناً أو بدلاً، والمراد باسم الإشارة الأنبياء الذين عُبدوا من دون الله. والمراد بالواو العبّاد لهم، ويكون العائد على "الذين" محذوفاً، والمعنى: أولئك الأنبياء الذين يدعونهم المشركون لكشف ضرهم - أو يدعونهم آلهة، فمفعولها أو مفعولها محذوفان - يبتغون.

ويجوز أن يكون المراد بالواو ما أريد بأولئك، أي: أولئك الأنبياء الذين يدعون ربهم أو الناس إلى الهدى يبتغون، فمفعول "يدعون" محذوف.

(9/364)

والثاني: أن الخبر نفس الموصول، و "يَبْتَغُونَ" على هذا حالٍ مِنْ فاعل "يَدْعُونَ" أو بدلٌ منه. وقرأ العامةُ "يَدْعُونَ" بالغيب، وقد تقدّم الخلاف في الواو: هل تعود على الأنبياء أو على عابديهم. وزيد بن علي بالغيبة أيضاً، إلا أنه بناه للمفعول. وقاتدهُ وابنُ مسعودٍ بتاء الخطاب. وهاتان القراءتان تقويان أن الواو للمشركين لا للأنبياء في قراءة العامة.

قوله: {أَيُّهُمْ أَقْرَبُ} في "أَيُّ" هذه وجهان، أحدهما: أنها استفهامية. والثاني: أنها موصولة بمعنى الذي، وإنما كثرَ كلامُ المُعْرَبِينَ فيها من حيث التقدير. فقال الزمخشري: "وأَيُّهُمْ بدلٌ مِنْ واو "يَبْتَغُونَ" و "أَيُّ" موصولة، أي: يبتغي مَنْ هو أقربُ منهم وأزلفُ، أو ضَمَّنَ [يَبْتَغُونَ] الوسيلةَ معنى يَحْرُضُونَ، فكانه قيل: يَحْرُضُونَ أَيُّهُمْ يكون أقرب". قلت: فجعلها في الوجه الأول موصولة، وصلتها جملةً مِنْ مبتدأ وخبر، حُذِفَ المبتدأ وهو عائدها، و "أَقْرَبُ" خبرٌ "هو" واحتملت "أَيُّ" حينئذٍ أن تكونَ مبنيةً، وهو الأكثرُ فيها، وأن تكونَ مُعْرَبَةً، ولهذا موضعٌ هو أليقُ به في مريم. وفي الثاني جعلها استفهاميةً يدلُّ على أنه ضَمَّنَ الابتغاءَ معنى شيءٍ يُعْلَقُ وهو "يَحْرُضُونَ"، فيكون "أَيُّهُمْ" مبتدأ و "أَقْرَبُ" خبره، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافض؛ لأنَّ "يَحْرُضُونَ" يتعدَّى بـ "على" قال تعالى: {إِنْ تَحَرَّصَ عَلَى هُدَاهُمْ} {أَحْرَصَ النَّاسُ عَلَى حَيَاةٍ}

{. وقال أبو البقاء: "أَيُّهُمْ" مبتدأ، و "أَقْرَبُ" خبره وهو استفهامٌ في موضع نصب بـ "يَدْعُونَ"، ويجوز أن يكونَ "أَيُّهُمْ" بمعنى الذي، وهو بدلٌ مِنَ الضمير في "يَدْعُونَ".

(9/365)

قال الشيخ: "عَلَّقَ" يَدْعُونَ" وهو ليس فعلاً قليلاً، وفي الثاني فصلٌ بين الصلة ومعمولها بالجملة الحالية، ولا يَصُرُّ ذلك لأنها معمولٌ للصلة". قلت: أمَّا كونُ "يَدْعُونَ" لا يُعْلَقُ هو مذهبُ الجمهور. وقال يونس: يجوز تعليقُ الأفعال مطلقاً، القلبية وغيرها. وأمَّا قوله "فَصَلَ بالجملة الحالية" يعني بها "يَبْتَغُونَ" فصلٌ بها بين "يَدْعُونَ" الذي هو صلةُ "الذين" وبين معموله وهو {أَيُّهُمْ أَقْرَبُ} لأنه مُعْلَقٌ عنه كما عرَّفْتَهُ، إلا أنَّ الشيخَ لم يتقدَّم في كلامه أعرابُ "يَبْتَغُونَ" حالاً، بل لم يُعْرَبْها إلا خيراً للموصول، وهذا قريب.

وجعل أبو البقاء أياً الموصولة بدلاً من واو "يَدْعُونَ" ولم أرَ أحداً وافقه على ذلك، بل كلهم يجعلونها مِنْ واو "يَبْتَغُونَ" وهو الظاهر.

وقال الحوفي: "أَيُّهُمْ أَقْرَبُ" ابتداءً وخبر، والمعنى: ينظرون أَيُّهُمْ أَقْرَبُ فيتوسَّلون به، ويجوز أن يكونَ "أَيُّهُمْ أَقْرَبُ" بدلاً من واو "يَبْتَغُونَ". قلت: فقد أضمر فعلاً معلقاً وهو "ينظرون"، فإن كان مِنْ نَظَرِ البَصْرِ تَعَدَّى بـ "إلى"، وعن كان مِنْ نَظَرِ الفِكرِ تَعَدَّى بـ "في"، فعلى التقديرين الجملةُ الاتسفهامية في موضعِ نصبٍ بإسقاطِ الخافض، وهذا إضمارٌ ما لا حاجةَ إليه.

(9/366)

وقال ابن عطية: "وأَيْهِمْ ابتداءً، و "أَقْرَبُ" خبره، والتقدير: نَظَرُهُمْ وَوَكَّدَهُمْ أَیَّهُمْ أَقْرَبُ، ومنه قولُ عمرَ بنِ الهطاب رضي الله عنه: "فبات الناس يَدُوكُونُ أَيَّهُمْ يُعْطَاهَا"، أي: يتبارون في القُرْبِ". قال الشيخ: "فَجَعَلَ المحذوفَ "نَظَرُهُمْ وَوَكَّدَهُمْ" وهذا مبتدأ، فإن جعلتَ {أَيَّهُمْ أَقْرَبُ} في موضع نصب بـ "نَظَرُهُمْ" بقي المبتدأ بلا خبر، فَيَحْتَاجُ إلى إضمار خبر، وإن جعلتَ {أَيَّهُمْ أَقْرَبُ} {هُوَ} [هو] الخبر لم يَصِحْ؛ لأنَّ نَظَرَهُمْ ليس هو أيهم أقرب، وإنَّ جَعَلْتَ التقدير: نَظَرُهُمْ في أَيَّهُمْ أَقْرَبُ، أي: كائنٌ أو حاصلٌ، لم يَصِحَّ ذلك؛ لأنَّ كائناً وحاصلاً ليس ممَّا يُعْلَقُ".

قلت: فقد تحصيل في الآية الكريمة ستة أوجه، أربعة حال جَعَلَ "أَيَّ" استفهاماً. الأول أنها مُعْلَقَةٌ للوسيلة كما قرَّره الزمخشري. الثاني: أنها مُعْلَقَةٌ لـ "يَنْظُرُونَ" مقدَّراً، لـ "يَدْعُونَ" كما قاله أبو البقاء. الثالث: أنها مُعْلَقَةٌ لـ "يَنْظُرُونَ" مقدَّراً، كما قاله الحوفي. الرابع: أنها مُعْلَقَةٌ لـ "نَظَرُهُمْ" كما قدَّره ابن عطية. واثنان حال جَعَلَهَا موصولاً، الأول: البدلُ مِنْ وَاوِ "يَدْعُونَ" كما قاله أبو البقاء. الثاني: أنها بدلٌ مِنْ وَاوِ "يَبْتَغُونَ" كما قاله الجمهور.

* { وَإِنْ مِّنْ قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا }

(9/367)

قوله تعالى: {وَإِنْ مِّنْ قَرْيَةٍ}: "إِنْ" نافيةٌ و "مِنْ" مزيدةٌ ف المبتدأ لاستغراق الجنس. وقال ابنُ عطية: "هي لبيان الجنس، وفيه نظرٌ مِنْ وجهين، أحدهما قال الشيخ: "لأنَّ التي للبيان لا بُدَّ أَنْ يتقدَّمتها مبهمٌ ما، تُفسِّره كقوله: {مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ} وهنا لم يتقدَّم شيءٌ مبهمٌ". ثم قال "ولعلَّ قوله لبيان الجنس من الناسخ، ويكون هو قد قال: لاستغراق الجنس، ألا ترى أنه قال بعد ذلك: "وقيل: المرادُ الخصوصُ".

وخبرُ المبتدأ الجملةُ المحصورةُ مِنْ قوله: {إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا}. والثاني: أَنْ شَرَطَ ذلكَ أَنْ يَسْبِقَهَا مُحَلَّى بِالْجِنْسِيَّةِ، وَأَنْ يَقَعَ مَوْقِعَهَا "الذي" كقوله: {فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ}.

* { وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوْلُونَ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا }

قوله تعالى: {وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ}: "أَنْ" الأولى وما في حَيْزِهَا في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ على اختلاف القولين؛ لأنها على حَدْفِ الجارِّ، أي: وما مَنَعَنَا مِنْ إرسالِ الرسلِ بِالْآيَاتِ إلا تكذيبُ الأولين، أي: لو أرسلنا الآياتِ المقترحةَ لقريش لأهلكوا عند تذكيبهم كعادة مَنْ قبلهم، لكنْ عَلِمَ اللهُ أنه يُؤْمِنُ بعضهم، وبكذبِ بعضهم مَنْ يومن، فلذلك لم يُرْسِلِ الآياتِ لهذه المصلحة. وقدَّر أبو البقاء مضافاً قبل الفاعلِ فقال: "تقديره: إلا إهلاكُ التكذيب، كأنه

يعني أَنَّ التَكْذِيبَ كأنه يعني أَنَّ التَكْذِيبَ نَفْسَهُ لم يمنع من ذلك، وإنما مَنَعَ منه ما يترتبُ على التَكْذِيبِ وهو الإهلاك، ولا حاجة إلى ذلك لاستقلال المعنى بدونه.

(9/368)

قوله: "مُبْصِرَةٌ" حال، وزيدُ بن علي يرفعها على إضمارٍ مبتدأ، أي: هي، وهو إسنادٌ مجازيٌّ، إذ المرادُ إبصارُ أهلِها، ولكنها لما كانت سبباً في الإبصار تُسبب إليها. وقرأ قومٌ يفتح الصاد، مفعولٌ على الإسناد الحقيقي. وفتادة بفتح الميم والصاد، أي: مَحَلَّ إبصارٍ كقوله عليه السلام: "الولدُ مَبْحَلَةٌ مَجْبَنَةٌ" وكقوله:

3076- والكفرُ مَحْبَنَةٌ لنفسِ المُنعِمِ
أجرى هذه الأشياءَ مُجْرَى الأمكنةِ نحو: أرضٌ مَسْبَعَةٌ وَمَدْأَةٌ.
قوله: {إِلَّا تَخْوِيفًا} يجوز أن يكونَ مفعولاً له، وأن يكونَ مصدرًا في موضع الحال: إمَّا من الفاعل، أي: مُخَوِّفِينَ أو من المفعول، أي: مُخَوِّفًا بها.

* { وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ وَنُحَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا } {

قوله تعالى: {وَالشَّجَرَةَ}: العامَّة على نسيها تَسْقًا على "الرؤيا"، و "الملعونة" نعت، قيل: هو مجازيٌّ؛ إذ المراد: الملعون طاعِموها؛ لأنَّ الشجرةَ مِنْ رحمة الله، لأنها تخرجُ في أصلِ الجحيم. وزيد بن علي يرفعها على الابتداء. وفي الخبر احتمالان، أحدهما: محذوفٌ، أي: فتنة. والثاني: - قاله أبو البقاء- أنه ولهُ {فِي الْقُرْآنِ} وليس بذلك.
قوله: "وَنُحَوِّفُهُمْ" قراءةُ العامَّة بنون العظمة. والأعمش بياء الغيبة.

* { وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا } {

(9/369)

قوله تعالى: وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا { فيه أوجهٌ، أحدها: أنه حالٌ من "لِمَنْ" فالعاملُ فيها "أَسْجُدُ"، أو مِنْ عائد هذا الموصول، أي: خلقته طِينًا، فالعاملُ فيها "خَلَقْتَ"، وجاز وقوعُ طينٍ حالاً، وإن كان جامداً، لدلالته على الأصالةِ كأنه قال: متأصلاً من طين. الثاني: أنه منصوبٌ على إسقاطِ الخافض، أي: مِنْ طين، كما صرح به في الآية الأخرى: { وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ } الثالث: أن منتصبٌ على التمييز، قاله الزجاج، وتبعه ابنُ عطية، ولا يظهرُ ذلك إذ لم يتقدَّم إبهامُ ذاتٍ ولا نسبة.

* { قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ }

دُرِّيَّتُهُ إِلَّا قَلِيلاً {

قوله تعالى: قَالَ {أَرَأَيْتَكَ} : قد دُكِرَتْ مستوفاةً في الأنعام. وقال الزمخشري: "الكاف للخطاب، و"هذا" مفعول به، والمعنى: أَخْبِرْنِي عن هذا الذي كَرَّمْتَهُ علي، أي: فَصَلِّتَهُ لِمَ كَرَّمْتَهُ وَأَنْ خَيْرٌ مِنْهُ؟ فاختصر الكلام". وهذا قريبٌ من كلام الحوفي.

وقال ابن عطية: "والكافُ في"أَرَأَيْتَكَ" حرفُ خطابٍ لا موضعٌ لها من الإعراب، ومعنى "أَرَأَيْتَ" أَنَا مَلَّتْ ونحوه، كَأَنَّ المَخَاطِبَ يُنْبِئُ المَخَاطَبَ ليستجمعَ لِمَا يَنْصُ عَلَيْهِ [بعد]. وقال سيبويه: "وهي بمعنى أَخْبِرْنِي، ومثَّل بقوله: "أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ؟" وقولُ سيبويه صحيحٌ، حيث يكون بعدها استفهامٌ كمثلها، وَأَمَّا فِي الآيَةِ فَهِيَ كَمَا قُلْتُ، وليست التي ذكر سيبويه". قلت: وهذا الذي ذكره ليس بمُسَلَّم، بل الآيَةُ كمثلها، غايَةُ ما في الباب أَنَّ المفعولَ الثاني محذوفٌ وهو الجملةُ الاستفهاميةُ المقدَّرةُ، لانعقادِ الكلامِ مِنْ مبتدأٍ وخبرٍ، هذا الذي كَرَّمْتَهُ علي لِمَ كَرَّمْتَهُ؟

(9/370)

وقال الفراء: "الكافُ في محلِّ نصبٍ، أي "أَرَأَيْتَ نَفْسَكَ كقولك: أَتَدَبَّرْتَ أَمْرَكَ فَإِنِّي صَانِعٌ فِيهِ كَذَا ثُمَّ ابْتَدَأَ: هذا الذي كَرَّمْتَهُ علي". وقال أبو البقاء: "والمفعولُ الثاني محذوفٌ، تقديرُهُ: تفضيلُهُ أو تكريمُهُ". قلت. وهذا لا يجوز لأنَّ المفعولَ الثاني في هذا الباب لا يكون إلا جملةً مشتملةً على استفهامٍ".

قال الشيخ: "ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى أَنَّ الجملةَ القسميةَ هي المفعولُ الثاني لكانَ حَسَنًا". قلت: يَزِيدُ ذلك التزائُنُ كونَ المفعولِ الثاني جملةً مشتملةً على استفهامٍ وقد تَقَرَّرَ جميعُ ذلك في الأنعام فعليك باعتبارُه هنا. قوله: {لَئِنْ أَخَّرْتَنِ} قرأ ابن كثير بإثبات ياءٍ المتكلم وصلًا ووقفًا، ونافع وأبو عمرو بإثباتها وصلًا وحذفها ووقفًا، وهذه قاعِدَةٌ مَنْ تَكَرَّرَ فِي الياءِ الزائدةِ على الرسم، والباقون بحذفها وصلًا ووقفًا، هذا كله في حرفي هذه السورة، أمَّا الذي في المنافقين في قوله {لَوْلا أَخَّرْتَنِيَا} فأثبتته الكلُّ لثبوتها في الرسم الكريم.

قوله: "لأختنينك" جوابُ القسمِ الموطأ له باللام. ومعنى "لأختنينك" لأستولين عليهم استيلاءً مَنْ جَعَلَ فِي حَتِّكَ الدابةَ حَبْلًا يقودُها به فلا تَأْبَى ولا تَشْمُسُ عليه. يقال: حَتَّكَ فلانُ الدابةَ واخْتَنَكها، أي: فَعَلَ بها ذلك، واخْتَنَكَ الجرادُ الأرض: أَكَلَ نباتها قال:

3077- نَشْكُو إِلَيْكَ يَسَنَةً قَدْ أَجَحَفْتُ * جَهْدًا إِلَى جَهْدٍ بِنَا فَأَضَعَفْتُ
واحتنكت أموالنا وخلقفت

وحكى سيبويه: "أخنتك الشائتين، أي: أكلهما، أي: أكثرهما أكلاً.

* { قَالَ اذْهَبْ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا }

(9/371)

قوله تعالى: {اذْهَبْ فَمَنْ} : تقدّم أنّ الباء تُدَعِّمُ في الفاء في ألفاظ منها هذه، عند أبي عمرو والكسائي وحمزة في رواية خلادٍ عنه بخلاف في قوله: {وَمَنْ لَمْ يَنْبُ فَأُولَئِكَ} . قوله: "جزاؤكم" يجوز أن يكون الخطاب التعليل لأنه تقدّم غائب ومخاطب في قوله: {فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ} فغلب المخاطب، ويجوز أن يكون الخطاب مراداً به "مَنْ" خاصة ويكون ذلك على سبيل الالتفات. قوله: "جزاء" في نصبه أوجه، أحدها: أنه منصوب على المصدر، الناصب له المصدر قبله، وهو مصدر مبين لنوع المصدر الأول. الثاني: أنه منصوب على المصدر أيضاً لكن بمضمّر، أي: يُجَارُونَ جزاءً. الثالث: أنه حال موطنه كجاء زيد رجلاً صالحاً. الرابع: أنه تمييز وهو غير متعقل. و"مؤفوراً" اسم مفعول مِنْ وَقَرْتُهُ، ووقر يستعمل متعدياً، ومنه قول زهير: 3078- ومن يجعل المعروف من دون عرضه * يفزه ومن لا يتق الشتم يشتم والآية الكريمة من هذا، ويستعمل لازماً يقال: وقّر المال.

* {وَاسْتَفْزِرْ مَنْ اسْتَطَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعَدَّهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا} {وَاسْتَفْزِرْ} : جملة أمرية عُطِفَتْ على مثلها من قوله "اذْهَبْ". و {مَنْ اسْتَطَعَتْ} يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنها موصولة في محل نصب مفعولاً للاستفزاز، أي: استفزر الذي استطعت استفزازه منهم. والثاني: أنها استفهامية منصوبة المحل بـ "استطعت" قاله أبو البقاء، وليس بظاهر لأن "استفزر" يطلبه مفعولاً به، فلا يُطْعَمُ عنه، ولو جعلناه استفهاماً لكان مُعْلَقاً له، وليس هو بفعلٍ قلبي/ فيعلق.

(9/372)

والاستفزاز: الاستخفاف، واستفزرتني فلان: استخفني حتى خدعني لما يريد. قال:

3079- يُطِيعُ سَفِيَةَ الْقَوْمِ إِذْ يَسْتَفْزِرُهُ * وَيَعْصِي حَلِيمًا سَيِّئَةَ الْهَزَاهِرِ
ومنه سُمِّيَ ولدُ البقرة "فزراً". قال الشاعر:

3080- كما استغيات بسبيءٍ قَرَّ عَيْطَلَةٌ * خَافَ الْعَيُونَ وَلَمْ يُنْظَرْ بِهِ الْحَشْكُ
وأصلُ القِرِّ: القَطْعُ، يقال: قَرَّرَ الثوبُ، أي: تقطع.

قوله: "وأجلب"، أي: أجمع عليهم الجموع من جندك يقال: أجليب عليه وجلب، أي: جمع عليه الجموع. وقيل: أجليب عليه: توعدده بشر. وقيل: أجليب عليه: أعان، وأجلب، أي: صاح صياحاً شديداً، ومنه الجلبية، أي: الصياح.

قوله: "ورجلك" قرأ حفص بكسر الجيم، والباقون بسكونها، فقرأه حفص

"رَجُلٌ" فيها بمعنى رَجُلٍ بالضم بمعنى راجل يُقال: رَجُلٌ يَزْجُلُ إذا صار راجلاً، فيكون مثل: حَذِرٌ وَحَذْرٌ، وَتَدَسٌ وَتَدْسٌ، وهو مفردٌ أريد به الجمعُ. وقال ابن عطية: هي صفةٌ يُقال: فلان يمشي رَجِلاً إذا كان غيرَ رَاكِبٍ، ومنه قولُ الشاعر:

3081- * رَجِلاً إلا بأصحابي

قلت: يشير إلى البيت المشهور وهو:
فما أقاتلُ عِن دِني على قَرَسِي إلا كذا رَجِلاً إلا بأصحابي
أراد: فارساً ولا راجلاً.

وقال الزمخشري: "على أن فَعِلاً بمعنى فاعِلٍ نحو: تَعِبَ وتاعب، ومعناه: وَجَمَعَكَ الرَّجُلُ، وَنُصِّمَ جِئْمُهُ أيضاً فيكون مثل: حَذِرٌ وَحَذْرٌ، وَتَدَسٌ وَتَدْسٌ، وأخواتٍ لهما".

وأما قراءةُ الباقيين فتحتملُ أن تكون تخفيفاً من "رَجِلٍ" بكسر الجيم أو ضمّها، والمشهور: أنه اسمٌ جمعٌ لراجلٍ كَرَكِبَ وَصَحَبَ في رَاكِبٍ وَصَاحِبٍ. والأخفش يجعل هذا النحو جمعاً صريحاً.

وقرأ عكرمة "ورجالك" جمع رَجِلٍ بمعنى راجلٍ، أو جمع راجلٍ كقائمٍ وقيامٍ. وقرئ "ورجالك" بضمِّ الراء وتشديد الجيم، وهو جمع راجلٍ كضاربٍ وضَّرَابٍ.

(9/373)

والباء في "بخيلك" يجوز أن تكونَ الحالية، أي: مصاحباً بخيلك، وأن تكونَ مزيدةً كقوله:

3082- * لا يَقْرَأَنَّ بالسُّورِ

وقد تقدّم في البقرة.

قوله: { وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ } من باب الالتفات وإقامة الظاهر مقام المضمير؛ إذ لو جَرِيَ على سَبْتِنِ الكلام الأول لقال: وما يَعِدُهُم، بالتاء من فوق.
قوله: { إِلَّا غُرُوراً } فيه أوجهٌ، أحدها: أنه نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ وهو نفسه مصدرٌ، الأصل: إلا وَغَدَاً غُرُوراً، فيجيء فيه ما في "رَجُلٌ عَدْلٌ"، أي: إلا وَغَدَاً ذا غرورٍ، أو على المبالغة أو على: وعداً غارّاً، ونسب الغرور إليه مجازاً. الثاني: أنه مفعولٌ من أجله، أي: ما يَعِدُهُم مِمَّا يَعِدُهُم من الأمانى الكاذبة إلا لأجل الغرور. الثالث: أنه مفعولٌ به على الاتساع، أي: ما يَعِدُهُم إلا الغرور نفسه.

* { وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ صَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَجَاكُمُ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُوراً }

قوله تعالى: { إِلَّا إِيَّاهُ } فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ لأنه لم يندرج فيما دُكِر، إذ المرادُ به ألتهُم من دون الله. والثاني: أنه متصلٌ؛ لأنهم كانوا يَلْجؤون إلى ألتهُم وإلى الله تعالى.

* { أَقَامْتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِباً ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلاً }

قوله تعالى: {أَفَأَمِنْتُمْ} : استنفهاؤ توبيخٍ وتقريعٍ. وقدّر الزمخشري على قاعدته معطوفاً عليه، أي: أَنْجَوْتُمْ فَأَمِنْتُمْ.

(9/374)

قوله: {جَانِبَ الْبَرِّ} فيه وجهان أظهرهما: أنه مفعولٌ به كقوله: {فَحَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ} والثاني: أنه منصوبٌ على الطرف. و "يكم" يجوز أن تكونَ حَالِيَةً، أي: مصحوباً بكم، وأن تكونَ للسببية. قيل: ولا يَلَزَمُ مِنْ حَسَفِهِ بسببهم أن يَهْلِكُوا. وأجيب بأنَّ المعنى: جانبَ البر الذي أنتم فيه فيلزم بحسفه هلاكهم، ولولا هذا التقدير لم يكن في التوعّد به فائدةٌ.

قوله: {أَنْ يَحْسِفَ} "أَوْ يُرْسِلَ" "أَنْ يُعِيدَكُمْ" "فَيُرْسِلَ" "فَيُعْرِقَكُمْ" قرأ هذه [جميعها] ينون العظمة ابنُ كثير وأبو عمرو، والباقون في قوله {رَبِّكُمْ} إلى آخر، والقراءةُ الثانيةُ عليّ سنن ما تقدّم من العيبة المذكورة.

قوله: "حاصباً"، أي: ريجاً حاصباً، ولم يؤنّه: إمّا لأنه مجازيٌّ، أو على النسبِ، أي: ذاتِ حَصْبٍ. والحَصْبُ: الرميُّ بالحصى وهي الحجارَةُ الصغار. قال الفرزدق:

3083- مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُهُمْ * حَصْبَاءُ مِثْلُ تَدْيِفِ الْقُطْنِ مَثُورِ
والحاصِبُ أيضاً: العارضُ الذي يرمي البَرَدَ.

* { أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَى فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِصًا مِّنَ الرِّيحِ فَيُغْرِقَكُمْ بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا }

قوله تعالى: {أَمْ أَمِنْتُمْ} /: يجوز أن تكونَ المتصلة، أي: أيُّ الأمرين كائن؟ ويجوز أن تكونَ المنقطعة، و {أَنْ يُعِيدَكُمْ} مفعولٌ به ك {أَنْ يَحْسِفَ}.
قوله "تارة" بمعنى مرةً وكثرةً، فهي مصدرٌ، ويُجمع على تَبِيرٍ وتاراتٍ. قال الشاعر:

3084- وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً * فَيَبْدُو تَارَاتٍ يَجْمُ فَيَعْرِقُ
وَألفها تحتمل أن تكونَ عن واوٍ أو ياء. وقال الراغب: وهو فيما قيل: مِنْ تَارِ الْجُرْحِ: التَّامُّ.

(9/375)

قوله: "قاصفاً" القاصِفُ يحتمل أن يكون مِنْ قَصَفَ متعدياً، يقال: قَصَفَتِ الرِّيحُ الشَّجَرَ تَقْصِيفًا قَصِيفًا. قال أبو تمام:

3085- إِنَّ الرِّيحَ إِذَا مَا أَعْصَفَتْ قَصَفَتْ * عَيْدَانَ تَجْدٍ وَلَمْ يَعْبانَ بِالرَّيْمِ
فالمعنى: أنها لا تُلْفِي شيئاً إلا قَصَفَتْهُ وَكَسَرَتْهُ. والثاني: أن يكون مِنْ قَصِيفَ قاصراً، أي: صار له قَصِيفٌ يقال: قَصِيفَتِ الرِّيحُ تَقْصِيفًا، أي: صَوَّتَتْ. و {مِّنَ الرِّيحِ} نعت.

قوله: {يَمَا كَفَرْتُمْ} يجوز أن تكون مصدرية، وأن تكون بمعنى الذي، والباء للسببية، أي: بسبب كفركم، أو بسبب الذي كفرتم به، ثم أُسِّعَ فِيهِ فَحَدِّثَ الْبَاءُ فَوَصَلَ الْفِعْلُ إِلَى الضَّمِيرِ، وَإِنَّمَا احتج إلى ذلك لاختلاف المتعلق. وقرأ أبو جعفر ومجاهد "فَتُعْرَقَكُم" بالتاء من فوق أسند الفعل لضمير الريح. وفي كتاب الشيخ "فَتُعْرَقَكُم" بتاء الخطاب مسنداً إلى "الريح". والحسن وأبو رجاء بياء الغيبة وفتح الغين وشدّ الراء، عدّاه بالتضعيف والمقري لأبي جعفر كذلك إلا أنه بتاء الخطاب". قلت: وهذا: إمّا سهو، وإمّا تصحيف من النسّاخ عليه؛ كيف يستقيم أن يقول بتاء الخطاب وهو مسند إلى ضمير الريح، وكأنه أراد بتاء التانيث فسبقه قلمه أو صحّف عليه غيره. وقرأ العامة "الريح" بالإفراد، وأبو جعفر: "الرياح" بالجمع. قوله: {بِهِ تَبِيعاً} يجوز في "به" أن يتعلّق بـ "تجدوا"، وأن يتعلّق بتبّيع، وأن يتعلّق بمحذوفٍ لأنه حالٌ من تبّيع. والتبّيع: المطالبُ بحقِّ، المُلّاظِمُ، قال الشّماخ:

3086- * كما لاذّ الغريم من التبّيع

وقال آخر:

3087- عَدَّوْا وَعَدَّتْ غِرْرُهُمْ فَكَأَنَّهُمْ * ضَوَامِنٌ مِنْ عُرْمٍ لَهُنَّ تَبِيعٌ

(9/376)

* {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً}

قوله تعالى: {كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ}: عدّاه بالتضعيف، وهو من كَرَّمَ بالضم كَشَّرَفَ، وليس المراد من الكرم في المال.

* {يَوْمَ تَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْأَمِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلاً}

قوله تعالى: {يَوْمَ تَدْعُوا}: فيه أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على الظرف، والعاملُ "فَضَّلْنَاهُمْ"، أي: فَضَّلْنَاهُمْ بِالثَّوَابِ يَوْمَ تَدْعُو. قال ابن عطية في تقريره: "وذلك أنَّ فَضَلَ الْبَشَرِ عَلَى سَائِرِ الْحَيَوَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيِّنٌ؛ إِذْ هُمُ الْمُكَلَّفُونَ الْمُتَعَمَّرُونَ الْمُحَاسِبُونَ الَّذِينَ لَهُمُ الْقَدْرُ؛ إِلَّا أَنَّ هَذَا يَرُدُّهُ أَنَّ الْكُفَّارَ [يَوْمئِذٍ] أَحْسَرُ مِنْ كُلِّ حَيَوَانٍ، لِقَوْلِهِمْ: {يَالْيَتَّيْبِيُّ كُنْتُ تُرَاباً}." الثاني: أنه منصوبٌ على الظرف، والعاملُ فيه اذكر، قاله الحوفي وابن عطية. قلت: وهذا سهو؛ كيف يعمل فيه ظرفاً؟ بل هو مفعولٌ.

(9/377)

الثالث: أنه مرفوعٌ المحلُّ على الابتداء، وإنما بُنيَ لإضافتهِ إلى الجملة الفعلية، والخبرُ الجملةُ بعده. قال ابن عطية في تقريره: "ويصحُّ أن يكونَ "يوم" منصوباً على البناء لَمَّا أُضيفَ إلى غير متمكن، ويكون موضعهُ رفعاً بالابتداء، وخبرُهُ في التقسيم الذي أتى بعده في قوله {فَمَنْ أوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ} إلى قوله {وَمَنْ كَانَ}. قال الشيخ: "قوله منصوبٌ على البناء" كان ينبغي أن يقول: مبنياً على الفتح، وقوله "لَمَّا أُضيفَ إلى غير متمكن" ليس بجيد؛ لأنَّ المتمكَّنَ وغيرَ المتمكَّنِ إنما يكون في الأسماء لا في الأفعال، وهذا أُضيفَ إلى فعل مضارع، ومذهبُ البصريين فيه أنه معرَّبٌ، والكوفيون يُجيزون بناءه. وقوله: "والخير في التقسيم" إلى آخره، التقسيم عارٍ من رابطٍ يربط جملةً التقسيم بالابتداء". قلت: الرابطُ محذوفٌ للعلم به، أي: فَمَنْ أوتِيَ كِتَابَهُ فيه. الرابع: أنه منصوبٌ بقوله "ثم لا تجدوا" قاله الزجاج. الخامس: أنه منصوبٌ بـ "يُعبدكم يومَ تدعو". السادس: أنه منصوبٌ بما دلَّ عليه {وَلَا يُظْلَمُونَ} بعده، أي: وَلَا يُظْلَمُونَ يومَ ندعو، قاله ابن عطية وأبو البقاء. السابع: أنه منصوبٌ بما دلَّ عليه {مَتَى هُوَ} الثامن: أنه منصوبٌ بما تقدّمه من قوله تعالى: {فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ} التاسع: أنه بدلٌ من {يَوْمَ يَدْعُوكُمْ} وهذان القولان ضعيفان جداً لكثرة الفواصل. العاشر: أنه مفعولٌ به بإضمار "اذكر"، وهذا وإن كان أسهلَّ التقادير- أظهرٌ ممّا تقدم؛ إذ لا بُدَّ فيه ولا إضمارٍ كثيرٍ. وقرأ العامة "تدعو" بنون العظمة، ومجاهدٌ "يدعو" بياء الغيبة، أي: الله تعالى أو المَلَك. و"كل" نصبٌ مفعولاً به على القراءتين.

(9/378)

وقرأ الحسن فيما نقله الدانيُّ عنه "يُدْعَى" مبنياً للمفعول، "كل" مرفوعٌ لقيامه الفاعل، وفيما نقله عنه غيره "يُدْعَو" بضمِّ الياء وفتح العين، بعدها واوٌ. وَحُرِّجَتْ عَلَى وجهين، أحدهما: أن الأصل: يُدْعَوْنَ فَحُذِقَتْ نونُ الرفع كما حُذِقَتْ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا" وقوله: 3088- أَيْبُتْ أَسْرِي وَتَيَّبْتِي تَذْلِكِي * وَجَهَكَ بِالْعَبْرِ وَالْمَسْكِ الذِّكِي و"كل" مرفوعٌ بالبدل من الواو التي هي ضميرٌ، أو بالفاعلية والواو علامة على لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة". والتخريج الثاني: أن الأصل "يُدْعَى" كما نقله عنه الدانيُّ، إلا أنه قلبَ الألفَ واواً وُففاً، وهي لغة لقوم، يقولون: هذه أفعو وعصو، يريدون: أفعى وعصا، ثم أجرى الوصلَ مُجرى الوقف. و"كل" مرفوعٌ لقيامه مقامَ الفاعل على هذا ليس إلا.

قوله: "بإمامهم" يجوزُ أن تكونَ الباءُ متعلقةً بالدعاء، أي: باسمِ إمامهم، وأن تكونَ للحال فيتعلقُ بمحذوف، أي: نصدُّعوهم مصاحبين لكتابهم. والإمام: مَنْ يُقْتَدَى بِهِ. وقال الزمخشري "ومن يدع التفاسير: أن الإمام جمع "أم" وأنَّ الناسَ يَدْعَوْنَ يومَ القيامةِ بأسمائهم دونَ آبائهم، وأن الحكمةَ فيه رعايةُ حقِّ عيسى، وإظهارُ شرفِ الحسن والحسين، وأن لا يُفصَحَ فيه رعايةُ حقِّ عيسى، وإظهارُ شرفِ الحسن والحسين، وأن لا يُفصَحَ أولادُ الرُّنَى" قال: "وليت شعري أيهما أبدع: أصحُّ لفظه أم بهاءُ معناه؟".

(9/379)

قلت: وهو معذور لأن "أم" لا يُجمع على "إمام"، وهذا قولٌ من لا يعرف الصناعة ولا لغة العرب، وأمّا ما ذكروه من المعنى فإنّ الله تعالى نادى عيسى باسمه مضافاً لأمّه في عدة مواضع من قوله {ياعيسى ابن مريم} وأخبر عنه كذلك نحو: {وإذ قال عيسى ابن مريم} وفي ذلك عَصَاضَةٌ من أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وكرّم وجهه.
قوله: {فَمَنْ أوتِي} يجوز أن تكونَ شرطيةً، وأن تكونَ موصولةً، والفاءُ لشبّهه بالشرط. وحُمِلَ على اللفظِ أولاً في قوله {أوتِي كِتَابَهُ يَمِينِهِ} فأفرد، وعلى المعنى ثانياً في قوله: "فأولئك" فجمع.

* { وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَصْلٌ سَبِيلاً }

قوله تعالى: { وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ } يجوز في "مَنْ" ما جاز في "مَنْ" قبلها. وأمّال الأخوان وأبو بكر "أعمى" في الموضوعين من هذه السورة، وأبو عمرو أمال الأول دون الثاني، والباقون فتحوهما، فالإمالة لكونهما من ذوات الياء، والتفخيمُ لأنه الأصل. وأمّا أبو عمرو فإنه أمالي الأول لأنه ليس أفعَلَ تفضيل فالفه متطرفه لفظاً وتقديراً، والأطرافُ محلُّ التغيير غالباً، وأمّا الثاني فإنه للتفضيل ولذلك عَطَفَ عليه "وأصل" فالفه في حكم المتوسطة؛ لأنَّ "مِنْ" الجارّة للمفضول كالمفوض بها، وهي شديدةُ الاتصالِ بأفعلِ التفضيلِ فكانت وقعت حَسْبُوا فتحصّنت عن التغيير.
قلت: كذا قرره الفارسيُّ والزمخشري، وقد رُدَّ هذا بأنهم أمالوا {وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ} مع التصريح بـ "مِنْ" فلأنَّ يُمِيلُوا "أعمى" مقدّراً معه "مِنْ" أولى وأخرى.

(9/380)

وأما "أعمى" في طه فأماله الأخوان وأبو عمرو، ولم يُمَلِّه أبو بكر، وإن كان يُمَلِّيه هنا، وكأنه جمَعَ بين الأمرين وهو مقيّدُ باتباع الأثر. وقد قرّق بعضهم: بأنَّ "أعمى" فيه طه مِنْ عَمَى البصر، وفي الإسراء مِنْ عَمَى البصيرة؛ ولذلك فسّروه هنا بالجهل فأميلَ هنا، ولم يُمَلِّ هناك للفرق بين المعنيين. قلت: والسؤال باق؛ إذ لقائل أن يقول: قَلِمَ حُصِّصَتْ هذه بالإمالة، ولو عكس الأمر كان الفارق قائماً.

* { وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ عَنِ الَّذِي أُوحِيتَ إِلَيْكَ لَيَتَفَرِّيَ عَلَيْنَا عَيْرُهُ إِذَا لَاحَظُواكَ حَلِيلًا }

قوله تعالى: { وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ } : "إِنْ" هذه فيها المذهبان المشهوران: مذهبُ البصريين: أنها مخففة، واللامُ فارقةٌ بينها وبين "إِنْ" النافية، ولهذا

دَخَلْتُ عَلَى فَعْلٍ نَاسِخٍ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا بِمَعْنَى "مَا" النَّافِيَةِ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى "إِلَّا". وَصَمَّنَ "يَفْتِنُوتَكَ" مَعْنَى يَصْرِفُونَكَ "فَلِهَذَا عُدِّي بـ" عَنْ "تَقْدِيرُهُ: لِيَصْرِفُوتَكَ بِفِتْنَتِهِمْ. وَ"لِتَفْتِرِي" مَتَعَلِّقٌ بِالْفِتْنَةِ.

قوله: {وَإِذَا لَاتَّخَذُوكَ} "إِذَنْ" حَرْفٌ جَوَابٌ وَجَزَاءٌ؛ وَلِهَذَا تَقَعُ أَدَاةُ الشَّرْطِ مَوْقَعَهَا، وَ"لَاتَّخَذُوكَ" جَوَابٌ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: إِذَنْ وَاللَّهِ لَاتَّخَذُوكَ، وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّ "إِذَنْ" تَفْتَضِي الْإِسْنِقِيَالَ؛ إِذْ مَعْنَاهَا الْمَجَازَةُ. وَهَذَا كَقَوْلِهِ: {وَلَيْنُ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا} أَي: لِيَظَلَّنَّ. وَقَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ: "أَي: وَلَوْ أَتَبَعْتَ دَرَادَهْمَ لَاتَّخَذُوكَ" تَفْسِيرٌ مَعْنَى لِإِعْرَابٍ، لَا يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ "لَاتَّخَذُوكَ" جَوَابٌ لـ "لَوْ" مَحْذُوفَةٌ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

* { وَلَوْ لَا أَنْ تَبْتَئَكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنَ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا }

(9/381)

قوله تعالى: {تَرْكُنَ}: العَامَّةُ عَلَى فَتْحِ الْكَافِ مَضَارِعَ رَكَنَ بِالْكَسْرِ، وَقِتَادَةُ وَابْنُ مُصَرِّفٍ وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ "تَرْكُنَ" بِالضَّمِّ مَضَارِعَ رَكَنَ بِالْفَتْحِ، وَهَذَا مِنَ التَّدَاخُلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي أَوَاخِرِ هُودٍ.

وقوله: "شَيْئًا": مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَصِفْتُهُ مَحْذُوفَةٌ، أَي: شَيْئًا قَلِيلًا مِنَ الرُّكُونِ.

* { إِذَا لَادَّفْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا }

قوله تعالى: {ضِعْفَ الْحَيَاةِ}: قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ "كَيْفَ حَقِيقَةُ هَذَا الْكَلَامِ؟ قُلْتَ: أَصْلُهُ: لَادَّفْنَاكَ عَذَابَ الْحَيَاةِ وَعَذَابَ الْمَمَاتِ؛ لِأَنَّ الْعَذَابَ عَذَابَانِ، عَذَابٌ فِي الْمَمَاتِ وَهُوَ عَذَابُ الْقَبْرِ، وَعَذَابٌ فِي حَيَاةِ الْآخِرَةِ وَهُوَ عَذَابُ النَّارِ، وَالضَّعْفُ يُوصَفُ بِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {قَاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ} يَعْنِي عَذَابًا مُّضَاعَفًا، فَكَأَنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ: لَادَّفْنَاكَ عَذَابًا ضِعْفًا فِي الْحَيَاةِ، وَعَذَابًا ضِعْفًا فِي الْمَمَاتِ، ثُمَّ حُذِفَ الْمَوْصُوفُ، وَأَقِيمَتِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ وَهُوَ الضَّعْفُ، ثُمَّ أَضْفَتِ الصِّفَةُ إِضَافَةَ الْمَوْصُوفِ فَقِيلَ: ضِعْفَ الْحَيَاةِ، وَضِعْفَ الْمَمَاتِ، كَمَا لَوْ قِيلَ: أَلِيمَ الْحَيَاةِ، وَأَلِيمَ الْمَمَاتِ". وَالْكَلامُ فِي "إِذَنْ" وَ"لَادَّفْنَاكَ" كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ.

* { وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُواكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا }

(9/382)

قوله تعالى: {وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ}: قَرَأَ الْعَامَّةُ بِرَفْعِ الْفَعْلِ بَعْدَ "إِذَنْ" ثَابِتِ النُّونِ، وَهِيَ مَرْسُومَةٌ فِي مَصَاحِفِ الْعَامَّةِ. وَرَفَعُهُ وَعَدَمُ إِعْمَالِ "إِذَنْ" فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ،

أنها تَوَسَّطَتْ بين المعطوف والمعطوفِ عليه. قال الزمخشري: "فإن قلت" ما وجه القراءتين؟ قلت: أمّا الشائعهُ -يعني برفع الفعل- فقد عُطِفَ فيها الفعلُ على الفعل، وهو مرفوعٌ لوقوعه خبرَ كاد، وخبرُ "كاد" واقعٌ موقع الاسم". قلت: فيكون "لا يلبثون" عطفاً على قوله "لَيَسْتَفْرُونَكَ". الثاني: أنها متوسطةٌ بين قسمٍ محذوفٍ وجوابه، فألغيتُ لذلك، والتقدير: ووالله إذن لا يلبثون.

الثالث: أنها متوسطةٌ بين مبتدأ محذوفٍ وخبره، فألغيتُ لذلك، والتقدير: وهم إذن لا يلبثون.

وقرأ أبيٌ بحذفِ النون، فَتَضُّبُهُ بِإِذْنِ عِنْدِ الْجُمْهُورِ، وَبِـ "أَنَّ" مضمرةً بعدها من غيرهم، وفي مصحف عبد الله "لا يلبثوا" بحذفها. ووجهُ النصبِ أنه لم يُجْعَلِ الفعلُ معطوفاً على ما تقدّم ولا جواباً ولا خبراً. قال الزمخشري: "وأما قراءةُ أبيٍ ففيها الجملةُ برأسها البيت هي: إذا لا يلبثوا، عَطَفَ على جملة قوله {وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرُونَكَ}.

وقرأ عطاء {لا يلبثون} بضمِّ الياء وفتح اللام والباء، مشددةً مبنياً للمفعول، مِنْ لَبَّثَهُ بِالتشديد. وقرأها يعقوب كذلك إلا أنه كسرَ الباء، جَعَلَهُ مبنياً للفاعل. قوله: "خِلَافَكَ" قرأ الأخوان وابنُ عامرٍ وحفصٌ: "خِلَافَكَ" بكسر الخاء وألفٍ بعد اللام، والباقون بفتح الخاء وسكون اللام. والقراءتان بمعنى واحد. وأنشدوا في ذلك:

3089- عَفَّتِ الدِيَاؤُ خِلَافَهُمْ فَكأنما * بَسَطَ الشَّوَابِطُ بَيْنَهُنَّ حَصِيرًا
وقال تعالى: {خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ} والمعنى: بعد خروجك. وكثُرَ إضافةُ قبل وبعد ونحوهما إلى أسماء الأعيان على حَدْفِ مضافٍ، فَيُقَدَّرُ من قولك: جاء زيدٌ قبل عمرو: أي: قبل مجيئه.

(9/383)

قوله: {إِلَّا قَلِيلًا} يجوز أن تكونَ صفةً لمصدرٍ أو لزمانٍ محذوف، أي: لُبثًا قليلاً، أو إلاً زماناً قليلاً.

* {سُنَّةٌ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا}

قوله تعالى: {سُنَّةٌ}: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن ينتصبَ على المصدرِ المؤكَّد، أي: سنَّ الله ذلك سُنَّةً، أو سَنَّنا ذلك سُنَّةً. الثاني: -قاله الفراء- أنه على إسقاطِ الخافض، أي: كسُنَّةِ الله، وعلى هذا لا يُوقَف على قوله "إلا قليلاً". الثالث: أن ينتصبَ على المفعول به، أي: اتبع سُنَّةً.

* {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى عَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا}

قوله تعالى: {لِذُلُوكِ}: في هذه اللامِ وجهان، أحدهما: أنها بمعنى "بَعْد"، أي: بَعْدَ ذُلُوكِ الشَّمْسِ، ومثله قول متمم بن نويرة:
3090- فَلَمَّا تَقَرَّرْنَا كَانِي وَمَالِكًا * لَطُولِ اجْتِمَاعِ لَمْ تَبِتْ لَيْلَةً مَعًا

ومثله قولهم: "كَتَبْتَهُ لثَلَاثِ حَلَوْنَ". والثاني: أنها على بابها، أي: لأجلِ دُلُوكِ. قال الواحدي: "لأنها إنما تَجِبُ بزوالِ الشمس".
والدُّلُوكُ: مصدرٌ دَلَّكَ الشَّمْسُ، وفيه ثلاثة أقوالٍ، أشهرها: أنه الزوالُ، وهو نصفُ النهار. والثاني: أنه من الزوالِ إلى الغروب. قال الزمخشري:
"واشتقاقه من الدَّلِكِ؛ لأنَّ الإنسانَ يَدُلُّكُ عَيْتَهُ عند النظر إليها". قلت: وهذا يُفهم أنه ليس بمصدرٍ؛ لأنه جعله مشتقاً من المصدرِ. والثالث: أنه الغروبُ، وأنشد الفراءُ عليه قوله:

3091- هذا مُقَامٌ قَدَمِي رِيحٍ * دَبَّ بِ حَتَّى دَلَّكَتِ بَرَّاحِ
أي: عَرَبَتْ بَرَّاحِ، وهي الشمسُ. وأنشد ابن قتيبة على ذلك قولَ ذي الرمة:
3092- مصابيحُ لَيْسَتْ باللواتي تقودها * نُجُومٌ ولا بالآفلاتِ الدوالِكِ

(9/384)

أي: الغاربات: وقال الراغب: دُلُوكُ الشمسِ مَبْلُها للغروب، وهو مِنْ قولهم: دَلَّكَتِ الشَّمْسُ: دَفَعْتُها بِالرَّاحِ، ومنه: دَلَّكَتِ الشَّيْءَ فِي الرِّاحَةِ، ودَلَّكَتِ الرَّجُلَ: مَاطَلْتُهُ، والدُّلُوكُ: ما دَلَّكَتَهُ مِنْ طَيْبٍ، والدَّلِيكُ: طَعَامٌ يَتَّخَذُ مِنْ رُبِّدٍ وَتَمْرٍ.

قوله: {إِلَى عَسَقِ اللَّيْلِ} في هذا الجارِّ وجهان، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بِ أَقَمِ " فهي لانتهاءِ غايةِ الإقامة، وكذلك اللامُ في "لِدُلُوكِ" متعلقةٌ به أيضاً. والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من "الصلاة"، أي: أَقَمْتُها مَمْدُودَةً إِلَى عَسَقِ اللَّيْلِ، قاله أبو البقاء. وفيه نظيرٌ: من حيث إنه قَدَّرَ المتعلِّقُ كوناً مقيداً، إلا أن يريده تفسيرَ المعنى لا الإعراب.

والعَسَقُ: دخولُ أولِ الليل، قاله ابنُ شميل. وأنشد:
3093- إِنَّ هَذَا اللَّيْلَ قَدْ عَسَقَا * وَاشْتَكَيْتُ الْهَمَّ وَالْأَرْقَا
وقيل: هو سَوَاؤُهُ اللَّيْلِ وَظُلْمَتُهُ، وأصله من السَّيْلانِ: عَسَقَتِ العَيْنُ، أي: سَالَ دَمْعُها فَكَانَ الظُّلْمَةُ تَنْصَبُ عَلَى الْعَالَمِ وَتَسِيلُ عَلَيْهِمْ قَالَ:
3094- ظَلَّتْ تَجُودُ بِدَاها وَهِيَ لاهِيَةٌ * حَتَّى إِذَا هَجَمَ الإِظْلَامُ وَالْعَسَقُ ُ
ويقال: عَسَقَتِ العَيْنُ: اِمْتَلَأَتْ دَمْعاً، وَعَسَقَ الجِرْحُ: اِمْتَلَأَ دَمًا، فَكَانَ الظُّلْمَةُ مَلَأَتْ الوُجُودَ. والغاسِقُ في قوله: {وَمِنْ سَرِّ عَاسِقِ} قيل: المرادُ به القمرُ إِذَا كَسَفَ وَاسْوَدَّ. وقيل: الليل. وَالْعَساقُ بالتخفيفِ والتشديدِ ما يَسِيلُ مِنْ صَدِيدِ أَهْلِ النَّارِ. ويُقال: عَسَقَ اللَّيْلُ وَأَعَسَقَ، وَظَلَمَ وَأَظْلَمَ، وَدَجَى وَأَدَجَى، وَعَبَسَ وَأَعْبَسَ، نقله الفراءُ.

(9/385)

قوله: {فُرَّانَ الْفَجْرِ} فيه أوجهٌ، أحدها: أنه عطْفٌ على "الصلاة"، أي: وَأَقَمِ قرآنَ الفجرِ، والمرادُ به صلاةُ الصبحِ، عَبَّرَ عنها ببعضِ أركانها. والثاني: أنه منصوبٌ على الإغراء، أي: وَعَلَيْكَ قرآنَ الفجرِ، كذا قَدَّرَهُ الأَخْفَشُ وَتَبِعَهُ أَبُو البقاء، وَأَصُولُ البصريين تَأَبَى هذا؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ لا تعملُ مضمرةً. الثالث:

أنه منصوبٌ بإضمار فعلٍ، أي: كُتِرَ قرآنٌ أو الرَّمَّ قرآنَ الفجرِ.

* { وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا }

قوله تعالى: { وَمِنَ اللَّيْلِ } : في " من " هذه وجهان، أحدهما: أنها متعلقة بـ "تَهَجَّدْ"، أي: تَهَجَّدْ بالقرآن بعضَ الليل، والثاني: أنها متعلقة بـ بمحذوفٍ تقديره: وَفَمُ قَوْمَةٌ مِنَ اللَّيْلِ، أو اسهَرُ مِنَ اللَّيْلِ، ذَكَرَهُمَا الحوفيُّ. وقال الزمخشري: "وعليك بعضَ الليل فَتَهَجَّدْ بِهِ" فَإِنْ كَانَ أَرَادَ تَفْسِيرَ المعنى فـقريبٌ، وإن أَرَادَ تَفْسِيرَ الإعرابِ فلا يَصِحُّ لِأَنَّ المُعْرَى بِهِ لا يَكُونُ حرفاً، وَجَعَلَهُ "مِنْ" بمعنى لا يفتضي اسميتها، بدليل أن واو "مع" ليست اسماً بإجماع، وإن كانت بمعنى اسم صريح وهو "مع". /
والضمير في "به" الظاهر عَوْدُهُ عَلَى القرآن من حيث هو، لا بقيد إضافته إلى الفجر. والثاني: أنها تعودُ على الوقت المقدَّر، أي: وَفَمُ وَقْتًا مِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِذَلِكَ الوَقْتِ، فتكونُ الباءُ بمعنى "في".

(9/386)

قوله "نافلة" فيها أوجهٌ، أحدها: أنها مصدرٌ، أي: تَنَقَّلُ نَافِلَةً لَكَ عَلَى الصَّلَاةِ المَفْرُوضَةِ. والثاني: أنها منصوبةٌ بـ "تَهَجَّدْ" لأنه في معنى تَنَقَّلُ، فكانه قيل: تَنَقَّلُ نَافِلَةً. والثالث: أنها منصوبةٌ عَلَى الحالِ، أي: صَلَاةٌ نَافِلَةٌ، قاله أبو البقاء وتكونُ حالاً من الهاءِ في "به" إِذَا جَعَلْتَهَا عَائِدَةً عَلَى القرآنِ لا عَلَى وَقْتِ مقدَّر. الرابع: أنها منصوبةٌ عَلَى المفعولِ بها، وهو ظاهر قول الحوفيِّ فإنه قال: "ويجوز أن ينتصب "نافلة" بتَهَجَّدْ، إِذَا ذَهَبَتْ بِذَلِكَ عَلَى معنى: صَلَّ بِه نَافِلَةً، أي: صَلَّ نَافِلَةً لَكَ".
والتَهَجُّدُ: تَزَكُّ الهُجُودِ وهو النَّوْمُ، وَتَفَعَّلَ لِلسَّلْبِ نحو: تَحَرَّجَ وَتَأْتَمَّ، وفي الحديث: "كان يَتَحَنَّنُ بَغَارِ حِرَاءٍ". وفي الهُجُودِ خلافٌ بين أهل اللغةِ فقيل: هو النوم. قال:

3095- وَبَرَكَ هُجُودٍ قَدْ أُنَارَتْ مَخَافَتِي *

وقال آخر:

3096- أَلَا طَرَقْنَا وَالرِّفَاقُ هُجُودٌ *

وقال آخر:

3097- أَلَا زَارَتْ وَأَهْلُ مِنِّي هُجُودٌ * وليت خيالها بمنى يعودُ فَهُجُودٌ نِيَامٌ، جمعُ "هاجِد" كساجِدٍ وَسُجُودٍ. وقيل: الهُجُودُ: مشتركٌ بين النَّائِمِ والمُصَلِّي. قال ابن الأعرابي: "تَهَجَّدَ: صَلَّى مِنَ اللَّيْلِ، وَتَهَجَّدَ: نَامَ"، وهو قول أبي عبيدةٍ واللَّيْثِ.

قوله: { عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا } في نصب "مقاماً" أربعةٌ أوزجه، أحدها: أنه منصوبٌ عَلَى الظرفِ، أي: يبعثُكَ فِي مَقَامٍ. الثاني: أن ينتصبَ بمعنى "يَبْعَثُكَ" لأنه في معنى يُقِيمُكَ، يقال: أَقِيمُ مِنْ قَبْرِه وَبُعِثَ مِنْهُ، بمعنى فهو نحو: قعد جلوساً. الثالث: أنه منصوبٌ عَلَى الحالِ، أي: يَبْعَثُكَ ذَا مَقَامٍ محمُودٍ. الرابع: أنه مصدرٌ مؤكَّدٌ، وناصبُه مقدَّرٌ، أي: فيقومُ مَقَامًا.

(9/387)

و "عَسَى" على الأوجه الثلاثة دون الرابع يتعين فيها أن تكون التامة، فتكون مسندة إلى "أَنْ" وما في حيزها إذ لو كانت ناقصة على أن يكون {أَنْ يَبْعَثَكَ} خبراً مقدماً، و "رَبُّكَ" اسماً مؤخراً، لزم من ذلك محذور؛ وهو الفصل بأجنبي بين صلة الموصول ومعمولها، فإنَّ "مَقَاماً" على الأوجه الثلاثة الأول منصوبٌ بـ "يَبْعَثُكَ" وهو صلةٌ لـ "أَنْ" فإذا جَعَلْتَ "رَبُّكَ" اسمها كان أجنبياً من الصلة فلا يُفصلُ به، وإذا جَعَلْتَهُ فاعِلاً لم يكن أجنبياً فلا يُبالي بالفصلِ به. وأمَّا على الوجه الرابع فيجوز أن تكون التامة والناقصة بالتقديم والتأخير لعدم المحذور؛ لأنَّ "مَقَاماً" معمولٌ لغير الصلة، وهذا من محاسن صناعة النحو، وتقدّم لك قريبٌ من هذا في سورة إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى: {أَفِي اللَّهِ شَكٌّ قَاطِرٌ}.

* { وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا } {

قوله تعالى: {مُدْخَلَ صِدْقٍ}: يحتمل أن يكون مصدرًا، وأن يكون ظرفَ مكان وهو الظاهر. والعامَّة على ضم الميم فيهما لسببهما فعلٌ رباعي. وقرأ قتادة وأبو حيوه وإبراهيم بن أبي عبلة وحميد بفتح الميم فيهما: إمَّا لأنهما منصوبان بمقدّرٍ موافقٍ لهما تقديره: فادْخُلْ مُدْخَلَ وَأَخْرِجْ مَخْرَجَ. وقد تقدّم هذا مستوفى في قراءة نافع في سورة النساء، وأنه قرأ كذلك في سورة الحج. ومُدْخَلَ صِدْقٍ وَمُخْرَجَ صِدْقٍ من إضافة التبيين، وعند الكوفيين من إضافة الموصوف لصفته، لأنه يُوصَفُ به مبالغةً.

قوله: "سُلْطَانًا" هو المفعولُ الأولُ للجعل، والثاني أحدُ الجارِّين المتقدِّمين، والآخرُ متعلِّقٌ باستقراره. و "نصيرًا" يجوز أن يكون مَحْوَلًا مِنْ فاعِلٍ للمبالغة، وأن يكون بمعنى مفعول.

(9/388)

* { وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَرَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ رَهُوقًا } {

والرهُوق: الدَّهَابُ والاضمحلال قال:
3098- ولقد نَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سَفْمَهَا * إقْدَامُهُ بِمَرَالَةٍ لَمْ يَزْهَقْ
يقال: رَهَقْتُ نَفْسِي تَزْهَقُ رَهُوقًا بالضم. وأمَّا الرهُوق بالفتح فمثالٌ مبالغةً
كقوله:

3099- صَرُوبٌ بَنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا *

* { وَتَنْزِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا } {

{ حَسَارًا }

قوله تعالى: { مِنْ الْقُرْآنِ } : في " مِنْ " هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها لبيان الجنس، قاله الزمخشري، وابن عطية وأبو البقاء. وردَّ الشيخ عليهم: بأن التي للبيان لا بد أن يتقدّمها ما تُبيّنهُ، لا أن تتقدّم هي عليه، وهنا قد وُجِدَ تقديمها عليه.

الثاني: أنها للتبويض، وأنكره الحوفي قال: "لأنه يَلَزِمُ أن لا يكونَ بعضُه شفاءً". وأجيب عنه: بأنَّ إنزاله إنما هو مُبَعَّضٌ. وهذا الجوابُ ليس بظاهر. وأجاب أبو البقاء بأنَّ منه ما يَشْفِي مِنَ المرض. قلت: وهذا قد وُجِدَ بدليل رَفِيَّةٍ بعض الصحابة سَيِّدَ الحَيِّ الذي لِدِعْ، بالفاتحة فَشْفِي. الثالث: أنها لابتداء الغاية وهو واضح.

والجمهور على رفع "شفاءً/ ورحمةً" خبرين لـ "هو"، والجملة صلة لـ "ما" وزيد بن علي بنصبهما، وحُرِّجَتْ قراءته على نصيهما على الحال، والصلة حينئذٍ "للمؤمنين" وقدَّمَتْ الحال على عاملها المعنوي كقوله { وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ } في قراءة مَنْ نَصَبَ "مَطْوِيَّاتٍ". وقول النابغة: 3100- رَهْطُ ابْنِ كُوَزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ * فِيهِمْ وَرَهْطُ رِبْعَةَ بِنِ حُدَارٍ

(9/389)

وقيل: منصوبان بإضمار فعل، وهذا [عند] مَنْ يمنع تقديمها على عاملها المعنوي. وقال أبو البقاء: "وأجاز الكسائيُّ: "ورحمةً" بالنصب عطفاً على "ما". فظاهر هذا أن الكسائيَّ بَقِيَ "شفاءً" على رفيعه، وَنَصَبَ "رحمةً" فقط عطفاً على "ما" الموصولة كأنه قيل: وَنَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ رَحْمَةً، وليس في ثقله ما يؤذن بأنه تلاها قرأناً. وتقدّم الخلاف [في] "ونزل" تخفيفاً وتشديداً. والعامّة على نون العظمة. ومجاهد "ويُنزِل" بياء الغيبة، أي: الله.

* { وَإِذَا أُنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَئُوسًا }

قوله تعالى: { وَنَأَى } : قرأ العامّة بتقديم الهمزة على حرف العلة مِنَ النَّأَى وهو البُعْدُ. وابن ذكوان -ونقلها الشيخ عن ابن عامر بكماله-: "نَاءً" بتقديم الألف على الهمزة. وفيها تخريجان، أحدهما: أنها مِنْ نَاءٍ يَنْوُءُ أي نهض. قال الشاعر:

3101- حتى إذا ما التأمّت مفاصلُهُ * وناءً في شِقِّ الشِّمَالِ كاهلُهُ
والثاني: أنه مقلوبٌ مِنْ نَأَى، ووزنُهُ قَلَعُ كقولهم في "رَأَى" رَاءً، إلى غير ذلك، ولكن متى أمكن عدُّ القلبِ فهو أولى. وهذا الخلافُ جارٍ أيضاً في سورة حم السجدة.

وأمال الألف إمالةً محضةً الأخوان وأبو بكر عن عاصم، وبينَ بينَ بخلافٍ عنه السوسيّ، وكذلك في فُصِّلَتْ، إلا أياً بكر فإنه لم يُمله. وأمال فتحة النون في السورتين خَلْفَ، وأبو الحارث والدُّوري عن الكسائي.

* { قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا }

(9/390)

قوله تعالى: { عَلَيَّ سَبَاكِلْتِهِ } متعلقٌ بـ "يَعْمَلُ". والسَّبَاكِلَةُ: أحسنُ ما قيل فيها ما قاله الزمخشريُّ: أنها مذهبه الذي يُشاكل حاله في الهدى والضلالة مِنْ قولهم: "طَرِيقٌ ذُو شَوَاكِلٍ" وهي الطرقُ التي تَشَعَّبَتْ منه، والدليلُ عليه قوله { قَرَّبَكُمْ أَعْلَمُ يَمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا }. وقيل: على دينه. وقيل: خُلِقَ. وقال ابن عباس: "جانيه". وقال الفراء: "هي الطريقةُ والمذهبُ الذي جُيِّلَ عليه". وهو من "الشَّكْلِ" وهو المِثْلُ، يقال: لست على شَكْلِي ولا شَاكِلْتِي. وأمَّا "الشَّكْلُ" بالكسر فهو الهيئة. يقال: جاريةٌ حسنةُ الشَّكْلِ. وقال امرؤ القيس: 3102- حَيِّ الْجُمُولِ بِجَانِبِ الْعَزْلِ * إِذْ لَا يَلَائِمَ شَكْلَهَا شَكْلِي أَي: لَا يَلَائِمُ مِثْلَهَا مِثْلِي.

قوله: "أهدى" يجوز أن يكونَ مِنْ "اهْتَدَى"، على حذفِ الزوائد، وأن يكونَ مِنْ "هَدَى" المتعدِّي. وأن يكونَ مِنْ "هدى" القاصر بمعنى اهتدى. و"سبيلاً" تمييز.

* { وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا } {

قوله تعالى: { مِنَ الْعِلْمِ } متعلقٌ بـ "أُوتِيتُمْ"، ولا يجوز تعلُّقه بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ "قليلًا"، لأنه لو تأخر لكان صفةً؛ لأنَّ ما في حَيْزِ "إِلَّا" لا يتقدم عليها.

وقرأ عبد الله والأعمش "وما أُوتُوا" بضمير الغيبة.

* { إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّ فَضْلَهُ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا } {

قوله تعالى: { إِلَّا رَحْمَةً } فيها قولان، أحدهما: أنها استثناءٌ متصلٌ لأنها تَنْدَرُجُ في قوله "وكيلاً". والثاني: أنها استثناءٌ منقطعٌ فتتقدَّرُ بـ "لكن" عند البصريين، و"بل" عند الكوفيين. و"مِنْ رَبِّكَ": يجوز أن يتعلَّقَ بـ "رحمة" وأن يتعلَّقَ بمحذوف، صفةً لها.

(9/391)

* { قُلْ لِّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا } {

قوله تعالى: { لَا يَأْتُونَ } فيه وجهان، أظهرهما: أنه جوابٌ للقسمِ الموصَّطاً له باللام. والثاني: أنه جواب الشرط، واعتذروا به عم رفعه بأنَّ الشرطَ ماضٍ فهو كقوله:

3103- وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ * يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِيمٌ

واستشهدوا عليه بقول الأعشى:

3104- لَيْنٌ مُنِيَّتْ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ * لَا تُلْفِنَا مِنْ دِمَائِ الْقَوْمِ تَسْتَفِلُّ
فَأَجَابَ الشَّرْطَ مَعَ تَقَدُّمِ لَامِ التَّوَطُّئَةِ، وَهُوَ دَلِيلٌ لِلْفِرَاءِ وَمَنْ تَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ.
وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى الْبَصْرِيِّينَ، حَيْثُ يُحْتَمُونَ جَوَابَ الْقِسْمِ عِنْدَ عَدَمِ تَقَدُّمِ ذِي خَيْرٍ.
وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ اللَّامَ فِي الْبَيْتِ لِلتَّوَطُّئَةِ بِلِ مَزِيدَةٍ، وَهَذَا لَيْسَ / بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ لَا
دَلِيلَ عَلَيْهِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَلَوْ لَا اللَّامُ الْمُوَطَّئَةُ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا
لِلشَّرْطِ كَقَوْلِهِ:

3105- * يَقُولُ غَائِبٌ

لَأَنَّ الشَّرْطَ وَقَعَ مَاضِيًا. وَنَاقَشَهُ الشَّيْخُ: بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مَذْهَبَ سَبِيْبِهِ وَلَا
الْكُوفِيِّينَ وَالْمَبْرَدِ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ سَبِيْبِهِ فِي مِثْلِهِ أَنْ النِّيَّةَ بِهِ التَّقْدِيمُ، وَمَذْهَبُ
الْكُوفِيِّينَ وَالْمَبْرَدِ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ، وَهَذَا مَذْهَبُ ثَالِثٍ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ.
قَوْلُهُ: {وَلَوْ كَانَ} جَمْلَةٌ حَالِيَةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذَا، وَأَنَّهُ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
"أَعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ" وَ"بَعْضٌ" مُتَعَلِّقٌ بِ"ظَهِيرٍ".

* {وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ قَابِي أَكْثَرَ النَّاسِ إِلَّا
كُفُورًا}

قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَلَقَدْ صَرَّفْنَا} مَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ. وَقِيلَ: "مِنْ" زَائِدَةٌ فِي {مِنْ
كُلِّ مَثَلٍ} وَهُوَ الْمَفْعُولُ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ.
وَقَرَأَ الْحَسَنُ "صَرَّفْنَا" بِتَخْفِيفِ الرَّاءِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ.

(9/392)

قَوْلُهُ: {إِلَّا كُفُورًا} مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مَفْرُغٌ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةٍ: لَمْ يَفْعَلُوا إِلَّا
الْكُفُورَ.

* {وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا}

قَوْلُهُ تَعَالَى: {حَتَّى تَفْجُرَ}: قَرَأَ الْكُوفِيُّونَ "تَفْجَرَ" بِفَتْحِ التَّاءِ وَسُكُونِ الْفَاءِ
وَضَمِّ الْجِيمِ خَفِيفَةً، مَضَارِعُ "فَجَرَ". وَالْبَاقُونَ بِضَمِّ التَّاءِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ
الْجِيمِ شَدِيدَةً، مَضَارِعُ فَجَّرَ لِلتَّكْثِيرِ. وَلَمْ يَخْتَلَفُوا فِي الثَّانِيَةِ أَنَّهَا بِالتَّثْقِيلِ
لِلتَّصْرِيحِ بِمَصْدَرِهَا. وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ "تُفْجِرُ" بِضَمِّ التَّاءِ وَسُكُونِ الْفَاءِ وَكَسْرِ
الْجِيمِ خَفِيفَةً، مَضَارِعُ أَفْجَرَ بِمَعْنَى فَجَرَ، فَلَيْسَ التَّضْعِيفُ وَلَا الْهَمْزَةُ مُعَدِّيَيْنِ.
وَ"يَنْبُوعًا" مَفْعُولٌ بِهِ، وَوَزْنُهُ يَفْعُولُ لِأَنَّهُ مِنَ النَّبْعِ، وَالْيَنْبُوعُ: الْعَيْنُ تَفُورُ مِنْ
الْأَرْضِ.

* {أَوْ تَكُونُ لَكَ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَعَيْنٍ فَتُفَجَّرَ الْأَنْهَارُ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا}

قَوْلُهُ تَعَالَى: {خِلَالَهَا} نَصْبٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ أَوَّلَ السُّورَةِ.

* {أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءُ كَمَا رَعَمَتْ عَلَيْنَا كِسْفًا أَوْ تَأْتِي بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا}

قوله تعالى: {أَوْ تُسْقِطَ}: العامة على إسناد الفعل للمخاطب. و "السماء" مفعولٌ بها. ومجاهد على إسنادِه إلى "السماء" فَرَفَعَهَا به. قوله: "كِسْفًا" قرأ نافعُ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ هنا بفتح السين، وَقَعَلَ ذلكَ حفصٌ في الشعراء وفي سبأ. والباقون بسكونها في المواضع الثلاثة. وقرأ ابن ذكوان بسكونها في الروم بلا خلافٍ، وهشامٌ عنه الوجهان، والباقون بفتحها. فَمَنْ فَتَحَ السينَ جعله جمعَ كِسْفَةٍ نحو: قِطْعَةٍ وَقِطْعٍ، وَكِسْرَةٍ وَكِسْرٍ، وَمَنْ سَكَنَ جعله جمعَ كِسْفَةٍ أيضاً على حَدِّ سِيدْرَةٍ وَسِيدْرٍ، وَقَمْحَةٍ وَقَمَحٍ.

(9/393)

وجوّز أبو البقاء فيه وجهين آخرين، أحدهما: أنه جمعٌ عليّ فَعَلَ بفتح العين، وإنما سَكَنَ تخفيفاً، وهذا لا يجوز لأنَّ الفتحَةَ خفيفةٌ يحتملها حرفُ العلة، حيث يُقَدَّرُ فيه غيرُها فكيف بالحرفِ الصحيح؟ قال: "والثاني: أنه قَعَلَ بمعنى مَفْعُولٍ" كالطَّحْنِ بمعنى مَطْحُونٍ، فصار في السكون ثلاثةٌ أوجهٍ. وأصل الكِسْفِ القَطْعُ. يقال: كَسَفْتُ الثوبَ قَطَعْتُهُ. وفي الحديثِ في قصة سليمان مع الصافنات الجياد: أنه "كَسَفَ عراقيتها" أي: قطعها. وقال الزجاج "كَسَفَ الشيءَ بمعنى عَطَاهُ". وقيل: ولا يُعرفُ هذا لغيره. وانتصابه على الحال، فإنَّ جَعَلْنَاهُ جمعاً كان على حَدْفٍ مضافٍ، أي: ذات كَسَفٍ، وإنَّ جَعَلْنَاهُ فَعْلًا بمعنى مَفْعُولٍ لم يَحْتَجِ إليّ تقدير، وحينئذ فيقال: لِمَ لَمْ يُوَثِّتْ؟ ويجاب: بأنَّ تَأْنِيَتِ السماءِ غيرُ حقيقي، أو بأنها في معنى السقف.

قوله: "كما رَعَمَتْ" نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: إسقاطاً مثلَ مَرْعُومِكِ، كذا قدَّره أبو البقاء.

قوله: "قَبِيلًا" حالٌ من "الله والملائكة" أو مِنْ أَحَدِهِمَا، والآخِرُ محذوفٌ حاله، أي: بالله والملائكة قبيلًا. كقوله:

3106- كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي * بَرِيئًا

[وكقوله]

3107- * فَإِنِّي وَقَبَائِرُهَا لَغَرِيبٌ ذَكَرَهُ الزمخشريُّ، هذا إذا جَعَلْنَا "قبيلًا" بمعنى كقبيلًا، أي: ضامناً، أو بمعنى معاينة كما قاله الفارسيُّ. وإنَّ جَعَلْنَاهُ بمعنى جماعةً كان حالاً من "الملائكة". وقرأ الأعرج "قَبِيلًا" من المقابلة.

* { أَوْ يَكُونُ لَكَ يَبْتُ مِّنْ رُّحْرَفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاوَاتِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقَيْكَ حَتَّى نُتْرَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا }

(9/394)

قوله تعالى: {أَوْ تَرَقَى}: فعل مضارع منصوب تقديرًا، لأنه معكفةٌ على "تَفَجَّرَ"، أي: أو حتى تَرَقَى في السماء، أي: في معارجها، والرُّقْيُ: الصُّعُودُ. يقال: رَقِيَ بالكسر يَرْقِي بالفتح رُقْيًا على فُعول، والأصل رُقُوي، فادغم بعد قلب الواو ياءً، ورُقِيلٌ بزنة صَرَب. قال الراجز:

3108- أنت الذي كلفتني رَقِي الدَّرَج * على الكلال والمشيبي والعرج

قوله: "تَفَرُّوه" يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يكون نعتًا لـ "كتابًا". والثاني: أن يكون [حالًا] مِنْ "نا" في "علينا" قاله أبو البقاء، وهي حالٌ مقدره، لأنهم إنما يقرؤونه بعد إنزاله لا في حال إنزاله.

قوله: {قُلْ سُبْحَانَ} قرأ ابن كثير وابن عامر "قال" فعلًا ماضيًا إخبارًا عن الرسول عليه السلام بذلك، والباقون "قُلْ" على الأمر/ أمرًا منه تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم بذلك، وهي مرسومةٌ في مصاحف المكيين والشاميين: "قال" بألف، وفي مصاحف غيرهم "قُلْ" بدونها، فكلٌ وافق مصحفه.

قوله: {إِلَّا بَشْرًا رَّسُولًا} يجوز أن يكون "بشراً" خبر "كنت" و "رسولاً" صفته، ويجوز أن يكون "رسولاً" هو الخبر، و "بشراً" حالٌ مقدمه عليه.

* { وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشْرًا رَّسُولًا }

قوله تعالى: {أَنْ يُؤْمِنُوا}: "أَنْ يُؤْمِنُوا" مفعولٌ ثانٍ لـ "مَنَعَ"، أي/ ما مَنَعَهُمْ إيمانهم أو مِنْ إيمانهم، و "أَنْ قَالُوا" هو الفاعل، و "إِذْ" ظرفٌ لـ "مَنَعَ"، والتقدير: وما مَنَعَ النَّاسَ مِنَ الْإِيمَانِ وَقَدْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِيَاهُمْ إِلَّا قَوْلَهُمْ "أَبَعَثَ اللَّهُ".

وهذه الجملة المنفية يُحتمل أن تكون من كلام الله، فتكون مستأنفةً، وأن تكون من كلام الرسول فتكون منصوبةً المحل لاندراجها تحت القول في كلتا القراءتين.

(9/395)

قوله: {بَشْرًا رَّسُولًا} كما تقدّم من الوجهين في نظيره، وكذلك قوله {لَتَنزَّلْنَا عَلَيْهِمُ} مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَّسُولًا}.

* { قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْسُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمُ مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَّسُولًا }

قوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ}: يجوز في "كان" هذه التمام، أي: لو وُجِدَ وحصل، و "يمشون" صفة لـ "ملائكة" و {فِي الْأَرْضِ} متعلقٌ به، و "مطمئنين" حالٌ من فاعل "يَمْسُون" و "يَمْسُون" و "مطمئنين" على ما تقدّم. وقيل: أوجه، أظهرها: أنه الجار، و "يَمْسُون" و "مطمئنين" متعلقٌ به. وقيل: الخبر "مطمئنين" و "يَمْسُون" صفة. وهذان الوجهان ضعيفان لأن المعنى على الأول.

* { وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّمْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمِيًَّا وَبُكْمًا وَصُمًّا مَّا وَاهُمْ جَهَنَّمَ كَلَّمَآ حَبَّتْ زِدَاتُهُمْ سَعِيرًا }

قوله تعالى: { وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ } : يجوز أن تكون هذه الجملة مندرجة تحت المَقُولِ، فيكون محلها نصباً، وأن تكون مِنْ كَلامِ اللَّهِ، فلا محل لها لاستثناؤها، ويكون في الكلام التفتت؛ إذ فيه خروجٌ مِنْ عَيْبَةٍ إِلَى تكلم في قوله "وَنَحْشُرُهُمْ".

(9/396)

وَحُمِلَ عَلَى لَفْظِ "مَنْ" فِي قَوْلِهِ "فَهُوَ الْمُهْتَدِ" فَأُفْرِدَ، وَحُمِلَ عَلَى مَعْنَى "مَنْ" الثَّانِيَةِ فِي قَوْلِهِ { وَمَنْ يُضِلِّمْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ } . فَجَمَعَ. وَوَجَّهَ الْمُنَاسِبَةَ فِي ذَلِكَ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْهَدْيُ شَيْئًا وَاحِدًا غَيْرَ مُتَشَعِبِ السَّبِيلِ مَا سَبَّهَ التَّوْحِيدُ، وَلَمَّا كَانَ الضَّلَالُ لَهُ طَرَفٌ نَحْوُ: { وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَقَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ } نَاسِبَ الْجَمْعِ الْجَمْعِ، وَهَذَا الْحَمْلُ الثَّانِي مِمَّا حُمِلَ فِيهِ عَلَى الْمَعْنَى، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ حَمْلٌ عَلَى اللَّفْظِ. قَالَ الشَّيْخُ: "وَهُوَ قَلِيلٌ فِي الْقُرْآنِ". يَعْنِي بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: { وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ } وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُحْسِنَ لِهَذَا كَوْنُهُ تَقَدَّمَ حَمْلٌ عَلَى اللَّفْظِ وَإِنْ كَانَ فِي جُمْلَةٍ أُخْرَى غَيْرِ جُمْلَتِهِ.

وقرأ نافعٌ وأبو عمرو بإثباتِ ياءِ "المُهْتَدِي" وصلًا وحذفها وقفًا، وكذلك في التي تحت هذه السورة، وحذفها الباقون في الحاليين. قوله: { عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ } يجوز أن يتعلّق بالحشر، وأن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعول، أي: كائنين ومَسْحُوبِينَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ. قوله: "عُمِيًَّا" يجوز أن تكونَ حالًا ثانية، أو بدلًا من الأولى، وفيه نظر؛ لأنه تَطَهَّرَ أَنْوَاعُ الْبَدَلِ وَهِيَ: كُلٌّ مِنْ كُلِّ، وَلَا بَعْضٌ مِنْ كُلِّ، وَلَا اشْتِمَالٌ، وَأَنْ تَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي الْجَارِّ لَوْ قَوَّعَهُ حَالًا، وَأَنْ تَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي "وَجُوهِهِمْ".

قوله: { مَّا وَاهُمْ جَهَنَّمَ } يجوز في هذه الجملة الاستئناف والحالية: إمَّا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُنْصُوبِ أَوِ الْمَجْرُورِ.

قوله: { كَلَّمَآ حَبَّتْ } يجوز فيها الاستئناف والحالية مِنْ "جهنم"، والعاملُ فيها معنى المَأْوَى.

وَحَبَّتِ النَّارُ تَحْبُو: إِذَا سَكَنَ لَهَا، إِذَا صَعَفَ جَمْرُهَا قِيلَ: حَمَدَتْ، فَإِذَا طُفِئَتْ بِالْجُمْلَةِ قِيلَ: هَمَدَتْ. قَالَ:

3019- وَسَطُهُ كَالْبِرَاعِ أَوْ سُرْحِ الْمِجْدِ * دَلَّ حِينًا يَحْبُو وَحِينًا يَنْبُرُ

(9/397)

وقال آخر:

3100- لِمَنْ نَأَى قَبِيلَ الصُّبِّ * حِجَّ عِنْدَ الْبَيْتِ مَا تَحْبُو
إِذَا مَا أُخْمِدَتْ أَلْيُ عَلَيْهَا الْمَنْدَلُ الرَّطْبُ

وَأُدْعَمُ التَّاءُ فِي زَايِ "زِدْنَاهُمْ" وَأَبُو عَمْرٍو وَالْأَخْوَانُ وَوَرِثُ، وَأَطْهَرُهَا الْبَاقُونَ.

* { دَلِكَ جَزَاؤُهُمْ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا وَقَالُوا إِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرَفَاتًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ
خَلْقًا جَدِيدًا }

قوله تعالى: { دَلِكَ جَزَاؤُهُمْ بِأَنَّهُمْ } : يجوز أن يكون مبتدأ وخبراً، و "بأنهم" متعلق بالجزاء، أي: ذلك العذاب المتقدم جزاؤهم بسبب أنهم، ويجوز أن يكون "جزاؤهم" مبتدأ ثانياً، والجار خبره، والجملة خبر "ذلك"، ويجوز أن يكون "جزاؤهم" بدلاً أو بياناً، و "بأنهم" الخبر.

* { أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِنْهُمْ
وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَا رَيْبَ فِيهِ قَابِئِ الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا }

قوله تعالى: { وَجَعَلَ لَهُمْ } : معطوف على قوله { أَوْلَمْ يَرَوْا } لأنه في قوة: قد رأوا، فليس داخلًا في حيز الإنكار، بل معطوفاً على جملة برأسها. قوله: { لَا رَيْبَ فِيهِ } صفة لـ "أَجَلًا"، أي: أجلًا غير مرتاب فيه. فإن أريد به يوم القيامة فالإفراد واضح، وإن أريد به الموت فهم اسم جنس/ إذ لكل إنسان أجل يخصه.

قوله: { إِلَّا كُفُورًا } قد تقدم قريباً.

* { قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ حَسْبِيَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ
الْإِنْسَانُ قَنُورًا }

(9/398)

قوله تعالى: { لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ } : فيه ثلاثة أوجه، أحدها: - وإليه ذهب الزمخشري والحوفي وابن عطية وأبو البقاء ومكي - أن المسألة من باب الاشتغال، فـ "أنتم" مرفوع بفعل مقدر يُفسرُه هذا الظاهر، لأنَّ "لو" لا يليها إلا الفعلُ ظاهراً أو مضمراً، فهي كـ "إن" في قوله تعالى: { وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ } وفي قوله:

3111- وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ صِيْمَهَا * فليس إلى حُسن التَّنَاءِ سَبِيلُ
وَالأَصْلُ: لو تملكون، فحذف الفعل لدلالة ما بعده عليه فانفصل الضمير وهو الواو؛ إذ لا يمكن بقاءه متصلاً بعد حذف رافعه. ومثله: "وإن هو لم يحمل" الأصل: وإن لم يحمل، فلما حذف الفعل انفصل ذلك الضمير المستتر وبرز، ومثله فيما نحن فيه قول الشاعر: لو ذات سوارٍ لطمثني، وقول المتلمس:

3112- ولو غير أحوالي أراذوا تقيصتي *

فـ "ذات سوار" مرفوعة بفعلٍ مفسرٍ بالظاهر بعده.

الثاني: أنه مرفوعٌ بـ "كان" وقد كُثِرَ حَذْفُهَا بعد "لو" والتقدير: لو كنتم تملكون، فَحُذِفَتْ "كان" فانفصل الضمير، و "تملكون" في محلِّ نصبٍ بـ "كان" وهو قولُ ابن الصائغ. وقريبٌ منه قوله:
 3113- أبا حُرَائِشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا تَعْر *
 فَإِنَّ الْأَصْلَ: لَأَنْ كُنْتَ، فَحُذِفَتْ "كَانَ" فانفصل الضمير إلا أَنَّ هُنَا عَوْضٌ مِنْ "كَانَ" "مَا"، وفي "لو" لم يُعَوِّضْ مِنْهَا.
 الثالث: أَنَّ "أنتم" توكيدٌ لاسمِ "كان" المقدرِ معها، والأصلُ "لو كنتم أنتم تملكون" فَحُذِفَتْ "كان" واسمها وبقي المؤكِّد، وهو قولُ ابن فَصَّالِ المجاشعي. وفيه نظرٌ من حيثِ إِنَّا نَحْذِفُ مَا فِي التَّوَكِيدِ، وَإِنْ كَانَ سَبِيوَه يُجِيزُهُ.

(9/399)

وإنما أحوَجُ هَذَيْنِ الْقَائِلَيْنِ إِلَى ذَلِكَ: كَوْنُ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ فِي "لَوْ" أَنَّهُ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ ظَاهِرًا، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ أَنْ يَلِيَهَا مَضْمَرًا مَفْسَّرًا إِلَى فِي ضَرُورَةٍ أَوْ نَدْوَرٍ كَقَوْلِهِ: "لَوْ ذَاتَ سِوَارٍ لَطَمَنِي". فَإِنْ قِيلَ: هَذَانِ الْوَجْهَانِ: أَيْضًا فِيهِمَا إِضْمَارٌ فَعَل. قِيلَ: لَيْسَ هُوَ الْإِضْمَارُ الْمَعْنِيَّ، فَإِنَّ الْإِضْمَارَ الَّذِي أَبَوُهُ عَلَى شَرِيحَةِ التَّفْسِيرِ فِي غَيْرِ "كَانَ"، وَأَمَا "كَانَ" فَقَدْ كَثُرَ حَذْفُهَا بَعْدَ "لَوْ" فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ. وَقَدْ وَقَعَ الْاسْمُ الصَّرِيحُ بَعْدَ "لَوْ" غَيْرَ مَذْكُورٍ بَعْدَهُ فَعَلَّ، أَنْشَدَ الْفَارَسِي:

3114- لَوْ بَغِيرَ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِيقٌ * كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي
 إِلَّا أَنَّهُ خَرَّجَهُ عَلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِفَعْلٍ مَقْدَرٍ يُفَسِّرُهُ الْوَصْفُ مِنْ قَوْلِهِ "شَرِيقٌ".
 وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ الْقَوْلِ فِي "لَوْ" فَلِنَقْتَصِرْ عَلَى هَذَا.
 قَوْلُهُ: {لَأَمْسِكُنَّكُمْ} يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَازِمًا لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى بَحَلْتُمْ، وَأَنْ يَكُونَ مَتَعَدِّيًّا، وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ، لَأَمْسِكُنَّكُمْ الْمَالَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَقَوْلِهِ {يُحْيِي وَيُيْمِئُ}

{. قَوْلُهُ: {حَسْبِيَ الْإِنْفَاقُ} فِيهِ وَجْهَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، قَالَ أَبُو الْبِقَاءِ، أَي: خَاشِيِنِ الْإِنْفَاقِ. وَفِيهِ نَظْرٌ؛ إِذْ لَا يَقَعُ الْمَصْدَرُ الْمَعْرَفُ مَوْضِعَ الْحَالِ إِلَّا سَمَاعًا نَحْو: "جَهْدَكَ" وَ "طَاقَتَكَ" وَ [كَقَوْلِهِ:]

3115- وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ *
 وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ. وَالْإِنْفَاقُ مَصْدَرٌ أَنْفَقَ، أَي: أَخْرَجَ الْمَالَ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: "وَهُوَ بِمَعْنَى الْإِفْتِقَارِ وَالْإِقْتَارِ".

* { وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَسْتَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا }

قَوْلُهُ تَعَالَى: {تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ}: يَجُوزُ فِي "بَيِّنَاتٍ" النَّصْبُ صِفَةً لِلْعَدَدِ، وَالْجُرُّ صِفَةً لِلْمَعْدُودِ.

(9/400)

قوله: { إِذْ جَاءَهُمْ } فيه أوجه، أحدها: أن يكون معمولاً لـ "آتينا"، ويكون قوله { فَسَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ } اعتراضاً. والثاني: أنه منصوب بإضمار اذكر. والثالث: أنه منصوب بـ يُخبرونك مقدراً. الرابع: أنه منصوب بقول مضمير، إذ التقدير: فقلنا له: سل بني إسرائيل حين جاءهم. وقد ذكر هذه الأوجه الزمخشري مرتبةً على مقدمة ذكرها قبل ذلك فلنذكرها. قال: { فَسَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ }، أي: فقلنا له: سل بني إسرائيل، أي: سلهم عن فرعون، وقل/ له: أرسل معي بني إسرائيل، أو سلهم عن إيمانهم وحال دينهم، أو سلهم أن يعاصدوك، وتدل عليه قراءة رسول الله "فسال" على لفظ الماضي بغير همز وهي لغة قريش. وقيل: فسَلَّ يا رسول الله المؤمن من بني إسرائيل كعبد الله بن سلام وأصحابه عن الآيات ليزدادوا يقيناً وطمأنينة كقوله: { وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي } ثم قال: "فإن قلت بـ تعلق "إذ جاءهم"؟ قلت: أمّا على الوجه الأول فبالقول المحذوف، أي: فقلنا له: سلهم حين جاءهم، أو بـ "سال" في القراءة الثانية. وأمّا على الأخير فـ "آتينا" أو بإضمار اذكر، أو يُخبرونك. ومعنى إذ جاءهم: إذ جاء آباءهم". انتهى.

(9/401)

الدر المصون في علم الكتاب المكنون

السمن الحلبى

(10)

نسخ وتنسيق مكتبة مشكاة الإسلاميه

قال الشيخ: "ولا يتأنى تعلقه بـ "اذكر" ولا بـ يُخبرونك لأنه ظرف ماضٍ". قلت: إذا جعله معمولاً لـ "اذكر"، أو لـ يُخبرونك لم يجعله ظرفاً بل مفعولاً به، كما تقرّر ذلك غير مرة.

الخامس: أنه مفعول به والعامل فيه "فسَلَّ". قال أبو البقاء: "فيه وجهان، أحدهما: هو مفعول به بأسأل على المعنى لأنّ المعنى: اذكر لبني إسرائيل [إذ جاءهم] وقيل: التقدير اذكر إذ جاءهم وهي غير "اذكر" الذي قدّرت به اسأل". يعني أن اذكر المقدره غير "اذكر" الذي فسّرت "اسأل" بها، وهذا يؤيد ما ذكرته لك من أنّهم إذا قدّروا "اذكر" جعلوا "إذ" مفعولاً به لا ظرفاً. إلا أنّ أبا البقاء ذكر حال كونه ظرفاً ما يقتضى أن يعمل فيه فعل مستقبل فقال: "والثاني: أن يكون ظرفاً. وفي العامل فيه أوجه، أحدها: "آتينا". والثاني: "قلنا" مضمرة. والثالث: "قل"، تقديره قل لخصمك: سل. والمراد به فرعون، أي: قل يا موسى، وكان الوجه أن يُقال: إذ جئتكم بالفتح، فرجع من الخطاب إلى الغيبة".

قلت " فظاهر الوجه الثالث أنّ العامل فيه "قل" وهو ظرف ماضٍ، على أنّ هذا المعنى الذي نحا إليه ليس بشيء؛ إذ يرجع إلى: يا موسى قل لفرعون: سل بني إسرائيل، فيعود فرعون هو السائل لبني إسرائيل، وليس المراد ذلك

قطعاً، وعلى التقدير الذي قَدَّمْتُهُ عن الزمخشريّ -وهو أنّ المعنى: يا موسى سَلْ بني إسرائيل، أي: اطلُبْهم من فرعونَ- يكون المفعولُ للسؤال محذوفاً، والثاني هو "بني إسرائيل"، والتقدير: سَلْ فرعونَ بني إسرائيل، وعلى هذا فيجوز أن تكونَ المسألةُ من التنازع، وأعمل الثاني، إذ التقديرُ: سَلْ فرعونَ فقال فرعونُ، فأعمل الثانيَ قَرَعَ بع الفاعلِ، وحَدَفَ المفعولَ مِنَ الأول وهو المختار من المذهبين.

(10/1)

والظاهرُ غيرُ ذلك كله، وأنَّ المأمورَ بالسؤال إنما هو سيدنا رسولُ الله صلى الله عليه، وبنو إسرائيل كانوا معاصريه.
والضميرُ في {إِذْ جَاءَهُمْ}: إمَّا للآباء، وإمَّا لهم على حَدَفٍ مضافٍ، أي: جاء آباءهم.
قوله: "مَسْجُوراً" فيه وجهان، أظهرهما: أنه بمعناه الأصلي، أي: إنك سُجِرْتَ، فَمِنْ تَمَّ اختلَّ كلامُك، قال ذلك حين جاءه بما لا تَهْوَى نفسُه الخبيثُ. الثاني: أنه بمعنى فاعِلٍ كَمَيْمُونٍ وَمَشْؤومٍ، أي: أنت ساحرٌ؛ فلذلك تأتي بالأعاجيبِ، يشير لانقلابِ عصاه حيةً وغير ذلك.

* { قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُوراً }

قوله تعالى: {لَقَدْ عَلِمْتَمَا}: قرأ الكسائيُّ بضم التاء أسند الفعلَ لضمير موسى عليه السلام، أي: إنني متحققٌ أنني ما جئتُ به هو مُنَزَّلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ. والباقون بالفتح على إسناده لضمير فرعونَ، أي: أنت متحققٌ أنّ ما جئتُ به هو مُنَزَّلٌ من عند الله وإنما كَفَرْتُكَ عِنَادُ، وعن عليٍّ رضي الله عنه أنه أنكر الفتحَ، وقال: "ما عَلِمْتُ عَدُوَّ اللَّهِ قط، وإنما عَلِمَ موسى"، والجملةُ المنفيَّةُ في محل نصبٍ لأنها معلقةٌ للعلم قبلها.

قوله: "بصائرٌ" حالٌ وفي عاملها قولان، أحدهما قولان، أحدهما: أنه "أَنْزَلَ" هذا الملفوظُ به، وصاحبُ الحال هؤلاءِ، وإليه ذهب الحوفيُّ وابنُ عطية وأبو البقاء، وهؤلاء يُجيزون أن يَعْمَلَ ما قبلَ "إلا" فيما بعدها، وإن لم يكن مستثنى، ولا مستثنى منه، ولا تابعاً له. والثاني: وهو مذهب الجمهور أنّ ما بعد "إلا" لا يكون معمولاً لما قبله، فيُقَدَّرُ لها عاملٌ يُقَدِّرُه: أَنْزَلَهَا بِصَائِرَ، وقد تقدّم نظيرُ هذه في "هود" عند قوله {إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِّئِ الرَّأْيِ

(10/2)

{. قوله: "مَثْبُوراً" "مَثْبُوراً" مفعولٌ ثانٍ، واعترض بين المفعولين بالنداء. والمَثْبُور: المُهْلِكُ. يقال: تَبَّرَهُ اللَّهُ، أي: أَهْلَكَه، قال ابن الرُّبَيْرِي: 3116- إذ أجاري الشيطانَ في سَنَنِ العَيِّ * ي وَمَنْ مَالَ مَيْلَهُ مَثْبُورٌ

وَالنُّبُورِ: الْهَلَاكُ قَالَ تَعَالَى: {لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ نُبُورًا وَاحِدًا}.

* {وَقُلْنَا مِنْ بَعْدِهِ لِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ اسْكُتُوا الْأَرْضَ فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ الْآخِرَةِ جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا }

قوله تعالى: {لَفِيفًا}: فيه وجهان، أحدهما: أنه حال، وأن أصله مصدرٌ لَفَّ يَلْفُ لَفِيفًا نحو: التَّذِيرِ والِنِكِيرِ، أي: جئنا بكم منضمًا بعضكم إلى بعض، مِنْ لَفَّ الشَّيْءَ يَلْفُهُ لَفًّا، وَاللَّفُّ: المتداني القَحْدَيْنِ، وقيل: العَظِيمُ الْبَطْنِ. والثاني: أنه اسمٌ جمعٌ لا واحدَ له من لفظه، والمعنى: جئنا بكم جميعاً فهو في قوة التأكيد.

* {وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا }

قوله تعالى: {وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ}: في الجارِّ ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلق بأنزَلناه، والباء سببية، أي: أنزلنا بسبب الحق. والثاني: أنه حالٌ من مفعول "أنزلناه"، أي: ومعه الحق. والثالث: أنه حالٌ من فاعله، أي: ملتبسٍ بالحق. وعلى هذين الوجهين يتعلقُ بمحذوفٍ.

(10/3)

والضمير في "أَنزَلْنَاهُ" الظاهرُ عَوْدُهُ للقرآن: إمَّا المَلْفُوظِ به في قوله قبل ذلك {عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ} ويكون ذلك جَزِيًّا على قاعدة أساليب كلامهم، وهو أن يستطرد المتكلم في ذكر شيءٍ لم يَسْبِقْ له كَلَامُهُ أولاً، ثم يعودُ إلى كَلَامِهِ الأَوَّلِ، وإمَّا للقرآن غير المَلْفُوظِ أولاً؛ لدلالة الحال عليه كقوله تعالى: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ} وقيل: يعودُ على موسى كقوله: {وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ} وقيل: على الوعد. وقيل: على الآيات التسع، وذكر الضمير وأفرده حملاً على معنى الدليل والبرهان.

قوله: {وَبِالْحَقِّ نَزَلَ} فيه الوجهان الأَوَّلانِ دون الثالث لعدم ضميرٍ آخر غير ضمير القرآن. وفي هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها للتأكيد، وذلك أنه يُقال: أنزلته فَتَزَلْ، وأنزلته فلا يَنْزَلْ، فجيء بقوله {وَبِالْحَقِّ نَزَلَ} دَفْعاً لهذا الوهم. وقيل: ليست للتأكيد، والمغايرةُ تَحْصُلُ بالتغاير بين الحَقِّينِ، فالحقُّ الأَوَّلُ التَّوْحِيدُ، والثاني الوعدُ والوعيدُ والأمر والنهي. وقال الزمخشري: "وما أنزلنا القرآن إلا بالحكمة المقتضية لإنزاله، وما يَنْزَلُ إلا ملتبساً بالحق والحكمة لاشتماله على الهداية إلى كلِّ خير، أو ما أنزلناه من السماء إلا بالحق محفوظاً بالرَّضْدِ من الملائكة، وما نَزَلَ على الرسول إلا محفوظاً بهم من تخليط الشياطين." و "مبشراً ونذيراً حالان من مفعول أَرْسَلْنَاكَ".

* {وَفُرْنَا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْتٍ وَنَزَلْنَاهُ تَنْزِيلًا }

(10/4)

قوله تعالى: {وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ}؛ في نصبه أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، أي: وأتيناك قرآنًا يدلُّ عليه قوله {وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى} الثاني: أنه منصوبٌ عطفاً على الكافِ في "أرسلناك". قال ابنُ عطية: "من حيث كان إرسالُ هذا وإنزال هذا معنى واحداً".

الثالث: أنه منصوبٌ عطفاً على {مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا} قال الفراء: هو منصوبٌ بـ "أرسلناك"، أي: ما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً وقرآنًا، كما تقول: ورحمة لأن القرآن رحمة". قلت: يعين أنه جعل نفس القرآن مُراداً به الرحمة مبالغةً، ولو ادعى ذلك على حذفٍ مضافٍ كان أقرب، أي: وذا قرآنٍ. وهذان الوجهان متكلفان.

الرابع: أن ينتصب على الاشتغال، أي: وقرئنا قرآنًا فرقناه. واعتذر الشيخ عن ذلك، أي: عن كونه لا يصحُّ الابتداء به لو جعلناه مبتدأ لعدم مُسَوِّغٍ؛ لأنه لا يجوز الاشتغال إلا حيث يجوز في ذلك الاسم الابتداءً، بأنَّ ثمَّ محذوفةٌ، تقديره: وقرآنًا أي قرآنٍ، به معنى عظيم. و"قرئناه" على هذا لا محلُّ له بخلاف الأوجه المتقدمة؛ فإن محله النصبُ لأنه نعتٌ لـ "قرآنًا".

والعامةُ "قرئناه" بالتخفيف، أي: بيئنا حلاله وحرامه، أو قرئنا فيه بين الحق والباطل. وقرأ علي بن أبي طالب -كريم الله وجهه- وأبي وعبدُ الله وابنُ عباس والشعبي وقتادة وحميد في آخرين بالتشديد. وفيه وجهان، أحدهما: أنَّ التضعيفَ فيه للتكثير، أي: قرئنا آياته بين أمرٍ ونهيٍ وحكمٍ وأحكامٍ ومواعظٍ وأمثالٍ وقصصٍ وأخبارٍ ماضيةٍ ومستقبليةٍ. والثاني: أنه دالٌّ على التفريق والتنجيم.

قال الزمخشري: "وعن ابن عباس أنه قرأ مشدداً، وقال: لم ينزل في يومين ولا في ثلاثة، بل كان بين أوله وآخره عشرون سنةً، يعني أنَّ "قرئ" بالتخفيف يدلُّ على فصلٍ متقاربٍ".

(10/5)

قال الشيخ: "وقال بعضُ من اختار ذلك -يعني التنجيم- لم ينزل في يومٍ ولا يومين ولا شهرٍ ولا شهرين، ولا سنةٍ ولا سنتين. قال ابنُ عباس: كان بين أوله وآخره عشرون سنةً، كذا قال الزمخشريُّ عن ابن عباس". قلت: وظاهرُ هذا أنَّ القولَ بالتنجيم ليس مروياً عن ابن عباس ولا سيما وقد فصل قوله "قال ابن عباس" من قول "وقال بعضُ من اختار ذلك"، ومقصوده أنه لم يُسَيِّده لابن عباس ليتم له الردُّ على الزمخشري في أنَّ فعلَ بالتشديد لا يدلُّ على التفريق، وقد تقدّم له معه هذا المبحثُ أولَ هذا الموضوع.

قوله: "لتقرأه" متعلقٌ بـ "قرئناه". و"على مُكثِّبٍ" فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ، على أنه حالٌ من الفاعل أو المفعول في "لتقرأه"، أي: متمهلاً مترسلاً. والثاني: أنه بدلٌ من "على الناس" قاله الحوفي، وهو وهمٌ، لأنَّ قوله "على مُكثِّبٍ" من صفاتِ القارئ أو المقروء من جهةِ المعنى، لا من صفاتِ الناس حتى يكون بدلاً منهم. الثالث: أنه متعلقٌ بـ "قرئناه".

وقال الشيخ: "والظاهرُ تَعَلَّقُ "على مُكث" بقوله "لتقرأه"، ولا يُبالي بكون الفعل يتعلق به حرفاً جرّاً من جنسٍ واحدٍ لأنه اختلف معنى الحرفين؛ لأنَّ الأولَ في موضع المفعول به، والثاني في موضع الحال، أي: متمهلاً مترسلاً". قلت: قوله أولاً إنه متعلقٌ بقوله "لتقرأه" ينافي قوله في موضع الحال؛ لأنه متى كان حالاً تعلق بمحذوف. لا يُقال: أراد التعلق المعنوي لا الصناعي لأنه قال: ولا يُبالي بكون الفعل يتعلق به حرفاً جرّاً من جنسٍ [واحد]، وهذا تفسيرٌ إعراب لا تفسيرٌ معنى. والمُكثُّ: التناولُ في المدة وفيه ثلاثة لغاتٍ: الضمُّ والفتح -ونقل القراءة بهما الحوفي وأبو البقاء -والكسرُ، ولم يُقرأ به فيما علمتُ. وفي فعله الفتح والضم وسياتيان إن شاء الله تعالى في النمل.

(10/6)

* { قُلْ آمِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا }

قوله تعالى: { لِلأَذْقَانِ } في هذه اللام ثلاثة أوجه، أحدها: أنها بمعنى "على"، أي: على الأذقان كقولهم: خرَّ على وجهه. والثاني: أنها للاختصاص، قال الزمخشري: "فإن قُلْتُ: حرفُ الاستعلاءِ ظاهرُ المعنى إذا قلت: خرَّ على وجهه وعلى دَقْنَه فما معنى اللام في "خرَّ لدَقْنَه ولووجهه"؟ قال: 3117- * فخرَّ صريعاً لليدين وللغم قلت: معناه: جعلَ دَقْنَه ووجهه للخُرورِ، واختصَّ به؛ لأنَّ اللامَ للاختصاص. وقال أبو البقاء: "والثاني هي متعلقةٌ بـ "يخِرُّون" واللامُ على بابها، أي: مُذِلون للأذقان". والأذقان: جمعُ دَقْن وهو مُجْتَمِعُ اللَّحْيَيْنِ. قال الشاعر: 3118- فَخِرُّوا لِأَذْقَانِ الْوَجْوهِ تَنوِشُهُمْ * سِبَاعُ مِنَ الطَّيْرِ الْعَوَادِي وَتَبْتِيفُ و "سُجَّدًا" حال. وجوز أبو البقاء في "للأذقان" أن يكونَ حالاً. قال: "أي: ساجدين للأذقان" وكأنه يعني به "للأذقان" الثانية؛ لأنه يصير المعنى: ساجدين للأذقان سُجَّدًا، ولذلك قال: "والثالث: أنها -يعني اللام- بمعنى "على"، فعلى هذا تكون حالاً مِنْ "يَبْكُون" و "يَبْكُون" حال.

* { وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا }

قوله تعالى: { وَيَزِيدُهُمْ }؛ فاعلٌ "يزيد": إمَّا القرآن، أو البكاءُ أو السجودُ أو المتلُّو، لدلالة قوله: "إذ يُتلى". وتكرَّر الخُرورُ لاختلاف حالته بالبكاء والسجود، وجاءت الحال الأولى اسماً لدلالته على الاستقرار، والثانية فعلاً لدلالته على التجدُّد والحدوث.

(10/7)

* { قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَانَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوا بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا }

قوله تعالى: { أَيًّا مَا تَدْعُوا } : "أَيًّا" منصوب بـ "تَدْعُوا" على المفعول به، والمضاف إليه محذوف، أي: أيّ الاسمين. و "تَدْعُوا" مجزوم بها فهي عاملة مفعولة، وكذلك الفعل، والجواب الجملة الاسمية مِنْ قوله { قُلْ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى }. وقيل: هو محذوف تقديره: جاز، ثم استأنف فقال: فله الأسماء الحسنَى. وليبين بشيء.

والتنوين في "أَيًّا" عوض من المضاف إليه. وفي "ما" قولان، أحدهما: أنها مزيدة للتأكيد. والثاني: أنها شرطية جُمِعَ بينهما تأكيداً كما جُمِعَ بين حَرْفِي الجَرِّ للتأكيد، وحَسَنَهُ اختلافُ اللفظ كقوله:

3119- فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ بَمَا بِهِ *
ويؤيد هذا ما قرأ به طلحة بن مصرف "أَيًّا مَنْ تَدْعُوا" ف قيل: "مَنْ" تحتمل الزيادة على رأي الكسائي كقوله في قوله:

310- يَا شَاةَ مَنْ قَتَصَ لِمَنْ خَلَّتْ لَهُ *
واحتمل أن تكون شرطية، وجمع بينهما تأكيداً لما تقدم. و "تَدْعُوا" هنا يحتمل أن يكون من الدعاء وهو النداء فيتعدى لواحد، وأن يكون بمعنى التسمية فيتعدى لاثنين، إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجر، ثم يُسْتَعْفَى فِي الْجَارِ فيحذف كقوله:

3121- دَعَّيْتُ أَخَاهَا أُمَّ عَمْرٍو *
والتقدير: قل: ادْعُوا معبودكم بالله أو بالرحمن/ بأيّ الاسمين سَمَّيْتُمُوهُ. وممن ذهب إلى كونها بمعنى "سَمَّيْتُ" الزمخشري.

(10/8)

ووقف الأخوان على "أَيًّا" باب دال التنوين ألفاً، ولم يقفا على "ما" تبيناً لانفصال، "أَيِّ" مِنْ "ما". ووقف غيرهما على "ما" لامتراجها بـ "أَيِّ"، ولهذا فُصِّلَ بِهَا بَيْنَ "أَيِّ" وَبَيْنَ مَا أَضِيغَتْ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { أَيَّمَا الْأَجَلِينَ } وَقِيلَ: "ما" شرطية عند مَنْ وَقَفَ عَلَى "أَيًّا" وَجَعَلَ الْمَعْنَى: أَيِّ الْأَسْمِينَ دَعَّوْتُمُوهُ بِهِ جَازَ ثُمَّ اسْتَأْنَفَ { مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى } يَعْنِي أَنَّ "ما" لَا تُطْلَقُ عَلَى أَحَادٍ أَوْلِي الْعِلْمِ، وَبِأَنَّ الشَّرْطَ يَقْتَضِي عَمُومًا، وَلَا يَصِحُّ هُنَا، وَأَنَّ فِيهِ حَذْفَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ مَعًا.

* { وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِّنَ الدُّلِّ وَكَبَّرَهُ تَكْبِيرًا }

قوله تعالى: { مِّنَ الدُّلِّ } فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها صفة لـ "ولي"، والتقدير: ولي من أهل الدل، والمراد بهم: اليهود والنصارى؛ لأنهم أذل الناس. والثاني: أنها تبعيضية. الثالث: أنها للتعليل، أي: مِنْ أَجْلِ الدُّلِّ. وإلى هذين المعنيين نحا الزمخشري فإنه قال: "ولي من الدل: ناصر من الدل، وما نفع له منه، لاعتزازه

به، أو لم يُوالِ أحداً لأجلِ مَدَلَّةٍ به ليدفعها بموالاته".
وقد تقدّم الفرقُ بين الدَّلِّ في أولِ هذه السورة.
والمخافَتَةُ: المُسَارَّةُ بحيث لا يُسَمَعُ الكلامُ. وصَرَبْتُهُ حتى حَفَّت، أي: لم يُسَمَعْ له حِسٌّ.

و لم يُوالِ أحداً لأجلِ مَدَلَّةٍ به ليدفعها بموالاته".
وقد تقدّم الفرقُ بين الدَّلِّ في أولِ هذه السورة.
والمخافَتَةُ: المُسَارَّةُ بحيث لا يُسَمَعُ الكلامُ. وصَرَبْتُهُ حتى حَفَّت، أي: لم يُسَمَعْ له حِسٌّ.

سورة الكهف

* { الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيَّ عَبْدِي الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا }

(10/9)

قوله: { وَلَمْ يَجْعَلْ } : في هذه الجملة أوجه، أحدها: أنّها معطوفة على الصلّة قبلها. والثاني: أنها اعتراضية بين الحال وهي "قِيِّمًا" وبين صاحبها وهو "الكتاب"، والثالث: أنّها حالق من "الكتاب"، ويترتب على الأوجه القول في "قِيِّمًا".

* { قِيِّمًا لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا }

قوله: { قِيِّمًا } : فيه أوجه، أحدها: أنّه حالٌ من "الكتاب". والجملة من قولهِ "ولم يَجْعَلْ" اعتراضٌ بينهما. وقد متّع الزمخشري ذلك فقال: "فإن قلت: بم انتصبت "قِيِّمًا"؟ قلت: الأحسنُ أن ينتصبت بمضمير، ولم يُجْعَلْ حالاً من "الكتاب" لأنّ قوله "ولم يَجْعَلْ" معطوفٌ على "أَنْزَلَ" فهو داخلٌ في حيزِ الصلّة، فجاعله حالاً فاصلاً بين الحالِ وذي الحالِ ببعض الصلّة". وكذلك قال أبو البقاء. وجوابُ هذا ما تقدّم من أنّ الجملة اعتراضٌ لا معطوفة على الصلّة. الثاني: أنّه حالٌ من الهاءِ في "له". قال أبو البقاء: "والحالُ مؤكدة". وقيل: منتقلة". قلت: القول بالانتقال لا يصحُّ.

الثالث: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدر، تقديره: جَعَلَهُ قِيِّمًا. قال الزمخشري: "تقديره: ولم يَجْعَلْ له عِوَجًا، جَعَلَهُ قِيِّمًا، لأنه إذا نفى عنه العِوَجَ فقد أثبت له الاستقامة". قال: "فإن قلت: ما فائدة الجمع بين تَفْيِ العِوَجِ وإثباتِ الاستقامة وفي أحدهما غِنَى عن الآخر؟ قلت: فائدته التأكيدُ قَرَبَ مستقيمٍ مشهودٌ له بالاستقامة، ولا يَخْلُو مِنْ أَدَى عِوَجِ عِنْدِ السَّيْرِ والتصحيح".
الرابع: أنّه حالٌ ثانية، والجملة المَنْفِيَّةُ قبله حالٌ أيضاً، وتعدُّدُ الحالِ لذي حالٍ واحدٍ جائزٌ. والتقدير: أنزله غير جاعلٍ له عِوَجًا قِيِّمًا.

(10/10)

الخامس: أنه حالٌ أيضاً، ولكنه بدلٌ من الجملة قبله لأنها حال، وإبدالُ المفردِ من الجملة إذا كانت بتقدير مفردٍ جائز. والتقدير: وهذا كنا أبدلتِ الجملة من المفرد في قولهم: "عَرَفْتُ زيدا أبو مَنْ هو".
والضميرُ في "له" فيه وجهان، أحدهما: أنه للكتاب، وعليه التخريجُ المتقدمة.
والثاني: أنه يعود على "عبده"، وليس بواضح.

وقرأ العامةُ بتشديد الياء. وأبانُ بنُ تَعَلَبَ بفتحها خفيفةً. وقد تَقَدَّمَ القولُ فيها. ووقف حفصٌ على تنوين "عَوَجًا" يُبدله ألفاً، [ويسكت] سكتةً لطيفةً من غير قَطْعِ نَفْسٍ، إشعاراً بأنَّ "قِيَمًا" ليس متصلاً بـ "عَوَجًا"، وإنما هو من صفة الكتاب. وغيَّرَه لم يَغْبَأَ بهذا الوهم فلم يسكتْ اتِّكالاً على قَهْمِ المعنى.
قلت: قد يتأيد ما فعله حفصٌ بما في بعض مصاحف الصحابة: "ولم يَجْعَلْ له عَوَجًا، لكنْ جَعَلَهُ قِيَمًا". وبعض القراء يُطَلِّقُ فيقول: يَقِفُ على "عَوَجًا"، ولم يقولوا: يُبدل التنوين ألفاً، فيُحْتَمَلُ ذلك، وهو أقربُ لغرضه فيما ذكُرْتُ.
ورأيتُ الشَّيْخَ شهابَ الدينَ أبا شامةٍ قد نقل هذا عن ابنِ غلبون وأبي علي الأهوازي، أعني الإطلاق. ثم قال: "وفي ذلك تَطَرُّ -أي على إبدال التنوين ألفاً- فإنه لو وَقَفَ على التنوين لكان أدلُّ على غرضه، وهو أنه واقفٌ بِنَيَْةِ الوصلِ". انتهى.

وقال الأهوازيُّ: "ليس هو وَقُفًا مختاراً، لأنَّ في الكلامِ تقديماً وتأخيراً، معناه: أنزَلَ على عبده الكتابَ قِيَمًا ولم يَجْعَلْ له عَوَجًا". قلت: دَعَوَى التقديم والتأخير وإن كان قاله به غيره، إلا أنها مَرْدُودَةٌ بِأَنَّها على خلافِ الأصل، وقد تَقَدَّمَ تحقيقه.

(10/11)

وَقَعَلَ حفصٌ في مواضعٍ من القرآن مثلَ فَعَلِهِ هنا مِنْ سَكَنَةِ لَطِيفَةٍ نَافِيَةٍ لَوْهَمٍ مُخِلٍّ. فمنها: أنه كان يقفُ على "مَرَقِدِنَا"، ويبتدئ: { هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَانُ } صفةً لـ "مَرَقِدِنَا" فالوقفُ يبيِّنُ أنَّ كلامَ الكفارِ انقضى، ثم ابْتُدِيَ بكلامٍ غيرهم. قيل: هم الملائكةُ. وقيل: هم المؤمنون. وسيأتي في يس ما يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ "هذا" صفةً لـ "مَرَقِدِنَا" فيفوت ذلك.

ومنها: { وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ } كان يقف على نون "مَنْ" ويبتدئ "راق" قال: لئلا يُتَوَهَّم أَنَّها كلمةٌ واحدةٌ على فَعَّالِ اسمٍ فاعِلٍ للمبالغة مِنْ مَرَقٍ يَمْرُقُ فهو مَرَّاقٌ.

ومنها: { بَلْ رَانَ } كان يقفُ على لامِ بل، ويبتدئ "رَانَ" لما تَقَدَّمَ.
قال المهدويُّ: "وكان يَلْرُمُ حفصاً مثل ذلك، فيما شاكَلَ هذه المواضع، وهو لا يفعلُه، فلم يكن لقراءته وَجْهٌ من الاحتجاج إلا اتباعُ الأثر في الرواية". قال أبو شامة: "أولى من هذه المواضع بمراعاة الوقفِ عليها: "ولا يَحْزُنْكَ قولهم. { إِنَّ العِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً } الوقفُ على "قولهم" لئلا يُتَوَهَّم أَنَّ ما بعده هو المقولُ"، وكذا { أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ العَرْشَ } ينبغي أن يُعْتَنَى بالوقفِ على "النار" لئلا يُتَوَهَّم الصفةُ".

قلت: وَتَوْهْمُ هذه الأشياءِ مِنْ أبعد البعيدِ. وقال أبو شامةً أيضاً: "ولو لَزِمَ الوقْفُ على اللام والنون لِيُظْهَرَ لَلَزِمَ ذلك في كلِّ مُدْعَمٍ". قلت: يعني في "بَلَّ رَانَ" وفي "مَنْ راق".

قوله: "لِيُنْذِرَ" في هذه الألام وجهان، أحدهما: أيها متعلقه بـ "قِيَمًا" قاله الحوفي. والثاني: -وهو الظاهرُ- أنها تتعلق بـ "أَنْزَلَ". وفاعلُ "لِيُنْذِرَ" يجوز أن يكونَ "الكتابَ" وأن يكونَ الله، وأن يكونَ الرسول.

(10/12)

و "أَنْذَرَ" يتعدَّى لاثنين: {إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا} {فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً} ومفعوله الأولُ محذوفٌ، فَقَدَّرَهُ الزمخشريُّ: "لِيُنْذِرَ الذين كفروا، وغيره: "لِيُنْذِرَ العبادَ"، أو "لِيُنْذِرَكم"، أو لِيُنْذِرَ العالم. وتقديره أحسنُ لأنه مقابلُ لقوله {وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ} وهو ضِدُّهم.

وكما حَذَفَ المُنْذِرُ وأتى بالمُنْذِرِ به هنا، حَذَفَ المُنْذِرَ به وأتى بالُنْذِرِ في قوله {وَيُنْذِرَ الذين قالوا} فَحَذَفَ الأولُ مِنَ الأولِ لِدَلَالَةِ ما في الثاني عليه، وحَذَفَ الثاني مِنَ الثاني لِدَلَالَةِ ما في الأولِ عليه، وهو في غايةِ البلاغةِ، ولَمَّا تكررَ البشارةُ ذَكَرَ مفعولها فقال: {وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الذين يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَن لَهُمْ أَجْرًا}.

قوله: {مَنْ لَدُنْهُ} قرأ أبو بكر عن عاصم بسكون الدالِ مُشَمَّةً الضمِّ وكسرِ النونِ والهاءِ موصلةً بياءٍ، فيقرأ "مَشْنُ لَدُنْهِ" والباقون يَصْمُون الدالِ، ويسكنون [النونَ] وَيَصْمُون الهاءِ، وهم على قواعدهم فيها: فابنٌ كثيرٌ يَصِلُها بواوٍ نحو: مِنْهُ وَعَنْهُو وغيره لا يَصِلُها بشيءٍ.

ووجهُ أبي بكرٍ: أنه سَكَنَ الدالَ تخفيفاً كتسكينِ عينِ "عَصْدٌ" والنونُ ساكنةٌ، فالتقى ساكناً فكسرتِ النونَ لالتقاءِ الساكنين، وكان حقُّه أن يكسِرَ الأولَ على القاعدةِ المعروفةِ إلا أنه يَلَزِمُ منه العَوْدُ إلى ما قَرَّرَ منه، وسيأتي لتحقيق هذا بيانٌ في قوله {وَيَخْشَى اللّهَ وَيَتَّقُهُ} في سورة النور، فهناك نتكلم فيه، ولَمَّا كسرتِ النونَ لِمَا ذَكَرْتُهُ لك كسرتِ الهاءَ إبتاعاً على قاعدته ووصَلها بياء. وَأَسَمَّ الدالَ إشارةً إلى أصلها في الحركة.

(10/13)

والإشمامُ هنا عبارةٌ عن صَمِّ الشفتينِ مِنْ غيرِ نطقٍ، ولهذا يختصُّ به البصيرُ دونَ الأعمى، هكذا قَرَّرَهُ القراءُ وفيه تَطَرُّ، لأنَّ الإشمامَ المشارَ إليه إنما يتحققُ عند الوقفِ على آخرِ الكلمةِ فلا يليقُ إلا بأن يكونَ عشارَةً إلى حركةِ الحرفِ الأخيرِ المرفوعِ إذا وَقَفَ عليه نحو: "جاء الرجلُ"، وهكذا ذكره النحويون. وأَمَّا كونه يُؤنَى به في وَسَطِ الكلمةِ فلا يُتَصَوَّرُ إلا أن يقفَ المتكلمُ على ذلك الساكنِ ثم يَنْطِقَ بباقي الكلمةِ. وإذا جَرَّبْتَ نُطْقَكَ في هذا الحرفِ الكريمِ وَجَدْتَ الأمرَ كذلك، لا تَنْطِقُ بالدالِ ساكنةً مشيراً إلى ضمِّها إلا حتى تقفَ

عليها، ثم تأتي بباقي الكلمة.

فإن قلت: إنما أتى بالإشارة إلى الضمة بعد فراغي من الكلمة بأسرها. قيل لك: فأتت الدلالة على تعيين ذلك الحرف المشار إلى حركته. ويمكن أن يُجاب عن هذا بأنه ليس في الكلمة ما يصلح أن يُشار إلى حركته إلا الدال. وقد تقدّم في "يوسف" أن الإشمام في {لَا تَأْمَنَّا} إذا فسّرناه بالإشارة إلى الضمة: منهم مَنْ يفعلُه قبل كمال الإدغام، ومنهم مَنْ يفعلُه بعده، وهذا نظيره. وتقدّم أنّ الإشمام يقع بإزاء معانٍ أربعةٍ تقدّم تحقيقها. و {مَنْ لَدُنْهُ} متعلق بـ "لِيُنذِرَ". ويجوز تعلُّقه بمحذوفٍ نعتاً لـ "بأساً" ويجوز أن يكونَ حالاً من الضمير في "شديداً". وقُرئ "وَيُسْتَرُّ" بالرفع على الاستئناف.

* { مَاكِيثِينَ فِيهِ أَبَدًا }

(10/14)

قوله: {مَاكِيثِينَ}: حالٌ: إمّا من الضمير المجرور في "لهم"، أو المرفوع المستتر فيه، أو مِنْ "أجراً" لتخصّصه بالصفة، إلا أنّ هذا لا يجيء إلا على رأي الكوفيين: فإنهم لا يشترطون بروز الضمير في الصفة الجارية على غير مَنْ هي له إذا أمرَ اللبس، ولو كان حالاً منه عند البصريين لقال: ماكيتين هم فيه. ويجوز على رأي الكوفيين أن يكونَ صفةً ثانيةً لـ "أجراً". قال أبو البقاء: "وقيل: هو صفةٌ لـ "أجراً"، والعائدُ: الهاءُ مِنْ "فيه". ولم يتعرّض لبروز الضمير ولا لعدمه بالنسبة إلى المذهبيين. و "أبدًا" منصوبٌ على الظرفِ بـ "ماكيتين".

* { مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا }

قوله: {مَا لَهُمْ}: أي: بالولد، أو باتخاذ، أو بالقول المدلول عليه "اتخذ" و "قالوا"، أو بالله.

وهذه الجملة المنفية فيها ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها مستأنفة سيقت للإخبار بذلك. والثاني: أنها صفة للولد، قال المهدوي. وردّه ابن عطية: بأنه لا يصحّ بذلك إلا القائلون، وهم لم يقصدوا وصّفه بذلك. الثالث: أنها حالٌ مِنْ فاعلٍ "قالوا"، أي: قالوه جاهلين.

و {مِنْ عِلْمٍ} يجوز أن يكونَ فاعلاً، وأن يكون مبتدأ. والجارُّ هو الرفع، أو الخبر. و "مِنْ" مزيدة على كلا القولين. قوله: {كَبُرَتْ كَلِمَةً} في فاعلٍ "كَبُرَتْ" وجهان، أحدهما: أنه مضمّر عائِدٌ على مقاليتهم المفهومة مِنْ قوله: "قالوا: اتخذ الله"، أي: كَبُرَ مقاليتهم، و "كَلِمَةً" نصبٌ على التمييز، ومعنى الكلام على التعجب، أي: ما أكبرها كلمةً. و "تَخْرُجُ" الجملة صفةٌ لـ "كَلِمَةً". ودلَّ استعظامها لأنَّ بعضَ ما يهَجِسُ بالخاطر لا يجسُرُ الإنسانُ على إظهاره باللفظ.

(10/15)

والثاني: أن الفاعل مضمّر مفسّر بالنكرة بعد المنصوبة على التمييز، ومعناها الذم كـ "يئس رجلاً"، فعلى هذا: المخصوص بالذم محذوف تقديره: كبرت هي الكلمة كلمة خارجة من أفواههم تلك المقالة الشنعاء.

وقرأ العامة "كلمة" بالنصب، وفيها وجهان: النصب على التمييز، وقد تقدّم تحقيقه في الوجهين السابقين. والثاني: النصب على الحال. وليس بظاهر. وقوله: "تخرج" في الجملة وجهان، أحدهما: هي صفة لكلمة. والثاني: أنها صفة للمخصوص بالذم المقدر تقديره: كبرت كلمة خارجة كلمة.

وقرأ الحسن وابن محيصن وابن يعمر وابن كثير - في رواية القوّاس عنه - كلمة "بالرفع على الفاعلية، "وتخرج" صفة لها أيضاً. وقري "كبرت" بسكون الباء وهي وهي لغة تميم.

قوله: "كذباً" فيه وجهان، أحدهما: هو مفعول به لأنه يتضمّن معنى جملة. والثاني: هو نعت مصدر محذوف، أي: قولاً كذباً.

* { فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسِكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا يَهَادُوا الْحَدِيثِ آسَفًا }

قوله: { إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا } : العامة على كسر "إِنْ" على أنها شرطية، والجواب محذوف عند الجمهور لدلالة قوله: "فَلَعَلَّكَ"، وعند غيرهم هو جواب متقدم. وقري: "أَنْ لَمْ" بالفتح على حذف الجار، أي: لأن لم يؤمنوا".

(10/16)

وقري "باخِعٌ نَفْسِكَ" بالإضافة، والأصل النصب. وقال الزمخشري: "وقري "باخِعٌ نَفْسِكَ" على الأصل، وعلى الإضافة. أي: قاتلها ومهلكها، وهو للاستقبال فيمن قرأ "إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا"، وللمضي فيمن قرأ "أَنْ لَمْ يُؤْمِنُوا" بمعنى: لأن لم يؤمنوا". قلت: يعني أن باخِعاً للاستقبال في قراءة كسر "إِنْ" فإنها شرطية، وللمضي في قراءة فتحها، وذلك لا يجئ إلا في قراءة الإضافة إذ لا يتصور المضي مع النصب عند البصريين. وعلى هذا يلزم أن لا يقرأ بالفتح إلا مَنْ قرأ بإضافة "باخِع"، ويحتاج في ذلك إلى نقل وتوقيف.

ولعلك "قيل: للإشفاق على بابها. وقيل: للاستفهام، وهو رأي الكوفيين. وقيل: للنهي أي: لا تبخع.

والبَخْعُ: الإهلاك. يقال: بَخَع الرجل نفسه يَبْخَعُها بَخْعاً وبُخُوعاً، أهلكتها وجداً.

قال ذو الرمة:

3122- ألا أيهدا الباخع الوجد نفسه * لِسْنِيءٍ تَحْتَهُ عن يديه المقادير
يريد: تحته بالتشديد، فخفف. قال الأصمعي: "كان يُشيدُه: "الوجد" بالنصب على المفعول له، وأبو عبيدة رواه بالرفع على الفاعلية بـ "الباخِع".

وقيل: البَخْعُ: أن تضعف الأرض بالزراعة. قاله الكسائي: وقيل: هو جهْدُ

الأرض، وفي حديث عائشة رضي الله عنها، عن عمر: "بَخَعَ جَهْدُ الأَرْضِ" تعني جَهْدَهَا حتى أَحَدَ ما فيها من أموال ملوكها، وهذا استعاره، ولم يُفَسِّرْهُ الزمخشري: هان بغير القَلِّ والإِهْلَاك. وقال في سورة الشعراء: "والبَخْعُ". أن يَبْلُغَ بالبَدْحِ البِخَاهُ بالباء، وهو عِرْقٌ مستبطنُ الفقار، وذلك أقصى حَدِّ الذابح". انتهى. وسمعت شيخنا علاء الدين القُونِيَّ يقول: "تَبَعْتُ كِتَابَ الطَّبِّ والتَّشْرِيحِ فلم أَجِدْ لها أصلاً". قلت: يُحتمل أنهم لَمَّا ذكروه سَمَّوْهُ باسمِ آخر لكونه أشهرَ فيما بينهم.

(10/17)

وقال الراغب: "البَخْعُ: قَتْلُ النفسِ عَمَّاً". ثم قال: "وبَخَعَ فلانٌ بالطاعة، وبما عليه من الحقِّ: إذا أَقَرَّ به وأدَعَرَ مع كراهةٍ شديدةٍ، تجري مَجْرَى بَخَعِ نَفْسِهِ في شِدَّتِهِ". وقوله: "على آثارهم" متعلقٌ بـ "باخَعُ"، أي: مِنْ بعد هلاكهم. قوله: "أسقاً" يجوز أن يكونَ مفعولاً من أجله والعامل فيه "باخَعُ"، وأن يكونَ مصدرًا في موضعِ الحال من الضميرِ في "باخَعُ".

* { إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِيَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا }

قوله تعالى: { زِينَةً } يجوز أن ينتصبَ على المفعولِ له، وأن ينتصبَ على الحالِ إن جَعَلْتَ "جَعَلْنَا" بمعنى خَلَقْنَا، ويجوز أن يكونَ مفعولاً ثانياً إن كَانَتْ "جَعَلْتَ" تصيريةً و "لها" متعلقٌ بـ "زِينَةً" على العلة، ويجوز أن تكونَ اللامُ زائدةً في المفعول، ويجوز أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةً لـ "زينة".
قوله: "لِيَبْلُوهُمْ" متعلقٌ بـ "جَعَلْنَا" بمعنييه.
قوله: "أَيُّهُمْ أَحْسَنُ" يجوز في "أَيُّهُمْ" وجهان، أحدهما: أن تكونَ إستفهاميةً مرفوعةً بالابتداء، و "أحسنُ" خبرها. والجملةُ في محلِّ نصبٍ معلقةٌ لـ "يَبْلُوهُمْ" لأنه سببُ العلمِ كالسؤالِ والنظر. والثاني: أنها موصولةٌ بمعنى الذي "وأحسنُ" خبرٌ مبتدأ مضمرة، والجملةُ صلةٌ لـ "أَيُّهُمْ"، ويكونَ هذا الموصولُ في محلِّ نصبٍ بدلاً مِنْ مفعولٍ "لِيَبْلُوهُمْ" تقديره: لِيَبْلُوهُ الَّذِي هو أَحْسَنُ. وحينئذٍ تحتلِ الضميمةُ في "أَيُّهُمْ"، أن تكونَ للبناءِ كهي في قوله تعالى: { لَتَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ } على أحدِ الأقوالِ، وفي قوله:
3123- إذا ما أتيت بني مالِكِ * فَسَلِّمْ على أَيُّهم أَفْضَلُ

(10/18)

وشرطُ البناءِ موجودٌ، وهو الإضافةُ لفظاً، وَحَدْفُ صدرِ الصلَةِ، وهذا مذهبُ سيبويه، وأن تكونَ للأعرابِ لأنَّ البناءَ جائزٌ لا واجبٌ. ومن الإعرابِ ما فُرئ به شاذاً { أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ } وسيأتي إن شاء الله تحقيقُ هذا في مريم.

والضمير في "لَتَبْلُوَهُمْ" و "أَيُّهُمْ" عائِدٌ على مَا يُفْهَمُ من السِّيَاقِ، وهم سكانُ الأرض. وقيل: يعودُ على ما على الأرض إذا أريد بها العقلاء. وفي التفسير: المرادُ بذلك الرُّعَاةُ: وقيل: العلماءُ والصُّلَحَاءُ والخُلَفَاءُ.

* { وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا }

قوله تعالى: {صَعِيدًا}: مفعولٌ ثانٍ، لأنَّ الجَعَلَ هنا تصييراً ليس إلا، والصَّعِيدُ الترابُ: والجُرُزُ: الذي لا نباتَ به. يقال: سَنَتْهُ جُرُزٌ، وسِنَوْنَ أَجْرَازٌ: لا مطرَ فيها. وأرض جُرُزٌ وأَرْضُونَ أَجْرَازٌ: لا نباتَ بها. وَجَزَرَتِ الأَرْضُ: إذا دَهَبَ نباتُها بَقْحَطٍ أو جرادٍ وَجَزَرَ الأَرْضَ الجرادُ: أكلَ ما فيها. والجُرُزُ: المَرَاةُ الأَكُولَةُ: قال: 3124- إِنَّ العَجُورَ حَبَّةَ جُرُوزَا * تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيْزَا

* { أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا }

قوله تعالى: {أَمْ حَسِبْتَ}: "أم" هذه منقُطَةٌ فَتَقَدَّرُ بـ "بل" التي للانتقال لا للإبطال، وبهمزة الاستفهام عند جمهور النحاة، و "بل" وحدها، أو بالهمزة وحدها عند غيرهم. وتقدّم تحقيق القول فيها. و "انَّ" وما في حيزها سادَةٌ [مَسَدٌ] المفعولين أو أحدهما على الخلاف المشهور.

والكَهْفُ: قيل: مُطْلَقُ الغار. وقيل: هو ما اتَّسع في الجبل، فإن لم يتَّسع فهو غارٌ. والجمعُ "كُهوفٍ" في الكثرة، و "أكهفٍ" في القلّة. والرَّقِيم: قيل: بمعنى مَرْقُوم. وقيل: بمعنى راقم. وقيل: هو اسمٌ للكلب الذي لأصحاب الكهف. وأنشدوا لأمية بن أبي الصلت:

(10/19)

3125- وليسَ بها إلا الرَّقِيمُ مُجاوِرًا * وصيَدَهُمْ، والقَوْمُ بالكهفِ هُمُذُ /قوله: "عجبا" يجوز أن تكونَ خبراً، و {مِنْ آيَاتِنَا} حالٌ منه، وأن يكونَ خبراً ثانياً، و {مِنْ آيَاتِنَا} خبراً أول، وأن يكونَ "عجبا" حالاً من الضميرِ المستترِ في {مِنْ آيَاتِنَا} لوقوعه خبراً. ووُجِدَ وإن كان صفةً في المعنى لجماعة لأنَّ أصله المصدرُ. وقيل: "عَجَبًا" في الأصل صفةٌ لمحذوفٍ تقديراً: آيةٌ عجبا. وقيل: على حذفٍ مضاف، أي: آيةٌ ذات عَجَبٍ.

* { إِذْ أَوْيَ الْفُئِيَّةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا }

قوله تعالى: {إِذْ أَوْيَ}: يجوز أن ينتصبَ بـ "عَجَبًا" وأن ينتصبَ بـ "أذْكَر".

قوله: "وهيئ" العامَّةُ على همزةٍ بعد الياءِ المشددة، وأبو جعفر وشيبة والزهري بياءين: الثانيةٌ خفيفةٌ، وكأنه أبدل الهمزة ياءً، وإن كان سكونُها عارضاً. وزوي عن عاصم "وهيئ" بياءٍ مشددةٍ فقط. فيحتمل أن يكونَ حَدَفَ

الهمزة مِنْ أَوَّلِ وَهَلَّةٍ تَخْفِيفًا، وَأَنْ يَكُونَ أَبْدَلَهَا كَمَا فَعَلَ أَبُو جَعْفَرٍ، ثُمَّ أُجْرِيَ الْيَاءُ مُجْرَى حَرْفِ الْعِلَّةِ الْأَصْلِيِّ فَحَذَفَهُ، وَإِنْ كَانَ الْكَثِيرُ خِلَافَهُ، وَمِنْهُ: 3126- جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمُ يَعَاقِبُ بِظُلْمِهِ * سَرِيعًا وَإِلَّا يُبَدَّ بِالظُّلْمِ يَظْلَمُ وَقَرَأَ أَبُو رَجَاءٍ "رُشْدًا" بَضْمِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ، وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ فِي الْأَعْرَافِ. وَقِرَاءَةُ الْعَامَّةِ هُنَا أَلِيْقٌ لِتَوَافِقِ الْفَوَاصِلِ.

* { فَصَّرْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا }

قوله تعالى: { فَصَّرْنَا } : مفعوله محذوف، أي: صَرَّبْنَا الحجابَ المانع. و { عَلَى آذَانِهِمْ } استعارةٌ للزوم النوم. كقول الأسود: 3127- ومن الحوادث لا أبالك أني * صَرَّبْتُ عَلَى الْأَرْضِ بِالْأَسْدَادِ وقال الفرزدق: 3128- صَرَّبْتُ عَلَيْكَ الْعَنْكَبُوتَ بِنَسْجِهَا * وَقَصَى عَلَيْكَ بِهِ الْكِتَابَ الْمُتَرَّلُ

(10/20)

وَنَصَّ عَلَى الْأَذَانِ لِأَنَّ بِالضَّرْبِ عَلَيْهَا خُصُوصًا يَخْصُلُ النَّوْمُ. وَأَمَّا "آذَانِهِمْ"

و "سِنِينَ" ظَرْفٌ لـ "صَرَّبْنَا". و "عَدَدًا" يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا، وَأَنْ يَكُونَ فِعْلًا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالْقَبْضِ وَالنَّقْصِ. فَعَلَى الْأَوَّلِ يَجُوزُ نَصْبُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ: النَّعْتِ لـ "سِنِينَ" عَلَى حَذْفِ، أَيْ: ذَوَاتِ عَدَدٍ، أَوْ عَلَى الْمَبَالِغَةِ، وَالنَّصْبُ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ، أَيْ: تُعَدُّ عَدَدًا. وَعَلَى الثَّانِي: نَعْتٌ لَيْسَ إِلَّا، أَيْ: مَعْدُودَةٌ.

* { ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِيُعَلِّمَ أَيُّ الْجَزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا }

قوله تعالى: { لِيُعَلِّمَ } : متعلقٌ بالبعث. والعامَّةُ عَلَى نُونِ الْعِظْمَةِ جَرِيًّا عَلَى مَا تَقَدَّمَ. وَقَرَأَ الرَّهْرِيُّ "لِيُعَلِّمَ" بِيَاءِ الْعَيْبَةِ، وَالْفَاعِلُ اللَّهُ تَعَالَى. وَفِيهِ التَّفَاتُّ مِنْ التَّكَلُّمِ إِلَى الْعَيْبَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ { أَيُّ الْجَزْبَيْنِ } إِذَا جَعَلْنَاهَا مُوَصُولَةً كَمَا سَبَّأَتِي.

وَقَرَأَ "لِيُعَلِّمَ" مُبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَالْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ: قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "مُضْمُونُ الْجُمْلَةِ، كَمَا أَنَّهُ مَفْعُولُ الْعِلْمِ". وَرَدَّه الشَّيْخُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ. وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذِهِ أَوَّلَ الْبِقْرَةِ.

وَلِلْكَوْفِيِّينَ فِي قِيَامِ الْجُمْلَةِ مَقَامَ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ: الْجَوَازُ مُطْلَقًا، وَالتَّفْصِيلُ بَيْنَ مَا يُعْلَقُ كَهَذِهِ الْآيَةِ فِيجُوزُ، فَالزَّمَخْشَرِيُّ نَحَا نَحْوَهُمْ عَلَى قَوْلِهِمْ. وَإِذَا جَعَلْنَا { أَيُّ الْجَزْبَيْنِ } مُوَصُولَةً جَازَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَيْضًا كَمَا جَازَ إِسْنَادُهُ إِلَيْهِ فِي الْقِرَاءَةِ قَبْلَهَا.

وَقَرَأَ "لِيُعَلِّمَ" بِضَمِّ الْيَاءِ، وَالْفَاعِلُ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مُحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: لِيُعَلِّمَ اللَّهُ النَّاسَ. وَ { أَيُّ الْجَزْبَيْنِ } فِي مَوْضِعِ الثَّانِي فَقَطْ، إِنْ كَانَتْ عَرْفَانِيَّةً، وَفِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولَيْنِ إِنْ كَانَتْ يَقِينِيَّةً.

(10/21)

قوله: "أَحْصَى" يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه أفعلٌ تفصيلٌ. وهو خبرٌ لـ "أَبْهَمَ"، و "أَبْهَمَ" استفهاميةٌ. وهذه الجملةٌ معلقةٌ للعلم قبلها. و "لِما لَبِثُوا" حالٌ مِنْ "أَمَدًا"، لأنه لو تأخر عنه لكأن نعتاً له. ويجوز أن تكونَ اللامُ على بابها من العلة، أي: لأجل أبو البقاء. ويجوز أن تكونَ زائدةً، و "ما" مفعولةٌ: إمَّا بـ "أَحْصَى" على رأي مَنْ يُعْمَلُ أَفْعَلَ التفضيل في المفعول به، وإمَّا بإضمارِ فعلٍ. و "أَمَدًا" مفعولٌ "لَبِثُوا" أو منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يَدُلُّ عليه أَفْعَلَ عند الجمهور، أو منصوبٌ بنفسِ أَفْعَلَ عند مَنْ يَرِي ذلك.

والوجه الثاني: أن يكونَ "أَحْصَى" فعلاً ماضياً. و "أَمَدًا" مفعولةً، و "لِما لَبِثُوا" متعلقٌ به، أو حالٌ مِنْ "أَمَدًا" أو اللامُ فيه مزيدةٌ، وعلى هذا: فَأَمَدًا منصوبٌ بـ لَبِثُوا. و "ما" مصدريةٌ أو بمعنى الذي. واختارَ الأولَ -أعني كَوْنِ "أَحْصَى" للتفضيل -/ الزجاجُ والتبريزي، واختارَ الثاني أبو علي والزمخشري وابن عطية. قال الزمخشري: "فإن قلت: فما تقول فيمن جعله مِنْ أَفْعَلَ التفضيل؟ قلت: ليس بالوجه السديد، وذلك أن بناءً مِنْ غيرِ الثلاثي ليس بقياس، ونحو "أَعْدَى من الجَرَبِ" و "أفلس من ابنِ المَدْلِقِ" شاذٌّ، والقياسُ على البشَادِ في غير القرآن ممتنعٌ فكيف به؟ ولأنَّ "أَمَدًا": إمَّا أن ينتصبَ بأفْعَلَ ولا يعملُ، وإمَّا أن ينتصبَ بـ "لَبِثُوا" فلا يَسُدُّ عليه المعنى: فإن زعمتَ أني أنصبُه بفعلٍ مضمرٍ كما أضمرَ في قوله:

3129 * وَأَصْرَبَ منا بالسيوف القوانيسا
فقد أبعدت المتناول، حيث أبيت أن يكونَ ["أَحْصَى"] فعلاً ثم رجعت مضطراً إليه".

(10/22)

وناقشه الشيخ قال: "أما دعواه أنه شاذٌ فمذهبُ سيبويه خلافه، وذلك أن أَفْعَلَ فيه ثلاثةٌ مذاهب: الجوازُ مطلقاً، ويُعزى لسيبويه، والمنعُ مطلقاً، وهو مذهب الفارسي، والتفصيل: بين أن تكونَ همزُهُ للتعدية فيمتنع، وبين أن لا تكونَ فيجوز، وهذا ليست العمزة فيه للتعدية. وأما قوله: "أَفْعَلَ لا يعمل" فليس بصحيح لأنه يعملُ في التمييز، و "أَمَدًا" تمييزٌ لا مفعولٌ به، كما تقول: زيدٌ أقطعُ الناسِ سيفاً، وزيدٌ أقطعُ لِلهامِ سيفاً".

قلت: الذي أحوجُ الزمخشريَّ إلى عَدَمِ جَهْلِهِ تمييزاً مع ظهوره في بادئ الرأي عدمُ صحةِ معناه. وذلك أن التمييزَ شرطه في هذا لا باب أن تصحَّ نسبةُ ذلك الوصفِ الذي قبله إليه ويتصفَ به، ألا ترى إلى مثاله في قوله: "زيدٌ أقطعُ الناسِ سيفاً" كيف يصحُّ أن يُسندَ إليه فيقال: زيدٌ قَطَعَ سَيْفَهُ، وسيفه قاطع، إلى غير ذلك. وهنا ليس الإحصاءُ من صفةِ الأمد، ولا تصحُّ نسبته إليه، وإنما هو صفات الحزين، وهو دقيق.

وكان الشيخُ نقل عن أبي البقاء نضبه على التمييز، وأبو البقاء لم يذكر نصبه

على التمييز حال جَعَلَهُ "أَحْصَى" أفعلَ تفصيل، وإنما ذكر ذلك حين ذكر أنه فهل ماضٍ. قال أبو البقاء: "في أحصى وجهان، أحدهما: هو فعلٌ ماضٍ، "وَأَمَدًا" مَفْعُولُهُ، و "لِما لَبِثُوا" نعتٌ له، فُذِمَ فصارَ حالاً أو مفعولاً له، أي: لأجل أُنْهَمَ. وقيل: اللامُ زائدةٌ و "ما" بمعنى الذي، و "أَمَدًا" مفعولٌ "لبثوا" وهو خطأ، وإنما الوجهُ أن يكونَ تمييزاً والتقدير: لما لبثوه. والوجه الثاني: هو اسمٌ و "أَمَدًا" منصوبٌ بفعلٍ دَلَّ عليه الاسمُ "انتهى. فهذا بفعلٍ مقدرٍ، وأنه جعله تمييزاً عن "لبثوا" كما رأيت.

(10/23)

ثم قال الشيخ: "وَأَمَّا قَوْلُهُ "وَأَمَّا قَوْلُهُ "وَأَمَّا أَنْ يُنْصَبَ بِـ "لبثوا" فلا يَسُدُّ عليه المعنى، أي: لا يكون معناه سديداً، فقد ذهب الطبري إلى أنه منصوبٌ بِـ "لبثوا". قال ابن عطية: "وهو غير متجهٍ" انتهى. وقد يتجه: وذلك أنَّ الأمدَ هو الغاية، ويكون عبارة عم المدة من حيث إنَّ المدَّةَ غايةٌ هي أمدُ المدة على الحقيقة، و "ما" بمعنى الذي، و "أَمَدًا" منصوبٌ على إسقاط الحرف، وتقديره: لما لبثوا مِنْ أَمَدٍ، مِنْ مَدَّةٍ، وَيَصِيرُ "مِنْ أَمَدٍ" تفسيراً لما أُنْهَمَ من لفظ "ما" كقوله: {مَا تَسْخُ مِنْ آيَةٍ} {مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ} ولَمَّا سقط الحرف وصل إليه الفعل.

قلت: يكفيه أنَّ مِثْلَ ابنِ عطية جعله غير متجهٍ، وعلى تقدير ذلك فلا يُسَلِّمُ أَنَّ الطبريَّ عنى نصبه لبثوا مفعولاً به بل يجوز أن يكونَ على نصبه تمييزاً كما قاله أبو البقاء.

ثم قال: "وَأَمَّا قَوْلُهُ: "فإن زعمت إلى آخره فتقول: لا يُحْتَاجُ إلى ذلك، لأنَّ لقائل ذلك أن يذهب مذهب الكوفيين في أنه ينصبُ "القوانس" بنفس "أَصْرَبُ" ولذلك جعل بعض النحاة أن "أعلم" ناصبٌ لـ "مَنْ" في قوله: "أَعْلَمُ مَنْ يَصِلُ"، وذلك لأنَّ أَفْعَلَ مضمَّنٌ لمعنى المصدر إذ التقدير: يزيد ضربنا القوانس على صَرَبٍ غيرنا".

قلت: هذا مذهب مرجوح، وأفعلُ التفصيل ضعيفٌ ولذلك قَصَرَ عن الصفة المشبهة باسمِ الفاعلِ، حيث لم يُوَثِّقْ ولم يُثَنَّ ولم يُجْمَع.

(10/24)

وإذا جعلنا "أَحْصَى" اسماً فجَوَّزَ الشيخ في "أي" أن تكونَ الموصولة، و"أَحْصَى" خبرٌ لمبتدأ محذوف هو عائِدُها، وأنَّ الضمَّةَ للبناء على مذهب سيبويه لوجود / شرطِ البناءِ وهو أضافتُها لفظاً، وحذِفُ صدر صلتِها، وهذا إنما يكون على جَعَلِ العِلْمِ بمعنى العرفان، لأنه ليس في الكلام إلا مفعولٌ واحدٌ، وتقديرٌ آخرٌ لا حاجةَ إليه. إلا أنَّ في إسنادِ "عَلِمَ" بمعنى عَرَفَ إلى الله تعالى إشكالاً تقدَّم تحريره في الأنفال وغيرها. وإذا جَعَلْنَاهُ فعلاً امتنع أن تكونَ موصولةً إذ لا وجةَ لبنائها حينئذٍ وهو حسن.

* { تَحْنُ نَقْصُ عَلَيكَ نَبَاهُمْ بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَرِذْنَاهُمْ هَدَى } {

قوله تعالى: {آمَنُوا بِرَبِّهِمْ}: فيه التفاتٌ من التكلم إلى الغيبة إذ لو جاء على تَسْقِ الكلام لقبل: إنهم فِتْيَةٌ آمَنُوا بنا. وقوله: "وَرِذْنَاهُمْ" "وَرَبَطْنَا" التفاتٌ من هذه الْعَيْبَةِ إِلَى التَّكْلَمِ أَيْضًا.

* { وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا لَقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا } {

قوله تعالى: {إِذْ قَامُوا}: منصوبٌ بـ "رَبَطْنَا" والربطُ استعارةٌ لتقوية قلوبهم في ذلك المكانِ الدَّخْصِ.

(10/25)

قوله: "إِذْن" جوابٌ وجزاء، أي: لقد قُلْنَا قولاً شَطَطاً إِنْ دَعَوْنَا مِنْ دُونِهِ إِلَهًا. وَشَطَطاً فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ، يُقَالُ: شَطَطَ شَطَطًا وَشَطُوطًا، أَي: جَارَ وَتَجَاوَرَ حَدَّضَهُ، وَمِنْهُ: يَشْطُ فِي السُّومِ، وَأَشْطُ، أَي: جَاوَزَ الْقَدْرَ. وَشَطَطَ الْمَنْزِلُ: يَعْدُ، مِنْ ذَلِكَ. وَشَطَطَ الْجَارِيَةُ شَطَطًا، طَالَتْ، مِنْ ذَلِكَ. وَفِي انْتِصَابِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، مَذْهَبٌ سَبِيبِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ مِنْ ضَمِيرِ مَصْدَرِ "قُلْنَا". الثَّانِي: نَعَتْ لِمَصْدَرٍ، أَي: قَوْلًا ذَا شَطَطٍ، أَوْ هُوَ الشَّطَطُ نَفْسُهُ مَبَالِغَةٌ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بـ "قُلْنَا" لَتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ.

* { هَآؤُلَآءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا } {

قوله تعالى: {هَآؤُلَآءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا}: يجوز في "قومنا" أن يكون بدلًا أو بيانًا، و"اتَّخَذُوا" هو غيرُ "هؤلاء"، ويجوز أن يكون "قومنا" هو الخبر، و"اتَّخَذُوا: حالًا. و"اتَّخَذَ" يجوزُ أَنْ يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ بِمَعْنَى عَمِلُوا؛ لِأَنَّهُمْ تَحْتَوَاهُ بِأَيْدِيهِمْ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَتَعَدِّبَةً لِاثْنَيْنِ بِمَعْنَى صَيَّرُوا، وَ"مِنْ دُونِهِ" هُوَ الثَّانِي قُدِّمَ، وَ"الْهَةَ" هُوَ الْأَوَّلُ. وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ يَجُوزُ فِي "مِنْ دُونِهِ" أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ "اتَّخَذُوا"، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ حَالًا مِنْ "الْهَةَ" إِذْ لَوْ تَأَخَّرَ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ صَفْوَلُ "الْهَةَ".

قوله: {لَوْلَا يَأْتُونَ} تخصيصٌ فيه معنى الإنكار. و"عليهم"، أي: على عبادتهم أو على اتَّخَذَهُمْ، فَحَذَفَ الْمَصَافُ لِلْعِلْمِ بِهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ لِالتَّخْصِيصِيَّةِ صَفَةً لـ "الْهَةَ" لفساده معنى وصناعة، لأنها جملةٌ طلبيةٌ. فَإِنْ قُلْتَ: أَصْمِرُ قَوْلًا كَقَوْلِهِ:

3130- جاؤوا بِمَدَّقٍ عَلِ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ
لَمْ يَسْعِدْكَ الْمَعْنَى لَفْسَادِ عَلَيْهِ.

(10/26)

* { وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يُعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْوَا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِّن رَّحْمَتِهِ وَيَهَيِّئْ لَكُمْ مِّنْ أَمْرِكُمْ مَّرْفَقًا }

قوله تعالى: {وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ}: "إِذَا" منصوبٌ بمحذوف، أي: وقيل بعضهم لبعض وقت اعتزالهم، وجوّز بعضهم أن تكون "إِذ" للتعليل، أي: فأووا إلى الكهف لا اعتزالكم إياهم، وهو قولٌ مَقُولٌ لَكِنَّهُ لَا يَصِحُّ. قوله: {وَمَا يُعْبُدُونَ} يجوز في "ما" ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون بمعنى الذي، والعائدٌ مقدرٌ، أي: واعتزلتم الذي يعبدونه. و"إلا الله" يجوز فيه أن يكون استثناءً متصلًا، فقد روي أنهم كانوا يعبدون الله ويُشركون به غيره، ومنقطعًا، فقد روي أنهم كانوا يعبدون الأصنام فقط. والمستثنى منه يجوز أن يكون الموصول، وأن يكون عائدَه، والمعنى واحد. والثاني: أنها مصرية، أي: واعتزلتم عبادتكم، أي: تركتموها. و"إلا الله" على حذفٍ مضاف، أي: إلا عبادة الله. وفي الاستثناء الوجهان المتقدمان. الثالث: أنها نافية، وأتته من كلام الله تعالى، وعليه هذا فهذه الجملة معترضة بين أثناة القصة وإليه ذهب الزمخشري. و {إلا الله} استثناءٌ مفرغٌ أخبر الله عن الفتنة أنهم لا يعبدون غيره. وقال أبو البقاء: "والثالث: أنها حرفٌ نفي فيخرج في الاستثناء وجهان، أحدهما: هو منقطعٌ، والثاني: هو متصلٌ، والمعنى: وإذ اعتزلتموهم إلا الله وما يعبدون إلا الله" قلت: فظاهرٌ هذا الكلام: أن الانقطاع والاتصال في الاستثناء مترتبان على القول بكون "ما" نافيةً، وليس الأمر كذلك.

(10/27)

قوله: "مَرْفَقًا" قرأ بكسر الميم وفتح الفاء الجمهور. ونافع وابن عامر بالعكس، وفيهما اختلافٌ بين أهل اللغة، فقيل: هما بمعنى واحد وهو ما يَرْتَفِقُ به، وليس بمصدر. وقيل: هو بالكسر في الميم لليد، وبالفتح للأمر، وقد يُسْتَعْمَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَوْضِعَ الْآخَرِ، حكاه الأزهرى عن ثعلب. وأنشد الفراء جمعاً بين الغتين في الجارحة:

3131- يثُّ أجافي مَرْفَقًا عن مَرْفِقِ

/وقيل: يُسْتَعْمَلَانِ مَعًا فِي الْأَمْرِ وَفِي الْجَارِحَةِ، حكاه الزجاج. وحكى مكى، عن الفراء أنه قال: "لا أعرف في الأمر ولا في اليد ولا في كل شيءٍ إلا كسر الميم".

قلت: وتواتر قراءة نافع والشاميين بِرُدِّ عَلَيْهِ. وأنكر الكسائي كسر الميم في الجارحة، وقال: لا أعرف فيه إلا الفتح وهو عكس قول تلميذه، ولكن خالفه أبو حاتم، وقال: "هو بفتح الميم: الموضع كالمسجد. وقال أبو زيد: هو بفتح الميم حصدرٌ جاء على مَفْعَلٍ" وقال بعضهم: هما لغتان فيما يُرْتَفِقُ به، فأما الجارحة فبكسر الميم فقط. وحكى عن الفراء أنه قال: "أهل الحجاز يقولون: "مَرْفَقًا" بفتح الميم وكسر الفاء فيما ارتفعت به، ويكسرون مَرْفَقَ الإنسان، والعربُ

بعْدُ يَكْسِرُونَ الميمَ منهما جميعاً". وأجاز معاذ فتح الميم والفاء، وهو مصدرٌ
 كالمَصْرَبِ والمَقْتَلِ
 و {مَنْ أَمْرِكُمْ} متعلقٌ بالفعل قبله، و "مَنْ" لابتداء الغاية أو للتعويض. وقيل:
 هي بمعنى بَدَلٍ، قاله ابن الأنباري وأنشد:
 3132- فليت لنا مِنْ ماءِ زمزمِ سَرِيَّةٌ * مُبَرَّدَةٌ بِأَيْتِ عَلَى طَهْيَانِ
 أَي: بَدَلًا. ويجوز أن يكونَ حالًا من "مِرْقَقًا" فيتعلق بمحذوفٍ.

(10/28)

* { وَتَرَى السَّمِينَ إِذَا طَلَعَتْ تَرَاوُرٌ عَن كَهْفِهِمْ دَاتِ الْيَمِينِ وَإِذَا عَرَبَتْ
 تَقْرُضُهُمْ دَاتِ السَّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِّنْهُ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ
 الْمُهْتَدِ وَمَن يُضِلِّ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْسِدًا }

قوله تعالى: {تَرَاوُرٌ}: قرأ ابن عامر "تَرَوُرٌ" بزنة تَحَمُّرٌ، والكوفيون "تَرَاوُرٌ"
 بتخفيف الزاي، والباقون بتثقيلها. فـ "تَرَوُرٌ" بمعنى تميل من الزور وهو المِيلُ،
 وزاره بمعنى مال إليه، وقول الزور: مِيلٌ عن الحق، ومنه الأزور وهو المائل
 بعينه وبغيرها. قال عمر بن أبي ربيعة:

3133- * وَجَنَّبِي خَيْفَةَ الْقَوْمِ أَرَوُرٌ

وقيل: تَرَوُرٌ بمعنى تَقْبِضُ مِنْ أَرَوُرٍ، أي: انقبض. ومنه قول عنترة:

3134- فَارَوُرٌ مِّنْ وَقَعِ الْقَنَا بِلْبَانِهِ * وَشَكَا إِلَيَّ بَعْبَرَةَ وَتَحْمُحُمِ

وقيل: مال. ومثله قول بس-ر بن أبي خازم:

3135- يَوْمٌ بِهَا الْحِدَاةُ مِائَةٌ تَحْلٍ * وَفِيهَا عَن أَبَاتَيْنِ أَرَوْرًا

أَي: مِيلٌ.

وأما "تَرَاوُرٌ" و "تَوَارُرٌ" فأصلهما تَرَاوُرٌ بتاءين، فالكوفيون حذفوا إحدى التائين،
 وغيرهم أدغم، وقد تقدّم تحقيق هذا في "تَظَاهِرُونَ" و "تَسَاءَلُونَ" ونحوهما.
 ومعنى ذلك الميل أيضاً.

وقرأ أبو رجاء والجحدي وابن أبي عبلة وأيوب السُّخْتِيَانِي "تَرَوَاُرٌ" بزنة تَحْمَارٌ.
 وعبد الله وأبو المتوكل "تَرَوَاتِرٌ" بهمزة مكسورة قبل راءٍ مشددة، وأصلها
 "تَرَوَاُرٌ" كقراءة أبي رجاء وَمَنْ مَعَهُ، وإنما كَرِهَ الْجَمْعَ بَيْنِ السَّاكِنِينَ، فأبدل
 الألفَ همزةً على حِدِّ إبدالها في "جَانٌ" و "الصَّالِينَ". وقد تقدّم تحقيقه أول
 هذا التصنيف آخر الفاتحة.

(10/29)

و {إِذَا طَلَعَتْ} معمولٌ لـ "تَرَى" أو لـ "تَرَاوُرٌ"، وكذا {إِذَا عَرَبَتْ} معمولٌ للأول
 أو للثاني وهو "تَقْرُضُهُمْ". والظاهرُ تَمَحُّضُهُ لِلظَرْفِيَّةِ، ويجوزُ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً.
 ومعنى "تَقْرُضُهُمْ" تَقَطُّعُهُمْ لِأَنَّ الْقَرْضَ الْقَطْعُ، مِنَ الْقَطِيعَةِ
 وَالصَّرْمِ. قَالَ ذُو الرِّمَّةِ:

3136- إلى طُعْنٍ يَفْرَضُ أَقْوَارَ مُشْرِفٍ * شِمَالًا، وعن أَيْمَانِهِنَّ الفوارسُ
والقَرْضُ: الْقَطْعُ. وتَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي الْبِقْرَةِ. وقال الفارسي: "معنى تَقْرَضُهُمْ:
تُعْطِيهِمْ مِنْ ضَوْئِهَا شَيْئًا ثُمَّ تَزُولُ سَرِيعًا كَالْقَرْضِ يُسْتَرَدُّ". وقد صُعِفَ قَوْلُهُ
بأنه كان ينبغي أن يُقْرَأَ "تَقْرَضُهُمْ" بضم التاء لأنه مِنْ أَقْرَضَ.
وقرئ "يَقْرَضُهُمْ" بالياء مِنْ تَحْتِ، أي: الكهف، وفيه مخالفةٌ بين الفعلين
وفاعليهما، فالأولى أن يعودَ على الشمسِ ويكونَ كقوله:
3137- * ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالِهَا

وهو قولُ ابنِ كَيْسَانَ.

و"ذات اليمين" و"ذات الشمال" طرفا مكانٍ بمعنى جهةِ اليمينِ وجهةِ
الشمالِ.

قوله: { وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِّنْهُ } جملةٌ حاليةٌ، أي: نفعُ هذا مع اتساعِ مكانِهِمْ، وهو
أهْجُبُ لِحَالِهِمْ، إذ كان ينبغي أن تصيبَهُم الشمسُ لِاتِّسَاعِهِ. والفَجْوَةُ: الْمُتَسَّعُ،
من الفَجَا، وهو تباعدُ ما بين الفَحْدَيْنِ. يقال: رجلٌ أَفْجَى وامرأةٌ فَجْوَاءٌ، وجمع
الفَجْوَةِ فِجَاءٌ كَقَضِصَةٍ وَقِصَاعٍ.

قوله: "ذلك" مبتدأٌ مُشارٌ به إلى جميعِ ما تقدمَ مِنْ حديثِهِمْ. و"من" آياتِ الله
الْخَيْرِ. ويجوز أن يكونَ "ذلك" خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: الأمرُ ذلك. و { مِنْ آيَاتِ
اللَّهِ } حالٌ.

* { وَتَحْسَبُهُمْ آيَاتًا وَهُمْ رُفُودٌ وَتُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلِّبُهُمْ
بَاسِطَ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَكَلِمَاتٍ مِنْهُمْ رُغْبًا
{

(10/30)

قوله تعالى: { أَيَقَاطًا } جمعُ "يَقُظ" بضم القاف، ويُجمع على يَقَاطٍ. وَيَقُظُ
وَأَيَقَاطُ كَعَصَدٍ وَأَعْضَادٍ، وَيَقُظُ وَيَقَاطُ كَرَجُلٍ وَرِجَالٍ. وظاهرُ كلامِ الزمخشري
أنه يقال: "يَقُظ" بالكسر، لأنه قال: "وأيقاظ جمع "يَقُظ" كأثكارٍ في "تَكِد".
وَالْيَقِظَةُ: الانتباهُ ضدُّ النومِ.

والرُّقُودُ: جمع راقِدٍ كقاعِدٍ وفُعودٍ، ولا حاجةً إلى إضمارِ شيءٍ كما قال بعضهم:
إِنَّ التَّقْدِيرَ: لو رَأَيْتَهُمْ لَحَبَسْتَهُمْ أَيَقَاطًا.

قوله: "وتقلِّبُهُمْ" قرأ العامةُ "تُقَلِّبُهُمْ" مضارعاً مسنداً للمعظمِ نفسه. وقرئ
كذلك بالياء مِنْ تَحْتِ، أي: الله أو المَلِكُ. وقرأ الحسن: "يُقَلِّبُهُمْ" بالياء مِنْ
تَحْتِ ساكِنِ القافِ مخفَفَ اللامِ، وفاعلهُ كما تقدَّم: إِيَّا اللّٰهَ أو المَلِكُ. وقرأ
أيضاً "وتقلِّبُهُمْ" بفتح التاء وضمِّ اللامِ مشددةً مصدرَ تَقَلَّبَ، كقوله: "وتَقَلَّبَكَ
فِي السَّاجِدِينَ" ونصبِ الباءِ. وخَرَّجَهُ أبو الفتح على إضمارِ فعلٍ، أي: وتَرَى
تَقَلِّبُهُمْ أو نشاهدُ. ورُوِيَ عنه أيضاً رَفَعَ الباءَ على الابتداءِ، والخَيْرُ الظرفُ بعدهِ.
ويجوز أن يكونَ محذوفاً، أي: أيُّه عَظِيمَةٌ. / وقرأ عكرمةُ "وتقلِّبُهُمْ" بتاءِ التانيثِ
مضارعٌ "قَلَّبَ" مخففاً، وفاعلهُ ضميرُ الملائكةِ المدلولِ عليهم بالسِّيَاقِ.
قوله: "وكَلِّبُهُمْ" العامةُ على ذلك. وقرأ جعفرُ الصادقُ "كَلِّبُهُمْ"، أي: صاحبُ
كَلِّبِهِمْ، كلاينِ وتامرٍ. ونقل أبو عمرُ الزاهدُ غلامُ ثعلبٍ "وكَلِّبُهُمْ" بهمزةٍ

مضمومة اسم فاعلٍ مِنْ كَلَاً يَكْلَأُ: أَي: حَفِظَ يَحْفَظُ.
و "بَاسِطاً" اسْمُ فَاعِلٍ مَاضٍ، وَإِنَّمَا هَمَلَ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ. وَالْكَسَائِيُّ يُعْمِلُهُ
وَيَسْتَشْهَدُ بِالْأَيَّةِ.
وَالْوَضِيعُ: الْبَابُ. وَقِيلَ: الْعَبَّةُ. وَقِيلَ: الصَّعِيدُ وَالتَّرَابُ. وَقِيلَ: الْفَنَاءُ. وَأَنْشَدَ:
3138- بَارِضٍ فِضَاءٍ لَا يُسَدُّ وَصِيدُهَا * عَلِيٍّ وَمَعْرُوفِي بِهَا غَيْرُ مُنْكَرٍ

(10/31)

وَالْعَامَّةُ عَلَى كَسْرِ الْوَاوِ مِنْ {لَوِ اطَّلَعْتَ} عَلَى أَصْلِ التَّقَاةِ السَّاكِنِينَ. وَقَرَأَهَا
مِضْمُومَةً أَبُو جَعْفَرٍ وَشَبِيهَةٌ وَنَافِعٌ وَابْنٌ وَثَابُ وَالْأَعْمَشُ تَشْبِيهًا بِوَاوِ الضَّمِيرِ،
وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ.
قَوْلُهُ: فِرَارًا" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِصْنُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ قَبْلَهُ، لِأَنَّ
التَّوَلَّى وَالْفِرَارَ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِصْدَرًا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، أَي:
فَارًّا، وَتَكُونُ حَالًا مُؤَكَّدَةً، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ.
قَوْلُهُ: "رُعْبًا" مَفْعُولٌ ثَانٍ. وَقِيلَ: تَمْيِيزٌ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ "لَمَلَّتْ" بِالتَّشْدِيدِ
عَلَى التَّكْثِيرِ. وَأَبُو جَعْفَرٍ وَشَبِيهَةٌ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ بِإِدْبَالِ الْهَمْزَةِ بِآءٍ. وَالرُّهْرِيُّ
بِتَخْفِيفِ اللَّامِ وَالْإِدْبَالِ، وَهُوَ إِدْبَالٌ قِيَاسِيٌّ. وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ الرَّعْبُ فِي آلِ
عِمْرَانَ.

* { وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ
بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِئْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ
فَلْيُنْظَرِ أَهْيَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا }

قَوْلُهُ تَعَالَى: { وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ } : الْكَافُ نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَي: كَمَا أَتَمَّنَاهُمْ
تِلْكَ التَّوَمَّةَ كَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ اذْكَارًا بِقُدْرَتِهِ.
وَالْإِشَارَةُ بِ "ذَلِكَ" إِلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ "فَصَرَبْنَا"، أَي: مِثْلَ جَعَلْنَا
إِنَامَتَهُمْ هَذِهِ الْمُدَّةَ الْمَتَطَاوِلَةَ آيَةً جَعَلْنَا بَعَثْنَاهُمْ آيَةً. قَالَهُ الزَّجَاجُ وَالزَّمْخَشَرِيُّ.
قَوْلُهُ: "لِيَتَسَاءَلُوا" اللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْبَعْثِ، فَقِيلَ: هِيَ لِلصَّيْرُورَةِ، لِأَنَّ الْبَعْثَ لَمْ
يَكُنْ لِلتَّسَاؤُلِ. قَالَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا عَلَى بَابِهَا مِنَ السَّبِيَةِ.

(10/32)

قَوْلُهُ: { كَمْ لَبِئْتُمْ } "كَمْ" مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَالْمُمَيَّرُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ:
"بِوَرِقِكُمْ" حَالٌ مِنْ "أَحَدِكُمْ"، أَي: مِصْحَابًا لَهَا، وَمَلْتَبِسًا بِهَا. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو
وَحَمْزَةً وَأَبُو بَكْرٍ يَفْتَحُ الْوَاوِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَالْقَافِ. وَبَاقِي السَّبِيَةِ بِكَسْرِ الرَّاءِ،
وَالْكَسْرُ هُوَ الْأَصْلُ، وَالتَّسْكِينُ تَحْفِيفٌ ك "تَبِقُ" فِي تَبِقُ. وَحَكَى الزَّجَاجُ كَسْرَ
الْوَاوِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَهُوَ تَقْلٌ، وَهَذَا كَمَا يَقَالُ: كَبِدٌ وَكَبْدٌ وَكَبْدٌ.
وَقَرَأَ أَبُو رَجَاءٍ وَابْنُ مَحِيصَنٍ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ بِإِدْغَامِ الْقَافِ. وَاسْتَضَعَفُوهَا مِنْ حَيْثُ
الْجَمْعُ بَيْنَ سَاكِنِينَ عَلَى غَيْرِ حَدِيثِهِمَا وَقَدْ تَقَدَّمَ لَكَ فِي الْمَتَوَاتِرِ مَا يُشْبِهُهُ هَذِهِ

من نحو {فَنِعَمًا} {لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ} وُرُوِي عن ابن محيِصن أَنه أَدَعَمَ كَسِرَ الرَّاءِ فِرَاراً مِمَّا ذَكَرَتْ.
 وقرأ أمير المؤمنين "بوارقكم" اسم فاعل، أي: صاحب وِرَقِ ك "لابن". وقيل:
 هو اسم جمع كجامل وباقر.
 والوَرِقُ: الفِضَّةُ المَضْرُوبَةُ. وقيل: الفضة مطلقاً. ويقال لها: "الرَّقَّةُ" بحذف
 الفاء. وفي الحديث: "في الرَّقَّةِ رُبْعُ العُشْرِ" وجمعت شذوذاً جَمَعَ المذكَرِ
 السالم، قالوا: "حُبُّ الرَّقِيْنِ يَغْطِي أَفْنَ الأَفِينِ".
 قوله: أَيُّهَا أَرْكَى: يجوز في "أَيُّ" أن تكون إستفهاميةً، وأن تكون موصولةً. وقد
 عَرَفَتْ ذلك مِمَّا تَقَدَّمَ لك في قوله: {أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا} فالعمل واحدٌ. ولا بد
 مِنْ حذفِ: "أَيُّ أَهْلِهَا أَرْكَى". وطعاماً: تمييز. وقيل: لا حَذْفَ، والضميرُ على
 الأَطعمة المدلول عليها من السياق.
 قوله: "وَلِيَتَلَطَّفَ" قرأ العامة يسكون لام الأمر، والحسن بكسرها على الأصل.
 وقتيبة الميال "وَلِيَتَلَطَّفَ" مبنياً للمفعول. وأبو جعفر وأبو صالح وقتيبة "ولا
 يَشْعُرْنَ" بفتح الياءِ وضم العين، "أحدٌ" فاعل به.

* {إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْنَا مَبِئَاتٍ لِيُنَازِقْهُمْ جَنَّتِمْ أَوْ يُعِيدُوا فِي مِلَّتِهِمْ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا}

(10/33)

قوله: {إِنَّهُمْ} هذا الضميرُ يجوز أن يعودَ على "أحد" لأنه في معنى الجمع، وأن
 يكونَ عائداً على "أهل" المضاف لضمير المدينة، قاله الزمخشري. ويجوز أن
 يعودَ على قومهم لدلالة السِّيَاقِ عليهم. وقرأ زيد بن علي "يُظْهَرُوا" مبنياً
 للمفعول و "إذن" جوابٌ وجزاؤ، أي: إِنْ ظَهَرُوا فَلَنْ تُفْلِحُوا.

* {وَكَذَلِكَ أَغْتَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَن وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا إِذْ
 يَتَنَزَّعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ فَقَالُوا ابْنُوا عَلَيْهِمْ بُيُوتًا رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا
 عَلَى أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا}

قوله: {وَكَذَلِكَ أَغْتَرْنَا} أي: وكما أتماهم وبَعَثناهم أَغْتَرْنَا، أي: أَطْلَعْنَا. وقد
 تقدَّم الكلامُ على مادة "عثر" في المائدة و "لِيَعْلَمُوا" متعلقٌ بأغْتَرْنَا. والضمير:
 قيل: يعود على مفعول "أغْتَرْنَا" المحذوفِ تقديرُه: أَغْتَرْنَا النَّاسَ. وقيل: يعود
 على أهل الكهف.

قوله: {إِذْ يَتَنَزَّعُونَ} يجوز أن يعملَ فيه "أغْتَرْنَا" أو "لِيَعْلَمُوا" أو لمعنى "حَقُّ"
 أول "وَعَدَ" عند مَنْ "يَتَسَعُ في الطرف. وأما مَنْ لا يَتَسَعُ، فلا يجوز الإخبارُ عن
 الموصولِ قبل تمامِ صِلَتِهِ.

قوله: "بُيُوتًا" يجوز أن مفعولاً به، جمع بُيُوتَةٍ، وأن يكونَ مصدرًا.
 قوله: {رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ قَالَ} يجوز أن يكونَ مِنْ كلامِ الباري تعالى، وأن يكونَ
 من كلامِ المتنازِعِينَ فيهم.
 قوله: "غَلَبُوا" قرأ الثقفى والحسن بضم الغين وكسر اللام.

(10/34)

* { سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَّايَعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةً سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْعَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَتَأْمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تَمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا }

قوله: { سَيَقُولُونَ } : قيل: إنما أتيت بالسين في هذا لأن في الكلام طياً وإدماجاً تقديره: فإذا أحببهم عن سؤالهم عن قصة أهل الكهف فسألهم عددهم فإنهم سيقولون. ولم يأت بها في باقية الأفعال لأنها معطوفة على ما فيه السين فأعطيت حكمه من الاستقبال. وقرأ ابن محيصن "ثلاث" بإدغام التاء المثليثة في تاء التأنيث لقرب محرجيهما، ولأنهما مهموسان، ولأنهما بعد ساكن معتل.

قوله: { رَّايَعُهُمْ كَلْبُهُمْ } الجملة في محل رفع صفة لـ "ثلاثة". قوله: "خمس" قرأ ابن كثير في رواية بفتح الميم، وعي لغه كعشرة. وقرأ ابن محيصن بكسر الخاء والميم، وإدغام التاء في السين، يعني تاء "خمس" في سين "سادسهم" وعي قراءة ثقيلة جداً، تتوالى كسرتان وثلاث سينات، ولا أظن مثل هذا إلا غلطاً على مثله. ورؤي عنه إدغام التنوين في السين من غير عنة. و"ثلاثة" و"خمس" و"سبعة" إخبار لمبتدأ مضمرة، أي: هم ثلاثة، وهم خمس، وهم سبعة. وما بد "ثلاثة" و"خمس" من الجملة صفة لهما، كما تقدم. ولا يجوز أن تكون الجملة حالاً لعدم عامل فيها، ولا يجوز أن يكون التقدير: هؤلاء ثلاثة، وهؤلاء خمس، ويكون العامل اسم الإشارة أو التنبية. قال أبو البقاء: "لأنها إشارة إلى حاضر، ولم يُشيروا إلى حاضر".

(10/35)

قوله: { رَجْمًا بِالْعَيْبِ } فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله؛ يقولون ذلك لأجل الرمي بالعيب. والثاني: أنه في موضع الحال، أي: ظانين. والثالث: أنه منصوب بـ "يقولون" لأنه بمعناه. والرابع: أنه منصوب بمقدّر من لفظه، أي: يرجمون بذلك رَجْمًا.

والرَّجْمُ في الأصل: الرَّمِي بِالرَّجَامِ وهي الحجارَةُ الصَّغَارُ، ثم عُبر به عن الظن. قال زهير:

3139- وما الحربُ إلا ما عَلِمْتُمْ ودُقْتُمْ * وما هو عنها بالحديثِ المرَّجَمِ أي: المَظنُونِ.

قوله: "وتأمنهم" في هذه الواو أوجه أحدها: أنها عاطفة، عطفت عذع الجملة على جملة قوله "هم سبعة" فيكونون قد أخبروا بخبرين، أحدهما: أنهم سبعة رجال على البت. والثاني أن تأمنهم كلبهم، وهذا يؤذن بأن جملة قوله { وَتَأْمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ } من كلام المتنازعين فيهم. الثاني: أن الواو للاستئناف، والله من كلام

الله تعالى أخبر عنهم بذلك. قال هذا القائل: وحيء بالواو لتعطي انقطاع هذا ممّا قبله. الثالث: أنها الواو الداخلة على الصفة تأكيداً، ودلالة على لصق الصفة بالموصوف. وإليه ذهب الزمخشري، وتطره بقوله: {مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ} . وَرَدَّ الشَّيْخُ عَلَيْهِ: بَأَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّحَاةِ لَمْ يَقُلْهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ. الرَّابِعُ: أَنَّ هَذِهِ تُسَمَّى وَآوَ الثَّمَانِيَةِ، وَأَنَّ لُغَةَ قَرِيْشٍ إِذَا عَدُّوا يَقُولُونَ: خَمْسَةَ سِتَّةٍ سَبْعَةَ تِسْعَةَ، يُدْخِلُونَ الْوَآوَ عَلَى عَقْدِ الثَّمَانِيَةِ خَاصَّةً. ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ خَالَوَيْهِ وَأَبُو بَكْرِ رَاوِي عَاصِمٍ. قُلْتُ: وَقَدْ قَالَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا} فِي الزَّمْرِ فَقَالَ: دَخَلْتُ فِي أَبْوَابِ الْجَنَّةِ لِأَنَّهَا ثَمَانِيَةٌ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُجَأْ بِهَا فِي أَبْوَابِ جَهَنَّمَ لِأَنَّهَا سَبْعَةٌ وَسَيَأْتِي هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(10/36)

وُقِرِّي: "كَالْبُهِمِّ"، أَي: صَاحِبُ كَلْبِهِمْ. وَلِهَذَا الْقِرَاءَةُ قَدَّرَ بَعْضُهُمْ فِي قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ: وَثَامُنُهُمْ صَاحِبُ كَلْبِهِمْ. وَثَلَاثَةٌ وَخَمْسَةٌ وَسَبْعَةٌ مِضَافَةٌ لِمَعْدُودٍ مَحْذُوفٍ فَقَدَّرَهُ الشَّيْخُ: ثَلَاثَةٌ أَشْخَاصٌ، قَالَ: "وَإِنَّمَا قَدَّرْنَا أَشْخَاصًا لِأَنَّ رَابِعَهُمْ اسْمٌ فَاعِلٌ أَضِيفَ إِلَى الضَّمِيرِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ رَبَعُهُمْ، أَي: جَعَلَهُمْ أَرْبَعَةً، وَصَيَّرَهُمْ إِلَى هَذَا الْعَدَدِ، فَلَوْ قَدَّرْنَاهُ رَجُلًا اسْتَحَالَ أَنْ يُصَيَّرَ ثَلَاثَةَ رَجَالٍ أَرْبَعَةً لِاخْتِلَافِ الْجَنْسِينَ". وَهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "وَلَا يَعْمَلُ اسْمُ الْفَاعِلِ هُنَا لِأَنَّهُ مَاضٍ". قُلْتُ: يَعْنِي أَنَّ رَابِعَهُمْ فِيمَا مَضَى، فَلَا يَعْمَلُ النَّصْبَ تَقْدِيرًا، وَالْإِضَافَةَ مَحْضَةً. وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ فَإِنَّ الْمَعْنَى عَلَى: يَصِيرُ الْكَلْبُ لَهُمْ أَرْبَعَةً، فَهُوَ نَاصِبٌ تَقْدِيرًا، وَإِنَّمَا عَمِلَ وَهُوَ مَاضٍ لِحَاكِيَةِ الْحَالِ كَبَاسِطٍ.

* { إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا تَسَيَّبْتَ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِي رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا }

قوله تعالى: {إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ}: قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "فِي الْمَسْتَثْنَى مِنْهُ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ أَحَدُهَا: هُوَ مِنَ التَّهْيِي. وَالْمَعْنَى: لَا تَقُولَنَّ: أَفْعَلُ غَدًا، إِلَّا أَنْ يُؤَدِّنَ لَكَ فِي الْقَوْلِ. الثَّانِي: هُوَ مِنْ "فَاعِلٌ"، أَي: لَا تَقُولَنَّ إِنِّي فَاعِلٌ غَدًا حَتَّى تَقْرَنَ بِهِ قَوْلَ "إِنْ شَاءَ اللَّهُ". وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ مَنْقُطٌ. وَمَوْضِعُ "أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ" نَصْبٌ عَلَى وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَالتَّقْدِيرِ: لَا تَقُولَنَّ ذَلِكَ فِي وَقْتٍ إِلَّا وَقْتٌ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، أَي: يَأْدَنُ، فَحَذَفَ الْوَقْتُ وَهُوَ مُرَادٌ. وَالثَّانِي: هُوَ حَالٌ وَالتَّقْدِيرُ: لَا تَقُولَنَّ أَفْعَلُ غَدًا إِلَّا قَائِلًا: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَحَذَفُ الْقَوْلِ كَثِيرٌ، وَجَعَلَ قَوْلَهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ فِي مَعْنَى: إِنْ شَاءَ وَهُوَ مِمَّا حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى. وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ إِلَّا بَأَنَّ يَشَاءَ اللَّهُ، أَي: مُلْتَبَسًا بِقَوْلِ: "إِنْ شَاءَ اللَّهُ".

(10/37)

قلت: قد ردَّ الزمخشريُّ الوجهَ الثاني، فقال: "إِلَّا أَنْ يَشَاءَ" متعلقٌ بالنهي لا بقوله "إِنِّي فاعِلٌ" لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: إِنِّي فاعِلٌ كَذَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ كَانَ مَعْنَاهُ: إِلَّا أَنْ تَعْتَرِضَ مَشِيئَةُ اللَّهِ دُونَ فِعْلِهِ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا مَدْخَلَ فِيهِ لِلنَّهْيِ. قلت: يعني أَنَّ النَّهْيَ عَنْ مِثْلِ هَذَا الْمَعْنَى لَا يَحْسُنُ.
ثم قال: "وَتَعْلُفُهُ بِالنَّهْيِ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: وَلَا تَقُولَنَّ ذَلِكَ الْقَوْلَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ أَنْ تَقُولَهُ بَأَنْ يَأْدَنَ لَكَ فِيهِ. وَالثَّانِي: وَلَا تَقُولَنَّ إِلَّا بَأَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَي: إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، أَي: مَلْتَبَسَا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ قَائِلًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَفِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ "إِلَّا أَنْ يَشَاءَ" فِي مَعْنَى كَلِمَةٍ تَأْيِيدُ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَلَا تَقُولَنَّ أَبَدًا وَنَحْوَهُ: "وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا {وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبَّنَا} لِأَنَّ عَوْدَهُمْ فِي مَلْتَبَسَا مِمَّا لَمْ يَشَأَ اللَّهُ".

وهذا الذي ذكره الزمخشريُّ قد ردَّه ابنُ عطية بعد أن حكاه الطبري وغيره ولم يوضِّح وجه الفساد.
وقال الشيخ: "وإِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ استثناءٌ لا يمكن حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، لِأَنَّهُ يَكُونُ دَاخِلًا تَحْتَ الْقَوْلِ فَيَكُونُ مِنَ الْمَقُولِ، وَلَا يَنْهَاهُ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي فاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، لِأَنَّهُ كَلَامٌ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْهَى عَنْهُ، فَاحْتِجَ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الظَّاهِرِ إِلَى تَقْدِيرٍ. فَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: "فِي الْكَلَامِ حَذْفُ يَفْتَضِيهِ الظَّاهِرُ، وَيَحْسِنُهُ الْإِجَارُ، تَقْدِيرُهُ: إِلَّا أَنْ تَقُولَ: إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، أَوْ إِلَّا أَنْ تَقُولَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَالْمَعْنَى: إِلَّا أَنْ تَذْكَرَ مَشِيئَةَ اللَّهِ، فَلَيْسَ "إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ" مِنَ الْقَوْلِ الَّذِي تَهَى عَنْهُ".

* { وَلَيْتُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَارْدَاوُا تِسْعًا }

(10/38)

قوله: { وَلَيْتُوا فِي كَهْفِهِمْ } ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ { : قَرَأَ الْأَخْوَانُ بِإِضَافَةِ "مِئَةٍ" إِلَى سِنِينَ. وَالْبَاقُونَ بِتَنْوِينِ "مِئَةٍ". فَأَمَّا الْأُولَى فَأَوْقَعُ فِيهَا الْجَمْعَ مَوْقِعَ الْمَفْرَدِ كَقَوْلِهِ: { بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا } قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ يَعْنِي أَنَّهُ أَوْقَعُ "أَعْمَالًا" مَوْقِعَ "عَمَلًا". وَقَدْ أَنْحَى أَبُو حَاتِمٍ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَلَا يُلْتَقَى إِلَيْهِ. وَفِي مَصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ "سِنَّةٌ" بِالْإِفْرَادِ. وَبِهَا قَرَأَ أَبِي. وَقَرَأَ الضَّحَّاكُ "سِنُونَ" بِالْوَاوِ عَلَى أَنَّهَا خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ مَضْمُرٌ، أَي: هِيَ سِنُونَ.

وَأَمَّا الْبَاقُونَ: فَلَمَّا لَمْ يَرَوْا إِضَافَةَ "مِئَةٍ" إِلَى جَمْعِ تَوْنُوا، وَجَعَلُوا "سِنِينَ" بَدَلًا مِنْ "ثَلَاثِ مِئَةٍ" أَوْ عَطَفَ بَيَانًا. وَتَقَلَّ أَبُو الْبَقَاءِ أَنَّهُ بَدَلُ مِنْ "مِئَةٍ" لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْجَمْعِ. وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ "سِنِينَ" فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مَمِيزًا، لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَجِيءُ فِي ضَرُورَةٍ مَعَ إِفْرَادِ التَّمْيِيزِ، كَقَوْلِهِ:

3140- إِذَا عَاشَ الْقَتَى مِئَتَيْنِ عَامًا * [فَقَدْ] ذَهَبَ اللَّذَادَةُ وَالْقَتَاءُ

قوله: "تِسْعًا"، أَي: تِسْعَ سِنِينَ، حَذَفَ الْمُصَنِّعُ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، إِذْ لَا يُقَالُ: عِنْدِي ثَلَاثِ مِئَةٍ دَرَاهِمٍ وَتِسْعَةٌ، إِلَّا وَأَنْتَ تَعْنِي: تِسْعَةٌ دَرَاهِمٍ، وَلَوْ أَرَدْتَ ثِيَابًا وَنَحْوَهَا لَمْ يَجْزُ لِأَنَّهُ الْغَارُ. وَ"تِسْعًا" مَفْعُولٌ بِهِ. وَازْدَادَ: افْتَعَلَ، أَبَدَلْتَ التَّاءَ دَالًا بَعْدَ الزَّايِ، وَكَانَ مُتَعَدِّيًا لِثَنِينَ نَحْوِ: { وَزِدْتَاهُمْ هُدًى } فَلَمَّا بُنِيَ عَلَى الْاِفْتِعَالِ تَقَصَّ وَاحِدًا.

وقرأ الحسن وأبو عمرو في رواية "تَسْعَا" بفتح التاء كعَشْر.

* { قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْتُوا لَهُ عَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ
مِّنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا }

(10/39)

قوله: {أَبْصِرْ بِهِ}: صيغة تعجب بمعنى ما أبصره، على سبيل المجاز، والهَاء لله تعالى. وفي مثل هذا ثلاثة مَذَاهِبَ: الأصحُّ أنه بلفظ الأمر ومعناه الخبر، والباء مزيدة في الفاعل إصلاحاً للفظ. والثاني: أن الفاعل ضمير المصدر. والثالث: أنه ضمير المخاطب، أي: أوقع أيها المخاطب. وقيل: هو أمر حقيقة لا تعجب، وأن الهاء تعود على الهدى المفهوم من الكلام. وقرأ عيسى: "أَسْمَعُ" و"أَبْصَرَ" فعلاً ماضياً، والفاعل الله تعالى، وكذلك الهاء في "به"، أي: أبصر عباده وأسمعهم. قوله: "مِنْ وَلِيٍّ" يجوز أن يكون فاعلاً، وأن يكون مبتدأً. قوله: "وَلَا يُشْرِكُ"، قرأ ابن عامر بالتاء والجزم، أي: ولا تُشْرِكُ أنت أيها الإنسان. والباقون بالياء من تحت ورفع الفعل، أي: ولا يُشْرِكُ الله في حكمه أحداً، فهو نفى مَحْضٌ. وقرأ مجاهد: "وَلَا يُشْرِكُ" بالتاء من تحت والجزم. قال يعقوب: "لا أعرف وجهه". قلت: وجهه أن الفاعل ضمير الإنسان، أُصْمِرَ للعلم به.

والضمير في قوله/ "مالهم" يعود على معاصري رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال ابن عطية: "وتكون الآية اعتراضاً بتهديد". كأنه يعني بالاعتراض أنهم ليسوا ممن سبق لأجلهم، ولا يريد الاعتراض الصناعي.

* { وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْلَقَ قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا }

قوله: {وَاصْبِرْ نَفْسَكَ}: أي: احبسها وتبها، قال أبو ذؤيب: 3141- فصبرت عارفةً لذلك حُرَّة * تَرَسُو إِذِي فَسُ الْجَبَانِ تَطَلَّعُ وقوله: "بالعداة" تقدّم الكلام عليها في الأنعام.

(10/40)

قوله: {وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ} فيه وجهان، أحدهما: أن مفعوله محذوف، تقديره: ولا تعدّ عينك النظر. والثاني: أنه ضمّن معنى ما يتعدّى بـ "عَنْ". قال الزمخشري: "وإنما عدّ بـ "عَنْ" لتضمين "عدا" معنى نبا وعلا في قولك: تبت عنه عينه، وعلت عنه عينه، إذا اقتحمته ولم تعلق به. فإن قلت: أي غرض

في هذا التضمنين؟ وهَلَّا قيل: ولا تَعُدُّهم عيناك، أو: ولا تَعْلُ عيناك عنهم؟ قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى قَدَّ. ألا ترى كيف رَجَعَ المعنى إلى قولك: ولا تَقْتَحِمُهُم عيناك متجاوزتين إلى غيرهم. ونحوه {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ} أي: ولا تُصْمُوها إليها أكليها لها".

ورَدَّه الشيخ: بأنَّ مذهب البصريين أن التضمنين لا ينقاس، وإنما يُصار إليه عند الضرورة. فإذا أمكن الخروج عنه فلا يُصار إليه.

وقرأ الحسن "ولا تُعَدِّ عَيْنَيْكَ" مِنْ أَعْدَى رِباعياً. وقرأ هو وعيسى والأعمش "ولا تُعَدِّ" بالتشديد من عَدَّى يُعَدِّي مُضَعَّفاً، عَدَّاه في الأولى بالهمزة وفي الثانية بالتثنية، كقول النابغة:

3142- فَعَدَّ عَمَّا تَرَى إِذْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ * وَإِنَّمِ الْفُؤُودَ عَلَيَّ عَيْرَاتِي أُجِدُّ
كذا قال الزمخشري وأبو الفضل. ورَدَّ عليهما الشيخ: بأنه لو كان تعدييه في هاتين القراءتين في بالهمزة أو التضعيف لتعدَّى لاثنتين، لأنه قبل ذلك متعدِّ لواحد بنفسه. وقد أقرَّ الزمخشري بذلك حيث قال: "يقال: عَدَّاه إذا جاوزه، وإنما عُدِّي بـ عن لتضمينه معنى علا ونبأ، فحينئذ يكون أفعَل وقَعَل مِمَّا وافقاً المجرد" وهو اعتراض حسن.

قوله: "تريد" جملةٌ حالية. ويجوز أن يكونَ فاعلُ "تريد" المخاطب، أي: تريد أنت. ويجوز أن يكون ضمير العينين، وإنما وُجِدَ لأنهما متلازمان يجوز أن يُخَيَّرَ عنهما خبر الواحد. ومنه قول امرئ القيس:

(10/41)

3143- لِمَنْ رُحْلُوقَةٌ رُلٌّ * بها العَيْنان تَنْهَلُ

وقول الآخر:

3144- وكان في العينين حَبَّ قَرْنُفُلٍ * أو سُنْبُلًا كُجِلَتْ به فانهَلَّتِ
وفيه غير ذلك. زنسبة الإرادة إلى العينين مجازاً. وقال الزمخشري: "الجملة في موضع الحال". قال الشيخ: "وصاحب الحال إن قُدِّرَ "عَيْنَاكَ" فكان يكون التركيب: تريدان". قلت: عَقَل عن القاعدة التي ذكرتها: من من أن الشيتين المتلازمين يجوز أن يُخَيَّرَ عنهما إخبار الواحد. ثم قال: "وإن قُدِّرَ الكاف فمجيء الحال من المجرور بالإضافة مثل هذا فيه إشكال، لاختلاف العامل في الحال وذو الحال. وقد أجاز ذلك بعضهم إذا كان المضاف جزءاً أو كالجزء، وحسن ذلك أن المقصود نهيه هو عليه السلام. وإنما جيءَ بقوله: "عيناك" والمقصود هو لأنهما بهما تكونُ المراعاةُ للشخص والتلفُّتُ له".

قلت: وقد ظهر لي وجهٌ حسنٌ لم أرَ غيري دَكَرَهُ: وهو أن يكون "تَعُدُّ" مُسنداً لضمير المخاطب صلى الله عليه وسلم، و "عيناك" بدلٌ من الضمير بدلٌ بعض من كل. و "تريد" على وَجْهَيْها: مِنْ كونها حالاً مِنْ "عيناك" أو من الضمير في تَعُدُّ. إلا أن في جَعْلِها حالاً من الضمير في "ولا تَعُدُّ" صَعْفاً: من حيث إن مراعاة المبدل منه بعد ذكر البدل قليلٌ جداً تقول: "الجارية حسنها فاتنٌ" ولا يجوز "فاتنة" إلا قليلاً، كقولِه:

3145- فكأنه لِهَقِّ السَّراةِ كأنه ما حاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بسوادِ

فقال: "مُعَيَّنٌ" مراعاةً للهاء في "كأنه"، وكان الفصيحُ أن يقولَ: "مُعَيَّنَانِ" مراعاةً لحاجبِهِ الذي هو البدلُ.

(10/42)

قوله: {أَعْقَلْنَا قَلْبَهُ} العامّة على إسنادِ الفعل لـ "نا" و "قلبه" مفعول به. وقرأ عمر بن عبيد بن فائد وموسى الأسواري بفتح اللام ورفع "قلبه" أسندوا الإغفال إلى القلب. وفيه أوجهٌ. قال ابن جنبي: مَنْ طَنَّنَا غَافِلِينَ عَنْهُ. وقال الزمخشري: "مَنْ حَسِبْنَا قَلْبَهُ غَافِلِينَ، مِنْ أَعْقَلْتُهُ إِذَا وَجَدْتَهُ غَافِلًا. وقال أبو البقاء: "فيه وجهان، أحدهما: وَجَدْنَا قَلْبَهُ مُعْرِضِينَ عَنْهُ. والثاني: أَهْمَلْنَا أَمْرَنَا عَنْ تَذَكُّرِنَا".
قوله: "فُرُطًا" يحتمل أن يكون وصفاً/ على فعل كقولهم: "فرسٌ فُرُطٌ"، أي: متقدّمٌ على الخيل، وكذلك هذا، أي: متقدّمًا للحق. وأن يكون مصدرًا بمعنى التفريط والتضييع، أي: أمره الذي يجب أن يلزم، ويحتمل أن يكون بمعنى الإفراط والإسراف.

* {وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَعِينُوا يُعَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا }

قوله: {وَقُلِ الْحَقُّ}: يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه خبرٌ لمبتدأ مضمير، أي: هذا، أي: القرآن، أو ما سمعتم الحق. الثاني "أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ دلَّ عليه السياق، أي: جاء الحق، كما صرح به في موضع آخر، إلا أن الفعل لا يضم إلا في مواضع تقدّم التنيبه عليها، منها: أَنْ يُجَابَ بِهِ اسْتِفْهَامٌ، أَوْ يُرَدَّ بِهِ نَفْيٌ، أَوْ يَقَعُ فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، لَا يَصْلُحُ إِسْنَادُهُ لِمَا بَعْدَ كَقِرَاءَةِ {يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ} كما سيأتي إن شاء الله تحقيقه في موضعه. الثالث: أنه مبتدأ وخبره الجار بعده.

(10/43)

وقرأ أبو السَّمَّالِ قعنب: "وقلُ الحقُّ" بضم اللام حيث وقع، كأنه إتياعٌ لحركة القاف. وقرأ أيضاً بنصب "الحقِّ". قال صاحب اللوامج: "هو على صفة المصدر المقدّر؛ لأن الفعل يدلُّ على مصدره وإن لم يُدَكَّرْ، فتنبه معرفته كما تنبّه نكرة، وقل القول الحقُّ وتعلّق "من" بمضميرٍ على ذلك. أي: جاء من ربكم" انتهى.
وقرأ الحسن والثقفى بكسر لامٍ الأمر في قوله: "قَلْيُؤْمِنُ"، و "قَلْيُكْفُرُ" وهو الأصل.

قوله: {فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ} يجوز في "من" أن تكون شرطية، وهو الظاهر.

وَأَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً، وَالْفَاءُ لَشَبَّهَ بِالشَّرْطِ. وَفَاعِلٌ "شَاءَ" الظَّاهِرُ أَنَّهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى "مَنْ". وَقِيلَ: ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ، وَبِهِ قَسَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْجَمْهُورُ عَلَى خِلافِهِ.

قوله: {أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا} في محلِّ نصبِ صفةٍ لـ "ناراً". والسُّرَادِقُ: قيل: ما أَحَاطَ بِشَيْءٍ كَالْمَصْرَبِ وَالخِيَاءِ. وَقِيلَ لِلْحَائِطِ الْمَشْتَمَلِ عَلَى شَيْءٍ: سُرَادِقٌ. قاله الهَرَوِيُّ. وَقِيلَ: هُوَ الْحُجْرَةُ تَكُونُ حَوْلَ الْفُسْطَاطِ. وَقِيلَ: هُوَ مَا يُمَدُّ عَلَى صِحْنِ الدَّارِ. وَقِيلَ: كُلُّ بَيْتٍ مِنْ كُرْسُفٍ فَهُوَ سُرَادِقٌ، قَالَ رُوبَةُ: 3146- يَا حَكَمَ بْنَ الْمَنْذَرِ بْنِ الْجَارُودِ * سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودٌ وَيُقَالُ: بَيْتٌ مُسَرَّدَقٌ. قَالَ الشَّاعِرُ:

3147- هُوَ الْمُدْخَلُ النَّعْمَانَ بَيْتاً سَمَاوَهُ * صَدُورُ الْفُيُولِ يَعدُّ بَيْتٌ مُسَرَّدَقٌ وَكَانَ أَبْرُويزَ مَلِكُ الْفَرَسِ قَدْ قَتَلَ النَّعْمَانَ بْنَ الْمَنْذَرِ تَحْتَ أَرْجُلِ الْفَيْلَةِ. وَالْفُيُولُ: جَمْعُ فَيْلٍ. وَفَيْلٌ: السُّرَادِقُ: الدَّهْلِيْزِ. قَالَ الْفَرَزْدَقُ:

3148- تَمَنِّيْتَهُمْ حَتَّى إِذَا مَا لَقِيْتَهُمْ * تَرَكْتُ لَهُمْ قَبْلَ الصَّرَابِ السُّرَادِقَا وَالسُّرَادِقُ: فَارِسِيٌّ مَعْرَبٌ أَصْلُهُ: سَرَادَةٌ، قَالَه الْجَوَالِيقِيُّ، وَقَالَ الرَّاعِبُ: "فَارِسِيٌّ مَعْرَبٌ، وَليْسَ فِي كَلَامِهِمْ اسْمٌ مَفْرُودٌ، ثَلَاثُ حُرُوفِهِ أَلْفٌ بَعْدَهَا حُرُوفَانٌ".

(10/44)

قوله: {وَإِنْ يَسْتَعِينُوا}، أَي: يَطْلُبُوا الْعَوْنَ. وَالْيَاءُ عَنْ وَاوٍ، إِذِ الْأَصْلُ: يَسْتَعُوْثُوا، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِتَصْرِيفِ ذِكْرِ فِي الْفَاتِحَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ: {تَسْتَعِينُ} وَهَذَا لِلْكَلامِ مِنَ الْمَشَاكِلِ وَالتَّجَانُّسِ، وَإِلَّا فَأَيُّ إِغَاثَةٍ لَهُمْ فِي ذَلِكَ؟ أَوْ مِنْ بَابِ التَّهْكِمِ كَقَوْلِهِ:

3149- * فَأُعْتَبُوا بِالصَّيْلَمِ

[وكقوله]:

3150- * تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ صَرَبٌ وَجَيْعٌ

وهو كثير.

و"كالمُهَلِّ" صفةٌ لـ "ماء". والمُهَلُّ: دُرْدِيُّ الزَّيْتِ، وَقِيلَ: مَا أُذِيبَ مِنَ الْجَوَاهِرِ كَالنُّحَاسِ وَالرِّصَاصِ. وَالْمُهَلُّ بِفَتْحَتَيْنِ: التَّوَدَّةُ وَالْوَقَارُ. قَالَ: {قَمَهَلِ الْكَافِرِينَ}. قوله: {يَشْوِي الْوَجُوهَ} يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجَمْلَةُ صِفَةً ثَانِيَةً، أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ "ماء" لِأَنَّهُ تَخَصَّصَ بِالْوَصْفِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنَ الْجَارِّ وَهُوَ الْكَافُ. وَالشَّيْءُ: الْإِنْصَاحُ بِالنَّارِ مِنْ غَيْرِ مَرَقَةٍ تَكُونُ مَعَ ذَلِكَ الشَّيْءِ الْمَشْوِيِّ. قوله: {يُنَسِّ السَّرَابُ} الْمَخْصُوصُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: هُوَ، أَي: ذَلِكَ الْمَاءُ الْمَسْتَعَاثُ بِهِ.

قوله: {وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا} "سَاءَتْ" هُنَا مُتَصَرِّفَةٌ عَلَى بَابِهَا. وَفَاعِلُهَا ضَمِيرُ النَّارِ. وَمُرْتَفَقًا تَمْيِيزٌ مَنْقُولٌ مِنَ الْفَاعِلِيَّةِ، أَي: سَاءَ وَقَبِحَ مُرْتَفَقًا. وَالْمُرْتَفَقُ: الْمُتَّكَا. وَقِيلَ: الْمَنْزَلُ، وَقِيلَ: هُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْارْتِفَاقِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْمَقَابَلَةِ أَيْضًا كَقَوْلِهِ فِي وَصْفِ الْجَنَّةِ بَعْدُ: "وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا"، وَإِلَّا فَأَيُّ ارْتِفَاقٍ فِي النَّارِ؟ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِهِ:

3151- إِنِّي أَرِقْتُ فَبِتُّ اللَّيْلَ مُرْتَفَقًا * كَأَنَّ عَيْنِي فِيهَا الصَّابُ مَدْبُوحٌ

يعني من باب التهكم.

* { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا }

(10/45)

قوله: { إِنَّا لَا نُضِيعُ } : يجوزُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ { إِنَّ الَّذِينَ } والرابطُ: إمَّا تَكْرُرُ الظاهرُ بمعناه، وهو قولُ الأَخفش، ومثله في الصلوة / جائز. ويجوز أن يَكُونَ الرابطُ محذوفاً، أي: منهم/ ويجوز أن يَكُونَ الرابطُ العمومُ، ويجوز أن يَكُونَ الخبرُ قوله: { أَوْلَآئِكَ لَهُمْ جَنَاتٌ }، وَيَكُونَ قوله: { إِنَّا لَا نُضِيعُ } اعتراضاً. قال ابن عطية: ونحوه في الاعتراض قوله:
3152- إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ أَلْبَسَهُ * سِرْبَالٍ مُلْكٍ بِهِ تُرْجِي الْخَوَاتِيمُ
قال الشيخ: "ولا يتعينُ أن يَكُونَ " إِنَّ اللَّهَ أَلْبَسَهُ " اعتراضاً لجوازِ أَنْ يَكُونَ خبراً عن " إِنَّ الْخَلِيفَةَ ". قلت: وابن عطية لم يَجْعَلْ ذلك متعيناً بذلك هو نحوه في أحد الجائزين فيه. ويجوز أن تكون الجملةتان - أعني قوله { إِنَّا لَا نُضِيعُ } وقوله { أَوْلَآئِكَ لَهُمْ جَنَاتٌ } - خَبَرَيْنِ لـ " إِنَّ " عند مَنْ يرى جوازَ ذلك، أعني تعدد الخبر، وإن لم يَكُنَا في معنى خبر واحد.
وقرأ الثقفى " لا نُضِيعُ " بالتشديد، عَدَّاه بالتشديد كما عَدَّاه الجمهورُ بالهمزة.

* { أَوْلَآئِكَ لَهُمْ جَنَاتٌ عَدْنٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُخَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّنْ سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِنِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا }

قوله: { مِنْ أَسَاوِرَ } : في " مِنْ " هذه أربعة أوجه، أحدها: أنَّها للابتداء. والاثني: أنها للتعويض. والثالث: أنها لبيان الجنس، لئِي: بِشَيْئاً مِنْ أَسَاوِرَ. والرابع: أنها زائدة عند الأَخفش، ويَدُلُّ عليه قوله: { وَخُلُوعاً أَسَاوِرَ } ذكر هذه الثلاثة الأخيرة أبو البقاء.

وَأَسَاوِرَ جَمْعُ أَسْوِرَةٍ، وَأَسْوِرَةٍ جَمْعُ سِوَارٍ، كَجِمَارٍ وَأَحْمِرَةٍ، فَهْ جَمْعُ الْجَمْعِ. جَمْعُ أَسْوَارٍ. وَأَنْشَدَ:
3153- وَاللَّهِ لَوْلَا صَبِيئُهُ صِغَارٌ * كَأَتْمَا وَجُوهُهُمْ أَفْمَارٌ

(10/46)

- أَخَافُ أَنْ يُصِيبَهُمْ إِقْتَارٌ * أَوْ لَاطِمٌ لَيْسَ لَهُ إِسْوَارٌ
- لَمَّا رَأَى مَلِكٌ جَبَّارٌ * بِيَابِهِ مَا طَلَعَ النَّعَارُ
وقال أبو عبيدة: "هو جمعُ "إسوار" على حذف الزيادة، وأصله أساويرُ.
وقرأ أبان بن عاصم "أَسْوِرَةَ" جمعُ سِوَارٍ وَسِتَاتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الزخرف عاتان القراءتان في المتواتر، وهناك أذكر إن شاء الله تعالى الفرق.

وَالسُّوَارُ يُجْمَعُ فِي الْقَلَّةِ عَلَى "أَسْوَرَةٍ" وَفِي الْكثْرَةِ عَلَى "سُورٍ" بِسُكُونِ الْوَاوِ، وَأَصْلُهَا كَقُدْلٍ وَحُمْرٍ، وَإِنَّمَا سُكِّنَتْ لِأَجْلِ حَرْفِ الْعَلَةِ. وَقَدْ يُصَمُّ فِي الضَّرُورَةِ، وَقَالَ:

3154- عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبْدُ * دُو فِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورُ
وَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: السُّوَارُ مَا جُعِلَ فِي الدَّرَاعِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ نُحَاسٍ، فَإِنْ كَانَ مِنْ عَاجٍ فَهُوَ قُلْبٌ.
قوله: {مِنْ ذَهَبٍ} يجوز أن تكون للبيان، وأنها تكون للتبويض. ويجوز أن تتعلق بمحذوفٍ صفةً لأساورٍ فموضعه جر، وأن تتعلق بنفس "يُحْلَوْنَ" فموضعها نصب.

قوله: {وَيَلْبَسُونَ} عطْفٌ عَلَى "يُحْلَوْنَ". وَبُنِيَ الْفِعْلُ فِي التَّحْلِيَةِ لِلْمَفْعُولِ إِبْدَانًا بِكَرَامَتِهِمْ، وَأَنَّ غَيْرَهُمْ يَفْعَلُ لَهُمْ ذَلِكَ وَيُرَبِّتُهُمْ بِهِ، كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ.
3155- عِرَائِرٌ فِي كِنٍّ وَصَوْنٍ وَنَعْمَةٍ * يُحْلَيْنَ بِأَفْوَتًا وَيَهْدِرًا مُفَقِّرًا
يُخْلَفُ اللَّيْسُ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يَتَعَاطَاهُ بِنَفْسِهِ. وَقُدِّمَ التَّحْلِيَةُ عَلَى اللَّيْسِ لِأَنَّهُ أَشْهَى لِلنَّفْسِ.

وقرأ أبان بن عاصم "وَيَلْبَسُونَ" بكسر الباء.
قوله: {مَنْ سُنْدُسٌ وَإِسْتَبْرَقٌ} "مِنْ" لبيان الجنس وهي نعتٌ لثياب.
وَالسُّنْدُسُ: مَا رَقَّ مِنَ الدَّبِيحِ. وَالإِسْتَبْرَقُ: مَا غَلِظَ مِنْهُ وَهُمَا جَمْعُ سُنْدُسَةٍ وَإِسْتَبْرَقَةٍ. وَقِيلَ: لَيْسَ جَمْعَيْنِ. وَهَلْ "إِسْتَبْرَقٌ" عَرَبِيٌّ الْأَصْلُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْبَرِيقِ، أَوْ مَعْرَبٌ أَصْلُهُ اسْتَبْرَه؟ خِلَافٌ بَيْنَ اللُّغَوِيِّينَ. وَقِيلَ: الْإِسْتَبْرَقُ اسْمٌ لِلْحَرِيرِ. وَأَنْشَدَ لِلْمَرْقَشِ:

(10/47)

3156- تَرَاهُنَّ يَلْبَسْنَ الْمَشَاعِرَ مَرَّةً * وَإِسْتَبْرَقُ الدَّبِيحُ طَوْرًا لِيَابِهَا
وَهُوَ صَالِحٌ لِمَا تَقَدَّمَ. وَقَالَ ابْنُ بَحْرٍ: "الْإِسْتَبْرَقُ: مَا تُسْجُ بِالذَّهَبِ".
وَوَزْنُ سُنْدُسٍ: فُعْلٌ وَنَوْنُهُ أَصْلِيَّةٌ.

وقرأ ابن محيصن "وَإِسْتَبْرَقُ" بوصول الهمزة وفتح القاف غير منونة. فقال ابن جني: هذا سهوٌ أو كالتسهو". قلت: كأنه زعم أنه منعه الصرف ولا وجه لمنعه، لأن شرطاً منع الاسم الأعجمي أن يكون علماً وهذا اسم جنس. وقد وجهها غيره على أنه جعله فعلاً ماضياً من البريق، واستفعل بمعنى فَعَلَ المجرد نحو: قَرَّ وَاسْتَقَرَّ. وقال الأهوازي في "الإقناع": "وَإِسْتَبْرَقُ بِالْوَصْلِ وَفَتْحِ الْقَافِ حَيْثُ كَانَ لَا يَصْرِفُهُ" فظاهر هذا أنه اسم، وليس بفعل وليس لمنعه وجه، كما تقدم عن ابن جني، وصاحب "اللوامح" لما ذكر وصل الهمزة لم يرد على ذلك، بل تص على بقائه منصرفاً ولم يذكر فتح القاف أيضاً فقال: "ابن محيصن" "وَإِسْتَبْرَقُ" يوصل الهمزة في جميع القرآن، فيجوز أنه حذف الهمزة تخفيفاً على غير قياس، ويجوز أنه جعله عربياً من بَرَقَ يَبْرُقُ بَرِيقًا، ووزنه استفعل، فلما سُمِّيَ بِهِ عَامَلَهُ مَعَامَلَةَ الْفِعْلِ فِي وَصْلِ الْهَمْزَةِ، وَمَعَامَلَةَ الْمَمْتَكِنَةِ مِنَ الْأَسْمَاءِ فِي الصَّرْفِ وَالتَّنْوِينِ، وَأَكْثَرَ التَّفَاسِيرِ عَلَى أَنَّهُ عَرَبِيَّةٌ وَلَيْسَ بِمُسْتَعْرَبٍ، دَخَلَ فِي كَلَامِهِمْ فَاعْرَبُوهُ".

قوله: "مُتَّكِنِينَ" حال والأرائك: جمع أريكة وهي الأسيرة بشرط أن تكون في

الجبال فإن لم تُسَمَّ أَرِيكَةً. وقيل: الأرائكُ: الفُرُش في الجبال أيضاً. وقال
الارغب: "الأريكة: حَجَلَةٌ على سرير، وتسميتها بذلك: إمَّا لكونها في الأرض
مُتَّحِدَةً مِنْ أَرَاكٍ، أو مِنْ كونها مكاناً لقامة في قولهم: أَرَكْ بِالْمَكَانِ أُرُوكًا،
وأصل الأروك الإقامة على رَعِي الأراكِ، ثم تُجَوِّز به في غيره من الإقامات".

(10/48)

وقرأ ابن محيصن: "عَلَّرائك" وذلك: أَنَّهُ تَقَلَّ حركة الهمزة إلى لام التعريف
فالتقى مثلان: لامٌ "على" - فإنَّ أَلْفَهَا حُدِّقَتْ لالتقاء الساكنين - ولَامُ التعريف،
واعتدَّ بحركة النقل فأدغم اللام في اللام، فصار اللفظ كما ترى، ومثله قول
الشاعر:

3157- فما أَصْبَحْتَ عَلَّضُ تَفْسُ بَرِيئُهُ * ولا غَيْرُهَا إِلا سَلِيمَانُ نالها
يريد "على الأرض". وقد تقدَّم قراءةٌ قَرِيبَةٌ مِنْ هذه أَوَّلَ البقرة: بما أُنْزِلُكَ،
أي: أُنْزِلَ إِلَيْكَ.

* { وَاصْرَبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ
وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا رِزْعًا }

قوله: { رَجُلَيْنِ } : قد تقدَّم أَنَّ "صَرَبَ" مع المَثَلِ، يجوز أن يتعدَّى لاثنتين في
سورة البقرة. وقال أبو البقاء: التقدير: مثلاً مَثَلِ رَجُلَيْنِ، و "جَعَلْنَا" تفسيرُ لـ
"مَثَلٌ" فلا موضعَ له، ويجوز أن يكونَ موضعُه نصباً نعتاً لـ "رَجُلَيْنِ" كقولك:
مررت برجلين جُعِلَ لأحدهما جنهُ".

قوله: { وَحَفَفْنَاهُمَا } يقال: حَفَّ بالشيء: طاف به من جميع جوانبه، قال
النايعة:

3158- يَحْفُهُ جَانِبًا نَيْقٌ وَتُبْعُهُ * مِثْلَ الرِجَالِ لَمْ تُكْحَلْ مِنَ الرَّمَدِ
وَحَفَّ بِهِ الْقَوْمُ: صاروا طائفين بجوانبه وحاقته، وَحَفَفْتُهُ بِهِ، أي: جَعَلْتُهُ مُطِيفًا
به.

* { كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمِ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا }

قوله: { كِلْتَا } : قد تقدَّم في السورة قبلها حكمُ "كلتا" وهي مبتدأ، و "آتَتْ"
خبرها. وجاء هنا على الكثير: وهو مراعاةُ لفظها دون معناها.

(10/49)

وقرأ عبد الله - وكذلك هي في مصحفه - "كلا الجنتين" بالتذكير لأنَّ التانيثَ
مجازيٌّ. ثم قرأ "آتَتْ" بالتانيث اعتباراً بلفظ "الجنتين" فهو نظيرُ "طَلَعَ
الشمسُ وأشرقَتْ" وروى الفراء عنه قراءةً أخرى: "كلَّ الجنتين أتى أكله"
أعاد الضمير على لفظه.

قوله: "وَفَجَّرْنَا" العامَّةُ على التشديد وإنما كان كذلك، وهو نهر واحد مبالغٌ فيه. وقرأ يعقوب وعيسى بن عمر بالتخفيف وهي قراءة الأعمش في سورة القمر، والتشديدُ هناك أظهرُ بقوله "عيوناً".
والهامةُ على فتح "نَهْر" وأبو السَّمال والفياض بسكونها.

* { وَكَانَ لَهُ تَمْرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا }

قوله: { وَكَانَ لَهُ تَمْرٌ } : قد تقدّم الكلامُ فيه في الأنعام مستوفى، وتقدّم أن "التَّمْر" بالضم المال. فقال ابن عباس: جميع المال من ذهبٍ وفضةٍ وحيوانٍ وغير ذلك. قال النابغة:

3159- مَهْلًا فِدَاءً لِكَ الْأَقْوَامِ كُلُّهُمْ * وَمَا أُنْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَدٍ

وقيل: هو الذهب والفضة خاصة.

وقرأ أبو رجا "بِتَمْرِهِ" بفتحة وسكون.

قوله: "وهو يحاوره" جملةٌ مُبَيَّنَةٌ إذ لا يَلْتَمُ مِنْ الْقَوْلِ الْمَحَاوِرَةُ؛ إذ المحاورَةُ مراجعةُ الكلامِ مِنْ حَارٍ، رَجَعَ، قال تعالى: {إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَخُورَ} وقال امرؤ القيس:

3160- وَمَالِ الْمَرْءِ إِلَّا كَالشُّهَابِ وَصَوْبِهِ * يَخُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ
ويجوز أن تكونَ حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ أَوْ مِنَ الْمَفْعُولِ.

* { وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَٰذِهِ أَبَدًا }

قوله: { جَنَّتَهُ } :/ إنما أفرد بعد ذِكْرِ التَّشْبِيهِ امْتِثَالًا بِالْوَاحِدِ لِلْعِلْمِ بِالْحَالِ. قال أبو البقاء: "كما اكَتْفِي بِالْوَاحِدِ عَنِ الْجَمْعِ فِي قَوْلِ الْهُدَلِيِّ:
3161- فَالْعَيْنُ بَعْدَهُمْ كَأَنَّ جِدَاقَهَا * سُمِلَتْ بِسَوْكٍ فَهِيَ عُوْرٌ تَدْمَعُ

(10/50)

ولقائل أن يقول: إنما جاز ذلك لأنَّ جمعَ التَّكْسِيرِ يَجْرِي مَجْرَى الْمُؤَنَّثَةِ، فالضمير في "سُمِلَتْ" وفي "فهي" يعود على الجِدَاقِ لا على حَذَقَةٍ واحدة كما تَوَهَّم.

وقال الزمخشري: "فإن قلت: لِمَ أَفْرَدَ الْجَنَّةَ بَعْدَ التَّشْبِيهِ؟ قلت: معناه: ودخل ما هو جنُّه، ماله جنُّه غيرُها، بمعنى: أنه ليس له نصيبٌ في الجنة اليَتِ وَهُدَى المتقون. فما ملكه في الدنيا هو جَنَّتَهُ لا غير، ولم يَقْصِدِ الْجَنَّتَيْنِ وَلَا وَاحِدَةً منهما".

قال الشيخ: "ولا يَتَّصَرُّرُ مَا قَالَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: "وَدَخَلَ جَنَّتَهُ" إِخْبَارٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنَّ هَذَا الْكَافِرَ دَخَلَ جَنَّتَهُ فَلَا بُدَّ أَنْ قَصَدَ فِي الْإِخْبَارِ أَنَّهُ دَخَلَ إِحْدَى جَنَّتَيْهِ إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَدْخُلَهُمَا مَعًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ". قلت: ومتى أَدَّعَى دَخُولَهُمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ يُلْزِمُهُ بِهَذَا الْمُسْتَحِيلِ فِي الْبَدَايَةِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ "وَلَمْ يَقْصِدِ الْجَنَّتَيْنِ وَلَا وَاحِدَةً" مَعْنَاهُ لَمْ يَقْصِدْ تَعْيِينَ مَفْرِدٍ وَلَا مِثْنِي لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الْإِخْبَارَ بِالْدَخُولِ".

وقال أبو البقاء: "إنما أفرَدَ لأنهما جميعاً ملَكُهُ فصارا كالشيء الواحد".
 قول: "وهو ظالمٌ" حالٌ من فاعل "دَحَلَ"، و "لنفسه" مفعولٌ "ظالمٌ" واللام
 مزبدهُ فيه لكون العاملِ فرعاً.
 "قال له صاحبه" يجوزُ أن يكونَ حالاً من الضميرِ في "ظالم"، أي: وهو ظالمٌ
 في حالِ كونه قائلاً، ويجوزُ أن يكونَ مستأنفاً بياناً لسبب الظلمِ، وهو الأحسن.
 قوله: "أن تبید"، أي: تَهْلِك، قال:
 3162- قَلْبُنْ بادِ أهله لِيما كان يُوهَلُ
 ويقال: بادِ ببيدٍ بُيوداً وبيدوداً، مثل "كَيْتُونَة" والعملُ فيها معروفٌ وهو أنه
 حَذِفَتْ إحدى الياءين، ووزنُها فَيَعْلولة.

* { وَمَا أَطْرُقُ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِن رُّدِدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنْقَلَبًا }

(10/51)

قوله: { خَيْرًا مِّنْهَا } : قرأ أبو عمرو والكوفيون "منها" بالإفراد نظراً إلى أقرب
 مذکور، وهو قوله: "جَنَّتِه" وهي في مصاحف العراق دون ميم. والباقون
 "منهما" بالثنائية نظراً إلى الأصل في قوله: "جَنَّتَيْنِ" و "كَلَّتَا الْجَنَّتَيْنِ" وُرْسِمَتْ
 في مصاحف الحرمين والشام بالميم، فكلٌ قد وافق رَسَمَ مصحفه".

* { قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن تُطْفَةِ تُمَّ
 سَوَّكَ رَجُلًا }

قوله: { مِن تُطْفَةِ } : التُّطْفَةُ في الأصل: القطرة من الماء الصافي يقال: تَطَفَ
 يَنْطِفُ، أي: قَطَرَ يَنْطِفِرُ وفي الحديث: "فخِرَجَ ورأسه يَنْطِفُ" وفي رواية:
 يَنْطِفِرُ، وهي مفسَّرة، وأطلق على المَتِيِّ "تُطْفَةُ" تشبيهاً بذلك.
 قوله: "رَجُلًا" فيه وجهان، أحدهما: أنه حال، وجاز ذلك وإن [كان] غير منتقلٍ
 ولا مشتق لأنه جاء بعد "سَوَّكَ" إذ كان مِنَ الجائز أن يُسَوِّيَه غير رجلٍ وهو
 كقولهم: "أَخْلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أطولَ من رجليها" وقول الآخر:
 3163- فجاءت به سَبَطَ العظام كأنما * عِمامته بين الرِّجالِ لواءٌ
 والثاني: أنه مفعولٌ ثانٍ لـ "سَوَّكَ" لتضمُّنِهِ معنى صَيَّرَكَ وجعلَكَ، وهو ظاهرُ
 قول الحوفي.

* { لَّا كُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا }

قوله: { لَّا كُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي } : قرأ ابنُ عامرٍ بإثباتِ الألفِ وصلًا ووقفًا، والباقون
 بحذفِها وصلًا وإثباتِها وقفًا. فالوقفُ وفاقٌ.

(10/52)

والأصل في هذه الكلمة " لكن أنَا " فنقل حركة همزة " أنا " إلى نون " لكن " وحذف الهمزة، فالتقى مِثْلَان فادغم. وهذا أحسن الوجهين في تخریج هذا. وقيل: حذف همزة " أنا " اعتباراً فالتقى المِثْلَان فادغم، وليس بشيءٍ لجزءي الأول على القواعد، فالجماعة جَرُوا على مُفْتَضَى قواعدهم في حذف ألف " أنا " وصلًا وإثباتها وقفًا، وكان تقدّم لك: أن نافعاً يُثبت ألقه وصلًا قبل همزة مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة بتفصيل مذكور في البقرة، وهنا لم يُصادف همزة، فهو على أصله أيضاً، ولو أثبت الألف هنا لكان أقرب من إثبات غيره لأنه أثبت في الوصل في الجملة.

وأما ابنُ عامرٍ، فإنه خرَج عن أصله في الجملة؛ إذ ليس من مذهبه إثبات / هذه الألف وصلًا في موضع ما، وإنما اتبع الرسم. وقد تقدّم أنها لغة تميم أيضاً. وإعراب ذلك: أن يكون " أنا " مبتدأ و " هو " مبتدأ ثانٍ، و " هو " ضمير الشأن، و " الله " مبتدأ ثالث. و " ربي " خبر الثالث، والثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول. والرابط بين الأول وبين خبره الياء في " ربي ". ويجوز أن تكون الجلالة بدلاً من " هو " أو نعتاً أو بياناً إذا جعل " هو " عائداً على ما تقدّم من قوله { بالذي خلقك من تراب } لا على أنه ضمير الشأن، وإن كان أبو البقاء أطلق ذلك، وليس بالبين. ويجوز أن يكون تأكيداً للاسم، وأن يكون فصلاً. ولا يجوز أن يكون ضمير شأن، لأنه حينئذ لا عائداً على اسم " لكن " من هذه الجملة الواقعة خبراً.

وقرأ أبو عمرو " لكنّه " بهاء السكت وقفًا؛ لأن القصد بيان حركة نون " أنا "، فتارةً تُبين بالألف وتارةً بهاء السكت. وعن حاتم الطائي: " هكذا قرّري أته ".

(10/53)

وقال ابنُ عطية عن أبي عمرو: " روى عنه هارون " لكنّه هو الله " بضمير لحي " لكن ". قلت: فظاهر هذا أنه ليس بهاء السكت، بل تكون الهاء ضميراً اسماً كـ " لكن " وما بعدها الخبر. وخرجه الفارسي على وجه غريب: وهو أن تكون " لكنّا " ولكن واسمها وهو " نا "، والأصل: " لكننا " فحذف إحدى النونات نحو: { إنا نحن } وكان حق التركيب أن يكون " ربنا "، { قال: " ولكنه اعتبر المعنى فأفرد ". وهو غريب جداً.

وأما في قراءة العامة: فلا يجوز أن تكون " لكن " مشددةً عاملةً لوقوع الضمير بعدها بصيغة المرفوع.

وقرأ عبدُ الله " لكن أنَا هو " على الأصل من غير نقل ولا إدغام. وروى عنه ابن خالويه " لكن هو الله " بغير " أنا ". وقرئ أيضاً " لكنّا ".

وقال الزمخشري: وحسن ذلك - يعني إثبات الألف في الوصل - وقوع الألف عوضاً من حذف الهمزة. [وقال:] " ونحوه - يعني إدغام نون " لكن " في نون " نا " بعد حذف الهمزة - قول القائل:

3164- وتزمتني بالطرف أي مُدبب * وتقليني لكن إياك لا أقلي
الأصل: لكن أنَا، فنقل وحذف وادغم. قال الشيخ: " ولا يتعين ما قاله في البيت

لجواز أن يكون حذف اسم " لكن "، وحذفه لدليل كثير، وعليه:

3165- فلو كنت صبياً عرفت قرابتي * ولكن رنجي عظيم المشافر

أي: ولكنتك، وكذا هنا: ولكنتي إياك". قلت: لم يدع الزمخشري تعين ذلك في البيت حتى يرد عليه بما ذكره.
ويقرّب من هذا ما حرّجه البصريون في بيت استدل به الكوفيون عليهم في جواز دخول لام الابتداء في خبر "لكن" وهو:
3166- * ولكنتي من حُبها لعميد

(10/54)

فأدخل اللام في خبر "لكن". وحرّجه البصريون على أن الأصل: ولكن إني من حُبها، ثم تقلّ حركة همزة "إني" إلى نون "لكن" بعد حذف الهمزة، وأدغم على ما تقدّم، فلم تدخل اللام إلا في خبر "إن"، هذا على تقدير تسليم صحة الرواية، وإلا فقالوا: إن البيت مصنوع، ولا يعرف له قائل.
والاستدراك من قوله "أكفرت"، كأنه قال لأخيه: أنت كافر؛ لأنه استفهام تقرير، لكنني أنا مؤمن نحو قولك: "زيد غائب لكن عمراً حاضر" لأنه قد يتوهم غيبته عمرو أيضاً.
قوله: {لكن هو الله ربي}؛ قرأ ابن عامر بإثبات الألف وصلًا ووقفًا، والباقون بحذفها وصلًا وإثباتها وقفًا. فالوقف وفاق.
والأصل في هذه الكلمة "لكن أنا" فتقلّ حركة همزة "أنا" إلى نون "لكن" وحذف الهمزة، فالتقى مثلان فأدغم. وهذا أحسن الوجهين في تخريج هذا. وقيل: حذف همزة "أنا" اعتباطاً فالتقى المثلان فأدغم، وليس بشيء لجري الأول على القواعد، فالجماعة جرّوا على مقتضى قواعدهم في حذف ألف "أنا" وصلًا وإثباتها وقفًا، وكان تقدّم لك: أن نافعاً ثبت ألفه وصلًا قبل همزة مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة بتفصيل مذكور في البقرة، وهنا لم يصادف همزة، فهو على أصله أيضاً، ولو أثبت الألف هنا لكان أقرب من إثبات غيره لأنه أثبت في الوصل في الجملة.
وأما ابن عامر، فإنه حرّج عن أصله في الجملة؛ إذ ليس من مذهبه إثبات هذه الألف وصلًا في موضع ما، وإنما اتبع الرسم. وقد تقدّم أنها لغة تميم أيضاً.

(10/55)

وإعراب ذلك: أن يكون "أنا" مبتدأ و "هو" مبتدأ ثان، و "هو" ضمير الشأن، و "الله" مبتدأ ثالث. و "ربي" خبر الثالث، والثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول. والرباط بين الأول وبين خبره الياء في "ربي". ويجوز أن تكون الجلالة بدلاً من "هو" أو نعتاً أو بيانا إذا جعل "هو" عائداً على ما تقدّم من قوله {بالذي خلقك من تراب} لا على أنه ضمير الشأن، وإن كان أبو البقاء أطلق ذلك، وليس بالبين. ويجوز أن يكون تأكيداً للاسم، وأن يكون وصلًا. ولا يجوز أن يكون ضمير شأن، لأنه حينئذ لا عائداً على اسم "لكن" من هذه الجملة الواقعة خبراً.

وقرأ أبو عمرو "لكنَّه" بهاء السكت وفقاً؛ لأن القصد بيان حركة نون "أنا"، فتارةً تُبَيَّنُّ بالألف وتارةً بهاء السكت. وعن حاتم الطائي: "هكذا قَرِي أَنَّهُ". وقال ابن عطية عن أبي عمرو: "رَوَى عنه هارون "لكنَّه هو الله" بضمير لِحَقِّ "لكن". قلت: فظاهر هذا أنه ليس بهاء السكت، بل تكون الهاء ضميراً اسماً كـ "لكن" وما بعدها الخبر. وَخَرَّجَهُ الفارسيُّ على وجهٍ غريبٍ: وهو أَنْ تكونَ "لكنَّنا" ولكنَّ واسمها وهو "نا"، والأصل: "لكنَّنا" فحذف إحدى النونات نحو: {إِنَّا نَحْنُ} وكان حقُّ التَّركيبِ أن يكونَ "ربنا"، { قال: "ولكنه اعتبر المعنى فأفرد". وهو غريب جداً. وأما في قراءة العامة: فلا يجوزُ أَنْ تكونَ "لكنَّ" مشددةً عاملةً لوقوع الضمير بعدها بصيغة المرفوع. وقرأ عبدُ الله "لكنَّ أنا هو" على الأصلِ من غير تَقْلٍ ولا إدغامٍ. ورَوَى عنه ابن خالويه "لكنَّ هو الله" بغير "أنا". وقرئ أيضاً "لكنَّنا". وقال الزمخشري: وحسَّن ذلك -يعني إثبات الألف في الوصل- وقوع الألف عوضاً مِنْ حَذْفِ الهمزة". [وقال:]: "ونحوه -يعني إدغام نون "لكن" في نون "نا" بعد حَذْفِ الهمزة - قولُ القائل:

(10/56)

3164- وتَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ آيٍ مُدْبِئٍ * وَتَقْلِينِي لَكَنَّ إِيَاكَ لَا أَقْلِي
الأصل: لكنَّ أنا، فَتَقْلَ وَحَذَفَ وَأَدْعَم. قال الشيخ: "ولا يتعيَّن ما قاله في البيت لجواز أَنْ يكونَ حَذَفَ اسْمِ "لكنَّ"، وَحَذْفُهُ لدليل كثير، وعليه:
3165- فلو كنت صبيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي * وَلَكَنَّ رَجِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ
أي: ولكنَّك، وكذا هنا: ولكنني إياك". قلت: لم يَدْعِ الزمخشريُّ تَعِيَّنَ ذلك في البيت حتى يَرُدَّ عليه بما ذكره.
ويَقْرُبُ مِنْ هَذَا ما خَرَّجَهُ البصريون في بيتٍ استدل به الكوفيون عليهم في جواز دخول لامِ الابتداء في خبر "لكنَّ" وهو:
3166- * وَلَكَنَّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ
فأدخل اللام في خبر "لكنَّ". وَخَرَّجَهُ البصريون على أن الأصل: ولكنَّ إني مِنْ حُبِّهَا، ثم تَقْلَ حركة همزة "إني" إلى نون "لكن" بعد حذف الهمزة، وأدغم على ما تقدّم، فلم تدخل اللام إلا في خبر "إنَّ"، هذا على تقدير تسليم صحة الرواية، وإلا فقالوا: إنَّ البيت مصنوعٌ، ولا يُعرف له قائلٌ.
والاستدراكُ مِنْ قَوْلِهِ "أَكْفَرْتُ"، كأنه قال لأخيه: أنت كافِرٌ؛ لأنه استفهامٌ تقرير، لكنني أنا مؤمنٌ نحو قولك: "زيدٌ غائبٌ لكنَّ عمراً حاضرٌ" لأنه قد يُتَوَهَّمُ عَيْبُهُ عمرو أيضاً.

* { وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا }

قوله: { وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ } : "لولا" تحضيضة داخله على "قلت" و "إذا" دَخَلْتَ " منصوبٌ بـ "قلت" فُصِّلَ به بين "لولا" وما دَخَلْتَ عليه، ولم يُبَالَ بذلك

لأنه ليس بأجنبي، وقد عَرَفَتْ أَنَّ حرف التحضيض إذا دخل على الماضي كان للتوبيخ.

(10/57)

قوله: {مَا شَاءَ اللَّهُ} يجوزُ في "ما" وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ شرطيةً، فتكونَ في محلِّ نصبٍ مفعولاً مقدمًا وجوباً بـ "شاء" أي: أَيِّ شَيْءٍ شَاءَ اللَّهُ. والجواري محذوف، أي: ما شاء الله كان ووقع. والثاني: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، وفيها حينئذٍ وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ مبتدأةً، وخبرُها محذوفٌ، أي: الذي شاءه الله كائناً وواقعاً. والثاني: أنها خبرٌ مبتدأٌ مضميرٌ تقديرُه: الأمرُ الذي شاءه الله وعلى كلِّ تقديرٍ: فهذه الجملة في محلِّ نصبٍ بالقول.

قوله: {إِلَّا بِاللَّهِ} خبرٌ "لا" التبرئة، والجملة أيضاً منصوبةٌ بالقول، أي: لولا قُلَّتْ هاتينِ الجملتين.

قوله: {إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ} يجوزُ في "أنا" وجهان. أحدهما: أَنْ يكونَ مؤكِّداً لياء المتكلم. والثاني: أنه ضميرُ الفصلِ بين المفعولين. و"أقلُّ" مفعولٌ ثانٍ أو حالٌ بحسبِ الوجهين في الرؤية: هل هي بصريَّةٌ أو علميَّةٌ؟ إلا أنَّك إذا جعلتها بصيَّةً تعيَّن في "أنا" أَنْ تكونَ توكيداً لا فصلاً؛ لأنَّ شرطه أَنْ يقعَ بين مبتدأٍ وخبرٍ، أو ما أصله المبتدأ والخبر.

وقرأ عيسى بن عمر "أقلُّ" بالرفع، وتبعَّين أَنْ يكونَ "أنا" مبتدأً، و"أقلُّ" خبره. والجملة: إمَّا في موضعِ المفعولِ الثاني، وإمَّا في موضعِ الحالِ على ما تقدَّم في الرؤية.

و {مَالاً وَوَلَدًا} تمييز. وجوابُ الشرطِ قوله {فَعَسَى رَبِّي}.

* { فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِّنْ جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ السَّمَاءِ فَنُصِصِحَّ صَعِيدًا زَلَقًا }

(10/58)

قوله: {حُسْبَانًا}: الحُسْبَانُ/ مصدرٌ حَسَبَ الشَّيْءَ يَحْسُبُهُ، أي: أَحْصَاهُ. قال الزجاج: "أي: أَحْصَاهُ. قال الزجاج: "أي عذابَ حُسْبَانٍ، أي: حسابَ ما كسبت يداك". وهو حسن. وقال الراغب: "قيل: معناه ناراً وعذاباً، وإنما هو في الحقيقة ما يُحَاسَبُ عليه فيجَارَى بحسبه" وهذا موافقٌ لما قاله أبو إسحاق، والزمخشري نحا إليه أيضاً، فقال: "والحُسْبَانُ مصدرٌ كالعُفْرانِ والبُطلانِ بمعنى الحساب، أي: مقداراً حَسَبَهُ اللهُ وَقَدَّرَهُ، وهو الحُكْمُ بتخريبها". وقيل: هو جمع حُسْبَانَةٍ وهي السَّهْمُ. وف التفسير: أنها قِطْعٌ مِنْ نَارٍ. وفيه: هي الصواعقُ.

* { أَوْ يُصِصِحَّ مَأْوَاهَا غَوْرًا فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا }

قوله: {أَوْ يُصِيحْ}: عطفُ على "يُرْسِلَ" قال الشيخ: "و" أو يُصِيحْ " عطفُ على قوله: "وَيُرْسِلَ" لَأَنَّ عُورَ الْمَاءِ لَا يَتَسَبَّبُ عِنْمَ الْآفَةِ السَّمَاوِيَّةِ، إِلَّا إِنْ عَنَى بِالْحُسْبَانِ الْقَضَاءَ الْإِلَهِيَّ، فَحِينَئِذٍ يَتَسَبَّبُ عَنْهُ إِصْبَاحُ الْجَنَّةِ صَعِيداً رَلَقاً، أَوْ إِصْبَاحُ مَائِهَا عَوْرًا. وَالرَّلَقُ وَالْعَوْرُ فِي الْأَصْلِ: مُصَدَّرَانِ وَصِيفٌ بِيَهُمَا مِبَالِغَةً. وَالْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ الْغَيْنِ. غَارَ الْمَاءُ يَغُورُ عَوْرًا، غَاضٌ وَذَهَبٌ فِي الْأَرْضِ. وَقَرَأَ الْبَرَجَمِيُّ بِضَمِّ الْغَيْنِ لُغَةً فِي الْمَصْدَرِ. وَقَرَأَتْ طَائِفَةٌ "عُورًا" بِضَمِّ الْغَيْنِ وَالْهَمْزِ وَوَاوٍ سَاكِنَةٍ. وَهُوَ مُصَدَّرٌ أَيْضًا يُقَالُ: غَارَ الْمَاءُ عُورًا مِثْلَ: جَلَسَ جُلُوسًا.

* { وَأَحِيطَ بِتَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِبَةٌ عَلَى غُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا }

قوله: {يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ}: قُرئ "تَقَلَّبُ كَفَّاهُ"، أي: تَتَقَلَّبُ كَفَّاهُ. و"أصبح": يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَلَى بَابِهَا، وَأَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى صَارَ، وَهَذَا كِنَايَةٌ عَنِ النَّدَمِ لِأَنَّ النَّادِمَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

(10/59)

قوله: {عَلَى مَا أَنْفَقَ} يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ "يُقَلِّبُ"، وَإِنَّمَا عُدِّي بِـ "عَلَى" لِأَنَّهُ صُمِّنَ مَعْنَى يَنْدُمُ. وَقَوْلُهُ: "فِيهَا"، أَي: فِي عِمَارَتِهَا. وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلِ "يُقَلِّبُ"، أَي: مُتَحَسِّرًا. كَذَا قَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ. وَهُوَ تَفْسِيرٌ مَعْنَى. وَالتَّقْدِيرُ الصَّنَاعِيُّ إِنَّمَا هُوَ كَوْنُ مُطْلَقٍ. قَوْلُهُ: "وَيَقُولُ" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى "يُقَلِّبُ"، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا. * { وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا }

قوله: {وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ}: قَرَأَ الْأَخْوَانُ "يَكُنْ" بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ. وَالباقون مِنْ فَوْقٍ، وَهُمَا وَاضِحَتَانِ؛ إِذِ التَّائِيثُ مُجَازِيٌّ، وَحَسَّنَ التَّذْكَيرَ الْفَصْلُ. قَوْلُهُ: "يَنْصُرُونَهُ" يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ خَبْرًا وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَأَنْ تَكُونَ حَالِيَةً، وَالْخَبْرُ الْجَارُّ الْمُتَقَدِّمُ، وَسَوْغٌ مَجِيءٌ الْحَالِ مِنَ النِّكَرَةِ تَقَدُّمُ النِّفْيِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِـ "فِئَةٌ" إِذَا جَعَلْنَا الْخَيْرَ الْجَارَّ. وَقَالَ: "يَنْصُرُونَهُ" جَمَلًا عَلَى مَعْنَى "فِئَةٌ" لِأَنَّهُمْ فِي قُوَّةِ الْقَوْمِ وَالنِّبَاسِ، وَلَوْ حُمِلَ عَلَى لَفْظِهَا لِأَقْرَدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ

{. وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عِبِلَةَ: "تَنْصُرُهُ" عَلَى الْلفظِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "وَلَوْ كَانَ تَنْصُرُهُ" لَكَانَ عَلَى الْلفظِ". قُلْتُ: قَدْ قُرئَ بِذَلِكَ كَمَا عَرَفْتُ.

* { هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا }

(10/60)

قوله: {هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ}: يجوز أن يكون الكلام تمَّ على قوله "منتصراً" وهذه جملة منقطعة عما قبلها وعلى هذا فيجوز في الكلام أوجه، أحدها: أن يكون "هنالك الولاية" مقدراً بجملة فعلية، فالولاية فاعلٌ بالظرف قبلها، أي: استقرت الولاية لله، و"لله" متعلقٌ بالاستقرار، أو بنفس الظرف لقيامه مقام العامل أو بنفس الولاية، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من "الولاية"، وهذا إنما يتأتى على رأي الأخص من حيث إن الظرف يرفع الفاعل من غير اعتماد. والثاني: أن يكون "هنالك" منصوباً على الظرف متعلقاً بخبر "الولاية" وهو "لله" أو بما تعلق به "لله" أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ منها، والعامل الاستقرار في "لله" عند من يُجيز تقدّم الحال على عاملها المعنوي، أو يتعلق بنفس "الولاية".

والثالث: أن يُجعل "هنالك" هو الخبر، و"لله" فضلة، والعامل فيه ما تقدّم في الوجه الأول.

ويجوز أن يكون "هنالك" من تنمة ما قبلها فلم يتمّ الكلام دونه، وهو معمولٌ لـ "منتصراً"، أي: وما كان منتصراً في الدار الآخرة، و"هنالك" إشارةٌ إليها. وإليه نحا أبو إسحاق. وعلى هذا فيكون الوقف على "هنالك" تاماً، والابتداء بقوله "الولاية لله" فتكون جملةً من مبتدأ وخبر.

والظاهر في "هنالك": أنه على موضوعه من ظرفية المكان كما تقدّم معناه. وتقدّم أن الأخوين يقرآن "الولاية" بالكسر، والفرق بينهما وبين قراءة الباقيين بالفتح في سورة الأنفال فلا معنى لإعادته.

وحكي عن أبي عمرو والأصمعي أن كسر الواو هنا لحن. قال: لأنّ فعالة إنما تجيء فيما كان صنعة أو معنى متقلداً، وليس هناك تولى أمور.

(10/61)

قوله: "الحق" قرأ أبو عمرو والكسائي برفع "الحق" والباقون بجره، والرفع من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه صفةٌ للولاية. الثاني: أنه خيرٌ مبتدأ مضمّر، أي: هو، أي: ما أوحينا إليك. الثالث: أنه مبتدأ، وخبره مضمّر، أي: الحق ذلك. وهو ما قلناه.

والجر على أنه صفةٌ للجلالة الكريمة.

وقرأ زيد بن عجل وأبو حيوة وعمرو بن عبيد ويعقوب "الحق" نصباً على المصدر المؤكّد لمضمون الجملة كقولك: هذا عبدُ الله الحق لا الباطل.

قوله: "عقباً" عاصمٌ وحمزةٌ بسكونِ القاف، والباقون بضمها. فقيل: لغتان كالفُدس والقُدس. وقيل: الأصل الضمُّ، والسكونُ تخفيفٌ. وقيل: بالعكس كالعُسر واليُسْر، وهو عكسٌ معهود اللّغة. ونصبها ونصب "نواباً" و"أملاً" على التمييز لأفعال التفضيل قبلها. ونقل الزمخشري أنه قرئ "عقبى" بالألف وهي مصدرٌ أيضاً كبُشْرى، وُثْرَى عن عاصم.

* { وَاصْرِبْ لَهُمْ مَثَلِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا آتَىٰ نُزُلُهَا مِنْ السَّمَاءِ فَآخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا }

قوله: { كَمَا آتَىٰ } : فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكونَ خبرَ مبتدأ مضمرة، فقدَّره ابنُ عطية هي: أي: الحياة الدنيا. والثاني: أنه متعلقٌ بمعنى المصدر، أي: ضراباً كماء. قاله الحوفي. وهذا بناءٌ منهما على أن "صَرَبَ" هذه متعديةٌ لواحدٍ فقط. والثالث: أنه في موضعِ المفعول الثاني لـ "اصْرِبْ" لأنها بمعنى صَيَّرَ. وقد تقدَّم.

قال الشيخ بعدما نقل قولِي ابن عطية والحوفي: "وأقول: إنَّ "كماء" في موضعِ المفعول الثاني لقوله "واصْرِبْ"، أي: وصَيَّرَ لهم مَثَلِ الحياة، أي: صفتها شبهَ ماء". قلت: وهذا قد سبقه إليه أبو البقاء. و"أَنْزَلْنَاهُ" صفةٌ لـ "ماء".

(10/62)

قوله: { فَآخْتَلَطَ بِهِ } يجوز في هذه الباءِ وجهان أحدهما: أن تكونَ سببيةً. الثاني: أن تكونَ معديةً. قاله الزمخشري: "فالتفَّ بسببه وتكاثف حتى خالط بعضه بعضاً. وقيل: تجع الماء في النبات حتى رويَ وَرَفَّ رَفِيفًا. وكان حقُّ اللفظِ على هذا التفسير: فاختلط نباتُ الأرضِ. ووجه صحته: أن كلَّ مختلطَيْنِ موصوفٌ كلُّ واحدٍ منهما بصفة الآخر". قوله: { فَاصْبَحَ هَشِيمًا } "أصبح" يجوزُ أن تكونَ على بابها؛ فإنَّ أكثرَ ما يطرُقُ من الآفاتِ صباحاً، كقوله: { فَاصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ } ويجوزُ أن تكونَ بمعنى صار من غيرِ تقييدٍ بصباحٍ كقوله:

3167- أَصْبَحْتُ لِأَحْمِلِ السَّلَاحَ وَلَا * أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَقَرَا

والهشيمُ: واحدُه هَشِيمَةٌ وهو البابس. وقال الزجاج وابن قتيبة: كل ما كان رطباً قيسن. ومنه { كهشيمِ المُحْتَظِرِ } ومنه: هَشَمْتُ الفَتَّ. ويقال: هَشَمَ التَّريْدَ: إذا فَتَّه.

قوله: "تَذْرُوهُ" بالواو. وقرأ عبد الله "تَذْرِيه" من الدَّزِي، ففي لامة لغتان: الواؤُ والياءُ. وقرأ ابنُ عباس "تُذْرِيه" بضم التاء من الإذراء. وهذه تحتمل أن تكونَ من الذُّروِ وأن تكونَ من الدَّزِي. والعامَّةُ على "الرياح" جمعاً. وزيد بن علي والحسن والنخعي في آخرين "الرَّيْحُ" بالإفراد.

* { الْيَمَالُ وَالْبُتُونُ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا }

قوله: { زِينَةُ الْحَيَاةِ } : إنما افرد "زينة" وإن كانت خبراً عن بينين لأنها مصدرٌ، فالتقدير: ذرأ زينة، إذ جعلنا نفسَ المصدرِ مبالغةً؛ إذ بهما تحضُلُ الزينة، أو بمعنى مُرَبِّيَّتَيْنِ. وقرئ شاذاً "زينتا الحياة" على التثنية، وسقطت ألفها لفظاً لالتقاء الساكنين فَيَتَوَهَّمُ أنه قرئ بنصب "زينة الحياة".

(10/63)

* { وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاَهُمْ فَلَمْ نُعَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا }

قوله: { وَيَوْمَ نُسَيِّرُ } "يوم" منصوب بقول مضمرب بعده تقديره: نقول لهم يُسَيِّرُ الجبال: لقد جئتمونا. وقيل: بإضمار أذكر. وقيل: هو معطوف على "عند ربك" فيكون معمولاً لقوله "خير".

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بضمّ التاء وفتح الياء مبنياً للمفعول. "الجبال" بالرفع لقيامه مقام الفاعل، وَحَدَفَ الفاعلَ لِلْعِلْمِ به وهو الله، أو مَنْ يَأْمُرُهُ من الملائكة. وهذه القراءة موافقة لما اتفق عليه في قوله { وَسَيَّرَتِ الْجِبَالَ } ويؤيدها قراءة عبد الله هنا { وَسَيَّرَتِ الْجِبَالَ } فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول.

والباقون "نُسَيِّر" بنون العظمة، والياء مكسورة من "سَيَّر" بالتحديد؛ "الجبال" بالنصب على المفعول به، وهذه القراءة مناسبة لما بعدها من قوله { وَحَشَرْنَاَهُمْ فَلَمْ نُعَادِرْ }.

وقا الحسن كقراءة ابن كثير ومن دكر معه إلا أنه بالياء من تحت لأن التانيث مجازي. وقرأ ابن محيصن، ورواها محبوب عن أبي عمرو: "تَسَيِّر" بفتح التاء من فوق ساكن إياء من سارت تسيير، و "الجبال" بالرفع على الفاعلية. قوله: { وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً } "بارزة" حال؛ إذ الرؤية بصرية. وقرأ عيسى "وترى الأرض" مبنياً للمفعول، و "الأرض" قائمه مقام الفاعل.

(10/64)

قوله: "وَحَشَرْنَاَهُمْ" فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه ماض مُراد به، المستقبل، أي: وَتَحَشُرُهُمْ، وكذلك { وَعُرِضُوا } { وَوُضِعَ الْكِتَابُ } والثاني: أن تكون الواو للحال، والجملة في محل النصب، أي: نفعل التسيير في حال حشرهم ليشاهدوا تلك الأموال. والثالث: قال الزمخشري: "فإن قلت: لِمَ جِيءَ بِـ" حَشَرْنَاَهُمْ " ماضياً بعد "نُسَيِّر" و "تَرَى"؟ قلت: للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير وقبل البروز ليعاينوا تلك الأهوال العظام، كأنه قيل: وحشرناهم قبل ذلك".

قال الشيخ: "والأولى أن تكون الواو للحال" فَذَكَرَ نحواً مما قَدَّمْتُهُ. قوله: "فلم نغادر" عطف على "حَشَرْنَاَهُمْ" فإنه ماض معنى. والمغادرة هنا: بمعن العذر وهو الترك، أي: فلم نترك. وعدير الماء من ذلك لأن السيل غادره، أي: تركه فلم يحثه أو ترك فيه الماء، ويجمع على "عُدُر" و "عُدْران" كَرغيف ورغفان، واستعذر العدير: صار فيه الماء. والعديرة: الشعر الذي ترك حتى طال. والجنع عداير. قال امرؤ القيس:

3168- عدايره مُسْتَشْرَاثٌ إِلَى الْعُلَا *
وقرأ قتادة "فلم نغادر" بالتاء من فوق، والفاعل ضمير الأرض، أو العذرة

المفهومة من السياق. وأبان "يُعَادِرُ" مبنياً للمفعول، "أَحَدٌ" بالرفع. والضحاك: "تُعَدِرُ" بضم النون وسكون العين وكسر الدالِ مِنْ "أَعْدَرَ" بمعنى عَدَرَ.

* { وَعَرَضُوا عَلَيَّ رَبِّكَ صَفًّا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ بَلْ رَعَمْتُمْ أَلَّنَ تَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا }

(10/65)

قوله: { صَفًّا }؛ حالٌ من مرفوع "عَرَضُوا" وأصله المصدرية. يُقال منه: صَفَّ يَصِفُّ صَفًّا، ثم يُطْلَقُ على الجماعة المُصْطَفَيْنِ. وَاخْتَلَفَ هنا في "صَفًّا": هل هو مفردٌ وقع مَوْعِدَ الجَمْعِ، إذ المرادُ صَفُوفًا، وَيَدُلُّ عليه الحديث الصحيح: "يَجْمَعُ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ صُفُوفًا". وفي حديث آخر: "أهل الجنة مئةٌ وعشرون صَفًّا، أنتم منهم ثمانون". وقيل: تَمَّ حَذْفُ، أي: صَفًّا صَفًّا. ومثله قوله في موضع: { وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا } وقال في آخر: { يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا } يريد: صفا صفا، بدليل الآية الأخرى فكذلك هنا. وقيل: بل كلُّ الخلائق يكونون صفاً واحداً، وهو أبلغُ في القُدرة. وأمَّا الحديثان فيحملان على اختلافِ أحوال، لأنه يومٌ طويلٌ كما شهد له بقوله { كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ } فتارةً يكونون فيه صَفًّا واحداً وتارةً صَفُوفًا. قوله: { لَقَدْ جِئْتُمُونَا } على إضمار قول، أي: وَقُلْنَا لهم: كيت وكيت. وتقدّم أن هذا القول هو العاملُ في { وَيَوْمَ نَسِيتُ الْجِبَالَ } ويجوز أن يُضمَر هذا القولُ حالاً من مرفوع "عَرَضُوا"، أي: عَرَضُوا مَقُولًا لهم كذا. قوله: { كَمَا خَلَقْنَاكُمْ }، أي: مجيئاً مُشَبِّهاً لخلقكم الأول جفاً عُرَاةً عُزْلًا، لا مَالٍ ولا ولدٍ معكم. وقال الزمخشري: "لقد بَعَثْنَاكم كما أَنشَأْنَاكم أولَ مرة" فعلى هذين التقديرين، يكونُ نعتاً للمصدرِ المحذوفِ، وعلى رأي سيبويه يكونُ حالاً مِنْ ضميره.

(10/66)

قوله: { أَلَّنَ تَجْعَلَ } "أَنَّ" هي المخففة، وفُصِّلَ بينها وبين خبرها لكونه جملةً متصرفةً غيرَ دعاءٍ بحرفِ النفي. و "لكم" يجوز أن يكونَ مفعولاً ثانياً للجعل بمعنى التصيير. و "مَوْعِدًا" هو الأول. ويجوز أن يكونَ مُعَلِّقًا بالجعل، أو يكونَ حالاً مِنْ "مَوْعِدًا" إذا لم يُجْعَل الجَعْلُ تصبيراً، بل بمعنى لمجرد الإيجاد. و "بل" في قوله: "بل رَعَمْتُمْ" لمجرد الانتقال من غير إبطالٍ.

* { وَوَضَعَ الْكِتَابَ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظِلُّمُ رَبُّكَ أَحَدًا }

قوله: { وَوَضَعَ الْكِتَابُ }؛ العامةُ على بنائه للمفعول. وزيد بن علي بنائه

للفاعل، وهو الله أو المَلَك. و"الكتاب" منصوبٌ مفعولاً به. و"الكتاب" جنسٌ للكتب؛ إذ من المعلوم أنَّ لكلِّ إنسان كتاباً يَخُصُّه. وقد تقدّم الوقفُ على {مَالِ هَذَا الْكِتَابِ} وكيفُ فُصِّلَتْ لَأَمِّ الْجَرِّ مِنْ مَجْرُورِهَا خَطَأً فِي سُورَةِ النِّسَاءِ عِنْدَ {فَمَا لَهَاؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ}. و"لا يَغَادِرُ" جملةٌ/حاليةٌ من "الكتاب". والعاملُ الجارُّ والمجرورُ لقيامه مقامَ الفعل، أو الاستقراءُ الذي تعلق به الحالُ. قوله: "إِلَّا أَحْصَاهَا" فِي مَحَلِّ نَصْبٍ نَعْتًا لِصَغِيرَةٍ وَكَبِيرَةٍ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي؛ لِأَنَّ يُعَادِرُ بِمَعْنَى يَتْرِكُ، وَ"يَتْرِكُ" قَدْ يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ كَقَوْلِهِ:

3169- * فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ.

(10/67)

* {وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَسَخِدُوتُهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا }

قوله: {وَإِذَا قُلْنَا}: أي: اذْكَر. قوله: {كَانَ مِنَ الْجِنِّ} فيه وجهان، أظهرهما: أنه استئنافٌ يفيد التعليلَ جواباً لسؤالٍ مقدَّر. والثاني: أنَّ الجملةَ حاليةٌ، و"قد" معها مرادةٌ. قاله أبو البقاء وليس بالجليِّ. قوله: "فَفَسَقَ" السببيةُ في الفاءِ ظاهرةٌ، تَسَبَّبَ عَنْ كَوْنِهِ مِنَ الْجِنِّ الْفِسْقُ. وقال أبو البقاء: إنما أدخل الفاءَ هنا لِأَنَّ الْمَعْنَى: "إِلَّا إِبْلِيسَ امْتَنَعَ قَفَسَقَ". قلت: إنَّ عَنَى أَنَّ قَوْلَهُ {كَانَ مِنَ الْجِنِّ} وَضِعَ مَوْضِعَ قَوْلِهِ "امْتَنَعَ" فَيُحْتَمَلُ مَع بُعْدِهِ، وَإِنْ عَنَى أَنَّهُ حُذِفَ فِعْلٌ عَطِفَ عَلَيْهِ هَذَا فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِرِسْتَعْنَاءِ عَنْهُ.

قوله: "عَنْ أَمْرٍ" "عَنْ" على بابها من المجاوزة، وهي متعلِّقةٌ بـ "فَسَقَ"، أي: خرج مجاوزاً أَمْرَ رَبِّهِ. وقيل: هي بمعنى الباء، أي: بسببِ أَمْرِهِ، فإنه فَعَّالٌ لِمَا يَرِيدُ.

قوله: "وَذُرِّيَّتَهُ" يجوز في الواو أن تكونَ عاطفةٌ وهو الظاهرُ، وأن تكونَ بمعنى مع. و"مِنْ دُونِي" يجوز تعلُّقه بالاتخاذ، وبمحدوفٍ على أنه صفةٌ لأَوْلِيَاءِ. قوله: {وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ} جملةٌ حاليةٌ مِنْ مَفْعُولِ الْإِتْخَاذِ أَوْ فَاعِلِهِ؛ لِأَنَّ فِيهَا مَصْحَحًا لِكُلِّ مِنَ الْوَجْهَيْنِ وَهُوَ الرَّابِطُ. قوله: "بِئْسَ" الْبَدَلُ إِبْلِيسُ وَذُرِّيَّتُهُ وَ"لِلظَّالِمِينَ" متعلِّقٌ بِمَحْدُوفٍ حَالًا مِنْ "بَدَلًا". وقيل: متعلِّقٌ بِفِعْلِ الدَّمِّ.

* {مَّا أَشْهَدُهُمْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُنْتُمْ تُخَدَّ الْمُضِلِّينَ عَصْدًا }

(10/68)

قوله: { مَا أَشْهَدُهُمْ } : أي: إبليس وذريته، أو ما أشهدت الملائكة فكيف تعبدونهم؟ أو ما أشهدت الكفار فكيف تنسبون إليّ ما لا يليق بجلالي؟ أو ما أشهدت جميع الخلق.

وقرأ أبو جعفر وشيبهه والسختياني في آخرين: "أشهدناهم" على التعظيم. قوله: { وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ } وَوَضَعَ الظَّاهِرُ مَوْضِعَ المَضْمَرِ؛ إذ المراد بِالْمُضِلِّينَ مَنْ نَفَى عَنْهُمْ إِشْهَادَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ، وَإِنَّمَا نَبَّهَ بِذَلِكَ عَلَى وَصْفِهِمُ القَبِيحِ.

وقرأ العامة "كُنْتُ" بضمّ التاء إخباراً عنه تعالى. وقرأ الحسن والجحدري وأبو جعفر بفتحها خطاباً لنبيّنا محمدٍ صلى الله عليه وسلم. وقرأ علي بن أبي طالب رضي الله عنه { مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ } نَوْنِ اسْمِ الفَاعِلِ وَتَصَبَّ بِهِ، إذ المرادُ بِهِ الحَالُ أَوِ الاستِقْبَالُ.

وقرأ عيسى "عَصْدًا" بفتح العين وسكون الصاد، وهو تخفيفٌ شائعٌ كقول تميم: سَنَعُ وَرَجُلٌ فِي: سَنَعٍ وَرَجُلٍ. وقرأ الحسن "عَصْدًا" بالضم والسكون؛ وذلك أنه تَقَلَّ حَرَكَةُ الصَّادِ إِلَى العَيْنِ بَعْدَ سَلْبِ العَيْنِ حَرَكَتَهَا. وعنه أيضاً "عَصْدًا" بفتحيتين و "عَصْدًا" بضميتين. والضحاك "عَصْدًا" بكسر العين وفتح الصاد. وهذه لغاتٌ في هذا الحرفِ.

والعَصْدُ مِنَ الإنسانِ وَغَيْرِهِ مَعْرُوفٌ. وَيُعَبَّرُ بِهِ عَنِ العَوْنِ وَالنصِيرِ فيقال: فلان عَصْدِي. ومنه { سَتَشُدُّ عَصْدَكَ بِأَخِيكَ } أي: سَتَقْوِي نُصْرَتَكَ وَمَعُونَتَكَ.

* { وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا }

قوله: { وَيَوْمَ يَقُولُ } : معمولٌ لـ "اذكر" أي: ويوم نقولُ يجري كيت وكيت. وقرأ حمزة "نقول" بنون العظمة مراعاةً للتكلم في قوله: "ما أشهدتهم" إلى آخره. والباقون بياء العيبة لتقدّم اسم الشريف الظاهر.

(10/69)

قوله: "مَوْبِقًا" مفعولٌ أولٌ للجعل، والثاني الظرفُ المُقَدَّم. ويجوز أن تكون متعديّةً لواحدٍ، فيتعلق الظرفُ بالجعلِ أَوْ بِمَحذُوفٍ عَلَى الحَالِ مِنْ "مَوْبِقًا". وَالْمَوْبِقُ: المَهْلِكُ، يقال: وَبِقَ يَوْبِقُ وَبِقًا، أي: هَلَكَ وَوَبِقَ يَبِقُ وَوَبِقًا أَيضًا: هَلَكَ وَأَوْبَقَهُ ذَنْبُهُ. وعن الفراء: "جَعَلَ اللهُ تَوَابِعَهُمْ هَلَاكًا" فجعل البينَ بمعنى الوصلِ، وليس بظرفٍ كقوله: { لَقَدْ بَقَّعَ بَيْنَكُمْ } في وجه. وعلى هذا فيكون "بينهم" مفعولاً أولاً و "مَوْبِقًا" مفعولاً ثانياً. والمَوْبِقُ هنا: يجوز أن يكون مصدرًا وهو الظاهر. ويجوز أن يكون مكانًا.

* { وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا }

قوله: { مَصْرِفًا } : المَصْرِفُ: المَعْدِلُ. قال الهذلي:

3170- أزهير هل عَنْ شَيْبَةَ مِنْ مَصْرِفٍ * أم لا خُلُودَ لِبَاذِلٍ مِتْكَفٍ
 ويجوز أَنْ يَكُونَ اسْمَ مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ. وَقَالَ أَبُو الْبِقَاءِ: "مَصْرَفًا: أَي انْصِرَافًا،
 لِمَا مَضَارَعُهُ يَفْعَلُ بِالْكَسْرِ مِنَ الصَّحِيحِ، وَقَدْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ اسْمَ مَصْرَفٍ هَذَا
 النُّوعِ مَفْتُوحٌ الْعَيْنِ، وَاسْمَ زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ يَكْسُرُهَا نَحْوُ: الْمَصْرَبِ وَالْمَصْرِبِ.
 وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "مَصْرَفًا" بَفَتْحِ الرَّاءِ جَعَلَهُ مَصْدَرًا؛ لِأَنَّهُ
 مَكْسُورٌ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ فَهُوَ كَالْمَصْرَبِ بِمَعْنَى الصَّرْبِ، وَلَيْتَ أبا الْبِقَاءِ ذَكَرَ
 هَذِهِ الْقِرَاءَةَ وَوَجَّهَهَا بِمَا ذَكَرَهُ قَبْلُ.

* { وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ
 جَدَلًا }

(10/70)

قوله: { مِنْ كُلِّ مَثَلٍ } : يجوز أَنْ يَكُونَ " مِنْ كُلِّ " صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ، وَهُوَ
 مَفْعُولٌ " صَرَّفْنَا "، أَي: صَرَّفْنَا مَثَلًا مِنْ كُلِّ مَثَلٍ. وَجُوزَ أَنْ تَكُونَ " مِنْ " مَزِيدَةً
 عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ وَالْكَوْفِيِّينَ.
 قوله: " جَدَلًا " منصوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ. وَقَوْلُهُ: " أَكْثَرَ شَيْءٍ "، أَي: أَكْثَرَ الْأَشْيَاءِ
 الَّتِي يَتَأْتَى مِنْهَا الْجِدَالُ إِنْ فَصَّلْتَهَا وَاحِدًا وَاحِدًا، يَعْنِي أَنَّ الْإِنْسَانَ أَكْثَرَ جَدَلًا مِنْ
 كُلِّ شَيْءٍ يُجَادَلُ، فَوَضَعَ " شَيْءٍ " مَوْضِعَ الْأَشْيَاءِ. وَهَلْ جُوزَ أَنْ يَكُونَ جَدَلًا
 مَنْقُولًا مِنْ اسْمٍ كَانَ إِذَ الْأَصْلُ: وَكَانَ جَدَلُ الْإِنْسَانِ أَكْثَرَ شَيْءٍ؟ فِيهِ نَظْرٌ.
 وَكَلَامُ أَبِي الْبِقَاءِ مُشْعَبٌ بِجَوَازِهِ فَإِنَّهُ قَالَ: " فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ شَيْئًا هُنَا
 فِي مَعْنَى مُجَادِلٍ؛ لِأَنَّ أَفْعَلَ يُضَافُ إِلَى مَا هُوَ بَعْضٌ لَهُ، وَتَمْيِيزُهُ بِ " جَدَلًا "
 يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْأَكْثَرَ مُجَادَلًا. وَهَذَا مِنْ وَضْعِ الْعَامِّ مَوْضِعَ الْخَاصِّ. وَالثَّانِي: أَنَّ
 فِي الْكُرْمِ مَحْذُوفًا تَقْدِيرُهُ: وَكَانَ جَدَلُ الْإِنْسَانِ أَكْثَرَ شَيْءٍ، ثُمَّ مَيَّزَهُ. فَقَوْلُهُ:
 " تَقْدِيرُهُ: وَكَانَ جَدَلُ الْإِنْسَانِ " يَفِيدُ أَنَّ الْإِنْسَانَ أَكْثَرَ شَيْءٍ، ثُمَّ مَيَّزَهُ. فَقَوْلُهُ:
 تَقْدِيرُهُ: وَكَانَ جَدَلُ الْإِنْسَانِ " يَفِيدُ أَنَّ إِسْنَادَ " كَانَ إِلَى الْجَدَلِ جَائِزٌ إِلَى الْجُمْلَةِ،
 إِلَّا أَنَّهُ مِنْ تَمِيمٍ لِذَلِكَ؛ وَهُوَ أَنْ تَتَجَوَّزَ فَتَجْعَلَ جَدَلًا كَقَوْلِهِمْ: " شِعْرٌ شَاعِرٌ " يَعْنِي
 أَنَّ لَجْدَلَ الْإِنْسَانِ جَدَلًا وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ جَدَلِ سَائِرِ الْأَشْيَاءِ.

* { وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ
 سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا }

قوله: { وَمَا مَنَعَ } : وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي آخِرِ السُّورَةِ قَبْلَهَا. وَقَوْلُهُ: " قُبُلًا " قَدْ تَقَدَّمَ
 خِلَافُ الْقِرَاءَةِ فِيهِ وَتَوْجِيهُ ذَلِكَ.

(10/71)

* { وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَبُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوعًا }

قوله: { لِيُدْحِضُوا } متعلق بـ "بُجَادِلُ" والإدحاض: الإزلاق يقال: أَدْحَضَ قَدَمَهُ، أَي: أَرْلَقَهَا عن موضعها، والإدحاض: الإزلاق يقال: أَدْحَضَ قَدَمَهُ، أَي: أَرْلَقَهَا وَأَرْلَقَهَا عن موضعها. والحجة الداحضة التي لا ثبات لها لزلزلة قَدَمِهَا. والدَّحْضُ: الطينُ لأنه يَزْلُقُ فيه. قال:

3171- أبا مُنذِرٍ رُمَتْ الْوَفَاءَ وَهَيْبَتَهُ * وَجِدْتَ كَمَا حَادَ الْبَعِيرُ الدَّحْضِ

وقال آخر:

3172- وَرَدْتُ وَتَجَى الْبِشْكَرِيَّ جِذَارُهُ * وَحَادَ كَمَا حَادَ الْبَعِيرُ عَنِ الدَّحْضِ

و "مكان دَحْضٌ" مِنْ هَذَا.

قوله: { وَمَا أُنذِرُوا } يجوز في "ما" هذه أَنْ تكونَ مصدريةً، وَأَنْ تكونَ بمعنى الذي والعائد محذوف. وعلى التقديرين فهي عطْفٌ على "آياتي". و "هُزُوعًا" مفعول ثانٍ أو حال. وتقدّم الخلاف في "هُزُوعًا". وتقدّم إعرابُ ما بعد هذه الآية في الأنعام.

* { وَرَبُّكَ الْعَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلًا }

قوله: { بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ } : يجوز في "المَوْعِد" أَنْ يكونَ مصدرًا أو زمانًا أو مكانًا. والمَوْئِلُ: المَرْجِعُ مِنْ وَآلٍ يَبْتَئِلُ، أَي: رَجَعَ، وهو من التأويل. وقال الفراء: "المَوْئِلُ: المَهْجَى، وَالْتَبْتُ نَفْسِي، أَي: تَجَتُّ". قال الأعشى:

3137- وَقَدْ أَحَالِسُ رَبَّ الْبَيْتِ عَقَلْتُهُ * وَقَدْ يُجَادِرُ مِنِّي ثَمَّ مَا يَبْتَئِلُ

أَي: مَا يَبْتَئِلُ. وقال ابن قتيبة: "المَوْئِلُ: المَلْجَأُ". يقال: وَآلٌ فُلَانٌ إِلَى فُلَانٍ يَبْتَئِلُ وَآلًا، وَوُؤُلًا، إِذَا لَجَأَ إِلَيْهِ وَهُوَ هُنَا مَصْدَرٌ.

(10/72)

و "مِنْ دُونِهِ" متعلقٌ بالوَجْدَانِ لأنه متعدُّ لواحدٍ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ "مَوْئِلًا".
وقرأ أبو جعفر "مَوْلًا" بواوٍ مسكورةٍ فقط. والرُّهْرِي: بواوٍ مشددةٍ فقط.
والأوَلَى أقيسُ تخفيفًا.

* { وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا }

قوله: { وَتِلْكَ الْقُرَى } : يجوزُ أَنْ يكونا مبتدأ وخبرًا، و "أهْلَكْنَاهُمْ" حينئذٍ: إمَّا خبرٌ ثانٍ أو حالٌ. ويجوزُ أَنْ تكونَ "تلك" مبتدأ، و "القرى" صفتها أو بيان لها أو بدلٌ منها و "أهْلَكْنَاهَا" الخبرُ. ويجوزُ أَنْ يكونَ "تلك" منصوبَ المحلِّ بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغال.

والضميرُ في "أهْلَكْنَاهُمْ" عائِدٌ على "أهل" المضافِ إلى القرى، إذ التقديرُ: وأهل تلك القرى، فراعى المحذوفَ فأعاد عليه الضميرَ. وتقدّم ذلك في أول

الأعراف،
و {لَمَّا ظَلَمُوا} يَجُؤُ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا، وَأَنْ يَكُونَ ظَرْفًا وَقَدْ عُرِفَ مَا فِيهَا.
قوله: "لِمَهْلِكِهِمْ" قرأ عاصم "مَهْلِكٌ" بفتح الميم، والباقون بضمها، وحفص
بكسر اللام. والباقون بفتحها. فتحصل من ذلك ثلاث قراءات، لعاصم قراءتان:
فتح الميم / مع فتح اللام، وهي رواية أبي بكر عنه. والثانية فتح الميم مع كسر
اللام وهي رواية حفص عنه. والثالثة: ضم الميم وفتح اللام، وهي قراءة
الباقين.
فأما قراءة أبي ف "مَهْلِكٌ" فيها مصدر مضاف لفاعله. وجوز أبو علي أن يكون
مضافاً لمفعوله. وقال: "إِنَّ هَلِكٌ" يتعدى دون همز وأنشد:
3174- وَمَهْمِهِ هَالِكٌ مَنْ تَعَرَّجَا

(10/73)

ف "مَنْ" معمول لـ "هالك" وقد منع الناس ذلك وقالوا: لا دليل في البيت لجواز
أن يكون من باب الصفة المشبهة. والأصل: هالك من تعرجا. ف "مَنْ تَعَرَّجٌ"
فاعل بهالك، ثم أضمر في "هالك" ضمير "مهمه" وبصَبَّ "مَنْ تَعَرَّجٌ" تَصَبَّ
"الوجه" في قولك: "مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ" ثم أضاف الصفة وهي "هالك"
إلى معمولها، فالإضافة من نصب، والنصب من رفع. فهو كقولك: "زيدٌ منطلقٌ
اللسان ومنبسط الكف"، ولولا تقدير النصب لامتنعت الإضافة؛ إذ اسم الفاعل
لا يضاف إلى مرفوعه. وقد يُقال: لا حاجة إلى تقدير النصب، إذ هذا جار مجرى
الصفة المشبهة، والصفة المشبهة تُضاف إلى مرفوعها، إلا أن هذا مبني على
خلاف آخر وهو: هل يقع الموصول في باب الصفة أم لا؟ والصحيح جوازه. قال
الشاعر:

3175- فَعَجَّتْهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنْزِلَةً * وَالطَّيْبِي كُلِّ مَا تَأْتَتْ بِهِ الْأُرُرُ

وقال الهذلي:

3176- أَسِيلَاتٌ أَبْدَانِ دِقَاقٍ خُصُورُهَا * وَثِيْرَاتٌ مَا التَّقَتْ عَلَيْهَا الْمَلَا حِفُّ
وقال الشيخ في قراءة أبي بكر هذه: "إنه زمانٌ" ولم يذكر غيره. وجوز غيره
فيه الزمان والمصدر. وهو عجيب؛ فإنَّ الفعل متى كسرت عين مزارعه
فُتِحَتْ في المَفْعَلِ مراداً به المصدر، وكسرت فيه مراداً به الزمان والمكان،
وكانه اشتبهت عليه بقراءة حفص فإنه بكسر اللام كما تقدّم، فالمَفْعَلُ منه
للزمان والمكان.

وجوز أبو البقاء في قراءته أن يكون المَفْعَلُ فيها مصدرًا. قال: "وسند في
الكسر كالمَرَجِ". وإذا قلنا إنه مصدر فهل هو مضاف لفاعله أو مفعولشه؟
يجيء ما تقدّم في قراءة رفيقه. وتخريج أبي علي واستشهاده بالبيت والرّد
عليه، كل ذلك عائد هنا.

(10/74)

وأما قراءةُ الباقيين فواضحةٌ. و "مُهْلَكٌ" فيها يجوز أن يكونَ مصدرًا مضافاً لمفعوله، وأن يكونَ زماناً، ويَبْعُدُ أن يُرَادَ به المفعولُ، أي: وجَعَلْنَا للشخصِ أو الفريقِ المُهْلِكِ منهم. والمَوْعِدُ: مصدرٌ أو زمان.

* { وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقْبًا }

قوله: {وَإِذْ قَالَ مُوسَى} "إذ" منصوبٌ بـ اذكر، أو وقت قال لفتاه جرى ما قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِنْ خَبْرِهِ.

قوله: "لا أبرح" يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن تكونَ ناقصةً فتحتاج إلى خبر. والثاني: أن تكونَ تامةً فلا تحتاج إليه. فإن كاتبتِ الناقصةَ فيها تخريجان، أحدهما: أن يكونَ الخبرُ محذوفاً للدلالةِ عليه تقديرُه: لا أبرح أسيرٌ حتى أبلغَ، إلا أن حذفتِ الخبرَ في هذا البابِ تصَّ بعضُ التَّحْوِينِ على أنه لا يجوزُ ولو بدليلٍ، إلا في ضرورةِ كقوله:

3177- لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ * يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ
أي: حين ليس في الدنيا مُجِير. والثاني: أن في الكلامِ حذفتِ مضافٍ تقديرُه: لا يَبْرَحُ مسيري حتى أبلغَ، ثم حذف "مسير" وأقيمت الياءُ مقامه، فانقلبتِ مرفوعةً مستترةً بعد أن كانت مخفوضةً المحلِّ بارزةً، وبقي "حتى أبلغ" على حاله هو الخبر.

(10/75)

وقد خَلَطَ الزمخشريُّ هذين الوجهين فجَعَلَهُمَا وَجْهًا وَاحِدًا، ولكن في عبارة حسنةٍ جداً، فقال: "هذين الوجهين فجَعَلَهُمَا وَجْهًا وَاحِدًا، وليكن في عبارة حسنةٍ جداً، فقال: "فإن قلت" "لا أبرح" إن كان بمعنى "لا أُرْوُل" من بَرَحَ المكانَ فقد دلَّ على الإقامة لا على السفر. وإن كان بمعنى "لا أزال" فلا بُدَّ من خير. قلت: هي بمعنى لا أزال، وقد حذفتِ الخبرَ لأنَّ الحالَ والكلامَ معاً يصدَّ لأم عليه: أمَّا الحالُ فلأنها كانت حالَ سَفَرٍ، وأمَّا الكلامُ فإنَّ قوله "حتى أبلغَ" غايةٌ مضروبةٌ تستدعي ما هي غايتهُ له، فلا بد أن يكون المعنى: [لا أبرح أسير حتى أبلغَ. ووجهُ آخرٌ وهو أن يكونَ المعنى:] لا يبرح مسيري حتى أبلغَ على أن "حتى أبلغ" هو الخبرُ، فلمَّا حذفتِ المضافُ أقيم المضافُ إليه مقامه وهو ضميرُ المتكلم، فانقلبَ الفعلُ مِنْ ضميرِ الغائبِ إلى لفظِ المتكلم وهو وجهٌ لطيفٌ".

قلت: وهذا على حُسْنِهِ فيه نظرٌ لا يخفى وهو: خلُوُ الجملةِ الواقعة خبراً عن "مسيري" في الأصلِ مِنْ رابطٍ يَرْبِطُهَا بِهِ. ألا ترى أنه ليس في قوله "حتى أبلغ" ضميرٌ يعودُ على "مسيري" إنما يعودُ على المضافِ إليه المستتر، ومثُلُ ذلك لا يُكْتَفَى بِهِ.

ويمكن أن يُجَابَ عنه: بأنَّ العائدَ محذوفٌ، تقديرُه حتى أبلغَ به، أي: بمسيري. وإن كانت التامةُ كان المعنى: لا أبرح ما أنا عليه، بمعنى الزمُّ المسيرِ والطلبِ، ولا أفارقه ولا أتركه، حتى أبلغَ، كما تقول: لا أبرحُ المكانَ. قلت: فعلى هذا

يُحتاجُ أيضاً إلى حَذْفِ مفعولٍ به كما تقدّمَ تقريرُهُ، فالحذفُ لا بُدَّ منه على تقديرَي التمام والنقصانِ في أحدِ وجهَي النقصانِ.
وقرأ العامة "مَجْمَع" بفتح الميم وهو مكانُ الاجتماع، وقيل: مصدر. وقرأ الضحاك وعبد الله بن مسلم بن يسار بكسرهما، وهو شاذ، لفتح عينِ مضارعِهِ.

(10/76)

قوله: "حُفْبًا" منصوبٌ على الظرفِ وهو بمعنى الدهر. وقيل: ثمانون سنة. وقيل: سنةٌ واحدةٌ بلغة قريش. وقيل: سبعون. وقرأ الحسن. "حُفْبًا" بإسكان القاف فيجوزُ أن يكونَ تخفيفاً، وأن يكونَ لغةً مستقلة. ويُجمع على "أَحْقَاب" كعُنُقِ وأَعْناق. وفي معناه الحُفْبَةُ بالكسر. قال امرؤ القيس:
3178- فَإِنْ تَنَا عَنْهَا حَفْبَةً لَا تُلَاقِيهَا * فَإِنَّكَ مِمَّا أَحَدَّتْ بِالْمُجَرَّبِ
والحُفْبَةُ بالضمُّ أيضاً. وتُجمع الأولى على حِقْبٍ بكسر الحاء كقِرْبٍ، والثانية على حُقْبٍ يضمُّها كقُرْبٍ.

وقوله: "أو أمْضِي" فيه وجهان، أظهرهما: أنه منسوقٌ على "أَبْلَعُ" يعني بأحد أمرين: إمَّا ببلوغِهِ المَجْمَعِ، أو بمضِيهِ حُفْبًا. والثاني: أنه تَعْيِيَةٌ لقوله لا أَبْرَحُ، فيكون منصوباً بإضمار، "أَنْ" بعد "أو" نحو "لَأَلْرَمَّتْكَ أو تقضيني حقي".
قال الشيخ: "فالمعنى: لا أبرحُ حتى أبلغَ مَجْمَعَ البحرَيْنِ، إلى أن أمضي زماناً أتيقنُ معهُخ فواتِ مَجْمَعِ البحرَيْنِ" قلت: فيكونُ الفعلُ المنفِيُّ قد عَيَّنِي بغائبتين مكاناً وزماناً، فلا بُدَّ من حصولِ الغائبتين. والمعنى الذي ذكره الشيخ يقتضي أنه يمضي زماناً يتيقنُ فيه فواتِ مَجْمَعِ البحرَيْنِ.
وجعلَ أبو البقاء "أو" هنا بمعنى "إلا" في أحد الوجهين، قال: "والثاني: أنها بمعنى: إلا أن أمضي زماناً أتيقنُ معه فواً مَجْمَعِ البحرَيْنِ". وهذا الذي ذكره أبو البقاء معنىً صحيحاً، فأخذ الشيخ هذا المعنى، رَكِبَهُ مع القولِ بأنها بمعنى "إلى" المقتضية للغاية، فمنَّ ثمَّ جاء الإشكالُ.

* { فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيًا حَوْتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا }

قوله: { نَسِيًا } "سَرَبًا" مفعولٌ ثانٍ لـ "اتَّخَذَ". و "في البحرِ" يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ "اتَّخَذَ"، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعولِ الأولِ أو الثاني.

(10/77)

والهاءُ في "سَبِيلَهُ" تعودُ على الحَوْتِ. وكذا المرفوع في "اتَّخَذَ".

* { فَلَمَّا جَاوَرَا قَالَ لِقَائِهِ أَيْنَا عَدَاءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا }

قوله: { جَاوَرَا } مفعولُهُ محذوفٌ، أي: جاوزا الموعدَ. وقيل: جاوزا مَجْمَعِ البحرَيْنِ.

قوله: "هذا" إشارة إلى السَّفَر الذي وقع بعد مجاوزتهما المَوْعِدَ، أو مجمع البحرين. و "تَصَبَا" هو المفعول بـ "لَقِينَا". والعامَّة على فتح النون والصاد. وعبد الله بن عبيد بن عيمر بضمَّهما. وهما لغتان من لغاتٍ أربعٍ في هذه اللفظة. كذا أبو الفضل الرازي في "لوامحه".

* { قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ وَمَا أَنَسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا }

(10/78)

قوله: { أَرَأَيْتَ } : قد تقدّم الكلام فيها مُشبعاً في الأنعام. وقال أبو الحسن الأخفش هنا فيها كلاماً حسناً رأيت تَقْلَهُ وهو "أنَّ العربَ أَخْرَجَتْهَا عن معناها بالكلية، فقالوا: أَرَأَيْتُكَ وَأَرَيْتُكَ بحذفِ الهمزة إذا كانت بمعنى أَخْبِرْنِي، وإذا كانت بمعنى أَبْصُرْتَ لم تُحْدَفِ همزُها. وَشِدَّتْ أيضاً فَالزَّمَّتْهَا الخِطَابَ على هذا المعنى، ولا تقولُ فيها أبداً: "أراني زبداً عمراً ما صَنَعَ" وتقولُ هذا على معنى "اعلم". وَشِدَّتْ أيضاً فَأَخْرَجَتْهَا عن موضعها بالكلية بدليل دخولِ الْفَاءِ أَلَا ترى قوله: { أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي } فما دخلتِ الْفَاءُ إِلَّا وَقَدْ أَخْرَجَتْ إِلَى معنى: أَمَّا أو تَنَبَّه. والمعنى: أَمَّا إِذَا أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ. وقد أَخْرَجَتْهَا أيضاً إلى معنى أَخْبِرْنِي كما قَدَّمْنَا. وَإِذَا كَانَتْ/ بمعنى أَخْبِرْنِي فلا بُدَّ بعدها من الاسمِ المُستخِيرِ عنه، وتلزمُ الجملةُ التي بعدها الاستفهام، وقد تَخَرَّجَ لمعنى "أَمَّا"، ويكونُ أبداً بعدها الشرطُ وظروفُ الزمان، فقوله: "فإِنِّي نَسِيتُ" معناه: أَمَّا إِذْ أَوْيْنَا فَإِنِّي، أو تَنَبَّه إِذْ أَوْيْنَا، وليستِ الْفَاءُ إِلَّا جَوَاباً لِأَرَأَيْتَ لِأَنَّ "إِذْ" لا يَصِحُّ أَنْ يُجَازِي بها إِلَّا مَقْرُونَةً بـ "ما" بلا خلافٍ".

وقال الزمخشري: "أَرَأَيْتَ بمعنى أَخْبِرْنِي. فإن قلت: ما وجهُ التثامِ هذا الكلام، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ "أَرَأَيْتَ" وَمِنْ "إِذْ أَوْيْنَا"، وَمِنْ "فإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ" [لا متعلق له]؟ قلت: لَمَّا طَلَبَ موسى الحوتَ ذكر يوشع ما رأى منه وما اعتراه مِنْ بَيَانِهِ إلى تلكِ الْغَايَةِ، وَدُهَشَ فَطَفِقَ يسألُ موسى عن سبب ذلكِ كَأَنَّهُ قال: أَرَأَيْتَ ما دهاني إِذْ أَوْيْنَا إلى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ. فحذف ذلك".

(10/79)

قال الشيخ: "وهذان مَفْقُودَانِ في تقديرِ الزمخشري "أَرَأَيْتَ بمعنى أَخْبِرْنِي". يعني بهذين ما تقدّم في كلام الأخفش مِنْ أَنَّهُ لا بُدَّ بعدها من الاسمِ المُستخِيرِ عنه ولزومِ الاستفهامِ الجملةُ التي بعدها. قوله: { وَمَا أَنَسَانِيهِ } قرأ حفص بضمِّ الهاء. وكذا في قوله: { عَلَيهِ اللَّهُ } في سورة الفتح. قيل: لأنَّ الْيَاءَ هنا أصلها الفتح، والهاءُ بعد الفتح مضمومةٌ فنظر هنا إلى الأصل. وأما في سورة الفتح فلأنَّ الْيَاءَ عارضةٌ إِذْ أصلها الألفُ، والهاءُ بعد الألف مضمومةٌ فنظر إلى الأصل أيضاً؟

والباقون بالكشتر نظراً إلى اللفظ، فإنها بعد ياء ساكنة. وقد جمع حفص في قراءته بين اللغات في ها الكناية: فإنه ضمَّ الهاء في "أنسانيه" في غير صلة، ووصلها بياء في قوله: {فيه مهنأ} على ما سيأتي إن شاء الله تعالى. وقرأ كأكثر القراء فيما سوى ذلك. قوله: {أن أذكره} في محل نصب على البدل من هاء "أنسانيه" بدل اشتمال، أي: أنساني ذكره. قوله: "عجبا" فيه أوجه، أحدها: أنه مفعول ثانٍ لـ "اتخذ". و"في البحر" يجوز أن يتعلق بالاتخاذ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعول الأول أو الثاني. وفي فاعل "اتخذ" وجهان، أحدهما: هو الحوت، كما تقدك في "اتخذ" الأولى. والثاني: هو موسى. الوجه الثاني من وجهي "عجبا" أنه مفعول به، والعامل فيه محذوف، فقال الزمخشري: "أو قال: عجبا في آخر كلامه تعجبا من حاله. وقوله: {ومأ أنسانيه إلا الشيطان} اعتراضٌ بين المعطوف والمعطوف عليه". فظاهر هذا أنه مفعولٌ بـ "قال"، أي: قال هذا اللفظ. الثالث: أنه مصدر، فالعامل فيه مقدرٌ تقديره: فتعجب من ذلك عجبا.

(10/80)

الرابع: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، ناصبه "اتخذ"، أي: اتخذ سبيله في البحر اتخذاً عجبا. وعلى هذه الأقوال الثلاثة يكون "في البحر" مفعولاً ثانياً لـ "اتخذ" إن عدناها لمفعولين.

* { قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي فَأَرْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا }

قوله: {تبغى}: حذف نافع وأبو عمرو والكسائي ياء "تبغي" وقفاً، وأثبتوها وصلأ. وابن كثير أثبتها في الحاليين. والباقون حذفوها في الحاليين أتباعاً للرسم. وكان من حَقِّها الثبوت، وإنما حُذفت تشبيهاً بالفواصل، أو لأنَّ الحذف يُؤنسُ بالحذف فإن "ما" موصولةٌ حُذفت عائدها، وهذه بخلاف التي في يوسف فإنها ثابتة عند الجميع، وقد تقدّم ذلك في موضعه. قوله: "قصصاً" فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مصدرٌ في موضع الحال، أي: قاصِّين. الثاني: أنه مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ من لفظه مقدرٍ، أي: يقصّان قصصاً. الثالث: أنه منصوبٌ بـ "ارتدّا" لأنه في معنى قصصاً. وقرأ الكسائي "أنسانيه" بالإمالة. وعبد الله "أن أذكره". وأبو حيوة "واتخذ سبيله" عطفَ هذا المصدر على مفعول "أذكره".

* { فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا }

قوله: {علماً}: مفعولٌ ثانٍ لـ "علّمناه"، قال أبو البقاء: "ولو كان مصدرًا لكان تعليمًا" يعني لأنَّ فعله عليّ فَعَل بالتشديد، وقياسُ مصدره التفعيل. و {من لدنا} يجوز أن يتعلق بالفعل قبله، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من

"عِلْمًا".

* { قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا }

قوله: { عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِي } : في موضع / الحال من الكاف في " أَتَّبِعُكَ "، أي: أَتَّبِعُكَ بِأَدَلٍّ لِي عَلَّمَكَ.

(10/81)

قوله: "رُشْدًا" مفعول ثانٍ "تُعَلِّمَنِي"، لا لِقَوْلِهِ: "مِمَّا عَلَّمْتَ". قال أبو البقاء: "لأنه لا عائد إذن على الذي" يعني أنه إذا تعدى لمفعول ثانٍ غير ضمير الموصول لم يَجُزْ أَنْ يَتَعَدَّى لضمير الموصول؛ لئلا يتعدى إلى ثلاثة، ولكن لا بُدَّ مِنْ عَائِدٍ عَلَى الموصول. وقد تقدّم خلافُ القراء في "رُشْدًا" في سورة الأعراف. وهل هما بمعنى واحد أم لا؟

* { وَكَيْفَ تَصِيرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا }

قوله: { خُبْرًا } : فيه وجهان، أحدهما: أنه تمييزٌ لقوله "تُحِطُ" وهو منقولٌ مِنَ الفاعلية، إذ الأصل: مما لم يُحِطْ بِهِ خُبْرًا. والثاني: أنه مصدرٌ بمعنى لم تُحِطْ، إذ هو في قوة: لم يُخَيِّرْهُ خُبْرًا. وقرأ الحسن "خُبْرًا" بضمين.

* { قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا }

قوله: { وَلَا أَعْصِي } : فيه أربعة أوجه، أحدها: أنها لا محل لها من الإعراب لاستئنافها. وفيه بُعد. الثاني: أنها في محل نصبٍ عطفاً على "سَتَجِدُنِي" لأنها منصوبة المحل بالقول. وقال الشيخ: "ويجوز أن يكون معطوفاً على "سَتَجِدُنِي" لأنها منصوبة المحل بالقول. وقال الشيخ: "ويجوز أن يكون معطوفاً على "سَتَجِدُنِي" فلا يكون له محل من الإعراب؟ وهذا سهو؛ فإن "سَتَجِدُنِي" منصوب المحل لأنه منصوب بالقول، فكذلك ما عطفَ عليه، ولكن الذي عَرَّ الشيخ أنه رأى كلامَ الزمخشري كذلك، ولم يتأمله فتبعه في ذلك، فمن تبع جاء السهو. قال الزمخشري: ولا أَعْصِي: في محل نصب عطفاً على "صابراً"، أي: ستجدني صابراً وغير عاصٍ. أو "لا" في محل عطفاً على "سَتَجِدُنِي".

الرابع: أنه في محل نصب عطفاً على "صابراً" كما تقدّم تقريبه.

* { قَالَ فَإِنِ ابْتَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَن شَيْءٍ حَتَّىٰ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا }

(10/82)

قوله: { فَلَا تَسْأَلْنِي } : قد تقدّم خلافُ الفُرَاءِ في هذا الحرفِ في سورة هود: وقرأ أبو جعفر هنا بفتح السينِ واللامِ وتشديدِ النونِ من غيرِ همزٍ.

* { فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا }

قوله: { لِتُغْرِقَ } : في اللامِ وجهان، أحدهما: هي لامُ العلة. والثاني: هي لامُ الصَّيرورةِ، وقرأ الأخوان: "لَيَغْرِقَ" بفتح الياءِ مِنْ تَحْتِ وَسُكُونِ الْغَيْنِ وَفَتْحِ الرَّاءِ، "أهلها" بالرفعِ فاعلاً. والباقون بضمِّ التاءِ مِنْ فَوْقِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، أي: لِتُغْرِقَ أَنَا أَهْلَهَا بِالنَّصْبِ مَفْعُولًا بِهِ. والحسن وأبو رجاء كذلك، إلا أنَّهما شَدَّدَا الرَّاءَ.

والسفينة معروفةٌ، وتُجمع على سُفُنٍ وَسَفَائِنٍ نحو: صحيفةٌ وَصُحُفٌ وَصَحَائِفٌ. وتُحذف منها التاءُ مراداً بها الجمعُ، فتكونُ اسمَ جنسٍ نحو: تَمَرَ وَبَلَحٍ. إلا أنه هذا المصنوع قليلٌ جداً نحو: جَرَّةٌ وَجَرٌّ، وَعِمَامَةٌ وَعِمَامٌ. قال الشاعر:

3179- متى تأتيه تأتي لِحَ بَحْرٍ * تَقَادَفُ فِي غَوَارِيهِ السَّفِينُ
واشتقاقها مِنَ السُّفْنِ وَهُوَ الْقَشْرُ؛ لأنها تَقَشَّرُ الْمَاءَ. كما سُمِّيَتْ "بِنْتُ مَحْرٍ" لأنها تَمْحَرُ الْمَاءَ، أي: تَشُقُّهُ.

قوله: "إِمْرًا" شيئاً عظيماً، يقال: أَمَرَ الْأَمْرُ، أي: عَظُمَ وَتَفَاعَمَ. قال:

3180- دَاهِيَةٌ دَهِيَاءٌ إِمْرًا

* { قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُزْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا }

قوله: { عُسْرًا } : كفعولُ ثانٍ لـ "زُهِقْنِي" مِنْ أَرْهَقَهُ كَذَا إِذَا حَمَلَهُ إِيَاهُ وَغَشَّاهُ بِهِ. و "ما" في "بما نَسِيتُ" مصدريةٌ أو بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ.

* { فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقْتَلْتَنِي نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا }

(10/83)

قوله: { زَاكِيَّةً } : قرأ "زَاكِيَّةً" بِالْفِ وَتَخْفِيفِ الْيَاءِ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَابُو عَمْرٍو. وبدون الألفِ وتشديدِ الياءِ الياقون. فَمَنْ أَخْرَجَهُ إِلَى قَعِيلَةَ لِلْمِبَالِغَةِ. وَالْغُلَامُ: مَنْ لَمْ يَبْلُغْ. وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْبَالِغِ الْكَبِيرِ. فَقِيلَ: مَجَازًا بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ. وَمِنْهُ قَوْلُ لَيْلَى:

3181- شَفَاها مِنَ الدَّاءِ الَّذِي قَدْ أَصَابها * غُلَامٌ إِذَا هَزَّ الْقَنَاةَ شَفَاها

وقال آخر:

3182- تَلَقَّ دُبَابَ السَّيْفِ عَنِي فَإِنِّي * غُلَامٌ إِذَا هُوَ جَيْتٌ لَسْتُ بِشَاعِرٍ
وقيل: بل هو حقيقةٌ لأنه مِنَ الْإِعْلَامِ وَهُوَ السَّبْقُ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْإِنْسَانِ الْمُحْتَلِمِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَرْتِيبُ أَسْمَاءِ الْأَدْمِيِّ مِنْ لَدُنْ هُوَ جَنِينٌ إِلَى أَنْ يَضِيرَ شَيْخًا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ/.

قال الرمخشري: "فإن قلت: لِمَ قيل: "حتى إذا ركبنا في السفينة حرقها" بغير فاء، و "حتى إذا لقينا غلاماً قتلته" بالفاء؟ قلت "جَعَلَ "حَرَقَهَا" جزاءً للشرط، وجَعَلَ "قَتَلَهُ" من جملة الشرط معطوفاً عليه، والجزاء "قال: أَقْتَلْتُ". فإن قلت: لِمَ حُوِّلَ بينهما؟ قلت: لأنَّ الحَرْقَ لم يتعَبَّ الركوبَ، وقد تعَبَّ القتلُ لقاءَ الغلامِ".

قوله: {يَعْبُرُ نَفْسٍ} فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنها متعلقةٌ بـ "قَتَلْتُ". الثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ على أنها حالٌ مِنَ الفاعلِ أو من المفعولِ، أي: قَتَلْتَهُ ظالماً أو مظلوماً، كذا قَدَّرَهُ أبو البقاء. وهو بعيدٌ جداً. الثالث: أنها صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: قَتَلًا بغيرِ نفسٍ.

(10/84)

قوله: "تُكْرَأُ" قرأ نافع وأبو بكر وابن ذكوان بضمين، والباقون بضمة وسكون. وهما لغتان، أو أحدهما أصل. و "شِينًا": يجوز أن يُراد به المفعولُ به، أي: جُنْتُ أَمْرًا مُنْكَرًا. وهل التُّكْرُؤُ أبلغُ من الإمر أو بالعكس. فقيل: الإمْرُ أبلغُ؛ لأنَّ قَتَلَ أَنْفُسٍ بسببِ الحَرْقِ أعظمُ مِنْ قَتْلِ نفسٍ واحدة. وقيل: بل التُّكْرُؤُ أبلغُ لأنَّ معه القَتْلَ الحَتْمَ، بخلاف حَرْقِ السفينة فإنه يَمُكِن تدارُكُه، ولذلك قال: "ألم أقلُّ لك" ولم يأتِ بـ "لك" مع "إمراً".

* { قَالَ إِنْ سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِن لَدُنِّي عُذْرًا }

قوله: {فَلَا تُصَاحِبْنِي}: العامَّةُ على "تصاحِبْنِي" من المفاعلة. وعيسى ويعقوب: "فَلَا تُصَحِّبْنِي" مِنْ صَحَبَهُ يَصْحَبُهُ. وأبو عمرو في روايةٍ وَأَبِي بَضْمٍ التَّاءِ مِنْ فَوْقٍ وكسرِ الجاءِ، مِنْ أَصْحَبٍ يُصَحِّبُ، ومفعوله محذوفٌ تقديره: فلا تُصَحِّبْنِي نَفْسِيكَ. وقرأ أَبِي "فَلَا تُصَحِّبْنِي عَلِمَكَ" فأظهر المفعول.

قوله: {مِن لَدُنِّي} العامَّةُ على صَمِّ الدالِ وتشديدِ النونِ. وذلك أَنَّهُم أَدْخَلُوا نونَ الوقايةِ على "لَدُنْ" لِتَقِيهَا مِنْ الكسْرِ محافظَةً على سكونِها، كما حُوِّطَ عَلَي سكونِ نونِ "مِنْ" و "عَنْ" فَالْحِقَتْ بِهِمَا نونُ الوقايةِ فيقولون: مِنِّي وَعَنِّي بالتشديد.

(10/85)

ونافعٌ بتخفيفِ النونِ. والوجهُ فيه: أَنَّهُ لَمْ يُلْحَقْ نونَ الوقايةِ لـ "لَدُنْ". إلا أَنَّ سببَ منعِ مَنْ ذَلِكَ وقال: "لا يجوزُ أَنْ تَأْتِيَ بـ "لَدُنْ" مع ياءِ المتكلمِ دونِ نونِ وقايةٍ". وهذه القراءةُ حجةٌ عليه. فإن قيل: لِمَ لا يُقال: إن هذه النونَ نونُ الوقايةِ، وإنما اتصلتْ بـ "لَدُ" لغَةً في "لَدُنْ" حتى يتوافقَ قولُ سببِوه مع هذه القراءة؟ قيل: لا يَصِحُّ ذلكُ من وجهين، أحدهما: أَنَّ نونَ الوقايةِ إنما جِيءَ بها لتَقِي الكَلِمَةَ الكسَرَ محافظَةً على سكونِها. ودونِ النونِ لا يُسَكَنون؛ لأنَّ الدالَّ مضمومةً، فلا حاجةَ إلى النونِ.

والثاني: أن سبويه يمنع أن يُقال: "لَدْنِي" بالتخفيف.
 وقد حُذِقَتِ النونُ مِنْ "عَنْ" و "مِنْ" في قوله:
 3183- أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَيْنِي * لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي
 ولكن تَحْتَمِلُ هذه القراءةُ أن تكون النونُ فيها أصليَّةً، وأن تكونَ للوقايةِ على
 أنها دخلتْ على "لَدُ" الساكنةِ الدالِ، لغةً في "لَدْنِ" فالتقى ساكنان فكَسِبَتْ
 نونُ الوقايةِ على أصلها. وإذا قلنا بأنَّ النونَ أصليَّةٌ فالسكونُ تخفيفٌ كتسكين
 صاد "عَصَد" وبابه.
 وقرأ أبو بكرٍ بسكونِ الدالِ وتخفيفِ النونِ أيضاً، ولكنه أشَمَّ الدالَ الصَّمَّ مَبْتَهةً
 على الأصل. واختلفَ القراءُ في هذا الإشمام، فقائلٌ: هو إشارةٌ بالعضوِ مِنْ
 غيرِ صوتٍ كالإشمام الذي في الوقف، وهذا هو المعروف. وقائلٌ: هو إشارةٌ
 للحركةِ المُدْرَكَةِ بالحسِّ فهو كالرُّومِ في المعنى، يعني: أنه إتيانٌ ببعضِ
 الحركةِ. وقد تقدَّم هذا محرراً في يوسف عند قوله {لَا تَأْمَنَّا} وفي قوله في
 هذه السورةِ "مِنْ لَدْنِهِ" في قراءةٍ شعبة أيضاً، وتقدَّم لك بحثٌ يعودُ مثله هنا.
 وقرأ عيسى وأبو عمرو في روايةٍ "عُدْرًا" بضمّتين. وعن أبي عمرو أيضاً
 "عُدْرِي" مضافاً لياءِ المتكلم.
 و {مِنْ لَدْنِي} متعلقٌ بـ "بَلَّغْتَ"، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ "عُدْرًا".

(10/86)

* {فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُصَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا
 فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُصَ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّحَدَّثْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا }
 قوله: {اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا}: جواب "إذا"، أي: سألاهم الطعامَ. وفي تكريرِ "أهلها"
 وجهان، أحدهما: أنه توكيدٌ من بابِ إقامةِ الظاهرِ مُقامَ المضمَرِ كقوله:
 3184- لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ * نَعَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا
 والثاني: أنه للتأسييس؛ وذلك أنَّ الأهلَ المأْتِيَيْنِ ليسوا جميعَ الأهلِ، إنما هم
 البعضُ، إذ لا يمكنُ أن يأتيا جميعَ الأهلِ في العادةِ في وقتٍ واحدٍ، فلَمَّا ذَكَرَ
 الاستطعامَ ذكره بالنسبةِ إلى جميعِ الأهلِ كأنهما تَتَبَعَا الأهلَ واحداً واحداً، فلو
 قيل: استطعماهم لاحتمل أن الضميرَ/ يعودُ على ذلك البعضِ المأْتِيِّ دونِ
 غيره، فكَرَّرَ الأهلَ لذلك.
 قوله: {أَنْ يُصَيِّفُوهُمَا} مفعولٌ به لقوله "أَبَوْا". والعامَّةُ على التشديدِ مِنْ
 صَيَّفَهُ يُصَيِّفُهُ. والحسنُ وأبو رجاءٍ وأبو رزينٍ بالتخفيفِ مِنْ: أَضَاقَهُ يُضَيِّفُهُ وهما
 مثل: مَيَّلَهُ وَأَمَالَهُ.
 قوله: {أَنْ يَنْقُصَ} مفعولُ الإرادةِ. و "انْقُصَ" يُحْتَمَلُ أن يكونَ وزنه انْفَعَلَ، من
 انْقِضَاضِ الطائرِ أو مِنْ القِصَّةِ وهي الحَصَى الصَّغَارُ. والمعنى: يريدُ أن يَنْفَيْتَ
 كالحصى، ومنه طعامٌ قِصَصٌ إذا كان فيه حَصَى صِغَارٌ. وأن يكونَ وزنه أَفَعَلَ
 كاحْمَرَ مِنَ النَّقْضِ يقال: نَقَضَ البِنَاءَ يَنْقُضُهُ إذا هَدَمَهُ. ويؤيِّدُ هذا ما في حرفِ
 عبد الله وقراءةِ الأعمش "يريدُ لِيُنْقِصَ" وما قرأ به أبيٌ كذلك إلا أنه {يُرِيدُ أَنْ
 يَنْقُصَ} بغيرِ لامِ كي.

(10/87)

وقرأ الزُّهري "أَنْ يَنْقَاضَ" بِالْفِ بعد القاف. قال الفارسيُّ: "هو مِنْ قولهم قِضُّهُ فإِنْقَاضَ" أَي: هَدَمْتُهُ فإِنْهَدَمَ". قلت: فعلى هذا يكونُ وزْنُهُ يَنْفَعِلُ. والأصلُ انْقِيسٌ فَأَبْدَلت الياءَ ألفاً. ولَمَّا ثَقَل أبو البقاء هذه القراءةَ قال: "مثل: يَحْمَارٌ" ومقتضى هذا التشبيه أن يكونَ وزْنُهُ يَفْعَالٌ. ونقل أبو البقاء أنه قَرِئَ كذلك بتخفيفِ الضادِ قال: "وهو مِنْ قولِكَ: انْقَاضَ البِنَاءُ إذا تَهَدَّمَ".

وقرأ علي أمير المؤمنين رضي الله عنه وعكرمة في آخرين "يَنْقَاضَ" بالصاد مهملةً، وهو مِنْ قاصِه يَفْقِضُه، أَي: كسره. قال ابنُ خالويه: "وتقول العرب" انْقَاضَتِ السِّنُّ: إذا انشَقَّتْ طولاً". وأنشِدُ لذي الرِّمَّةِ:

3185- * مُنْقَاضٌ وَمُنْكَثِبٌ

وقيل: فِرَاقٌ كَقَيْصِ السِّنِّ، فَالصَّبْرُ إِنَّهُ لَكُلُّ أَنَاسٍ عَنَتُهُ وَجُبُورٌ ونسبُهُ الإِرَادَةُ إِلَى الجِدَارِ مَجَازٌ وَهُوَ شَائِعٌ جَدًّا. وَمِنْ أَنْكَرِ المَجَازِ مطلقاً أو في القرآنِ خاصَّةً تَأَوَّلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ حُلِقَ لِلجِدَارِ حَيَاةً وَإِرَادَةً كَالحيواناتِ. أو أَنَّ الإِرَادَةَ صَدَرَتْ مِنَ الحَضِرِ لِيَحْضَلَ لَهُ وَلمُوسَى مِنَ العَجَبِ. وَهُوَ تَعَسُّفٌ كَبِيرٌ. وقد أَنحَى الزمخشريُّ عَلَى هذا القائلِ إنحاءً بليغاً.

قوله: "لَا تَخَذُتْ" قرأ اِبم كثير وأبو عمرو "لَتَخَذُتْ" بفتح التاء وكسر الخاء مِنْ تَصَخَّدَ يَتَخَدُّ كَتَعَبَ وَبِتَعَبٌ. والباقون: "لَا تَخَذُتْ" بهمزة الوصل وتشديد التاء وفتح الخاءِ مِنَ الأَتَّخَذَ. واخْتَلَفَ: هل هما مِنَ الأَخَذِ، والتاءُ بدلٌ مِنَ الهمزة، ثم تُحَدَفُ التاءُ الأُولَى فيقال: تَخَذَ، كَتَقِيَّ مِنَ اتَّقَى نحو:

3187- * تَقِ اللَّةَ فِينَا وَالكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو

(10/88)

أم هما مِنْ تَخَذَ والتاءُ أصيلةٌ، ووزنُهُما فَعِلَ وافْتَعَلَ؟ قولان تقدم تحقيقُهُما في هذا الموضوع. والفِعْلُ هنا على القراءةِتين متعديَّ لواحِدٍ لَأَنَّهُ بمعنى الكسبِ.

* { قَالَ هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأْتِيكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا }

قوله: { فِرَاقٌ بَيْنِي } العَامَّةُ عَلَى الإِضَافَةِ اتِّسَاعاً فِي الظرفِ. وقيل: هو بمعنى الوَصْلِ. ومثله قوله:

3188- * وَجِلْدُهُ بَيْنَ العَيْنِ وَالأنْفِ سَالِمٌ

وقرأ ابنُ أبي عبلَةَ "فِرَاقٌ" بالتَّوْبِينِ عَلَى الأَصْلِ. وتكريرُ المضافِ إِلَيْهِ عطفاً بالواو هو الَّذِي سَوَّغَ إِضَافَةَ "بَيْنَ" إِلَى غيرِ متعديٍّ، ألا ترى أَنَّكَ لو اقتصرتَ عَلَى قولِكَ: "المالُ بَيْنِي" لم يكن كلاماً حتى تقول: بيننا، أو بيني وبين فلان. وقرأ ابن وثاب "سَأْتِيكَ" بإخلاقِ اِيلاءِ بدلِ الهمزة.

* { أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي البَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ

وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا {

قوله: {لِمَسَاكِينِ}: العامَّةُ على تخفيفِ السَّينِ، جمعُ "مِسْكِينٍ". وقرأ عليٌّ أميرُ المؤمنين -كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ- بتشديدِهَا جمعُ "مَسَّاكٍ". وفيه قولان، أحدهما: أنه الذي يُمَسِّكُ سكانَ السفينةِ. وفيه بعضُ مناسبةٍ. والثاني: أنه الذي يَدَّيْعُ الْمُسُوكَ جمعُ "مَسْكٍ" بفتح الميم وهي الجلود. وهذا بعيدٌ، لقوله {يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ}. ولا أظنُّها إلا تحريفاً على أمير المؤمنين. و"يَعْمَلُونَ" صفةٌ لمساكين.

قوله: {وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ} "وراء" هنا قيل: يُرادُ بها المكانُ. وقيل: الزمانُ. واخْتَلَفَ/ أيضاً فيها: هل هي على حقيقتها أو بمعنى أمام؟ وأنشدوا على هذا الثاني:

3189- اليس ورائي أن أدبَّ على العصا * فَيَأْمَنَ أعدتني ويسأمني أهلي
وقول لبيد:

(10/89)

3190- اليس ورائي إن تراخت مبيتي * لزومُ العصا تُحْتَى عليها الأصابعُ
وقول سيار بن المصرب السعدي:

3191- أترجو بنو مروان سَمْعِي وطاعتي * وقومي تميمٌ والفلاة ورائي
ومثله قوله تعالى: {مَنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ} أي: بين يديه.

قوله: "عَصْبًا" فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مصدرٌ في موضع الحال، أو منصوبٌ على المصدر المبيِّن لنوع الأخذ، أو منصوبٌ على المفعول له. وهو بعيدٌ في المعنى. وإدعى الزمخشري أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا فقال: "فإن قلت: قوله "قَارَدْتُ أَنْ أَعْيَبَهَا" مُسَبَّبٌ عن خَوْفِ الْعَصْبِ عَلَيْهَا فكان حَقُّهُ أَنْ يَتَأَخَّرَ عن السبب فلمْ قُدِّمَ عليه؟ قلت: النيةُ به التأخيرُ، وإنما قُدِّمَ للعناية به، ولأنَّ خَوْفَ الْعَصْبِ ليس هو السبب وحده، ولكن مع كونها للمساكين، فكان بمنزلة قولك: زيدٌ ظيبي مقيمٌ".

* {وَأَمَّا الْعُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ فَحَشِيئًا أَنْ يُرْهَقَهُمَا طُعْيَانًا وَكُفْرًا {

قوله: {فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ}: التشبُّهُ للتغليب، يريد: أباه وأمه، فغلبَ المذكور، وهو شائعٌ. ومثله: القمران والعمران. وقد تقدَّم في يوسف: أنَّ الأبوين يُرادُ بهما الأبُّ والخالَّةُ فهذا أقربُ.

والعامَّةُ على "مُؤْمِنِينَ" بالياء. وأبو سعيد الجُدريُّ والجُدري "مؤمنان" بالألف. وفيه ثلاثة أوجهٍ. أحدها: أنه على لغة بين الحارث وغيرهم. الثاني: أنَّ في "كان" ضميرَ الشانِ، و"أبواه مؤمنان" مبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ النصبِ كقوله:

3192- إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنْفانِ شامِتٌ *
فهذا أيضاً محتملٌ للوجهين. الثالث: أن في "كان" ضميرَ الغلامِ، أي: فكان الغلامُ والجملةُ بعده الخبرُ. وهو أحسنُ الوجوهِ.

* { قَارَدَتَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا } {

(10/90)

قوله: { أَنْ يُبَدِّلَهُمَا }؛ قرأ نافع وأبو عمرو بفتح الباء وتشديد الدال من "بَدَّلَ" هنا، وفي التحريم { أَنْ يُبَدِّلَهُ } وفي القلم { أَنْ يُبَدِّلَنَا } والباقون بسكون الباء وتخفيف الدال من "أَبَدَلَ" في المواضع الثلاثة. فقيل: هما لغتان بمعنى واحد. وقال ثعلب: الإبدال تَنْجِيَةٌ جَوْهَرِيَّةٌ، واستثنافٌ أُخْرَى. وأنشد:

3193- عَزَلَ الْأَمِيرَ لِلْأَمِيرِ الْمُبَدَّلِ
قال: ألا تراه نَحَى جِسْمًا، وجعل مكانه آخَرَ. والتبديلُ: تغييرُ الصورة إلى غيرها، والجوهرة باقية بعينها. واحتج الفراء بقوله تعالى: { يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ } قال: "والذي قال ثعلبٌ حسنٌ، إلا أَنَّهُمْ يجعلونَ أَبَدَلْتُ بمعنى بَدَّلْتُ". قلت: ومنَ تَمَّ اختلف الناسُ في قوله تعالى: { يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ } هل يتغير الجسمُ والصفةُ، أو الصفةُ دونَ الجسمِ؟
قوله: "رُحْمًا" قرأ ابن عامر "رُحْمًا" بضمّتين. والباقون بضمّةٍ وسكونٍ وهما بمعنى الرحمة. قال رؤبة:

3192- يَا مُنْزِلَ الرَّحْمِ عَلَى إِدْرِيسَا * وَمُنْزِلَ اللَّعْنِ عَلَى إِبْلِيسَا
وقيل: الرَّحْمُ بمعنى الرَّحِم. وهو لائقٌ هنا مِنْ أَجْلِ الْقَرَابَةِ بِالْوِلَادَةِ. وبؤبؤه قراءةُ ابن عباس "رَحْمًا" بفتحِ الرَّاءِ وكسرِ الحاءِ. و "زكاةٌ ورُحْمًا" منصوبان على التمييز.

* { وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا } {

(10/91)

قوله: { رَحْمَةً }؛ فيه ثلاثةٌ أوجه، أوضحها: أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ. الثاني: أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الْفَاعِلِ، أَي: أَرَادَ ذَلِكَ رَاحِمًا، وَهِيَ حَالٌ لَازِمَةٌ. الثالث: أَنْ يَنْتَصِبَ انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ لِأَنَّ مَعْنَى { قَارَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا } مَعْنَى "قَرَحَمَهُمَا". قوله: تَسْطَعُ، قيل: أَصْلُهُ اسْتَطَاعَ، فَحُذِفَتْ تَاءُ الْاِفْتِعَالِ. وقيل: المَحْدُوفُ: الطَّاءُ الْأَصْلِيَّةُ ثُمَّ أُبْدِلَتْ تَاءُ الْاِفْتِعَالِ طَاءً بَعْدَ السِّينِ. وهذا تَكْلُفٌ بَعِيدٌ. وقيل: السِّينُ مَزِيدَةٌ عَوْضًا مِنْ قَلْبِ الْوَاوِ الْفَاءِ، وَالْأَصْلُ: أَطَاعَ. ولتحقيق القول فيه موضعٌ غيرُ هذا.

ويقال: "استناع" بتاءين، و "استناع" بتاء واحدة، فهذه أربع لغات، حكاها ابن السكيت.

* { وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا }

قوله: { مِنْهُ ذِكْرًا } : أي: مِنْ أَخْبَارِهِ وَقِصَصِهِ.

* { إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا }

قوله: { إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ } : مفعوله محذوف، أي: أمره وما يريد.

* { فَأَتْبَعَ سَبَبًا }

(10/92)

قوله: { فَأَتْبَعَ } : قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو "فَأَتْبَعَ" و "ثم أَتْبَعَ" في المواضع الثلاثة بهمزة وصل وتشديد التاء. والباقون بهمزة القطع وسكون التاء. فقول: هما بمعنى واحدٍ فَيَتَعَدَّيانِ لمفعولٍ واحدٍ. وقيل: "أتبع" بالقطع متعدٍ لاثنتين حُذِفَ أَحَدُهُمَا تَقْدِيرُهُ: فَأَتْبَعَ سَبَبًا سَبَبًا آخَرَ، أَوْ فَأَتْبَعَ أَمْرَهُ سَبَبًا. ومنه { وَأَتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً } فَعَدَّاهُ لِاثْنَيْنِ / وَمِنْ حَذْفِ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ: قوله تعالى: { فَأَتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ } أي: أَتَّبَعُوهُمْ جَنُودَهُمْ. واختار أبو عبيد "أتبع" بالوصل، قال: "لأنه من المسير" قتل "تقول" تَبِعْتُ الْقَوْمَ وَأَتَّبَعْتُهُمْ. فأما الإتيان بالقطع فمعناه اللحاق، كقوله تعالى: { فَأَتَّبَعَهُ بِشَهَابٍ نَاقِبٌ } وقال يونس وأبو زيد: "أتبع" بالقطع عبارة عن المُجِدِّ المُسْرِعِ الحَثِيثِ الطَلَبِ. وبالوصل إنما يتضمَّن الاقتفاء دون هذه الصفات.

* { حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِنْدَهَا قَوْمًا قُلْنَا يَاذَا الْقَرْتَيْنِ إِنَّمَا أَنْتَ تُعَدِّبُ وَإِنَّمَا أَنْتَ تُخَذِّلُ فِيهِمْ حُسْنًا }

قوله: { حَامِيَةٍ } : قرأ ابن عامر وأبو بكر والأخوان بالألف وياءٍ ضريحة بعد الميم. والباقون دون ألفٍ وهمزة بعد الميم. فأما القراءة الأولى فإنها اسمٌ فاعلٌ مِنْ حَمِي يَحْمِي، والمعنى: في عين حارة. واختارها أبو عبيد، قال: "لأنَّ عليها جماعة من الصحابة" وسماهم. وأما الثانية فهي من الحماة وهي الطين. وكان ابن عباس عند معاوية. فقرأ معاوية "حامية" فقال ابن عباس: "حَمِيَّة". فسأل معاوية ابن عمر كيف تقرأ؟ فقال: كقراءة أمير المؤمنين. فبعث معاوية، فسأل كعباً فقال: "أجدها تغرب في ماءٍ وطين". فوافق ابن عباس. وكان رجلاً حاضرٌ هناك فأنشد قولَ نُبُع:

(10/93)

3195- فرأى مغيبَ الشمسِ عند ما بها * في عينِ ذي حُلْبٍ وتَأَطِّ حَرَمِيدٍ
ولا تناقضَ بين القراءتين؛ لأنَّ العينَ جامعةً بين الوصفين: الحرارة وكونها من

طين .
قوله: {إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ} يجوز في {أَنْ تُعَذِّبَ} الرفع على الابتداء، والخبر محذوف، أي: إِمَّا تُعَذِّبُكَ وإِقْعُ، أو الرفع على خبر مبتدأ مضمرة، أي: هو تعذيبك. والنصب، أي: إِمَّا أَنْ تَفْعَلَ أَنْ تُعَذِّبَ.

* { وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءٌ الْحُسْنَىٰ وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا }
{

قوله: {جَزَاءٌ الْحُسْنَىٰ}: قرأ الأخوان وحفص بنص "جزاء" وتنوينه. والباقون برفعه مضافاً. فالنصب على المصدر المؤكد لمضمون الجملة، فتنصب بمضمرة أو مؤكدة لعامل من لفظه مقدر، أي: يَجْزِي جزاء. وتكون الجملة معترضة بين المبتدأ وخبره المقدم عليه. وقد يعترض على الأول: بأن المصدر المؤكد لمضمون جملة لا يتقدم عليها، فكذا لا يتوسط. وفيه نظر يحتمل الجواز والمنع، وهو إلى الجواز أقرب.
الثالث: أنه في موضع الحال. والقراءة الثانية رفعه فيها على الابتداء، والخبر الجار قبله. و"الحسنى" مضاف إليها. والمراد بالحسنى الجنة. وقيل: الفعلة الحسنى.

الرابع: نصبه على التفسير. قاله الفراء. يعني التمييز. وهو بعيد.
وقرأ ابن عباس ومسروق بالنصب والإضافة. وفيها تخريجان، أحدهما: أن المبتدأ محذوف، وهو العامل في "جزاء الحسنى" التقدير: فله الجزاء جزاء الحسنى. والثاني: أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقوله:
3196- * ولا ذاكر الله إلا قليلاً

ذكره المهدوي.

وقرأ عبد الله وابن أبي إسحاق "جزاء" مرفوعاً منوناً على الابتداء. و"الحسنى" بدل أو بيان، أو منصوبة بإضمار "أعني"، أو خبر مبتدأ مضمرة.

(10/94)

و "يُسْرًا" نعت مصدر محذوف، أي: قولاً ذا يُسْرٍ. وقرأ أبو جعفر بضم "اليُسْر" حيث وَرَدَ.

* { حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سَبِيلًا }
{

قوله: {مَطْلِعُ}: العائمة على كسر اللام، والمضارع يَطْلُعُ بالضم، فكان القياس فتح اللام في المفعول مطلقاً، ولكنها مع أخوات لها سُمع فيها الكسر، وقياسها الفتح. وقد قرأ ابن الحسن وعيسى وابن محيصن، ورويت عن ابن كثير وأهل مكة. قال الكسائي: "هذه اللغة قد ماتت" يعني: أي: يكسر اللام من المضارع والمفعول. وهذا يُشعر أن من العرب من كان يقول: طَلَعُ يَطْلُعُ بالكسر في المضارع.

* { كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا }

قوله: { كَذَلِكَ } : الكافُ: إمَّا مرفوعةُ المحلِّ، أي: الأمر كذلك. أو منصوبه، أي: فعلنا مثل ذلك.
قوله: { بَلَعَ بَيْنَ السِّدَّيْنِ } "بين" هنا يجوز أن يكونَ طرفاً، والمفعولُ محذوفٌ، أي: بلغَ عَرَصَه ومقصوده، وأن يكونَ مفعولاً به على الاتِّساع، أي: بلغ المكانَ الحاجزَ بينهما.

(10/95)

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح سين "السِّدَّيْنِ" و "سَدًّا" في هذه السورة، وحفص فتح الجميع، أعني موضعَي عذع السورة وموضعَي سورة يس. وقرأ الأخوان بالفتح في "سَدًّا" في سورتيه وبالضم في "السِّدَّيْنِ". والباقون بالضم في الجميع. ف قيل: هما بمعنى واحد. / وقيل: المضموم ما كان من فعلِ الله تعالى، والمفتوح ما كان من فعلِ الناس. وهذا مروى عن عكرمة والكسائي وأبي عبيد. وهو مردود: بأن السِّدَّيْنِ في هذه السورة جَبَلان، سَدَّ ذو القرنين بينهما بسَدٍّ، فهمل من فعلِ الله، والسِّدُّ الذي فعله ذو القرنين من فعلِ المخلوق. و "سَدًّا" في يس من فعلِ الله تعالى لقوله: "وَجَعَلْنَا"، ومع ذلك فُرئ في الجميع بالفتح والضم. فَعَلِمَ أنهما لغتان كالصَّعْفِ والصُّعْفِ والقَفْرِ والقَفْرِ. وقال الخليل: المضموم اسمٌ، والمفتوح مصدرٌ. وهذا هو الاختيارُ.

* { حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السِّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا }

قوله: { يَفْقَهُونَ } : قرأ الأخوان بضم الياء وكسر القافِ مِنْ أَفَقَهَ غَيْرَه، فالمفعولُ محذوفٌ، أي: لا يُفْقَهُونَ غيرهم قولاً. والباقون بفتحها، أي: لا يفهمون كلامَ غيرهم، وهو بمعنى الأول. وقيل: ليس بمتلازمٍ؛ إذ قد يفقه الإنسان قولَ غيره ولا يفقه غيره قوله. وبالعكس.

* { قَالُوا يَا ذَا الْقُرَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ قَهْلُ تَجَعَلْ لَكَ حَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا }

(10/96)

قوله: { يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ } : قرأ عاصمٌ بالهمزة الساكنة، والباقون بألفٍ صريحة. واختلف في ذلك فقيل: هما أعجميان. لا اشتقاقٍ لهما ومُنعا من الصرف للعلمية والعجمة. ويحتمل أن تكونَ الهمزة أصلاً والألفُ بدلٌ عنها، أو بالعكس؛ لأنَّ العربَ تتلاعب بالأسماءِ الأعجمية. وقيل: بل هما عربيَّان واختلفوا في اشتقاقيهما: فقيل: اشتقاقهما من أجيح النار وهو التهاؤها وشدهُ تَوَقُّدِها. وقيل: الأجة. وهو الاختلاطُ أو شدةُ الحرِّ. وقيل: من الأَجِّ، وهو سُرعَةُ العَدُوِّ. ومنه

قوله:

3197- * تَوْجٌ كَمَا أَجَّ الظَّلِيمُ الْمُتَعَفِّرُ
وقيل: من الأجاج، وهو الماء المِلْحُ الرَّعَاقُ. ووزنهما يَفْعُولٌ وَمَفْعُولٌ. وهذا
ظاهرٌ على قراءةٍ عاصم. وَأَمَّا قِرَاءَةُ البَاقِينَ فَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الألفُ بَدَلًا مِنْ
الهمزة الساكنة، إِلا أَنْ قَبِيهَ أَنْ مِنْ هُوَ لِأَنَّ مَنْ لَيْسَ أَصْلُهُ قَلْبَ الهمزة الساكنةِ
وهم الأَكْثَرُ. ولا صَيَّرَ فِي ذلك. وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الفُهِمَا زَائِدَتَيْنِ، ووزنُهما
فاعولٌ مِنْ يَجَّ وَمَجَّ.

ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ما جوجٌ مِنْ ما ج يموج، أي: اضطربَ ومه المصنوعُ فوزنُه
مَفْعُولٌ والأصل: مَوْجُوجٌ. قاله أبو حاتم. وفيه نظرٌ من حيث ادِّعَاءُ قَلْبِ حَرْفِ
العله وهو ساكنٌ. وشذوذُه كشذوذِ "طائِيٍّ" في النسبِ إلى طِيٍّ. وعلى القولِ
بكونِهما عربيين مشتقين فَمَنْعُ صرفِهما لِلعَلْمِيَّةِ والتأنيثِ بمعنى جارٍ في سورة
الأنبياء عليهم السلام. والهمزةُ في يَاجِزِجٌ وَمَاجِجٌ لغَةُ بني أسد. وقَرَأَ رُؤْيَةَ
وأبوه العجاج "أجوج".

(10/97)

قوله: "خارجاً" قرأ ابن عامر "خَرْجاً" هنا وفي المؤمنين بسكون الراء،
والأخوان "خراجاً" "فَخَرَجَ" في السورتين بالألف، والباقون كقراءة ابن عامر
في هذه السورة، والأول في المؤمنين وفي الثاني وهو "فَخَرَجَ" كقراءة
الأخوين. فقول: هما بمعنى واحد كالتَّوَلُّوْا والتَّوَالَّوْا. وقيل: الخراجُ بالألف ما
صُرِفَ على الأرض من الإتاوة كُلِّ عامٍ، وبغير ألف بمعنى الجُعَلِ، أي: نُعْطِيكَ
مِنْ أَمْوَالِنَا مَرَّةً وَاحِدَةً ما تَسْتَعِينُ بِهِ على ذلك.
قال مكي رحمه الله: "والاِخْتِيَارُ تَرْكُ الألفِ؛ لأنهم إِنما عَرَضُوا عليه أَنْ يُعْطَوْهُ
عَطِيَّةً وَاحِدَةً على بناءه، لا أَنْ يُصْرَبَ ذلكَ عليهم كُلِّ عامٍ. وقيل: الخَرْجُ ما كان
على الرؤوس، والخراج ما كان على الأرض، يقال: أَدَّ خَرْجَ رَأْسِكَ، وخراجَ
أَرْضِكَ. قاله ابن الأعرابي. وقيل: الخَرْجُ أَخَصُّ، والخَرَجُ أَعَمُّ. قاله ثعلب.
وقيل: الخَرْجُ مصدرٌ، والخَرَجَ اسْمٌ لِمَا يُعْطَى، ثم قد يُطْلَقُ على المفعولِ
المصدرِ كالحَلْقِ بمعنى المخلوقِ.

* { قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا }

قوله: { مَا مَكَّنِّي }؛ "ما" بمعنى الذي. وقرأ ابن كثير "مكَّنني" بإظهار النون.
والباقون بإدغامها في نون الوقاية للتخفيف.

* { أَنُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ
تَارًا قَالَ أَنُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا }

(10/98)

قوله: {آتوني}: قرأ أبو بكر "ايتوني" بهمزة وصل من أتى يأتي في الموضعين من هذه السورة بخلاف عنه في الثاني. وافقه حمزة على الثاني من غير خلاف عنه. والباقون بهمزة القطع فيهما. فـ "زُبْر" على قراءة همزة الوصل منصوبة على إسقاط الخافض، أي: جيئوني بزُبْر الحديد. وفي قراءة قَطْعِهَا على المفعول الثاني لأنه يتعدى/ بالهمزة إلى اثنين. وعلى قراءة أبي بكر يُحْتَاجُ إِلَى كسر التنوين من "رَدْمًا" لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ همزة الوصل تسقط دَرَجًا فيقرأ له بكسر التنوين، وبعد همزة ساكنة هي فاء الكلمة. وإذا ابتدأت بكلمتي "آتوني" في قراءته وقراءة حمزة تبدأ بهمزة مكسورة للوصل ثم ياء صريحة، هي بدل من همزة فاء الكلمة، وفي الدَّرَجِ تسقط همزة الوصل، فتعود الهمزة لزوال موجب إبدالها.

والباقون يَبْتَدِئُونَ وَيَصِلُونَ بهمزة مفتوحة لأنها همزة قطع، ويتركون تنوين "رَدْمًا" على حاله من السكون، وهذا كله ظاهر لأهل النحو، حَفِيٌّ عَلَى الْقُرَّاءِ. وَالزُّبْرُ جمع زُبْرَةٍ كَعُرْقَةٍ وَعُرْفٍ. وقرأ الحسن بضم الباء. قوله: "ساوي" هذه قراءة الجمهور، وقتادة "سَوَى" بالتضعيف. وعاصم في رواية "سَوَى" مبنياً للمفعول.

قوله: "الصَّدَقَيْنِ" قرأ أبو بكر بضم الصاد وسكون الدال. وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بضمَّهما، والباقون بفتحهما. وهذه لغاتُ قُرئَ بها في السبع. وأبو جعفر وسيبة وحميد بالفتح والإسكان، والماجشون بالفتح والضم، وعاصم في رواية بالعكس.

والصَّدَفَانِ: ناحيتا الجبلين. وقيل: أن يتقابل جبلان وبينهما طريق، فالناحيتان صَدَفَانِ لتقابلهما وتصادفهما، مِنْ صَادَفْتُ الرَّجُلَ، أي: لاقَيْتُهُ وَقَابَلْتَهُ. وقال أبو عبيد: "الصَّدَفُ: كل بناءٍ مرتفع وليس بمعروفٍ، والفتح لغة تميم، والضمُّ لغة حمير".

(10/99)

قوله: "قِطْرًا" هو المتنازعُ فيه. وهذه الآية أشهر أمثلة النحاة في باب التنارع، وهي من إعمال الثاني للحذف من الأول. والقِطْرُ: النَّحَاسُ أو الرَّصَاصُ المَذَابُ.

* { فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا }

قوله: {فَمَا اسْطَاعُوا}: قرأ حمزة بتشديد الطاء، والباقون بتخفيفها. والوجه في الإدغام كما قال أبو علي: "لَمَّا لم يكن إلقاء حركة الياء على السين لئلا يُحَرِّكَ مَا لا يتحرك" - يعني أن سين استفعال لا تتحرك - أدغم مع الاسكن، وإن لم يكن حرف لين. وقد قرأت القراءة غير حرفٍ من هذا النحو. وقد أنشد سيبويه "ومسحجي" يعني في قول الشاعر:

3198- كَأَنَّهُ بَعْدَ كَلَالِ الرَّاجِرِ * وَمَسْحِي مِرُّ عُقَابِ كَاسِرِ
يريد "ومسحجه" فأدغم الحاء في الهاء بعد أن قلب الهاء حاءً، وهو عكس قاعدة الإدغام في المتقاربين. وهذه القراءة قد لحثها بعض النحاة.

قال الزجاج: "مَنْ قرأ بذلك فهو لاجِنٌ مخطئٌ" وقال أبو علي: "هي غير جائزة".
وقرأ الأعشى، عن أبي بكر "اضطاعوا" بإبدال السين صاداً. والأعشى "استطاعوا" كالثانية.

* { قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا }
{

قوله: {جَعَلَهُ دَكَّاءَ}: الظاهر أن الجعل هنا بمعنى التصيير فتكون "دكّاء" مفعولاً ثانياً. وجوز ابن عطية أن يكون حالاً و"جعل" بمعنى خلق، بعد؛ لأنه إذ ذاك موجودٌ. وقد تقدّم خلافُ القراء في "دكّاء" في الأعراف.

قوله: {وَعْدُ رَبِّي} الوعدُّ هنا مصدرٌ بمعنة الموعود أو على بابه.

* { وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا }
{

قوله: {يَمُوجُ}: مفعولٌ ثانٍ لـ "تَرَكْنَا" والضمير في "بعضهم" يعودُ على "يأجوج ومأجوج" أو على سائر الخلق.

(10/100)

قوله: "يومئذ" التنوينُ عوضٌ من جملةٍ محذوفة. تقديرها: يوم إذ جاء وَعْدُ رَبِّي، أو إذ جَحَرَ السَّدُّ بينهم.

* { الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَن ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا }
{

قوله: {الَّذِينَ كَانَتْ}: يجوزُ أَنْ يكونَ مجروراً بدلاً من "للكافرين" أو بياناً أو نعياً، وأن يكونَ منصوباً بإضمارِ أَذْمَ، وأن يكونَ مرفوعاً خبرَ ابتداءٍ مضمراً.

* { أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِن دُونِنَا أَوْلِيَاءَ إِنَّا أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ نُزُلًا }
{

قوله: {أَفَحَسِبَ}: العائمةُ على مسرِّ السين وفتح الباء فعلاً ماضياً. و {أَن يَتَّخِذُوا} سادٌّ مَسَدِّ المفعولين. وقرأ أمير المؤمنين على بن أبي طالب وزيد علي وابن كثير ويحيى بن يعمر في آخرين، بسكون السين ورفع الباء على الابتداء، والخبر "أَنْ" وما في حيزها.

وقال الزمخشري: "أو على الفعل والفاعل لأن اسمَ الفاعل إذا اعتمد على الهمزة ساوى الفعل كقولك: "أقائمُ الزيدان" وهي قراءةٌ مُحْكَمَةٌ جيدة".
قال الشيخ: والذي يظهرُ أنَّ هذا الإعرابَ لا يجوزُ لأنَّ حَسِبًا ليس باسمِ فاعلٍ فيعما، ولا يلزم من تفسير شيءٍ بشيءٍ أن تجري عليه / أحكامه. وقد ذكر سبويه أشياءً من الصفات التي تجري مجرى الأسماء، وأنَّ الوجهَ فيها الرفعُ.

ثم قال: وذلك نحو: مررتُ برجلٍ خيرٍ [منه] أبوه، ومررتُ برجلٍ سواً عليه الخيرُ والشُّرُّ، ومررتُ برجلٍ أبٌ له صاحبه، ومررتُ برجلٍ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ هو، ومررتُ برجلٍ أيُّما رَجُلٍ هو. ثم قال الشيخ: "ولا يُعَدُّ أَنْ يُرْفَعَ بِهِ الظاهرُ، فقد أجازوا في "مررتُ برجلٍ أبي عشرة أبوه" ان يرتفع "أبوه" بأبي عشرة لأنه في معنى والدٍ عشرة".

(10/101)

قوله: "مزلاً" فيه أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على الحالِ جمعَ "نازل" نحوشارفٍ وشُرْفٍ. الثاني: أنه اسمٌ موضعِ النزول. الثالث: أنه اسمٌ ما يُعَدُّ للنازلين من الضيوف، ويكونُ على سبيلِ التهكم بهم، كقوله تعالى: {قَبَسْرُهُمْ بَعْدَآبِ أَيْمٍ} وقوله:

3199- * تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ صَرَبٌ وَجَمِيعٌ
ونصبه على هذين الوجهين مفعولاً به: أي: صَيَّرْنَا.
وأبو حيوة "نُزلاً" بسكون الواي، وهو تخفيفُ الشهيرة.

* { قُلْ هَلْ تُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا }

قوله: { أَعْمَالًا } : تمييزٌ للأخسرين، وجمعٌ لاختلافِ الأنواع.

* { الَّذِينَ صَلَّى سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا }

قوله: { الَّذِينَ صَلَّى } : يجوز فيه الجرُّ نعتاً وبدلاً وبياناً، والنصبُ على الذمِّ، والرفعُ على خبرِ ابتداءٍ مضمرة.

قوله: { يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ } يُسَمَّى في البديع "تجنيس التصحيف"
وتجنيس الخط، وهذا من أحسنه. وقال البحتري:

3200- ولم يكن الْمُعْتَرُّ بالله إذ سَرَى * لِيُهَجَرَ وَالْمُعْتَرُّ بالله طابُةُ
فالأولُ من العُرور، والثاني من العِرِّ. ومن أحسن ما جاء في تجنيس

3201- سَقَيْتَنِي رَبِّي وَعَنْتَنِي * يُحْتُّ بِحَبِّي حِينَ بِنِّ الْخُرْدُ

يصحف بنحو:

3202- سَقَيْتَنِي رَبِّي وَعَنْتَنِي * بِحُبِّ يَحْيَى حَتَّى ابْنِ الْخُرْدِ
وفي بعضِ رسائلِ الفصحاء: "قَبَّلَ قَبْلَ يَدِكَ تَرَاكُ، هَبْدُ عِنْدَ رَجَاك، أَمَلُ
أَمَلُ".

* { أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ وَزَنًا }

(10/102)

وقرأ ابن عباس "فَحَيِّطَتْ" بفتح الباء. والعامّة على "نُقيم" بنون العظمة مِنْ "أقام". ومجاهد وعبيد بن عمير. "فلا يُقيم" بياء العيبة لتقدّم قوله: {بِآيَاتِ رَبِّهِمْ}، فالضمير يعود عليه. ومجاهد أيضاً "فلا يقوم لهم" مضارع قام، "وزن" بالرفع. وعن عبيد بن عمير أيضاً "فلا يقوم وزناً" بالنصب كأنه تَوْعَمَ أَنْ "قام" متعدّ. كذا قال الشيخ. أَنْ يُجَعَلَ فاعلٌ "يقوم" صنيعهم أو سَعِيهم، وينتصب حينئذٍ "وزناً" على أحد وجهين: إمّا على الحال، وإمّا على التمييز.

* { دَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمَ بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوًا }

قوله: { دَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمَ } : فيه أوجه كثيرة أحدها: أَنْ يكونَ "ذلك" خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر ذلك، و "جزاؤهم جهنم" جملة برأسها. الثاني: أن يكون "ذلك" مبتدأ أول، و "جزاؤهم" مبتدأ به، كذا قال أبو البقاء، فالهاء في "به" تعود على "ذلك"، و "ذلك" مُشارٌ به إلى عدم إقامة الوزن.

قال الشيخ: "ويحتاج هذا التوجيه إلى نظر". قلت: إن عَنَى النظر من حيث الصنعة فمُسَلَّمٌ. ووجه النظر: أَنَّ العائدَ حَذَفَ مِنْ عَيْرِ مُسَوِّغٍ إِلَّا بتكليفٍ، فَإِنَّ العائدَ على البتداء إذا كان مجروراً لا يُحَدَفُ بحرفٍ، جُرَّ به المحذوف كقوله: 3202- أَصِحُّ فَالذِي تُدْعَى بِهِ أَنْتَ مُفْلِحٌ *
أي: مفلح به. وإن عَنَى من حيث المعنى فهو معنى جيد.

(10/103)

الثالث: أن يكون "ذلك" مبتدأ، و "جزاؤهم" بدلٌ أو بيان، و "جهنم" خبره.
الرابع: أن يكون "ذلك" مبتدأ أيضاً، و "جزاؤهم" خبره و "جهنم" بدلٌ أو بيان أو خبر ابتداء مضمرة. الخامس: أن يُجعل "ذلك" مبتدأ و "جزاؤهم" بدلٌ أو بيان و "جهنم" خبر ابتداء مضمرة، و "بما كفروا" خبر الأول، والجملة اعتراض.
السادس: أن يكون "ذلك" مبتدأ، والجائر الخبر، و "جزاؤهم جهنم" جملة معترضة وفيه بُعْدٌ. السابع: أن يكون "ذلك" إشارةً إلى جماعة / وهم المذكورون في قوله: "بالأخسرين"، وأشير إلى الجمع كإشارة الواحد كأنه قيل: أولئك جزاؤهم جهنم، والإعراب المتقدم يعود إلى هذا التقدير.
قوله: "واتخذوا" فيه وجهان، أحدهما: أنه عطف على "كفروا"، فيكون محله الرفع لعطفه على خبر "إن". الثاني: أنه متسأنف فلا محل له.
والباء في قوله: "بما كفروا" لا يجوز تعلقها بـ "جزاؤهم" للفضل بين المصدر ومعموله.

* { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا }

قوله: { نُزُلًا } : فيه ما تقدّم: من كونه اسم مكان النزول، أو ما يُعَدُّ للضيف. وفي نصبه وجهان، أحدهما: أنه خبر "كانت"، و "لهم" متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ "نُزُلًا"، أو على البيان، أو بـ "كانت" عند مَنْ يرى ذلك. والثاني: أنه حالٌ من "جنات"، أي: ذوات نُزُلٍ، والخبر الجائر.

* { خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْعُونَ عَنْهَا حَوْلًا }

قوله: { لَا يَبْعُونَ } : الجملة حالٌ: إمَّا مِنْ صاحب "خالدين"، وإمَّا من الضمير في "خالدين"، فتكونُ حالاً متداخلة.
والجَوْلُ: قيل: مصدرٌ بمعنى التحوُّل: يُقال: حال عن مكانه جَوْلًا، فهو مصدرٌ كالعَوَجِ والعَوْدِ والصَّعْرِ قال:
3204- لكلِّ دولةٍ أجلٌ * ثم يُتاح لها جَوْلُ

(10/104)

وقال الزجاج: "هو عند قوم بمعنى الحيلة في التنقل". وقال ابن عطية:
"والجَوْلُ: بمعنى التحوُّل" قَالَ مجاهد: "مُتَحَوَّلًا" وأنشد الرجز المتقدم ثم قال: "وكأنه اسم جمع، وكأنَّ واحدة حوالة" قلت: وهذا الجَوْلُ وإن كان جمعاً فالعكسُ نحو: "ثيرة" و

* { قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَذَ كَلِمَاتِ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا }

قوله: { تَنفَذَ } : قرأ الأخوان "يَنفَذَ" بالياء من تحت؛ لأنَّ التأنيتَ مجازي. والباقون بالياء من فوق لتأنيث اللفظ. وقرأ السُّلمي - ورويت عن أبي عمرو وعاصم - تَنفَذَ - بتشديد الفاء، وهو مُطَاوَعٌ تَفَذَّ بالتشديد نحو: كَسَّرْتَهُ فَتَكَسَّرَ. وقرأه الباقيين مطاوعٌ أَنْفَذْتَهُ.
قوله: "ولو جئنا" جوائها محذوف لِقَهْمِ المعنى تقديره: لنفَذَ. والعامَّةُ على "مَدَدًا" بفتح الميم. والأعمشُ قرأ بكسرهما، ونصبه على التمييز كقوله:
3205- * فَإِنَّ الْهَوَى يَكْفِيكَ مِثْلَهُ صَبْرًا
وقرأ ابن مسعود وابنُ عباس "مِدَادًا" كالأول. ونصبه على التمييز أيضاً عند أبي البقاء. وقال غيره - كأبي الفضل الرازي -: إنه منصوب على المصدرِ بمعنى الإمداد نحو: { أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ تَبَاتًا } قال: والمعنى: ولو أمددناه بمثله إمداداً.

* { قُلْ إِنَّمَا آتَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا }

قوله: { أَنَّمَا إِلَهُكُمُ } : "أَنَّ" هذه مصدرية وإن كانت مكفوفةً بـ "ما". وهذا المصدر قائم مقام الفاعلِ كأنه قيل: إنما يُوحَىٰ إليَّ التوحيدُ.

(10/105)

قوله: { وَلَا يُشْرِكْ } العَامَّةُ على الياءِ مِنْ تَحْتِ، عَطِفَ بها على أمرٍ. وَرُوِيَ عن أبي عمرو { وَلَا تُشْرِكْ } بالتاءِ مِنْ فَوْقِ خُطَاباً على الالتفاتِ مِنَ العَيْبَةِ إلى الخُطَابِ ثُمَّ التُّفِتَ فِي قَوْلِهِ { بِعِبَادَةِ رَبِّهِ } إلى الأولِ. ولو جِيءَ على الالتفاتِ الثاني: لَقِيلَ: رَبِّكَ. والباءُ سببِيَّةٌ، أي: بسببِ. وقيلَ: بمعنى فِي. والفِرْدَوْسُ: الجَنَّةُ مِنَ الكَرَمِ خاصَّةً. وقيلَ: بل ما كان غَالِثُها كَرَمًا. وقيلَ: كل ما حُوطَ فهو فِرْدَوْسٌ والجمعُ فِرَادِيسٌ. وقال المبردُ: "الفِرْدَوْسُ فيما سمعتُ مِنَ العَرَبِ: الشَّجَرُ المَلْتَفُّ، والأَعْلَبُ عليه أن يكون مِنَ العَيْبِ". وحكى الزجاجة أنها الأودِيَّةُ التي تُنْبِتُ صُرُوبًا مِنَ النَّبْتِ. واحتُفِلَ فيه: فقيلَ: هو عَرَبِيٌّ وقيلَ: أعجمي. وهل هو روميٌّ أو فارسيٌّ أو سُريانيٌّ؟ قيلَ: ولم يُسْمَعِ فِي كلامِ العَرَبِ إلا فِي بيتِ حَسَّانِ:

3206- وَإِنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلِّ مُوحِّدٍ * جِنَانٌ مِنَ الفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

وهذا ليس بصحيح، لأنه سُمِعَ فِي شعرِ أميةَ بنِ أبي الصلتِ:
3207- كانت منازلهم إذ ذاك ظاهرةً * فِيها الفِرَادِيسُ ثم الثومُ والبصلُ
ويقال: كَرَمٌ مُفَرَّدَسٌ، أي: مُعَرَّشٌ، ولهذا سُمِّيَتِ الروضةُ التي دونَ اليمامةِ فِرْدَوْسًا.
وإضافةُ "جَنَاتٍ" إلى الفِرْدَوْسِ إضافةٌ تبيينِ.

سورة مريم

* { ذِكْرٌ رَحْمَةً رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكْرِيَّا }

قوله: { ذِكْرٌ } فِيهِ ثلاثةُ أوجهٍ. أحدها: أنه مبتدأٌ محذوفٌ الخبرِ، تقديرُهُ: فيما يُنْتَلَى عليكم ذِكْرٌ. الثاني: أنه خبرٌ محذوفٌ المبتدأ، تقديرُهُ: المثلُّ ذِكْرٌ. الثالث: أنه خبرٌ محذوفٌ المنقطعة، وهو قولُ يحيى بن زياد. قال أبو البقاء: "وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّ الخبرَ هو المبتدأُ فِي المعنى، وليس فِي الحروفِ المقطعةِ ذِكْرٌ الرحمة، ولا فِي ذِكْرِ الرحمة معناها".

(10/106)

والعَامَّةُ على تسكينِ أواخرِ هذه الأحرفِ المقطعةِ، وكذلك كان بعضُ القراءِ يقفُ على كلِّ حرفٍ منها وَفَقَةً يسيرةً مبالغةً فِي تمييزِ بعضها مِنْ بعضٍ. وقرأ الحسنُ "كافٌ" بالضم، كأنه جَعَلَهَا معرَبَةً، وَمَنَعَهَا مِنَ الصَّرْفِ لِلعَمَلِيَّةِ والتأنيثِ.

وللقراءِ خلافٌ فِي إمالةِ "يا" و"ها" وتفخيمِهما. وبهضمهم يُعَبَّرُ عن التفخيمِ بالضمِّ، كما يُعَبَّرُ عن الإمالةِ بالكسْرِ، وإنما ذَكَرْتُهُ لأنَّ عبارتهم فِي ذلك مُوهِّمَةٌ.

وأظهر دالٌ صاد قبل ذالٍ "ذَكَرٌ" نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وعاصمٌ لأنه الأصلُ، وأدغمها فِيها الباقون.

والمشهورُ إخفاءُ نونِ "عَيْنِ" قبل الصاد؛ لأنها تُقارِبُها، وبشتركان فِي الفم، وبعضهم يُظهِرُها لأنها حروفٌ مقطعةٌ يُفَصِّدُ تمييزُ بعضها [من بعض].

و "ذَكَرْتُ" مصدرٌ مضافٌ. قيل: إلى مفعوله وهو الرحمة، والرحمة في نفسها مصدرٌ أيضاً مضافٌ إلى فاعله، و "هَبَدَهُ" مفعولٌ به. والناصبُ له نفسُ الرحمة، ويكونُ فاعلُ الذِّكْرِ غيرَ مذكورٍ لفظاً، والتقدير: أَنْ ذَكَرَ اللَّهُ رَحْمَتَهُ عَبْدَهُ. وقيل: بل "ذَكَرْتُ" مضافٌ إلى فاعله على الاتِّساع ويكون "عَبْدَهُ" منصوباً بنفسِ الذِّكْرِ، والتقدير: أَنْ ذَكَرَتْ الرَّحْمَةُ عَبْدَهُ، فَجَعَلَ الرَّحْمَةُ ذَاكِرَةً لَهُ مَجَازاً. و "زَكَرْتَا" بدلٌ أو عطفٌ بيانٌ، أو مصنوعٌ بإضمتِ "أَعْنِي".

(10/107)

وقرأ يحيى بن يعمر - ونقلها الزمخشريُّ عن الحسن - "ذَكَرْتُ" فعلاً ماضياً مشدداً، و "رحمة" بالنصب على أنها مفعولٌ ثانٍ قُدِّمَتْ على الأول، وهو "عَبْدَهُ" والفاعلُ: إمَّا ضميرُ القرآن، أو ضميرُ القرآن، أو ضميرُ الباري تعالى. والتقدير: أَنْ ذَكَرَ الْقُرْآنُ الْمُنْلُو - أو ذَكَرَ اللَّهُ - عَبْدَهُ رَحْمَتَهُ، أَي: جَعَلَ الْعَبْدَ يَذَكُرُ رَحْمَتَهُ. ويجوز على المجاز المتقدِّم أن تكون "رحمة ربك" هو المفعول الأول، والمعنى: أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ الرَّحْمَةَ ذَاكِرَةً لِلْعَبْدِ. وقيل: الأصل: ذَكَرَ بِرَحْمَةٍ، فَلَمَّا انْتَزَعَ الْجَارُ نُصِبَ مَجْرُورُهُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

وقرأ الكلبيُّ "ذَكَرْتُ" بالتخفيفِ ماضياً، "رحمة" بالنصب على المفعول به، "عَبْدَهُ" بالرفعِ فاعلاً بالفعلِ قبله، "زَكَرْتَا" بالرفعِ على البيانِ أو البديلِ أو على إضمارِ مبتدأ، وهو نظيرُ إضمارِ الناصبِ في القراءة الأولى. وقرأ يحيى بن يعمر - فيما نقله عنه الدانيُّ - "ذَكَرْتُ" فعلٌ أمرٌ، "رحمة" و "عَبْدَهُ" بالنصبِ فيهما على أنهما مفعولان، وهما على ما تقدَّم مِنْ كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ أَوِ الثَّانِي، بِالتَّأْوِيلِ الْمُتَقَدِّمِ فِي جَعَلِ الرَّحْمَةَ ذَاكِرَةً مَجَازاً.

* { إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا }

قوله: { إِذْ نَادَى رَبَّهُ } في ناصبه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنَّهُ "ذَكَرْتُ" ولم يذكر الحوفيُّ غيره. والثاني: أَنَّهُ "رحمة"، وقد ذكر الوجهين أبو البقاء. والثالث: أَنَّهُ بدلٌ مِنْ "زَكَرْتَا" بدلٌ إشتمالٌ لِأَنَّ الْوَقْتَ مُشْتَمِلٌ عَلَيْهِ وَسَيَاتِي مِثْلُ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ { وَادَّكُرَ فِي الْكِتَابِ مَرِيَمَ } ونحوه.

* { قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاسْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا }

قوله: { قَالَ رَبِّ } لا محلَّ لهذه الجملة لأنها تفسيرٌ لقوله "نادى ربه" وبيانٌ، ولذلك تُرِكَ العاطفُ بينهما لشدة الوصلِ.

(10/108)

قوله: "وَهَنَ" العامَّةُ على فتح الهاء. وقرأ الأعمشُ بكسرها. وقُرئ بضمِّها، وهذه لغاتٌ في هذه اللفظة. ووَجَدَ العَظْمَ إرادةَ الحَنَسِ، يعني أَنَّ هذا الجنسَ الذي هو عَمُودُ البَدَنِ، وأشدُّ ما فيه وأصلُّه، قد أصابه الوَهْنُ، ولو جُمع لكان قصداً لِحَرِّ: وهو أنه لم يَهِنْ منه بعضُ عظامه ولكن كلها، قاله الزمخشري: وقيل: أُطِيقَ المفردُ، والمرادُ به الجمعُ كقوله:

3208- بها جِيفُ الحَسْرَى فأَمَّا عِظَامُهَا * فَيَبِضُّ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ

أي: جلودها، ومثله:

3209- كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا * فَإِنَّ زِمَاتِكُمْ رَمَنْ حَمِيصُ

أي: بطونكم.

و"مَتَّى" حالٌ من "العَظْمِ". وفيه رَدٌّ على مَنْ يقول: إن الألفَ واللامَ تكونُ عَوَضاً من الضميرِ المضافِ إليه؛ لأنه قد جُمع بينهما هنا وإن كان الأصلُ: وَهَنَ عَظْمِي. ومثله في الدلالةِ على ذلك ما أنشدوه شاهداً على ما ذَكَرْتُ:

3210- رَجِيْبٌ قِطَابُ الجَيْبِ مِنْهَا رَفِيْقَةٌ * بَجَسِّ التَّدَامِي بَصَّةُ المُتَجَرِّدِ

قوله: "شَيْباً" في نصبه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: - وهو المشهورُ- أنه تمييزٌ منقولٌ من الفاعلية؛ إذ الأصلُ: اشتعلَ شَيْبُ الرَّأْسِ. قال الزمخشري: "شَيْبَةُ المَشِيْبِ بِشَوَاطِئِ فِي بِيَاضِهِ وَانْتِشَارِهِ فِي الشَّعْرِ وَفُسُوؤِهِ فِيهِ، وَأَخَذَهُ مِنْهُ كُلُّ مَا حَزِيَ بِاشْتِعَالِ النَّارِ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الاسْتِعَارَةِ، ثُمَّ أَسْنَدَ الْاِشْتِعَالَ إِلَى مَكَانِ الشَّعْرِ وَمَنْبَتِهِ وَهُوَ الرَّأْسُ، وَأَخْرَجَ الشَّيْبَ مَمِيْزاً، وَلَمْ يُضِفِ الرَّأْسَ اِكْتِفَاءً بِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ أَنَّهُ رَأْسُ زَكَرِيَّا، فَمِنْ تَمَّ / فَصَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَشُهِدَ لَهَا بِالْبِلَاغَةِ". انتهى. وهذا مِنْ اسْتِعَارَةِ مُحَسَّوسٍ لِمُحَسَّوسٍ، وَوَجْهُ الْجَمْعِ: الْاِنْبِسَاطُ وَالْاِنْتِشَارُ.

والثاني: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، أي: شائباً أو ذا شيبٍ.

(10/109)

قوله: "بُدْعَائِكَ" فيه وجهان، أظهرهما: أَنَّ المَصْدَرَ مضافٌ لمفعوله، أي: بدعائي إياك. والثاني: أنه مضافٌ لفاعله، أي: لم أَكُنْ بدعائك لي إلى الإيمان سَقِيًّا.

* { وَإِنِّي خِفْتُ المَوَالِيَّ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَليًّا }

قوله: { خِفْتُ المَوَالِيَّ } : العامَّةُ على "خَفْتُ" بكسر الحاء وسكون الفاء، وهو ماضٍ مسندٌ لتاءِ المتكلم. و"الموالي" مفعولٌ به بمعنى: أَنَّ مَوَالِيَهُ كانوا بني إسرائيل/ فخافهم على الدين. قاله الزمخشري.

قال أبو البقاء: "لا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ، أي: عَدَمَ المَوَالِيَّ أَوْ جَوْرَ المَوَالِيَّ". وقرأ الزهري كذلك، إلا أنه سَكَنَ ياءَ "المَوَالِيَّ" وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ قَدْ تُقَدَّرُ الفَتْحَةُ فِي الْيَاءِ وَالْوَاوِ، وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ زَيْدِ عَلِيٍّ { تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ } وَتَقَدَّمَ إِضَاحُ هَذَا. وقرأ عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن جبيرة وسعيد بن العاص ويحيى بن يعمر وعلي بن الحسين في آخرين: "خَفَّتْ" بفتح الخاء

والفَاءِ مُشَدَّدَةً وَتَاءٍ تَأْنِيثٍ، كُسِرَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ. وَ" الْمَوَالِي " فَاعِلٌ بِهِ، بِمَعْنَى دَرَجُوا وَانْقَرَضُوا بِالمَوْتِ.
 قوله: { مِنْ وَرَائِي } هَذَا مُتَعَلِّقٌ فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ بِمَا تَضَمَّنَهُ الْمَوَالِي مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، أَي: الَّذِينَ يَلُونُ الْأَمْرَ بَعْدِي. وَلَا يَتَعَلَّقُ بِ" حَفَّتْ " لِفَسَادِ الْمَعْنَى، وَهَذَا عَلَى أَنْ يُرَادَ بِ" وَرَائِي " مَعْنَى خَلْفِي وَبَعْدِي. وَأَمَّا فِي قِرَاءَةِ " حَفَّتْ " بِالتَّشْدِيدِ فَيَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ بِنَفْسِ الْفِعْلِ، وَيَكُونُ " وَرَائِي " بِمَعْنَى قُدَّامِي.
 والمرادُ: أَنَّهُمْ خَفُوا قُدَّامَهُ وَدَرَجُوا، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ مَنْ بِهِ تَقَوُّ وَاعْتِضَادٌ. ذَكَرَ هَذَيْنِ الْمَعْنِيَيْنِ الزَّمخَشِيرِيُّ.
 والمَوَالِي: بَنُو الْعَمِّ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَفْسِيرُ الشَّاعِرِ لَهُمْ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:
 3211- مَهْلًا بَنِي عَمَّنَا مَهْلًا مَوَالِينَا * لَا تَبْشُوا بَيْنَنَا مَا كَانَ مَدْفُونًا
 وَقَالَ آخَرُ:

(10/110)

3212- وَمَوْلَى قَدْ دَفَعْتُ الصَّيْمَ عَنْهُ * وَقَدْ أَمْسَى بِمَنْزِلَةِ الْمَصْنُومِ
 وَالْجُمْهُورُ عَلَى " وَرَائِي " بِالْمَدِّ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ - فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ - " وَرَائِي " بِالْقَصْرِ، وَلَا يَبْغُذُ ذَلِكَ عَنْهُ فَإِنَّهُ قَصَرَ " شَرَكَايَ " فِي النَّحْلِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَسَيَأْتِي أَنَّهُ قَرَأَ { أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْنَى } فِي الْعَلَقِ، كَأَنَّهُ كَانَ يُؤَيِّرُ الْقَصْرَ عَلَى الْمَدِّ لِخَفْتِهِنْ وَلَكِنَّهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ لَا يَجُوزُ سَعَةً.

و { مِنْ لَدُنْكَ } يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ" هَبْ ". وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ " وَلِيًّا " لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لِلنِّكَرَةِ فَقُدِّمَ عَلَيْهَا.

* { يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلٍ يَعْقُوبَ وَاجْعَلُهُ رَبِّ رَضِيًّا }

قوله: { يَرِثُنِي وَيَرِثُ } : قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ بِجَزْمِ الْفَعْلَيْنِ عَلَى أَنَّهُمَا جَوَابٌ لِلأَمْرِ إِذْ تَقْدِيرُهُ: إِنْ يَهَبُ يَرِثُ. وَالْبَاقُونَ بِرَفْعِهِمَا عَلَى أَنَّهُمَا صِفَةٌ لـ " وَلِيًّا ".
 وَقَرَأَ عَلِيُّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنُ وَبِحَبِي بْنِ يَعْمَرَ وَالْجَحْدَرِيُّ وَقَتَادَةَ فِي آخِرِينَ: " يَرِثُنِي " بِيَاءِ الْغَيْبَةِ وَالرَّفْعِ، وَارِثٌ " مُسْنَدًا لِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ. قَالَ صَاحِبُ " اللُّوَامِحِ ": فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ. وَالتَّقْدِيرُ: يَرِثُ نَبَوْتِي إِنْ مِتُّ قَبْلَهُ وَأَرِثُهُ مَا لَهُ إِنْ مَاتَ قَبْلِي ". وَثِقَلُ هَذَا عَنِ الْحَسَنِ.
 وَقَرَأَ عَلِيُّ أَيْضًا وَابْنُ عَبَّاسٍ وَالْجَحْدَرِيُّ " يَرِثُنِي وَارِثٌ " جَعَلُوهُ اسْمَ فَاعِلٍ، أَي: يَرِثُنِي بِهِ وَارِثٌ، وَيُسَمَّى هَذَا " التَّجْرِيدَ " فِي عِلْمِ الْبَيَانِ.

(10/111)

وقرأ مجاهد " أَوْرِثُ " وهو تصغيرُ " وَارِثٌ "، والأصلُ وُورِثَ بِوَاوَيْنِ. وَجَبَ قَلْبُ أَوْلَاهِمَا هَمْزَةً لِاجْتِمَاعِهِمَا مُتَحَرِّكَيْنِ أَوَّلَ كَلِمَةٍ، وَنَحْوُ " أُوَيْصِلُ " تَصْغِيرَ " وَاصِلٌ ".

والواو الثانية بدلٌ عن ألفِ فاعِلٍ، وأُوْثِرَتْ مصروفٌ. لا يُقال: يَبْنِغِي أن يكونَ غَيْرَ مصروفٍ لأنَّ فيه علتين الوصفيةَ ووزنَ الفعلِ، فإنه بزنة أْبَيْطِرَ مضارعَ بَبْطِرَ، وهذا ممَّا يكونُ الاسمُ فيه منصرفاً في التكبيرِ ممتنعاً في التصغيرِ. لا يُقال ذلكُ لأنه عَلَطُ بَيْنَ؛ لأنَّ "أُوْثِرْنَا" وزنه فُؤْبِعِلَ لا أَفْعِلَ بخلافِ "أَحْمِرَ" تصغيرِ "أَحْمَرِ".
وقرأ الزُّهْرِي "وارث" بكسرِ الواو، وَيَعْنُونَ بها الإِمَالَةَ.
قوله: "رَضِيًّا" مفعولٌ ثانٍ، وهو فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ، وأصله رَضِيؤُ لأنه مِن الرِّضْوَانِ.

* { يَارَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا } {

قوله: {يَحْيَى}: فيه قولان: أحدهما: أنه ساءٌ أعجميٌّ لا اشتقاق له، وهذا هو الظاهرُ، ومَنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ. وقيل: بل هو منقولٌ من الفعلِ المضارعِ كما سَمَّوْا بِيَعْمَرَ وَيَعِيشَ وَيَمُوتَ، وهو يموتُ بنُ المُرَّرَعِ.
والجملةُ مِنْ قوله: {اسْمُهُ يَحْيَى} في محلِّ جَرِّ صِفَةٍ لـ "غُلَامٍ" وكذلك {لَمْ نَجْعَلْ}. و"سَمِيًّا" كقوله: "رَضِيًّا" إعراباً وتصريفاً لأنه من السُّمُوِّ، وفيه دلالةٌ لقول البصريين: أن الاسمَ من السُّمُوِّ، ولو كان من الوَسْمِ لقليل: وَسَيْمًا.

* { قَالَ رَبِّ أَتَى بِكَ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا } {

(10/112)

قوله: {عِتِيًّا}: فيه أربعةٌ أوجهٍ، أظهرها: أنه مفعولٌ به، أي: بَلَغْتُ عِتِيًّا مِنَ الْكِبَرِ، فعلى هذا {مِنَ الْكِبَرِ} يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ "بَلَغْتُ"، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ "عِتِيًّا" لأنه في الأصلِ صِفَةٌ له كما قَدَّرْتُهُ. الثاني: أن يكونَ مصدرًا مؤكدًا مِنَ الفعلِ، لأنَّ / بَلَغَ الْكِبَرِ فِي مَعْنَاهُ. الثالث: أَنَّهُ مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ من فاعِلِ "بَلَغْتُ"، أي: عَاتِيًّا أَوْ ذَاعِيًّا. الرابع: أنه تَمْيِيزٌ. وعلى هذه الأوجهِ الثلاثةُ فـ "مِنَ" مزيدةٌ، ذكره أبو البقاء، والأولُ هو الوجهُ.

والعُتُوُّ: بزنة فُعُولٌ، وهو مصدرٌ عَتَا يَعْتُو، أي: يَبْسُ وَصَلْبٌ. قال الزمخشري: "وهو البُئْسُ وَالْحَسَاوَةُ فِي الْمَفَاصِلِ وَالْعِظَامِ كَالْعُودِ الْقَاجِلِ يُقَالُ: عَتَا الْعُودُ وَحَسَا، أَوْ بَلَغْتُ مِنْ مَدَارِجِ الْكِبَرِ وَمَرَاتِيهِ مَا يُسَمَّى عِتِيًّا" يريد بقوله: "أَوْ بَلَغْتُ" أنه يجوزُ أن يكونَ مِنْ عَتَا يَعْتُو، أي: فَسَدَ.

والأصل: عُتُوٌّ بواوٍين فَاسْتَثْقِلَ وَأَوَانَ بَعْدَ ضَمْتَيْنِ، فَكُسِرَتِ التَّاءُ تَخْفِيفًا فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ الْأُولَى يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، فَاجْتَمَعَ يَاءٌ وَوَاوٌ، وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَا فِيهَا الْيَاءُ الْأُولَى. وهذا الإِعْلَالُ جَارٍ فِي الْمَفْرَدِ كَهَذَا، وَالْجَمْعِ نَحْوُ: "عِصِيٍّ" إِلَّا أَنَّ الْكَثِيرَ فِي الْمَفْرَدِ التَّصْحِيحُ كَقَوْلِهِ: "وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا" وَقَدْ يُعَلَّلُ كَهَذِهِ الْآيَةِ، وَالْكَثِيرُ فِي الْجَمْعِ وَالْإِعْلَالُ، وَقَدْ يُصَحِّحُ نَحْوُ: "إِنكُمْ لَتَنْظُرُونَ فِي نُحُوِّ كَثِيرَةٍ" وَقَالُوا: قُتِيٍّ وَفُتُوٌّ.
وقرأ الأخوان "عِتِيًّا" و"صَلِيًّا" و"بِكِيًّا" و"جِيًّا" بكسرِ الفاءِ للإِتباعِ، ولباقون

بالضم على الأصل.
وقرأ عبد الله بن مسعود بفتح الأول مِنْ "عَتِيًّا" و "صَلِيًّا" جَعَلَهُمَا مَصْدَرَيْنِ عَلَى زَنَةِ قَعِيلٍ كَالْعَجِيجِ وَالرَّحِيلِ.

(10/113)

وقرأ عبد الله ومجاهد "عُسيًّا" بضم العين وكسر السين المهملة. وتقدّم اشتقاق هذه اللفظة في الأعراف وتصريفها.

* { قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا }

قوله: {كَذَلِكَ}: في محلّ هذه الكاف وجهان، أحدهما: أنه رفعٌ علي خبر ابتداءٍ مضمّر، أي: الأمرُ كذلك، ويكون الوقف على: "كذلك" ثم يُبتدأ بجمله أخرى. والثاني: أنها منصوبة المحلّ، فقَدَرَهُ أبو البقاء بـ "أَفْعَلُ" مثل ما طلبت، وهو كناية عن مطلوبه، فَجَعَلَ ناصبه مقدّراً، وظاهره أنه مفعولٌ به.

وقال الزمخشري: "أو نصبٌ بـ "قال" و "ذلك" إشارةً إلى مُبِهِم يُفَسِّرُهُ {هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ}، ونحوه: {وَقَصَبْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنْ دَابِرَ هَوْلًا مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ} وقرأ الحسن {وَهُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ} ولا يُجَرِّحُ هذا إلا على الوجه الأول، أي: الأمر كما قلت، وهو على ذلك يهون عليّ. ووجهٌ آخر: وهو أن يُشارَ بـ "ذلك" إلى ما تقدّم من وَعَدِ اللهُ، لا إلى قولٍ زكريّا. و "قال" محذوفٌ في كلتا القراءتين. - في كلتا القراءتين: يعني قراءةً العامة وقراءةً الحسن - أي: قال هو عَلَيَّ هَيِّنٌ، قال: وهو عَلَيَّ هَيِّنٌ، وإن شئتَ لم تنوّه، لأنّ الله هو المخاطب، والمعنى أنه قال ذلك، ووَعَدُهُ وقوله الحقّ."

وفي هذا الكلام قلقٌ؛ وحاصله يَرْجِعُ إلى أنّ "قال" الثانية هي الناصبة للكاف. وقوله: "وقال محذوفٌ" يعني تفرغاً على أنّ الكلام قد تمّ عند "قال ربك" ويبتدأ بقوله: {هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ}. وقوله: "وإن شئتَ لم تنوّه" أي: لم تنو القول المقدّر، لأنّ الله هو المتكلّم بذلك.

(10/114)

وظاهرُ كلام بعضهم: أنّ "قال" الأولى مُسَدِّدَةٌ إلى ضمير المَلِكِ، وقد صرّح بذلك ابنُ جرير، وتبعه ابن عطية. قال الطبري: "ومعنى قوله" قال كذلك"، أي: الأمران اللذان ذكرتَ مِنَ المرأة العاقِرِ والكَبِيرِ هو كذلك، ولكم قال ربك، والمعنى عندي: قال المَلِكُ: كذلك، أي: على هذه الحال، قال ربك: هو عليّ هَيِّنٌ" انتهى.

وقرأ الحسن البصري "عَلَيَّ" بكسر ياء المتكلم كقوله:
3213- عَلَيَّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ * لوالده ليست بذاتٍ عَقَارِبِ
أنشدوه بالكسر. وقد أمتعتُ الكلام في هذه المسألة في قراءة حمزة

{بِمُضْرَخِيٍّ}.
قوله: {وَقَدْ خَلَقْنَاكَ} هذه جملة مستأنفة. وقرأ الأخوان "خَلَقْنَاكَ" أسنده إلى الواحد المعظم نفسه. والباقون "خَلَقْنَاكَ" بتاء المتكلم.
وقوله: {وَلَمْ يَكُ شَيْئاً} جملة حالية، ومعنى تَفِي كونه شيئاً، أي: شيء أَّ يُعْتَدُّ به كقوله:

3214- * إِذَا رَأَى غَيْرَ شَيْءٍ ظَنَّهُ رَجُلًا
وقالوا: عَجِبْتُ مِنْ لَ شَيْءٍ. ويجوز أن يكونَ قال ذلك؛ لأنَّ المعدومَ ليس بشيءٍ.

* { قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا }

قوله: {سَوِيًّا}: حالٌ مِنْ فاعل "تُكَلِّمَ". وعن ابن عباس: أنَّ "سَوِيًّا" من صفة الليلي بمعنى كاملات، فيكونُ نصبه على النعتِ للظرف. والجمهورُ على نصب ميم "تُكَلِّمَ" جعلوها الناصبة.

وابن أبي عبله بالرفع، جعلها المخففة من الثقيلة، واسمها ضميرُ شانٍ محذوف، و"لا" فاصلة. وتقدّم تحقيقه.

* { فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا }

(10/115)

قوله: {أَنْ سَبِّحُوا}: يجوز في "أَنْ" أَنْ تكونَ مفسّرةً لأَوْحَى، وأنْ تكونَ مصدريةً مفعولةً بالإيحاء. و {بُكْرَةً وَعَشِيًّا} ظرفا زمان للتسييح. وانصرفت "بُكْرَةً" لأنه لم يُفصّد بها العَلَمِيَّةُ، فلو فُصِدَ بها العَلَمِيَّةُ امتنعت عن الصرف. وسواءً فُصِدَ بها وقتٌ بعينه نحو: لأسيرنَّ الليلةَ إلى بكرة، أم لم يُقصد نحو: بكرةً وقتٌ بعينه نحو: لأسيرنَّ الليلةَ إلى بكرة، أم لم يُقصد نحو: بكرةً وقتٌ نشاط [لأنَّ عَلَمِيَّتَها جنسيّة كاسامة]، ومثلها في ذلك كله "غدوة".
وقرأ طلحة "سَبِّحُوهُ" بهاء الكناية. وعنه أيضاً: "سَبِّحَنَّ" بإسناد الفعل إلى ضمير الجماعة مؤكداً بالثقله وهو كقوله: {لَيَقُولَنَّ مَا يَحْسِبُهُ} وقد تقدّم تصريفه.

* { يَايَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتِينَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا }

قوله: {بِقُوَّةٍ}: حالٌ من الفاعل أو المفعول، أي: ملتبساً أنت، أو ملتبساً هو بقوة. و"صَبِيًّا" حال من هاء "آتيناه".

* { وَحَتَانًا مِّنْ لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا }

قوله: {وَحَتَانًا}: يجوز أن يكونَ مفعولاً به نَسَفًا على "الحُكْمَ"، أي: وآتيناهُ تَحَنُّنًا. والحنانُ: الرحمةُ واللين، وأنشد أبو / عبدة:

- 3215- تحنن عليّ هداك المليك * فإن لكل مقام مقالا
قال: "وأكثر استعماله مثني كقولهم: حَتَاتِيكَ، وقوله:
3216- * حَتَاتِيكَ بعض الشر أهون من بعض
وجوز فيه أبو البقاء أن يكون مصدراً، كأنه يريد بع المصير الواقع في الدعاء
نحو: سَفِيًّا ورَعِيًّا، فنصبه بإضمار فعل كأخواته. ويجوز أن يرتفع على خبر ابتداءٍ
مضمرة نحو: {فَصَبْرٌ جَمِيلٌ} و {سَلَامٌ عَلَيْكُمْ} في أحد الوجهين: وأنشد
سيبويه:
3217- وَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا * أَدُو تَسْبِيٍّ أُمُّ أَنْتِ بِالْحَيِّ عَارِفٌ

(10/116)

وقيل لله تعالى: حَنَانٌ، كما يقال له "رحيم" قال الزمخشري: "وذلك على
سبيل الاستعارة".
و {مَنْ لُدَّتَا} صفة له.

* { وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا }

قوله: { وَبَرًّا } يجوز أن يكون نَسَقًا على خبر "كان"، أي: كان تَقِيًّا بَرًّا. ويجوز
أن يكون منصوباً بفعلٍ مقدر، أي: وَجَعَلَنَاهُ بَرًّا. وقرأ الحسن "بَرًّا" بكسر الباء
في الموضوعين. وتأويله واضح كقوله: {وَلَا كِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ} وتقدم تأويله. و
"بِوَالِدَيْهِ" متعلق بـ "بَرًّا".

و "عَصِيًّا" يجوز أن يكونَ وزنه فَعُولًا، والأصل: عَصُوِيٌّ فَفُعِلَ فيه ما يُفَعَلُ في
نظائره، وَقَعُولٌ للمبالغة كصَبُورٍ. ويجوز أن يكونَ وزنه فَعِيلًا، وهو للمبالغة
أيضاً.

* { وَادْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا }

قوله: { إِذِ انْتَبَذَتْ } في "إذ" أوجه، أحدها: أنها منصوبة بـ "ادْكُرْ" على أنها
خَرَجَتْ عن الظرفية، إذ يستحيل أن تكونَ باقيةً على مُضِيِّهَا. والعاملُ فيها ما
هو تَصُّ في الاستقبال الثاني: أنه منصوبٌ بمحذوفٍ مضافٍ لمريمٍ تقدیره:
وإذ ذكر خبر مريم، أو تَبَاهَا، إِذِ انْتَبَذَتْ، فـ "إذ" منصوبٌ بذلك الخبر أو النبا.
والثالث: أنه منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ تقدیره: وَبَيَّنَّ، أَي: اللهُ تعالى، فهو كلامٌ
أخر. وهذا كما قال سيبويه في قوله: {انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ} وهو في الظرف
أقوى وإن كان مفعولاً به. والرابع: أن يكونَ منصوباً على الحال من ذلك
المضافِ المقدر، أي: خبر مريم أو نبا مريم. وفيه بُعدٌ. قاله أبو البقاء.
والخامس: أنه بدلٌ من "مريم" بدلُ اشتمالٍ. قال الزمخشري: "لأنَّ الأحيانَ
مشملةٌ على ما فيها، وفيه: أن المقصودَ بذكر مريم ذكر وقتها هذا لوقوع هذه
القصة العجيبه فيه".

(10/117)

قال أبو البقاء: - بعد أن حكى عن الزمخشريّ هذا الوجه - "وهو بعيد؛ لأنّ الزمان إذا لم يكنّ حالاً من الجثة ولا خبراً عنها ولا صفةً لها لم يكن بدلاً منها". وفيه نظرٌ لأنّه لا يلزم من عدم صحة ما ذكر عدّم صحة البدلية، ألا ترى نحو: "سلب زيد ثوبه" ف "ثوبه" لا يصحّ جعله خبراً عن "زيد" ولا حالاً منه ولا وصفاً له، ومع ذلك فهو بدلٌ اشتمال.

السادس: أنّ "إذ" بمعنى "أنّ" المصدرية كقولك: "لا أكرمك إذ لم تكرمني"، أي: لأنّك لا تكرمني، فعلى هذا يحسن بدلُ الاشتمال، أي: واذكر مريمَ أنتبادها. ذكره أبو البقاء.

والإتياد: افتعالٌ من التّبذ وهو الطّرخ، وقد تقدّم بيانه.

* { فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا } *

والجمهورُ على صَمِّ الرّاءِ مِنْ "رُوحِنَا" وهو ما يخيّون به. وقرأ أبو حيوة وسهلٌ بفتحها، أي: ما فيه راحةٌ للعباد كقوله: { قَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ } وحكى النقاش أنه قد قرئ "رُوحَتَا" بتشديد النون، وقال: هو اسم مَلَكٍ من الملائكة.

قوله: { بَشَرًا سَوِيًّا } حالٌ مِنْ فاعلٍ "تَمَثَّلَ". وَسَوَّغَ وَقَوَّعَ الحالِ جامدةٌ وَصَفُهَا، فَلَمَّا وَصِفَتْ النكرةُ وقعت حالاً.

* { قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا } *

(10/118)

قوله: { لِأَهَبَ } : قرأ نافع وأبو عمرو "لِيَهَبَ" بالياء والباقون "لِأَهَبَ" بالهمزة. فالأولى: الظاهرُ فيها أنّ الضميرَ للرّبِّ، أي: لِيَهَبَ الرَّبُّ. وقيل: الأصل: لِأَهَبَ بالهمز، وإنما قُلبتِ الهمزةُ ياءً تخفيفاً؛ لأنها مفتوحةٌ بعد كسرةٍ فتتفّقُ القراءتان وفيه بُعْدٌ. وأمّا الثانيةُ فالضميرُ للمتكلم، والمرادُ به المَلَكُ وأسنده لنفسه لأنه سببٌ فيه. وأمّا الثانيةُ فالضميرُ للمتكلم، والمرادُ به المَلَكُ وأسنده لنفسه لأنه سببٌ فيه. ويجوز أن يكونَ الضميرُ لله تعالى ويكون على الحكاية بقول محذوف. ويُقوِّي الذي قبله أنّ في بعض المصاحف: أَمَرَنِي أَنْ أَهَبَ لَكَ. وقوله: { إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا } جوابه محذوفٌ أو متقدم.

* { قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمَسَّ سِنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا } *

قوله: { بَغِيًّا } : في وزنه قولان، أحدهما - وهو قولُ المبرد - أنّ وزنه فُعوا، والأصل بَعُوِّي فاجتمعت الياء والواو ففُعِلَ فيه ما هو معروفٌ. قال أبو البقاء: "ولذلك لم تُلحِقْ تاءُ التّأنيث كما لم تُلحِقْ في صبور وشكور". وتقلّ الزمخشري عن أبي الفتح أنها فَعِيلٌ، قال: "ولو كانت فَعُولاً لقليل: بَعُو، كما يقال: فلان تَهُو عن المنكر" ولم يُعقبه بنكير. ومن قال: إنها فَعِيلٌ فهل هي

بمعنى فاعِلٍ او بمعنى مَفْعولٍ؟ فَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى فاعِلٍ فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ نَحْوُ: امْرَأَةٌ قَدِيرَةٌ وَبَصِيرَةٌ. وَقَدْ أُجِيبَ عَنِ ذَلِكَ: بِأَنَّهَا بِمَعْنَى النِّسْبِ كِحَائِضٍ وَطَالِقٍ، أَي ذَاتِ بَعِيٍّ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ حِينَ جَعَلَهَا بِمَعْنَى فاعِلٍ: "وَلَمْ تَلْحَقِ التَّاءُ أَيْضًا لِأَنَّهَا لِلْمِبَالِغَةِ" فَجَعَلَ الْعِلَّةَ فِي عَدَمِ الْحَاقِ كَوْنَهُ لِلْمِبَالِغَةِ. وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَإِنْ قِيلَ بِأَنَّهَا بِمَعْنَى مَفْعولٍ قَعَدَمُ الْيَاءِ وَاضِحٌ.

(10/119)

* { قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّفْضِيًّا }

قوله: { كَذَلِكَ } : تقدّم نظيره.
قوله: " وَلِنَجْعَلَهُ " يجوز أن يكونَ عِلَّةً، ومُعَلَّله محذوفٌ تقديره: لنجعلهُ آيةً للناسِ فَعَلْنَا ذَلِكَ. ويجوز أن يكونَ نِسْقًا على عِلَّةٍ محذوفَةٍ تقديره: لِنُبَيِّنَ بِهِ قُدْرَتَنَا وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً. وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى الْغُلَامِ، وَأَسْمُ "كَانَ" مضمَرٌ فِيهَا، أَي: وَكَانَ الْغُلَامُ، أَي: خَلَفَهُ وَإِيجَادُهُ أَمْرًا لَا بُدَّ مِنْهُ./

* { فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَدَّتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا }

قوله: { فَانْتَبَدَّتْ بِهِ } : الجائرُ والمجرورُ في محل نصب على الحال، أي: انتبَدَّتْ وهو مصاحبٌ لها، كقوله:
3218- * تَدُوسُ بِنَا الْجَمَامِ وَالتَّرِيْبَا

* { فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَايْتَنِي مِثُّ قَبَلِ هَادَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنَسِيًّا }

قوله: { فَأَجَاءَهَا } : الأصلُ في "جاء" أن يتعدَّى لواحدٍ بنفسه، فإذا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الهمزةُ كان القياسُ يقتضي تَعَدِّيَهُ لِاثْنَيْنِ. قال الزمخشري: "إِلَّا أَنْ اسْتَعْمَلَهُ قَدْ تَعَبَّرَ بَعْدَ النِّقْلِ إِلَى مَعْنَى الْإِلْجَاءِ، أَلَا تَرَكَ لَا تَقُولُ: جِئْتُ الْمَكَانَ وَأَجَاءَئِيهِ زَيْدٌ، كَمَا تَقُولُ: بَلَغْتُهُ وَأَبْلَغْتِيهِ، وَنَظِيرُهُ "أَتَى" حَيْثُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا فِي الْإِعْطَاءِ وَلَمْ تَقُلْ: أَتَيْتُ الْمَكَانَ وَأَتَانِيهِ فَلَانٌ". وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: الْأَصْلُ "جَاءَهَا" ثُمَّ عُذِّي بِالْهَمْزَةِ إِلَى مَفْعولٍ ثَانٍ، وَاسْتَعْمَلَ بِمَعْنَى الْجَاهَا".

(10/120)

قال الشيخ: "قوله وقول [غيره]: إِنَّ "أجاء" بمعنى أَلْجَأَهَا يحتاج إلى تَقْلٍ أئمة اللغة المستقرئين لذلك من لسان العرب. وإجاءة تدلُّ على المُطْلَقِ، فَتَضَلَّحَ لِمَا هُوَ بِمَعْنَى الْإِلْجَاءِ وَلِمَا هُوَ بِمَعْنَى الْإِخْتِيَارِ، كَمَا تَقُولُ: "أَقَمْتُ زَيْدًا" فَإِنَّهُ يَضَلَّحُ أَنْ تَكُونَ إِقَامَتُكَ لَهُ قَسْرًا أَوْ إِخْتِيَارًا. وَأَمَّا قَوْلُهُ: "أَلَا تَرَكَ لَا تَقُولُ"

إلى آخره فَمَنْ رَأَى أَنَّ التَّعْدِيَةَ بِالْهَمْزَةِ قِيَاسٌ أَجَازَ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ، وَمَنْ مَنَعَ فَقَدْ سُمِعَ ذَلِكَ فِي "جاء" فَيُجِيزُ ذَلِكَ. وَأَمَّا تَنْظِيرُهُ ذَلِكَ بِـ "أتى" فليس تنظيراً صحيحاً؛ لِأَنَّهُ بِنَاهِ عَلَى أَنَّ هَمْزَتَهُ لِلتَّعْدِيَةِ، وَأَنَّ أَصْلَهُ "أتى"، بل "أتى" مِمَّا بُنِيَ عَلَى أَفْعَلٍ، وَلَوْ كَانَ مَنْقُولاً مِنْ "أتى" الْمَتَعَدِّيِّ لِوَاحِدٍ لَكَانَ ذَلِكَ الْوَاحِدُ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، وَالْفَاعِلُ هُوَ الْأَوَّلُ، إِذَا عَدَّيْتَهُ بِالْعَمْزَةِ تَقُولُ: "أتى المالُ زَيْدًا" و "أتى عمروٌ زَيْدًا الْمَالَ" فَيَخْتَلِفُ التَّرْكِيبُ بِالتَّعْدِيَةِ لِأَنَّ "زيداً" عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَ"المالُ" هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ الزَّمخَشَرِيُّ كَانَ يَكُونُ الْعَكْسُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَا قَالَهُ، وَأَيْضاً فَاتِي مُرَادِفٌ لِأَعْطَى، فَهُوَ مُخَالَفٌ مِنْ جَيْثِ الدَّلَالَةِ فِي الْمَعْنَى. وَقَوْلُهُ: "وَلَمْ تَقُلْ: أَتَيْتَ الْمَكَانَ وَأَتَانِيهِ" هَذَا غَيْرُ مُسَلِّمٍ بَلْ تَقُولُ: "أَتَيْتُ الْمَكَانَ" كَمَا تَقُولُ: "جَنَّتِ الْمَكَانَ". وَقَالَ الشَّاعِرُ:

3219- أَتَوْا نَارِي فَقَلْتُ مَتَّوْنَ أَنُتْمَ * فَقَالُوا: الْجَنُّ قَلْتُ عَمُوا ظَلَامَا

وَمَنْ رَأَى التَّعْدِيَةَ بِالْهَمْزَةِ قِيَاساً، قَالَ: "أَتَانِيهِ"، وَهَذِهِ الْأَبْحَاثُ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّيْخُ مَعَهُ ظَاهِرُهُ الْأَجُوبَةُ، فَلَا يُطَوَّلُ بِذِكْرِهَا. وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ "فَاجَأَهَا"، أَي: أَلْجَأَهَا وَسَاقَهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: 3220- وَجَارٍ سَارَ مُعْتَمِداً إِلَيْكُمْ * أَجَاءَتْهُ الْمَخَافَةُ وَالرَّجَاءُ

(10/121)

وَقَرَأَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ "فَاجَأَهَا" بِالْفَاءِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ بَعْدَ الْجِيمِ، مِنَ الْمَفْاجَأَةِ، بَزَنَةٌ قَابِلُهَا. وَيَقْرَأُ بِالْفَيْنِ صَرِيحَتَيْنِ كَأَنَّهُمْ خَفَّفُوا الْهَمْزَةَ بَعْدَ الْجِيمِ، وَكَذَلِكَ رُوِيَ بَيْنَ بَيْنٍ. وَالْجُمْهُورُ عَلَى فَتْحِ الْمِيمِ مِنْ "الْمَخَاضِ" وَهُوَ وَجَعُ الْوِلَادَةِ. وَرُوي عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ بِكسْرِ الْمِيمِ، فَقِيلَ: عَمَّا بِمَعْنَى. وَقِيلَ: الْمَفْتُوحُ اسْمٌ مَصْدَرٌ كَالْعَطَاءِ وَالسَّيْلَامِ، وَالْمَكْسُورُ مَصْدَرٌ كَالْقِتَالِ وَاللِّقَاءِ، وَالْفِعَالُ قَدْ جَاءَ مِنْ وَاحِدٍ كَالْعِقَابِ وَالطَّرَاقِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ. وَالْمِيمُ أَصْلِيَّةٌ لِأَنَّهُ مِنْ تَمَخَّصَتِ الْحَامِلُ تَمَخَّصٌ. وَ {إِلَى جَدْعٍ} يَتَعَلَّقُ فِي قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ بِـ "أَجَاءَهَا"، أَي: سَاقَهَا إِلَيْهِ. وَفِي قِرَاءَةِ حَمَّادٍ بِمَحذُوفٍ لِأَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ، أَي: فَاجَأَهَا مُسْتَنَدَةً إِلَى جَدْعِ النَّخْلَةِ. قَوْلُهُ: "تَسْنِيًا" الْجُمْهُورُ عَلَى كَسْرِ النُّونِ وَسُكُونِ السَّيْنِ وَبِصَرِيحِ الْبَاءِ بَعْدَهَا. وَقَرَأَ حَمَزَةً وَحَفْصًا وَجَمَاعَةً بِفَتْحِ النُّونِ، فَالْمَكْسُورُ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالذَّبْحِ وَالطَّلْحِ، وَمَعْنَاهُ الشَّيْءُ الْحَقِيرُ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُنْسَى كَالْوَتِيدِ وَالْحَبْلِ وَخِرْقَةِ الطَّمْثِ وَنَحْوِهَا. قَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ: "مَنْ كَسَرَ فَهُوَ اسْمٌ لَمَّا يُنْسَى كَالنَّقْصِ اسْمٌ لَمَّا يَنْقُصُ، وَالْمَفْتُوحُ مَصْدَرٌ يَسُدُّ مَسَدَّ الْوَصْفِ". وَقَالَ الْفَرَّاءُ: "هُمَا لَغَتَانِ كَالْوَتِيرِ وَالْوَتْرِ، الْكَسْرُ أَحَبُّ إِلَيَّ". وَقَرَأَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقَرَطِيُّ "يَسْنًا" بِكسْرِ النُّونِ، وَالْهَمْزَةُ بَدَلُ الْبَاءِ. وَرُوي عَنْهُ أَيْضاً وَعَنْ بَكْرِ بْنِ حَبِيبِ السَّهْمِيِّ فَتَحَ مَعَ الْهَمْزِ. قَالُوا: وَهُوَ مِنْ تَسَاتٍ اللَّبَنِ إِذَا صَبَّتَ فِيهِ مَاءٌ فَاسْتُهْلِكَ فِيهِ، فَالْمَكْسُورُ أَيْضاً كَذَلِكَ الشَّيْءُ الْمُسْتَعْلَكُ، وَالْمَفْتُوحُ مَصْدَرٌ كَمَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ التَّسْيَانِ

وَيَقُلْ ابْنِ عَطِيَّةٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ حَبِيبٍ "تَسَا" بفتح النون والسين والقصر كَعَصَا،
كَأَنَّهُ جَعَلَ فَعَلًا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالْقَبْضِ بِمَعْنَى الْمَقْبُوضِ.

(10/122)

و "مَنْسِيًّا" نَعْتُ عَلَى الْبِمَالِغَةِ، وَأَصْلُهُ مَنْسُوِي فَادُغِمَ. وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ
وَالْأَعْمَشُ "مَنْسِيًّا" بِكَسْرِ الْمِيمِ لِلِاتِّبَاعِ لِكَسْرِ اسِينٍ، وَلَمْ يَغْتَدُوا بِالسَّاكِنِ لِأَنَّهُ
حَاجِرٌ غَيْرُ حَصِينٍ كَقَوْلِهِمْ: "مِثْنٌ" وَ "مِنْخَرٌ".

* { فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا }

قوله: { مِنْ تَحْتِهَا } : قرأ الأخوان ونافع وحفص بكسر ميم "مِنْ"، وجرَّ "تحتها"
على الجار والمجرور. والباقون بفتحها ونصب "تحتها". فالقراءة الأولى تقتضي
أن يكونَ الفاعلُ في "نادى" مضمرًا وفيه تأويلان، أحدهما: هو جبريل ومعنى
كونه { مِنْ تَحْتِهَا } أنه في مكان أسفل منها. ويبدل على ذلك قراءة ابن عباس
"فناداها مَلِكٌ مِنْ تَحْتِهَا: فَصَّرَحَ بِهِ. وَ { مِنْ تَحْتِهَا } على هذا فيه وجهان
أحدهما: أنه متعلقٌ بالنداء، أي: جاء النداء مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ. والثاني: أنه حالٌ من
الفاعل، أي: فناداها وهو تحتها.

وثاني التأويلين: أن الضمير لعيسى، لأي: فناداها المولودُ مِنْ تَحْتِ دَيْلِهَا.
والجاءَ فِيهِ الْوَجْهَانُ: مِنْ كَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا بِالنِّدَاءِ، أَوْ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ.
والثاني أوضح.

والقراءة الثانية: تكون فيها "مَنْ" موصولةً، والظرفُ صلُّها، والمرادُ
بالموصول: إمَّا جبريلُ، وإمَّا عيسى.

قوله: { أَلَّا تَحْزَنِي } يجوزُ في "أَنَّ" تكونُ مفسرةً لتقدُّمِها ما هو بمعنى القول،
و "لا" على هذا ناهيةً، وحذفُ النونِ للجزم؛ وَأَنَّ تكونَ الناصبةً و "لا" حينئذٍ
نافيةً، وحذفُ النونِ للنصب. ومحلُّ "أَنَّ": إمَّا نصب أو جرُّ لأنها على حذفِ
حرف الجرِّ، أي: فناداها بكذا. والضمير في "تحتها": إمَّا لمريمَ عليها السلام،
وإمَّا للنخلة، والأولُ أولى لتوافقِ الضميرين.

قوله: "سَرِيًّا" يجوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا أَوَّلًا، وَ "تَحْتَكِ" مَفْعُولٌ ثَانٍ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى
صَيَّرَ. ويجوزُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى خَلَقَ، فَتَكُونُ "تَحْتَكِ" لُغَوًّا.

(10/123)

وَالسَّرِيُّ فِيهِ قَوْلَانُ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ الرَّجُلُ الْمُرْتَفِعُ الْقَدْرَ، مِنْ سَرَوَ يَسْرُو كَسْرُفٍ
يَسْرُفٌ، فَهُوَ سَرِيٌّ. وَأَصْلُهُ سَرِيٌّ، فَاعِلٌ إِعْلَالٌ سَبَدٌ، فَلَامُهُ وَاوٌ. وَالْمَرَادُ بِهِ فِي
الآيَةِ عَيْسَى بْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَيُجْمَعُ "سَرِيٌّ" عَلَى "سِرَاة" بِفَتْحِ السِّينِ،
وَيَسْرَوَاءُ كَطَرْفَاءٍ، وَهُمَا جَمْعَانِ شَادَانٌ، بَلْ قِيَاسُ جِضْمَعِهِ "أَسْرِيَتْ"، كَغِنِيٍّ
وَأَغْنِيَاءٍ. وَقِيلَ: السَّرِيُّ: مِنْ سَرَوْتُ الثَّوْبَ، أَي: تَرَعْتُهُ، وَسَرَوْتُ الْجُلَّ عَنْ
الْفَرَسِ، أَي: تَرَعْتُهُ. كَانَ السَّرِيُّ سَرَى ثَوْبَهُ، بِخِلَافِ الْمُدَّتَّرِ وَالْمُتْرَمَّلِ. قَالَه

الراغب.
والثاني: أنه النهز الصغير، ويناسبه "فكلي واشربي" واشتقاقه من سَرَى
يَسْرِي، لأن الماء يَسْرِي فيه، فلا مَه على هذا باء، وأنشدوا للبيد:
3221- فتوسَّطَا عُرْضَ السَّرِيِّ فَصَدَّعَا * مَسْجُورَةً مُتَّجَاوِزًا فَلَأْمَهَا

* { وَهَرَّى إِلَيْكَ يَجِدُّعِ النَّخْلَةَ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا }

قوله: { وَهَرَّى إِلَيْكَ يَجِدُّعِ } : يجوز أن تكون الباء في "يَجِدُّعِ" زائدة كهي في
قوله تعالى: { وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ } [وقوله:]
3222- * لَا يَقْرَأَنَّ بالسُّورِ

وأنشد الطبري:

3223- بَوَادِ يَمَانٍ يُنْبِثُ السِّدْرَ صَدْرَهُ * وَأَسْفَلَهُ بِالْمَرْخِ وَاشْتَبَهَانَ
أي: هَرَّى جَدَّعَ النَّخْلَةَ. ويجوز أن يكون المفعول محذوفاً، والجاء حالاً من ذلك
المحذوفٍ تقديره: وَهَرَّى إِلَيْكَ رُطْبًا كَأَنَّهَا بِجَدْعِ النَّخْلَةِ. ويجوز أن يكون هذا
محمولاً على المعنى؛ إذ التقدير: هَرَّى الثمرة بسبب هَرَّ الجَدْعِ، أي: انْقَضِيَ
الجَدْعُ. وإليه نحا الرمخشري فإنه قال: "أو أَفْعَلِي الهَرَّ كَقَوْلِهِ:
3224- * يَجْرَحُ فِي عِرَاقِيهَا نَضْلِي

(10/124)

قال الشيخ: "وفي هذه الآية وفي قوله تعالى: { وَأَصْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ } ما يَرُدُّ
على القاعدة المقررة في علم النحو: من أنه لا يتعدى فعلُ المضمَر المتصل
إلى ضميره المتصل إلا في بابِ طَرٍّ، وفي لفظي قَدَّ وَعَدِمَ، لا يُقَالُ: صَرَبْتُكَ
وَلَا صَرَبْتُنِي، أي: صَرَبْتُ أَنْتَ نَفْسَكَ وَصَرَبْتُ أَنَا نَفْسِي، وإنما يُؤْتَى في هذا
بالنفس، وحكمُ المجرور بالحرفِ حكمُ المنصوبِ فلا يقال: هَرَزْتُ إِلَيْكَ، ولا زِيدُ
هَرَّ عَلَيْهِ، ولذلك جَعَلَ النحويون "عن" و"على" أَسْمَيْنِ في قول امرئ القيس:
3225- رَغَّ عَنْكَ تَهْمًا صِيحَّ فِي حُجْرَاتِهِ * وَلَكِنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرُّوَاهِلِ
وقول الآخر:

3226- هَوُّنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ * بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

وقد ثبت بذلك كونهما اسمين لدخول حرفِ الجرِ عليهما في قوله:

3227- عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمُّوْهَا * تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بَيْدَاءَ مَجْهَلٍ

وقول الآخر:

3228- فَعَلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ * مِنْ عَنِّ يَمِينِ الْحُبِّيَّا نَظْرَهُ قَبْلُ

وإمَّا "إلى" فحرفٌ بلا خلافٍ، فلا يمكنُ فيها أن تكونَ اسماً كـ "عَنْ" و "على".
ثم أجاب: بأنَّ "إليك" في الآيتين لا تتعلقُ بالفعلِ قبله، إنما تتعلقُ بمحذوفٍ
على جهةِ البيانِ تقديره: أَعْنِي إِلَيْكَ". قال: "كما تَأَوَّلُوا ذلك في قوله: إني لكما
من الناصحين" في أحد الأوجه".

قلت: وفي ذلك جوابان آخران، أحدهما: أن الفعلَ الممنوعَ إلى الضميرِ
المتصلِ إنما هو حيث يكون الفعلُ واقعاً بذلك الضميرِ، والضميرُ محلُّ له نحو:
"رَغَّ عَنْكَ" و"هَوُّنٌ عَلَيْكَ" وأمَّا الهَرُّ والصَّمُّ فليسا واقعين بالكافِ فلا محذوف.

والثاني: أنَّ الكلامَ على حذفِ مضافٍ تقديره: هُزِّي إلى جهتيك ونحوك، واضمُّمٌ إلى جهتيك ونحوك.

(10/125)

قوله: "تَسَاقَطُ" قرأ حمزة "تَسَاقَطُ" بفتح التاء وتخفيفِ السين وفتح القاف. والباقون - غير حفص - كذلك إلا أنَّهم شَدَّدوا السين، وحفص بضم التاء وتخفيفِ السين وكسر القاف.

فأصلُ قراءةِ غيرِ حفص "تَسَاقَطُ" بتاءين، مضارعٌ "تَسَاقَطُ" فحذف حمزة إحدى التاءين تخفيفاً نحو: "تَنَزَّلُ" و "تَذَكَّرُونَ"، والباقون أدغموا التاء في السَّيْنِ. وقراءةُ حفص مضارع "سَاقَطُ".

وقرأ الأعمش والبراء بن عازب "يَسَاقَطُ" كالجماعة إلا أنه بالياء مِنْ تَحْتِ، أدغم التاء في السين، إذ الأصلُ: يتساقط فهو مضارع "سَاقَطُ" وأصله يَسَاقَطُ، فأدغم واجتبلتْ همزةُ الوصل كَأ "أَدَّاراً" في تَدَارَأ.

ونقل عن أبي حيوه ثلاثُ قراءاتٍ: / واقفة ميسروق في الأولى، وهي "تُسْقِطُ" بضم التاء وسكون السين وكسر القاف مِنْ أَسْقَط. والثانية كذلك إلا أنه بالياء مِنْ تَحْتِ. الثالثة كذلك إلا أنه رفع "رُطْباً جَنِيًّا" بالفاعلية.

وقرئ "تَسَاقَطُ" بتاءين مِنْ فَوْقٍ، وهو أصلُ قراءةِ الجماعة. وتَسْقُطُ وَيَسْقُطُ بفتح التاء والياء وسكون السين وضمَّ القاف. فَرَفَعُ الرُّطْبِ بالفاعلية، وتعطي من الأفعال ما يوافق في القراءات المتقدمة. وَمَنْ قرأ بالتاء مِنْ فَوْقِ الفِعْلِ مسندٌ: إمَّا للنخلة، وإمَّا للثمرة المفعومة من السَّيَاقِ، وإمَّا لِلجِدْعِ. وجاز تأنيثُ فِعْله لإضافته إلى مؤنث، فهو كقوله:

3229- * كما شَرِقَتْ صدرُ القنَاةِ من الدَّمِ

وكقراءة "تَلْتَقِطُه بعض السيارة". وَمَنْ قرأ بالياء مِنْ تَحْتِ فالضميرُ لِلجِدْعِ وقيل: للثمر المدلولِ عليه بالسَّيَاقِ.

(10/126)

وأَمَّا نَضْبُ "رُطْباً" فلا يَخْرُجُ عن كونه تَمييزاً أو حَارّاً مَوْطِئَةً إِنْ كان الفعل قبلَ لازماً، أو مفعولاً به إِنْ كان الفعل متعدِّياً، والذكيُّ يَرُدُّ كُلَّ شيءٍ إلى ما يليق به من القراءات. وَجَوَّز المبردُ في نصبه وجهاً غريباً: وهو أَنْ يكونَ مفعولاً به بـ "هُزِّي" وعلى هذا فتكون المسألة من باب التنازع في بعض القراءات: وهي أَنْ يكونَ الفعلُ فيها متعدِّياً، وتكونَ المسألةُ من إعمالِ الثاني للحذف من الأول.

وقرأ طلحة بن سليمان "جَنِيًّا" بكسر الجيم إتياعاً لكسرة النون.

والرُّطْبُ: اسمُ جنسٍ لِرُطْبَةٍ بخلافِ "نَحْمٍ" فَإِنَّ لِنَحْمَةٍ، والفرق: أنهم لَزِمُوا تذكيره فقالوا: هو الرُّطْبُ، وتأنيتُ ذاك فقالوا: هي النَّحْمُ، فذكروا "الرطب" باعتبار الجنس، وأتوا "النَّحْمُ" باعتبار الجمعية، وهو فرقٌ لطيفٌ. وَيُجْمَعُ على "أرطاب" شذوذاً كَرَبِيعٍ وأرْبَاعِ. والرُّطْبُ: ما قُطِعَ قبلَ يُبْسِه وجفافه، وَخُصَّ

الرُّطْبُ بِالرُّطْبِ مِنَ التَّمْرِ. وَأُرْطَبَ النَخْلُ نَحْو: أَتَمَرَ وَأَجْنَى.

والجَنِيُّ: ما كَابَ وَصَلَحَ للاجْتِنَاءِ. وهو فَعِيلٌ بمعنى مفعولٍ وقيل: بمعنى فاعِلٍ:
أي: طَرِيًّا، والجَنَى والجَنِيُّ أَيضاً: المُجْتَنَى مِنَ العَسَلِ، وَأَجْنَى الشَّجَرِ: أَدْرَكَ
تَمَرَهُ، وَأَجْنَتِ الأَرْضُ كَثُرَ جَنَاهَا. واسْتُعِيرَ مِنْ ذَلِكَ "جَنَى فلانٌ جَنِيَّةً" كما
استعير "اجْتَرَمَ جَرِيْمَةً".

* { فَكُلِي وَاشْرَبِي وَفَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي تَذَرْتُ
لِلرَّحْمَانِ صَوْمًا فَلَنْ أَكَلِمَ اليَوْمَ إِنْسِيًّا }

قوله: { وَفَرِّي عَيْنًا } : "هَيِّنًا" نصبٌ على التمييز منقولٌ من الفاعل، إذ الأصلُ:
لِتَقَرَّ عَيْنُكَ. والعامَّةُ على فتح القافِ مِنْ "فَرِّي" أمرًا مِنْ قَرَّتْ عَيْنُهُ تَقَرَّرٌ، بكسر
العين في الماضي، وفتحها في المضارع.

(10/127)

وُفِرِّي بكسر القاف، وعي لغةٌ نجدٌ يقولون: قَرَّتْ عَيْنُهُ تَقَرَّرُ بفتح العين في
المتضي وكسرها في المضارع، والمشهورُ أن مكسورَ العين في الماضي
للعين، والمفتوحها في المكان. يقال: قَرَرْتُ بالمكان أَقَرُّ به، وقد يُقال: قَرَرْتُ
بالمكان أَقَرُّ به، وقد يُقال: قَرَرْتُ بالمكان بالكسر. وسيأتي ذلك في قوله
تعالى: "وَقَرَّرَ فِي بُيُوتِكِنَ".

وفي وَصَفِ العين بذلك تاويلان، أحدهما: أَنَّهُ مأخوذٌ مِنْ "القُرِّ" وهو البَرْدُ:
وذلك أَنَّ العَيْنَ إِذَا قَرِحَ صاحبُها كان دَمْعُها قارًّا أَي بارداً، وإِذَا حَزِنَ كان حَرًّا
ولذلك قالوا في الدعاء عليه: "أَسْحَرَ اللُّهُ عَيْنَهُ"، وفي الدعاء له: "أَقَرَّ اللُّهُ
عَيْنَهُ. وما أَحلى قولَ أبي تمام:

3230- فَأَمَّا عِيونُ العاشِقِينَ فَأَسْحَنَتْ * وَأَمَّا عِيونُ الشامِتِينَ فَيَقَرَّتِ
والثاني: أَنَّهُ مأخوذٌ من الاستقرار، والمعنى: أعطاه الله ما يُسَكِّنُ عَيْنَهُ فلا
تطمعُ إلى غيره.

قوله: { فَإِمَّا تَرَيَنَّ } دخلت "إِنْ" الشرطية على "ما" الزائدة للتوكيد، فأدْغمت
فيها، وكَتَبْتُ مثله. و"تَرَيَنَّ" تقدَّم تصريفُه. والعامَّةُ على صريح الياء المكسورة
وقرأ أبو عمرو في رواية "تَرَيَنَّ" بهمزة مكسورة بدل الياء، وكذلك روي عنه
"لَتَرَوُنَّ" بإبدال الواو همزة. قال الزمخشري: "هذا مِنْ لغةٍ مَنْ يقول: لَبَأْتُ
بالحَجِّ وَحَلَّاتُ السَّوْبِقِ" - يعني بالهمز - وذلك لتأخُّبِ الهمز وحروف اللين."
وتجرأ ابن خالَوَيْه على أبي عمرو فقال: "هو لحنٌ عند أكثر النحويين."
وقرأ أبو جعفر قارئ المدينة وشيبة وطلحة "تَرَيَنَّ" بياءٍ سايكة ونون خفيفة.
قال ابن جنبي: "وهي شاذة". قلت: لأنه كان ينبغي أن يُؤدَّرَ الجازمُ، وتُحذفُ
نونُ الرفع. كقول الأَفوه:

3231- إِمَّا تَرِي رَأْسِي أَرَى به * ماسٌ زمانٍ ذي انتكاثٍ مَوْؤَسٍ
ولم يؤثر هنا شذوذاً. وهذا نظيرُ قول الآخر:

(10/128)

3232- لولا قَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتِهِمْ * يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ
فَلَمْ يُعْمِلْ "لم"، وأبقى نونَ الرفع.
و "من البشر" حالٌ من "أحداً" لأنه لو تأخَّر لكان وصفاً. وقال أبو البقاء: "أو
مفعول" يعني أنه متعلقٌ بنفسِ الفعل قبله.
قوله: قُفُولِي" بين هذا الجوابِ وشرطه جملةٌ محذوفةٌ، تقديره: فإمَّا تَرَيَنَّ مِنَ
البشرِ أحداً فسيألكُ الكلامَ قُفُولِي. وبهذا المقدر نخلصُ من إشكال: وهو أن
قولها {قَلْنُ أَكَلَمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا} / كلامٌ، فيكون ذلك تناقضاً؛ لأنها قد كَلَمَتْ إِنْسِيًّا
بهذا الكلام. وجوابه ما تَقَدَّمَ: وقيل: المرادُ يقوله "قُفُولِي" إلى آخره، أنه
بالإشارة. وليس بشيء. بل المعنى: فلن أكلَمَ اليومَ إِنْسِيًّا بعد هذا الكلامِ.
وقرأ زيد بن علي "صياماً" بدل "صوم"، وهما مصدران.

* { فَآتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ قَالُوا يَا مَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئاً فَرِيًّا }

قوله: { فَآتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ } : "به" في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ فاعلِ
"آتَتْ"، أي: أتت مصاحبةً له نحو: جاء بشيائه، أي: ملتبساً بها. ويجوز أن تكونَ
الباءُ متعلِّقةً بالإتيان. وأمَّا تَحْمِلُهُ فيجوز أن يكونَ حالاً ثانيةً مِنْ فاعلِ "آتَتْ".
ويجوز أن يكونَ حالاً من الهاءِ في "به". وظاهرُ كلامِ أبي البقاء أنها حالٌ من
ضميرِ مريمَ وعيسى معاً وفيه نظرٌ.
قوله: "شئناً" مفعولٌ به، أي: فَعَلتِ. أو مصدرٌ، أي: نوعاً من المجيءِ فَرِيًّا.
والقَرِيُّ: العظيم من الأمر، يقالُ في الخيرِ والشرِّ. وقيل: القَرِيُّ: العجيبُ.
وقيل المُفْتَعَلُ. ومن الأول: الحديثُ في وصفِ عمرَ رضي الله عنه: فلم أرَ
عَبْرِيًّا يَفْرِي قَرِيًّا". والقَرِيُّ: قَطَعُ الجِلْدِ لِلحَزْزِ والإصلاح. والإفراء: إفساده.
وفي المثل: جاء يَفْرِي القَرِيُّ، أي: يعملُ العملَ العظيم. وقال:

(10/129)

3233- فَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ * حَضُّ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي
وقرأ أبو حيوة فيما نقل عنه ابن خالويه "قَرِيًّا" بالهمز. وفيما نقل ابن عطية
"قَرِيًّا" بسكون الراء.

* { يَا أُحْتِ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكَ امْرَأً سَوَاءً وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا }

وقرأ عُمَرُ بن لُجَأ { مَا كَانَ أَبَاكَ امْرُؤُ سَوَاءً } جَعَلَ النكرةَ الاسمَ، والمعرفةَ
الخبَرَ، كقوله:

3234- * يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ
[وكقوله:]

وهنا أحسنُ بوجودِ الإضافةِ في الاسمِ.

* { فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا } {

قوله تعالى: { فَأَشَارَتْ } : الإشارةُ معروفةٌ تكونُ باليدِ والعينِ وغير ذلكِ وألفُها عن ياءٍ. وأنشدوا لكثير:

3230- فقلتُ وفي الإحشاءِ داءٌ مُخَامِرٌ * أَلَا حَبَّذَا يَا عَزُّ ذَاكَ النَّشَائِرُ
قوله: { مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا } في "كان" هذه أقوالٌ. أحدها: أنها زائدةٌ وهو قولُ أبي عبيد، أي: كيف تُكَلِّمُ مَنْ فِي المهدِ. و "صَبِيًّا" على هذا نصبٌ على الحال من الضمير المستتر في الجارِّ والمجرور الواقع صلةً. وقد رَدَّ أبو بكر هذا القولَ - أعني كونها زائدةً- بأنها لو كانت زائدةً لما نَصَبَت الخبرَ، وهذه قد نَصَبَت "صَبِيًّا". وهذا الردُّ مردودٌ بما ذكرته من نصبه على الحال لا الخير.
الثاني: أنها تامَّةٌ بمعنى حَدَثَ ووُجِدَ. والتقدير: كيف نُكَلِّمُ مَنْ وُجِدَ صَبِيًّا، و "صَبِيًّا" حال من الضمير في "كان".
الثالث: أنها بمعنى صار، أي: كيف نُكَلِّمُ مَنْ صار في المهدِ صَبِيًّا، و "صَبِيًّا" على هذا خبرُها، فهو كقوله:

3237- * قَطَا الحَزْنَ قَد كَاتَتْ فِرَاخًا بِيُوضُهَا

(10/130)

الرابع: أنها الناقصةُ على بابها من دلالتها على اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي من غير تعرُّضٍ للانقطاع كقوله تعالى: { وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا } ولذلك يُعَبَّرُ عنها بأنها تَرَادِفٌ "لم تَرَلْ". قال الزمخشري: "كان" لإيقاع مضمون الجملة في زمانٍ ماضٍ مبهمٍ صالحٍ للقريبِ والبعيدِ. وهو هنا لقربةٍ خاصةً، وإدخالٍ عليه معنى الكلام، وأنه مسوقٌ للتعجب. ووجهٌ آخر: وهو أن يكونَ "نُكَلِّمُ" حكايةً حالٍ ماضيةً، أي: كيف عُهِدَ قبل عيسى أن يُكَلِّمَ الناسَ صَبِيًّا في المهدِ حتى نُكَلِّمَهُ نحنُ؟
وأما "مَنْ" فالظاهرُ أنَّها موصولةٌ بمعنى الذي. وبَصُعْفُ جَعَلُهَا نكرةً موصوفةً، أي: كيف نُكَلِّمُ شخصاً أو مولوداً. وجَوَّزَ الفراءُ والزجاجُ فيها أن تكونَ شرطيةً. و "كان" بمعنى "يكنُ"، وجوابُ الشرطِ: إمَّا متقدِّمٌ وهو "كيف نُكَلِّمُ"، أو محذوفٌ لدلالةِ هذا عليه، أي: مَنْ يَكُنُ في المهدِ صَبِيًّا فكيف نُكَلِّمُهُ؟ فهي على هذا مرفوعةٌ المحلُّ بالابتداءِ، وعلى ما قبله منصوبٌ بـ "نكلم". وإذا قيل بأن "كان" زائدةٌ. هل تتحمَّلُ ضميراً أم لا؟ فيه خلافٌ، ومن جَوَّزَ استدلالاً بقوله:

3238- فكيف إذا مَرَزَتْ بدارِ قومٍ * وجيرانِ لنا كانوا كرامِ
فرفع بها الواو. ومن منع تأوَّلَ البيتَ بأنها غيرُ زائدةٍ، وأنَّ خبرها هو "لنا" قُدِّمَ عليها، وفُصِّلَ بالجملةِ بين الصفةِ والموصوفِ.
وأبو عمرو يُدغمُ الدالَ في الصادِ. والأكثرُ على أنه إخفاءٌ.

* { وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا } {

(10/131)

قوله تعالى: {أَبْنَ مَا كُنْتُ}: هذه شرطية. وجوابها: إِمَّا محذوفٌ مَدْلُولٌ عليه بما تقدّم، أي: أينما كنتُ جَعَلَنِي مباركاً، وإِمَّا متقدّمٌ عند مَنْ يرى ذلك. ولا جائزُ أن تكونَ استفهاميةٌ؛ لأنه يلزمُ أن يعملَ بها ما قبلها، وأسماءُ الاستفهامِ لها صدرُ الكلام، فيتعيّنُ أن تكونَ شرطيةً لأنها منحصرةٌ في هذين المعنيين. قوله: "ما دُمْتُ" "ما" مصدريةٌ ظرفيةٌ وتقدّمُ [ما] على "دام" شرطٌ في أعمالها. والتقدير: مجةٌ دوامي حيا. ونقل ابن عطية عن عاصم وجماعة أنهم قرؤوا "دُمْتُ" بضم الدال، وعن ابن كثير وأبي عمرو وأهل المدينة "دمت" بكسرها، وهذا لم يَرَهُ لغيره وليس هو موجوداً في كتب القراءات المتواترة والشاذة التي بين أيدينا، فيجوز أن يكون أطلَعَ عليه في مصحفٍ غريب. ولا شك أن في "دام" لغتين، يقال: دُمْتُ تَدُومُ، وهي اللغةُ العالية، ودِمْتُ تَدَامُ كَخِفْتُ تَخَافُ، وهذا كما تقدم لك/ في مات يموت ومات يمات.

* { وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا }

قوله تعالى: { وَبَرًّا } : العامةُ بفتح الباء، وفيه تأويلان، أحدهما: أنه منصوبٌ نسقاً على "مباركاً"، أي: وجَعَلَنِي بَرًّا. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ. واختير هذا على الأول لأن فيه فضلاً كثيراً بجملة الوصية ومتعلقها. وقرئ "بَرًّا" بكسر الباء: إِمَّا على حذفٍ مضاف، وإِمَّا على المبالغة في جَعَلَهُ نفسَ المصدر. وقد تقدّم في البقرة أنه يجوز أن يكون وصفاً على فعلٍ. وحكى الزهراويُّ وأبو البقاء أنه قرئ بكسر الباء والراء. وتوجيهه: أنه نسقٌ على "الصلاة"، أي: وأوصاني بالصلاة وبالزكاة وبالبرِّ. و"بوالدي" متعلقٌ بالبرِّ أو البرِّ.

* { وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا }

(10/132)

قوله تعالى: { وَالسَّلَامُ } : الألفُ واللامُ فيه للعهد؛ لأنه قد تقدّم لفظه في قوله: { وَالسَّلَامُ عَلَيَّ } فهو كقوله { كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ } أي: ذلك السَّلَامُ الموجهُ إلى يحيى موجهٌ إليّ. وقال الزمخشري - بعد ذكره ما قدّمته -: "والصحيحُ أن يكونَ هذا التعريفُ تعريضاً باللعنة على متهمي مريمَ عليها السَّلَامُ عليّ خاصة فقد عَرَّضَ بأنَّ ضِدَّهُ عليكم. وتنظيره: { وَالسَّلَامُ عَلَيَّ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى }

{ . قوله: { يَوْمَ وُلِدْتُ } منصوبٌ بما تضمنته "عليّ" من الاستقرار. ولا يجوزُ تَصْبُهُ بـ "السَّلَامُ" للفصلِ بين المصدرِ ومعموله. وقرأ زيد بن علي "وَلِدْتُ" جعله فعلاً ماضياً مسنداً لضميرِ مريمَ، والتاءُ للتأنيث. و"حَيًّا" حالٌ مؤكدةٌ.

* { ذَالِكَ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ }

قوله تعالى: { ذَالِكَ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ } : يجوز أن يكون " عيسى " خيراً لـ " ذلك " ، ويجوز أن يكون بدلاً أو عطف بيان. و " قول الحق " خبره. ويجوز أن يكون " قول الحق " خبر مبتدأ مضمير، أي: هو قول: و " ابن مريم " يجوز أن يكون نعتاً أو بدلاً أو بياناً أو خبراً ثانياً. وقرأ عاصم وحمزة وابن عامر " قول الحق " بالنصب والباقون بالرفع. فالرفع على ما تقدم. قال الزمخشري: " وارتفأه على أنه خبرٌ بعد خبرٍ، أو بدلٌ " قال الشيخ: " وهذا الذي ذكره لا يكون إلا على المجاز في قول: وهو أن يُراد به كلمة الله؛ لأنَّ اللفظ لا يكون الذات " .

(10/133)

والنصب: يجوز فيه أن يكون مصدراً مؤكداً لمضمون الجملة كقولك: " هو عبدُ الله الحق لا الباطل، أي: أقول قول الحق، فالحق الصدق وهو من إضافة الموصوف إلى صفته، أي: القول الحق، كقوله: { وَعَدَّ الصِّدْقُ } أي: الوعد الصدق. ويجوز أن يكون منصوباً على المدح، أي: أريد بالحق البارئ تعالى، و " الذي " نعتٌ للقول إن أريد به عيسى، وسُمي قولاً بالحق سُمي كلمة لأنه عنها نشأ. وقيل: هو منصوبٌ بإضمار أعني. وقيل: هو منصوبٌ هلى الحال من " عيسى ". ويؤيد هذا ما نُقل عن الكسائي في توجيه الرفع: أنه صفة لعيسى. وقرأ الأعمش " قال " برفع اللام، وهي قراءة ابن مسعود أيضاً. وقرأ الحسن " قول " بضم القاف ورفع اللام، وهي مصادر لقال. يقال: قال يقول قولاً وقالاً وقولاً، كالرهب والرهب والرهب. وقال أبو البقاء: " والقال: اسمٌ [للمصدر] مثل: القيل، وحكي " قول الحق " بضم القاف مثل " الروح " وهي لغة فيه ". قلت: الظاهر أن هذه مصادر كلها، ليس بعضها اسماً للمصدر، كما تقدم تقريره في الرهب والرهب والرهب. وقرأ طلحة والأعمش " قال الحق " جعل " قال " فعلاً ماضياً، و " الحق " فاعلٌ به، والمرادُ به البارئ تعالى. أي: قال الله الحق: إن عيسى هو كلمة الله، ويكون قوله { الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ } خبراً لمبتدأ محذوف.

وقرأ علي بن أبي طالب والسلمي وداود بن أبي هند ونافع والكسائي في رواية عنهما " تمترون " بناء الخطاب. والباقون بياء العيبة. وتمترون تفتعلون: إمّا من المربة وهي الشك، وإمّا من المراء وهو الجدل.

* { مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ }

وتقدم الكلام على نصب " فيكون " وما قيل فيه.

(10/134)

* { وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَادًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا }

قوله تعالى: { وَإِنَّ اللَّهَ } : قرأ ابن عامر والكوفيون "وَأَنَّ" بكسر "إِنَّ" على الاستئناف، ويؤيدها قراءة أَبِي { إِنَّ اللَّهَ } بالكسر دون واو. وقرأ الباقون بفتحها، وفيها أوجهٌ، أحدها: أنها على حذف حرف الجر متعلقاً بما بعده، والتقدير: ولأنَّ الله ربي وربكم فاعبُدوه، كقوله تعالى: { وَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا } والمعنى لو خدانبيته أطيعوه. وإليه ذهب الزمخشري تابعا للخليل وسيبويه.

الثاني: أنها عطفت على "الصلاة" والتقدير: وأوصاني بالصلاة وبأنَّ الله. وإليه ذهب الفراء، ولم يذكر مكِّي غيره. ويؤيده ما في مصحف أَبِي "وَأَنَّ اللَّهَ رَبِّي" بإظهار الباء في مصحف أبي فلا يَرَجَّحُ هذا لأنها بَاءُ السببية، والمعنى: بسبب أنَّ الله ربي وربكم فاعبُدوه فهي كاللام.

الثالث: أن تكون "أَنَّ" وما بعدها نَسَقًا على "أمرًا" المنصوب بـ "قَصَى" والتقدير: وإذا قضى أمرًا، وقضى أنَّ الله ربي وربكم. ذكر ذلك أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء. واستبعد الناس صحة هذا النقل عن أبي عمرو؛ لأنَّه من الجلالة في العلم والمعرفة بمنزل يمنعه من هذا القول؛ وذلك لأنَّه إذا عطفت على "أمرًا" لزم أن يكون داخلًا في حيز الشرط بـ "إذا"، وكونه تبارك وتعالى ربنا لا يتقيَّد بشرط البتة، بل هو ربنا على الإطلاق. ونسبوا هذا الوعم لأبي عبيدة كان ضعيفاً في النحو، وعدوا له غلطاً، ولعل ذلك منها.

الرابع: أن يكون في محل رفع خبر ابتداءٍ مضمرة، تقديره: والأمر أنَّ الله ربي وربكم. دُكِرَ ذلك عن الكسائي، ولا حاجة إلى هذا الإضمار.

(10/135)

الخامس: أن يكون في محل نصب نَسَقًا على "الكتاب" في قوله "قال: إني عبد الله أتاني الكتاب" على أن يكون المخاطب بذلك معاصري عيسى عليه السلام، والقائل لهم ذلك عيسى. وعن وهب: عهد إليهم عطفت { إِنَّ اللَّهَ } على قوله "فهو داخل في حيز القول. وتكون الجملة من قوله { عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ } إلى آخرها جملة اعتراض، وهذا من البعد بمكان.

* { فَاحْتَلَفَ الْأَحْرَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ قَوْلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَّشْهَدٍ يَوْمٍ عَظِيمٍ }

قوله تعالى: { مِنْ مَّشْهَدٍ } : "مَشْهَدٌ" مَفْعَلٌ: إمَّا من الشهادة، وإمَّا من الشهود وهو الحضور. و"مَشْهَدٌ": هنا يجوز أن يُراد به الزمان أو المكان أو المصدر: فإذا كان من الشهادة، والمراد به الزمان، فتقديره: مِنْ وَقْتِ شَهَادَةٍ. وإن أُريد به المكان فتقديره: من مكان شهادة يوم. وأن تشهد عليهم السنهم وأيديهم وأرجلهم والملائكة والأنبياء. وإذا كان من الشهود وهو الحضور فتقديره: مِنْ شُهُودِ الْحِسَابِ وَالْجَزَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أو من مكان الشهود فيه وهو الموقف أو من وقت الشهود؟ وإذا كان مصدرًا بحالتيه المتقدمتين فتكون إضافته إلى

الظرف من باب الاتساع، كقوله {مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ} ويجوز أن يكون المصدر مضافاً لفاعله على أن يَجْعَلَ اليومَ شاهداً عليهم: إمّا حقيقة وإمّا مجازاً.

* { أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُوتَنَا لَآكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ }

قوله تعالى: { أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ } : هذا لفظه أمرٌ ومعناه التعجب، وأصح الأعراب فيه كما تقرّر في علم النحو: أنّ فاعله هو المجرور بالباء، والباء زائدة، وزيادتها لازمةٌ لإصلاحاً للفظ، لأنّ أفعلاً أمراً لا يكون فاعله إلا ضميراً مستتراً، ولا يجوز حذف هذه الباء إلا مع أن وأن كقوله:

(10/136)

3239- تَرَدَّدَ فيعَا صَوَّءَهَا وشُعَاعُهَا * فَآخِصِنِ وَأَزِينِ لامرئٍ أن تَسْرَبَلَا أي: بأن تَسْرَبَلِ، فالمجرور مرفوعٌ المحلّ، ولا ضميرٌ في أفعَلِ. ولنا قولٌ ثانٍ: إن الفاعلَ مضمرٌ، والمرادُ به المتكلمُ كأنّ المتكلمَ يأمرُ نفيَه بذلك والمجرورُ بعده في محلّ نصب، ويُعزَى هذا للزجاج.

ولنا قول ثالث: أن الفاعلَ ضميرُ المصدر، والمجرور منصوبُ المحلّ أيضاً، والتقديرُ: أحسنُ يا حُسْنُ بزيد. ولشبهه هذه الفاعل عند الجمهور بالقصلة لفظاً جاز حذفه للدلالة عليه كهذه الآية فإنّ تقيديّته: وأبصر بهم. وفيه أبحاثٌ موضعها كتب النحو.

وقوله {يَوْمَ يَأْتُوتَنَا} معمولٌ لـ "أبصر". ولا يجوز أن يكون معهولاً لـ "أسمع" لأنه لا يُفصلُ بين فعل التعجب ومعموله، ولذلك كان الصحيح أنه لا يجوز أن تكون المسألة من التنازه. وقد جوزه بعضهم ملتزماً إعمالاً الثاني، وهو خلاف قاعدة الإعمال. وقيل يل هو أمرٌ حقيقةً، والمأمورُ به رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، والمعنى: أسمع الناسَ وأبصرهم بهم وبحديثهم: ماذا يُصنع بهم من العذاب؟ وهو منقولٌ عن أبي العالية.

وقوله "اليوم" منصوبٌ بما تضمّنه الجارُّ من قوله "في ضلال مبين"، أي: لكن الظالمون استقروا في ضلال مبين اليوم. ولا يجوز أن يكون هذا الظرف هو الخبر، والجارُّ لغوٌ؛ لئلا يُخبر عن الجنة بالزمان بخلاف قولك: القتال اليوم في دارٍ زيدٍ، فإنه يجوز الاعتباران.

* { وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ }

(10/137)

قوله تعالى: { إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ } : يجوز أن يكون منصوباً بالحسرة، والمصدرُ المعرّفُ بال يعملُ في المفعولِ الصريح عند بعضهم فكيف بالظرف؟ ويجوز أن يكون بدلاً من "يوم" فيكون معمولاً لـ "أنذر" كذا قال أبو البقاء

والرمخشري وتبعهما الشيخ، ولم يذكر غير البدل. وهذا لا يجوز أن كان الطرف باقياً على حقيقته؛ إذ يستحيل أن يعمل المستقبل في الماضي، فإن جعلت "اليوم" مفعولاً به، أي: حوِّفهم نفسَ اليوم، أي: إنهم يخافون اليومَ نفسِهِ، صحَّ ذلك لخروج الطرفِ إلى حَيِّزِ المفاعيل الصريحة. وقوله: {لَا كِنَ الظَّالِمُونَ} من إيقاع الظاهرِ موقعِ المضميرِ. قوله: {وَهُمْ فِي عَقْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} جملتان حالتان وفيهما قولان، أحدهما: أنهما حالان من الضميرِ المستترِ في قوله {فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ}، أي: استقرُّوا في ضلالٍ مبينٍ على هاتين الحالتين السَّيئتين. والثاني: أنهما حالان من مفعولِ "أُنذِرْهُمْ" أي: أنذِرْهم على هذه الحالِ وما بعدها، وعلى الاولِ يكون قوله {وَأُنذِرْهُمْ} اعتراضاً.

* { إِنَّا نَحْنُ تَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ }

وقرأ العامةُ "يُرْجَعُونَ" بالياء من تحت مبنياً للمفعول. والسلمي وابن أبي إسحاق وعيسى مبنياً للفاعل، والأعرج بالتاء من فوق مبنياً للمفعول على الخطاب، ويجوز أن يكون التفاتاً وأن لا يكون.

* { إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُعْنِي عَنكَ شَيْئاً }

(10/138)

قوله تعالى: { إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ } يجوز أن يكون بدلاً من "إبراهيم" بدل اشتمال كما تقدّم في { إِذْ انْتَبَدَتْ } وعلى هذا فقد فصل بين البدل والمبدل منه بقوله: { إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقاً نَبِيّاً } نحو: رأيت زيداً - ونعم الرجل - أخاك". وقال الرمخشري: "ويجوز أن يتعلق "إذ" بـ "كان" أو بـ "صديقاً نبياً"، أي: كان جامعاً لخصائص الصديقين والأنبياء حين طلب خاطب أباه تلك المخاطبات". ولذلك جَوَّز أبو البقاء أن يعمل فيه { صِدِّيقاً نَبِيّاً } أو معناه.

قال الشيخ: "الإعرابُ الأولُ - يعني البدلية - يقتضي تصرُّفَ "إذ" وهي لا تتصرَّفُ، والثاني فيه إعمالُ "كان" في الطرف وفيه خلافٌ، والثالث لا يكون العاملُ مركباً من مجموع لفظين بل يكون العملُ منسوباً للفظٍ واحد. ولا جائز أن يكون معمولاً لـ "صديقاً" لأنه قد وُصفَ، إلا عند الكوفيين. ويبيِّدُ أن يكون معمولاً لـ "نبياً" لأنه يقتضي أن النَّبِيَّةَ كانت في وقتِ هذه المقالة". قلت: العاملُ فيه ما لخصه أبو القاسم وتصدده بحسن صناعته من مجموع اللفظين كما رأيت في قوله "أي: كان جامعاً / لخصائص الصديقين والأنبياء حين خاطب أباه".

* { يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطاً سَوِيّاً }

وقد تقدّمت قراءةُ ابن عامر "يا أبت" وفي مصحف عبد الله "وبا أبت" بـ "وا" أبت" التي للتدبة.

* { قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنْتَه لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا }

(10/139)

قوله تعالى: { أَرَأَيْتُ أَنْتَ } : يجوز فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكون "راعبٌ" مبتدأ لاعتماده على همزة الاستفهام، و "أنت" فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر. والثاني: أنه خبر مقدم، و "أنت" مبتدأ مؤخر وُرْجِحَ الأولُ بوجهين، أحدهما: أنه ليس فيه تقديم ولا تأخير؛ إذ رتبة الفاعلِ التأخير عن رافعه. والثاني أنه لا يلزم فيه الفصلُ بين العاملِ ومعموله بما ليس معمولاً للعامل؛ وذلك لأنَّ { عَنْ آلِهَتِي } متعلقٌ بـ "راعبٌ"، فإذا جُعِلَ "أنت" فاعلاً فقد فُصِلَ بما هو كالجزء من العامل، بخلافِ جَعَلَهُ خبراً فإنه أجنبي إذ ليس معمولاً لـ "راعبٌ".
قوله: "مَلِيًّا" في نصبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على الطرفِ الزماني، أي: زمناً طويلاً، ومنه "المَلَوَانِ" لليل والنهار، وملاوةُ الدَّهْرِ بثلاث الميم قال: 3240- فَعُشْنَا بها من الشَّبَابِ مَلَاوَةً * فالحجُّ آيات الرسولِ المحبِّبِ وأنشد السدِّي على ذلك لمهلل:
3241- فَتَصَدَّعَتْ صُمُّ الْجِبَالِ لَمَوْتِهِ وَبَكَتْ عَلَيْهِ الْمُزْمِلَاتُ مَلِيًّا
والثاني: أنه منصوبٌ على الحال معناه: سالماً سَوِيًّا. كذا فسره ابن عباس: فهو حالٌ مِنْ فاعلِ "اهْجُرْنِي"، وكذلك فسره ابن عطية قال: "معناه: مُسْتَبِدًّا، أي: غنيًّا من قولهم هو مَلِيٌّ بكذا وكذا". قال الزمخشري: "أي: مُطِيقاً" والثالث: أنه نعت لمصدر محذوف، أي: هَجْرًا مَلِيًّا يعني: واسعاً متطاولاً كتطاول الزمان الممتد.

* { قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا }

وقرأ أبو البرهسم "سَلَامًا" بالنصب، وتوجيهها واضحٌ ممَّا تقدَّم.

* { فَلَمَّا اعْتَرَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا }

قوله تعالى: { وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا } : "وَكُلًّا" مفعولٌ مقدم هو الأول، و "نَبِيًّا" هو الثاني.

(10/140)

* { وَتَادِيَتَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا }

قوله تعالى: { نَجِيًّا } : حالٌ مِنْ مفعولِ "قَرَّبْنَاهُ" وأصله نَجِيوًا، لأنه مِنْ نَجَا يَنْجُو، والأَيْمَنِ: الظاهر أنه صفةٌ لجانبٍ بدليل أنه تبعه في قوله تعالى: { وَوَاعَدْنَاكُمْ

جَانِبَ الطُّورِ الْإَيْمَنِ { وقيل: إنه صفةٌ للطور؛ إذ اشتقاقه من اليَمْنِ والبركة.

* { وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا }

قوله تعالى: { مِنْ رَحْمَتِنَا } : في " مِنْ " هذه وجهان، أحدهما: أنها تعليلية، أي: مِنْ أَجْلِ رَحْمَتِنَا. و "أخاه" على هذا مفعولٌ به، و "هرون" بدلٌ أو عطف بيان، أو منصوبٌ بإضمارِ أَغْنِي، و "نَبِيًّا" حالٌ. والثاني: أنها تبعضية، أي: بعض رحمتنا. قال الزمخشري: "وأخاه على هذا بدلٌ، وهرون عطف بيان". قال الشيخ: "الظاهر أن "أخاه" مفعولٌ "وَهَبْنَا"، ولا تُرَادِفُ " مِنْ " بعضٌ قَبْدِلُ "أخاه" منها".

* { وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا }

قوله تعالى: { مَرْضِيًّا } : العامَّةُ على قراءته كذلك معتلاً وأصله مَرَضُوءٌ، بواوٍ: الأولى زائدةٌ كهي في مَضْرُوبٍ، والثانية لام الكلمة لأنه من الرِّضْوَانِ، فأعِلُّ بقلب الواو ياءً وأدْغَمْتُ الأَخِيرَةَ ياءً، واجتمعت الياءُ والواوُ فَقَلْبَتِ الواوُ ياءً وأدْغَمْتُ ويجوز النطقُ بالأصل. وقد تقدّم تحريراً هذا. وقرأ ابن أبي عبلة بهذا الأصل وهو الأكثر، ومن الإعلالِ قوله: 3242- لقد عَلِمْتُ عَرَسِي مُلَيْكَةً أَنِّي * أنا المَرْءُ مَعْدِبًا عليه وعادياً وقالوا: أرضٌ مَسْنِيَّةٌ وَمَسْنُوءَةٌ، أي: مُسْقَاةٌ بالسَّانِيَةِ.

(10/141)

* { أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْتَنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا }

قوله تعالى: { مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ } : " مِنْ " الأولى للبيان؛ لأنَّ كلَّ الأنبياءِ مُنْعَمٌ عليهم، فالتبعيضُ مُحَالٌ، والثانيةٌ للتبعيض، فمَجْرُورُهَا بدلٌ مما قبله بإعادة العامل، بدلٌ بعض من كل.

قوله: " وإسرائيل " عطفٌ على "إبراهيم".

قوله: { وَمِمَّنْ هَدَيْتَنَا } يحتمل أن يكونَ عطفاً على { مِنَ النَّبِيِّينَ }، وأن يكونَ عطفاً على { مِنْ ذُرِّيَةِ } آدَمَ {.

قوله: { إِذَا تُتْلَى } جملةٌ شرطيةٌ فيها قولان، أظهرهما: أنها لا مَحَلَّ لها لاستئنافها. والثاني: أنها خبرٌ "أولئك"، والموصولُ قبلها صفةٌ لاسم الإشارة، وعلى الولى يكون الموصولُ نفسَ الخبر. وقرأ العامَّةُ "تُتلى" بتاءين مِنْ فوقٍ. وقرأ عبد الله وشيبةٌ وأبو جعفر وابن كثير وابن عامر وورشٌ عن نافع في رواياتٍ شاذةٍ بالياءِ أولاً مِنْ تحْتِ، والتأنيثُ مجازيٌّ فلذلك جاء في الفعلِ الوجهان.

قوله: "سُجَّدًا" حالٌ مقدره. قال الزجاج: "لأنهم وقتَ الخُرُورِ ليسوا سُجَّدًا".

(10/142)

و "بُكِّيًّا" فيه وجهان، أظهرهما: أنه جمع باكٍ، وليس بقايه، بل قياسُ جَمْعِهِ على فَعْلَةٍ، كقاضٍ وقُضاةٍ، ولم يُسمع فيه هذا الأصل. وقد تقدّم أنّ الأخوين يكسيران فاءه على الإتياع. والثاني: أنه مصدرٌ على فُعُول نحو: جَلَسَ جُلُوسًا، وَقَعَدَ فُعُودًا. والأصلُ فيه على كِلا القولين بُكُوي بواو وياء، فأَعِلَّ الإِعْلَالَ المشهور في مثله. وقال ابن عطية: "وبكياً بكسر [الباء] وهو مصدرٌ لا يحتمل غير ذلك". قال الشيخ: "وليس بسديد بل الإتياع جائزٌ فيه". وهو جمعٌ كقولهم عُصِيٌّ ودُلِيٌّ، جمع عَصَا ودَلُو، وعلى هذا فيكون "بُكِّيًّا": إمّا مصدرًا مؤكدًا لفعلٍ محذوف، أي: وَبَكُوا بُكِيًّا، أي: بكاءً، وإمّا مصدرًا واقعًا موقع الحال، أي: باكين أو ذوي بكاءً، أو جُعِلُوا [نفس] البكاءِ مبالغةً.

* { إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا }

قوله تعالى: { إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ } : فيه وجهان، أظهرهما: أنه استثناءٌ متصلٌ. وقال الزجاج: "هو منقذٌ" وهذا بناءٌ منه على أَنَّ الْمُصَيَّبَ للصلاة من الكفار. وقرأ عبد الله والحسن والضحاك وجماعة "الصلوات" جمعاً. والعَيُّ تقدم. وقرأ الحسنُ هنا وجميع ما في القرآن "يَدْخُلُونَ" مبنياً للمفعول. ونقل الأَخْفِيسُ أنه فُرِي "يُلْقُونَ" بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف، مِنْ لِقَاءِ مضعفاً. وستأتي هذه القراءة لبعض السبعة في آخر الفرقان. و "شَيْئًا"، إمّا / مصدرٌ، أي: شيئاً من الظلم، وإمّا مفعولٌ به.

* { جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَانُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا }

(10/143)

قوله تعالى: { جَنَّاتٍ عَدْنٍ } : العَامَّةُ على كسر التاء نصباً على أنها بدل من "الجنة"، وعلى هذه القراءة يكون قوله { وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا } فيه وجهان، أحدهما: أنه اعتراضٌ بين البديل والمبدل منه. الثاني: أنه حالٌ، كذا قال الشيخ. وفيه نظيرٌ: من حيث إن المضارع المنفي بـ "لا" كالمُتَّبِتِ في أنه لا تباشره وأو الحال.

وقرأ أبو حيوه والحسن وعيسى بن عمر والأعمش "جناثٌ" بالرفع وفيه وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ مبتدأ مضمرةٌ تقديره: تلك، أو هي جناثٌ عدنٍ. الثاني:- وبه قال الزمخشري- أنها مبتدأ، يعني ويكون خبرها { الَّتِي وَعَدَ }. وقرأ الحسن بن حيٍّ وعلي بن صالح والأعمش في رواية "جَنَّةٌ عَدْنٌ" نصباً مفرداً. واليماني والحسن والأزرق عن حمزة "جنةٌ" رفعاً مفرداً، وتخريجها واضحٌ ممّا تقدّم. قال الزمخشري: "لَمَّا كَانَتْ مُشْتَمِلَةً عَلَى جَنَاتِ عَدْنٍ أَبْدَلَتْ مِنْهَا كَقَوْلِكَ: "أَبْصَرْتُ دَارَكَ الْقَاعَةَ وَالْعَلَالِيَّ"، و "عَدْنٌ" معرفةٌ علمٌ بمعنى العَدْنِ وهو الإقامة كما جعلوا فينةً وسحر وأمس - فيمن لم يَصْرِفْهُ - أعلاماً

لمعاني الفنية والسَّحَر والأَمْس، فجرى مَجْرَى العَدْن لذلك، أو هو عَلَمٌ لأرضِ الجنةِ لكونها دارَ إقامة، ولولا ذلك لَمَا سَاعَ الإِبْدَالُ لَأَنَّ النكْرَةَ لَا تُبَدَلُ مِنَ المَعْرِفَةِ إِلَّا موصُوفَةً، ولَمَا سَاعَ وَصْفُهَا بِالتِّي."

(10/144)

قال الشيخ: "وما ذكرع متعقَّبٌ: أمَّا دعواه أَنَّ عَدْنَآ، عَلَمٌ لمعنى العَدْن فيحتاج إلى تَوْقِيفٍ وَسَمَاعٍ مِنَ العَرَبِ، وكذا دعوى العَلَمِيَةِ الشَّخْصِيَةِ فِيهِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ "ولولا ذلك" إلى قوله "موصوفة" فليس مذهب البصريين؛ لَأَنَّ مذهبهم جَوَازُ إِبْدَالِ النكْرَةِ مِنَ المَعْرِفَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُن موصُوفَةً، وَإِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ قَالَه البغداديون، وهم مَحْجُوجُونَ بِالسَّمَاعِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ، وَمَلَازِمُهُ فَاسِدَةٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُ "ولَمَا سَاعَ وَصْفُهَا بِ" التِّي" فلا يَتَعَيَّنُ كَوْنُ "التِّي" صِفَةً، وَقَدْ دَكَّرْنَا أَنَّهُ يَجُوزُ إِعْرَابُهُ بِدَلَالٍ."

قلت: الظاهر أَنَّ "التِّي" صِفَةٌ، وَالتَّمَسُّكُ بِهَذَا لِالظَّاهِرِ كَافٍ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الموصُولَ فِي قُوَّةِ المَشْتَقَاتِ، وَقَدْ تَصَوَّرْنَا عَلَى أَنَّهُ البَدَلُ بِالمَشْتَقِّ ضَعِيفٌ فَكَذَا مَا فِي مَعْنَاهُ. قَوْلُهُ: "بِالغَيْبِ" فِيهِ وَجْهَانٌ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ البَاءَ حَالِيَةٌ. وَفِي صَاحِبِ الحَالِ اِحْتِمَالَانِ، أَحَدُهُمَا: ضَمِيرُ الجَنَّةِ وَهُوَ عَائِدٌ إِلَى الموصُولِ، أَي: وَعَدَعَا، وَعَي غَائِبَةٌ عَنْهُمْ لَا يُشَاهِدُونَهَا. وَالثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ مِنْ "عِبَادَةٍ"، أَي: وَهُمْ غَائِبُونَ عَنْهَا لَا يَرْنَهَا، إِنَّمَا آمَنُوا بِمَجْرِدِ الإِهْبَارِ مِنْهَا.

والوجه الثاني: أَنَّ البَاءَ سَبَبِيَّةٌ، أَي: بِسَبَبِ تَصْدِيقِ الغَيْبِ، وَبِسَبَبِ الإِيمَانِ بِهِ. قَوْلُهُ: "إِنَّهُ كَانَ" يَجُوزُ فِي هَذَا الضَّمِيرِ وَجْهَانٌ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ ضَمِيرُ البَارِي تَعَالَى يَعُودُ عَلَى الرَّحْمَنِ، أَي: إِنَّ الرَّحْمَانَ كَانَ مَوْعِدَهُ مَأْتِيًّا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ ضَمِيرُ الأَمْرِ وَالشَّانِ؛ لِأَنَّهُ مَقَامٌ تَعْظِيمٌ وَتَفْخِيمٌ، وَعَلَى الأَوَّلِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي "كَانَ" ضَمِيرٌ هُوَ اسْمُهَا يَعُودُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَ"وَعَدَهُ" بَدَلٌ مِنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ بَدَلٌ اشْتِمَالًا، وَ"مَأْتِيًّا" خَبْرُهَا. وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ، بَلْ هِيَ رَافِعَةٌ لـ "وَعَدَهُ" وَ"مَأْتِيًّا"، الخَبْرُ أَيْضًا، وَهُوَ نَظِيرٌ: "إِنَّ زَيْدًا كَانَ أبُوهُ مَنْطَلِقًا."

(10/145)

وَمَأْتِيًّا فِيهِ وَجْهَانٌ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ عَلَى بَابِهِ، وَالمَرَادُ بِالوَعْدِ الجَنَّةَ، أُطْلِقَ عَلَيْهَا المَصْدَرُ أَي مَوْعِدُهُ نَحْو: دِرْعَمٌ صَرَبُ الأَمِيرِ. وَقِيلَ: الوَعْدُ مَصْدَرٌ عَلَى بَابِهِ وَمَأْتِيًّا مَفْعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ وَلَمْ يَرْتَضِهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فَإِنَّهُ قَالَ: "قِيلَ فِي "مَأْتِيًّا" مَفْعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ. وَالوَجْهُ: أَنَّ الوَهْدَ هُوَ الجَنَّةُ، وَهُمْ يَأْتُونَهَا، أَوْ هُوَ مِنْ قَوْلِكَ: أَتَى إِلَيْهِ إِحْسَانًا، أَي: كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا مُنْجَزًا."

* { لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَعْوًا إِلَّا سَلَامًا وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا }

قوله: { إِلَّا سَلَامًا } : أَبَدَى الزَّمَخْشَرِيُّ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ أَحَدُهُت: أَنَّ يَكُونُ مَعْنَاهُ:

إِنْ كَانَ تَسْلِيمُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ - أَوْ تَسْلِيمُ الْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمْ - لِعَوًّا، فَلَا يَسْمَعُونَ لِعَوًّا إِلَى ذَلِكَ فَهُوَ مِنْ وَادِي قَوْلِهِ:
 3234- وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَبَوْقَهُمْ * بَهَنَ قُلُوبُ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَابِ
 الثَّانِي: أَنَّهُمْ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا إِلَّا قَوْلًا يَتَسَلَّمُونَ فِيهِ مِنَ الْعَيْبِ وَالنَّقِيسَةِ، عَلَى
 الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَنْقُطِ. الثَّلَاثُ: أَنَّ مَعْنَى السَّلَامِ هُوَ الدَّعَاءُ بِالسَّلَامَةِ، وَدَائِرُ السَّلَامِ
 هِيَ دَائِرُ السَّلَامَةِ، وَاهْلُهَا عَنِ الدَّعَاءِ بِالسَّلَامَةِ أَغْنِيَاءُ، فَكَانَ ظَاهِرُ عَنِ بَابِ
 اللَّغْوِ وَفُضُولِ الْحَدِيثِ، لَوْلَا مَا فِيهِ مِنْ فَائِدَةِ الْإِكْرَامِ.
 قُلْتُ: ظَاهِرُ هَذَا أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ عَلَى الْأَوَّلِ وَأَخْرَجْتُهُ؛ فَإِنَّهُ صَرَّحَ بِالْمَنْقُطِ فِي
 الثَّانِي. أَمَّا اتِّصَالُ الثَّلَاثِ فَوَاضِحٌ، لِأَنَّهُ أَطْلَقَ اللَّغْوَ عَلَى السَّلَامِ بِالْإِعْتِبَارِ الَّذِي
 ذَكَرَهُ، وَأَمَّا الْإِتِّصَالُ فِي الْأَوَّلِ فَعَبَسِيٌّ؛ إِذْ لَا يُعَدُّ ذَلِكَ عَيْبًا، فَلَيْسَ مِنْ جِنْسِ
 الْأَوَّلِ، وَسِبَابِيٌّ تَحْقِيقُ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى { لَا يَدُوقُونَ فِيهَا
 الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى }.

* { تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا }

(10/146)

قَوْلُهُ: { نُورِثُ } : قَرَأَ الْأَعْمَشُ " نُورِثُهَا " بِإِبْرَازِ عَائِدِ الْمَوْصُولِ. وَقَرَأَ الْحَسَنُ
 وَالْأَعْرَجُ وَقْتَادَةَ " نُورِثُ " بِفَتْحِ الْوَاوِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ مِنْ " وَرَثَ " مُضَعَّفًا.

* { وَمَا يَنْتَزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ
 رَبُّكَ نَسِيًّا }

قَوْلُهُ: { وَمَا يَنْتَزِلُ } : قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: " الْوَاوُ عَاطِفَةٌ جَمَلَةٌ كَلَامٌ عَلَى أُخْرَى،
 وَاصِلَةٌ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ / مَعْنَاهُمَا وَاحِدًا ". وَقَدْ أَغْرَبَ الْنِقَائِيُّ فِي
 حِكَايَتِهِ لِقَوْلِهِ: وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ { وَمَا يَنْتَزِلُ } ، مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ { قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ
 رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ } وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: " وَمَا يَنْتَزِلُ، أَي: وَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ " فَجَعَلَهُ
 مَعْمُولًا لِقَوْلِ مِضْمَرٍ. وَقِيلَ: هُوَ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْجَنَّةِ.
 وَيَنْتَزِلُ مَطَاوِعُ تَنْزِيلٍ بِالتَّشْدِيدِ وَيَقْتَضِي الْعَمَلَ فِي مُهْلَةٍ وَقَدْ لَا يَقْتَضِيهَا. قَالَ
 الزَّمَخْشَرِيُّ: " التَّنَزُّلُ عَلَى مَعْنَيْنِ: مَعْنَى النُّزُولِ عَلَى مَهْلٍ، وَمَعْنَى النُّزُولِ
 عَلَى الْإِطْلَاقِ كَقَوْلِهِ:

3244- فَلَسْتُ إِنْسِيٌّ وَلَكِنْ لِمَلَائِكٍ * تَنْزَلُ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ
 لِأَنَّهُ مَطَاوِعُ تَنْزِيلٍ، وَنَزَّلُ يَكُونُ بِمَعْنَى أَنْزَلَ، وَيَكُونُ بِمَعْنَى التَّدْرِيجِ، وَاللَّائِقُ بِهَذَا
 الْمَوْضِعِ هُوَ النُّزُولُ عَلَى مَهْلٍ، وَالْمَرَادُ: أَنَّ نَزُولَنَا فِي الْأَحَادِيثِ وَقْتًا غِيبًا
 وَقْتًا. قُلْتُ: وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَقَرَّرُ بَيْنَ نَزَّلُ وَأَنْزَلَ فِي أَوَّلِ هَذَا الْمَوْضِعِ.
 وَقَرَأَ الْعَامَّةُ " تَنْتَزِلُ " بِنُونِ الْجَمْعِ، وَقَرَأَ الْأَعْرَجُ " يَنْتَزِلُ " بِيَاءِ الْغَيْبَةِ. وَفِي
 الْفَاعِلِ حِينَئِذٍ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ ضَمِيرُ جَبْرِيلَ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: " يَرْدُّهُ قَوْلُهُ
 " لَهُ لَمَّا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا " لِأَنَّهُ يَطْرُدُ مَعَهُ، وَإِنَّمَا يَتَجَهَّزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا عَنِ
 جَبْرِيلَ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَنْتَزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ اللَّهِ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي يُقَدَّرُهَا. " وَقَدْ يُجَابُ
 عَمَّا قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: بِأَنَّ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ: أَي: قَائِلًا: " لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا ".

(10/147)

الثاني: أنه يعود على الوحي، وكذا قال الزمخشري على الحكاية عن جبريل، والضمير للوحي، ولا بد من إضمار هذا القول الذي ذكرته أيضاً. قوله: {لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا} استدلال بعض النحاة على أن الأزمنة ثلاثة: ماضٍ وحاضرٌ ومستقبلٌ بهذه الآية، وهو كقول زهير: 3245- وأعلم علم اليوم والأمس قبله * ولكنني عن علم ما في غد عم

* {رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا}

قوله: {رَبُّ السَّمَاوَاتِ}: فيه ثلاثة أقوال، أحدها: كونه بدلاً من "ربك". الثاني: كونه خبر مبتدأ، أي: هو رب. الثالث: كونه مبتدأ، والخبر الجملة الأمرية بعده وهذا ماش على رأي الأخفش: أنه يجوز زيادة الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً. قوله: لعبادته "متعلق بـ" اصطبر " وكان من حقه تعديته بـ "على" لأنها صلته كقوله: {وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا} ولكنه ضمن معنى الثبات، لأن العبادة ذات تكاليف قل من يثبت لها فكانه قيل: واثبت لها مصطبراً. قوله: "هل تعلم" أدغم الأخوان وهشام وجماعة لام "هل" في التاء، وأنشدوا على ذلك بيت مزاحم العقيلي. 3246- فدع ذا ولكن هتعين مئيماً * على ضوء برقي آخر الليل ناصب

* {وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا}

(10/148)

قوله: {إِذَا مَا مِتُّ}: "إذا" منصوبة بفعل مقدر مدلول علي بقوله تعالى {لَسَوْفَ أُخْرَجُ} تقديره: إذا مت أبعث أو أحي. ولا يجوز أن يكون العامل فيه "أخرج" لأن ما بعد لام الابتداء لا يعمل فيما قبلها. قال أبو البقاء: "لأن ما بعد اللام وسوف لا يعمل فيما قبلها كأن" قلت: قد جضعل المانع مجموع الحرفين: أما اللام فمسلّم، وأما حرف التنفيس فلا مدخل له في المنع؛ لأن حرف التنفيس يعمل ما بعده فيما قبله. تقول: زيداً سأضرب، وسوف أضرب، ولكن فيه خلاف ضعيف، والصحيح الجواز، وأنشدوا عليه: 3247- فلما رأت أمنا هان وجدها * وقالت: أبونا هكذا سوف يفعل ف "هكذا" منصوب بـ "يفعل" بعد حرف التنفيس.

وقال ابن عطية: واللام في قوله: "لسوف" مجلوبة على الحكاية لكلام تقدم بهذا المعنى، كأن قائلًا قال للكافر: إذا مت يا فلان لسوف تُخرج حياً، فقرر الكلام على جهة الاستبعاد، وكرر اللام حكاية للقول الأول. قال الشيخ: "ولا يحتاج إلى هذا التقدير، ولا أن هذا حكاية لقول تقدم، بل هو من كلام الكافر، وهو استفهام فيه معنى الجحد والاستبعاد".

(10/149)

وقال الزمخشري: "لامُ الابتداءِ الداخلةُ على المضارع تعطي معنى الحال فكيف جَامَعَتْ حرفَ الاستقبال؟ قلت: لم تجامعها إلا مُخْلِصَةً للتوكيد كما أَخْلَصَتْ الهمزةُ في "يا الله" للتعويض، واضمحلَّ عنها معنى التعريف". قال الشيخ: "وما ذَكَرَ مِنْ أَنَّ اللامَ تعطي الحالَ مخالِفٌ فيه، فعلى مذهب مَنْ لا يرى ذلك يُسْقَطُ السؤال. وأما قوله: "كما أَخْلَصَتْ الهمزةُ" فليس ذلك إلا على مذهب مَنْ يزعم أَنَّ أصله إله، وأما مَنْ يزعم أَنَّ أصله: لاه، فلا تكون الهمزةُ فيه للتعويض؛ إذ لم يُحْدَفْ منه شيءٌ، ولو قلنا: إن أصله إله، وَحُدِّقَتْ فاءُ الكلمة، لم يتعيَّنَنَّ أَنَّ الهمزةَ فيه في النداء للتعويض، إذ لو كاتَتْ عوضاً من المحذوف لَتَبَيَّنَتْ دائماً في لانداء وغيره، ولَمَاتَ جاز حذْفُها في النداء، قالوا: "يا الله" بِحَدْفِهَا، وقد تَصَوَّوا على أن [قَطَعَ] عمزة الوصل في النداء شاذ".

وقرأ الجمهور "إذا" بالاستفهام وهو استبعادٌ كما تقدَّم. وقرأ ابن ذكوان بخلافٍ عنه وجماعةٌ "إذا" بعمزة واحدة على الخبر، أو للاستفهام وحَدَفْ أداته للعلم بها، وجماعةٌ "إذا" بهمزة واحدة على الخبر، أو للاستفهام وحَدَفْ أداته للعلم بها، ولدلالة القراءة الأخرى عليها.

وقرأ طلحة بن مصرف "لَسَأَخْرُجُ" بالسین دون سوف، هذا تَقْلُ الزمخشريِّ عنه، وغيره تَقْلُ عنه "سَأَخْرُجُ" دون لام ابتداء، وعلى هذه القراءة يكونُ العاملُ في الظرف نفسَ "أَخْرَجَ"، ولا يمنع حرفُ التنفيس على الصحيح.

وقرأ العامةُ "أَخْرَجُ" مبنياً للمفعول. والحسن وأبو حيوه "أَخْرَجُ" مبنياً للفاعل. و"حَيًّا" حالٌ مؤكدة لأنَّ مِنْ لَازِمِ خروجه أن يكونَ "حَيًّا" وهو كقوله: {أَبْعَثْ حَيًّا}

(10/150)

{. وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وجماعة "يَذْكُرُ" مخففاً مضارع "ذكر"، والباقون بالتشديد مضارع يَذْكُرُ، والأصل "يتذكر" فأدْغَمَتْ التاءُ في الذال. وقد قرأ بهذا الأصل وهو يَتَذَكَّرُ: أَبِيُّ.

* { أَوْلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا }

والهمزةُ في قوله {أَوْلَا يَذْكُرُ} مؤخرَةٌ عن حرف العطف تقديرًا كما هو قول الجمهور. وقد رَجَعَ الزمخشري إلى رأي الجمهور هنا فقال: "الواوُ عَطَفَتْ {لَا يَذْكُرُ} على "يقول" / وَوَسَّطَتْ همزةُ إنكار بين المعطوف وحرفِ العطف" ومذهبه أن يُقَدَّرَ بين حرفِ العطفِ وهمزة الاستفهام جملةٌ يُعْطَفُ عليها ما بعدها، وقد فعل هذا - أعني الرجوعَ إلى قول الجمهور - في سورة الأعراف كما نَبَّهت عليه في موضعه.

قوله: { مِنْ قَبْلُ }، أي: مِنْ قَبْلِ بَعْثِهِ. وَقَدَّرَهُ الزمخشري "من قبلِ الحالة التي

هو فيها وهي حاله بقائه .

* { فَوَرَبِّكَ لَتَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا }

(10/151)

قوله: { جِثِيًّا } : حال مقدره من مفعول "لَنُحْضِرَنَّهُمْ" و "جِثِيًّا" جمع حبات جمع على فُعُول نحو: قَاعِدٌ وَقُعودٌ وَجَالِسٌ وَجُلُوسٌ. وفي لامه لغتان، إحداهما الواو، والأخرى الياء يُقال: جِثَا يَجْثُو جُثُوًّا، وَجِثِي يَجْثِي جِثِيًّا، فعلى التقدير الأول يكون أصله "جُثُوًّا" بواوين: الأولى زائدة علامة للجمع، والثانية لام الكلمة، ثم أُعِلَّتْ إِعْلَالٌ عِصِيٍّ وَدَلِيٍّ، وتقدم تحقيقه في "عِثِيًّا". وعلى الثاني يكون الأصلُ جُثُوًّا، فَأَعِلَّ إِعْلَالٌ هَيِّنٌ وَمَيِّتٌ. وعن ابن عباس: أنه بمعنى جماعات جماعات جمع جُثُوَّة، وهو: المجموع من التراب والحجارة. وفي صحته عنه نظير من حيث إنَّ فُعْلَةً لَا يُجْمَعُ عَلَى فُعُولٍ. ويجوز في "جِثِيًّا" أن يكون مصدرًا على فُعُول، وأصله كما تقدم في حال كونه جمعًا: إِمَّا جُثُوًّا، وَإِمَّا جُثُوِيٍّ.

وقد تقدم "أَنَّ الْأَخْوِينَ يَكْسِرَانِ فَأَاءَهُ، وَالْبَاقُونَ يَصُومُونَهَا. وَالْجُثُوُّ: الْفُعُولُ عَلَى الرَّكْبِ.

* { ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا }

قوله: { أَيُّهُمْ أَشَدُّ } : في هذه الآية أقوال كثيرة، أظهرها عند الجمهور من المعربين، وهو مذهب سيبويه: "أَمْ" "أَيُّهُمْ" موصولة بمعنى الذي، وأن حركتها بناءً بُيِّنَتْ عند سيبويه، لخروجها عن النظائر، و "أَشَدُّ" خبر مبتدأ مضمرة، والجملة صلة بـ "أَيُّهُمْ"، و "أَيُّهُمْ" وصلتها في محل نصب مفعولاً بها بقوله "لَنَنْزِعَنَّ".

ولـ "أَيُّ" أحوالٌ أربعة، أجدها: تُبنى فيها وهي - كما في الآية - أن تضاف ويُحْدَفَ صدرُ صلتها، ومثله قولُ الشاعِر:

3248- إذا ما أتيت بني مالك * فسلم على أيهم أفصل
بضم "أَيُّهُمْ" وتفصيلها مقررته في موضوعات النحو.

(10/152)

وزعم الخليل رحمه الله أن "أَيُّهُمْ" هنا مبتدأ، و "أَشَدُّ" خبره، وهي استفهامية والجملة محكية بقول مقدر والتقدير: لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الْمَقُولِ فِيهِمْ: أَيُّهُمْ أَشَدُّ. وَقَوَى الْخَلِيلُ تَخْرِيجَهُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

3249- ولقد أبيت من الفناء بمنزل * فأبيت لا حرج ولا محروم
وذهب يونس إلى أنها استفهامية مبتدأ، ما بعدها خبرها كقول الخليل، إلا أنه زعم أنها مُعْلَقَةٌ لـ "نَنْزِعَنَّ" فهي في محل نصب، لأنه يجوز التعليق في سائر

الأفعال، ولا يحضه بأفعال القلوب، كما يحضه بها الجمهور. وقال الزمخشري: "ويجوز أن يكون التزعم واقعاً على {مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ} كقوله: {وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِّن رَّحْمَتِنَا} أي: لَنَزَعَنَّ بَعْضَ كُلِّ شَيْعَةٍ فَكَانَ قَائِلاً قَالَ: مَنْ هُمْ؟ فقيل: أيهم أشدُّ عِتياً". فجعل "أيهم" موصولةً أيضاً، ولكن هي في قوله خبرٌ مبتدأ محذوف، أي: هم الذين هم أشدُّ". قال الشيخ: وهذا تكلفٌ ما لا حاجةً إليه، وإدعاءٌ إضمارٍ غيرٍ مُحتاجٍ إليه، وجعل ما ظاهره أنه جملةٌ واحدةٌ جملتين". وحكى أبو البقاء عن الأخفش والكسائي أن مفعولَ لَنَزَعَنَّ {كُلِّ شَيْعَةٍ} و "مِنْ" مزيدةٌ، قال: وهما يجيزان زيادةً "مِنْ"، و "أَيُّ" أستفهامٌ، أي: لَنَزَعَنَّ كُلِّ شَيْعَةٍ. وهذا يُخالفُ في المعنى تخريجَ الجمهور؛ فإنَّ تخريجَهُمُ يُوَدِّي إلى التبغيض، وهذا يُوَدِّي إلى العموم، إلا أن تجعل "مِنْ" لابتداء الغاية لا للتبغيض فيتفق التخريجان.

وذهب الكسائي إلى أن معنى "لَنَزَعَنَّ" لَنَادِبَنَّ، فعوملَ معاملةً، فلم يعمل في "أَيُّ". قال المهدي: "ونادى يعلق إذا كان بعده جملةً نصب، فيعمل في المعنى، ولا يعمل في اللفظ".

(10/153)

وقال المبرد: "أيهم" متعلقٌ بـ "شيعَةٍ" فلذلك ارتفع، والمعنى: من الذين تشايَعُوا أيهم أشدُّ، كأنهم يتبارون إلى هذا. ويلزمه على هذا أن يُقدَّر مفعولاً لـ "نَزَعَنَّ" محذوفاً. وقدَّ بعضُهم في قول المبرد: من الذين تعاونوا فنظروا أيهم. قال النحاس: "وهذا قولٌ حسنٌ، وقد حكى الكسائي تشايَعُوا بمعنى تعاونوا". قلت: وفي هذه العبارة المنسوبة للمبرد قلقٌ، ولا بين الناقل عنه وجه الرفع على ماذا يكون، وبينه أبو البقاء، لكن جعل "أيهم" فاعلاً لما تَصَمَّنَتْه "شيعَةٍ" من معنى الفعل، قال: "التقدير: لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ فَرِيقٍ يُشَيِّعُ أَيُّهُمْ، وهي على هذا بمعنى الذي".

وتُقل عن الكوفيين أن "أيهم" في الآية بمعنى الشرط. والتقدير: إن اشتدَّ عُنُوهُمُ، أو لم يَشْتَدَّ، كما تقول: ضربتُ القومَ أيهم عَصِبَ، المعنى: إن غضبوا أو لم يعصبوا.

وقرأ طلحة بن مصرّف ومعاذ بن مسلم العراء أستاذُ الفراءِ وزائدةٌ عن الأعمش "أيهم" نصباً. قلت: فعلى هذه القراءة والتي قبلها: ينبغي أن يكون مذهبُ سيبويه جوازَ إعرابها وبنائها، وهو المشهور عند النقلة عنه، وقد نُقل عنه أنه يحتم بناءها. قال النحاس: "ما علمتُ أحداً من النحويين إلا وقد عَلِطَ في كتابه إلا في موضعين، هذا أحدهما" قال "وقد أعرب سيبويه "أَيُّ" وهي مفردةٌ لأنها مُضافةٌ، فكيف بينها مضافةٌ؟" وقال الجرمي: "خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقتُ الخندقَ إلى مكة أحداً يقول: "لأَصْرَيْنَ أَيُّهُمْ قائمٌ" بالضم بل يَنْصِبُ".

(10/154)

و {عَلَى الرَّحْمَانِ} متعلقٌ بـ "أَشَدُّ" و "عَيْتِيَّ" منصوبٌ على / التمييز، وهو مُحوَّلٌ عن المبتدأ، إذ التقدير: أَيُّهُمْ عَوَّعْتُوهُ أَشَدُّ، وَلَا بَدَّ مِنْ مَحذُوفٍ يَتِمُّ بِهِ الْكَلَامُ، التَّقْدِيرُ: فَتَلْقِيهِ فِي الْعَذَابِ أَوْ فَنبِذَ بَعْدَ بِيءِهِ. قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "فَإِنْ قُلْتَ: يَمْ تَتَلَقَّى عَلَى وَالْبَاءِ؟ فَإِنَّ تَلَقَّيَهُمَا بِالْمَصْدَرَيْنِ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ". قُلْتَ: هُمَا لِلْبَيَانِ لَا لِلصَّلَةِ، أَوْ يَتَلَقَّانِ بـ "أَفْعَلْ"، أَي: عُنُّوهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ، وَصَلِّيَهُمْ أَوْلَى بِالنَّارِ كَقَوْلِهِمْ: "هُوَ أَشَدُّ عَلَى حَضَمِهِ، وَهُوَ أَوْلَى بِكَذَا".

قلت: يعني بـ "على" قوله "على الرحمن"، وبالباء قوله "بالذين هم". وقوله "بالمصدر" يعني بهما "عَيْتِيَّ" و "صَلِّيَّ" وأما كونه لا سبيلَ إليه فلأنَّ المصدرَ في نية الموصولِ، ولا يتقدَّم معمولُ الموصولِ عليه. وَجَوَّزَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ "عَيْتِيَّ" و "صَلِّيَّ" فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَصْدَرَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَجَوَّزَ أَنْ تَتَلَقَّ عَلَى وَبَاءَهُمَا لَزْوَالِ الْمَحذُورِ الْمَذْكُورِ.

* { وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا }

(10/155)

قوله: { وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا } : فِي هَذِهِ الْوَاوِ وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا عَاطِفَةٌ هَذِهِ الْجُمْلَةَ عَلَى مَا قَبْلَهَا. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ " { وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا } وَارِدُهَا { قَسَمٌ وَالْوَاوُ تَقْتَضِيهِ، وَيُقَسِّرُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ مَاتَ لَهُ ثَلَاثٌ مِنَ الْوَلَدِ لَمْ تَمْسَهُ النَّارُ إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ". قَالَ الشَّيْخُ: "وَدَهَلْ عَنِ الْقَوْلِ النَّحْوِيِّينَ إِنَّهُ لَا يُسْتَعْنَى عَنِ الْقَسَمِ بِالْجَوَابِ لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى، إِلَّا إِذَا كَانَ الْجَوَابُ بِاللَّامِ أَوْ بـ "إِنْ" وَالْجَوَابُ هُنَا عَلَى رَعْمِهِ بـ "إِنْ" النَّافِيَةِ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْقَسَمِ عَلَى مَا تَصَوَّرُوا. وَقَوْلُهُ: "وَالْوَاوُ تَقْتَضِيهِ" يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا عِنْدَهُ وَأَوُّ الْقَسَمِ، وَلَا يَذْهَبُ نَحْوِيٌّ إِلَى أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْوَاوِ وَأَوُّ قَسَمٍ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ حَذْفُ الْمَجْرُورِ وَإِبْقَاءُ الْجَارِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا إِنْ وَقَعَ فِي شَعْرٍ أَوْ نَادِرٍ كَلَامٍ بِشَرَطِ أَنْ تَقُومَ صِفَةُ الْمَحذُوفِ مَقَامَهُ، كَمَا أَوْلُوا فِي قَوْلِهِمْ: "نَعَمْ السَّيْرُ عَلَى بَنَسِ الْعَيْرِ"، أَي: عَلَى عَيْرٍ بَنَسَ الْعَيْرِ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

3250- وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامِ صَاحِبِيهِ

أَي: بِرَجُلٍ نَامَ صَاحِبُهُ، وَهَذِهِ الْآيَةُ لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الصَّرْبِ؛ إِذْ لَمْ يُحْدَفِ الْمُقْسَمُ بِهِ وَقَامَتْ صِفَتُهُ مَقَامَهُ.

و "إِنْ" حَرْفٌ نَفْيِيٌّ، وَ "مِنْكُمْ" صِفَةٌ لِمَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَإِنْ أَحَدٌ مِنْكُمْ. وَبِجُوزِ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ هُوَ وَارِدُهَا. وَقَدْ تَقَدَّمَ لِذَلِكَ نِظَائِرٌ. وَالْخَطَابُ فِي قَوْلِهِ "مِنْكُمْ" يَحْتَمِلُ الِاتِّفَاتَ وَعَدَمَهُ. قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "التَّفَاتُ إِلَى الْإِنْسَانِ، وَيَعْصُدُّهُ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَكْرَمَةَ "وَإِنْ مِنْهُمْ" أَوْ خَطَابُ لِلنَّاسِ مِنْ غَيْرِ التَّفَاتِ إِلَى الْمَذْكُورِ".

وَالْحَتْمُ: الْقَضَاءُ وَالْوَجُوبُ. حَتَمَ، أَي: أَوْجِبَ [وَحَتَمَهُ] حَتْمًا، ثُمَّ يُطْلَقُ الْحَتْمُ عَلَى الْأَمْرِ الْمَحْتَمِ مَقُولُهُ تَعَالَى: "هَذَا خَلْقُ اللَّهِ" وَ "هَذَا دِرْهَمٌ صَرَبُ الْأَمِيرِ".

و "علي رَبِّكَ" متعلِّقٌ بـ "حَتْم" لأنه في معنى اسمِ المفعول، ولذلك وصَّفه بـ "مَفْضِيًّا".

(10/156)

* { ثُمَّ تُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَتَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا }

وقرأ العامَّةُ { ثُمَّ تُنَجِّي } بضمِّ "ثُمَّ" على أنَّها العاطفةُ وقرأ عليُّ بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وأبيُّ والجدرِيُّ ويعقوبُ "ثُمَّ" بفتحها على أنها الطرفيةُ، ويكون منصوباً بما بعده، أي: هناك تُنَجِّي الذين اتَّقَوْا. وقرأ الجمهورُ "تُنَجِّي" بضم النونِ الأولى الثانية وتشديد الجيم، مِنْ "نَجَّى" مضعفاً. وقرأ الكسائي والأعمش وابن محيصن "تُنَجِّي" مِنْ أَنْجَى. والفعلُ على هاتين مضارعٌ.

وقرأتُ فرقةً "نَجَّى" بنونٍ واحدةٍ مضمومةٍ وجيمٍ مشددة. وهو على هذه القراءةٍ ماضٍ مبني للمفعول، وكان مِنْ حَقِّ قَارَتِهَا أَنْ يَفْتَحَ الْيَاءَ، وَلَكِنَّهُ سَكَنَهُ تَخْفِيفًا. وَتَحْتَمِلُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ أُخْرَ سِيَاتِي فِي قِرَاءَةِ مُتَوَاتِرَةِ أُخْرَ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ. وَقَرَأَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَيْضًا "تُنَجِّي" بِحَاءٍ مَهْمَلَةٍ، مِنَ السُّجِّيَّةِ. وَمَفْعُولُ "اتَّقَوْا" إِمَّا مَحْذُوفٌ مُرَادٌ لِلْعَلْمِ بِهِ، أَيْ: اتَّقُوا الشَّرْكَ وَالظُّلْمَ. قَوْلُهُ: جِثِيًّا" إِمَّا مَفْعُولٌ ثَانٍ إِنْ كَانَ "تَذَرُ" يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ بِمَعْنَى تَتْرَكَ وَنُصِّرَ، وَإِمَّا حَالٌ إِنْ جَعَلْتَ "تَذَرُ" بِمَعْنَى تُجَلِّهِمْ، وَ"جِثِيًّا" عَلَى مَا تَقَدَّمَ. وَ"فِيهَا" يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ "تَذَرُ"، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ "جِثِيًّا" إِنْ كَانَ حَالًا، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِ إِنْ كَانَ مُصَدَّرًا. وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ "جِثِيًّا" لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لِنَكْرَةٍ قُدِّمَ عَلَيْهَا فَتُصَبَّ حَالًا.

* { وَإِذَا نُتِلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا }

(10/157)

قوله: { مَقَامًا } : قرأ ابن كثير "مَقَامًا" بالضم، وَرُوِيَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَحِيصَنٍ. وَالْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ. وَفِي كِلْتَا الْقِرَاءَتَيْنِ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسْمٌ مَكَانٍ أَوْ اسْمٌ مُصَدَّرٌ، إِمَّا مِنْ "قَام" ثَلَاثِيًّا، أَوْ مِنْ "أَقَام"، أَيْ: خَيْرَ مَكَانٍ قِيَامٍ أَوْ إِقَامَةٍ.

وَالنَّدِيُّ: فَعِيلٌ، أَصْلُهُ نَدِيٌّ لِأَنَّ لَامَهُ وَآوَا، يُقَالُ: بَدَّوْهُمْ أَنْدَوْهُمْ، أَيْ: أَتَيْتُ نَادِيَهُمْ، وَالنَّادِي مِثْلُهُ. وَمِنْهُ "قَلِيدُ نَادِيَةٍ"، أَيْ: أَهْلُ نَادِيَةٍ. وَالنَّدِيُّ وَالنَّادِي: مَجْلِسُ الْقَوْمِ وَمُتَحَدِّثُهُمْ. وَقِيلَ: هُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ النَّدَى وَهُوَ الْكَرَمُ؛ لِأَنَّ الْكُرَمَاءَ يَجْتَمِعُونَ فِيهِ، وَأَنْتَدَيْتُ الْمَكَانَ وَالْمُنْتَدَى كَذَلِكَ. وَقَالَ حَاتِمٌ:

3251- وَدُعَيْتُ فِي أَوْلَى النَّدِيِّ وَلَمْ * يُنْظَرْ إِلَيَّ بِأَعْيُنٍ حُرِّرِ

والمصدر: النَّدْوُ. و "مَقَامًا" و "تَدِيًّا" منصوبان على التمييز من أفعَل. وقرأ أبو حيوة والأعرج وابن محيصن "يَتَلَى" بالياء مِنْ تَحْتِ، والباقون/ بالتاء من فوق واللام في "للذين" يحتمل أن تكون للتبليغ، وهو الظاهر، وأن تكون للتعليل.

* { وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَانًا وَرِعْيًا }

قوله: { وَكَمْ أَهْلَكْنَا } : "كم" مفعولٌ مقدمٌ واجبٌ التقديم؛ لأنَّ له صِدْرَ الكلامِ لأنها إمَّا: استفهاميةٌ أو خبريةٌ، وهي محمولةٌ على الاستفهامية، و "أهْلَكْنَا" مُتَّسِلَةٌ على "كم" أي: كثيراً من القرون أَهْلَكْنَا. و "مِن قَرْنٍ" تمييزٌ لـ "كَمْ" مُبَيِّنٌ لها.

(10/158)

قوله: { هُمْ أَحْسَنُ } في هذه الجملة وجهان، أحدهما: - وإليه ذهب الزمخشري وأبو البقاء - أنها في محلِّ نصب، صفةٌ لـ "كم". قال الزمخشري: "ألا ترى أنَّكَ لو أَسْقَطْتَ "هم" لم يكن لك بَدٌّ مِنْ نصبٍ "أحسنُ" على الوصفية". وفي هذا نظرٌ لأنَّ التَّحْوِينَ نَصُّوا: على أنَّ "كم" استفهاميةٌ كانت أو خبريةٌ لا تُوصَفُ ولا يُوصَفُ بها. الثاني: أنها في محلِّ جرٍّ صفةٌ لـ "قَرْنٍ" ولا محذورٌ في هذا، وإنما جُمِعَ في قوله: "هم" لأنَّ قَرْنًا وإن كان لفظه مفرداً فمعناه جمعٌ، فـ "قَرْنٍ" كلفظ "جميع" و "جميع" يجوز مراعاةُ لفظه تارةً فيُفْرَدُ كقوله تعالى: { تَجْنِي جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ } ومراعاةُ معناه أخرى فيُجمع ماله كقوله تعالى: { لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ }

{. قوله: "ورئياً" الجمهورُ على "رئياً" الجمهورُ على "رئياً" بهمزة ساكنةٍ بعدها ياءٌ صريحةٌ وصلّاً ووفقاً، وحمزةٌ إذا وَقَفَ يَبْدُلُ هذه الهمزة ياءً على أصله في تخفيفِ الهمز، ثم له بعد ذلك وجهان: الإظهارُ اعتباراً بالأصل، والإدغامُ اعتباراً باللفظ، وفي الإظهار صعوبةٌ لا تَحْقَى، وفي الإدغامُ إبهامٌ أنها مادةٌ أخرى: وهو الرَّيُّ الذي بمعنى الامتلاء والتَّضَارَةِ، ولذلك تَرَكَ أبو عمرو أصله في تخفيفِ همزه.

وقرأ قالون عن نافع، وابن ذكوان عن ابن عامر "ورئياً" بياءٍ مشددةٍ بعد الراءِ، فُقيل: هي مهموزٌ الأصلِ، ثم أُبْدِلَتِ الهمزةُ ساءً وأدْغِمَتْ. والرَّيُّ بالهمز، قيل: مِنْ رُؤْيَةِ العَيْنِ، وفِعْلٌ فِيهِ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، أَي: مَرَّيُّ. وقيل من الرُّوَاءِ وَحَسَنِ المنظر. وقيل: بل هو مِنَ الرَّيِّ ضدَّ العطشِ وليس مهموزٌ الأصلِ، والمعنى: أحسنٌ منظراً لأنَّ الرَّيِّ والامتلاءَ أحسنٌ مِنْ ضِدِّيهِمَا.

(10/159)

وقرأ حميد وأبو بكر بن عاصم في رواية الأعرشي "ورئياً" بياءٍ ساكنةٍ بعدها همزةٌ وهو مقلوبٌ مِنْ "رئياً" في قراءةِ العامَّةِ، ووزنه فِلهُ، وهو مِنْ راءِ يَرَاهُ

كقول الشاعر:

3252- وكلُّ خليلٍ راءني فهو قائلٌ * مِن أَجْلِكَ: هذا هامةُ اليومِ أوْغِدِ

وفي القلب من القلب ما فيه.

ورَوَى اليزيديُّ قراءةَ "ورِباءٍ" بياءٍ بعدها ألف، بعدها همزة، وهي من المُرءاءة، أي: يُرِيّ بعضهم حُسْنَ بعضٍ، ثم حَقَّفَ الهمزةَ الأولى بقلبيها ياءً، وهو تخفيفٌ قياسيٌّ.

وقرأ ابنُ عباسٍ أيضاً في روايةٍ طلحة "ورِياً" بياءٍ فقط مخففةً. ولها وجهان، أحدهما: أن يكونَ أصلُها كقراءةِ قالون، ثم حَقَّفَ الكلمةَ بحذفِ إحدى الياءين، وهي الثانيةُ لأنَّ بها حَصَلَ التَّنْقُلُ، ولأنَّها لامٌ الكلمةِ، والأواخرُ أُخْرِجَ بالتغيير. والثاني: أن يكونَ أصلُها كقراءةِ حميد "ورِئنا" بالقلب، ثم تَقَلَّ حركةُ الهمزةِ إلى الياءِ قبلها، وحَدَفَ الهمزةَ على قاعدةِ تخفيفِ الهمزةِ بالنقل، فصار "ورِيا" كما ترى. وتجاوَزَ بعضُ الناسِ فجعلَ هذه القراءةَ لَحْناً، وليس اللاحنُ غيرَه، لِحَقَاءِ توجيهاً عليه.

وقرأ ابنُ عباسٍ أيضاً وابنُ جُبَيْرٍ وجماعةٌ "ورِياً" بزايٍ وبياءٍ مشددةً، والزَّيُّ: البرزةُ الحسنةُ والآلاتُ المجتمعةُ، لأنه مِن رَوَى كذا يَرَوِيهِ، أي: يَجْمَعُهُ، والمُتَرَيُّنُ يَجْمَعُ الأشياءَ التي تُرَيِّنُهُ وتُظهِرُ رَبَّه.

* { قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَانُ مَدًّا حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ
إِذَا الْعَذَابُ وَإِذَا السَّاعَةُ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ سَرٌّ مَكَانًا وَأَضَعُفٌ جُنْدًا }

(10/160)

قوله: { مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ } : "مَنْ" يجوز ان تكونَ شرطيةً، وهو الظاهر، وأن تكونَ موصولةً، ودخلت الفاءُ في الخبرِ لِمَا تَصَمَّنَهُ الموصولُ مِنْ معنى البشروط. وقوله: "فَلْيَمْدُدْ" فيه وجهان، أحدهما: أنه طلبٌ على بابه، ومعناه الدعاءُ. والثاني: لفظُه لفظُ الأمر، ومعناه الخبر. قال الزمخشري: أي: مَدَّ له الرحمنُ، بمعنى أَمَعَلَهُ فَأَخْرَجَ عَلَى لَفْظِ الأَمْرِ إِيذَانًا بِوَجوبِ ذلك. أو قَمَدَّ له في معنى الدعاء بأن يُمَهِّلَهُ اللهُ وَيُنَقِّسَ في مَدَّةِ حَيَاتِهِ".

قوله: "حتى إذا" في "حتى" هذه ما تقدَّم في نظائرها مِنْ كونها: حرفَ جرٍّ أو حرفَ ابتداءٍ، وإنما الشائِبُ فيما هي غايةٌ له على كلا القولين. فقال الزمخشري: "وفي هذه الآيةِ وجهان: أن تكونَ موصولةً، بالآيةِ التي هي رابعُها، والآيتانِ اعتراضٌ بينهما، أي: قالوا: أَيُّ الفريقينِ خَيْرٌ مَقامًا وَأَحْسَنُ تَدْيًا، حتى إذا رَأَوْا ما يُوعَدُونَ، أي: لا يَبْرَحُونَ يقولونَ هذا القولَ وَبَيَّوْلَعُونَ [به] لا يَتَكَافُونَ عنه إلى أن يُشاهدوا الموعودَ رَأْيَ العَيْنِ" وذكر كلاماً حسناً.

ثم قال: "والثاني: أن تتصلَ بما يليها، والمعنى أن الذينَ في الضلالةِ ممدودٌ لهم" وذكر كلاماً طويلاً. ثم قال: "إلى أن يُعابِنوا نُصْرَةَ / الله للمؤمنين، أو يشاهدوا السَّاعَةَ وَمُقَدِّماتِها. فإن قلت: "حتى" هذه ما هي؟ قلت: هي التي تُحْكِي بعدها الجملُ، ألا ترى الجملةَ الشرطيةَ واقعةً بعدها، وهي { إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِذَا الْعَذَابُ وَإِذَا السَّاعَةُ فَسَيَعْلَمُونَ }.

قال الشيخ: - مُسْتَبْعِدًا لِلوجهِ الأولِ - "وهو في غايةِ البُعْدِ لِطولِ القِصْلِ بين

قوله: "قالوا أي الفريقين" وبين الغاية، وفيه الفصلُ بجمليتي اعتراض ولا يُجيزه أبو علي". وهذا الاستبعادُ قريبٌ. وقال أبو البقاء: "حتى" يُحكى ما بعدها ههنا، وليست متعلقةً بفعلٍ".

(10/161)

قوله: {إِذَا الْعَذَابُ وَإِذَا السَّاعَةُ} قد عَرَفْتِ [ما] في "إِذَا": من كونها حرفَ عطْفٍ أولاً، ولا خلاف أن أحدَ معانيها التفصيل كما في الآية الكريمة. و "العَذَابُ" و "السَّاعَةُ" بدلانٍ مِنْ قوله: {مَا يُوعَدُونَ} المنصوبة بـ "رَأُوا" و "فَسَيَعْلَمُونَ" جوابُ الشرطِ.
و {مَنْ هُوَ سَرٌّ مَكَانًا} يجوزُ أَنْ تكونَ "مَنْ" موصولةً بمعنى الذي، وتكونَ مفعولاً لـ "يَعْلَمُونَ". ويجوزُ أَنْ تكونَ استفهاميةً في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و "هو" مبتدأً ثانٍ، و "سَرٌّ" خبرُه، والمبتدأ والخبرُ خبرُ الأول. ويجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ مُعلَّقةً لفعلِ الرويةِ فالجملةُ في محلِّ نصبٍ على التعليقِ.

* {وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَرَدًّا}

قوله: {وَيَزِيدُ اللَّهُ}: في هذه الجملةِ وجهان، أحدهما: أنها لا محلَّ لها لاستئنافها، فلإنها بيّنتُ للإخبارِ بذلك. وقال الزمخشري: "إنها معطوفةٌ على موضعٍ "فَلْيَمْدُدْ" لأنه واقعٌ موقعَ الخبرِ، تقديرُه: "مَنْ كان في الضلالةِ مَدًّا - أو يَمُدُّ - له الرحمنُ وَيَزِيدُ". قال الشيخ: ولا يَصِحُّ أَنْ يكونَ "وَيَزِيدُ" معطوفاً على "فَلْيَمْدُدْ" سواءً كان دعاءً أم خبراً بصورةِ الأمر؛ لأنه في موضعِ الخبرِ إن كانت "مَنْ" موصولةً، أو في موضعِ الجوابِ إن كانت "مَنْ" شرطيةً، وعلى كلا التقديرين فالجملةُ مِنْ قوله: "وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا عِدَى عَارِبُهُ مِنْ ضَمِيرٍ يعودُ على "مَنْ" يَرْبِطُ جملةَ الخبرِ بالمبتدأ، أو جملةَ الشرطِ بالجزاء الذي هو "فَلْيَمْدُدْ" وما عُطِفَ عليه؛ لأنَّ المعطوفَ على الخبرِ خبرٌ، والمعطوفَ على جملةِ الجزاءِ جزاءً. وإذا كانت أداةُ الشرطِ اسماً لا ظرفاً تَعَيَّنَ أَنْ يكونَ في جملةِ الجزاءِ ضميرُه أو ما يقوم مقامه، وكذا في الجملةِ المعطوفةِ عليها".

(10/162)

قلت: وقد ذكر أبو البقاء أيضاً كما ذكر الزمخشري. وقد يُجابُ عمّا قالاه: بأنَّنا نختار على هذا التقدير أن تكونَ "مَنْ" شرطيةً. قوله: "لا بُدَّ من ضميرٍ يعود على اسمِ الشرطِ غيرِ الظرف" ممنوعٌ لأنَّ فيه خلافاً قَدِّمْتُ تحقيقه وما يُسْتَدَلُّ به عليه في سورة البقرة. فقد يكونُ الزمخشريُّ وأبو البقاء من القائلين بأنه لا يُسْتَرَطُ.

* { أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا }

قوله: { أَقْرَأَيْتَ } : عطْفُ بالفاءِ إِذْ بِنَاءً بِإِفَادَةِ التَّعْقِيبِ كَأَنَّهُ قِيلَ: أَخْبَرَ أَيضاً بِقِصَّةِ هَذَا الْكَافِرِ عَقِيبَ أَوْلَيْكَ. "و" "أَرَأَيْتَ" بِمَعْنَى أَحْبَرَنِي كَمَا قَدْ عَرَفْتَهُ. وَالْمَوْصُولُ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي هُوَ الْجُمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِيَّةُ مِنْ قَوْلِهِ { أَطَّلَعَ الْعَيْبَ } وَ "لَاؤْتَيْنَّ" جَوَابُ قِسْمٍ مُضْمَرٍ، وَالْجُمْلَةُ الْقِسْمِيَّةُ كُلُّهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِالْقَوْلِ.

وقوله هنا: "وَوَلَدًا" وَفِيهَا { قَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَانُ وَلَدًا } مَوْضِعَانِ. وَفِي الزَّخْرَفِ { إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَانِ وَلَدٌ } وَفِي نُوحٍ { مَالَهُ وَوَلَدَهُ } قَرَأَ الْأَرْبَعَةَ الْأَخْوَانَ بِضَمِّ الْوَاوِ وَسُكُونِ اللَّامِ. وَافْتَقَمَا ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو... عَلَى الَّذِي فِي نُوْحٍ دُونَ السُّورَتَيْنِ، وَالْبَاقُونَ وَهُمْ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ قَرَعُوا ذَلِكَ كُلَّهُ بِفَتْحِ الْوَاوِ وَاللَّامِ.

فَأَمَّا الْقِرَاءَةُ بِفَتْحَتَيْنِ فَوَاضِحَةٌ وَهِيَ اسْمٌ مَفْرُودٌ قَائِمٌ مَقَامَ الْجَمْعِ. وَأَمَّا قِرَاءَةُ الضَّمِّ وَالْإِسْكَانِ، فَقِيلَ: هِيَ كَالَّتِي قَبْلَهَا فِي الْمَعْنَى، يُقَالُ: وَوَلَدٌ وَوُلْدٌ، كَمَا يُقَالُ: عَرَبٌ وَعُرَبٌ، وَعَدَمٌ وَعُدْمٌ. وَقِيلَ: بَلْ هِيَ جَمْعٌ لَوَلَدٍ نَحْوُ: أَسَدٌ وَأَسْدٌ، وَأَنْشَدُوا عَلَى ذَلِكَ:

3253- وَلَقَدْ رَأَيْتُ مَعَاشِرًا * قَدْ تَهَرَّوْا مَالًا وَوُلْدًا
وَأَنْشَدُوا شَاهِدًا عَلَى أَنَّ الْوَلَدَ وَالْوُلْدَ مُتَرَادِفَانِ الْآخِرُ:
3254- قَلَيْتَ فُلَانًا كَانَ فِي بَطْنِ أُمَّه * وَلَيْتَ فُلَانًا كَانَ وُلْدَ حِمَارٍ

(10/163)

وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ وَبِحَبِيٍّ بِنُوعِ "وَوُلْدًا" بِكَسْرِ الْوَاوِ، وَهِيَ لَعْنَةٌ فِي الْوَلَدِ، وَلَا يَنْعَدُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ بَابِ الدَّبْحِ وَالرَّغْيِ، فَيَكُونُ وُلْدٌ بِمَعْنَى مَوْلُودٍ، وَكَذَلِكَ فِي الَّذِي بِفَتْحَتَيْنِ نَحْوُ: الْقَبِيضُ بِمَعْنَى الْمَقْبُوضِ.

* { أَطَّلَعَ الْعَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَانِ عَهْدًا }

قوله: { أَطَّلَعَ } : هَذِهِ هَمْزَةٌ اسْتِفْهَامٌ سَقَطَ مِنْ أَجْلِهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ. وَقَدْ قُرِئَ بِسُقُوطِهَا دَرْجًا وَكَسْرُهَا ابْتِدَاءً عَلَى أَنَّ هَمْزَةَ الْاسْتِفْهَامِ قَدْ حُذِفَتْ لِدَلَالَةِ "أَمْ" عَلَيْهَا كَقَوْلِهِ:

3255- لَعْمُرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا * بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشِمَانِ

وَاطَّلَعَ مِنْ قَوْلِهِمْ: اطَّلَعَ فُلَانٌ الْجَبَلَ، أَي: ارْتَقَى أَغْلَاهُ. قَالَ جَرِيرٌ:
3256- * لَا قَيْتُ مُطَّلَعَ الْجِبَالِ وَوُجُورَا
فِ "الْغَيْبِ"، مَفْعُولٌ بِهِ، لَا عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، أَي: عَلَى الْغَيْبِ، كَمَا زَعَمَهُ بَعْضُهُمْ.

* { كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا }

(10/164)

قوله: {كَلَّا}: للنحويين في هذه اللفظة ستة مذاهب. أحدها: - وهو مذهب جمهور البصريين كالخليل وسيبويه وأبي الحسن الأخفش وأبي العباس - أنها حرف رَدْعٌ وَرَجْرٌ، وهذا معنى لائق بها حيث وَقَعَتْ في القرآن، وما أحسن ما جَاءَتْ في هذه الآية حيث رَجَرَتْ وَرَدَعَتْ ذلك القائل. والثاني: - وهو مذهب النَّصْر بن شميل أنها حرفٌ تصديقٌ بمعنى نعم، فتكون جواباً، ولا بُدَّ حينئذٍ مِنْ أَنْ يَنْقَدِّمَهَا شَيْءٌ لفظاً أو تقديراً. وقد تُسْتَعْمَلُ في القسم. والثالث: - وهو مذهب الكسائي وأبي بكر بن الأنباري ونصير بن يوسف وابن واصل - أنها بمعنى حقاً. والرابع - وهو مذعبُ أبي عبد الله محمد بن الباهلي - أنها رَدٌّ لما قبلها وهذا قريبٌ من معنى الرَّدْع. الخامس: أنها صلةٌ في الكلام بمعنى "إي" كذا قيل. وفيه نظرٌ فإنَّ "إي" حرفٌ جوابٌ ولكنه مختصٌّ بالقسم. السادس: أنها حرفٌ استفتاحٌ وهو قولُ أبي حاتم. ولتقريرِ هذه المواضعِ موضوعٌ هو اليقُّ بها قد حققها بحمدِ الله تعالى فيه.

وقد فُرئ هنا بالفتح والتنوين في "كَلَّا" هذه، وتُرَوَّى عن أبي نُهَيْكٍ. وسيأتي لك ان الزمخشري يحكي هذه القراءة ويَعْرِضُها لابن نُهَيْكٍ في قوله: {كَلَّا سَيَكْفُرُونَ} ويحكي أيضاً قراءةً بضم الكاف والتنوين، ويَعْرِضُها لابن نهيك أيضاً. فأما قوله: "ابن نهيك" فليس لهم ابنُ نهيك، إنما لهم ابو نُهَيْكٍ بالكسبية.

(10/165)

وفي قراءة الفتح والتنوين أربعة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مِنْ لفظها تقديره: كَلُّوا كَلًّا، أي: أَعْيُوا عن الحقِ إعياءً، أو كَلُّوا عن عبادةِ الله لتهاونهم بها، من قولِ العَرَبِ: "كَلَّ السيفُ" إذا تَبَا عن الصَّرْبِ، وكَلَّ زيدٌ، أي: تَعَبَ. وقيل: المعنى: كَلُّوا في دَعْوَاهُمْ وانقطعوا. والثاني: أنه مفعولٌ به بفعلٍ مقدرٍ من معنى الكلام تقديره: حَمَلُوا كَلًّا، وَالكَلُّ أيضاً: التَّقَلُّ. تقول: فلان كَلَّ عَلَى لَاناسٍ، ومنه قوله تعالى: {وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ} والثالث: أن التنوينَ بدلٌ مِنْ أَلْفٍ "كَلَّا" وهي التي يُراد بها الرَّدْعُ وَالرَّجْرُ، فيكونُ صَرَفًا أيضاً.

قال الزمخشري: "ولقائلٌ أَنْ يقول: إنَّ صَحَّحَتْ هذه الروايةُ فهي "كَلَّا" التي للردع، قَلْبَ الواقفُ عليها أَلْقَاهَا نوناً كما في قوله: "قواريراً". قال الشيخ: "وهذا ليس بجيد لأنه قال: "التي للردع" والتي للردع حرفٌ ولا وَجَةَ لِقَلْبِ أَلْفِهَا نوناً، وتشبيهه بـ "قواريراً" ليس بجيد لأن "قواريراً" اسمٌ رُجِعَ به إلى أصله، فالتنوينُ ليس بدلاً مِنْ أَلْفٍ بل عو تنوينُ الصَّرْفِ، وهذا الجمعُ مختلفٌ فيه: أَيْتَحْتَمُّ مَنَعُ صَرْفِهِ أم يجوز؟ قولان ومنقول أيضاً أن لغةَ بعض العرب يصرفون ما لا يَنْصَرِفُ فهذا القولُ: إمَّا على قولٍ مَنْ لا يَرَى بالتحتم، أو على تلك اللغة". والرابع: أنه نعتٌ لـ "الهة" قاله ابن عطية. وفيه نظرٌ، إذ ليس المعنى على ذلك. وقد يظهر له وجهٌ: أن يكونَ قد وَصَفَ الألهةَ بالكَلِّ الذي هو المصدرُ بمعنى الإعياءِ والعَجْوِ، كأنه قيل: ألهةٌ كَالْيَنِّ، أي: عاجزين منقطعين، ولَمَّا وَصَفَهُم بالمصدرِ وَحَدَّهُ.

* { كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا }

(10/166)

وروى ابن عطية والذاني وغيره عن أبي نهيك أنه قرأ "كَلَّا" بضم الكاف والتنوين. وفيها تأويلان، أحدهما: أن ينتصب على الحال، أي: سيكفرون جميعاً. كذا قَدَّرَهُ أبو البقاء واستبعدَه. والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، أي: يَرْفُضُونَ أو يَجْحَدُونَ أو يُتْرَكُونَ كَلَّا، قاله ابن عطية. وحكى ابن جرير أن أبا نهيك قرأ "كل" بضم الكاف ورفع اللام منونةً على أنه مبتدأ، والجملة الفعلية بعد خبره. وظاهرُ عبارة هؤُلاس أنه لم يُقرأ بذلك إلا في "كَلَّا" الثانية.

وقرأ عليُّ بن أبي طالب "وئمد" مِنْ أمدَّ. وقد تقدَّم القولُ في مَدَّه وأمدَّه: قوله: { وَتَرْتُهُ مَا يَقُولُ } يجوز في "ما" وجهان؛ أحدهما: أن تكونَ مفعولاً بها. والضميرُ في "ترته" منصوبٌ على إسقاط الخافضِ تقديره: وترت منه ما يقوله. الثاني: أن تكونَ بدلاً من الضمير في "ترته" بدلَ الاشتمال. وقدَّروا بعضهم مضافاً قبل الموصول، أي: ترته معنى ما يقول، أو مُسمًى ما يقول، وهو المال والولد؛ لأنَّ نفس القول لا يُورث. و"قرداً: حال: إمَّا مقدَّرةٌ نحو: { قَادُحُلُوهَا خَالِدِينَ } أو مقارنة، وذلك مبنيٌّ على اختلافٍ في معنى الآية مذکور في الكشف. والضمير في { سَيَكْفُرُونَ } يجوز أن يعودَ على الآلهة لأنه أقربُ مذکور، ولأنَّ الضمير في "يكونون" أيضاً عائِدٌ عليهم فقط. { وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ اشْرَكُوا شُرَكَاءَهُمْ } ثم قال: { قَالُوا إِنَّهُمْ الْقَوْلَ إِنكُمْ لَكَادِبُونَ }. وقيل: يعود على المشركين. ومثله قوله: { وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ } إلا أن فيه عَدَمَ توافق الضمائر إذ الضمير في "يكونون" عائِدٌ على الآلهة، و"عبادتهم" مصدرٌ مضافٌ إلى فاعله إن عاد الضمير في "عبادتهم" على المشركين العابدين، وإلى المفعول إن عاد إلى الآلهة.

(10/167)

وقوله: "ضدًّا" إنما وَحَّده، وإن كان خبراً عن جَمْع، لأحد وجهين: إمَّا لأنه مصدرٌ في الأصل، والمصادرُ مَوْحَدَةٌ مُدَكَّرَةٌ، وإمَّا لأنه مفردٌ في معنى الجمع. قال الزمخشري: "والصَّدُّ: العَوْنُ، وَحَدَّ تَوْحِيدَ" وهم يَدُّ على مَنْ سواهم" لاتفاق كلمتهم، وأنهم كشيءٍ واحدٍ لَقَرَطِ تَصَامُّمِهِمْ وتوافقِهِم والصَّدُّ: العَوْنُ والمُعَاوَنَةُ. ويقال: مِنْ أصدادكم، أي: أعوانكم". قيل: وسُمِّي العَوْنُ ضِدًّا لأنه يُضَادُّ مَنْ يُعَادِيكَ ويُنافيه بإعانتِكَ له عليه. وفي التفسير: أن الصَّدَّ هنا الأعداء. وقيل: القِرْن. وقيل: البلاء وهذه تناسِبُ معنى الآية.

* { أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْزُهُمْ أَزًّا }

قوله: {أَرَأَى}: مصدر مؤكَّد والأَرُّ والأَرِيزُ والهَرُّ والاستفزاز. قال الزمخشري: "أَحَوَاتٌ، وَهُوَ التَّهْيِيجُ وَشِدَّةُ الإِزْعَاجِ". والأَرُّ أيضاً: شِدَّةُ الصَّوْتِ، وَمِنْهُ "أَرُّ المِرْجَلِ أَرًّا" وَأَرِيْرًا: أَي: غَلَا وَاشْتَدَّ عَلَيَّائِهِ حَتَّى سُمِعَ لَهُ صَوْتٌ. وَفِي الحَدِيثِ: "فَكَانَ لَهُ أَرِيْرٌ"، أَي: لِلجِدْعِ حِينَ فَارَقَهُ النَّبِيُّ [صلى الله] عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

* { يَوْمَ تَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَانِ وَفِدَاءً }

قوله: {يَوْمَ تَحْشُرُ}: منصوبٌ بـ "سَيَكْفُرُونَ" أو بـ {يَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا} أو بـ "تَعُدُّ" تَصْمِنُ معنى المجازاة، أو بقوله: "لا يملكون" الذي بعده، أو بمضمر وهو "أدُّكُرُ" أو أَحَدَّرُ. وقيل: هو معمولٌ لجوابِ سؤالٍ مقدر، كأنه قيل: متى يكون ذلك؟ فقيل: يكون يوم يُحْشَرُ. وقيل: / تقديره: يوم تَحْشُرُ وَتَسُوقُ تَفْعَلُ بالفريقين ما لا يُحِيطُ بِهِ الوَصْفُ.

(10/168)

قوله: "وَفِدَاءً" نصبٌ على الحال، وكذلك "وَرِدًا". وَالوَفْدُ: الجماعة الوافِدُونَ. يُقَالُ: وَقَدَّ يَفِدُ وَفِدَاءً وَوَفُودًا وَوَفَادَةً، أَي: قَدِمَ عَلَى سَبِيلِ التَّكْرِمَةِ، فَهُوَ فِي الأَصْلِ مَصْدَرٌ ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الأَشْخَاصِ كَالصَّفِّ. وَقَالَ أَبُو البَقَاءِ: "وَفْدٌ جُمُعٌ وَافِدٌ مِثْلُ رَاكِبٍ وَرَكَبَ وَصَاحِبٍ وَصَحْبٌ" وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ لَيْسَ مَذْهَبَ سَبِيوِيهِ لِأَنَّ فَاعِلًا لَا يُجْمَعُ عَلَى فَعْلٍ عِنْدَ سَبِيوِيهِ. وَأَجَازَهُ الأَخْفَشُ. فَأَمَّا رَكْبٌ وَصَحْبٌ فَأَسْمَاءٌ جَمْعٌ لَا جَمْعُ بِدَلِيلِ تَصْغِيرِهَا عَلَى الفَاطِمَا، قَالَ: 3257- أَحْسَنِي رَجِيلاً وَرَكِيباً غَادِيَا
فإن قلت: لعلَّ أبا البقاء أراد إجماع اللغوي. فالجواب: أنه قال بعد قوله: "والوَرْدُ اسْمٌ لَجَمْعٍ وَارِدٌ" قَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ قَصْدُ الجَمْعِ صِنَاعَةً المَقَابِلَ لِاسْمِ الجَمْعِ.

* { وَتَسُوقُ المُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وَرِدًا }

وَالوَرْدُ: اسْمٌ لِلجَمَاعَةِ العِطَاشِ الوَارِدِينَ لِلْمَاءِ، وَهُوَ فِي الأَصْلِ أَيْضاً مَصْدَرٌ أُطْلِقَ عَلَى الأَشْخَاصِ يُقَالُ: وَرَدَ المَاءَ يَرُدُّمُ وَرِدًا وَوُرُودًا. قَالَ الشَّاعِرُ: 3258- رِدِي رِدِي وَرِدِي وَرِدِي قِطَاقٍ صَمًّا * كُدْرِيَّةٌ أَعَجَبَهَا بَرْدُ المَا
وقال أبو البقاء: "هو اسمٌ لجمعٍ واردٍ وقيل: هو بمعنى وارد. وقيل هو محذوفٌ مِنْ "وارد" وهو بعيدٌ" يعني أنه يجوز أن يكونَ صفةً على فَعْلٍ. وَقَرَأَ الحَسَنُ وَالجَدْرِيُّ "يُحْشَرُ المَتَّقُونَ، وَتَسُوقُ المَجْرَمُونَ" عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فاعله.

* { لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلاَّ مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَانِ عَهْدًا }

(10/169)

قوله: {لَا يَمْلِكُونَ}: في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مستأنفة سيقت للإخبار بذلك. والثاني: أنها في محل نصب على الحال مما تقدم. وفي هذه الواو قولان، أحدهما: أنها علامة للجمع ليست ضميراً البتة، وإنما هي علامة كهي في لغة "أكلوني البراغيث" والفاعل "مَنْ اتَّخَذَ" لأنه في معنى الجمع. قاله الزمخشري. وفيه بُهْدٌ، وكأنه قيل: لا يملك الشفاعة إلا المتخذون عهداً. قال الشيخ: "ولا ينبغي حمل القرآن على هذه اللغة القليلة مع وضوح الواو ضميراً. وقد قال الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور: إنها لغة ضعيفة". قلت: قد قالوا ذلك في قوله تعالى: {عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ} {وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا} فهذا الموضوع بهما أسوهُ. ثم قال الشيخ: "وأيضاً فالألف والواو والنون التي تكون علامات لا ضمائر لا يُحْفَظُ ما يجيء بعدها فاعلاً إلا بصريح الجمع وصريح التثنية أو العطف، أمّا أن يأتي بلفظ مفرد، ويُطْلَقَ على جمع أو مثني، فيحتاج في إثبات مثل ذلك إلى تَقْلٍ. وأمّا عَوْدُ الضمائر مثناً أو مجموعة على مفرد في اللفظ يُرَادُ به المثني والمجموع فمسموعٌ معروفٌ في لسان العرب، على أنه يمكن قياس هذه العلامات على تلك الضمائر، ولكن الأحوط أن لا يُقال إلا بسماع".

(10/170)

والثني: أن الواو ضميرٌ. وفيما تعود عليه حينئذ أربعة أوجه، أحدها: أنها تعود على الخلق جميعهم لدلالة ذكر الفريقين - المُنْتَقِينَ والمجرمين - عليهم، إذ هما قِسْمَاهُ. والثاني: أنه يعود على المتقين والمجرمين، وهذا لا يظهر مخالفته للأول أصلاً لأن هذين القسمين هما الخلق كله. والثالث: أنه يعود على المُنْتَقِينَ فقط أو المجرمين فقط، وهو تَحَكُّمٌ. قوله: {إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ} هذا الاستثناء يترتب على عَوْدِ الواو على ماذا؟ فإن قيل بأنها تعود على الخلق أو على الفريقين المذكورين أو على المُنْتَقِينَ فقط فالاستثناء حينئذ متصل.

وفي محلّ المستثنى الوجهان المشهوران: وإمّا النصب على أصل الاستثناء. وإن قيل: إنه يعود على المجرمين فقط كان استثناءً منقطعاً، وفيه حينئذ اللغتان المشهورتان: لغة الحجاز التزم النصب، ولغة تميم جوارّه مع جواز البدل كالمتصل.

وجعل الزمخشري هذا الاستثناء من "الشفاعة" على حذف مضافٍ تقديره: لا يملكون الشفاعة إلا شفاعة من اتخذ، فيكون نصبه على وجهي البدل وأصل الاستثناء، نحو: "ما رأيت أحداً إلا زبداً". وقال بعضهم: إن المستثنى منه محذوفٌ والتقدير: لا يملكون الشفاعة لأحدٍ لمن اتخذ عند الرحمن عهداً، فحذف المستثنى منه للعلم به فهو كقول الآخر: 3259- نجا سالمٌ والنفسُ منه يشدّقه * ولم ينجُ إلا جفنٌ سيفٍ ومُنْزراً أي: ولم ينجُ شيءٌ.

(10/171)

وَجَعَلَ ابْنُ عَطِيَّةِ الاستثناء متصلاً وإن عاد الضميرُ في {لَا يَمْلِكُونَ} على المجرمين فقط على أن يُراد بالمجرمين الكفرةُ والعصاةُ من المسلمين. قال الشيخ: "وَحَمَلُ المجرمين على الكفار والعصاة بعيدٌ". قلت: ولا بُعْدَ فيه، وكما اسْتَبْعَدَ إطلاقَ المجرمين على العصاة كذلك يَسْتَبْعِدُ غَيْرُهُ إطلاقَ الْمُتَّقِينَ على الْعَصَاةِ، بل إطلاقَ المجرمِ على العاصي أشهرُ مِنْ إطلاقِ الْمُتَّقِي عليه.

* { لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدًّا }

قوله: {شَيْئاً إِدًّا}: العامَّةُ على كسر الهمزة مِنْ "إِدًّا" وهو الأمرُ العظيمُ المنكَّرُ المتعجَّبُ منه. وقرأ أمير المؤمنين والسلمي بفتحها. وَحَرَّجُوهُ على حَذْفِ مضاف، أي: شَيْئاً إِدًّا، لَأَنَّ الأَدَّ بالفتح مصدرٌ يُقال: أَدَّع الأمرُ، وَأَدَّنِي يُوَدِّنِي لِأَدًّا، أي: أَثْقَلَنِي. وكان الشيخ ذكر أن الأَدَّ والإدَّ بفتح الهمزة وكسرها هو العَجَبُ. وقيل: هو العظيمُ المُنكَّرُ، والإدَّة: السُّدَّةُ/. وعلى قوله: "وإن الإدَّ والأدَّ بمعنى واحد" ينبغي أن لا يُحتاج إلى حَذْفِ مضاف، إلا أن يريد أنه أراد بكونهما بمعنى العَجَبِ في المعنى لا في المصدرية وعَدَمَها.

* { تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا }

قوله تعالى: {تَكَادُ}: قرأ نافع والكسائي بالياء من تحت، والباقون بالتاء مِنْ فوق، وهما واضحتان إذ التأنيتُ مجازيٌّ، وكذلك في سورة الشورى.

(10/172)

وقرأ أبو عمرو وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ عن عاصمٍ وحمزة "يَنْفَطَّرْنَ" مضارعُ انْفَطَّرَ. والباقون "يَتَفَطَّرْنَ" مضارعُ تَفَطَّرَ بالتشديد في هذه السورة. وأمَّا التي في الشورى فقرأها حمزة وابنُ عامرٍ بالتاء والياء وتشديد الطاء والباقون على أصولهم في هذه السورة. فتلخَّصَ من ذلك أن أبا عمرو وأبا بكرٍ يقرآن بالتاء والنون في السورتين، وأن نافعاً وابن كثيرٍ والكسائيَّ وحفصاً عن عاصمٍ يقرؤون بالتاء والياء وتشديد الطاء فيهما، وأن حمزة وابن عامرٍ في هذه السورة بالتاء والنون، وفي الشورى بالتاء والياء وتشديد الطاء.

فالانفطار مِنْ "فَطَّرَهُ" إذا شَقَّه، والتفطَّرُ مِنْ طَفَطَّرَهُ "إذا شَقَّقَهُ، وكَبَّرَ فيه الفعلَ. قال أبو البقاء: "وهو هنا أَشْبَهُ بالمعنى". أي: التشديد. و"يَتَفَطَّرْنَ" في محلِّ نصب خبراً لـ "تَكَادُ" وزعم الأَخْفَشُ أنها هنا بمعنى الإرادة وأنشد: 3260- كَادَتْ وَكَدَّتْ وتلك خيرُ إرادة * لو عادَ مِنْ زَمَنِ الصَّبَابَةِ ما مَصَى قوله: "هَدًّا" فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مصدرٌ في موضع الحال، أي: مَهْدُودَةٌ وذلك على أن يكونَ هذا المصدرُ مِنْ هَدَّ زَيْدٌ الحائِطُ يَهْدُهُ هَدًّا، أي: هَدَمَهُ. والثاني: وهو قولُ أبي جعفرٍ أنه مصدرٌ على غيرِ الصِّدْرِ لَمَّا كان في معناه لأنَّ الحُرُورَ السُّقُوطَ والهُدْمَ، وهذا على أن يكونَ مِنْ هَدَّ الحائِطُ يَهْدُ، أي: انهدمَ،

فيكون لازماً. والثالث: أني كَوْن مفعولاً مِنْ أَجْلِهِ. قال الزمخشريُّ: "أي: لأنَّهَا تُهْدَى".

* { أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَانِ وَلَدًا }

(10/173)

قوله: { أَنْ دَعَا } : في محلِّه خمسُهُ اوجه، أحدها: أنه في محلِّ نصبٍ على المفعولِ مِنْ أَجْلِهِ. قاله أبو البقاء والحوافي، ولم يُبيِّنَا: ما العاملُ فيه؟ ويجوز أن يكونَ العاملُ "تكاد" أو "تجرُّ" أو "هدَّأ" أي: تَهْدَى لِأَنَّ دَعَا، ولكنَّ شَرْطَ النصبِ فيها مفعولٌ وهو اتِّحَادُ الفاعِلِ في المفعولِ له والعاملِ فيه، فإن عَنِيَا أنه على إسقاطِ اللام - وسقوطِ اللامِ يَطْرُقُ مع أَنْ - فقريبٌ. وقال الزمخشريُّ: "وَأَنْ يَكُونَ منصوباً بتقديرِ سقوطِ اللامِ وأفضاءِ الفعلِ، أي: هَدَّأ لِأَنَّ دَعَا، عَلَّلَ الخُرُورَ بالهدِّ، والهدُّ بدعاءِ الوَلَدِ للرحمن". فهذا تصرُّحٌ منه بأنَّه على إسقاطِ الخافضِ، وليس مفعولاً له صريحاً.

الوجه الثاني: أَنْ يَكُونَ مجروراً بعد إسقاطِ الخافضِ، كما هو مذهبُ الخليل والكسائي.

والثالث: أنه بدلٌ من الضميرِ في "مِنْهُ" كقوله:

3261- على حاله لو أَنَّ في القومِ حاتماً * على جوده لَصَنَّ بالماءِ حاتم بجر "حاتم" الأخير بدلاً من الهاءِ في "جوده". قال الشيخ: "وهو بعيدٌ لكثرة الفصلِ بين البِدَلِ والمبدلِ منه بجمليتين".

الوجه الرابع: أَنْ يَكُونَ مرفوعاً بـ "هدَّأ". قال الزمخشريُّ أي: عَدَّهَا دعاءً الوَلَدِ للرحمن". قال الشيخ: "وفيه بُعْدٌ لِأَنَّ الظاهرَ في "هدَّأ" أن يكونَ مصدرًا توكيديًا، والمصدرُ التوكيديُّ لا يعملُ، ولو قرَّضناه غيرَ توكيديٍّ لم يَعْمَلْ بقياس إلا إن كان أمراً أو مستفهماً عنه نحو: "صَرَبًا زِيدًا" و "أَصْرَبًا زِيدًا" على خلاقٍ فيه. وأمَّا إن كان خبراً، كما قدَّره الزمخشريُّ "أي: عَدَّهَا دعاءً الوَلَدِ للرحمن" فلا يَنْفَاسُ، بل ما جاءَ من ذلك هو نادرٌ كقولِ امرئ القيس:

3262- وُقُوفاً بها صَحْبِي عَلَيَّ مطيِّهم * يقولون: لا تَهْلِكْ أَسَىً وتَجَمَّلِ

أي: وقف صحبي.

الخامس: أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٍ تقديره: المُوجِبُ لذلك دعاؤهم، كما قدَّره أبو البقاء.

(10/174)

و "دَعَا" يجوزُ أَنْ يَكُونَ بمعنى سَمَّى فيتعدَّى لاثنين، ويجوزُ جَرُّ ثانيهما بالياءِ. قال الشاعر:

3263- دَعَيْتِي أَخَاهَا أُمُّ عمرو ولم أكنُ * أَخَاهَا ولم أَرِضِعْ بِلَبَانِ دَهْنِي أَخَاهَا بعد ما كان بيْنَا * من الفعلِ ما لا يَفْعَلُ الأَخْوَانِ

وقول الآخر:
 3264- أَلَا رُبَّ مَنْ يُدْعَى تَصِيحاً وَإِنْ يَغِبُ * تَجِدُهُ يَغَيْبُ مِنْكَ غَيْرَ تَصِيحٍ
 وَأَوَّلُهُمَا فِي الْآيَةِ مَحذُوفٌ. قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "طَلَباً لِلْعُمُومِ وَالْإِحَاطَةِ بِكُلِّ مَا
 يُدْعَى لَهُ وَلِذَا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ "دَعَا" بِمَعْنَى تَسَبَّبِ الَّذِي مُطَاوِعُهُ مَا فِي
 قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ "مَنْ أَدْعَى إِلَيَّ غَيْرَ مَوَالِيهِ" وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
 3265- إِنَّا بَنِي تَهَشَّلٍ لَا تَدْعِي لَابٍ * عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا
 أَي: لَا تَنْسِبُ إِلَيْهِ.

* { وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَانِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلِداً } {

و { يَنْبَغِي } : مضارع انْبَغَى. وانْبَغَى مطاوعٌ لَبَغَى، أَي: طَلَبَ، و { أَنْ يَتَّخِذَ }
 فاعله. وقد عَدَّ ابن مالك "يَنْبَغِي" في الأفعال التي لا تَتَصَرَّفُ. وهو مردودٌ
 عليه، فإنه قد سُمِعَ فِيهِ فِي الْمَاضِي قَالُوا: انْبَغَى.

* { إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَانِ عَبْدًا } {

قوله: { مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ } : يجوز في "مَنْ" أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً، وَصَفْتُهَا
 الْجَارُ بَعْدَهَا. وَلَمْ يَذْكَرْ أَبُو الْبِقَاءِ غَيْرَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الزَّمخَشَرِيُّ. إِلَّا أَنَّ ظَاهِرَ
 عِبَارَتِهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ / غَيْرُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ قَالَ: "مَنْ مَوْصُوفَةٌ؛ فَإِنَّهَا وَقَعَتْ بَعْدَ
 كُلِّ نَكْرَةٍ وَقَوَعَهَا بَعْدَ "رُبَّ" فِي قَوْلِهِ:
 3266- رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غِيظًا صَدْرَهُ *
 انْتَهَى. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً. قَالَ الشَّيْخُ: "أَي: مَا كُلُّ الَّذِي فِي السَّمَاوَاتِ،
 وَ"كُلُّ" تَدْخُلُ عَلَى "الَّذِي" لِأَنَّهَا تَأْتِي لِلْجِنْسِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: { وَالَّذِي جَاءَ
 بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ } وَنَحْوِهِ:

(10/175)

3267- وَكُلُّ الَّذِي حَمَلْتَنِي أَتَحَمَّلُ *
 بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَدَّ مِنْ تَأْوِيلِ الْمَوْصُولِ بِالْعُمُومِ حَتَّى تَصِحَّ إِضَافَةُ "كُلِّ" إِلَيْهِ، وَمَتَى
 أَرِيدُ بِهِ مَعْنَى شَخْصٍ وَاسْتِحَالِ إِضَافَةُ "كُلِّ" إِلَيْهِ.
 وَ { آتِي الرَّحْمَانِ } خَبْرٌ "كُلُّ" جُعِلَ مَفْرُداً حَمَلًا عَلَى لَفْظِهَا وَلَوْ جُمِعَ لَجَازَ وَقَدْ
 تَقَدَّمَ أَوَّلَ هَذَا الْمَوْضُوعِ أَنَّهَا مَتَى أُضِيفَتْ لِمَعْرِفَةِ جَازِ الْوَجْهَانِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ
 السَّهْلِيُّ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: "كُلُّ" إِذَا ابْتَدِئْتُ، وَكَانَتْ مِضَافَةً لِفِظًا - يَعْنِي
 لِمَعْرِفَةٍ - فَلَا يَحْسُنُ إِلَّا إِفْرَادُ الْخَبْرِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى. تَقُولُ: كَلِّكُمْ ذَاهِبٌ، أَي:
 كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ ذَاهِبٌ، هَكَذَا هَذِهِ الْهِسَالَةُ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالْكَلَامِ
 الْفَصِيحِ. فَإِنْ قُلْتَ: فِي قَوْلِهِ: { وَكُلُّهُمْ آتِيهِ } إِنَّمَا هُوَ حَمَلٌ عَلَى الْفِظِ لِأَنَّهُ اسْمٌ
 مَفْرُودٌ. قُلْنَا: بَلْ هُوَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ، وَاسْمٌ لِلْجَمْعِ لَا يُخَيَّرُ عَنْهُ بِأَفْرَادٍ. تَقُولُ: "الْقَوْمُ
 ذَاهِبُونَ" وَلَا تَقُولُ: ذَاهِبٌ، وَإِنْ كَانَ لِفِظِ "الْقَوْمِ" لَفْظًا مَفْرُودًا. وَإِنَّمَا حَسُنَ
 "كَلِّكُمْ ذَاهِبٌ" لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ ذَاهِبٌ، فَكَانَ الْإِفْرَادُ مِرَاعَاةً لِهَذَا
 الْمَعْنَى.

وقال أبو البقاء: "وَوُحِّدَ "آتِي" حَمَلًا عَلَى لَفْظِ "كُلِّ" وَقَدْ جُمِعَ فِي مَوْضِعِ آخِرِ حَمَلًا عَلَى مَعْنَاهَا". قلت: قوله في موضع آخر إِيَّ عَنَى فِي الْقُرْآنِ فَلَمْ يَأْتِ الْجَمْعُ إِلَّا "وَكُلُّ" مَقْطُوعَةٌ عَنِ الْإِضَافَةِ نَحْوُ: {كُلُّ فِي قَلْبِكَ يَسْبُحُونَ} {وَكُلُّ أَتْوَهُ دَاخِرِينَ} وَإِنْ عَنَى فِي غَيْرِهِ فَيَحْتَاجُ إِلَى سَمَاعٍ عَنِ الْعَرَبِ كَمَا تَقَدَّمَ. والجمهورُ عَلَى إِضَافَةِ "آتِي" إِلَى "الرَّحْمَنِ". وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَأَبُو حَيَّةٍ وَطَلْحَةُ وَجَمَاعَةٌ بِتَنْوِينِهِ وَنَصَبِ "الرَّحْمَنِ". وانتصب "عَبْدًا" عَلَى الْحَالِ.

* { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا }

(10/176)

قوله: {وُدًّا}: العَامَّةُ عَلَى ضَمِّ الْوَاوِ. وَقَرَأَ أَبُو الْحَارِثِ الْحَنْفِيُّ بِفَتْحِهَا، وَجَنَاحُ بْنُ جَيْشٍ بِكَسْرِهَا، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْتُوحُ مُصَدَّرًا، وَالْمُضْمُومُ وَالْمَكْسُورُ اسْمِينَ.

* { فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِئُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَنُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا }

قوله: {بِلِسَانِكَ}: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ. وَاللِّسَانُ هُنَا: اللَّغَةُ، أَيْ: تَرَلَّنَاهُ كَأَنَّا بِلِسَانِكَ. وَقِيلَ: هِيَ بِمَعْنَى عَلَى، وَهَذَا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ بَلْ لَا يَظْهَرُ لَهُ مَعْنَى. و"لُدًّا" جَمْعُ الْدِّ وَهُوَ الشَّدِيدُ الْخُصُومَةُ كَالْحُمْرِ جَمْعُ أَحْمَرٍ.

* { وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْنٍ هَلْ يُحِيسُ مِنْهُمْ مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا }

وَقَرَأَ النَّاسُ "تُحِيسُ" بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِ الْحَاءِ مِنْ أَحَسَّ. وَقَرَأَ أَبُو حَيَّةٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَابْنُ أَبِي عِبْلَةَ "تَحْسُ" بِفَتْحِ التَّاءِ وَضَمِّ الْحَاءِ. وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ "تَحْسُ" بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، مِنْ حَسَّ، أَيْ: شَعَرَ بِهِ، وَمِنْهُ "الْحَوَاسُّ الْخَمْسُ". و"منهم" حَالٌ مِنْ "أَحَدٍ" إِذْ هُوَ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لَهُ، وَ"مِنْ أَحَدٍ" مَفْعُولٌ زِيدَتْ فِيهِ "مِنْ".

وَقَرَأَ حَنْظَلَةُ "تُسْمَعُ" مُضْمُومَةً التَّاءِ، مَفْتُوحَةً الْمِيمَ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَ"رِكْزًا" مَفْعُولٌ عَلَى كِلْتَا الْقِرَاءَتَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ فِي الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ. وَالرِّكْزُ الصَّوْتُ الْخَفِيُّ دُونَ نَطْقِ بَحْرُوفٍ وَلَا فَمٍ، وَمِنْهُ "رَكَزَ الرَّمْحُ"، أَيْ: عَيَّبَ طَرَفَهُ فِي الْأَرْضِ وَأَخْفَاهُ، وَمِنْهُ الرِّكَاظُ، وَهُوَ الْمَالُ الْمَدْفُونُ لَخَفَائِهِ وَاسْتِتَارِهِ. وَأَنْشَدُوا:

3268- فَتَوَجَّسَتْ رِكْزَ الْأَيْسِ فَرَاغَهَا * عَنْ ظَهْرِ عَيْبٍ، وَالْأَيْسُ سَقَامُهَا

سورة طه

* { طه }

(10/177)

قد تقدّم الكلام في الحروفِ الْمُقَطَّعةِ أولَ هذا الموضوعِ، و"طه" من ذاك، هذا هو الصحيح. وقيل: إنَّ معنى "طه" يا رجلُ في لغةِ عَكِّ، وقيل: عَكَل، وقيل: هي لغة يمانية. وحكى الكلبي أنك لو قلت في عَكِّ: يا رجلُ، لم يُجِبْ حتى تقول: طه.

وقال الطبري: "طه في عَكِّ بمعنى: يا رجلُ"، وأنشد قولَ شاعرهم:
3269- دَعَوْتُ بِطَهَ فِي الْقِتَالِ فَلَمْ يُجِبْ * فَخَفْتُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُوَائِلًا
وقول آخر:

3270- إِنَّ السَّفَاهَةَ طَهَ فِي خِلَائِقِكُمْ * لَا قَدَسَ اللَّهُ أَرْوَاحَ الْمَلَاعِينِ
قال الزمخشري: "وأثرُ الصَّنْعَةِ ظَاهِرٌ فِي الْبَيْتِ الْمُسْتَشْهِدِ بِهِ" فذكره، وقال السدي: "معناه: يا فلانُ". وقال الزمخشري أيضاً: "ولعلَّ عَكَا تَصَرَّفُوا فِي" يا هذا، كأنهم في لغتهم قالون الياءَ طَاءً، فقالوا: في يا: طَا، واختصروا "هذا" فاققتصروا على "ها". يعني فكانه قيل في الآية الكريمة: يا هذا. وفيه بُعدٌ كبيرٌ. قال الشيخ: "ثم تَخَرَّصَ وَحَزَرَ عَلَى عَكِّ مَا لَمْ يَقُلْهُ نَحْوِي: وهو أنهم يقبلون يا التي للنداء طَاءً، ويحذفون اسم الإشارة ويقتصرون منه على "ها" التي للتنبية". قلت: وهذا وإن كان قريباً مما قاله عنه إلا أنه أنحى عليه في عبارته بقوله "تَخَرَّصَ".
وقيل: "طه" أصله طَاهَا بهمزة "طَا" أمراً مِنْ وَطِيءٍ يَطَا، و"ها" ضميرٌ مفعول يعوّد على الأرض، ثم أبدل الهمزة لسكونها ألفاً، ولم يَحْذِفْهَا فِي الْأَمْرِ نظراً إلى أصلها أي: طَا الْأَرْضَ بِقَدَمَيْكَ. وقد جاء في التفسير: "أنه قام حتى تَوَرَّمَتْ قَدَمَاهُ".

(10/178)

وقرأ الحسنُ وعكرمةُ وأبو حنيفةُ وورشٌ في اختياره/ بإسقاطِ الألفِ بعد الطاءِ، وهاءِ سبأكنة. وفيها وجهان، أحدهما: أَنَّ الْأَصْلَ "طَا" بِالْهَمْزِ أَمْراً أَيْضاً مِنْ وَطِيءٍ يَطَا، ثم أُبْدِلَ الْهَمْزَةُ هَاءً كِبَادِلِهَا فِي "هَرَفْتُ" و"هَرَجْتُ" و"هَبْرْتُ". وَالْأَصْلُ: أَرَفْتُ وَأَرَجْتُ وَأَبْرْتُ. والثاني: أنه أبدل الهمزة ألفاً، كأنه أَخَذَهُ مِنْ وَطِيءٍ يَطَا بِالْبَدَلِ كَقَوْلِهِ:

3271- * لَا هَتَاكَ الْمَرْتَعُ

ثم حَذَفَ الْأَلْفَ حَمَلًا لِلْأَمْرِ عَلَى الْمَجْزُومِ وَتَنَاسِيبًا لِأَصْلِ الْهَمْزِ ثُمَّ أَحَقَّ هَاءَ السَّكْتِ، وَأَجْرِي الْوَصْلَ مُجْرَى الْوَقْفِ. وقد تقدّم في أولِ يونسِ الكلامُ على إِمَالَةِ طَا وَهَا فَاعْنَى عَنْ أَعَادَتِهِ هُنَا.

* { مَا أَتَرَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِيَتَشَقَّى }

قوله: { أَتَرَلْنَا } هذه قراءةُ العامّةِ. وقرأ طلحةُ "ما تُرَلَّ" مبنياً للمفعول،

"والقرآن" رُفِعَ لقيام مقام فاعله. وهذه الجملة يجوز أن تكون مستأنفة إن جعلت "طه" تعديداً لأسماء الحروف، ويجوز أن تكون خبراً لـ طه إن جعلتها اسماً للسورة ويكون القرآن ظاهراً واقعاً موقع المضمير؛ لأن طه قرآن أيضاً، ويجوز أن تكون جواب قسم، إن جعلت طه مفسماً به، وقد تقدم تفصيل القول في هذا.

* { إِلَّا تَذَكَّرَ لَمَنْ يَخْشَى }

(10/179)

قوله: { إِلَّا تَذَكَّرَ } : في نصبه أوجه، أحدها: أن تكون مفعولاً من أجله. والعامل فيه فعل الإنزال، وكذلك "لَتَشَقَى" علة له أيضاً، ووجب مجيء الأول مع اللام لأنه ليس لفاعل الفعل المُعَلَّل، ففائته شريطة الانتصاب على المفعولية، والثاني جاز قَط اللام عنه ونصبه لاستجماعه الإشرائط. هذا كلام الزمخشري، ثم قال: "فإن قلت: هل يجوز أن تقول: ما أنزلنا، أن تشقى كقوله { أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ } ؟ قلت: بلى ولكنها نصب طارئة كالنصب في { وَاحْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ } وأما النصب في "تذكرة" فهي كالتي في "صرت زيدا" لأنه أحد المفاعيل الخمسة التي هي أصول وقوانين لغيرها". قلت: قد منع أبو البقاء أن تكون "تذكرة" مفعولاً له لأنزلنا المذكورة، لأنها قد تعدت إلى مفعول له وهو "لَتَشَقَى" فلا تتعدى إلى آخر من جنسه. وهذا المنع ليس بشيء؛ لأنه يجوز أن يُعَلَّلَ الفعلُ بعلتين فأكثر، وإنما هذا بناءً منه على أنه لا يُفْضِي العَاملُ من هذه الفَصَلاتِ إلا شيئاً واحداً، إلا بالبدلية أو العطف. الثاني: أن تكون "تذكرة" بدلاً من محل "لَتَشَقَى" وهو رأي الزجاج، وتبعه ابن عطية، واستبعده أبو جعفر، ورده الفارسي بأن التذكرة ليست بشيء. وهو رد واضح. وقد أوضح الزمخشري هذا فقال: "فإن قلت: هل يجوز أن تكون "تذكرة" بدلاً من محل "لَتَشَقَى" ؟ قلت: لا؛ لاختلاف الجنسين ولكنها نُصِبَتْ على الاستثناء المنقطع الذي "إلا" فيه بمعنى "لكن".

(10/180)

قال الشيخ: "يعني باختلاف الجنسين أن نصبه "تذكرة" نصبه صحيحة ليست بعارضة، والنصب التي تكون في "لَتَشَقَى" بعد ترفع الخافض نصبه عارضة. والذي نقول: إنه ليس له محل اليتية فيتوهم البديل منه". قلت: ليس مراد الزمخشري باختلاف الجنسين إلا ما ذكرته عن الفارسي رداً على الزجاج، وأي أثر لاختلاف النصبين في ذلك؟

الثالث: أن يكون منصوباً على الاستثناء المنقطع أي: لكن أنزلناه تذكرة. الرابع: أنه مصدر مؤكد لفعل مقدر، أي: لكن ذكرنا، أو تذكر به أنت تذكرة. الخامس: أنه مصدر في موضع الحال أي: إلا مذكراً. السادس: أنه بدل من "القرآن"، ويكون القرآن هو التذكرة، قاله الحوفي. السابع: أنه مفعول له

أيضاً، ولكن العاملَ فيه "لِتَشْقَى" ويكون المعنى كما قال الزمخشريُّ: "إنَّا أنزلنا عليك القرآنَ لتحتملِ متاعبَ التبليغِ ومقاولةَ العُتاةِ من أعداءِ الإسلامِ ومقاتلتهم، وغيرَ ذلك من أنواعِ المشاقِّ وتكاليفِ النبوةِ، وما أنزلنا عليك هذا المَنعَبَ الشاقِّ إلا ليكونَ تذكراً". وعلى هذا الوجهِ يجوزُ أن يكونَ "تذكراً" حالاً ومفعولاً له "انتهى".

(10/181)

فإن قلت: من أين أخذت أنه لَمَّا جعله حالاً ومفعولاً له أنَّ العاملَ فيه "لِتَشْقَى"؟ مال المانعُ أن يريدَ بالِعاملِ فيه فعلَ الإنزالِ؟ فالجوابُ أنَّ هذا الوجهَ قد تقدّمَ له في قوله: "وكلُّ واحدٍ مِنِّي لِتَشْقَى" و"تذكراً" علّةٌ للفعلِ. وأيضاً فإنَّ تفسيرَه للمعنى المذكورِ منصبٌ على تسلطِ "لِتَشْقَى" على "تذكراً". إلا أنَّ أبا البقاء لَمَّا لم يظهرَ له هذا المعنى الذي ظهر للزمخشري مَنَعَ مِنْ عملِ "لِتَشْقَى" في "تذكراً" فقال: "ولا يَصِحُّ أن يعملَ فيها "لِتَشْقَى" لفساد المعنى" وجوابُه ما تقدّم. ولا عَرَوْ في تسميةِ التعبِ شقاءً. قال الزمخشري: "والشقاءُ يجيء في معنى التعب. ومنه المثل: "أُتعبُ مِنْ راضٍ مُهْرٍ" و"أشقى مِنْ راضٍ مُهْرٍ". و{لَمَنْ يَخْشَى} متصلٌ بـ "تذكراً". وزيدت اللام في المفعول تقويةً للعاملِ لكونه قَرَعاً، ويجوزُ أني كونَ متعلقاً بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ "تذكراً".

* { تَنْزِيلاً مُّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى }

قوله: {تَنْزِيلاً}: في نصبه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ بدلاً مِنْ "تذكراً" إذ جُعِلَ حالاً لا إذا كان مفعولاً [له] لأنَّ الشيءَ لا يعللُ بنفسه. قلت: لأنه يصيرُ التقديرُ: ما أنزلنا القرآنَ إلا للتنزيلِ. الثاني: أن ينتصبَ بـ "نَزَّلَ مضمراً. الثالث: أن ينتصبَ بـ "أنزلنا" لأنَّ معنى ما أنزلناه إلا تذكراً: أنزلناه تذكراً. الرابع: أن ينتصبَ على المدح والاختصاص. الخامس: أن ينتصبَ بـ "يَخْشَى" مفعولاً به أي: أنزله للتذكرة لَمَنْ يَخْشَى تنزيلَ الله، وهو معنى حسنٌ وإعرابٌ بين. قال الشيخُ: - ولم يُنصِفْهُ - "والأحسنُ ما قدّمناه أولاً من أنه منصوبٌ بـ "نَزَّلَ" مضمرةً. وما ذكره الزمخشري مِنْ نصبه على غيره فمتكلفٌ: أمّا الأولُ ففيه جَعْلُ تذكراً وتنزيراً حالين، وهما مصدران. وجَعْلُ المصدرِ/ حالاً لا ينقاسُ.

(10/182)

وأيضاً فمدلولُ "تذكراً" ليس مدلولُ "تنزيراً"، ولا "تنزيراً" بعضُ تذكرة. فإن كان بدلاً فيكونُ بدلَ اشتمالٍ على مذهبٍ مَنْ يرى أن الثاني مشتملٌ على الأول؛ لأنَّ التنزيرَ مشتملٌ على التذكرة وغيرها. وأمّا قوله: "لأنَّ معنى ما أنزلناه إلا تذكراً: أنزلناه تذكراً" فليس كذلك لأنَّ معنى الحصرِ يَفوت في

قوله أنزلناه تذكراً. وأما نصبه على المدح فبعيد. وأما نصبه بـ"يخشى" ففي غاية البعد لأن "يخشى" رأس آية وفاضل، فلا يناسب أن يكون "تنزيلاً" منصوباً بـ"يخشى"، وقوله فيه "وهو حسن وإعراب بين" عجمة وبعُد عن إدراك الفصاحة.

قلت: وبكفيه رده الشيء الواضح من غير دليل، ونسبة هذا الرجل إلى عدم الفصاحة ووجود العجمة.
قوله: {مَمَّنْ خَلَقَ} يجوز في "مِنْ" أن تتعلق بـ:تنزيلاً، وأن تتعلق بمحذوفٍ على أنه صفة لـ"تنزيلاً". وفي "خَلَقَ" التفتُّ مِنْ تَكَلَّمَ في قوله "أنزلنا" إلى العيبة. وجوز الزمخشري أن يكون "ما أنزلنا" حكاية لكلام جبريل وبعض الملائكة فلا التفت على هذا.
وقوله: {الْعَلَى} جمع عُليا نحو: دنيا ودُنا. ونظيره في الصحيح كُبرى وكُبر، وفُصلى وفُصل.

* { الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى }

قوله: {الرَّحْمَانُ}: العائمة على رفعه، وفيه أوجه، أحدهما: أنه بدلٌ من الضمير المستكن في "خَلَقَ". ذكره ابن عطية. ورده الشيخ بأن البدل يحل محلَّ المبدل منه، ولو حل هنا محلّه لم يجز لخلو الجملة الموصول بها من رابطٍ يربطها به. الثاني: أن يرتفع على خبر مبتدأ مضمّر، تقديره: هو الرحمن. الثالث: أن يرتفع على الابتداءً مشاراً بلامه إلى مَنْ خَلَقَ، والجملة بعده خبره.

(10/183)

وقرأ جناح بن حبيش "الرحمن" مجروراً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من الموصول. لا يقال إنه يؤدي إلى البدل بالمشتق وهو قليل؛ لأنَّ الرحمن جري مجرى الجوامد الكثرة لإيلائه العوامل. والثاني: أن يكون صفةً للموصول أيضاً. قال الشيخ: "ومذهب الكوفيين أنَّ الأسماء النواقص كـ"مَنْ" و"ما" لا يوصف منها إلا "الذي" وحده، فعلى مذهبيهم لا يجوز أن يكون صفةً". قال ذلك كالرأد على الزمخشري.

والجملة مِنْ قوله {عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} خبرٌ لقوله "الرحمن" على القول بأنه مبتدأ، أو خبرٌ مبتدأ مضمّرٌ إن قيل: إنه مرفوعٌ على خبر مبتدأ مضمّر، وكذلك في قراءة مَنْ جَرَّه.
وفاعلٌ "استوى" ضميرٌ يعودُ على الرحمن، وقيل: بل فاعله "ما" الموصولةُ بعده أي: استوى الذي له في السموات، قال أبو البقاء: "ويقال بعضُ الغلاة: "ما" فاعلٌ "استوى". وهذا بعيدٌ، ثم هو غيرُ نافع له في التأويل، إذ يبقى قوله {الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ} كلاماً تاماً ومنه هرب". قلت: هذا يروى عن ابن عباس، وأنه كان يقف على لفظ "العرش"، ثم يبتدىءُ "استوى له ما في السموات" وهذا لا يصحُّ عنه.

* { لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى }

قوله: {الثَّرَى}: هو الترابُ النديُّ، ولأمه ياءٌ بدليل تشبيه على تَرَيَيْن، وقولهم تَرَيْتُ الأَرْضَ تَثْرَى تَثْرَى. والثَّرَى يستعمل في انقطاع المودة. قال جرير:

3272- فلا تَبْشُوا بيني وبينكمُ الثرى * فإنَّ الذي بيني وبينكمُ مُثْرِي
والثَّراءُ بالمدِّ: كثرةُ المالِ قال:
3273- أماويُّ ما يُعني الثَّراءُ عن الفتى * إذا حَسَّرَجَتْ يوماً وضاقَ بها الصدْرُ
وما أحسنَ قولَ ابنِ دريد:
3274- يوماً تصيرُ إلى الثرى * ويفوزُ غيرُك بالثَّراءِ
فجمع في هذه القصيدة بين الممدودِ والمقصورِ باخلاف معنى.

(10/184)

* { وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى }

قوله: {وَأَخْفَى}: جَوَّزوا فيه وجهين، أحدهما: أنه أفعلٌ تفضيل، أي: وأخفى من السِّرِّ. والثاني: أنه فعلٌ ماضٍ أي: وأخفى الله عن عباده غيبه كقوله: {وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا}.

* { اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى }

والجلالة: إمَّا متبداً، والجملة المنفية خبرها، وإمَّا خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ أي: هو الله. "والحُسْنَى" تأنيتُ الاحسن. وقد تقدّم غير مرة أنَّ جمع التَكْسِيرِ في غير العفلاء يُعاملُ معاملة المؤنثة الواحدة.

* { إِذْ رَأَى نَاراً فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَاراً لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجْدٍ عَلَى النَّارِ هُدًى }

قوله: {إِذْ رَأَى}: يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بالحديث وهو الظاهرُ. ويجوزُ أَنْ ينتصبَ بـ"اذكر" مقدّراً، كما قاله أبو البقاء، أو بمحذوفٍ بعده أي: إِذْ رَأَى نَاراً كان كَيْتٌ وكَيْتٌ، كما قاله الزمخشريُّ.
و"هل" على بابها مِنْ كونها استفهامٌ تقرير، وقيل: بمعنى قد، وقيل: بمعنى النفي. وقرأ "لأهله امكثوا" بضم الهاء حمزة وقد تقدم أنه الأصل وهو لغة الحجاز، وقال أبو البقاء: "إن الضمَّ للإتباع".
قوله: {آنَسْتُ} أي: أبصرتُ. والإيناسُ: الإبصارُ البينُ، ومنه إنسانُ العين؛ لأنه يُبصرُ به الأشياءُ، وقيل: هو الوجدان، وقيل: الإحساسُ فهو أعمُّ من الإبصار، وأنشدوا للحارث بن جَلزُو:
3275- آنَسْتُ تَبَاهَةً وَأَفْرَعَهَا الْفُنَّاصُ * عَصْرًا وَقَدْ دَنَا الْإِمْسَاءُ

(10/185)

وَالْقَبْسُ: الْجَذْوَةُ مِنَ النَّارِ، وَهِيَ الشُّعْلَةُ فِي رَأْسِ عُودٍ أَوْ قَصَبَةٍ وَنَحْوَهُمَا. وَهُوَ فَعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالْقَبْضِ وَالنَّقْضِ بِمَعْنَى الْمَقْبُوضِ وَالْمَنْقُوضِ. وَيُقَالُ: أَقْبَسْتُ الرَّجُلَ عِلْمًا وَقَبَسْتُهُ نَارًا، فَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا، هَذَا قَوْلُ الْمَبْرِدِ. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: إِنْ فَعَلَ وَأَفْعَلَ يُقَالَانِ فِي الْمَعْنِيَيْنِ، فَيُقَالُ: قَبَسْتُهُ نَارًا وَعِلْمًا، وَأَقْبَسْتُهُ أَيْضًا عِلْمًا وَنَارًا.

وقوله {مَنْهَا} بجوز أن يتعلق / بـ "آتيكم" أو بمحذوف على أنه حال من قبس. وأمال بعضهم ألف "وهدي" وقفًا. والجيد أن لا تُمال لأن الأشهر أنها بدل من التنوين.

* { فَلَمَّا آتَاهَا نُودِي يَا مُوسَى }

قوله: {نُودِي}: القائم مقام الفاعل ضمير موسى، وقيل: ضمير المصدر أي: نُودي النداء. وهو ضعيف، ومنعوا أن يكون القائم مقامه الجملة من "يا موسى"؛ لأن الجملة لا تكون فاعلاً.

* { إِيَّا آتَا رَبُّكَ فَاحْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى }

قوله: {إِيَّا}: قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالفتح، على تقدير الباء بآني؛ لأن النداء يُوصَلُ بها تقول: نَادَيْتُهُ بِكَذَا. قال الشاعر: - أنشده الفارسي -
3276- نَادَيْتُ بِاسْمِ رَبْعِيَّةِ بْنِ مُكَدَّمٍ * إِنَّ الْمُتَوَّهَ بِاسْمِهِ الْمُؤْتُوْفُ
وَجَوَّزَ ابْنُ عَطِيَّةٍ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى لِجَلِّ. وليس بظاهر. والباقون بالكسر: إمَّا على إضمار القول كما هو رأي البصريين، وإمَّا لأنَّ النداء في معنى القول عند الكوفيين.
وقوله: {آتَا} يجوز أن يكون مبتدأ، وما بعده خبره، والجملة خبر "إن". ويجوز أن يكون توكيداً للمضير المنصوب، ويجوز أن يكون فضلاً.

(10/186)

قوله: {طُوًى} قرأ الكوفيون وبنُّ عامر "طُوًى" بضم الطاء والتنوين. والباقون بضمها من غير تنوين. وقرأ الحسن والأعمش وأبو حيوة وابن محيصن بكسر الطاء منوناً. وأبو زيد عن أبي عمرو بكسرها غير منون. فمن صَمَّ وَتَوَّنَّ فإنه صَرَفَهُ لِأَنَّهُ أَوَّلُهُ بِالْمَكَانِ. وَمَنْءٌ مَنَعَهُ فَيَحْتَمِلُ أَوْجَهَا، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَنَعَهُ لِلتَّانِيثِ بِاعْتِبَارِ الْبُقْعَةِ وَالْعَلَمِيَّةِ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَنَعَهُ لِلْعَدْلِ إِلَى فُعَلٍ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفِ اللَّفْظُ الْمَعْدُولُ عَنْهُ، وَجَعَلَهُ كَعَمَرَ وَرُقِرَ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ فَمَنَعَهُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ.

وَمَنْ كَسَرَ وَلَمْ يُتَوَّنْ فَباعْتِبَارِ الْبُقْعَةِ أَيْضًا. فَإِنْ كَانَ اسْمًا فَهُوَ نَظِيرُ عَتَبٍ، وَإِنْ كَانَ صِفَةً فَهُوَ نَظِيرُ عَدَى وَسَوَى. وَمَنْ تَوَّنَّ فَباعْتِبَارِ الْمَكَانِ. وَعَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ بِمَعْنَى التَّنْيِ بِالْكَسْرِ وَالْقَصْرِ، وَالتَّنْيِ: الْمَكْرُورُ مَرَّتَيْنِ، فَيَكُونُ مَعْنَى

هذه القراءة أنه ظهر مرتين، فيكون مصدراً منصوباً بلفظ "المقدّس" لأنه بمعناه كأنه قيل: المقدّس مرتين، من التقديس. وقرأ عيسى بن عمر والضحاك "طاويّ اذهب". و"طوى": إمّا بدل من الوادي، أو عطف بيان له، أو مرفوع على إضمار مبتدأ، أو منصوب على إضمار أعني.

* { وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ }

(10/187)

قوله: { وَأَنَا اخْتَرْتُكَ } : قرأ حمزة في آخرين " وَأَنَا اخْتَرْنَاك " بفتح الهمزة بضمير المتكلم المعظم نفسه. وقرأ السلمي والأعمش وابن هرمز كذلك، إلا أنهم كسروا الهمزة. والباقون " وَأَنَا اخْتَرْتُكَ " بضمير المتكلم وحده. وقرأ أبي " وَأَنْبِي اخْتَرْتُكَ " بفتح الهمزة. فأما قراءة حمزة فعطف على قوله { إِنِّي أَنَا رَبُّكَ } ، وذلك أنه بفتح الهمزة هناك، ففعل ذلك لَمَّا عطف غيرها عليها. وَمَنْ كسرهما فلأنه يقرأ " إِنِّي أَنَا رَبُّكَ " بالكسر. وقراءة أَبِي كقراءة حمزة بالنسبة للعطف. وَجَوَّز أبو البقاء أن تكون الفتح على تقدير: ولأننا اخترناك فاستمع، فعلقه باستمع. والأول أولى. ومفعول " اخترتك " الثاني محذوف أي: اخترتك من قومك.

قوله { لِمَا يُوحَىٰ } الظاهر تعلُّقه بـ "استمع". ويجوز أن تكون اللام مزيدة في المفعول على حدِّ قوله تعالى: { رَدِّفَ لَكُمْ } . وَجَوَّز الزمخشري وغيره أن تكون المسألة من باب التنازع بين "اخترتك" وبين "استمع" كأنه قيل: اخترتك لِمَا يوحى فاستمع لِمَا يوحى. قال الزمخشري: "فَعَلَقَ اللّامَ بـ" استمع " أو بـ" اخترتك " .

وقد رَدَّ الشَّيْخُ هذا بأن قال: " ولا يجوزُ التعليقُ بـ" اخترتك " لأنَّه مِنْ بابِ الإعمال، يجب - أو يُختار - إعادة الضمير مع الثاني فكان يكون: فاستمع له لِمَا يوحى، قَدَلَّ على أنه من باب إعمال الثاني". قلت: الزمخشري عنى التعليق المعنوي من حيث الصلاحية، وأما تقدير الصناعة فلم يَغْنِهِ. و"ما" يجوز أن تكون مصدرية، وبمعنى الذي أي: فاستمع للوحي أو للذي يُوحى.

* { إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي * إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِيُنْجَرَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ }

(10/188)

قوله: { لِذِكْرِي } : يجوز أن يكون المصدر مضافاً لفاعله أي: لأتني ذكرتها في الكتب، أو لأتني أذكرك. ويجوز أن يكون مضافاً لمفعوله أي: لأن تذكرني. وقيل: معناه ذكرك الصلاة بعد نسيانها كقوله عليه السلام: "مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا

فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا". قال الزمخشري: "وكان حقُّ العبارة: "لذكرها". ثم قال: "وَمَنْ يَتَمَحَّلْ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا ذَكَرَ الصَّلَاةَ فَقَدْ ذَكَرَ [اللَّهَ]، أَوْ عَلَى حَذْفِ مِصْرَفٍ أَي: لذكر صلاتي، أَوْ لِأَنَّ الذِّكْرَ وَالنِّسَانَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْحَقِيقَةِ".

وقرأ أبو رجاء والسلمي "للذكرى" بلام التعريف وألف التأنيث. وبعضهم "للذكرى" منكرةً، وبعضهم "للذكر" بالتعريف والتذكير. قوله: {أَكَادُ أَخْفِيهَا} العامُّ على ضمِّ الهمزة مِنْ "أَخْفِيهَا". وفيها تأويلاتٌ، أحدها: أن الهمزة في "أَخْفِيهَا" للسُّلْبِ والإزالة أي: أزيل خفاءها نحو: أعجمتُ الكتابَ أي: أزلتُ عجمته. ثم في ذلك معنيان، أحدهما: أَنَّ الخفاءَ بمعنى السُّتْرِ، ومتى أزال سِتْرَهَا فقد أظهرها. والمعنى: أنها لتُحَقِّقَ وقوعها وقُرْبَها أَكَادُ أَظْهَرُهَا لولا ما تَقْتَضِيهِ الْحِكْمَةُ مِنَ التَّأخِيرِ. والثاني: أَنَّ الخفاءَ هو الظهورُ كما سيأتي. والمعنى: أَنِّي لِشِدَّةِ أَبْهَامِهَا أَكَادُ أَخْفِيهَا فَلَا أَظْهَرُهَا/ البتة، وإن كان لا بد من إظهارها؛ ولذلك يوجدُ في بعض المصاحف كمصحف أبي: أَكَادُ أَخْفِيهَا مِنْ نَفْسِي فَكَيْفَ أَظْهَرُكُمْ عَلَيْهَا؟ وهو على عادة العرب في المبالغة في الإخفاء قال:

3277- أَبَايَ تَصَحَّبَنِي هِنْدُ وَأَخْبِرُهَا * مَا كِدْتُ أَكْتُمُهُ عَنِي مِنَ الْخَبْرِ

وكيف يُتَصَوَّرُ كَيْفَ مِنْ نَفْسِهِ؟

والتأويل الثاني: أَنَّ "كاد" زائدة. قاله ابن جبير. وأنشد غيره شاهداً عليه قول

زيد الخيل:

3278- سَرِيعٌ إِلَى الْهَيْجَاءِ شَاكٍ سَلَاخُهُ * فَمَا إِنْ يَكَادُ قِرْنُهُ يَنْتَفِسُ

وقال آخر:

(10/189)

3279- وَأَلَّا أَلْوَمَ النَّفْسَ فِيمَا أَصَابَنِي * وَأَلَا أَكَادَ بِالَّذِي نَلْتُ أَبْجَحُ

ولا حُجَّةٌ فِي شَيْءٍ مِنْهُ.

والتأويل الثالث: أَنَّ الْكَيْدُودَةَ بِمَعْنَى الْإِرَادَةِ وَنُسِبَتْ لِلْأَخْفَشِ وَجَمَاعَةٍ، وَلَا يَنْفَعُ فِيمَا قَصَدُوهُ.

والتأويل الرابع: أَنَّ خَبْرَهَا مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَكَادُ آتِي بِهِ لِقُرْبِهَا. وأنشدوا قول

ضابئ البرمجي:

3280- هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَكِدْتُ وَلَيْتَنِي * تَرَكْتُ عَلَى عَثْمَانَ تَبْكِي حَلَالِي

أي: وَكِدْتُ أَفْعَلُ، فَالْوَقْفُ عَلَى "أَكَادُ"، وَالْإِبْتِدَاءُ بِ"أَخْفِيهَا"، وَاسْتِحْسَانُهُ أَبُو جَعْفَرٍ.

وقرأ أبو الدرداء وابن جبير والحسن ومجاهدٌ وحميدٌ "أَخْفِيهَا" بفتح الهمزة. والمعنى: أظهرها، بالتأويل المتقدم يقال: حَفَيْتُ الشَّيْءَ: أَظْهَرْتُهُ، وَأَخْفَيْتُهُ: سَتَرْتَهُ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ. وَقَدْ يُقَالُ عَنْ أَبِي أَبِي الْخَطَّابِ أَنَّ حَفَيْتُ وَأَخْفَيْتُ بِمَعْنَى.. وَحُكِيَ عَنْ أَبِي عَيْبِدٍ أَنَّ "أَخْفَى" مِنَ الْأَضْدَادِ يَكُونُ بِمَعْنَى أَظْهَرَ وَبِمَعْنَى سَتَرَ، وَعَلَى هَذَا تَتَّحَدُّ الْقَرَاءَتَانِ. وَمِنْ مَجِيءِ حَفَيْتُ بِمَعْنَى أَظْهَرْتُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

3281- حَفَاهُنَّ مِنْ أُنْفَاقِهِنَّ كَأَنَّمَا * خَفَاهُنَّ وَدُقُّ مِنْ عَشِيَّتِي مُجَلَّبٍ

وقول الآخر:
 3282- فَإِنْ تَدَفِنُوا الدَّاءَ لَا تَخَفِهِ * وَإِنْ تُوقِدُوا الحَرْبَ لَا تَقْعُدِ
 قوله: {لِتُجْرَى} هذه لامٌ كي، وليست بمعنى القسم أي: لَتُجْرِيَنَّ كما نقله
 أبو البقاء عن بعضهم وتعلق هذه اللام بـ"أخفيها". وجعلها بعضهم متعلقةً
 بـ"آتيه" وهذا لا يبيح إلا إذا قَدَّرْتَ أَنَّ "أكاد أخفيها" معترضه بين المتعلق
 والمتعلق به، أمّا إذا جعلتها صفةً لآتيه فلا يتجه على مذهب البصريين؛ لأن اسم
 الفاعل متى وُصِفَ لم يعمل، فإن عمل ثم وُصِفَ جاز.
 وقال أبو البقاء: "وقيل بـ"آتيه"، ولذلك وَقَفَ بعضهم عليه وَقَفَةً يسيرةً إيداناً
 بانفصالها عن أخفيها".

(10/190)

قوله: {يَمَا تَسَعَى} متعلق بـ"تُجْرَى". و"ما" يجوز أن تكون مصدريةً أو
 موصولةً اسميةً، ولا بد من مضاف أي: تُجْرَى بعقابٍ سَعِيها أو بعقابٍ ما سَعَعْتَهُ.

* { فَلَا يَصُدَّتْكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرَدَى }

قوله: { فَلَا يَصُدَّتْكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا } : { مَن لَّا يُؤْمِنُ } هو المَنهِيّ صورةً،
 والمرادُ غيرُه، فهو من باب "لا أَرَبَّكَ هَهِنا". وقيل: إِنَّ صَدَّ الكافر عن التصديق
 بها سببٌ للتكذيب، فذكر السبب ليُدلَّ على المسبب. والضميران في "عنها"
 و"بها" للساعة. وقيل: للصلاة. وقيل في "عنها" للصلاة، وفي "بها" للساعة.
 قوله: { فَتَرَدَى } يجوز فيه أن ينتصب في جوابِ النهي بإضمارِ "أَنْ"، وأن يرتفع
 على خبر ابتداءٍ مضمرةٍ تقديره: فانت تَرَدَى. وقرأ يحيى "تَرَدَى" بكسر التاء. و
 قد تقدم أنها لغةٌ. والتردى: الهلاك يقال: رَدِي يَرْدِي رَدَى.
 قال دُرَيْدُ بن الصَّمَمِيّ:

3283- تَنَادَوْا فَقَالُوا أَرَدَتِ الخَيْلُ فِارِسًا * فَقُلْتُ أَعْبُدُ اللّٰهَ ذَلِكُمُ الرَّدِي

* { وَمَا تِلْكَ بِبَيْمِينِكَ يَا مُوسَى }

قوله: { وَمَا تِلْكَ بِبَيْمِينِكَ } : "ما" مبتدأٌ استفهامية. و"تلك" خبره. و"بيمينك"
 متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حال كقوله: { وَهَذَا بَعْلي سَيِّخًا }. والعاملُ في الحال
 المقدره معنى الإشارة. وجوّز الزمخشريُّ أن تكونَ "تلك" موصولةً بمعنى
 التي، و"بيمينك" صلُّها. ولم يذكر ابنُ عطيةٍ غيره، وهذا ليس مذهب
 البصريين، لأنهم لم يجعلوا من أسماءِ الإشارةِ موصولاً إلا "ذا" بشروطٍ ذكرتها
 أولَ هذا الكتاب. وأمّا الكوفيون فيُجيزون ذلك في جميعها، ومنه هذه الآيةُ
 عندهم أي: "وما التي بيمينك" وأنشدوا أيضاً:

3284- * نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيْقُ

أي: والذي تحملين.

(10/191)

* { قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأُشَشُّ بِهَا عَلَى عَنَمِي وَلِي فِيهَا مَآرِبٌ أُخْرَى }

قوله: { هِيَ عَصَايَ } : "هي" تعود على المُسْتَفْهِم عنه. وقرأ العامة "عصاي" بفتح الياء، والجحدري وابن أبي إسحاق "عَصَيَّ" بالقلب والإدغام. وقد تقدم في أول البقرة توجيه ذلك، ولمن تُسَبُّ هذه اللغة، والشعرُ المَرْوِيُّ في ذلك. وروى عن أبي عمرو وابن أبي إسحاق أيضاً "عَصَايَ" بسكونها وصلًا. وقد فَعَلَ نافعٌ مثلَ ذَلِكَ في "مَحْيَايَ" فجمع بين ساكنين وصلًا، وتقدّم الكلام هناك. قوله: { أَتَوَكَّأُ } يجوز أن يكون خبراً ثانياً لـ "هي"، ويجوز أن يكون حالاً: إِمَّا مِنْ "عصاي"، وإمَّا من الياء. وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّ مجيء الحال من المضاف إليه قليل، وله مع ذلك شروط ليس فيه شيء منها هنا. ويجوز أن تكمن جملة مستأنفة. وجوز أبو البقاء نقلاً عن غيره أن تكون "عصاي" منصوبةً بفعل مقدر، و"أتوكأ" هو الخبر، ولا ينبغي أن يقال ذلك.

والتَوَكُّؤُ: التَحَامُلُ على الشيء، وهو بمعنى الاتكاء. وقد تقدّم تفسيره في يوسف فهما من مادة واحدة، وذكرته هنا لاختلاف وُزْنَيْهِمَا. وَالْهَمْشُ - بالمعجمة - الحَبْطُ. يال: هَشَشْتُ الْوَرَقَ أَهْشَهُ أَي: حَبَطْتُهُ لَيْسَقَطًا، وَإِمَّا هَشَّ يَهْشُ بِكسر العين في المضارع فبمعنى التَشَاشَة، وقد قرأ النخعي بذلك فقليل: هو بمعنى أَهْشَشْتُ بِالضَّمِّ، والمفعول محذوف في القراءتين إذا مال. وقرأ الحسن وعكرمة "وَأُشَشُّ بِضم الهاءِ والسين المهملة وهو السَّوْقُ، ومنه الهَسُّ والهَسَّاسُ، وعلى هذا فكا ينبغي أن يتعدى بنفسه، ولكنه ضَمَّنَ معنى ما يتعدى بـ "على" وهو أقوم. ونقل ابن خالويه عن النخعي أنه قرأ "وَأُهْشَشْتُ" بضم الهمزة وكسر الهاء مِنْ "أَهْشَشْتُ" رباعياً وبالمهملة، ونقلها عنه الزمخشري بالمعجمة فيكون عنه قراءات.

(10/192)

ونقل صاحب "اللوامح" عن مجاهد وعكرمة "وَأُشَشُّ" بضم الهاء وتخفيف الشين قال: "ولا أعرف لها وجهاً" إلا أن يكون قد استنقل التضعيف مع تفشّي الشين فخفف، وهو بمعنى قراءة العامة. وقرأ بعضهم "عَنَمِي" بسكون النون ولا ينفاس. والمآرب: جمع مآربة وهي الحاجة وكذلك الإزبة أيضاً. وفي راء "المآربة" الحركات الثلاث. و"أخرى" كقوله: { الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى } وقد تقدم قريباً. قال أبو البقاء: "ولو قيل "أخر" لكان على اللفظ" يعني: "أخر" بضم الهمزة وفتح الخاء، وباللفظ لفظ الجمع. ونقل الأهوازي عن شيبه والزهرى "مارب" قال "بغير همز" كذا أطلق. والمراد بغير همز محقق بل مُسَهَّلٌ بين بين، وإلا فالحذف بالكليّة شاذ.

* { فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى }

قوله: { تَسْعَى } : يجوز أن يكون خبراً ثانياً عند مَنْ يُجَوِّز ذلك. ويجوز أن يكون صفةً لـ "حيّة".

* { قَالَ خُذَهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى }

قوله: { سِيرَتَهَا } : في نصبها أوجه، أحدها: أن تكون منصوبةً على الطرف أي: في سيرتها أي: طريقها. الثاني: أنها منصوبةٌ على أنها بدلٌ من ها "سنعيدها" بدلٌ اشتمال؛ لأن السيرة الصفة أي: سنعيدها صفتها وشكلها. الثالث: أنها منصوبة على إسقاط الخافض أي: إلى سيرتها. قال الزمخشري: "ويجوز أن يكمن معفولاً، مِنْ عاد أي: عاد إليه، فيتعدى لمفعولين، ومنه بيتٌ زهير:
3285..... * وَعَادَكَ أَنْ تُلَاقِيَهَا الْعَدَاءُ

وهذا هو معنى قول من قال: إنه علي إسقاط إلى، وكان قد جَوَّزَ أن يكونَ طرفاً كما تقدّم. إلا أن الشيخ ردّه باه ظرفٌ مختص، ولا يصلُ إليه الفعلُ إلا بواسطة "في" إلا فيما شدّ. والسيرة: فَعْلَةٌ تدل على الهيئة من السير كالركبة من الركوب، ثم أُسِّعَ فُعِّرَ بها عن المذهب والطريقة. قال خالد الهذلي:

(10/193)

3286_ فلا تَعْصَبَنَّ مِنْ سِيرَةٍ أَنْتَ سِيرَتَهَا * فأولُ راض سيرةً مَنْ يَسِيرُهَا وَجَوَّزَ أَيْضاً أَنْ يَنْتَصِبَ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ أَيْ: يَسِيرُ سِيرَتَهَا الْأُولَى، وتكون هذه الجملة المقدرة في محلِّ نصبٍ على الحال أي: سنيدها سائرة سيرتها.

* { وَاصْمُمُ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةٌ أُخْرَى }

قوله: { وَاصْمُمُ } : لا بدَّ مِنْ حَذْفِ، والتقدير: واصمُمُ يَدَكَ تَنْصَمُّ، وَأَخْرَجَهَا تَخْرُجُ، فحذف من الأول والثاني، وأبقى مقابليهما ليذلا على ذلك إيجازاً واختصاراً، وإنما احتيج إلى هذا لأنه لا يترتبُ على مجردِ الضمِّ الخروجُ. قوله: { بَيْضَاءَ } حالٌ مِنْ فاعلٍ "تَخْرُجُ".

قوله: { مِنْ غَيْرِ سُوءٍ } يجوز أن يكونَ متعلقاً بـ"تخرج"، وأن تكونَ متعلقةً بـ"بيضاء" لما فيها من معنى الفعل نحو: ابيضتُ من غيرِ سوءٍ. ويجوز أن تكونَ متعلقةً بمحذوفٍ عليها حال من الضمير في "بيضاء". وقوله: { مِنْ غَيْرِ سُوءٍ } يُسَمَّى عند أهل البيان "الاحتراس" وهو: أن يؤتى بشيءٍ يرفعُ تَوَهُّمَ مَنْ يَتَوَهُّمُ غَيْرَ المراد؛ وذلك أن البياضَ قد يُرادُ به التبرصُ والبَهَقُ، فأتى بقوله: { مِنْ غَيْرِ سُوءٍ } نفيًا لذلك.

قوله: { آيَةٌ } فيها أوجهٌ، أحدها: أن تكونَ حالاً أعنى أنها بدلٌ مِنْ "بيضاء" الواقعة حالاً. الثاني: أنها حالٌ من الضمير في "بيضاء". الثالث: أنها حالٌ من الضمير في الجارِّ والمجرور. الرابع: أنها منصوبةٌ بفعلٍ محذوفٍ. فقدّره أبو البقاء: جَعَلْنَاهَا آيَةً، أو آتَيْنَاكَ آيَةً. وقدّره الزمخشري: حُذِّ آيَةً، وقدّره أيضاً: دنوك آية. وردَّ الشيخُ هذا: بأن من باب الإغراء. ولا يجوز إضمارُ الظروفِ في الإغراء. قال: لأنَّ العاملَ حُذِفَ، وناب هذا مَنَابَهُ فلا يجوز أن يُحذَفَ النَّائِبُ أَيْضاً. وأيضاً فإنَّ أحكامها تخالفُ العاملَ الصريحَ، فلا يجوز إضمارُها، وإن جاز إضمارُ الأفعال.

(10/194)

* { لِئُرِيكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى }

قوله: { لِئُرِيكَ } متعلق بما دلت عليه "آية" أي: دللنا بها لئُرِيكَ، أو بجعلناها، أو باتيناك المقدر. وقدره الزمخشري "لئُرِيكَ فَعَلْنَا ذَلِكَ". وَجَوَّزَ الحوفيُّ أن يتعلّق بـ"اضْمُمْ". وَجَوَّزَ غَيْرُهُ أَنْ يتعلّق بـ"تَخْرُجَ". ولا يجوزُ أَنْ يتعلّق بلفظ "آية" لأنها قد وُصِفَتْ، وقدره الزمخشريُّ أيضاً: "لئُرِيكَ خُذْ هذه الآية أيضاً".
قوله: { مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى } يجوزُ أَنْ يتعلّق "مِنْ آيَاتِنَا" بمحذوفٍ على أنه حالٌ من "الكبرى" ويكون "الكبرى" على هذا مفعولاً ثانياً لـ"ئُرِيكَ" والتقديرُ: لئُرِيكَ الكبرى حالٌ كونها مِنْ آيَاتِنَا، أي: بعض آيَاتِنَا. ويجوزُ أَنْ يكونَ المفعولُ الثاني نفسَ "مِنْ آيَاتِنَا"، فتتعلّق بمحذوفٍ أيضاً، وتكون "الكبرى" على هذا صفةً لـ"آيَاتِنَا" وصفاً لجمع المؤنثِ غيرِ العاقلِ وصفَ الواحدةِ على حَدِّ { مَارِبُ أُخْرَى } و{ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى }

{ وهذان الوجهان قد نقلهما الزمخشري والحوفي وأبو البقاء وابن عطية. واختار الشيخ الثاني قال: "لأنه يلزم من ذلك أن تكون آياته كلها هي الكبرى؛ لأن ما كان بعض [الآيات] الكبير صدق عليه أنه الكبرى، وإذا جعلت "الكبرى" مفعولاً ثانياً لم تتصف الآيات بالكبر؛ لأنها هي المتصفة بأفعال التفضيل. وأيضاً إذا جعلت "الكبرى" مفعولاً فلا يمكن أن تكون صفة للعصا واليد معاً، إذ كان يلزم التشبيه. ولا جائز أن يخص إحداهما بالوصف دون الأخرى؛ لأن التفضيل في كل منهما. ويعد ما قاله الحسن: من أن اليد أعظم في الإعجاز من العصا؛ فإنه يجعل "الكبرى" مفعولاً ثانياً لئُرِيكَ، وجعل ذلك راجعاً للآية القريبة، وقد صغف قوله بأن منافع العصا أكبر. وهو غير خفي". انتهى ملخصاً.

* { قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي }

(10/195)

قوله: { لِي صَدْرِي } : "لي" متعلق بـ"اشرح". قال الزمخشريُّ: "فإن قلت: "لي" في قوله: { اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي } ما جدواه والأمر مستتب بدونه؟ قلت: قد أهتم الكلام أولاً فقال: اشرح لي ويسر لي، فَعَلِمَ أَنَّ تَمَّ مشروحا وميسراً، ثم بين ورفع الإبهما بذكرهما فكان أكد لطلب الشرح لصدريه والتيسير لأمره".

* { وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي }

ويقال: يَسِّرْهُ لَكَذَا، ومنه { فَسَيَسِّرُهُ لِلْيَسْرَى } وَيَسِّرْهُ لَكَذَا، ومنه هذه الآية.

* { وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي }

قوله: { مِّن لِّسَانِي } : يجوز أَنْ تَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِّ "عُقْدَةً" أَي: مِنْ عُقْدٍ لِّسَانِي. وَلَمْ يَذْكَرِ الزَّمخَشَرِيُّ غَيْرَهُ. وَجُوزَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ "احْلُلْ" وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ.

* { وَاجْعَلْ لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي }

قوله: { وَاجْعَلْ لِّي وَزِيرًا } : يجوز أَنْ يَكُونَ "لِي" مَفْعُولًا ثَانِيًا مَقْدَمًا، وَ"وَزِيرًا" هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ. وَ"مِنْ أَهْلِي" عَلَى هَذَا جُوزَ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِّ "وَزِيرًا". وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِالْجَعْلِ.

وَ"هَارُونَ" بَدَلٌ مِنْ "وَزِيرًا". وَجَوَّزَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنْ يَكُونَ "هَارُونَ" عَطْفَ بَيَانٍ لِّ "وَزِيرًا". وَلَمْ يَذْكَرِ الزَّمخَشَرِيُّ غَيْرَهُ. وَلَمَّا حَكَى الشَّيْخُ هَذَا لَمْ يُعْقِبْهُ بِتَكْبِيرٍ، وَهُوَ عَجِيبٌ مِنْهُ؛ فَإِنَّ الْبَيَانَ يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّوَافُقُ تَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا، وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ "وَزِيرًا" نَكَرَةٌ وَ"هَارُونَ" مَعْرِفَةٌ، وَالزَّمخَشَرِيُّ قَدْ تَقَدَّمَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: { فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا قَامَ إِبْرَاهِيمَ } وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ مَعَهُ هُنَاكَ وَهُوَ عَائِدٌ هُنَا.

(10/196)

وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ "هَارُونَ" مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ كَأَنَّهُ قَالَ: أَخِصُّ مِنْ بَيْنِهِمْ هَارُونَ أَي: مِنْ بَيْنِ أَهْلِي. وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ "وَزِيرًا" مَفْعُولًا ثَانِيًا، وَ"هَارُونَ" هُوَ الْأَوَّلُ، وَقَدَّمَ الثَّانِي عَلَيْهِ اعْتِنَاءً بِأَمْرِ الْوِزَارَةِ. وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ "لِي: جُوزَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ الْجَعْلِ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَيَّ مِنْ "وَزِيرًا"؛ إِذْ هُوَ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لَهُ. وَ"مِنْ أَهْلِي" عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ وَجْهِهِ. وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ "وَزِيرًا" مَفْعُولًا أَوَّلًا، وَ"مِنْ أَهْلِي" هُوَ الثَّانِي. وَقَوْلُهُ "لِي" مِثْلُ قَوْلِهِ { وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ } يَعْنُونَ أَنَّهُ بِهِ يَتِمُّ الْمَعْنَى، ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو الْبَقَاءِ. وَلَمَّا حَكَاهُ الشَّيْخُ لَمْ يَتَعَقِبْهُ بِتَكْبِيرٍ، وَهُوَ عَجِيبٌ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْمَفْعُولَيْنِ فِي بَابِ النِّوَاسِخِ صِحَّةُ انْعِقَادِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَأَنْتَ لَوْ ابْتَدَأْتَ بِ"وَزِيرٍ" وَأَخْبَرْتَ عَنْهُ بِ"مِنْ أَهْلِي" لَمْ يَجْزِ إِذْ لَا مُسَوِّغٌ لِلْبِتْدَاءِ بِهِ.

وَ"أَخِي" بَدَلٌ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ لِّ "هَارُونَ". وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "وَإِنْ جُعِلَ عَطْفَ بَيَانٍ آخَرَ جَازٌ وَحَسَنٌ. قَالَ الشَّيْخُ: "وَيُعَدُّ فِيهِ عَطْفُ الْبَيَانِ؛ لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ الْأَكْثَرُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ دَوْتَهُ فِي الشَّهْرِ وَهَذَا بِالْعَكْسِ". قُلْتُ: لَمْ يُرِدْ الزَّمخَشَرِيُّ أَنَّ "أَخِي" عَطْفٌ بَيَانٍ لِّ "هَارُونَ" حَتَّى يَقُولَ الشَّيْخُ إِنْ الْأَوَّلَ - وَهُوَ "هَارُونَ" - أَشْهَرُ مِنَ الثَّانِي وَهُوَ "أَخِي"، إِنَّمَا عَتَى الزَّمخَشَرِيُّ أَنَّهُ عَطْفٌ بَيَانٍ أَيْضًا لِّ "وَزِيرًا" وَلِذَلِكَ قَالَ: "آخِرٌ". وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِتْيَانِ بِلَفْظِهِ لِيُعْرَفَ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ إِلَّا مَا ذَكَرْتُهُ قَالَ: "وَزِيرًا وَهَارُونَ مَفْعُولًا قَوْلِهِ "اجْعَلْ"، أَوْ "لِي وَزِيرًا" مَفْعُولًا، وَ"هَارُونَ" عَطْفٌ بَيَانٍ لِلْوَزِيرِ، وَ"أَخِي" فِي الْوَجْهِينِ بَدَلٌ مِنْ "هَارُونَ"، وَإِنْ جُعِلَ عَطْفَ بَيَانٍ آخَرَ جَازٌ وَحَسَنٌ". فَقَوْلُهُ "آخِرٌ" تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ عَطْفَ بَيَانٍ لِمَا جَعَلَهُ عَنْهُ عَطْفَ بَيَانٍ قَبْلَ ذَلِكَ.

(10/197)

وجَوَّزَ الزمخشري في "أخي" أن يرتفع بالابتداء، ويكون خبره الجملة من قوله: "أشُدُّ به"، وذلك على قراءة الجمهور له بصيغة الدعاء، وعلى هذا فالوقف على "هارون".

وقرأ ابن عامر "أشُدُّ" بفتح الهمزة للمضاعرة وجزم الفعل جواباً للأمر، "وأشركه" بضم الهمزة للمضارعة وجزم الفعل تنقياً على ما قبله. وقرأ الباقون بحذف همزة الوصل من الأول، وفتح همزة القطع الثاني، على أنهما دعاء من موسى لربه بذلك. وعلى هذه القراءة تكون هذه الجملة قد تُرك فيها العطف خاصة دون ما تقدمها من جمل الدعاء.

وقرأ الحسن "أشُدُّ" مضارع شَدَّد بالتشديد. والوَزِير: قيل: مشتق من الوَزْر وهو الثقل. وسُمِّي بذلك لأنه يحمل أعباء المُلْك ومُؤْتَه فهو مُعِينٌ على أمر/ الملك ويأتمُّ بأمره. وقيل: بل هو من الوَزْرِ وهو الملجأ، كقوله تعالى: {لَا وَرَرَ} وقال:

3287- من السَّبَاع الصَّوَارِي دَوْتَهُ وَرَرٌ * والنَّاسُ يَشْرَهُمْ مَا دَوْتَهُ وَرَرٌ
كم مَعَشِرٍ سَلِمُوا لَمْ يُؤْذِهِمْ سَبُعٌ * وما تَرَى بَشَرًا لَمْ يُؤْذِهِمْ بَشَرٌ
وقيل: من المُوَزَّرَةِ وهي المعاونة. نقله الزمخشري عن الأصمعي قال: "وكان القياسُ أزيراً" يعني بالهمزة؛ لأنَّ المادة كذلك. قال الزمخشري: "فَقُلِبَتِ الهمزة إلى الواو، ووجه قلبها إليها أنَّ فَعِيلاً جاء بمعنى مُفَاعِلٍ مجيئاً صالحاً كقولهم: عَشِيرٌ وَجَلِيسٌ وَخَلِيطٌ وَصَدِيقٌ وَخَلِيلٌ وَنَدِيمٌ، فَلَمَّا قُلِبَتْ فِي أَخِيهِ قُلِبَتْ فِيهِ، وَحَمِلَ الشَّيْءُ عَلَى نَظِيرِهِ لَيْسَ بَعِزِيزٍ، وَنَظَرًا إِلَى يُوَاوِرُ وَأَخْوَانِهِ وَإِلَى المُوَاوِرَةِ".

قلت: يعني أنَّ وزيراً بمعنى مُوَاوِرٍ، ومُوَاوِرٌ تَقَلَّبَ فِيهِ الهمزة واواً قلباً قياسياً؛ لأنها همزة مفتوحة بعد ضمه فهو نظيرٌ "مُوَجَّلٌ" و"يُوَاخِذُكُمْ" شبهه، فحُمِلَ "أزير" عليه في القلب، وإن لم يكن فيه سبب القلب.

* { كَي تَسْبَحَكَ كَثِيرًا }

(10/198)

قوله: {كَثِيرًا}: نعتٌ لمصدر محذوفٍ أو حالٌ من ضمير المصدر، كما هو رأي سيبويه. وجَوَّزَ أبو البقاء أن يكون نعتاً لزمانٍ محذوفٍ أي: زماناً كثيراً.

* { قَالَ قَدْ أُوتِيَتْ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى }

قوله: {سُؤْلَكَ}: فعل هنا بمعنى مَفْعُولٍ نحو: أَكَلْتُ بِمَعْنَى مَأْكُولٍ، وَخُبِرَ بِمَعْنَى مَحْبُورٍ. وَلَا يَنْقَاسُ.

* { وَلَقَدْ مَتْنَا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى }

و"مرة" مصدر، و"أخرى" تأنيث آخر بمعنى غير. وزعم بعضهم أنها بمعنى
أخرى، فتكونُ مقابلةً للأولى، وتحيلُ لذلك بأن قال: "سَمَّاها أخرى وهي أولى
لأنها أخرى في الذكر".

* { إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ }

قوله: { إِذْ أَوْحَيْنَا } العاملُ في "إذ" "مَنَّا" أي: مَنَّا عليك في وقتِ إلحائنا إلى
أُمَّكَ، وأبهم في قوله { مَا يُوحَىٰ } للتعظيم كقوله تعالى: { فَعَسَيْتَهُمْ مِّنَ الْيَمِّ مَا
عَسَيْتَهُمْ }.

* { أَنْ أَقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوُّ
لِي وَعَدُوُّ لَهُ وَالْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةٌ مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي }

(10/199)

قوله: { أَنْ أَقْذِفِيهِ } يجوز أن تكون "أَنْ" مفسرة؛ لأنَّ الْوَحْيَ بِمَعْنَى الْوَقْلِ،
ولم يذكر الزمخشري غيره، وجوّز غيره أن تكون مصدرية. وحلها حينئذٍ النصبُ
بدلاً من "ما يوحى" والضمائرُ في قوله { أَنْ أَقْذِفِيهِ } إله آخرها عائدةٌ على
موسى عليه السلام لأنه المُحَدَّثُ عنه. وجوّز بعضهم أن يعودَ الضمير في قوله
{ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ } للتابوت، وما بعده وما قبله لموسى عليه السلام. وعابه
الزمخشري وجعله تنافراً أو مُخْرِجاً للقرآن عن إعجازه فإنه قال: "والضمائر
كلها راجعة إلى موسى، ورجوعُ بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هُجَّتْ لِمَا
يُؤَدِّي إليه من تناقض النظم. فإن قلت: المقذوفُ في البحر هو التابوت وكذلك
المُلْقَى إلى الساحل. قلت: ما ضَرَكَ لو جَعَلْتَ المقذوفَ والمُلْقَى به إلى
الساحل هو موسى في جوفِ التابوت حتى لا تُفَرِّقَ الضمائرُ فيتنافرَ عليك
النظمُ الذي هو أمُّ إعجاز القرآن والقانونُ الذي وقع عليه التحدي، ومراعاتهُ
أهمُّ ما يجب على المفسر".

قال الشيخ: "ولقائل أن يقول: إن الضمير إذا كان صالحاً لأنَّ يعودَ على الأقربِ
وعلى الأبعد كان عودُهُ على الأقربِ راجحاً، وقد بَصَّ النحويون على هذا فَعَوْدُهُ
على التابوت في قوله { فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ } راجحٌ. والجواب: أنَّ
أحدهما إذا كان مُحَدَّثاً عنه والأخرُ فضلةً، كان عودُهُ على المُحَدَّثِ عنه أرجحَ.
ولا يُلتَقِ إلى القُرْبِ؛ ولهذا رَدَدْنَا على أبي محمد ابن حزم في دَعْوَان: أنَّ
الضميرَ في قوله تعالى: { فَإِنَّهُ رَجَسٌ } عائِدٌ على "خنزير" لا على "لحم"
لكونه أقربُ مذكور، فَيَحْرُمُ بذلك شحمُهُ وَعُضْرُوقُهُ وَعَظْمُهُ وَجِلْدُهُ، فإن
المُحَدَّثَ عنه هو "لحمُ خنزير" لا خنزير". قلت: قد تقدَّمتُ هذه المسألةُ في
الأنعام وما تكلم الناسُ فيها.

(10/200)

قوله: {فَلْيُلْفِهِ الْيَمُّ} هذا أمرٌ معناه الخبرُ، ولكنه أمراً لفظاً جُزَّ جوابه في قوله: {يَأْخُذْهُ}. وإنما حَرَجَ بصغية الأمر مبالغةً؛ إذ الأمرُ أقطعُ الأفعالِ وأكْذُها. وقال الزمخشري: "لَمَّا كَاتَبْتُ مَشِيئَةَ اللَّهِ وَإِرَادَتُهُ أَنْ لَا تُخْطِيَهُ جَزَيْتُهُ مَاءَ الْيَمِّ الْوَصُولَ بِهِ إِلَى السَّاحِلِ، وَأَلْقَاهُ إِلَيْهِ، سَلَكَ فِي ذَلِكَ سَبِيلَ الْمَجَازِ، وَجَعَلَ الْيَمَّ كَأَنَّهُ بِهِ إِلَى السَّاحِلِ، وَأَلْقَاهُ إِلَيْهِ، سَلَكَ فِي ذَلِكَ سَبِيلَ الْمَجَازِ، وَجَعَلَ الْيَمَّ كَأَنَّهُ ذُو تَمْيِيزٍ، أَمْرٌ بِذَلِكَ لِيُطِيعَ الْإِمْرَ وَيَمْتَنِلَ رَسْمَهُ".

و"بِالسَّاحِلِ" يحتملُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أن الباءَ للحالِ أي: ملتبساً بالساحلِ، وأن يتعلَّقَ بنفسِ الفعلِ على أنَّ ظرفيَّهُ بمعنى "فِي".
قوله: {مَّنِي} فيه وجهانِ. قال الزمخشري: "لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَتَّعَلَّقَ بِ"الْقَيْثِ" فيكون المعنى: على إني أَحْبَبْتُكَ، وَمَنْ أَحَبَّهُ اللَّهُ أَحَبَّهُ الْقُلُوبُ، وَإِمَّا أَنْ يَتَّعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ هُوَ صِفَةٌ لـ"مَحَبَّةٍ" أَي: مَحَبَّةٌ حَاصِلَةٌ، أَوْ وَاقِعَةٌ مِنِّي، قَدْ رَكَزْتُهَا أَنَا فِي الْقُلُوبِ وَرَزَعْتُهَا فِيهَا".

قوله: {وَلْتُصْنَعِ} قرأ العامَّةُ بكسير اللام وضم التاء وفتح النون على البناءِ للمفعول، ونصبِ الفعلِ بإضمارِ أنْ بعد لام. وفيه وجهانِ، أحدهما: أن هذه العلةُ معطوفةٌ على علةٍ مقدرةٍ قبلها. والتقديرُ: ليتلطفَ بك ولتُصنعَ، أو ليعطفَ عليك وثرامَ ولتُصنعَ. وتلك العلةُ المقدرةُ متعلقةٌ بقوله: "والقيثُ" أي: أَلْقَيْتُ عَلَيْكَ الْمَحَبَّةَ لِيُعْطِفَ عَلَيْكَ وَلْتُصْنَعِ. ففي الحقيقة هو متعلقٌ بما قبله من إلقاءِ المحبةِ.

والثاني: أن هذه اللامُ تتعلَّقُ بمضمِرٍ/ بعدها تقديرُه: وَلْتُصْنَعِ عَلَيَّ عَيْنِي فَعَلْتُ ذَلِكَ، أَوْ كَانَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ. ومعنى لُتُصْنَعِ أَي: لِتُرَبِّبْنِي وَيُحَسِّنَنَّ إِلَيْكَ، وَأَنَا مَرَاعِيكَ وَمَرَأَبُكَ كَمَا يَرَاعِي الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ بَعِيْنَهُ إِذَا اعْتَنَى بِهِ. قاله الزمخشري.

(10/201)

وقرأ الحسن وأبو نهيك "وَلْتُصْنَعِ" بفتح التاء. قال ثعلب: "معناه لتكون حركتك وتصرفك على عين مني. وقال قريباً منه الزمخشري. وقال أبو البقاء: "أي لتفعل ما أمرتُ بمرأى مني".

وقرأ أبو جعفر وشيْبَةُ "وَلْتُصْنَعِ" بسكون اللام والعين وضم التاء وهو أمرٌ معناه: لِيُرَبِّبْ وَلِيُحَسِّنْ إِلَيْكَ. وروي عن أبي جعفر في هذه القراءة كسرُ لامِ الأمرِ. قلت: ويحتملُ مع كسر اللام أو سكونها حالةً تسكين العين أن تكونَ لامٌ كي، وإنم سَكَنَتْ تشبيهاً بكُفِّ وَكَيْدٍ، والفعل منصوب. والتسكينُ في العين لأجل الإدغام لا يُقرأ في الوصل إلا بالإدغام فقط.

* { إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُ فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَقَتَلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَاكَ مِنَ الْغَمِّ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا فَلَمَّ لَمَّ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَا مُوسَىٰ }

قوله: { إِذْ تَمْشِي } في عاملِ هذا الطرفِ أوْجٌ، أحدها: أن العاملِ في "أَلْقَيْتُ" أي: أَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنْ فِي وَقْتِ مَشْيِ أَخْتِكَ.

الثاني: أنه منصوبٌ بقوله "ولتُصنَع" أي: لِتُرَبِّي وَيُحَسِّنَ إِلَيْكَ فِي هَذَا الْوَقْتِ. قال الزمخشري: "والعالمُ في" إذ تشمي "القيثُ" أو "لتُصنَع" وقال أبو البقاء: "إذ تمشي" يجوز أن يتعلّق بأحد الفعلين". قلت: يعني بالفعلين ما تقدّم مِنْ الْقَيْثِ أَوْ لِتُصنَع. وعلى هذا فيجوز أن تكون المسألة من باب التنازع؛ لأنّ كلا من هذين العاملين يطلب هذا الظرفَ من حيث المعنى، ويكونُ من إعمال الثاني للحذف من الأول. وهذا إنما يتجهُ كلُّ الاتجاه إذا جعلت "ولتُصنَع" معطوفاً على علةٍ محذوفةٍ متعلّقةٍ بـ"القيثُ"، أمّا إذا جعلته متعلّقا بفعلٍ مضمراً بعده فيبعدُ ذلك أو يمتنع، لكونِ الثاني صار من جملةٍ أخرى.

(10/202)

الثالث: أن تكونَ "إذ تمشي" بدلاً من "إذ أوحينا". قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف يصحّ البدل والوقتان مختلفان متباعدان؟ قلت: كما يصحّ - وإن اتسع الوقت وتباعد طرفاه - أن يقول لك الرجل: لقيت فلاناً سنةً كذا فتقول: وأنا لقيته إذ ذاك، وربما لقيه هو في أولها وأنت في آخرها". قال الشيخ: "وليس كما ذكر لأن السنة تقبل الاتساع، فإذا وقع لقيتهما فيها، بخلاف هذين الطرفين فإنّ كل واحدٍ منهما ضيقٌ ليس بمتسعٍ لتخصصهما بما أضيفا إليه، فلا يمكن أن يقع الثاني في الظرف الذي وقع فيه الأول؛ إذ الأول ليس متسعاً لوقوع الوحي فيه ووقع مَشْيِ الأخت، فليس وقتٌ وقوع الفعل مشتملاً على أجزاءٍ وقع في بعضها المشي بخلاف السنة". قلت: وهذا تحمّلٌ منه عليه فإنّ زمنَ اللقيّ أيضاً ضيقٌ لا يتسعُ فَعَلَيْهِمَا، وإنما ذلك مبنيٌّ على التساهل؛ إذ المراد أن الزمانَ مشتملٌ على فعليهما. وقال أبو البقاء: "ويجوز أن يكونَ بدلاً من "إذ" الأولى؛ لأنّ مَشْيِ أخته كان مِنَّةً عليه" يعني أن قوله "إذ أوحينا" منصوبٌ بقوله: "مَتَّأ" فإذا جُعِلَ "إذ تمشي" بدلاً منه كان أيضاً مُمْتَنّاً به عليه.

الرابع: أن يكونَ العاملُ فيه مضمراً تقديره: اذكر إذ تمشي. وهو على هذا مفعولٌ به لفساد المعنى على الظرفية. وقرأ العامّةُ "كي تَقَرَّ" بفتح التاء والقاف. وقرأت فرقة "تَقَرَّ" بكسر القاف، وقد تقدم أنهما لغتان في سورة مريم. وقرأ جناح بن جبيش "تَقَرَّ" بضمّ التاء وفتح القاف على البناء للمفعول. "عينها" رفعاً لما لم يُسمَّ فاعله.

(10/203)

قوله: {فُتُونَا} فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ عليّ فُعُولٌ كالفُعُولِ وَالْجُلُوسِ، إلا أنّ فُعُولاً قليلٌ في المتعدّي. ومنه الشُّكُورُ وَالْكَفُورُ وَالنُّبُورُ وَاللُّزُومُ. قال تعالى: {لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ أَوْ أَرَادَ شُكُوراً}. الثاني: أنه جمعُ فُتْنٍ أَوْ فِتْنَةٍ عَلَى تَرْكِ الإعتدَادِ بِنَاءِ التَّأْنِيثِ كـ"حُجُور" و"بُدُور" فِي حَجْرَةٍ وَبِدْرَةٍ أَي: فِتْنَاكَ ضَرْباً مِنَ الْفِتَنِ. عن ابن عباس: أنه وُلِدَ فِي عَامٍ يُقْتَلُ فِيهِ الْوَلِدَانُ، وَالْقَتْنَةُ

أُمُّهُ فِي الْبَحْرِ، وَقَتَلَ الْقِبْطِيَّ وَأَجْرَ نَفْسِهِ عَشْرَ سِنِينَ، وَصَلَّ عَنْ الطَّرِيقِ،
وَتَفَرَّقَتْ غَنَمُهُ فِي لَيْلَةٍ مَظْلَمَةٍ. وَلَمَّا سَأَلَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ عَنْ ذَلِكَ أَجَابَهُ بِمَا
ذَكَرْتُهُ، وَصَارَ يَقُولُ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ: فَهَذِهِ فَتْنَةٌ يَا بَانَ جَبْرِ. قَالَ مَعْنَاهُ
الزَّمْخَشَرِيُّ. وَقَالَ غَيْرُهُ: بَقُوتٌ مِنَ الْفِتَنِ - أَيِ الْمِحَنِ - تُخْبِرُ بِهَا.
قَوْلُهُ: {عَلَى قَدَرٍ} مُتَعَلِّقٌ بِمَحْدُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ "جئت" أَي: جئتُ
مُؤَافِقًا لِمَا قُدِّرَ لَكَ. كَذَا قَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ، وَهُوَ تَفْسِيرٌ مَعْنَى. التَّفْسِيرُ الصَّنَاعِيُّ:
ثُمَّ جِئْتُ مُسْتَقْرَأً أَوْ كَائِنًا عَلَى مَقْدَارٍ مُعَيَّنٍ. كَقَوْلِ الْآخَرِ:
3288- نَالَ الْخِلَافَةَ أَوْ جَاءَتْ عَلَى قَدَرٍ * كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

* { وَاصْطَلَعْتُكَ لِتَفْسِي }

وَمَعْنَى "اصْطَلَعْتُكَ" أَي: أَخْلَصْتُكَ. وَاصْطَلَعْتُكَ افْتِعَالٌ مِنَ الصُّعِ، فَأَبْدَلَتْ التَّاءُ
طَاءً لِأَجْلِ حَرْفِ الِاسْتِعْلَاءِ، وَهَذَا مُجَازٌ عَنْ قُرْبِ مَنْزِلَتِهِ وَدُنُوهِ مِنْ أَحَدٍ لَا
يَصْطَلَعُ إِلَّا مَنْ يَخْتَارُهُ.

* { اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي }

قَوْلُهُ: {وَلَا تَنِيَا}: يُقَالُ: وَنَى يَنِي وَنِيًا كَوَعَدَ/ يَعِدُ وَعَدًا إِذَا قَتَرُوا ... وَالْوَرْنِيُّ
الْقَتُورُ. وَمِنْهُ امْرَأَةٌ أَنَاةٌ، وَصَفُوهَا بِقُتُورِ الْقِيَامِ كِنَايَةً عَنْ صَخَامَتِهَا قَالَ:
3289- مِمَّا الْأَنَاةُ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسَبُنَا * أَنَا بَطَاءٌ وَفِي إِبْطَائِنَا سَرْعُ

(10/204)

وَالأَصْلُ وَنَاةٌ. فَاذْبَلُوا الْهَمْزَةَ مِنَ الْوَاوِ كَأَخَدٍ فِي وَحْدٍ. وَليْسَ بِالْقِيَاسِ، وَفِي
الْحَدِيثِ: "إِنْ فِيكَ لِحْصَلَتَيْنِ يَحِبُّهُمَا اللَّهُ: الْجِلْمُ وَالْأَنَاةُ

". وَالْوَانِي: الْمَقْصُرُ فِي أَمْرِهِ. قَالَ الشَّاعِرُ:

3290- * فَمَا أَنَا بِالْوَانِي وَلَا الصَّرَعُ الْعُمُرُ
وَوْنِي فَعْلٌ لَازِمٌ لَا يَتَعَدَّى، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَكُونُ مِنْ أَخَوَاتِ رَالَ وَإِنْفِكَ فَيَعْمَلُ
بِشَرَطِ النَّفْيِ أَوْ شِبْهِهِ عَمَلٌ كَانَ فَيُقَالُ: "مَا وَنَى زَيْدٌ قَائِمًا" أَي: مَا زَالَ قَائِمًا.
وَأَنشَدَ الشَّيْخُ جَمَالَ الدِّينِ بَنُ مَالِكٍ شَاهِدًا عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ الشَّاعِرِ:
3291- لَا يَنِي الْحُبُّ شَيْمَةَ الْحَبِّ مَا دَامَ * فَلَا تَحْسَبَنَّ ذَا ارِعْوَاءِ
أَي لَا يَزَالِ الْحُبُّ - أَي بَضْمُ الْحَاءِ - شَيْمَةَ الْحَبِّ - أَي بِكْسَرِهَا - وَهُوَ الْمُحِبُّ.
وَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ يَتَأَوَّلُ الْبَيْتَ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ؛ فَإِنَّ هَذَا الْفِعْلَ يَتَعَدَّى تَارَةً
بِ عَيْنٍ وَتَارَةً بِ فِي. يُقَالُ: مَا وَتَيْتُ عَنْ حَاجَتِكَ أَوْ فِي حَاجَتِكَ. فَالتَّقْدِيرُ: لَا يَفْتُرُ
الْحُبُّ فِي شَيْمَةِ الْمُحِبِّ وَفِيهِ مُجَازٌ بَلِيغٌ. وَقَدْ عُدِّي فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ بِ فِي.
وَقَرَأَ يَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ "وَلَا تَنِيَا" بِكَسْرِ التَّاءِ إِتِبَاعًا لِحَرْكِةِ النُّونِ. وَسَكَنَ الْيَاءُ مِنْ
"ذِكْرِي"

* { اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى }

وَذَكَرَ الْمَذْهُوبَ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: { اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ } وَحَدَفَهُ فِي الْأَوَّلِ فِي قَوْلِهِ: { اذْهَبْ أَنْتَ وَأُخُوكَ } اخْتِصَارًا فِي الْكَلَامِ. وَقِيلَ: أَمْرًا أَوَّلًا بِالذَّهَابِ لِعُمُومِ النَّاسِ ثُمَّ ثَانِيًا لِفِرْعَوْنَ بِخُصُوصِهِ، وَفِيهِ بُعِدَ؛ بَلِ الذَّهَابَانِ مُتَوَجِّهَانِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ وَهُوَ فِرْعَوْنٌ بِخُصُوصِهِ، وَفِيهِ بُعِدَ؛ بَلِ الذَّهَابَانِ مُتَوَجِّهَانِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ وَهُوَ فِرْعَوْنٌ، وَقَدْ حَدَفَ مِنْ كُلِّ مِنَ الذَّهَابَيْنِ مَا أَثَبَتَهُ فِي الْآخِرِ: وَذَلِكَ أَنَّهُ حَذَفَ الْمَذْهُوبَ إِلَيْهِ مِنَ الْأَوَّلِ وَأَثَبَتَهُ فِي الثَّانِي، وَحَدَفَ الْمَذْهُوبَ بِهِ وَهُوَ "بَيَاتِي" مِنَ الثَّانِي وَأَثَبَتَهُ فِي الْأَوَّلِ.

* { فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى }

(10/205)

وَقَرَأَ أَبُو مَعَاذٍ "قَوْلًا لَيْنًا" وَهُوَ تَخْفِيفٌ مِنْ لَيْنٍ كَمَيِّتٍ فِي مَتِّتٍ. وَقَوْلُهُ: { لَعَلَّهُ } فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّ "لَعَلَّ" عَلَى بَابِهَا مِنَ التَّرَجُّيِّ؛ وَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُرْسَلِ، وَهُوَ مُوسَى وَهَارُونَ أَيُّ: اذْهَبَا عَلَى رَجَائِكُمَا وَطَمَعِكُمَا فِي إِيمَانِهِ، اذْهَبَا مُتَرَجِّئِينَ طَامِعِينَ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الزَّمخَشَرِيِّ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَرَدَ ذَلِكَ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى إِذْ هُوَ عَالِمٌ بِعَوَاقِبِ الْأُمُورِ، وَعَنْ سَبِيوَيْهِ: "كُلُّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ لَعَلَّ وَعَسَى فَهُوَ مِنَ اللَّهِ وَاجِبٌ"، يَعْنِي أَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ بَقَاءُ مَعْنَاهُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى. وَالثَّانِي: أَنَّ لَعَلَّ يَمَعْنَى كَيْ فَتَفِيدُ الْعَلَّةَ. وَهَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ، قَالَ: "كَمَا تَقُولُ: اَعْمَلْ لَعَلَّكَ تَأْخُذُ أَجْرَكَ أَيُّ: كَيْ تَأْخُذُ". وَالثَّلَاثُ: أَنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ أَيُّ: هَلْ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى؟ وَهَذَا قَوْلٌ سَاقِطٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ الِاسْتِفْهَامُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا يَسْتَحِيلُ التَّرَجُّيُّ. فَإِذَا كَانَ لِابْتِدَاءِ التَّأْوِيلِ فَجَعَلَ اللَّفْظَ عَلَى مَدْلُولِهِ بَاقِيًا أَوَّلَى مِ، إِخْرَاجَهُ عَنْهُ.

* { قَالَا رَبَّنَا إِنَّنَا نَخَافُ أَنْ يَقْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطَّعَى }

قَوْلُهُ: { أَنْ يَقْرُطَ }؛ "أَنْ يَقْرُطَ" مَفْعُولٌ "نَخَافُ". وَيُقَالُ: قَرَطَ: سَبَقَ وَتَقَدَّمَ، وَمِنْهُ الْفَارِطُ. وَهُوَ الَّذِي يَتَقَدَّمُ الْوَارِدَةَ إِلَى الْمَاءِ وَقَرَسُ قَرَطُ: يَسْبِقُ الْخَيْلَ، أَيُّ: نَخَافُ أَنْ يُعَجَّلَ عَلَيْنَا بِالْعُقُوبَةِ وَيَبَادِرَنَا بِهَا، قَالَهُ الزَّمخَشَرِيُّ، وَمِنْ أُرُودِ الْفَارِطِ بِمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ عَلَى الْوَارِدَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:
3292- وَاسْتَعْجَلُونَا وَكَانُوا مِنْ صَحَابَتِنَا * كَمَا تَقَدَّمَ فُرَّاطُ لُؤْرَادِ
وَفِي الْحَدِيثِ: "أَنَا قَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ" أَيُّ: سَابِقُكُمْ وَمُتَقَدِّمُكُمْ.
وَقَرَأَ يَحْيَى بْنُ وَثَابٍ وَابْنُ مَحِيصَنٍ وَأَبُو تَوْفَلٍ "يُقْرَطُ" بِضَمِّ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَالْمَعْنَى: خَافَا أَنْ يُسْبَقَ فِي الْعُقُوبَةِ. أَيُّ: يَحْمَلُهُ حَامِلٌ عَلَيْهَا وَعَلَى الْمَعَاجِلَةِ بِهَا: إِمَّا قَوْمُهُ وَإِمَّا حُبَّ الرِّئَاسَةِ، وَإِمَّا أَدْعَاؤَهُ الْإِلَهِيَّةَ.

(10/206)

وقرأ ابن محيصة في رواية والزعفراني "أَنْ يُقَرِّطَ" بضمَّ حرفِ المضارعة وكسر الراءِ مِنْ أَفْرَطَ. قال الزمخشري: "مِنْ أَفْرَطَ هُنَّ إِذَا حَمَلَهُ عَلَى الْعَجَلَةِ، خَافَا أَنْ يَحْمِلَهُ حَامِلٌ عَلَى الْمُعَاجَلَةِ بِالْعَقَابِ". قال كعب بن زهير. 3293- تَنْفِي الرِّبَاحِ الْقَدَى عَنْهُ وَأَفْرَطَهُ * مِنْ صَوْبِ سَارِيَةٍ بِيضٌ يَعَالِيْلُ أَي: سَبَقَتْ إِلَيْهِ هَذِهِ الْبِيضُ لَتَمْلَأَهُ. وَفَاعِلٌ "يَقْرُطُ" ضَمِيرٌ فِرْعَوْنَ. وَهَذَا هُوَ الظاهر الذي ينبغي أَنْ لَا يُعَدَّلَ عَنْهُ. وجعله أبو البقاء مضمراً لدلالة الكلام عليه فقال: "فيجوز أن يكون التقدير: أن يَقْرُطَ عَلَيْنَا مِنْهُ قَوْلٌ، فأضمر القولَ لدلالة الحال عليه كما تقول: قَرَطَ مِنِّي قَوْلٌ، وَأَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ضَمِيرَ فِرْعَوْنَ كَمَا كَانَ فِي "يَطْعَى".

* { قَالَ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى }

ومفعولُ {أَسْمَعُ وَأَرَى} محذوفٌ فقيل: تقديره: أسمع أقوالكما وأرى أفعالكما، وعن ابن عباس: أسمع جوابه لكما وأرى ما يفعل بكما، أو يكون مِنْ حَذْفِ الْاِقْتِصَارِ نَحْوُ: {يُحْيِي وَيُمِيتُ}.

* { فَأْتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بِنَا إِسْرَائِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ قَدْ جِئْنَاكَ بَيِّنَاتٍ مِّن رَّبِّكَ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى }

(10/207)

قوله: { قَدْ جِئْنَاكَ بِآيَاتٍ مِّن رَّبِّكَ } قال الزمخشري: هذه الجملة جارية من الجملة الأولى وهي: { إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ } مَجْرَى الْبَيَانِ وَالتفسير؛ لِأَنَّ دَعْوَى الرِّسَالَةِ لَا تُثْبِتُ إِلَّا بِبَيِّنَاتِهَا الَّتِي هِيَ مَجِيءُ الْآيَةِ. وَإِنَّمَا وَحَدَّ بِ"آيَةٍ" وَلَمْ تُثَنَّ وَمَعَهُ آيَاتَانِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ تَثْبِيْتُ الدَّعْوَى بِبِرْهَانِهَا، فَكَانَ قِيلَ: قَدْ جِئْنَاكَ بِمَعْجَزَةٍ وَبِرْهَانٍ وَحُجَّةٍ عَلَى مَا ادَّعَيْنَاهُ/ مِنَ الرِّسَالَةِ، وَكَذَلِكَ قَالَ: { قَدْ جِئْنَاكُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِّن رَّبِّكُمْ } { فَاتِ بَيِّنَاتٍ إِنْ كُنْتُمْ مِنَ الصَّادِقِينَ } { أَوْلُو جِئْنَاكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ }

{ وَ عَلَيَّ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى } يحتمل أن يكون مأموراً بقوله: فيكون منصوب المحل كأنه قيل: فقولاً أيضاً: والسلام على من اتبع الهدى، ويحتمل أن يكون تسليماً منهما لم يؤمراً بقوله، فتكون الجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب. وزعم بعضهم أن "على" بمعنى اللام أي: والسلام لمن اتبع الهدى. وهذا لا حاجة إليه.

* { إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّى }

قوله: { أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَن كَذَّبَ } : "أَنَّ" وما في حيزها في محل الرفع لقيامها مقام الفاعل الذي حذف في { أُوحِيَ إِلَيْنَا }. وسببُ بنائه للمفعول خوفاً أن يبدُر من ء فرعونَ بادره لَمَنْ أَوْحَى لَوْ سَمَّيَاهُ، فَطَوَّبَا ذِكْرَهُ تَعْظِيماً لَهُ

واستهانةً بالمخاطب.

* { قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى }

(10/208)

قوله: { يَا مُوسَى } : نادى موسى وحده بعد مخاطبته لهما معاً: إِمَّا لِأَنَّ مُوسَى هُوَ الْأَصْلُ فِي الرِّسَالَةِ، وَهَارُونَ تَبِعَ وَرِدُّهُ وَوَزِيرٌ، وَإِمَّا لِأَنَّ فِرْعَوْنَ كَانَ لِحُبِّهِ يَعْلَمُ الرُّبُوبِيَّةَ الَّتِي فِي لِسَانِ مُوسَى، وَيَعْلَمُ فَصَاحَةَ أَخِيهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ { وَأَخِي هَارُونَ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا } وَقَوْلِهِ: { وَلَا يَكَادُ يُبَيِّنُ } فَأَرَادَ اسْتِنطَاقَهُ دُونَ أَخِيهِ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ حَذَفَ الْمَعْطُوفَ لِلْعِلْمِ بِهِ أَي: يَا مُوسَى وَهَارُونَ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ، وَبَدَأَ بِهِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَقَدْ يُقَالُ: حَسَّنَ الْحَذْفَ كَوْنَ مُوسَى فَاصِلَةً، لَا يُقَالُ: كَانَ يُعْنِي فِي ذَلِكَ أَنْ تُقَدَّمَ هَارُونَ وَتُؤَخَّرَ مُوسَى فَيُقَالُ: يَا هَارُونَ وَمُوسَى فَتَحْضُلُ مَجَانِسُهُ الْفَوَاصِلِ مِنْ حَذْفٍ لِأَنَّ الْبَدْءَ بِمُوسَى أَهَمُّ فَهُوَ الْمَبْدُوءُ بِهِ.

* { قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى }

قوله: { أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ } : فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ "كُلُّ شَيْءٍ" مَفْعُولًا أَوَّلًا، وَ"خَلْقَهُ" مَفْعُولًا ثَانِيًا عَلَى مَعْنَى: أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ شَكْلَهُ وَصُورَتَهُ، الَّذِي يَطَابِقُ الْمَنْفَعَةَ الْمُنَوَّطَةَ بِهِ، كَمَا أُعْطِيَ الْعَيْنَ الْهَيْئَةَ الَّتِي تَطَابِقُ الْإِبْصَارَ، وَالْأَذْنَ الشَّكْلَ الَّذِي يَطَابِقُ السَّمْعَ وَبِوَاقْفِهِ، وَكَذَلِكَ الْيَدُ وَالرَّجْلُ وَاللِّسَانُ، أَوْ أُعْطِيَ كُلَّ حَيَوَانٍ نَظِيرَهُ فِي الْخَلْقِ وَالصُّورَةِ حَيْثُ جَعَلَ الْحِصَانَ وَالْحِجْرَ زَوْجَيْنِ، وَالنَّاقَةَ وَالْبَعِيرَ، وَالرَّجُلَ وَالْمَرَأَةَ، وَلَمْ يَزَاوِجْ شَيْءٌ مِنْهَا غَيْرَ جَنْسِيهِ، وَلَا مَا هُوَ مُخَالَفٌ لَخَلْقِهِ. وَقِيلَ: الْمَعْنَى: أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ مَخْلُوقٍ خَلْقَهُ أَي: هُوَ الَّذِي ابْتَدَعَهُ. وَقِيلَ: الْمَعْنَى: أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ مِمَّا خَلَقَ خَلْقَتَهُ وَصُورَتَهُ عَلَى مَا يَنَاسِبُهُ مِنَ الْإِتْقَانِ. وَلَمْ يَجْعَلْ خَلْقَ الْإِنْسَانِ فِي خَلْقِ الْبَهَائِمِ، وَلَا بِالْعَكْسِ، بَلْ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا.

(10/209)